جامع بيان العلم وفضله

وما ينبغي في روايته وحمله

تصنيف

الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المالكي

ت: ٤٦٣ هـ

حققه وعلق عليه

أبو يعقوب نشأت المصري

عفا الله عنه

المجلد الثاني



روائع الكتب

جامع بيان العلم وفضله

وما ينبغي في روايته وحمله

المجلد الثاني

الطَّبْعَةُ الأُولَى
1441هـ - 2020م

رقم الإيداع: ١٨٧١/٢٠٢٠
رقم الإيداع: ٥-٠٣-٥١٧٨-٧٧٩-٨٧٩

توزيع
دار ابن القيم
الرياض
هاتف: ٣٧٩٢ ٧٣٦ ٥٣ ٩٦٦ ٠٠

مركز
مرآة الزمان
للبحث العلمي
هاتف: 0567699825
merataIzman@gmail.com

جامع بيان العلم وفضله

وما ينبغي في روايته وحمله

تصنيف

الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المالكي

ت: ٤٦٣ هـ

حققه وخرج أحاديثه وآثاره

أبو يعقوب نشأت المصري

عفا الله عنه

المجلد الثاني

مركز مرآة الزمان للبحث العلمي

روائع الكتب
دار روائع الكتب للنشر والتوزيع
DAR RAWAA EL KETAB PUBLISHING AND DISTRIBUTION



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابٌ جَامِعُ نَشْرِ الْعِلْمِ

(٧٧٢) رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه[١]: «**لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ**»[٢].

(٧٧٣) وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه: «**يَا عَلِيُّ؛ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْكَ رَجُلًا وَاحِدًا**[٣] **خَيْرٌ لَكَ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ**»[٤].

(٧٧٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ دَرَّاجٍ أَبِي السَّمْحِ، عَنِ ابْنِ[٥] حُجَيْرَةَ[٦]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

---

(١) في (د): «عليه السلام».

(٢) **حديث صحيح**:

خرجه البخاري (٢٩٤٢، ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦)، وأبو داود في «سننه» (٣٦٦١)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ١٥٢، ١٦٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٥٢٧، ٧٥٣٧).

(٣) سقط من (د، ب).

(٤) **إسناده ضعيف**: خرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٣١٥، ٣٣٢) من طريقين، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٦٠) (٦٥٣٧).

(٥) في (أ): «أبي»، وهو خطأ.

(٦) زاد في (ظ): «عبد الرحمن»، وهو عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني.

«مَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ وَلَا يَتَحَدَّثُ[١] بِهِ، كَمَثَلِ الَّذِي يَكْنِزُ الذَّهَبَ، وَلَا يُنْفِقُ مِنْهُ»[٢].

---

(١) في (أ)، (ظ): «يُحدث».

(٢) حديث ضعيف:

عبد اللَّه بن لهيعة ضعيف الحديث، مختلط.

ودراج بن سمعان أبو السمح صدوق.

وابن حجيرة هو عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني، أبو عبد اللَّه المصري، وهو ابن حجيرة الأكبر.

ورواية عبد اللَّه بن وهب وصاحبيه عبد اللَّه بن يزيد وعبد اللَّه بن المبارك قد قيل: إنها أحسن من رواية غيرهم عن ابن لهيعة، وقيل: بل رواية عبد اللَّه بن لهيعة كلها سواء، وراجع تفصيل ذلك في «النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة».

وقد اضطرب فيه ابن لهيعة فرواه على وجه آخر مع أن الراوي عنه عبد اللَّه بن وهب، وهذا يدل على وجود أوهام وأخطاء في رواية عبد اللَّه بن وهب عن ابن لهيعة، والخطأ فيها من ابن لهيعة نفسه.

فخرج الطبراني في «الأوسط» (٦٨٩) من طريق عبد اللَّه بن وهب عن ابن لهيعة عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم وعبد الرحمن بن حجيرة معًا عن أبي هريرة. . . الحديث.

وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن لهيعة».

وقد سبق أن دراجًا صدوق إلا أن في روايته عن أبي الهيثم نكارة وضعفًا، كما صرح بذلك أحمد وأبو داود وغيرهما.

فابن لهيعة تارة يرويه عن دراج عن ابن حجيرة، وتارة يرويه عن دراج عن أبي السمح وابن حجيرة معًا، وتارة يرويه عن دراج بن سمعان عن ابن حجيرة مرسلًا.

وهذا الوجه الأخير المرسل خرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ١١٥/ فكر) قال: ثنا بهلول بن إسحاق الأنباري، ثنا محمد بن معاوية النيسابوري، ثنا ابن لهيعة، عن دراج، عن ابن حجيرة الأكبر قال: «قال رسول اللَّه ﷺ. . .» فذكره.

وقد ظننت أنه سقط ذكر أبي هريرة سهوًا من الطباعة فلا يكون الحديث من هذا الوجه مرسلًا إلا أني رأيت ابن القيسراني طاهرًا المقدسي نص على أنه مرسل فقال في «ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ» (٤٩٥٣): «رواه دراج بن سمعان عن ابن حجيرة الأكبر عن النبي ﷺ، ودراج لا يتابع عليه». اهـ. =

(٧٧٥) وَبِهِ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، ثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَثَلُ عِلْمٍ لَا يُظْهِرُهُ صَاحِبُهُ كَمَثَلِ كَنْزٍ[١] لَا يُنْفِقُ مِنْهُ صَاحِبُهُ»[٢].

= وهذا يرجح أن ذكر أبي هريرة فيه في بعض النسخ الخطية لكتاب الكامل خطأ، ففي «الكامل» (٤/ ١٥/ دار الكتب العلمية) ذكر محققاه بالهامش أنه جاء في إحدى النسخ الخطية: «عن ابن حجيرة الأكبر قال: «سمعت أبا هريرة قال. . . » الحديث.

فتلخص لنا الآن أن الحديث من طريق ابن لهيعة منكر، وقد اضطرب فيه فرواه على عدة أوجه.

هذا وقد سبق ذكر قول الطبراني أنه لا يروى عن أبي هريرة إلا بالإسناد الذي خرجه هو، وفي ذلك نظر، فقد خرجه أحمد (٢/ ٤٩٩)، والدارمي (٥٥٦)، والإسماعيلي في «معجم شيوخه» (١/ ٣٦١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٧٨، ٣٢١): كلهم من طريق إبراهيم بن مسلم عن أبي عياض عن أبي هريرة مرفوعًا: «**مثل علم لا ينفع كمثل كنز لا ينفق في سبيل اللَّه**».

وإسناده ضعيف، فإبراهيم ين مسلم الهجري العبدي أبو إسحاق الكوفي ضعيف في الحديث يرفع الموقوفات، قال أبو حاتم: «لين الحديث ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بشيء».

وأبو عياض هو عمرو بن الأسود، وهو تابعي كبير ثقة.

وقد وهم إبراهيم الهجري في رفعه، ولذلك قالوا في ترجمته: «يرفع الموقوفات». فالصواب في روايته عن أبي عياض عن أبي هريرة أنه موقوف، هكذا رواه عنه خالد بن عبد اللَّه الواسطي أحد العلماء الثقات الأثبات، وسيأتي تخريجه هنا.

(١) سقط من (د).

(٢) **إسناده ضعيف**: فيه القاسم بن عبد اللَّه بن عمر العمري، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أحمد: «كان يكذب»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، انظر «التهذيب».

وموسى بن عبيدة بن نشيط الربذي، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «فنبذوه بأخرة»، وقال النسائي والدارقطني: «ضعيف». «الضعفاء» (٣/ ١٤٧) لابن الجوزي.

وعبد اللَّه بن عبيدة بن نشيط الربذي، قال أحمد: «موسى وأخوه لا يشتغل بهما»، وقال يحيى: «حديثهما ضعيف». «الضعفاء» (٢/ ١٣٢) لابن الجوزي. =

(٧٧٦) [قَالَ أَبُو[١] مُزَاحِمٍ مُوسَى بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْخَاقَانِيُّ[٢]:

عَلِّمِ الْعِلْمَ مَنْ أَتَاكَ لِعِلْمٍ وَاغْتَنِمْ مَا حَيِيتَ مِنْهُ الدُّعَاءَ
وَلْيَكُنْ عِنْدَكَ الْفَقِيرُ إِذَا مَا طَلَبَ الْعِلْمَ وَالْغَنِيُّ سَوَاءً[٣]][٤]

(٧٧٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ الْفُرَاتِ، نَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ دَرَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ وَ[٥]لَا يُحَدِّثُ بِهِ النَّاسَ، كَمَثَلِ الَّذِي رَزَقَهُ اللَّهُ مَالًا لَا يُنْفِقُ مِنْهُ**»[٦].

(٧٧٨) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، نَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا أَبُو يَعْلَى بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عُمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ نَافِعٍ، نَا عِيسَى بْنُ شُعَيْبٍ، نَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ [ب/ ٦٦ب] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**عِلْمٌ لَا يُقَالُ** [د/ ١٥٨ا] **بِهِ كَكَنْزٍ لَا يُنْفَقُ مِنْهُ**»[٧].

= خرجه البيهقي في «المدخل» (٥٧٨).

(١) في (ظ): «ابن»!

(٢) الإمام المقرئ المحدث. له ترجمة في «السير» (١٥/ ٩٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٦٤٧)، وابن بشكوال في «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» (ص٥١٣)، وذكره النووي في «مقدمة المجموع» (١/ ٢٢)، وذكره بهاء الدين الجندي في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٢٨) وعزاه للدلاصي، وبدر الدين الغزي في «الدر النضيد» (ص٧٢) تحقيقي.

(٤) سقط من (أ)، وليس مكانه ههنا في (ب).

(٥) سقط من (أ، ب).

(٦) تقدم تخريجه عند رقم (٧٧٤).

(٧) إسناده ضعيف جدًّا، منكر: فيه عمر بن يحيى الأبلي، وهو يسرق الحديث كما في «اللسان» (٥٧١٢)، وشيخه عيسى بن شعيب بن إبراهيم النحوي أبو الفضل، وهو صدوق له أوهام، انظر «التهذيب».

وقد خرجه الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص٣٤١) (٣٢٢)، والخطيب في «تاريخ=

(٧٧٩) وَقَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ سَيِّدٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَهُ، قَالَ [أ/ ٥٩أ] حَدَّثَنِي [أَبِي قَالَ: ثنا][١] قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَبُو عَاصِمٍ خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ[٢]، نَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﵁ قَالَ: «عِلْمٌ لَا يُقَالُ بِهِ كَكَنْزٍ لَا يُنْفَقُ مِنْهُ»[٣].

(٧٨٠) وَقَالَ عَلِيٌّ ﵁: «لَمْ يُؤْخَذْ عَلَى الْجَاهِلِ عَهْدٌ بِطَلَبِ الْعِلْمِ حَتَّى أُخِذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ عَهْدٌ بِبَذْلِ الْعِلْمِ لِلْجُهَّالِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ كَانَ قَبْلَ الْجَهْلِ بِهِ[٤]»[٥].

(٧٨١) وَرَوَى أَبُو زَيْدِ[٦] بْنِ أَبِي الْغِمْرِ، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: كُنَّا

= بغداد» (٩/ ٢٢)، والخلعي في «الفوائد» (٢٣)، والشجري في «ترتيب الأمالي» (٣٢٨)، وابن عساكر (٩/ ٢٢)، والرافي في «التدوين» (٣/ ٦).

وله شاهد عن ابن مسعود خرجه القضاعي في «المسند» (٢٦٣)، وإسناده ضعيف، فيه إبراهيم الهجري.

وله شاهد آخر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٢٨) عن أبي هريرة، وهو غريب جدًا، وأخرجه كذلك ابن عساكر (٢٧/ ٦٨)، وذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (١٧٦).

(١) سقط من (د).

(٢) في (أ): «صرام»، وهو تحريف ظاهر.

(٣) **إسناده حسن**: فيه حصين بن عقبة الفزاري الكوفي، وهو صدوق. انظر «التهذيب».

خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٢١)، وأبو خيثمة في «العلم» (١٢)، والدارمي في «سننه» (٥٥٥)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٢٩)، والبيهقي في «المدخل» (٥٧٦)، وابن عساكر (٢١/ ٤٤٠).

(٤) سقط من (د).

(٥) ذكره أبو منصور الماتريدي في «تفسيره» (٢/ ٥٥٥)، وخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧٤) وإسناده ضعيف.

(٦) في (أ): «يزيد»، وهو تصحيف، فهو عبد الرحمن بن أبي الغمر، أبو زيد السهمي المصري الفقيه، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٨٦٤).

إِذَا وَدَّعْنَا مَالِكًا يَقُولُ لَنَا: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَانْشُرُوا هَذَا الْعِلْمَ، وَعَلِّمُوهُ وَلَا تَكْتُمُوهُ»[١].

(٧٨٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبِي، نَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مِنَ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْعِلْمَ فَيَعْمَلَ بِهِ، ثُمَّ يُعَلِّمَهُ**»[٢].

---

(١) ينظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٦٠).

(٢) **إسناده ضعيف؛ لإرساله**: معاذ بن معاذ بن نصر التميمي، ثقة متقن.

والأشعث، هو ابن عبد الملك الحراني، ثقة فقيه.

والحسن هو أبو سعيد البصري وهو تابعي، وروايته عن النبي ﷺ مرسلة، ومراسيل الحسن شبه الريح، يعني لا شيء، أي: ضعيفة جدًّا؛ لأنه يأخذ عن كل أحد، بخلاف مراسيل سعيد بن المسيب.

وذهب آخرون منهم ابن المديني إلى أن مرسلات الحسن البصري قوية، فقال: «مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها»، وقال أبو زرعة: «كل شيء قال الحسن: سمعت رسول اللَّه ﷺ» وجدت له أصلًا ثابتًا، خلا أربعة أحاديث».

وروي عن الحسن نفسه أن مراسيله هذه سمعها من علي بن أبي طالب، فقال محمد بن موسى الحرشي: «ثنا ثمامة بن عبيدة ثنا عطية بن محارب، عن يونس بن عبيد قال: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد، إنك تقول قال رسول اللَّه ﷺ وأنت لم تدركه؟ فقال: يابن أخي إني كما ترى في زمان [وهو زمن الحجاج] فكل شيء سمعتني أقول: قال رسول اللَّه، فهو عن علي بن أبي طالب، غير أني لا أستطيع أن أذكر عليًّا».

وقال ابن سعد: «إذا روى عمن سمع منه فحسن وحجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة».

والأثر: خرجه عبد اللَّه بن المبارك في «الزهد» (١٣٨٥) عن الحسن بن ذكوان عن الحسن قال: «قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن من الصدقة أن يتعلم الرجل العلم يتعلمه ابتغاء وجه اللَّه**».

والحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري: صدوق يخطئ، رمي بالقدر، وكان يدلس، وقال النسائي: «ليس بالقوي». =

(٧٨٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُوسَى ابْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ خَطِيبًا[1] يَوْمَ الْفِطْرِ فَقَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ يُقْبَضُ قَبْضًا سَرِيعًا؛ فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ فَلْيَنْشُرْهُ غَيْرَ

= وروي عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**أفضل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علمًا ثم يعلمه أخاه المسلم**».

خرجه ابن ماجه (٢٤٣) قال: ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، ثنا إسحاق بن إبراهيم، عن صفوان بن سليم، عن عبيد اللَّه بن طلحة عن الحسن البصري عن أبي هريرة فذكره.

قال البوصيري (١/ ٣٥): «هذا إسناد ضعيف، لضعف إسحاق بن إبراهيم، والحسن لم يسمع من أبي هريرة».

والحديث خرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٥٩) من طريق أبي بكر بن أبي عاصم عن يعقوب بن حميد به.

وحسن إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٥٤) إن كان الحسن سمع من أبي هريرة.

قلت: لم يسمع الحسن البصري من أبي هريرة شيئًا ولم يدركه، وكل ما روي عنه «ثنا» أبو هريرة، فهو وهم، ويستدل به على ضعف قائله يعني من الرواة، ورواية الحسن عن أبي هريرة مرسلة وليست مدلسة؛ لأنه لم يسمع منه أصلًا، وأما لو سمع بعضًا ولم يسمع بعضًا، وروى ما لم يسمع منه بعن وأن، فهو مدلس، ولكن لما لم يثبت أنه سمعه قط فلا يصح أن يوصف بالتدليس عن أبي هريرة، واللَّه أعلم.

وقول الأشعث: «بدأ بالعلم قبل العمل» هو أصل أصيل في منهج السلف، وروى البيهقي في «الشعب» (١٦٩٤) عن أبي سهل المدائني قال: «قيل لسفيان - يعني ابن عيينة - يا أبا محمد، العلم أفضل أو العمل؟ قال: العلم، أما تسمع قول اللَّه ﷻ: «﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩] فبدأ بالعلم قبل العمل».

وقال البخاري في «صحيحه»: «كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل؛ لقول اللَّه تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ فبدأ بالعلم».

(١) في (د): «خطبنا».

جَافٍ عَنْهُ، وَلَا غَالٍ فِيهِ»[١].

(٧٨٤) وَرُوِّينَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ[٢] يَقُولُ: بَلَغَنِي أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُسْأَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا يُسْأَلُ الْأَنْبِيَاءُ، يَعْنِي عَنْ تَبْلِيغِهِ[٣].

(٧٨٥) وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ أَجْوَدِ الْأَجْوَادِ؟**» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**اللَّهُ أَجْوَدُ الْأَجْوَادِ، وَأَنَا أَجْوَدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَجْوَدُهُمْ مِنْ بَعْدِي رَجُلٌ عَلِمَ عِلْمًا، فَنَشَرَ عِلْمَهُ، يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحْدَهُ، وَرَجُلٌ جَادَ بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى قُتِلَ**»[٤].

---

(١) إسناده صحيح.

(٢) في (أ، ب): «أنس بن مالك».

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٩)، ونقله الثعالبي في «تفسيره» (٣/ ٨) عن المصنف هنا فقال: وروى ابن عبد البر فذكره، وذكره كذلك السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢١٨)، والسيوطي في «المحاضرات والمحاورات» (ص٣٦٦).

(٤) **إسناده مسلسل بالضعفاء**: خرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٧٩٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٠١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٣٠)، والسيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٠٦) من طريق محمد بن إبراهيم الشامي عن سويد بن عبد العزيز عن نوح ابن ذكوان عن أخيه أيوب عن الحسن عن أنس مرفوعًا.

ومحمد بن إبراهيم الشامي منكر الحديث، وقال الدارقطني: «كذاب، وتابعه محمد بن هاشم البعلبكي، وهو مجهول»، انظر «الضعفاء» لابن الجوزي (٣/ ١٠٦)، و«الميزان» للذهبي (٦/ ٣٥٨).

خرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٦٨).

وتابعه أيضًا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وهو ثقة، انظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠١).

خرجه البيهقي في «الشعب» (١٧٦٧) عنه عن سويد عن نوح عن أيوب عن الحسن عن أنس مرفوعًا.

وسويد بن عبد العزيز متروك الحديث. =

وَيُرْوَى هَذَا مِنْ حَدِيثِ نُوحِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ أَخِيهِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ.

(٧٨٦) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ [ب/١٦٧أ]، نَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ، نَا الْمُعَافَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ[1] عَامِرٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو أُمَامَةَ يُحَدِّثُنَا فَيُكْثِرُ، ثُمَّ يَقُولُ: «عَقَلْتُمْ؟» فَنَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: «بَلِّغُوا عَنَّا، فَقَدْ [أ/٥٩ب] بَلَّغْنَاكُمْ، يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». قَالَ الْمُعَافَى: أَوْ نَحْوَ هَذَا[2].

(٧٨٧) وَمِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ عَلَّمَ عِلْمًا فَلَهُ أَجْرُ ذَلِكَ مَا[3] عَمِلَ بِهِ عَامِلٌ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الْعَامِلِ شَيْءٌ»**[4].

= ونوح بن ذكوان وأخوه أيوب ضعيفان.

والحسن البصري مدلس، وقد عنعن.

(١) في (د): «عن».

(٢) خرجه أبو بكر الشيباني بن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٤٤٣) (١٢٣٨).

(٣) في (ب): «نا».

(٤) **إسناده ضعيف وله شواهد صحيحة:**

فيه سهل بن معاذ بن أنس الجهني، ضعفه ابن معين، انظر «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٠٣) لابن أبي حاتم و«الضعفاء» (٢/ ٢٩) لابن الجوزي.

ويحيى بن أيوب الغافقي، قال أحمد: «سيئ الحفظ»، وقال النسائي: «ليس بذلك القوي ولا يحتج به». انظر «الضعفاء» (٣/ ١٩١) لابن الجوزي.

وخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج» (١/ ٥١) (٤٠)، ويشهد لمعناه أحاديث صحيحة منها:

حديث: **«من سن في الإسلام سنة حسنة...»** خرجه مسلم (١٠١٧)، وغيره.

وحديث: **«الدال على الخير كفاعله...»** خرجه أبو داود في «سننه» (٥١٢٩) بنحوه والترمذي في «الجامع» (٢٦٧٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٥٧).

(٧٨٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ [د/ ٥٨/ب] زُهَيْرٍ، نَا أَبِي، نَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ الْمَوْصِلِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمُرْ[١] أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ مِنْ جُنْدِكَ[٢]، فَلْيَنْشُرُوا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ ﷻ فِي مَجَالِسِهِمْ وَمَسَاجِدِهِمْ، وَالسَّلَامُ»[٣].

(٧٨٩) وَيُقَالُ[٤]: مَا صِينَ الْعِلْمُ بِمِثْلِ [الْعَمَلِ بِهِ وَ][٥] بَذْلِهِ لِأَهْلِهِ.

(٧٩٠) وَقَالُوا: النَّارُ لَا يُنْقِصُهَا مَا أُخِذَ مِنْهَا، وَلَكِنْ يُنْقِصُهَا أَلَّا تَجِدَ حَطَبًا، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ لَا يُنْقِصُهُ الِاقْتِبَاسُ مِنْهُ، وَلَكِنْ فَقْدُ الْحَامِلِينَ سَبَبُ عَدَمِهِ».

(٧٩١) وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَلِمَ وَعَمِلَ وَعَلَّمَ دُعِيَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ عَظِيمًا»[٦].

(٧٩٢) وَقَدْ رُوِيَ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمَسِيحِ عليه السلام[٧].

---

(١) في (د): «مُر».

(٢) في (أ): «عندك».

(٣) إسناده حسن: فيه عمر بن أيوب الموصلي، وهو صدوق له أوهام. والخبر: أخرجه ابن الحكم في «سيرة عمر بن عبد العزيز» (ص٧٣)، وفي «فتوح مصر» (ص١٩١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٤٥٧٠).

(٤) في (ظ): «وقال».

(٥) سقط من (د)، (ظ).

(٦) سيأتي تخريجه.

(٧) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص٥٩)، وأبو خيثمة في «العلم» (٧)، والخطيب في «الجامع» (٣٥)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٩٩)، و«المدخل» (٥٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٩٣، ٨/ ٣٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/ ٤٥٧).

(٧٩٣) وَ[١] أَخَذَهُ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ[٢] فَقَالَ:

وَإِذَا امْرُؤٌ عَمِلَتْ يَدَاهُ بِعِلْمِهِ نُودِي عَظِيمًا فِي السَّمَاءِ مُسَوَّدَا

(٧٩٤) وَمِنْ حَدِيثِ مِنْدَلِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْهُذَلِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا تَصَدَّقَ رَجُلٌ بِصَدَقَةٍ أَفْضَلَ مِنْ عِلْمٍ يَنْشُرُهُ**»[٣].

(٧٩٥) وَذَكَرَ ابْنُ بُكَيْرٍ[٤]، عَنِ اللَّيْثِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «مَا صَبَرَ أَحَدٌ عَلَى الْعِلْمِ صَبْرِي، وَلَا نَشَرَهُ أَحَدٌ نَشْرِي»[٥].

(٧٩٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ بَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شِمْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مُعَلِّمُ الْخَيْرِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحُوتُ فِي الْبَحْرِ»[٦].

(٧٩٧) وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا

---

(١) سقط من (أ).

(٢) هو التاهرتي، وقد ترجمت له عند رقم (٢٦٧)، وسيأتي هذا البيت مرة أخرى برقم (١٢١٧)، وهو من قصيدة له يرثي بها أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) **إسناده مرسل ضعيف**: فيه مندل بن علي أبو عبد الله العنزي، ضعيف، انظر «الضعفاء» (٣/ ١٣٨) لابن الجوزي، وأبو بكر الهذلي البصري ضعيف، انظر «الضعفاء» (٢/ ١٢) لابن الجوزي.

وخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٣١) من طريق عون بن عمارة عن أبي بكر الهذلي عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعًا.

وعون بن عمارة ضعيف.

وله شاهد عن أبي هريرة خرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٤٣)، وإسناده ضعيف. وانظر «مصباح الزجاجة» (٩٧).

(٤) في (د): «بكر».

(٥) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٦).

(٦) تقدم برقم (١٨٠)، (١٨١).

لِلَّهِ[١]﴾ [النحل: ١٢٠] قَالَ: الْأُمَّةُ: الْمُعَلِّمُ لِلْخَيْرِ، وَالْقَانِتُ: الْمُطِيعُ[٢].

قَالَ أَبُو عُمَرَ[٣]: وَ[٤] قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، أَوْ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَوَعَاهُ[٥] ثُمَّ [ب/ ٦٧ب] بَلَّغَهُ غَيْرَهُ»، وَذَكَرْنَا مِنْ فَضْلِ نَشْرِ الْعِلْمِ وَ[٦] كَرَاهِيَةِ كِتْمَانِهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْهُ مَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هَا هُنَا.

(٧٩٨) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١] قَالَ: «مُعَلِّمًا لِلْخَيْرِ»[٧].

(٧٩٩) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نُمَيْرٍ[٨] قَالَا: نَا يُونُسُ قَالَ: أَنَا سُفْيَانُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١] قَالَ: «مُعَلِّمٌ لِلْخَيْرِ[٩]».

(٨٠٠) وَفِيمَا كَتَبَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ إِلَى أَخٍ لَهُ قَالَ: «وَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ إِخْفَاءَ الْعِلْمِ هَلَكَةٌ، وَإِخْفَاءَ الْعَمَلِ نَجَاةٌ».

(٨٠١) وَسُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَتَى يَجُوزُ لِلْعَالِمِ أَنْ يُعَلِّمَ

---

(١) سقط من (أ)، (ب).

(٢) صحيح: خرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٠، ٢٠/ ٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٠٥/ ١٥٨٨)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٤٨، ٣٤٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٠)، والبيهقي في «المدخل» (٣٨٩) من طرق عنه.

وذكره البخاري تعليقًا عنه في تفسير سورة النحل.

(٣) في (أ): «عمرو».

(٤) سقط من (د).

(٥) سقط من (د).

(٦) سقط من (أ).

(٧) خرجه الطبري في «التفسير» (١٦/ ٨١)، وابن كثير في «تفسيره» (٩/ ٢٤٢، ٢٤٣) طبعة أولاد الشيخ.

(٨) في (ب)، (د): «خمير».

(٩) في (ب): «الخير».

النَّاسَ؟ فَقَالَ: إِذَا عَرَفَ الْمُحْكَمَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ».

(٨٠٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا مَسْلَمَةُ [د/ ١٥٩] بْنُ الْقَاسِمِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ الزَّيَّاتُ بِمَكَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغَ يَقُولُ: «رَأَيْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ فِي النَّوْمِ، فَقُلْتُ لَهُ[1]: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ قَالَ[2]: غَفَرَ لِي، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ[3]: بِهَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي نَشَرْتُهُ فِي النَّاسِ»[4].

* * *

(١) سقط من (أ)، (ب).

(٢) في (د): «فقال».

(٣) في (أ): «قلتُ».

(٤) فيه مسلمة بن القاسم، وهو ضعيف. انظر «الميزان» (٦/ ٤٢٦) للذهبي.
وخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٨٧، ١٤/ ٣٤٦) من طرق أخرى بنحوه.

بَابٌ جَامِعٌ فِي آدَابِ[1] الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ

(٨٠٣) وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّازِيُّ، نَا أَزْهَرُ بْنُ زُفَرَ بْنِ صَدَقَةَ، ثَنَا عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنُ بَشِيرٍ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَتَعَلَّمُوا لَهُ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ وَلِمَنْ تُعَلِّمُونَهُ[2]، وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةَ الْعُلَمَاءِ»**[3].

(٨٠٤)[4] حَدَّثَنَا[5] عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالُوا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ الْبَغْدَادِيُّ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، نَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ: أَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثِ بْنِ

---

(١) في (ب)، (ظ): «أدب».
(٢) في (ب): «تعلموه».
(٣) **حديث ضعيف جدًّا**:
فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف الحديث، والراوي عنه عبد المنعم بن بشير متهم بالوضع.
والحديث خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٢) من طريق عبد المنعم بن بشير، عن مالك وعبد الرحمن بن زيد، كلاهما عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعًا، وقال أبو نعيم: غريب من حديث مالك لم نكتبه إلا من حديث حبوش، عن عبد المنعم.
(٤) جاء هذا الحديث في (ب) قبل رقم (٨٠٣).
(٥) في (د): «وحدثنا».

أَبِي سُلَيْم، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«عَلِّمُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»** ثَلَاثًا(١).

- [. . . .](٢). [ب/٦٨/أ]

(٨٠٥) وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّاوُودِيُّ بِطَبَرِيَةَ، نَا حُسَيْنُ بْنُ مُبَارَكٍ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَا أَنْزَلَ اللَّهُ شَيْئًا أَقَلَّ مِنَ الْيَقِينِ، وَلَا قَسَمَ بَيْنَ النَّاسِ شَيْئًا أَقَلَّ مِنَ الْحِلْمِ، وَمَا أُووِيَ(٣) شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ أَزْيَنَ مِنْ حِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ»**(٤).

---

(١) **إسناده ضعيف**: فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.
وخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢١٦)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٦١٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٩٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٣٩، ٢٨٣، ٣٦٥)، والطيالسي في «مسنده» (٢٦٠٨)، والبزار في «المسند» (٤٨٧٢، ٤٨٧٣)، وكما في «المجمع» (١/ ١٣١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٣١٤)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٨٢٨٦، ٨٢٨٧، ٨٢٨٨) وغيرهم.
وقال ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٣٥١٥): «رواه عبد اللَّه بن هارون البجلي عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس».
وقال: «قال ابن عدي: وهذا فيه بعض الإنكار».
والحديث له شواهد صحيحة بمعناه:
خرجه البخاري (٢٢٠، ٦١٢٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
خرجه البخاري (٦٩، ٦١٢٥، ٤٦٢٦)، ومسلم (١٧٣٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
خرجه البخاري (٣٠٣٨، ٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٤٣٤٤، ٦١٢٤، ٧١٧٢)، ومسلم (١٧٣٣) عن أبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما.

(٢) جاء ههنا في (ب) شعر أبي موسى الخاقاني، وقد تقدم قبل ذلك عند رقم (٧٧٦).

(٣) في (ظ): «أوى».

(٤) **إسناده ضعيف**: الحسين بن المبارك الطبراني، أحاديثه مناكير، وهو متهم، انظر=

(٨٠٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ[١] الْقَاسِمِ، نَا ابْنُ الْمُفَسِّرِ [أ/ ٦٠ب]، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو خَيْثَمَةَ، نَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: «مَا أُووِيَ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ أَزْيَنَ مِنْ حِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ»[٢].

(٨٠٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْلَمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: «لَمْ يُؤْوَ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ أَزْيَنَ مِنْ حِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ»[٣].

(٨٠٨) وَقَالَ بَقِيَّةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ: «مَا شَيْءٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ عَالِمٍ حَلِيمٍ، إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِعِلْمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ بِحِلْمٍ، يَقُولُ الشَّيْطَانُ: انْظُرُوا إِلَيْهِ، كَلَامُهُ أَشَدُّ عَلَيَّ[٤] مِنْ سُكُوتِهِ»[٥].

(٨٠٩) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ [د/ ٥٩ب] حَيْوَةَ قَالَ: يُقَالُ: «مَا أَحْسَنَ الْإِسْلَامَ! وَيَزِينُهُ الْإِيمَانُ، وَمَا أَحْسَنَ الْإِيمَانَ! وَيَزِينُهُ التَّقْوَى، وَمَا أَحْسَنَ التَّقْوَى! وَيَزِينُهَا[٦] الْعِلْمُ، وَمَا أَحْسَنَ الْعِلْمَ! وَيَزِينُهُ الْحِلْمُ، وَمَا أَحْسَنَ الْحِلْمَ! وَيَزِينُهُ الرِّفْقُ»[٧].

= «الكامل» لابن عدي و«الميزان» للذهبي.

(١) في (أ): «أبو»، وهو أبو القاسم خلف بن القاسم..

(٢) خرجه أبو خيثمة في «العلم» (٨١)، والدارمي في «سننه» (٥٧٦)، والبيهقي في «المدخل» (٥٠٧).

(٣) هذا الأثر سقط من (د)، (ب).

(٤) سقط من (ظ).

(٥) إسناده ضعيف: فيه بقية بن الوليد أبو محمد، وهو مدلس، وهو هنا لم يصرح بالتحديث. وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٦) موصولًا من طريق بقية بن الوليد.

(٦) في (أ)، (ب): «يزينه».

(٧) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٧٣)، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٩/ ١٥٦). وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، ولكن رواية العبادلة عنه حسنة عند بعض العلماء.

(٨١٠) وَقَالَ بَعْضُ الْأُدَبَاءِ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

الْعِلْمُ وَالْحِلْمُ خُلَّتَا كَرَمٍ لِلْمَرْءِ إِذَا هُمَا اجْتَمَعَا

كَمْ مِنْ وَضِيعٍ سَمَا بِهِ الْعِلْمُ وَالْحِلْمُ فَنَالَ السُّمُوَّ وَارْتَفَعَا

صِنْوَانِ لَا يَسْتَتِمُّ حُسْنُهُمَا إِلَّا بِجَمْعٍ لِذَا وَذَاكَ مَعَا

كُلُّ[1] رَفِيعِ الْبِنَا أَضَاعَهُمَا أَخْمَلَهُ مَا أَضَاعَ فَاتَّضَعَا[2]

(٨١١) وَقَالَ[3] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: «ذَلَلْتُ طَالِبًا فَعَزَزْتُ مَطْلُوبًا»[4].

(٨١٢) وَكَانَ يَقُولُ[5]: «لِقَاحُ الْمَعْرِفَةِ دِرَاسَةُ الْعِلْمِ».

(٨١٣) وَذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْأَسْوَدِ أَبُو[6] عَبْدِ اللَّهِ [ب/ ٦٨ب] النَّخَعِيُّ، نَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ الْخُرَاسَانِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ قَالَ[7] لِأَصْحَابِهِ: «كُونُوا يَنَابِيعَ الْعِلْمِ، مَصَابِيحَ الْهُدَى، أَحْلَاسَ الْبُيُوتِ، سُرُجَ اللَّيْلِ، جُدُدَ الْقُلُوبِ، خُلْقَانَ الثِّيَابِ؛ تُعْرَفُونَ فِي السَّمَاءِ، وَتَخْفَوْنَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ»[8].

---

(١) في (ظ): «ظل».

(٢) ينظر: «نشر طي التعريف» (ص٦٧).

(٣) في (ظ): «قال».

(٤) ينظر: «العقد الفريد» (٢/ ٨٠)، و«المجالسة وجواهر العلم» (١٦٣٥)، و«الحث على طلب العلم» (ص٦٥)، و«التمثيل والمحاضرة» (١/ ٦٥!)، و«أدب الدنيا والدين» (ص٦٧)، و«محاضرات الأدباء» (٧٢٨)، و«إحياء علوم الدين» (١/ ٩)، و«تاريخ دمشق» (٧٣/ ١٨٥)، و«نشر طي التعريف» (ص١٨٧).

(٥) في (ظ): «يقال».

(٦) في (ظ): «ابن»، وهو خطأ.

(٧) سقط من (د).

(٨) إسناده ضعيف: فيه محمد بن عون أبو عبد الله الخراساني، وهو متروك، وهو من رجال «التهذيب».

وخرجه الدارمي في «سننه» (٢٥٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٧٧).

(٨١٤) قَالَ الْحُسَيْنُ: وَنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: جَالِسِ الْكُبَرَاءَ، وَخَالِلِ الْعُلَمَاءَ، وَخَالِطِ الْحُكَمَاءَ»[١].

وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَلَفْظُ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: «وَخَالِلِ الْحُكَمَاءَ، وَخَالِطِ الْعُلَمَاءَ».

(٨١٥) قَالَ: وَأنا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام: «جَالِسُوا مَنْ تُذَكِّرُكُمْ بِاللَّهِ رُؤْيَتُهُ، وَمَنْ يَزِيدُ فِي عِلْمِكُمْ مَنْطِقُهُ، وَمَنْ يُرَغِّبُكُمْ فِي الْآخِرَةِ عَمَلُهُ»[٢].

(٨١٦) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ، نَا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُوسَى بْنِ نَصْرٍ[٣] قَالَ: سَمِعْتُ عِيسَى بْنَ حَمَّادٍ يَقُولُ: كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: «تَعَلَّمُوا الْحِلْمَ قَبْلَ الْعِلْمِ»[٤].

---

(١) صحيح: خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٣٤، ٧/ ١٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٣٣) من طريق علي بن الأقمر، عنه به.
وروي مرفوعًا ما خرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٠٣) من طريق عبد الملك بن الحسين أبو مالك النخعي عن سلمة عن أبي جحيفة مرفوعًا.
وقال ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٢٦٢٠): «رواه عبد الملك بن الحسين أبو مالك النخعي عن سلمة بن كهيل عن أبي جحيفة، وهذا رواه غير عبد الملك فأوقفه، ووصله عبد الملك هذا، وليس بشيء في الحديث».
وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٥): «رواه الطبراني في «الكبير» من طريقين أحدهما هذا - المرفوعة - والأخرى موقوفة، وفيه عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي، وهو منكر الحديث، والموقوف صحيح الإسناد».

(٢) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٤٦). (٣) في (أ)، (ظ): «نصير».

(٤) إسناده ضعيف: فيه موسى بن نصر، أبو عمران الثقفي، أحاديثه منكرة ويحدث بالطامات، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥). =

(٨١٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُحَمَّدُ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: «مَا تَعَلَّمْتُ مِنْ أَدَبِ مَالِكٍ أَفْضَلَ مِنْ عِلْمِهِ»[1].

(٨١٨) وَلَقَدْ أَحْسَنَ [عَبْدُ اللَّهِ][2] بْنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ يَقُولُ:

أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْمًا ... ائْتِ[3] حَمَّادَ بْنَ زَيْدِ
فَاقْتَبِسْ حِلْمًا وَعِلْمًا[4] ... ثُمَّ قَيِّدْهُ بِقَيْدِ[5]

(٨١٩) وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ[6] الْحَسَنِ [د/ ٦٠أ] الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: «الْحِكَايَاتُ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَمِجَالَسَتُهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْفِقْهِ؛ لِأَنَّهَا آدَابُ الْقَوْمِ وَأَخْلَاقُهُمْ».

(٨٢٠) قَالَ مُحَمَّدٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كُنَّا نَأْتِي مَسْرُوقًا فَنَتَعَلَّمُ مِنْ هَدْيِهِ وَدَلِّهِ».

= وخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٣٥٤).

(١) ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٧)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٧١٩)، و«السير» (٨/ ١١٣).

(٢) سقط من (د).

(٣) في (د): «انت».

(٤) في(د)، (ظ): «علمًا وحلمًا».

(٥) البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥)، والعجلي في «الثقات» (ص١٣١)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٩)، وابن عبد ربه في «العقد الفريد» (٢/ ١٠٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣٤٥٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٧٨)، وابن المقرئ في «المعجم» (٢٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٥٨)، والخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٤٩٨)، والخطيب في «الجامع» (١٤٦١)، وفي «الكفاية» (ص١٣٦)، وفي «التاريخ» (٦/ ٥٢٢)، والهروي في «ذم الكلام» (١٠١٧)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٠٠) وغيرهم.

(٦) في(د): «ابن ابن».

(٨٢١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا[١] الْحَوْطِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ نَهِيكٍ الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ: [قَالَ لِي][٢] أَبُو الدَّرْدَاءِ: «مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ: مَمْشَاهُ وَمُدْخَلُهُ وَمُخْرَجُهُ مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ»[٣].

(٨٢٢) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ [قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ][٤] بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، نَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ[٥] بْنُ بَهْزَادَ، نَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «مَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ حُرْمَتُهُ، وَمَنْ طَلَبَ الْفِقْهَ نَبُلَ قَدْرُهُ، وَمَنْ عَرَفَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي النَّحْوِ رَقَّ طَبْعُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ لَمْ يَصُنْهُ الْعِلْمُ»[٦].

---

(١) سقط من (أ)، (ب).
(٢) سقط من (أ)، (ظ).
(٣) شرحبيل بن مسلم الخولاني شامي، وهو صدوق فيه لين، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٣٩) في ترجمة شريك بن نهيك، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١١).
والأثر صحيح عن أبي الدرداء.
خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٨٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٣٥)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٤٦ رقم ٧٧).
(٤) سقط من (د).
(٥) سقط من (أ)، (ب).
(٦) أخرجه ابن حكمان في «الفوائد والأخبار» (٣١)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص٢٢١)، وابن عساكر (٥١/ ٤٠٩)، وابن الجوزي في «التبصرة» (٢/ ١٩٤)، وفي «صفة الصفوة» (١/ ٤٣٦)، من طريق الربيع بن سليمان.
وابن عساكر (١٣/ ٩٥) من طريق يونس بن عبد الأعلى، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «المسلسلات» (ص٥٥).
والبيهقي في «المدخل» (٥١١)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٢٨٢)، والخطيب في=

(٨٢٣) وَقَالَ عُمَرُ مَوْلَى غُفْرَةَ: «لَا يَزَالُ الْعَالِمُ عَالِمًا مَا لَمْ يَجْسُرْ[١] فِي الْأُمُورِ بِرَأْيِهِ، وَمَا[٢] لَمْ يَسْتَحِي أَنْ يَمْشِيَ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ».

(٨٢٤) وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يُكَذِّبَكَ الشَّيْخُ فَلَقِّنْهُ». ذَكَرَهُ قَتَادَةُ وَغَيْرُهُ، عَنِ أَبِي[٣] الْأَسْوَدِ.

(٨٢٥) وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «إِذَا أَخْطَأَ بِحَضْرَتِكَ مَنْ تَعْلَمُ أَنَّهُ يَأْنَفُ مِنَ إِرْشَادِكَ فَلَا تَرُدَّ عَلَيْهِ[٤] خَطَأَهُ؛ لِأَنَّكَ [أ/ ٦١ب] إِذَا نَبَّهْتَهُ عَلَى خَطَئِهِ أَسْرَعْتَ إِفَادَتَهُ، وَاكْتَسَبْتَ عَدَاوَتَهُ»[٥].

(٨٢٦) وَحَدَّثَنَا خَلَفٌ، نَا إِسْحَاقُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: «نَقْلُ الصَّخْرِ أَيْسَرُ مِنْ تَكْرِيرِ الْحَدِيثِ»[٦].

= «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٥١)، وفي «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٣)، (٧٢/ ١٠٣)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٠/ ١٣٧)، وأبو الفضائل التركماني في «مشيخة دانيال» (ص٣٣)، والذهبي في «السير» (١٠,٢٤)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٢/ ٩٩) من طريق المزني.

ثلاثتهم (الربيع ويونس والمزني) عن الشافعي.

- وذكره الماوردي في «أدب الدنيا والدين» (ص٤٠)، والمصنِّف في «التمهيد» (٢٣/ ١٥١)، والغزالي في «الإحياء» (١/ ٢٦)، وعياض في «ترتيب المدارك» (٣/ ١٩١)، والسلماسي في «منازل الأئمة» (ص٢١٥)، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٢١١)، والصفدي في «الوافي» (٢/ ١٢٣)، وابن فرحون في «الديباج المذهب» (٢/ ١٦٠)، والبقاعي في «النكت الوفية» (٢/ ٢٩٦)، والزبيدي في «الأمالي» (ص٤٨).

(١) في (ظ): «يحبس». (٢) سقط من (أ).

(٣) سقط من (أ). (٤) سقط من (ب).

(٥) الخبر كله سقط من (ظ).

(٦) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣٣٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل»=

(٨٢٧) قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ قَتَادَةُ: «إِذَا أَعَدْتَ الْحَدِيثَ فِي مَجْلِسٍ ذَهَبَ نُورُهُ»[١].

(٨٢٨) وَ[٢] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][٣]، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا فَأَنَا لَهُ عَبْدٌ»[٤].

(٨٢٩) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَيِّدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ، نَا أَبِي، نَا قَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَبُو عَاصِمٍ، نَا[٥] خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ، ثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ثَنَا هِشَامُ ابْنُ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «كَانَ طَالِبُ الْعِلْمِ يُرَى ذَلِكَ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَتَخَشُّعِهِ»[٦].

(٨٣٠) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَا: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: «الْحَدِيثُ مَعَ

= (ص٥٦٦، ٥٦٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦٠)، و«الجامع» (٣٤١، ٣٤٢، ٤٤١٣، ٤٤١٤) من طرق عنه، بنحوه.

(١) خرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٦٧)، والبيهقي في «المدخل» (٦٠٩)، والخطيب في «الجامع» (١٠٠٤، ١٤١٤).

(٢) سقط من (د).

(٣) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٤) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٥٤)، والخطيب في «الجامع» (٣١٨، ٣١٩) من طرق عنه بنحوه.

(٥) سقط من (أ).

(٦) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٩)، وأحمد في «الزهد» (ص٣١٩، ٣٤٧)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٥٣٣).

وهشام بن حسان في روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: «كان يرسل عنهما».

الرَّجُلِ وَالرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَإِذَا عَظُمَتِ الْحَلْقَةُ فَأَنْصِتْ»[١].

(٨٣١) قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَخْبَرَنَا رَبَاحُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: «إِنَّ [د/ ٦٠ب] لِلْعِلْمِ طُغْيَانًا كَطُغْيَانِ الْمَالِ»[٢].

(٨٣٢) وَرُوِّينَا مِنْ وُجُوهٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «صَلَّى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى جِنَازَةٍ، ثُمَّ قُرِّبَتْ لَهُ بَغْلَةٌ لِيَرْكَبَهَا، فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَخَذَ بِرِكَابِهِ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: خَلِّ عَنْهُ يَابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَكَذَا يُفْعَلُ بِالْعُلَمَاءِ وَالْكُبَرَاءِ».

وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَافَأَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَى أَخْذِهِ بِرِكَابِهِ أَنْ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا أُمِرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا ﷺ»[٣].

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُنْكِرُهَا، وَالْجِنَازَةُ كَانَتْ جِنَازَةَ أُمِّ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، صَلَّى عَلَيْهَا زَيْدٌ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا، وَأَخَذَ [ب/ ٦٩ب] ابْنُ عَبَّاسٍ بِرِكَابِهِ يَوْمَئِذٍ.

(٨٣٣) وَقَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى: أَنَّ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُمْ،

---

(١) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٥).
والأثر خرجه أيضًا أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٩) من قول حيوة ولم يذكر عقبة بن مسلم.

(٢) إسناده ضعيف: لجهالة الراوي الذي لم يسم.
وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٦)، وأبو خيثمة في «العلم» (١٠٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٥٥)، والخطيب في «الجامع» (١٧٤٤).
وخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص٣٧٢) مصرحًا بالراوي المجهول عن ابن وهب، وهو عبد الملك بن خشك، وهو ضعيف، انظر «الضعفاء» (٣/ ٣٧) للعقيلي.

(٣) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٦٠)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ١٠٧، ١٠٨)، والبيهقي في «المدخل» (٩٣، ٦٧٠)، والخطيب في «الجامع» (٣٠٧، ٣٠٨)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٩٩) من طرق عن رزين عن الشعبي.

ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، ثَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ[١] الْمَكِّيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«عَلِّمُوا وَلَا تُعَنِّتُوا؛ فَإِنَّ الْمُعَلِّمَ خَيْرٌ مِنَ الْمُعَنِّتِ[٢]»**[٣].

هَكَذَا[٤] قَالَ، وَغَيْرُهُ[٥] يَقُولُ [فِي هَذَا[٦] الْحَدِيثِ][٧]: **«تَعَلَّمُوا وَلَا تَعَنَّتُوا؛ فَإِنَّ الْمُتَعَلِّمَ خَيْرٌ مِنَ الْمُعَنِّتِ»**.

(٨٣٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، [قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ[٨]][٩] [أ/ ٦٢]، نَا مُسَدَّدٌ، نَا حَمَّادٌ[١٠]، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«عَلِّمُوا وَيَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا»** ثَلَاثَ مَرَّاتٍ **«وَإِذَا غَضِبْتَ فَاسْكُتْ، وَإِذَا**

---

(١) في جميع النسخ: «يزيد»، وهو خطأ، وهو من رجال «التهذيب»، وسيأتي بيان حاله في تخريج الحديث.

(٢) في (ظ): «العلم خير من العنت».

(٣) إسناده ضعيف: فيه إسماعيل بن عياش الحمصي، وهو صدوق فيما رواه عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وشيخه عاصم بن علي مكي وحميد بن أبي سويد مجهول وله مناكير، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٥٣٦)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٧٤) في ترجمة حميد، والبيهقي في «الشعب» (٣٧٩)، و«المدخل» (٦٢٧).
وقال ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» ٣٥١٦): «رواه حميد بن أبي سويد عن عطاء ابن أبي رباح عن أبي هريرة، وهذا غير محفوظ والحمل فيه على حميد هذا».
وله شاهد عند البخاري (٦٠٣٠، ٦٤٠١) عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: **«عليك بالرفق، وإياك والعنف والفحش»**.

(٤) في (د): «كذا».

(٥) في (ظ): «غيره».

(٦) سقط من (ظ).

(٧) سقط من (د).

(٨) قوله: «حدثنا حماد» سقط من (ب).

(٩) سقط من (د).

(١٠) سقط من (ظ) من قوله: «قال حدثنا» إلى هنا.

غَضِبْتَ فَاسْكُتْ»[١].

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ [عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ][٢]، بِإِسْنَادِهِ[٣] مِثْلَهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَإِذَا غَضِبْتُمْ فَاسْكُتُوا» كَرَّرَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[٤].

(٨٣٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ يُونُسَ -أُرَاهُ يَعْنِي ابْنَ عُبَيْدٍ-، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: «لَا تُمَارِ عَالِمًا وَلَا جَاهِلًا؛ فَإِنَّكَ إِنْ[٥] مَارَيْتَ عَالِمًا خَزَنَ عَنْكَ عِلْمَهُ، وَإِنْ مَارَيْتَ جَاهِلًا خَشُنَ صَدْرُكَ»[٦].

(٨٣٦) قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ[٧]: وَنا يَحْيَى[٨] بْنُ يُوسُفَ الزِّمِّيُّ[٩]، ثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: «لَا تُمَارِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ خَزَنَ عَنْكَ عِلْمَهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ [مَا قُلْتَ][١٠] شَيْئًا».

(٨٣٧) وَنا مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [عَنْ مَعْمَرٍ][١١]، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «كَانَ أَبُو سَلَمَةَ يُمَارِي ابْنَ عَبَّاسٍ فَحُرِمَ بِذَلِكَ عِلْمًا كَثِيرًا»[١٢].

(٨٣٨) قَالَ[١٣]: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، نَا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ

---

(١) تقدم برقم (٨٠٤)، وهو ضعيف، وله شواهد صحيحة.

(٢) سقط من (أ).

(٣) سقط من (ظ).

(٤) ينظر رقم (٨٠٤).

(٥) في (أ): «إذا».

(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٨٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٢٢).

(٧) في (ظ): «قال أحمد بن زهير، أخبرنا أحمد بن زهير»!

(٨) في (ب)، (د): «أحمد»، وهو خطأ.

(٩) في (أ): «الري».

(١٠) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(١١) سقط من (أ).

(١٢) خرجه الخطيب في «الجامع» (٣٨١، ٣٨٢).

(١٣) سقط من (د).

مَيْمُونٍ، قَالَ: «لَا تُمَارِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ مَارَيْتَهُ خَزَنَ عَنْكَ عِلْمَهُ، وَلَمْ يُبَالِ[١] مَا صَنَعْتَ».

(٨٣٩) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ[٢]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ[٣]، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ [قَالَ: حَدَّثَنَا][٤] حَمْدَانُ بْنُ عَمْرٍو[٥].

(٨٣٩/ م) [وَنا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: [د/ ٦١أ]، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ][٦]، قَالَا[٧]: نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ[٨]، قَالَ: نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: نَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: «لَمْ أَسْتَخْرِجْ[٩] [ب/ ١٧٠أ] الَّذِي قَدِ اسْتَخْرَجْتُ مِنْ عَطَاءٍ إِلَّا بِرِفْقِي بِهِ».

(٨٤٠) وَثنا خَلَفٌ، قَالَ: نَا ابْنُ شَعْبَانَ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: نَا حَمْدَانُ[١٠] بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا[١١] عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ[١٢] طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُوَقَّرَ الْعَالِمُ».

(٨٤١) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سُلَيْمَانَ الْأُسْوَانِيُّ، نَا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ

(١) في (أ): «ولا يبالي».
(٢) في (د): «القاسم».
(٣) في (د): «نا ابن شعبان»، وفي (ظ): «أخبرنا محمد بن شعبان».
(٤) سقط من (د).
(٥) في (أ)، (د): «أحمد بن عمرو بن نافع»، وهو خطأ، وفي (ظ): «حُمران».
(٦) سقط من (أ)، (ب).
(٧) في(أ): «قال».
(٨) من أول الخبر إلى هنا سقط من (ظ).
(٩) في (د): «أخرج».
(١٠) في (د): «أحمد».
(١١) في (د): «عن».
(١٢) سقط من (د)، (ب)، وفي (ظ): «عن معمر بن»!.

سَلَمَةَ[١] الْأَزْدِيُّ[٢]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ الطَّالْقَانِيُّ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّرْمِذِيُّ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو النَّخَعِيُّ، عَنْ شَرِيكٍ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ- [أ/ ٦٢ب]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ[٣] مِنْ حَقِّ الْعَالِمِ أَلَّا تُكْثِرَ عَلَيْهِ بِالسُّؤَالِ، وَلَا تُعْنِتَهُ بِالْجَوَابِ، وَأَنْ لَا تَلِحَّ عَلَيْهِ إِذَا كَسِلَ، وَلَا تَأْخُذَ بِثَوْبِهِ إِذَا نَهَضَ، وَلَا تُفْشِيَنَّ لَهُ سِرًّا، وَلَا تَغْتَابَنَّ عِنْدَهُ أَحَدًا، وَلَا تَطْلُبَنَّ عَثْرَتَهُ، وَإِنْ زَلَّ قَبِلْتَ مَعْذِرَتَهُ، وَعَلَيْكَ أَنْ تُوَقِّرَهُ وَتُعَظِّمَهُ لِلَّهِ مَا دَامَ يَحْفَظُ أَمْرَ اللَّهِ، وَلَا تَجْلِس[٤] أَمَامَهُ، وَإِنْ كَانَتْ[٥] لَهُ حَاجَةٌ سَبَقْتَ الْقَوْمَ إِلَى خِدْمَتِهِ»[٦].

(٨٤٢) أَنْشَدَنِي يُوسُفُ بْنُ هَارُونَ لِنَفْسِهِ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ:

وَأُجِلُّهُ فِي كُلِّ عَيْنٍ عِلْمُهُ ... فَيَرَى لَهُ الْإِجْلَالَ كُلُّ جَلِيلِ

وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ كَالْخُلَفَاءِ[٧] عِنْدَ ... النَّاسِ فِي التَّعْظِيمِ وَالتَّبْجِيلِ

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(٨٤٣) وَرُوِّينَا مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ رَفَقْتُ[٨] بِابْنِ عَبَّاسٍ لَاسْتَخْرَجْتُ مِنْهُ عِلْمًا كَثِيرًا[٩]»[١٠].

---

(١) في (ب): «سلامة بن سلامة»، وسقط من (ظ): «بن سلمة».

(٢) في(أ): «الأدري». (٣) سقط من (د).

(٤) في (أ): «تجلسن»، وفي (ظ): «ولا تجلس إلا».

(٥) في (ظ): «وإذا عرضت».

(٦) إسناده ضعيف: فيه صالح بن محمد الترمذي، مرجئ، دجال من الدجاجلة، لا يحل كتب حديثه، انظر «الميزان» (٣/ ٤١٣) للذهبي.
خرجه الخطيب في «الجامع» (٣٤٧)، و«الفقيه» (٨٥٦).

(٧) في (أ): «كالحفا»، وهو خطأ. (٨) في (د): «أرفقتُ».

(٩) سقط من (د)، (ب).

(١٠) خرجه الخطيب في «الجامع» (٣٨٢)، وذكره الذهبي في «السير» (٤/ ٢٨٨).

(. . .)[١].

(٨٤٤) [قَالَ[٢] الزُّهْرِيُّ[٣]: «كَانَ أَبُو سَلَمَةَ يُمَارِي ابْنَ عَبَّاسٍ؛ فَحُرِمَ بِذَلِكَ عِلْمًا كَثِيرًا»][٤].

(٨٤٥) وَقَالَ الْحُكَمَاءُ: إِذَا جَالَسْتَ الْعُلَمَاءَ فَكُنْ عَلَى أَنْ تَسْمَعَ أَحْرَصَ مِنْكَ عَلَى أَنْ تَقُولَ».

(٨٤٦) وَقَالَ الْحُسَيْنُ[٥] بْنُ عَلِيٍّ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، إِذَا جَالَسْتَ الْعُلَمَاءَ فَكُنْ عَلَى أَنْ تَسْمَعَ أَحْرَصَ مِنْكَ عَلَى أَنْ تَقُولَ، وَتَعَلَّمْ حُسْنَ الِاسْتِمَاعِ كَمَا تَتَعَلَّمُ حُسْنَ الصَّمْتِ، وَلَا تَقْطَعْ عَلَى أَحَدٍ حَدِيثًا وَإِنْ طَالَ حَتَّى يُمْسِكَ»[٦].

(٨٤٧) وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «جَالِسُوا الْعُلَمَاءَ؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ أَحْسَنْتُمْ حَمِدُوكُمْ، وَإِنْ أَسَأْتُمْ تَأَوَّلُوا لَكُمْ وَعَذَرُوكُمْ[٧]، وَإِنْ أَخْطَأْتُمْ لَمْ يُعَنِّفُوكُمْ، وَإِنْ جَهِلْتُمْ عَلَّمُوكُمْ، وَإِنْ شَهِدُوا لَكُمْ نَفَعُوكُمْ».

* * *

(١) زاد في (ظ) ههنا: «وأخبرنا خلف بن قاسم، قال أخبرنا ابن شعبان، قال أخبرنا إبراهيم ابن عثمان، قال أخبرنا حمدان بن عمرو، قال أخبرنا نعيم بن حماد، قال نا ابن المبارك، نا سفيان، عن ابن جريج قال: لم أستخرج ما استخرجت من عطاء إلا برفقي به».
وقد تقدم هذا الخبر بإسناده برقم (٦٢٥، ٨٣٩).

(٢) في (ب): «وقال».

(٣) في (د)، (ب): «الشعبي»، وهو خطأ.

(٤) سقط من (أ)، (ظ).

(٥) في (أ)، (ظ): «الحسن».

(٦) ينظر: «بغية الطلب» (١٠/ ٤٧٧٦)، و«مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» (ص٣٩)، و«الجواهر المضية» (٢/ ٢٣٨).

(٧) في(د): «عذوركم»، وهو خطأ.

فَصْلٌ

(٨٤٨) قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «اجْعَلْ [ب/ ٧٠/ب] تَعْلِيمَكَ دِرَاسَةً لَكَ، وَاجْعَلْ مُنَاظَرَةَ الْمُتَعَلِّمِ تَنْبِيهًا لِمَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَأَكْثِرْ مِنَ الْعِلْمِ لِتَعْلَمَ، وَأَقْلِلْ مِنْهُ لِتَحْفَظَ»[١].

(٨٤٩) وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ [د/ ٦١ب]: أَقِلُّوا مِنَ الْكُتُبِ لِتَحْفَظُوا[٢]، وَأَكْثِرُوا مِنْهَا لِتَعْلَمُوا».

(٨٥٠) وَقَالَ[٣]: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكُونَ عَالِمًا فَاقْصِدْ لِفَنٍّ مِنَ الْعِلْمِ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكُونَ أَدِيبًا فَخُذْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْسَنَهُ[٤].

(٨٥١) وَقَالَ غَيْرُهُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ حَافِظًا نَظَرَ فِي فَنٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَخَذَ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ بِنَصِيبٍ.

(٨٥٢) وَفِيمَا أَجَازَ لَنَا عِيسَى بْنُ سَعِيدٍ الْمُقْرِئُ، عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ [أ/ ٦٣أ] قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ نَابِلٍ الزَّعْفَرَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ[٥] الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ يَقُولُ: «مَا نَاظَرَنِي رَجُلٌ قَطُّ، وَكَانَ مُفَنِّنًا فِي الْعُلُومِ إِلَّا غَلَبْتُهُ، وَلَا نَاظَرَنِي رَجُلٌ ذُو[٦] فَنٍّ وَاحِدٍ إِلَّا غَلَبَنِي فِي

---

(١) ينظر: «أدب الدنيا والدين» (ص٧٩).
(٢) في (أ): «التعلموا».
(٣) في (أ، ب)، (ظ): «ويقال».
(٤) ينظر: «عيون الأخبار» (٢/ ١٤٥).
(٥) في(أ): «أبا عبيدة»، وهو خطأ.
(٦) في (أ): «ذوا»، وهو خطأ.

عِلْمِهِ ذَلِكَ»[(١)].

(٨٥٣) وَقَالَ يَحْيَى بْنُ خَالِدِ[(٢)] بْنِ بَرْمَكَ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، خُذْ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ بِحَظٍّ؛ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ جَهِلْتَ، وَإِنْ جَهِلْتَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ عَادَيْتَهُ [لِمَا جَهِلْتَ][(٣)]، وَعَزِيزٌ عَلَيَّ أَنْ تُعَادِيَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ».

(٨٥٤) وَأَنْشَدَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ:

فَلَا تَلُمْهُمْ عَلَى إِنْكَارِ مَا نَكَرُوا ... فَإِنَّمَا خُلِقُوا أَعْدَاءَ مَا جَهِلُوا

(٨٥٥) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيُّ -ثِقَةٌ يُعْرَفُ بِابْنِ ذَكْوَانَ الْمُقْرِئِ، نَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، ثَنَا ابْنُ شَوْذَبٍ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْوِي عَنْ عَالِمٍ وَاحِدٍ مَثَلُ الَّذِي لَهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا حَاضَتْ بَقِيَ»[(٤)].

(٨٥٦) وَرُوِّينَا مِثْلَ قَوْلِ مَطَرٍ هَذَا، عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، قَالَ: الَّذِي لَهُ فِي الْفِقْهِ مُعَلِّمٌ وَاحِدٌ كَالرَّجُلِ لَهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ.

(٨٥٧) وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ارْحَمُوا مِنَ النَّاسِ ثَلَاثَةً: عَزِيزَ قَوْمٍ ذَلَّ، وَغَنِيَّ قَوْمٍ افْتَقَرَ، وَعَالِمًا بَيْنَ جُهَّالٍ»[(٥)].

---

(١) ينظر: «الإلماع» (ص٢٢١)، وسيأتي برقم (١٨٥٦).

(٢) يحيى بن خالد بن برمك أبو علي الفارسي، مؤدب الرشيد بن المهدي أمير المؤمنين، له ترجمة في «السير» (٩/ ٨٩)، وابنه هو جعفر، وسيأتي ذكرهما معًا مرة أخرى عند رقم (١٠٠١).

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) خرجه الخطيب في «الجامع» (١٢٥٨)، وابن معين في «تاريخه» (٤٣٣١)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١٤٦).

(٥) حديث ضعيف جدًّا: وروي من رواية أنس وابن عباس رضي الله عنهم مرفوعًا.

أولًا: رواية أنس رضي الله عنه.

خرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤٦٦، ٤٦٧) من طريقين: الأول: من طريق=

(٨٥٨) وَكَانَ يُقَالُ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: لَا يَحْقِرُ مَنْ دُونَهُ فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَحْسُدُ مَنْ فَوْقَهُ فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَأْخُذُ عَلَى عِلْمِهِ ثَمَنًا»[1].

(٨٥٩) وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِ التَّمَلُّقُ

= سمعان بن المهدي، الثاني: من طريق عيسى بن طهمان، عنه.

وقال: ففي الطريق الأول سمعان، وهو مجهول لا يعرف، وفي الثاني عيسى بن طهمان، قال ابن حبان: «ينفرد بالمناكير عن أنس، لا يجوز الاحتجاج به».

وخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١١٨) من طريق عيس بن طهمان، وخرجه الخطيب في «الفقيه» (١٥٣) من طريق سمعان بن المهدي، عنه.

وذكره ابن القيم في «المنار المنيف» (١٧٩)، وقال: «موضوع فيه ركاكة اللفظ وسماجتها».

وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٧٨): «موضوع».

ثانيًا: رواية ابن عباس رضي الله عنهما.

خرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤٦٥)، وقال: «فيه وهب بن وهب، وكان أكذب الناس»، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٧٤) من طريق وهب بن هب أبي البختري عن ابن جريج عن عطاء عنه به.

وقال ابن حبان في ترجمة أبي البختري: «كان يضع الحديث على الثقات»، وقال الذهبي: «هو متهم»، انظر «الميزان» (٧/ ١٤٩).

(١) **إسناده ضعيف**:

خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١١٧)، والدارمي في «سننه» (٢٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٦) من طريق يحيى بن يمان عن سفيان عن ليث عن رجل عن ابن عمر موقوفًا.

وهو ضعيف لسببين:

الأول: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

الثاني: جهالة شيخ ليث.

إِلَّا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ»[١].

(٨٦٠) وَقَالَ بِلَالُ بْنُ أَبِي[٢] بُرْدَةَ: «لَا [ب/ ١٧٧أ] يَمْنَعْكُمْ سُوءُ مَا تَعْلَمُونَ مِنَّا أَنْ تَقْبَلُوا أَحْسَنَ مَا تَسْمَعُونَ مِنَّا»[٣].

(٨٦١) وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ:

اعْمَلْ بِعِلْمِي وَإِنْ[٤] قَصَّرْتُ فِي عَمَلِي[٥] ... يَنْفَعْكَ عِلْمِي وَلَا يَضْرُرْكَ تَقْصِيرِي[٦]

* * *

---

(١) حديث موضوع:
وقد روي مرفوعًا عن معاذ وأبي أمامة وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب، وكلها واهية لا يصح منها شيء مطلقًا.
أما حديث معاذ؛ فعند ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧١٢).
وأما حديث أبي أمامة؛ فعنده كذلك (٥/ ١٦٧٠).
وأما حديث أبي هريرة؛ فعنده كذلك (٦/ ٢٢٢٧).
وأما حديث علي؛ فعند الخطيب في «الجامع» (٣٨٨).

(٢) سقط من (أ)، (د).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٥١٣-٥١٤)، وذكره الجاحظ في «البيان والتبيين» (٢/ ١١١)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ١٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٦٩).

(٤) في (أ) تكررت جملة «اعمل بعلمي» بعد «إن»، وفي (ب): «فإن».

(٥) وفي رواية: «ولا تنظر إلى عملي». يراجع «طبقات النحويين واللغويين» (ص٤٧) لأبي بكر الزبيدي، و«سمط اللآلي في شرح أمالي القالي» (١/ ٨١٥) لأبي عبيد البكري، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٢٦٧) لياقوت الحموي.

(٦) ينظر: «نثر الدرر» (٧/ ٨١) لأبي سعد الآبي، و«الأمثال والحكم» (ص٢٦٨) للماوردي، وقال بعده:

انظر لنفسك فيما أنت فاعله ... من الأمور وشمِّر فوق تشميري

فَضْلٌ فِي الْإِنْصَافِ فِي الْعِلْمِ

[قَالَ أَبُو عُمَرَ: مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ وَآدَابِهِ الْإِنْصَافُ فِيهِ، وَمَنْ لَمْ يُنْصِفْ لَمْ يَفْهَمْ، وَلَمْ يَتَفَهَّمْ.

(٨٦٢) وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَيْسَ مَعِي مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي[١] لَسْتُ أَعْلَمُ.

(٨٦٣) وَقَالَ [د/ ١٦٢] مَحْمُودٌ الْوَرَّاقُ[٢]:

أَتَمُّ النَّاسِ أَعْرَفُهُمْ بِنَقْصِهْ وَأَقْمَعُهُمْ لِشَهْوَتِهِ وَحِرْصِهْ][٣] [أ/ ٦٣ب]

(٨٦٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ -هُوَ ابْنُ الْفَرَضِيِّ[٤]- نَا][٥] الْعَائِذِيُّ[٦]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[٧] [بْنِ زَكَرِيَّا الْبَاذِنْجَانِيُّ][٨]، نَا أَحْمَدُ بْنُ

---

(١) سقط من (د).

(٢) محمود بن الحسن الوراق، شاعر مشهور من أهل بغداد، توفي في خلافة المعتصم، ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٦١). (٣) سقط من (ظ).

(٤) «هو ابن الفرضي»: زيادة من (ب)، وسقط ذلك من (أ، د)، وهو أبو الوليد الأندلسي القرطبي، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٩).

(٥) سقط من (أ)، (ظ).

(٦) أبو زكريا يحيى بن مالك العائذي، ترجمته في «تاريخ ابن الفرضي» (٢/ رقم ١٥٩٩) وفي «جذوة المقتبس» (رقم ٩٠).

(٧) في (د): «الحسين»، وله ترجمة في «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٥٧)، وذكر الزبيدي في «تاج العروس» (٣٤/ ٢٧١) أنه ينسب إلى قرية باذنجانية بمصر، ولكن وقع عنده: «محمد ابن أبي الحسن». (٨) سقط من (د)، (ب)، (ظ).

سَعِيدٍ، نَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، نَا عَمِّي، عَنْ جَدِّي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﵁: «لَا تَزِيدُوا فِي مُهُورِ النِّسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ أُوقِيَّةً، وَلَوْ كَانَتْ بِنْتَ[1] ذِي الْعَصَبَةِ -يَعْنِي يَزِيدَ بْنِ الْحُصَيْنِ[2] الْحَارِثِيَّ-، فَمَنْ زَادَ أَلْقَيْتُ زِيَادَتَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ صَفِّ النِّسَاءِ طَوِيلَةٌ فِيهَا فَطَسٌ فَقَالَتْ لَهُ: مَا[3] ذَلِكَ لَكَ، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَتْ: لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠] فَقَالَ عُمَرُ: امْرَأَةٌ أَصَابَتْ وَرَجُلٌ أَخْطَأَ»[4].

(٨٦٥) وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[5] بْنِ أَشْتَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ الْمُقْرِئُ، نَا الْمُعَدِّلُ[6]، نَا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا أَبُو الشَّعْثَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا ﵁ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ فِيهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَيْسَ كَذَلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ عَلِيٌّ ﵁: «أَصَبْتَ وَأَخْطَأْتُ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[7] [يوسف: ٧٦]».

---

(١) سقط من (د). (٢) في (ظ): «الحسين».

(٣) سقط من (أ)، (ب).

(٤) إسناده ضعيف: للانقطاع بين عبد الله بن مصعب وبين عمر بن الخطاب ﵁. راجع تفسير ابن كثير عند الآية المذكورة (٢/ ٢٤٤)، و«مسند الفاروق» (٢/ ٥٠١)، و«المقاصد الحسنة» (٨١٤)، وله طرق وروايات مختلفة ذكرها ابن كثير، وقد ذكرت ذلك في تعليقي على «الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد» لبدر الدين الغزي.

(٥) وقع في (ب، د): «عبد الله بن محمد»، وهو خطأ، وجاء على الصواب عند المصنف مرة أخرى برقم (٨٨٤ و١٥٢٢)، وله ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٥٦).

(٦) محمد بن يعقوب المعدل، أبو العباس المصري، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٦١٨).

(٧) إسناده ضعيف:

خرجه الطبري في «التفسير» (١٣/ ٢٧)، والقرطبي في تفسيره (١/ ٢٨٧)، وهو ضعيف لعلتين: =

(٨٦٦) وَرَوَى يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: [سَمِعْتُ ابْنَ وَهْبٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «مَا فِي زَمَانِنَا شَيْءٌ أَقَلُّ مِنَ الْإِنْصَافِ»][(١)].

(٨٦٧) وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ[(٢)] قَالَ: اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ [بْنُ ثَابِتٍ][(٣)] فِي الْحَائِضِ تَنْفِرُ، فَقَالَ زَيْدٌ: «لَا تَنْفِرُ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ»، [وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِذَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فَلَهَا أَنْ تَنْفِرَ وَلَا تُوَدِّعَ الْبَيْتَ»، فَرَدَّ عَلَيْهِ زَيْدٌ قَوْلَهُ][(٤)]، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِزَيْدٍ: سَلْ نِسَاءَكَ[(٥)] أُمَّ سُلَيْم وَصُوَيْحِبَاتِهَا[(٦)]، فَذَهَبَ زَيْدٌ، فَسَأَلَهُنَّ، ثُمَّ جَاءَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «الْقَوْلُ مَا قُلْتَ»[(٧)].

(٨٦٨) وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَم، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ [ب/ ٧١ب]، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ هُرْمُزَ[(٨)]: «مَا طَلَبْنَا هَذَا الْأَمْرَ حَقَّ طَلَبِهِ»[(٩)].

(٨٦٩) قَالَ مَالِكٌ: وَأَدْرَكْتُ رِجَالًا يَقُولُونَ: «مَا طَلَبْنَاهُ إِلَّا لِأَنْفُسِنَا، وَمَا

= الأولى: أبو معشر وهو نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف.
الثانية: الإرسال، فإن محمد بن كعب القرظي لم يصح له سماع من علي بن أبي طالب.

(١) سقط من (ظ).

(٢) عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، ثقة من رجال «التهذيب»، وهو من صغار التابعين، ويظهر أن روايته عن ابن عباس وزيد بن ثابت مرسلة.

(٣) سقط من (أ)، (ب). (٤) سقط من (أ).

(٥) في (أ): «نسيّاتك».

(٦) في (د): «صواحباتها».

(٧) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٠٣١١)، وينظر: حديث مجاعة بن الزبير رقم (٢٥)، و«مسند الطيالسي» (١٧٥٦)، و«علل الحديث» (٧٩١).

(٨) في (د)، (ب): «ابن هرم»، وهو خطأ فهو عبد اللَّه بن يزيد بن هرمز، ترجمته في «السير» (٦/ ٣٧٩).

(٩) أخرجه يعقوب الفسوي في تاريخه (١/ ٦٥٤).

طَلَبْنَاهُ لِنَتَحَمَّلَ[١] بِهِ[٢] أُمُورَ النَّاسِ».

(٨٧٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ[٣]، نَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ[٤]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ[٥] يَقُولُ: «لَمَّا حَجَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ دَعَانِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَحَدَّثْتُهُ[٦] وَسَأَلَنِي فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَزَمْتُ أَنْ آمُرَ بِكُتُبِكَ هَذِهِ الَّتِي وَضَعْتَهَا -يَعْنِي: الْمُوَطَّأَ- فَتُنْسَخُ نُسَخًا، ثُمَّ أَبْعَثُ [أ/ ١٦٤] إِلَى كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا نُسْخَةً، وَآمُرُهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا فِيهَا، لَا يَتَعَدَّوْهَا[٧] إِلَى غَيْرِهَا[٨]، وَيَدَعُوا[٩] مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ [د/ ٦٢ب] الْمُحْدَثِ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَصْلَ هَذَا[١٠] الْعِلْمِ رِوَايَةَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَعِلْمَهُمْ.

قَالَ: فَقُلْتُ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِمْ أَقَاوِيلُ، وَسَمِعُوا أَحَادِيثَ، وَرَوَوْا رِوَايَاتٍ، وَأَخَذَ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا سَبَقَ إِلَيْهِمْ، وَعَمِلُوا بِهِ، وَدَانُوا بِهِ مِنَ اخْتِلَافِ أَصْحَابِ[١١] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّ رَدَّهُمْ عَمَّا اعْتَقَدُوهُ شَدِيدٌ، فَدَعِ النَّاسَ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَمَا اخْتَارَ كُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ: لَعَمْرِي لَوْ طَاوَعْتَنِي[١٢] عَلَى ذَلِكَ لَأَمَرْتُ بِهِ»[١٣].

---

(١) في (ظ): «إلا لنتحمل».
(٢) زيادة من (أ).
(٣) ينظر: «المنتخب من ذيل المذيل» (ص١٤٤)، و«تاريخ الطبري» (١١/ ٦٦٠).
(٤) في (ب): «أمامة».
(٥) في (أ): «أنس بن مالك بن أنس».
(٦) في (ب)، (د): «فحادثته».
(٧) في (د): «يتعدون».
(٨) في (د): «غيره».
(٩) في (د): «يدعون».
(١٠) سقط من (د).
(١١) في (د): «الناس أصحاب»، وهو كذلك في (ظ) وضبب الناسخ على كلمة «الناس».
(١٢) في (أ): «طاوعني».
(١٣) إسناده ضعيف: فيه محمد بن عمر بن واقد، وهو متروك، كذاب، وترجمته في «الكامل» (٦/ ٢٤) لابن عدي، والقصة خرجها ابن سعد في «الطبقات» القسم المتمم (١/ ٤٤٠)=

وَهَذَا غَايَةٌ فِي الْإِنْصَافِ لِمَنْ فَهِمَ.

(٨٧١) وَذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي[1] سَعِيدٍ فِي كِتَابِهِ «الْمُعْرِبُ عَنِ الْمَغْرِبِ»، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ[2]، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ[3] سُحْنُونَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ: قُلْتُ[4] لِمَالِكٍ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْبُيُوعِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: «وَبِمَ ذَلِكَ؟» قَالَ: بِكَ، فقَالَ: «أَنَا[5] لَا أَعْرِفُ الْبُيُوعَ فَكَيْفَ يَعْرِفُونَهَا بِي؟»[6].

(٨٧٢) وَقَالَ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ: «عَنَيْتُ بِجَمْعِ الْكُتُبِ؛ فَمَا أَنَا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا مِنَ الْجُهَّالِ».

(٨٧٣) وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ[7]:

إِذَا مَا تَحَدَّثْتُ فِي مَجْلِسِي[8] ... تَنَاهَى حَدِيثِي إِلَى مَا عَلِمْتُ
وَلَمْ أَعْدُ عِلْمِي إِلَى غَيْرِهِ ... وَكَانَ إِذَا مَا تَنَاهَى سَكَتُّ

= عن محمد بن عمر وهو الواقدي... فذكرها، وذكرها ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص٤١)، والذهبي في «السير» (٨/ ٦١-٦٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٩).

(١) «أبي»: سقط من (ب، د)، وهو أبو علي الحسين بن أبي سعيد عبد الرحمن بن عبيد القيرواني، يعرف بالوكيل، وكتابه هو «المعرب عن أخبار إفريقيا والمغرب». هكذا رأيته في «الحلة السيراء» (١/ ٦٦)، (٢/ ٣٣٨)، ورأيته في «النفح الشذي» (١/ ٤٦٩): «الحسين بن سعيد». وتعبت في البحث عن ترجمته ولم أظفر بها.

(٢) في (ظ): «ابن الحداد»، وهو المالكي المغربي، ترجمته في «السير» (١٤/ ٢٠٥).

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقط من (د)، (ظ).

(٥) في (أ)، (ظ): «فأنا».

(٦) خرجه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٢٧٤) من طريق ابن وهب، عنه بنحوه.

(٧) زاد في (ب): «بيتا شعر».

(٨) في (أ): «إذا تحدثت في مجلس».

(٨٧٤) وَرُوِّينَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِثْلِي، مَا أَشَاءُ أَنْ أَرَى أَعْلَمَ مِنِّي إِلَّا وَجَدْتُهُ»[١].

(٨٧٥) وَقَالَ غَيْرُهُ: عَلِمْنَا أَشْيَاءَ وَجَهِلْنَا أَشْيَاءَ، فَلَا نُبْطِلُ مَا عَلِمْنَا بِمَا [ب/ ١٧٢أ] جَهِلْنَا.

(٨٧٦) وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: «سُئِلَ أَيُّوبُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ، فَقِيلَ لَهُ: فَقُلْ[٢] فِيهِ بِرَأْيِكَ. فَقَالَ: لَا يَبْلُغُهُ رَأْيِي»[٣].

(٨٧٧) أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ الْحَافِظُ الْمَوْصِلِيُّ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ ابْنَ الْمَدِينِيِّ[٤] يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: ذَاكَرْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ[٥] الْقَاضِي بِحَدِيثٍ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ قَاضٍ، فَخَالَفَنِي فِيهِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَعِنْدَهُ النَّاسُ بِسِمَاطَيْنِ[٦] فَقَالَ لِي: «ذَلِكَ الْحَدِيثُ كَمَا قُلْتَ أَنْتَ، وَأَرْجِعُ أَنَا صَاغِرًا»[٧].

(٨٧٨) وَقَالَ الْخَلِيلُ [أ/ ٦٤ب] بْنُ أَحْمَدَ: «أَيَّامِي أَرْبَعَةٌ، يَوْمٌ أَخْرُجُ فَأَلْقَى فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنِّي، فَأَتَعَلَّمُ مِنْهُ، فَذَاكَ يَوْمُ فَائِدَتِي وَغَنِيمَتِي، وَيَوْمٌ أَخْرُجُ فَأَلْقَى فِيهِ مَنْ أَنَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَأُعَلِّمُهُ[٨] فَذَلِكَ[٩] يَوْمُ أَجْرِي، وَيَوْمٌ أَخْرُجُ فَأَلْقَى

---

(١) في (ب)، (أ): «وجدته». (٢) في (أ): «قل».
(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٨) بإسناد صحيح، رجاله ثقات.
(٤) في (أ)، (ظ): «المدني». (٥) في (أ): «الحسين».
(٦) في (أ)، (ظ): «سماطين»، والسماط هو الصف من الناس.
(٧) فيه محمد بن الحسين الأزدي، ضعيف جدًّا، انظر «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٩٣).
وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٤١) من طريق محمد بن إسحاق عن عبيد اللَّه بن جرير... فذكره.
(٨) سقط من (أ)، (ب).
(٩) في (د): «فذاك».

فِيهِ مَنْ هُوَ مِثْلِي فَأُذَاكِرُهُ، فَذَاكَ يَوْمُ دَرْسِي[1]، وَيَوْمٌ أَخْرُجُ فِيهِ فَأَلْقَى مَنْ هُوَ دُونِي، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ فَوْقِي، فَلَا أُكَلِّمُهُ، وَأَجْعَلُهُ يَوْمَ رَاحَتِي»[2].

(٨٧٩) [وَكَانَ يُقَالُ: «إِذَا عَلَّمْتَ الْعَاقِلَ[3] عِلْمًا حَمِدَكَ، وَإِنْ[4] عَلَّمْتَ الْجَاهِلَ ذَمَّكَ وَمَقَتَكَ، وَمَا يُعَلَّمُ مُسْتَحٍ[5] وَلَا مُتَكَبِّرٌ قَطْ»[6]][7] [د/ ٦٣أ].

(٨٨٠) وَرُوِيَ أَنَّ بُزُرْجُمِهْرَ[8] أَخَذَتِ امْرَأَةٌ بِلِجَامِهِ، وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ عِنْدِ كِسْرَى، فَقَالَتْ: أَخْبِرْنِي عَمَّا يُحْبَطُ[9] النَّاسُ فِيهِ مِنْ مَعَايِشِهِمْ، أَعَلَى[10] قَدْرِ كَيْسِهِمْ أَمْ بِتَقْدِيرٍ مِنْ خَالِقِهِمْ لَهُمْ؟ فَقَالَ لَهَا: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَدِ اخْتَلَفَ فِيهَا مَنْ

---

(١) في (أ): «دري».

(٢) خرجه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٢٧٧) بنحوه.

(٣) في (ب): «إذا علمت العالم»، وفي (د): «عاقلًا»، وصححها الناسخ بالهامش وجعلها «العاقل».

(٤) في (ب): «وإذا».

(٥) في (ب): «وما يتعلم مستحي».

(٦) صح شطره الأخير عن مجاهد. وذكر البخاري هذا الشطر عن مجاهد تعليقًا في (كتاب العلم، باب الحياء في «العلم) بلفظ: «لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر».
وخرجه الدارمي في «سننه» (٥٥١)، والبيهقي في «المدخل» (٤١٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٨٧) من طرق، موصولًا عن مجاهد.

(٧) الأثر كله سقط من (أ)، (ظ).

(٨) عَلَمٌ فارسي، وهو أحد حكمائهم، ومعناه: الكثير الحب، كما في «تصحيح التصحيف» (ص١٥٨) للصفوي، بتحقيق أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب.
وضبطه علي بن لالي الحنفي فقال: بضم الباء وسكون الزاء وضم الراء والجيم وكسر الميم وسكون الهاء، ينظر «خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام» (ص٢٣).
وله أخبار كثيرة مع كسرى، ينظر «مرزبان نامه» لمؤلفه: اسبهبد مرزبان بن شروين، نشر مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، وقد نقله للعربية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عرب شاه.

(٩) في (د): «يحيط».

(١٠) في (د): «على».

مَضَى مِنْ سَلَفِنَا، قَالَتْ لَهُ: فَأَنْتَ عَلَى كَثْرَةِ مَا تَأْخُذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ تَعْيَا عَنِ الْجَوَابِ[١] فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟! فَقَالَ لَهَا: إِنَّمَا[٢] آخُذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى قَدْرِ مَا أُحْسِنُ، وَلَوْ أَخَذْتُ عَلَى قَدْرِ مَا لَا أُحْسِنُ أَنْفَذْتُهُ سَرِيعًا، فَقَالَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ: أَمَا إِنَّكَ إِذًا عَيِيتَ عَنْ جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَقَدْ[٣] أَحْسَنْتَ الْحِيلَةَ فِي تَعَاهُدِ[٤] الرِّزْقِ عَلَيْكَ.

(٨٨١) وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْحُكَمَاءِ: «لَمْ أَطْلُبِ الْعِلْمَ لِأَبْلُغَ أَقْصَاهُ، وَلَكِنْ لِأَعْلَمَ مَا لَا يَسَعُنِي جَهْلُهُ».

(٨٨٢) [وَقَالَ الشَّاعِرُ][٥]:

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ ... أَطَالَ فَأَمْلَى أَمْ تَنَاهَى فَأَقْصَرُ

وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ فِعْلُهُ ... كَذَا الْفِعْلُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ يُخْبِرُ

(٨٨٣) وَأَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغَ قَالَ: «لَمَّا رَحَلْتُ[٦] إِلَى الْمَشْرِقِ وَنَزَلْتُ[٧] الْقَيْرُوَانَ فَأَخَذْتُ عَنْ[٨] بَكْرِ بْنِ حَمَّادٍ حَدِيثَ مُسَدَّدٍ، ثُمَّ رَحَلْتُ إِلَى بَغْدَادَ [ب/ ٧٢ب] وَلَقِيتُ النَّاسَ، فَلَمَّا انْصَرَفْتُ عُدْتُ إِلَيْهِ لِتَمَامِ حَدِيثِ مُسَدَّدٍ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فِيهِ يَوْمًا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ مِنْ مُضَرَ مُجْتَابِي النِّمَارِ[٩]، فَقَالَ لِي[١٠]: إِنَّمَا هُوَ «مُجْتَانِي الثِّمَارِ»، فَقُلْتُ لَهُ:

---

(١) في (أ): «بالجواب».

(٢) في (د): «أنا».

(٣) سقط من (د).

(٤) في (أ): «بقاء هذا».

(٥) سقط من (د).

(٦) في (ب)، (ظ): «دخلت».

(٧) في (ب)، (ظ): «نزلت».

(٨) في (د)، (ظ): «عن».

(٩) حديث صحيح: أصله خرجه البخاري (٢٣٩٨، ٢٤٠٠)، ومسلم (١٠١٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٨، ٣٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٣٠٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ١٧٦) (٧٥٣٠)، وغيرهم من حديث جرير رضي الله عنه.

(١٠) سقط من (د).

إِنَّمَا هُوَ «مُجْتَابِي النِّمَارِ» هَكَذَا قَرَأْتُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأْتُهُ[١] عَلَيْهِ بِالْأَنْدَلُسِ وَبِالْعِرَاقِ، فَقَالَ لِي: بِدُخُولِكَ الْعِرَاقَ تُعَارِضُنَا وَتَفْخَرُ عَلَيْنَا! أَوْ نَحْوَ هَذَا، ثُمَّ قَالَ لِي[٢]: قُمْ بِنَا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ، لِشَيْخٍ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ لَهُ بِمِثْلِ هَذَا عِلْمًا[٣] فَقُمْنَا إِلَيْهِ وَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ «مُجْتَابِي النِّمَارِ» كَمَا قُلْتَ، وَهُمْ قَوْمٌ كَانُوا يَلْبَسُونَ الثِّيَابَ مُشَقَّقَةً جُيُوبُهُمْ أَمَامَهُمْ، وَالنِّمَارُ: جَمْعُ نَمِرَةٍ. فَقَالَ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ وَأَخَذَ[٤] بِأَنْفِهِ: «رَغِمَ أَنْفِي لِلْحَقِّ، رَغِمَ أَنْفِي لِلْحَقِّ»[٥]، وَانْصَرَفَ[٦].

* * *

(١) في (ب): «هكذا قرأته على كل من قرأت».

(٢) سقط من (د).

(٣) في (أ): «علمٌ»، وهو خطأ.

(٤) في (ب)، (د): «خذ».

(٥) تكررت في (أ، ب) ولم ترد في (د).

(٦) ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٧٠)، والذهبي في «السير» (٨/ ١٠٦).

فَصْلٌ

(٨٨٤) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ، قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَشْتَهَ الْأَصْبَهَانِيُّ[1] الْمُقْرِئُ، نَا الْمُعَدِّلُ[2]، نَا مَحْمُودُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَبُو الشَّعْثَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، قَالَ: قَالَ لِي طَاوُوسٌ، «مَا تَعَلَّمْتَ فَتَعَلَّمْهِ لِنَفْسِكَ؛ فَإِنَّ الْأَمَانَةَ وَالْحَيَاءَ قَدْ ذَهَبَا مِنَ النَّاسِ»[3].

(٨٨٥) وَقَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِنَفْسِهِ فَقَلِيلُ الْعِلْمِ يَكْفِيهِ[4]، وَمَنْ طَلَبَهُ لِلنَّاسِ فَحَوَائِجُ النَّاسِ كَثِيرَةٌ»[5].

(٨٨٦) وَقَالَتِ امْرَأَةٌ لِلشَّعْبِيِّ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، أَفْتِنِي، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْعَالِمُ مَنْ خَافَ اللَّهَ ﷻ»[6].

---

(١) سقط من (د)، وفي (ب): «الأنصاري»، وتقدم برقم (٨٦٥).

(٢) هو محمد بن يعقوب، كما تقدم برقم (٨٦٥).

(٣) إسناده ضعيف: فيه ليث بن أبي سليم، وهوضعيف.

وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١١)، وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٥٤١).

(٤) سقط من (أ).

(٥) خرجه أحمد في «الزهد» (ص٣٢٣) بإسناد ضعيف فيه جهالة.

(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣١١) من طريق عبد اللَّه بن نمير عن مالك بن مغول عن الشعبي قال له رجل... وذكره.

(٨٨٧) وَرَوَى الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ [د/ ٦٣/أ]: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «الْمِرَاءُ يُقَسِّي الْقَلْبَ وَيُورِثُ الضِّغْنَ»[١].

* * *

(١) الأثر كله سقط من (ظ).

فَضْلٌ

(٨٨٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ[١] عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»[٢].

(٨٨٩) قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي [ب/ ٧٣أ] الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: قَالَ لِي[٣] أَبِي: «مَا حَدَّثْتَ أَحَدًا بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ قَطُّ لَمْ يَبْلُغْهُ عَقْلُهُ[٤] إِلَّا كَانَ ضَلَالًا عَلَيْهِ»[٥].

(٨٩٠) وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ[٦] الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «لَا تُحَدِّثْ بِحَدِيثٍ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ[٧]، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ يَضُرَّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ»[٨].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) إسناده صحيح: خرجه مسلم في «المقدمة» (١/ ١١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١/ ٥٧٧)، والبيهقي في «المدخل» (٦١١)، والخطيب في «الجامع» (١٣٢١).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ): «علمه».

(٥) إسناده صحيح: خرجه مسلم في «المقدمة» (١/ ١١).

(٦) في (أ): «عبد اللَّه»، وهو خطأ.

(٧) في (أ): «تعرفه».

(٨) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص٣٠٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٦).

(٨٩١) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»[1].

(٨٩٢)[2] حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ [بْنِ مَرْوَانَ][3]، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا [حَدَّثْتَ قَوْمًا حَدِيثًا [قَطُّ][4] لَمْ تَبْلُغْهُ عُقُولُهُمْ[5] إِلَّا كَانَ فِتْنَةً عَلَى بَعْضِهِمْ»][6].

* * *

---

(١) صحيح: خرجه البخاري (١٢٧)، والبيهقي في «المدخل» (٦١٠)، والخطيب في «الجامع» (١٣١٨) موقوفًا على عليٍّ رضي الله عنه.

(٢) جاء هذا الأثر في (ب) بعد رقم (٨٨٨)، وجاء في (ظ) بعد رقم (٨٩٤).

(٣) سقط من (ب). (٤) سقط من (د).

(٥) في (د): «لا يعرفونه».

(٦) بياض في (ب).

فَضلٌ

(٨٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ [أ/ ٦٥ب]، وَتَعَلَّمُوا لَهُ الْوَقَارَ وَالسَّكِينَةَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمْتُمْ[١] مِنْهُ وَلِمَنْ عَلَّمْتُمُوهُ، وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةَ الْعُلَمَاءِ، فَلَا يَقُومُ جَهْلُكُمْ بِعِلْمِكُمْ»[٢].

(٨٩٤) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ،

---

(١) في (ب): «تعلموه».

(٢) إسناده ضعيف: خرجه البيهقي في «المدخل» (٦٢٩)، و«الشعب» (١٦٥١)، وهو منقطع بين عمران بن مسلم وعمر.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (٢٧٥)، وأحمد في «الزهد» (٦٣٠) عن العلاء بن عبد الكريم، عن بعض أصحابه قال: قال عمر . . . فذكره.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (٥٣٩) من طريق العلاء بن عبد الكريم قال: قال عمر . . فذكره.

ولعله سقط منه الواسطة بينهما كما في سابقه.

وآخرجه الآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٥١) من طريق عمرو بن عامر البجلي قال: قال عمر . . فذكره.

وأخرجه الخطيب في «الجامع» (٤١) من طريق العلاء بن المسيب، عن أبيه قال: قال عمر . . . فذكره.

نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ [بْنِ مَرْوَانَ][1] قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُسْلِمٍ يَقُولُ: كَانَ سُفْيَانُ عَلَى الْمَرْوَةِ فَنَظَرَ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَعْدُونَ حِينَ رَأَوْهُ[2] كَأَنَّهُمْ مَجَانِينُ، فَقَالَ: «مَثَلُهُمْ مَثَلُ أَصْحَابِ الْجَنَائِزِ[3] لَهُمْ لَذَّةٌ فِي شَيْءٍ، لَوْ أَرَادُوا اللَّهَ بِهِ لَقَارَبُوا الْخُطَى».

(٨٩٥) وَكَانَ[4] يُقَالُ: «أَرْبَعَةٌ لَا يَأْنَفُ مِنْهُنَّ الشَّرِيفُ: قِيَامُهُ مِنْ مَجْلِسِهِ لِأَبِيهِ، وَخِدْمَتُهُ لِضَيْفِهِ، وَقِيَامُهُ عَلَى فَرَسِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَبِيدٌ، وَخِدْمَتُهُ الْعَالِمَ لِيَأْخُذَ مِنْ عِلْمِهِ»[5].

(٨٩٦) وَيُقَالُ: «ارْحَمُوا عَالِمًا يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ جَاهِلٍ».

(٨٩٧) وَيُرْوَى أَنَّ بَعْضَ الْأَكَاسِرَةِ: كَانَ إِذَا سَخِطَ عَلَى عَالِمٍ سَجَنَهُ مَعَ جَاهِلٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ.

(٨٩٨) وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ**[6] **لَا يَسْتَخِفُّ بِحَقِّهِمْ إِلَّا مُنَافِقٌ: ذُو الشَّيْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَالْإِمَامُ الْمُقْسِطُ، وَمُعَلِّمُ الْخَيْرِ**»[7] [د/ ٦٤أ].

(٨٩٩) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَارٌ وَسَكِينَةٌ وَخَشْيَةٌ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لِآثَارِ مَنْ مَضَى قَبْلَهُ»[8].

---

(١) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).
(٢) في (أ): «رواه»، وهو خطأ.
(٣) في (ب)، (د): «الحمام».
(٤) سقط من (أ)، (ظ).
(٥) ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ١٤٤).
(٦) في (ب): «ثلاثة».
(٧) ضعيف جدًا: خرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٠٢ رقم ٧٨١٩) من طريق عبيد اللَّه بن زُحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعًا.
وعبيد اللَّه وعلي بن يزيد: ضعيفان.
(٨) صحيح عنه: وخرجه البيهقي في «المدخل» (٥١٠)، والخطيب في «الجامع» (٢٠٩)، =

(٩٠٠) وَرَوَى زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ أَبُو قُدَامَةَ الْإِيَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «مَنْ يَزْدَدْ عِلْمًا يَزْدَدْ وَجَعًا»(١).

(٩٠١) وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْ لَمْ أَعْلَمْ كَانَ أَقَلَّ لِحُزْنِي»(٢).

(٩٠٢) وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٣) الْفَقِيهُ رَحِمَهُ اللَّهُ [ب/ ٧٣ب]:

عَيْشُ الْفَقِيهِ بِعِلْمِهِ مُتَنَغِّصٌ ... وَكَذَا الطَّبِيبُ وَعَابِرُ الرُّؤْيَا
أَمَّا الْفَقِيهُ فَخَشْيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ... وَالْآخَرَانِ فَخَشْيَةُ الدُّنْيَا
وَكَذَا الْمُنَجِّمُ عَيْشُهُ مِنْ عَيْشِهِمْ ... فِيمَا يَقُولُ ذَوُو النُّهَى أَشْقَى
الشَّكُّ أَوَّلُ حَاصِلٍ فِي كَفِّهِ ... وَالْبُعْدُ مِنْ زُهْدٍ وَمِنْ تَقْوَى
[يَخْشَى وَيَرْجُو أَنْجُمًا وَمُدِيرُهَا ... أَحْرَى بِأَنْ يُخْشَى وَأَنْ يُرْجَى](٤)

(٩٠٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، ثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ(٥)، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَإِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ، وَمَنْ يَتَحَرَّ الْخَيْرَ يُعْطَهُ، وَمَنْ يَتَوَقَّ(٦) الشَّرَّ يُوقَهُ، ثَلَاثٌ مَنْ

= وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٠، ٣٢٤) من طرق عن ابن وهب، عنه به.

(١) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٧)، والدارمي في «سننه» (٢٦٣)، وأبو داود في «الزهد» (٢٤٩)، والبيهقي في «المدخل» (٥٢٣) من طرق مختلفة عن الحارث بن عبيد به، وإسناده ضعيف، لضعف أبي قدامة، والانقطاع بين مالك بن دينار وأبي الدرداء.

(٢) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦٣).

(٣) هو منصور بن إسماعيل أبو الحسن التميمي المصري الضرير الفقيه الشاعر الشافعي، المتوفى سنة ٣٠٦، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٧/ ١١٠).

(٤) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٥) في (أ): «أبي عمير».

(٦) في (د): «يوق».

فَعَلَهُنَّ لَمْ يَسْكُنِ [أ/ ١٦٦أ] الدَّرَجَاتِ الْعُلَى -لَا أَقُولُ الْجَنَّةَ- : مَنْ تَكَهَّنَ، أَوِ اسْتَسْقَمَ، أَوْ[1] رَجَعَ عَنْ[2] سَفَرِهِ لِطِيَرَةٍ».

(٩٠٤) وَمِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ» أَخَذَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- سَابِقٌ قَوْلَهُ فَقَالَ:

قَدْ قِيلَ قَبْلِي[3] فِي الزَّمَانِ الْأَقْدَمِ ... إِنِّي رَأَيْتُ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ[4]

(٩٠٥) وَقَالَ الْحَسَنُ: «الْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ كَالسَّالِكِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقٍ، وَالْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرُ مِمَّا يُصْلِحُ؛ فَاطْلُبُوا الْعِلْمَ طَلَبًا لَا تَضُرُّوا بِالْعِبَادَةِ، وَاطْلُبُوا الْعِبَادَةَ طَلَبًا لَا تَضُرُّوا بِالْعِلْمِ، فَإِنَّ قَوْمًا طَلَبُوا الْعِبَادَةَ وَتَرَكُوا الْعِلْمَ حَتَّى خَرَجُوا بِأَسْيَافِهِمْ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَوْ طَلَبُوا الْعِلْمَ لَمْ يَدُلَّهُمْ عَلَى مَا فَعَلُوا».

(٩٠٦) وَرَوَى صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِ قُوَّةً فِي الدِّينِ، وَحَزْمًا فِي لِينٍ، وَإِيمَانًا فِي يَقِينٍ، وَحِرْصًا عَلَى عِلْمٍ، وَشَفَقَةً فِي تَفَقُّهٍ، وَقَصْدًا فِي عِبَادَةٍ، وَرَحْمَةً لِلْمَجْهُودِ، وَإِعْطَاءً لِلسَّائِلِ؛ لَا يَحِيفُ عَلَى مَنْ يُبْغِضُ، وَلَا يَأْثَمُ فِيمَنْ يُحِبُّ، فِي الزَّلَازِلِ وَقُورٌ، وَفِي الرَّخَاءِ شَكُورٌ، قَانِعٌ بِالَّذِي لَهُ، يَنْطِقُ لِيَفْهَمَ، وَيَسْكُتُ لِيَسْلَمَ، وَيُقِرُّ بِالْحَقِّ قَبْلَ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ».

(٩٠٧) وَعَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ [د/ ٦٤/ب] الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَبَا حَمْزَةَ أَلَا أَقُولُ لَكَ صِفَةَ الْمُؤْمِنِ وَالْمُنَافِقِ؟». قُلْتُ: بَلَى جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ مَنْ خَلَطَ عِلْمَهُ

---

(١) في (أ): «و». (٢) في (أ): «من».

(٣) سقط من (أ، ب، د).

(٤) تقدم برقم (٦١٩) بلفظ: «إني وجدت»، والأثر كله سقط من (ظ).

بِحِلْمِهِ، يَسْأَلُ لِيَعْلَمَ، وَيَصْمُتُ(١) لِيَسْلَمَ، لَا يُحَدِّثُ بِالسِّرِّ وَالْأَمَانَةِ الْأَصْدِقَاءَ(٢)، وَلَا يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ الْبُعَدَاءَ(٣)، وَلَا يَحِيفُ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَلَا يَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الْحَقِّ رِيَاءً، وَلَا يَدَعُهُ حَيَاءً، فَإِنْ ذُكِرَ بِخَيْرٍ خَافَ مَا يَقُولُونَ، وَاسْتَغْفَرَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَإِنَّ الْمُنَافِقَ يُنْهَى فَلَا(٤) يَنْتَهِي، وَيُؤْمَرُ وَلَا يَأْتَمِرُ، إِذَا قَامَ [ب/ ٧٤/ أ] إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَرَضَ، وَإِذَا رَكَعَ رَبَضَ، وَإِذَا سَجَدَ نَقَرَ؛ يُمْسِي(٥) وَهِمَّتُهُ الْعَشَاءُ، وَلَمْ يَصُمْ، وَيُصْبِحُ وَهِمَّتُهُ النَّوْمُ وَلَمْ يَسْهَرْ»(٦).

* * *

(١) في (أ): «ينصت».

(٢) في (د): «إلا صدقًا».

(٣) في (أ): «للبعد».

(٤) في (د): «ولا».

(٥) في (ب)، (د): «يمشي».

(٦) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص٣٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٦١، ٢٦٢) بنحوه.

فَصْلٌ فِي فَضْلِ الصَّمْتِ وَحَمْدِهِ[1]

(٩٠٨) ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَمَتَ نَجَا»[2].

(٩٠٩) وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ[3]»[4] وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْمَعْنَى مُجَوَّدًا[5] فِي «التَّمْهِيدِ»[6].

(٩١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ

---

(١) في (د): «وحده».

(٢) حديث صحيح: خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٥٠١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٥٩، ١٧٧)، والدارمي في «سننه» (٢٧١٣)، وابن حميد في «مسنده» (١/ ١٣٧) (٣٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (٤٩٨٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٣٤) كلهم من طرق من غير العبادلة عن ابن لهيعة.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة».

وابن لهيعة سيئ الحفظ، ورواية غير العبادلة عنه ضعيفة.

وقد جاء من طريق بعض العبادلة عن ابن لهيعة بسند صحيح:

خرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (ص١٣٠) (٣٨٥) عن ابن لهيعة به، والطبراني في «الأوسط» (١٩٣٣) من طريق عبد الله بن وهب، عنه به، وقرن معه عمرو بن الحارث، وهو ثقة.

(٣) في (د): «ليصمت».

(٤) حديث صحيح: خرجه البخاري (٦٠١٨، ٦٠١٩، ٦١٣٦، ٦١٣٨)، ومسلم (٤٧، ٤٨) من حديث أبي هريرة وأبي شريح الخزاعي رضي الله عنهما.

(٥) في (د)، (ظ): «مجردًا».

(٦) «التمهيد» (٢١/ ٣٥-٣٧).

أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الِاسْتِمَاعِ، قَالَ: وَفِي الِاسْتِمَاعِ سَلَامَةٌ وَزِيَادَةٌ فِي الْعِلْمِ، وَالْمُسْتَمِعُ [أ/٦٦ب] شَرِيكُ الْمُتَكَلِّمِ، وَفِي الْكَلَامِ تَوَهُّنٌ[1] وَتَزَيُّنٌ وَزِيَادَةٌ وَنُقْصَانٌ، قَالَ: وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْكَلَامِ مِنْ غَيْرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْدَرِي الْمَسَاكِينَ وَلَا يَرَاهُمْ لِذَلِكَ مَوْضِعًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْزِنُ عِلْمَهُ وَيَرَى أَنَّ تَعْلِيمَهُ ضِعَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحِبُّ أَلَّا يُوجَدَ الْعِلْمُ إِلَّا عِنْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُ فِي عِلْمِهِ مَأْخَذَ السُّلْطَانِ حَتَّى يَغْضَبَ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِهِ[2] أَوْ يُغْفَلَ، عَنْ شَيْءٍ مِنْ حَقِّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنَصِّبُ نَفْسَهُ لِلْفُتْيَا فَلَعَلَّهُ يُؤْتَى بِأَمْرٍ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ فَيَسْتَحِي أَنْ يَقُولَ: لَا عِلْمَ لِي، فَيَرْجُمُ فَيُكْتَبُ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ[3]، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِي كُلَّ مَا سَمِعَ حَتَّى يَرْوِيَ كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى إِرَادَةَ أَنْ يُعَزِّزَ كَلَامَهُ»[4].

قال أبو عمر:

(٩١١) رُوِيَ مِثْلُ قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ هَذَا كُلِّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ[5] مِنْ وُجُوهٍ مُنْقَطِعَةٍ يَذُمُّ فِيهَا كُلَّ مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ الطَّبَقَاتِ مِنَ

---

(١) في (ظ): «ترهق»، وفي «الزهد» و«الصمت»: «توهق»، ومعناه غير مناسب للسياق، راجع مادة وهق في «لسان العرب» (١٠/ ٣٨٥-٣٨٦)، وعند الخطابي: «تومق» وهو التودد والتحبب، وهو مناسب للسياق.

(٢) في (د): «من قوله شيء».　(٣) في (أ): «المكلفين».

(٤) إسناده ضعيف: لجهالة الرجل الذي لم يسم من أهل الشام، وهو شيخ عبد الله بن المبارك ههنا.

وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٩٨)، والخطابي في «العزلة» (ص٨٥).

(٥) ضعيف: ذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ٧٧) قال: روى معاذ بن جبل ﷺ موقوفًا ومرفوعًا في رواية عن النبي ﷺ قال: «**من فتنة العالم أن يكون الكلام أحب إليه من الاستماع**» وفي الكلام تنميق وزيادة، ولا يؤمن على صاحبه الخطأ، وفي الصمت سلامة وعلم.

=

الْعُلَمَاءِ وَيُوعِدُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِالنَّارِ، فَاللَّهُ[١] أَعْلَمُ.

(٩١٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، نَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَيَنْتَظِرُ الْفِتْنَةَ، وَإِنَّ الْمُنْصِتَ لَيَنْتَظِرُ الرَّحْمَةَ»[٢].

(٩١٣) وَقَالُوا: «فَضْلُ الْعَقْلِ عَلَى الْمَنْطِقِ حِكْمَةٌ، وَفَضْلُ الْمَنْطِقِ عَلَى الْعَقْلِ هُجْنَةٌ».

(٩١٤) وَقَالُوا: «لَا يَجْتَرِئُ [د/ ٦٥أ] عَلَى الْكَلَامِ إِلَّا فَائِقٌ أَوْ مَائِقٌ»[٣].

(٩١٥)[٤] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ابْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الذَّيَّالِ يَقُولُ: «تَعَلَّمِ الصَّمْتَ كَمَا تَتَعَلَّمُ[٥] الْكَلَامَ؛ فَإِنْ يَكُنِ الْكَلَامُ يَهْدِيكَ فَإِنَّ الصَّمْتَ يَقِيكَ، وَلَكَ فِي الصَّمْتِ خَصْلَتَانِ: تَأْخُذُ بِهِ عِلْمَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، وَتَدْفَعُ بِهِ عَنْكَ مَنْ هُوَ أَجْهَلُ مِنْكَ[٦][٧].

= وقال العراقي في تعليقه على «الإحياء»: أخرجه أبو نعيم وابن الجوزي في «الموضوعات». اهـ. ولم أقف عليه عند أبي نعيم في «الحلية».

وخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥١٤) من طريق أبي نعيم عن محمد بن زياد السلمي، عنه مرفوعًا.

(١) في (د): «واللَّه».

(٢) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٤).

(٣) خرجه البيهقي في «الشعب» (٨٢٤٤)، والخطيب في «الجامع» (٢٦٨)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٣٧٥) من طريق عبد اللَّه بن سلمة المؤدب عن محمد بن عبد الوهاب عن عيينة المهلبي من قوله.

(٤) الأثر كله سقط من (ظ).

(٥) في (د): «تعلم».

(٦) في (د): «بخصلة تأخذ بها من علم من هو أعلم منك ويدفع بها جهل من هو أجهل منك».

(٧) خرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (٩٣) من طريق عبد الوهاب بن نجدة عن أبي عمرو بن بكير بن دينار، عنه به.

وأبو عمرو بن بكير بن دينار لم أقف على ترجمته. =

(٩١٥/ م) قَالَ الْحَوْطِيُّ: كَانَ أَبُو الذَّيَّالِ يَتَكَلَّمُ بِالْحِكْمَةِ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ غَيْرَ هَذَا فِي [أ/ ٦٧ب] الصَّمْتِ.

(٩١٦) وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [ب/ ٧٤ب] كَثِيرًا مَا يَتَمَثَّلُ بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ:

يُرَى مُسْتَكِينًا[١] وَهْوَ لِلَّهْوِ مَاقِتٌ ... بِهِ عَنْ حَدِيثِ الْقَوْمِ مَا هُوَ شَاغِلُهْ
وَأَزْعَجَهُ عِلْمٌ عَنِ الْجَهْلِ[٢] كُلِّهِ ... وَمَا عَالِمٌ شَيْئًا كَمَنْ هُوَ جَاهِلُهْ
عَبُوسٌ عَنِ الْجُهَّالِ حِينَ[٣] يَرَاهُمُ ... فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُمْ خُدَيْنٌ يُهَازِلُهْ
يَذْكُرُ مَا يَبْقَى مِنَ الْعَيْشِ آجِلًا ... فَيَشْغَلُهُ عَنْ عَاجِلِ الْعَيْشِ آجِلُهْ[٤]

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(٩١٧) قَدْ أَكْثَرَ [النَّاسُ مِنَ][٥] النَّظْمِ فِي فَضْلِ الصَّمْتِ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ مَا يُنْسَبُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ[٦] وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَقْلِلْ كَلَامَكَ وَاسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهِ ... إِنَّ الْبَلَاءَ بِبَعْضِهِ مَقْرُونُ
وَاحْفَظْ لِسَانَكَ وَاحْتَفِظْ مِنْ عِيِّهِ ... حَتَّى يَكُونَ كَأَنَّهُ مَسْجُونُ
وَكِّلْ فُؤَادَكَ بِاللِّسَانِ وَقُلْ لَهُ ... إِنَّ الْكَلَامَ[٧] عَلَيْكُمَا مَوْزُونُ

= وأبو الذيال هو زهير بن الهنيد العدوي البصري، وهو من رجال «التهذيب».

(١) في (ب): «مستكنًا».

(٢) في (د): «اللهو».

(٣) في (د): «حتى».

(٤) ينظر: «العزلة» (ص٨٠)، و«حلية الأولياء» (٥/ ٣١٨)، (٨/ ١٥٠)، و«تاريخ دمشق» (٤٥/ ٢٤٤)، و«السير» (٥/ ١٣٩)، و«البداية والنهاية» (٩/ ٢٤٠).

(٥) سقط من (ب).

(٦) عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب، الأمير العادل أبو العباس، حاكم خراسان.. ينظر: «السير» (١٠/ ٦٨٤).

(٧) في (أ): «الفؤاد».

فَزِنَاهُ[١]، وَلْيَكُ مُحْكَمًا فِي قِلَّةٍ   إِنَّ الْبَلَاغَةَ فِي الْقَلِيلِ تَكُونُ[٢]

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الشِّعْرَ لِصَالِحِ بْنِ جَنَاحٍ[٣]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِمَذْهَبِ صَالِحٍ وَطَبْعِهِ[٤].

(٩١٨) وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا[٥] قَوْلُ نَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ الْخُبْزَأَرْزِيِّ[٦]:

لِسَانُ الْفَتَى حَتْفُ الْفَتَى حِينَ يَجْهَلُ   وَكُلُّ امْرِئٍ مَا بَيْنَ فَكَّيْهِ مَقْتَلُ
إِذَا مَا لِسَانُ الْمَرْءِ أَكْثَرَ هَذْرَهُ   فَذَاكَ لِسَانٌ بِالْبَلَاءِ مُوَكَّلُ
وَكَمْ فَاتِحٍ أَبْوَابَ شَرٍّ لِنَفْسِهِ   إِذَا لَمْ يَكُنْ قُفْلٌ عَلَى فَمِهِ[٧] مُقْفَلُ
وَمَنْ أَمِنَ الْآفَاتِ عَجَبًا بِرَأْيِهِ   أَحَاطَتْ بِهِ الْآفَاتُ مِنْ حَيْثُ يَجْهَلُ
أُعَلِّمُكُمْ مَا عَلَّمَتْنِي تَجَارِبِي   وَقَدْ قَالَ قَبْلِي قَائِلٌ مُتَمَثِّلُ
إِذَا قُلْتَ قَوْلًا كُنْتَ رَهْنَ جَوَابِهِ   فَحَاذِرْ جَوَابَ السُّوءِ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ
[إِذَا شِئْتَ أَنْ تَحْيَا سَعِيدًا مُسْلِمًا   فَدَبِّرْ وَمَيِّزْ مَا تَقُولُ وَتَفْعَلُ[٨]][٩] [د/ ٦٥ب]

---

(١) أمر للفؤاد واللسان بوزن الكلام.

(٢) ينظر: «روضة العقلاء» (ص٤١)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٩٣)، و«التبصرة» (٢/ ٧٣).

(٣) ينظر ترجمته في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٣٢٥).

(٤) ينظر: «أدب المجالسة وحمد اللسان» (ص٩٠) للمصنف، وقد عزاه لصالح بن جناح.

(٥) وقال في «التمهيد» (٥/ ٦٦): ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى من النظم المحكم.

(٦) في (د): «الخبزري»، وفي (ب): «الخبزرزي»، وفي (ظ): «الحزرزي»!، وترجمته في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٠٤) ط/ بشار عواد.

(٧) في (أ): «عليه»، وفي (ب): «على فِيهِ».

(٨) ينظر: «نشوار المحاضرة» (٧/ ١٠٣)، و«أدب المجالسة» (ص٩٠)، و«التمهيد» (٥/ ٦٦)، (٢١/ ٣٦)، و«تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٠٤).

(٩) سقط من (أ).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْكَلَامُ بِالْخَيْرِ [غَنِيمَةٌ وَهُوَ][١] أَفْضَلُ مِنَ السُّكُوتِ؛ لِأَنَّ أَرْفَعَ مَا فِي السُّكُوتِ السَّلَامَةُ، وَالْكَلَامُ بِالْخَيْرِ غَنِيمَةٌ، وَقَدْ قَالُوا[٢]: مَنْ تَكَلَّمَ بِالْخَيْرِ غَنِمَ، وَمَنْ سَكَتَ سَلِمَ.

وَالْكَلَامُ فِي الْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَهُوَ يَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَى الذِّكْرِ وَالتِّلَاوَةِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ الْجَهْلِ[٣] وَوَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ الْمَعَانِي.

(٩١٩) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ[٤]، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ[٥]، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْبِرْتِيُّ[٦]، نَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا هِشَامٌ، نَا قَتَادَةُ قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي الْحِكْمَةِ: طُوبَى لِعَالِمٍ نَاطِقٍ أَوْ لِبَاغٍ مُسْتَمِعٍ»[٧].

(٩٢٠)[٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ابْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الذَّيَّالِ يَقُولُ: «تَعَلَّمِ الصَّمْتَ».

(٩٢١)[٩] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الصَّمْتُ حِكَمٌ وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ»[١٠].

---

(١) سقط من (د)، (ظ).
(٢) في (د)، (ب): «قال».
(٣) سقط من (د)، (ب).
(٤) سقط من (د).
(٥) سقط من (د).
(٦) في (أ): «البرقي»، وفي (ظ): «المري»! وهو خطأ.
(٧) خرجه البيهقي في «الشعب» (١٧٥٥) من طريق أخرى عن قتادة.
(٨) (٩) الأثر كله سقط من (ظ).
(١٠) خرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٥٨) (٣٥٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥٠٢٦) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: «أن لقمان...» فذكره وسنده صحيح.
وخرجه البيهقي (٥٠٢٧) من طريق عثمان بن سعيد عن أنس مرفوعًا.
وقال: «غلط في هذا عثمان بن سعيد هذا، والصحيح رواية ثابت».
وخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٤٠) من طريق زكريا بن يحيى المنقري عن=

(٩٢٢) [وَلِأَبِي[1] الْعَتَاهِيَةِ][2]:

وَفِي الصَّمْتِ الْمُبَلِّغِ عَنْكَ حِكَمٌ ... كَمَا أَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حِكَمَا
إِذَا لَمْ تَحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ طَيْشٍ ... أَسَأْتَ إِجَابَةً وَأَسَأْتَ فَهْمَا
أَشَدُّ النَّاسِ لِلْعِلْمِ[3] ادِّعَاءً ... أَقَلُّهُمُ لِمَا[4] هُوَ فِيهِ عِلْمَا
أَرَى الْإِنْسَانَ مَنْقُوصًا ضَعِيفًا ... وَمَا آلُو[5] لَعِلْمِ الْغَيْبِ رَجْمَا[6] [ب/٧٥/أ]

(٩٢٣) وَلِأَبِي الْعَتَاهِيَةَ أَيْضًا[7]:

مَنْ لَزِمَ الصَّمْتَ نَجَا ... مَنْ قَالَ بِالْخَيْرِ غَنِمْ[8]
[مَنْ صَدَقَ اللَّهَ عَلَا ... مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ عَلِمْ
مَنْ ظَلَمَ النَّاسَ أَسَا ... مَنْ رَحِمَ النَّاسَ رُحِمْ
مَنْ طَلَبَ الْفَضْلَ إِلَى ... غَيْرِ ذَوِي[9] الْفَضْلِ حُرِمْ
مَنْ حَفِظَ الْعَهْدَ وَفَى ... مَنْ أَحْسَنَ السَّمْعَ فَهِمْ][10]

= الأصمعي عن علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس مرفوعًا.
وإسناده ضعيف؛ لضعف زكريا بن يحيى، وعلي بن مسعدة صدوق له أوهام.
وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٤١)، وابن حنبل في «الزهد» (ص١٠٦)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٤٦) من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن أبيه: «أن لقمان...». فذكره.

(١) في (د): «قال أبو».
(٢) سقط من (ب).
(٣) في (أ): «الفعلهم».
(٤) في (ب): «بما».
(٥) في (ب)، (أ): «يألو».
(٦) جاءت هذه الأبيات في (ب) بعد رقم (٩١٨)، والخبر كله سقط من (ظ).
(٧) في (أ)، (ظ): «وقال أبو العتاهية».
(٨) ينظر: «أدب المجالسة وحمد اللسان» (ص٧٩) للمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٩) في (د): «ذي».
(١٠) سقط من (ظ).

فَضلٌ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ آدَابِ الْعِلْمِ

(٩٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ، نَا ابْنُ جَامِعٍ، نَا الْمِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ[١]، عَنْ أَشْهَبَ قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعِلْمِ [د/ ٦٦أ] وَغَيْرِهِ[٢]. قَالَ[٣]: «لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، لَقَدْ أَدْرَكْتُ النَّاسَ قَدِيمًا يَعِيبُونَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَكُونُ فِي مَجْلِسِهِ[٤]، وَمَنْ كَانَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَسْجِدُهُ[٥] كَانَ يُعْتَذَرُ مِنْهُ، وَأَنَا أَكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا أَرَى فِيهِ خَيْرًا»[٦].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: «أَجَازَ ذَلِكَ قَوْمٌ مِنْهُمْ [ب/ ٧٥ب] أَبُو حَنِيفَةَ».

(٩٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: مَرَرْتُ بِأَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدِ ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا حَنِيفَةَ، هَذَا فِي الْمَسْجِدِ، وَالصَّوْتُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرْفَعَ فِيهِ؟ فَقَالَ: «دَعْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ

---

(١) في (أ): «عبد اللَّه بن الحكم»، وهو خطأ.

(٢) في (أ): «في المسجد بالعلم وغيره».

(٣) في (ب): «فقال».

(٤) في (أ): «مسجده».

(٥) في (أ): «مجلسه».

(٦) إسناده ضعيف: فيه المقدام بن داود بن عيسى بن تليد، قال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه». وقال النسائي: «ليس بثقة»، انظر «الضعفاء» (٣/ ١٣٧) لابن الجوزي و«الميزان» (٦/ ٥٠٧) للذهبي.

إِلَّا بِهَذَا»[١].

(٩٢٦) وَقِيلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي مَسْجِدِ كَذَا حَلْقَةٌ يَتَنَاظَرُونَ فِي الْفِقْهِ، فَقَالَ: أَلَهُمْ رَأْسٌ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: لَا يَفْقَهُونَ أَبَدًا».

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(٩٢٧) احْتَجَّ بَعْضُ[٢] مَنْ أَجَازَ رَفْعَ الصَّوْتِ فِي الْمُنَاظَرَةِ بِالْعِلْمِ وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ[٣] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو[٤] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «**وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ[٥].

وَوَاجِبٌ عَلَى الْعَالِمِ إِذَا لَمْ يُفْهَمْ عَنْهُ أَنْ يُكَرِّرَ كَلَامَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُفْهَمَ عَنْهُ.

(٩٢٨) وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يُكَرِّرَهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ[٦]؛ لِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أ/١٦٨]: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[٧]»[٨].

---

(١) خرجه عبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (١/ ٢١٦) (٣٥٩)، وذكره ابن بطال في «شرح البخاري» (١/ ١٣٨)، (٢/ ١٢٠)، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٣٨٢)، والكرماني في «الكواكب الدراري» (٢/ ٨)، (٤/ ١٣٤)، وابن الملقن (٥/ ٦٢٧)، والبرماوي في «اللامع الصبيح» (١/ ٣٣٣).

(٢) سقط من (د).

(٣) في (د): «بحديث».

(٤) في (د)، (ب): «ابن عمر».

(٥) حديث صحيح: خرجه البخاري (٦٠، ٩٦، ١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، وغيرهما من حديث عبد اللَّه بن عمرو.

(٦) سقط من (د).

(٧) في (د، ب، ظ): «أعادها ثلاثًا».

(٨) صحيح: خرجه البخاري (٩٤، ٩٥، ٦٢٤٤)، والترمذي في «الجامع» (٢٧٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٠٤) (٧٧١٦) عن أنس رضي الله عنه.

(٩٢٩) وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ كَانَ لِيَفْهَمَ عَنْهُ كُلُّ مَنْ جَالَسَهُ مِنْ قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، وَهَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُكَرِّرَ الْمُحَدِّثُ حَدِيثَهُ حَتَّى يُفْهَمَ عَنْهُ [أَنَّهُ قَالَ](١)، وَأَمَّا إِذَا فُهِمَ عَنْهُ فَلَا وَجْهَ لِلتَّكْرِيرِ.

(٩٣٠) وَذَكَرَ سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ(٢) قَتَادَةَ يَقُولُ: [مَا قُلْتُ](٣) لِأَحَدٍ قَطُّ: أَعِدْ عَلَيَّ، وَتكْرِيرُ الْحَدِيثِ فِي الْمَجْلِسِ يَذْهَبُ بِنُورِهِ»(٤).

(٩٣١) وَقَدْ كَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقُولُ: «تَكْرِيرُ الْحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ نَقْلِ الْحِجَارَةِ»(٥).

(٩٣٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ](٦)، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو مُسْلِمٍ، أَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: «إِعَادَةُ(٧) الْحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ نَقْلِ الصَّخْرِ»(٨).

(٩٣٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: «نَقْلُ الصَّخْرِ أَيْسَرُ مِنْ تَكْرِيرِ الْحَدِيثِ»(٩).

(٩٣٤) قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ قَتَادَةُ: «إِذَا أَعَدْتَ الْحَدِيثَ فِي مَجْلِسٍ ذَهَبَ نُورُهُ»(١٠).

---

(١) سقط من (د).

(٢) في هامش (أ): «لعله ما سمعت».

(٣) سقط من (أ).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) سقط من (أ).

(٧) في (د): «تكرير».

(٨) تقدم تخريجه.

(٩) تقدم تخريجه.

(١٠) خرجه البيهقي في «المدخل» (٦٠٩)، والخطيب في «الجامع» (١٠٠٤، ١٤١٥).

(٩٣٥) وَقَالَتْ جَارِيَةُ ابْنِ السَّمَّاكِ [ب/ ٧٦/ أ] الْوَاعِظِ لَهُ: «مَا أَحْسَنَ حَدِيثَكَ إِلَّا أَنَّكَ تُكَرِّرُهُ! فَقَالَ: أُكَرِّرُهُ لِيَفْهَمَهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ. فَقَالَتْ: إِلَى أَنْ يَفْهَمَهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ يَمَلُّهُ كُلُّ[(١)] مَنْ فَهِمَهُ».

(٩٣٦) وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْأَلَ الْعَالِمُ قَائِمًا وَمَاشِيًا فِي الْأَمْرِ الْخَفِيفِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «بَيْنَا أَنَا[(٢)] أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خِرَبِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ مَرَّ بِنَفَرٍ مِنْ يَهُودِ [د/ ٦٦ب] خَيْبَرَ[(٣)]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[(٤)].

خَرَّجَهُ[(٥)] الْبُخَارِيُّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ[(٦)] الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ[(٧)] عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

* * *

(١) سقط من (أ). (٢) سقط من (د).

(٣) سقط من (د).

(٤) حديث صحيح: خرجه البخاري (١٢٥، ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢)، ومسلم (٢٧٩٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٩، ٤٤٤).

(٥) في (د): «أخرجه».

(٦) في (أ): «ابن».

(٧) في (ب): «ابن».

فَصْلٌ

(٩٣٧) وَذَكَرَ الْغِلَابِيُّ، عَنِ ابْنِ[١] عَائِشَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ الْعَبَّاسُ لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ: «يَا بُنَيَّ، لَا تَعَلَّمِ الْعِلْمَ لِثَلَاثِ خِصَالٍ: لَا تُرَائِي بِهِ، وَلَا تُمَارِ بِهِ، وَلَا تُبَاهِ بِهِ، وَلَا تَدَعْهُ لِثَلَاثِ خِصَالٍ: رَغْبَةٌ فِي الْجَهْلِ، وَزَهَادَةٌ فِي الْعِلْمِ، وَاسْتِحْيَاءٌ مِنَ التَّعَلُّمِ»[٢].

(٩٣٨) وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْمَعْنَى، أَوْ نَحْوُهُ، عَنْ[٣] لُقْمَانَ الْحَكِيمِ أَنَّهُ[٤] خَاطَبَ بِهِ ابْنَهُ[٥].

(٩٣٩) أُنْشِدْتُ لِبَعْضِ الْمُحْدَثِينَ:

كُنْ مُوسِرًا إِنْ شِئْتَ أَوْ مُعْسِرًا ... لَا بُدَّ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْهَمِّ
وَكُلَّمَا ازْدَدْتَ بِهَا ثَرْوَةً ... زَادَ الَّذِي زَادَكَ فِي الْغَمِّ [أ/ ٦٨ب]

---

(١) في (ظ): «أبي»!

(٢) محمد بن زكريا الغلابي البصري، ضعيف، وقال الدارقطني: «يضع الحديث»، انظر «الميزان» (٦/ ١٥١).

وابن عائشة هو عبيد اللَّه بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى القرشي ثقة. وأبوه محمد بن حفص بن عمر، فيه نظر، انظر «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٨٣).

(٣) سقط من (د).

(٤) سقط من (د).

(٥) تقدم تخريجه.

إِنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ فِـي دَهْـرِهِـمْ لَا يَـطْـلُـبُـونَ الْـعِـلْـمَ لِـلْـفَـهْـمِ
إِلَّا مُـبَـاهَـاةً لِأَصْـحَـابِـهِـمْ وَعِـدَّةً لِـلْـخَـصْـمِ وَالـظُّـلْـمِ[١]

(٩٤٠) وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُوهُ فَاكْظِمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَخْلِطُوهُ بِضَحِكٍ وَلَا بِلَعِبٍ فَتَمَجَّهُ الْقُلُوبُ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ إِذَا ضَحِكَ ضَحْكَةً مَجَّ[٢] مِنَ الْعِلْمِ مَجَّةً»[٣].

(٩٤١) وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَتَزَيَّنُوا مَعَهُ بِالْوَقَارِ وَالْحِلْمِ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ وَلِمَنْ تُعَلِّمُونَهُ، وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةَ الْعُلَمَاءِ فَيُذْهِبَ بَاطِلُكُمْ حَقَّكُمْ»[٤].

(٩٤٢) وَرُوِّينَا عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّهُ كَانَ[٥] يَقُولُ مِثْلَ قَوْلِ عَلِيٍّ هَذَا سَوَاءً إِلَّا أَنَّ فِيَ آخِرِ لَفْظِهِ: «وَلَا تَكُونُوا مِنْ جَبَابِرَةِ الْعُلَمَاءِ؛ فَلَا يَقُومُ عِلْمُكُمْ بِجَهْلِكُمْ»[٦].

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(٩٤٣) قَدْ رُوِيَ هَذَا الْمَعْنَى بِنَحْوِ هَذَا اللَّفْظِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٧] [ب/ ٧٦ب].

---

(١) ينظر: «الجليس الصالح الكافي» (ص٣٤٨)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٣٩٨)، و«تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٧٥)، و«إكمال تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٧٠).

(٢) سقط من (د).

(٣) خرجه الدارمي في «سننه» (٥٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٠٠)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٦).

(٤) لم أعثر عليه من قوله ﷺ.

(٥) سقط من (أ، ب).

(٦) لم أعثر عليه من قوله ﷺ.

(٧) خرجه الطبراني في «الأوسط» (٦١٨٤)، وفيه عباد بن كثير الثقفي «البصري، وهو متروك الحديث، انظر «التهذيب».

(٩٤٤) وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَيْضًا[١].

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ[٢].

* * *

(١) خرجه أحمد في «الزهد» (ص١٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨٩)، و«المدخل» (٥٣٩، ٦٢٩)، والخطيب في «الجامع» (٤١).

(٢) في (أ)، (ظ): «في هذا الباب»! . وينظر رقم (٨٠٣، ٨٩٣).

فَصْلٌ فِي مَدْحِ التَّوَاضُعِ وَذَمِّ الْعُجْبِ وَطَلَبِ الرِّئَاسَةِ

وَمِنْ أَفْضَلِ آدَابِ الْعَالِمِ: تَوَاضُعُهُ، وَتَرْكُ الْإِعْجَابِ بِعِلْمِهِ، وَنَبْذُ حُبِّ الرِّئَاسَةِ عَنْهُ.

(٩٤٥) وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ التَّوَاضُعَ لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا رِفْعَةً؛ فَتَوَاضَعُوا يَرْفَعْكُمُ اللَّهُ**»[١].

(٩٤٦) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكَرِيَّا النَّيْسَابُورِيُّ، نَا أَبُو بَكْرٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ[٢] بْنِ الْحَسَنِ الْفِرْيَابِيُّ، نَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَا [د/ ٦٧أ] نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ**

---

(١) **ضعيف**: ذكره العجلوني في «كشف الخفا» (١٠٢٨)، وقال: رواه الديلمي عن أنس، ورواه ابن أبي الدنيا في «ذم الغضب» عن محمد بن عمير العبدي بزيادة: «... **والعفو لا يزيد العبد إلا عزًّا، فاعفوا يعزكم اللَّه، والصدقة لا تزيد المال إلا كثرة، فتصدقوا يرحمكم اللَّه**».

وخرجه المناوي في «فيض القدير» (٣/ ٢٨٤)، وقال: «رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الغضب» عن محمد بن عمير - بالتصغير - العبدي، ورواه الأصفهاني في «الترغيب»، والديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس، قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف».

وخرجه أبو القاسم الأصفهاني في «الترغيب» (٦٢٤).

وانظر «ضعيف الجامع» (٢٥١٥)، و«الضعيفة» (٣٤٢٥).

(٢) في (د): «محمد بن جعفر»، وهو خطأ.

إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ»[١].

(٩٤٧) وَقَالُوا: الْمُتَوَاضِعُ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ أَكْثَرُ عِلْمًا، كَمَا أَنَّ الْمَكَانَ [ب/١٧٧أ] الْمُنْخَفِضَ أَكْثَرُ الْبِقَاعِ مَاءً[٢][٣].

(٩٤٨) وَرُوِّينَا مِنْ وُجُوهٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى[٤] بِحِكْمَتِهِ[٥]، وَقِيلَ لَهُ[٦]: انْتَعِشْ، نَعَشَكَ اللَّهُ، فَهُوَ فِي نَفْسِهِ[٧] حَقِيرٌ[٨] وَفِي أَعْيُنِ النَّاسِ كَبِيرٌ»[٩].

---

(١) حديث صحيح: خرجه مسلم (٢٥٨٨)، والترمذي في «الجامع» (٢٠٢٩)، وقال: «حسن صحيح».
وخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٥، ٣٨٦، ٤٣٨)، ومالك في «الموطأ» (١٨١٧) والدارمي في «سننه» (١٦٧٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٤٥٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ١٨٧/ ٧٦٠٦)، و«الشعب» (٣٤١١).

(٢) خرجه الخطيب في «الجامع» (٢٦٧، ٣٤٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (٣٧٩، ٤٢٦).

(٣) ورد هذا الأثر مكررًا في (أ).

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (د): «بحكمه».

(٦) سقط من (ظ).

(٧) سقط من (د).

(٨) في (د): «حقرٍ».

(٩) صحيح موقوف:
خرجه البيهقي في «الشعب» (٨١٣٩)، و«المدخل» (٦٠١)، وروي مرفوعًا:
خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٢٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٨١١) من طريق سعيد بن سلام العطار عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر ﷺ مرفوعًا.
وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري تفرد به سعيد بن سلام».
وقال الخطيب: «غريب من حديث الثوري، تفرد به سعيد بن سلام عنه».
وقال ابن الجوزي: «سعيد بن سلام كذاب»، وقال البخاري: «يذكر بوضع الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك».

(٩٤٩) [وَكَانَ يُقَالُ: «إِذَا كَانَ عِلْمُ الرَّجُلِ أَكْثَرَ مِنْ عَقْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ بَصَّرَهُ»][١].

(٩٥٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى [قَالَ: حَدَّثَنَا][٢] ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي[٣] حَبِيبٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ [أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ][٤] تَوَاضَعُوا[٥]، وَلَا يَبْغِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ»[٦].

(٩٥١)[٧] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، نَا هَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي الْوَرْدِ بْنِ ثُمَامَةَ[٨]، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ،

---

(١) سقط من (أ، ب، ظ).
(٢) سقط من (د).
(٣) سقط من (د).
(٤) سقط من (أ).
(٥) في (أ): «تواضع».
(٦) إسناده حسن:
فيه سنان بن سعد، ويقال: سعد بن سنان، وهو مختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، انظر «التهذيب».
وخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٦)، وابن ماجه في «سننه» (٤٢١٤).
وقال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢/ ١١٤): «رجاله ثقات رجال الشيخين، غير سنان ابن سعد، وقيل: سعد بن سنان، وهو مختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه».
وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٩٩): «هذا إسناد حسن للاختلاف في اسم سنان بن سعد أو سعد بن سنان».
وله شاهد من حديث عياض بن حمار:
خرجه مسلم (٢٨٦٥)، وأبو داود في «سننه» (٤٨٩٥)، وابن ماجه في «سننه» (٤١٧٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٦٤)، والبزار في «مسنده» (٣٤٩٥)، وانظر «الصحيحة» (٥٧٠).
(٧) الأثر كله جاء في (ظ) بعد رقم (٩٥٧)
(٨) في (أ): «يمامة»، وهو خطأ.

قَالَ: «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رِجَالٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ قَدْ قَرَءُوا الْكُتُبَ وَعَلِمُوا عِلْمًا، وَإِنَّهُمْ طَلَبُوا بِقِرَاءَتِهِمْ وَعِلْمِهِمُ الشَّرَفَ وَالْمَالَ، وَإِنَّهُمُ ابْتَدَعُوا بِهَا[١] بِدْعًا أَدْرَكُوا بِهَا الْمَالَ وَالشَّرَفَ [فِي الدُّنْيَا][٢] فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[٣].

(٩٥٢) وَرُوِّينَا عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ[٤] [أ/ ٦٩أ] يَضَعَ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ تَوَاضُعًا لِلَّهِ ﷻ»[٥].

(٩٥٣) وَقِيلَ لِبُزُرْجُمِهْرَ[٦]: «مَا النِّعْمَةُ الَّتِي لَا يُحْسَدُ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا؟ قَالَ: التَّوَاضُعُ. وَقِيلَ[٧] لَهُ: مَا[٨] الْبَلَاءُ الَّذِي لَا يُرْحَمُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ؟ قَالَ: الْعُجْبُ».

(٩٥٤) وَقَالُوا[٩]: «التَّوَاضُعُ مَعَ السَّخَافَةِ وَالْبُخْلُ أَحْمَدُ مِنَ الْكِبْرِ مَعَ السَّخَاءِ وَالْأَدَبِ، فَأَعْظِمْ بِحَسَنَةٍ عَفَتْ عَلَى[١٠] سَيِّئَتَيْنِ، وَأَفْظِعْ بِعَيْبٍ أَفْسَدَ مِنْ صَاحِبِهِ حَسَنَتَيْنِ».

(٩٥٥) وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْمُرَادِيُّ فِي قَوْلِهِ:

وَأَحْسَنُ مَقْرُونَيْنِ فِي عَيْنِ نَاظِرٍ ... جَلَالَةُ قَدْرٍ فِي ثِيَابِ تَوَاضُعِ

---

(١) سقط من (د)، (ب).
(٢) سقط من (أ)، (ب).
(٣) **إسناده ضعيف**: فيه أبو الورد بن ثمامة بن حزن القشيري البصري.
قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».
وخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢٢٦).
(٤) تكررت في (أ).
(٥) **إسناده صحيح**: خرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (٧١)، وفي «أخلاق حملة القرآن» (٦١)، والبيهقي في «المدخل» (٥٠٩)، والخطيب في «الجامع» (٨١٠)، و«الفقيه والمتفقه» (٨٩٩) من طرق عن حماد بن زيد بن درهم، عنه.
(٦) تقدم ضبطه عند رقم (٨٨٠).
(٧) في (ب): «قيل».
(٨) في (ب): «فما البلاء».
(٩) في (أ): «وقال».
(١٠) في (أ): «عن».

(٩٥٦) وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ يَمْدَحُ رَجُلًا:

فَتًى كَانَ عَذْبَ الرُّوحِ لَا مِنْ غَضَاضَةٍ وَلَكِنَّ كِبْرًا أَنْ يَكُونَ بِهِ كِبْرُ

(٩٥٧) وَقَالَ الْبُحْتُرِيُّ[١]:

وَإِذَا مَا الشَّرِيفُ لَمْ يَتَوَاضَعْ لِلْأَخِلَّاءِ فَهُوَ عَيْنُ الْوَضِيعِ[٢]

(٩٥٨) وَقَالَ ابْنُ عَبْدُوسٍ: «كُلَّمَا تَوَقَّرَ الْعَالِمُ وَارْتَفَعَ كَانَ الْعُجْبُ إِلَيْهِ[٣] أَسْرَعَ، إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ بِتَوْفِيقِهِ وَطَرَحَ[٤] حُبَّ الرِّيَاسَةِ عَنْ نَفْسِهِ».

(٩٥٩) حَدَّثَنَا [د/ ٦٧ب] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، نَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ[٥]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَوْذَرٍ، عَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ رَآهُ تَتَبَّعَ[٦] الْأَحَادِيثَ: «اتَّقِ اللَّهَ، وَارْضَ بِالدُّونِ مِنَ الْمَجَالِسِ، وَلَا تُؤْذِ أَحَدًا؛ فَإِنَّهُ لَوْ مَلَأَ عِلْمُكَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَعَ الْعُجْبِ مَا زَادَكَ اللَّهُ بِهِ إِلَّا سِفَالًا وَنَقْصًا»[٧].

(٩٦٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ [بْنُ مُحَمَّدٍ][٨]، نَا أَحْمَدُ [بْنُ الْفَضْلِ][٩]، [نَا مُحَمَّدٌ][١٠]، نَا مُحَمَّدُ[١١] بْنُ حُمَيْدٍ، نَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

---

(١) أبو عبادة، الوليد بن عبيد. ينظر: «السير» (١٣/ ٤٨٦).

(٢) ينظر: «التمثيل والمحاضرة» (ص٩٨)، و«المنتحل» (١/ ٢٤١)، و«نهاية الأرب» (٣/ ٩٨)، و«لباب الآداب» (ص١٤٩).

(٣) في (د): «إلى صاحبه».

(٤) في (د): «نزع».

(٥) في جميع النسخ: «عبد الله بن عباس»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) في (د): «يتبع»، وفي (ظ): «يتتبع».

(٧) إسناده حسن: فيه عبد الله بن عياش بن عباس القتباني، صدوق يخلط، وهو من رجال «التهذيب».

(٨) سقط من (أ)، (ب).

(٩) سقط من (أ)، (ب)، وهو الدينوري.

(١٠) سقط من (أ)، (ب)، وهو ابن جرير الطبري.

(١١) سقط من (ب).

الْمُسَيِّبِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا فِيهِ ثَلَاثُ خِلَالٍ: شُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ»[١].

(٩٦١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ [ب/ ٧٧- ب]، نَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا عَبْدُ الْغَنِيِّ [أ/ ٦٩ب] بْنُ أَبِي عَقِيلٍ، نَا يَغْنَمُ[٢] بْنُ سَالِمٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ وَثَلَاثٌ مُنْجِيَاتٌ، فَأَمَّا الْمُهْلِكَاتُ فَشُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ، وَالثَّلَاثُ الْمُنْجِيَاتُ تَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَكَلِمَةُ الْحَقِّ فِي الرِّضَا وَالسَّخَطِ، وَالِاقْتِصَادُ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ»**[٣].

---

(١) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن حميد بن حيان، أبو عبد اللَّه الرازي، ضعيف جدًّا، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٥٠٣).

(٢) في (أ): «نعيم»، وهو خطأ.

(٣) **إسناده ضعيف**: فيه يغنم بن سالم بن قنبر مولى علي ﵁، قال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال ابن حبان: «كان يضع على أنس بن مالك»، وقال ابن يونس: «حدث عن أنس فكذب»، انظر «الميزان» (٧/ ٢٨٨).
والحديث له طرق عن أنس:
خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٥٠٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥٤٥٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٢٥، ٣٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٤٣، ٦/ ٢٦٨)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٥)، وكلها ضعيفة.
وله شواهد عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وابن أبي أوفى:
* وحديث ابن عباس خرجه البزار (٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢١٩)
* وحديث أبي هريرة خرجه البيهقي في «الشعب» (٧٢٥٢).
* وحديث ابن عمر خرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٤٥).
* وحديث ابن أبي أوفى خرجه البزار (٨٣)، وانظر «الصحيحة» (١٨٠٢) للشيخ الألباني ﵀.

(٩٦٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَزِيُّ(١)، نَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ الْبَزَّارُ الْمُقْرِئُ، نَا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ [أَبِي الضُّحَى](٢) مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ عِلْمًا أَنْ يَخْشَى اللَّهَ، وَكَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلًا أَنْ يُعْجَبَ بِعِلْمِهِ(٣)»(٤).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا أَعْرِفُهُ «بِعَمَلِهِ»(٥).

(٩٦٣) قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «عَلَامَةُ الْجَهْلِ ثَلَاثٌ: الْعُجْبُ، وَكَثْرَةُ الْمَنْطِقِ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَأَنْ يَنْهَى، عَنْ شَيْءٍ وَيَأْتِيَهُ».

(٩٦٤) وَقَالَ(٦) إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَشْعَثِ(٧): «سَأَلْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ التَّوَاضُعِ، فَقَالَ: أَنْ تَخْضَعَ لِلْحَقِّ، وَتَنْقَادَ لَهُ مِمَّنْ سَمِعْتَهُ، وَلَوْ كَانَ أَجْهَلَ النَّاسِ لَزِمَكَ أَنْ تَقْبَلَهُ مِنْهُ»(٨).

---

(١) في (د): «أبو بكر بن محمد بن يحيى بن سليمان المروزي»، وهو خطأ.

(٢) سقط من (أ)، (ب).

(٣) في (ظ): «بعمله».

(٤) أثر صحيح: خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٨٠)، والدارمي في «سننه» (٣١٤، ٣٨٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٨، ٧٤٩) من طريق عنه.

(٥) في (د): «بعلمه».

(٦) هذا الأثر في (ب) جاء بعد رقم (٩٦١).

(٧) إبراهيم بن الأشعث: خادم الفضيل، يروي عنه الرقاق، ليس بمحمود في الحديث، يخطئ ويخالف وينفرد ويغرب . . . «لسان الميزان» (١/ ٢٤٥).

(٨) خرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٨٨)، وأبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص٢٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩١)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٦٤٦)، وفي «سير السلف الصالح» (ص١٠٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٤٢٤) من طرق مختلفة عن الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد تقدم برقم (٦٤٧).

(٩٦٥) وَقَالُوا: «الْعُجْبُ يَهْدِمُ الْمَحَاسِنَ».

(٩٦٦) وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْإِعْجَابُ آفَةُ الْأَلْبَابِ».

(٩٦٧) وَقَالَ غَيْرُهُ: «إِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ عَقْلِهِ».

(٩٦٨) وَلَقَدْ أَحْسَنَ عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ[1] حَيْثُ يَقُولُ:

الْمَالُ آفَتُهُ التَّبْذِيرُ وَالنَّهَبُ وَالْعِلْمُ آفَتُهُ الْإِعْجَابُ وَالْغَضَبُ[2]

(٩٦٩) وَقَالُوا: «مَنْ أُعْجِبَ بِرَأْيِهِ ضَلَّ[3]، وَمَنِ اسْتَغْنَى بِعَقْلِهِ زَلَّ، وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ ذَلَّ، وَمَنْ خَالَطَ الْأَنْذَالَ حُقِّرَ، وَمَنْ جَالَسَ الْعُلَمَاءَ وُقِّرَ».

(٩٧٠) [وَقَالُوا: لَا تَرَى الْمُعْجَبَ إِلَّا طَالِبًا لِلرِّئَاسَةِ][4].

(٩٧١) وَقَالَ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ الرِّئَاسَةَ إِلَّا [د/ ٦٨أ] حَسَدَ وَبَغَى وَتَتَبَّعَ عُيُوبَ النَّاسِ، وَكَرِهَ أَنْ يُذْكَرَ أَحَدٌ بِخَيْرٍ».

(٩٧٢) وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «وَاللَّهِ مَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ إِلَّا بِحُبِّ الرِّئَاسَةِ».

(٩٧٣) وَقَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ:

أَأُخَيَّ مَنْ عَشِقَ الرِّئَاسَةَ خِفْتُ أَنْ يَطْغَى وَيُحْدِثَ بِدْعَةً وَضَلَالَا[5]

(٩٧٤) وَقَالَ أَيْضًا[6]: [ب/ ٨٨-أ]

---

(١) من أصحاب أبي العتاهية، وكان ناسكًا فاضلًا أديبًا شاعرًا. رثاه أبو العتاهية فقال:

يا علي بن ثابت أين أنتا أنت بين القبور حيث دفنتا

(٢) تقدم برقم (٦٩٢).

(٣) في (د): «ذل».

(٤) سقط من (أ)، (ب)، (د).

(٥) وقيل: من عشق الرئاسة لم يفلح، وطغى وبغى. ينظر: «الشكوى والعتاب» (ص٢٤٣) لأبي منصور الثعالبي، و«المحاضرات والمحاورات» (ص٢٨٤) للسيوطي.

(٦) في (د): «أبو العتاهية».

حُبُّ الرِّئَاسَةِ أَطْغَى مَنْ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى بَغَى بَعْضُهُمْ فِيهَا عَلَى بَعْضِ

(٩٧٥) وَلِي فِي هَذَا الْمَعْنَى:

حُبُّ الرِّئَاسَةِ دَاءٌ يَحْلِقُ[١] الدُّنْيَا وَيَجْعَلُ الْحُبَّ حَرْبًا لِلْمُحِبِّينَا[أ/ ٧٠]

يَفْرِي الْحَلَاقِيمَ[٢] وَالْأَرْحَامَ يَقْطَعُهَا فَلَا مُرُوءَةَ تَبْقَى وَلَا دِينَا

مَنْ سَادَ[٣] بِالْجَهْلِ أَوْ قَبْلَ الرُّسُوخِ فَمَا تَرَاهُ[٤] إِلَّا عَدُوًّا لِلْمُحِقِّينَا

يَبْغِي وَيَحْسُدُ قَوْمًا وَهْوَ دُونَهُمْ[٥] ضَاهَى بِذَلِكَ أَعْدَاءَ النَّبِيِّينَا

(٩٧٦) وَقَالَ ابْنُ أَبِي[٦] الْحَوَارِيِّ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ خَلَفٍ يَقُولُ: «وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَإِزَالَةُ الْجِبَالِ الرَّوَاسِيِّ أَيْسَرُ مِنْ إِزَالَةِ الرِّيَاسَةِ».

(٩٧٧) وَقَالَ بِشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ الْبَصْرِيُّ الْمُتَكَلِّمُ[٧]:

إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ وَمَا تَقُولُ فَأَنْتَ عَالِمْ

أَوْ كُنْتَ تَجْهَلُ ذَا وَذَاكَ فَكُنْ لِأَهْلِ الْعِلْمِ لَازِمْ

أَهْلُ الرِّيَاسَةِ مَنْ يُنَازِعُهُمْ رِيَاسَتَهُمْ فَظَالِمْ

لَا تَطْلُبَنَّ رِيَاسَةً بِالْجَهْلِ أَنْتَ لَهَا مُخَاصِمْ

لَوْلَا مَقَامُهُمْ رَأَيْتَ الدِّينَ مُضْطَرِبَ الدَّعَائِمْ

وَهَذَا مَعْنَاهُ فِيمَنْ رَأَسَ بِحَقٍّ وَعِلْمٍ صَحِيحٍ أَنْ لَا يُحْسَدَ وَلَا يُبْغَى عَلَيْهِ.

(٩٧٨) وَلِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ:

---

(١) في (ب): «يخلق». (٢) في (ب): «الحلاقم».

(٣) في (د): «دان». (٤) في (د): «فما تلفيه».

(٥) في (د): «يشنا العلوم ويقلي أهلها حسدًا».

(٦) سقط من (ب).

(٧) شيخ المعتزلة، كان إخباريًّا شاعرًا متكلمًا، كان أبرص ذكيًّا فطنًا، لم يُؤت هدى، ينظر «السير» (١٠/ ٢٠٣).

لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَرْتَنِي أَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا تَقُولُ عَذَلْتُكَا[1]
لَكِنْ جَهِلْتَ مَقَالَتِي فَعَذَلْتَنِي وَعَلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذَرْتُكَا[2]

(٩٧٩) وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «مَنْ أَحَبَّ الرِّيَاسَةَ فَلْيُعِدَّ رَأْسَهُ لِلنِّطَاحِ»[3].

(٩٨٠) وَقَالَ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ:

تَغَايَرَ النَّاسُ فِيمَا لَيْسَ يَنْفَعُهُمْ وَفَرَّقَ النَّاسَ آرَاءٌ وَأَهْوَاءُ

(٩٨١) [وَقَالَ آخَرُ][4]:

حُبُّ الرِّيَاسَةِ دَاءٌ لَا دَوَاءَ لَهُ وَقَلَّ مَا تَجِدُ الرَّاضِينَ بِالْقَسْمِ[5]

(٩٨٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ [ب/ ٨٨-أ]، نَا إِسْحَاقُ بْنُ [د/ ٦٨ب] إِبْرَاهِيمَ [بْنِ نُعْمَانَ][6]، نَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمٍ، نَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، قَالَ:

---

(١) كان رجل سأل الخليل عن مسألة فأجابه، فقال الرجل: لا أدري ما تقول، فأنشأ الخليل فقال . . .
ينظر: «جمهرة أشعار العرب» (ص٤٣)، و«عيون الأخبار» (٣/ ١١٨)، و«طبقات الشعراء» (ص٩٨)، و«العقد الفريد» (٢/ ٩٠)، و«أخبار النحويين» (ص٣٢)، و«تاريخ العلماء النحويين» (١٢٦)، و«نزهة الألباء» (ص٤٥)، و«شرح ديوان المتنبي» (٣/ ١٧٥)، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٢٦٩)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٢٤٧)، و«غرر الخصائص الواضحة» (ص٢٥٢)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣٣١).

(٢) زاد في (ب):

حب الرياسة داء لا دواء له وليس من أحدٍ إلا له داء

(٣) أثر صحيح: خرجه الخطيب في «الجامع» (٧٠٧) بنحوه.

(٤) سقط من (أ).

(٥) سقط من (أ)، (ب).

(٦) ينظر: «رسائل الجاحظ» (١/ ٣٤٠)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٢٠٩). . وذكره المصنف في «الانتقاء» (ص١٦٢) وقال: وأنشد ابن المبارك . . فذكره.

سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ(١) يَقُولُ: «كُنْتُ أَتَمَنَّى الرِّيَاسَةَ، وَأَنَا شَابٌّ وَأَرَى الرَّجُلَ عِنْدَ السَّارِيَةِ يُفْتِي فَأَغْبِطُهُ فَلَمَّا بَلَغْتُهَا عَرَفْتُهَا».

(٩٨٣) وَقَالَ الْمَأْمُونُ: «مَنْ طَلَبَ الرِّيَاسَةَ بِالْعِلْمِ صَغِيرًا فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ».

(٩٨٤) وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَقِيهُ:

الْكَلْبُ أَكْرَمُ عِشْرَةً ... وَهْوَ النِّهَايَةُ فِي الْخَسَاسَةِ
مِمَّنْ تَعَرَّضَ لِلرِّيَاسَةِ ... قَبْلَ إِبَّانِ الرِّيَاسَةِ(٢)

(٩٨٥) وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاتَّبَعَهُ النَّاسُ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِمْ وَقَالَ: أَيُّ [أ/ ٧٠ب] قَلْبٍ يَصْلُحُ عَلَى هَذَا؟ ثُمَّ قَالَ: خَفْقُ النِّعَالِ مَفْسَدَةٌ(٣) لِقُلُوبِ نَوْكَى(٤) الرِّجَالِ.

(٩٨٦) وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: «هِيَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَتْبُوعِ مَذَلَّةٌ لِلتَّابِعِ»(٥).

(٩٨٧) وَقَالَ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: نَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) سقط من (أ)، (ب).

(٢) خرجه الخطابي في «العزلة» (ص٨٣)، وأبو إسحاق القيرواني في «زهر الآداب» (٣/ ٧٧١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٩١٥)، والخطيب في «الجامع» (٧١٢)، وابن عساكر (٧٢/ ١٤٦)، وأبو طاهر السلفي في «معجم السفر» (ص٣٥٩)، والحموي في «معجم الأدباء» (٦/ ٢٧٢٤)، وابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ٢٠٨)، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٥/ ٢٩٠)، والصفدي في «نكت الهميان» (ص٢٨٣)، والسبكي في «الطبقات» (٣/ ٤٨٣)، وابن الملقن في «العقد المذهب» (ص٤١)، والدميري في «حياة الحيوان» (٢/ ٣٨١)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٣) في (أ): «مفسودة»، وهو خطأ.

(٤) في (ب): «نوكاء».

(٥) **أثر صحيح**: خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣٠٢، ٦/ ١٩٣)، والدارمي في «سننه» (٥٢٣)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٩)، والخطيب في «الجامع» (٩٢٤) من طرق عنه.

مَالِكَ بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِلْعَمَلِ كَسَرَهُ[١]، وَمَنْ تَعَلَّمَهُ لِغَيْرِ الْعَمَلِ[٢] زَادَهُ فَخْرًا[٣]»[٤].

* * *

(١) يعني: بسبب التواضع.

(٢) في (د): «العلم».

(٣) يعني: بسبب العجب والكبر.

(٤) أثر حسن: فيه جعفر بن سليمان الضبعي، صدوق زاهد، وهو من رجال «التهذيب»، وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٧٢، ٣٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٢٩)، والخطيب في «اقتضاء العلم» (٣٢، ٣٣) من طرق عنه.

فَصْلٌ

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَمِنْ أَدَبِ الْعَالِمِ: تَرْكُ الدَّعْوَى لِمَا لَا يُحْسِنُهُ، وَتَرْكُ الْفَخْرِ بِمَا يُحْسِنُهُ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ كَمَا اضْطُرَّ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَالَ: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: ٥٥]، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَعْرِفُ حَقَّهُ فَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ فِيهِ، وَيُعْطِيهِ بِقِسْطِهِ، وَرَأَى هُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَقْعَدَ لَا يَقْعُدُهُ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ وَقْتِهِ إِلَّا قَصَّرَ عَمَّا يَجِبُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْقِيَامِ بِهِ مِنْ حُقُوقِهِ، فَلَمْ يَسَعْهُ إِلَّا السَّعْيُ فِي ظُهُورِ الْحَقِّ بِمَا أَمْكَنَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَجَائِزٌ لِلْعَالِمِ حِينَئِذٍ[1] الثَّنَاءُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى مَوْضِعِهِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ تَحَدُّثَ بِنِعْمَةِ رَبِّهِ عِنْدَهُ عَلَى وَجْهِ الشُّكْرِ لَهَا.

(٩٨٨) وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ صَدَقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تَنَازَعَ فِيهَا[2] الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ: «وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ فِيهَا بَارًّا تَابِعًا لِلْحَقِّ صَادِقًا»[3]، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ تَزْكِيَةً لِنَفْسِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَفْضَحُ مَا يَكُونُ لِلْمَرْءِ دَعْوَاهُ بِمَا لَا يَقُومُ بِهِ، وَقَدْ عَابَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَقَالُوا فِيهِ نَظْمًا وَنَثْرًا فَمِنْ ذَلِكَ: [ب/ ٨٩-أ]

(٩٨٩) قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ النَّاشِئِ[4]:

---

(١) في (ب): «حينئذٍ للعالم».
(٢) في (د): «فيه».
(٣) حديث صحيح: خرجه البخاري (٣٠٩٤، ٤٠٣٣، ٥٣٥٨، ٦٧٢٨، ٧٣٠٥)، ومسلم (١٧٥٧).
(٤) تقدمت ترجمته عند رقم (٦١١).

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ عَابَ مَا فِي يَدَيْهِ مَا يَدَّعِيهِ
وَإِذَا حَاوَلَ الدَّعَاوَى لِمَا فِيهِ أَضَافُوا إِلَيْهِ مَا لَيْسَ فِيهِ [د/٦٩/أ]
وَيَحْسِبُ الَّذِي ادَّعَا مَا ادَّعَاهُ[١] أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَعْتَرِيهِ
وَمَحَلُّ الْفَتَى سَيَظْهَرُ فِي النَّاسِ وَإِنْ كَانَ دَائِبًا يُخْفِيهِ[٢]

(٩٩٠) وَأَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ النَّاشِئِ قَوْلُ الآخَرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى[٣]:

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الِامْتِحَانِ
وَجَرَى فِي الْعُلُومِ[٤] جَرْيَ سُكَيْتٍ[٥] خَلَّفَتْهُ الْجِيَادُ يَوْمَ الرِّهَانِ[٦]

* * *

(١) في (د): «دعاه»، وفي (ب): «عداه».
(٢) ينظر: «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٠٢) للخطيب، وفيه: وجرى في السباق.
(٣) في (ب): «هذا المعنى في قول الآخر».
(٤) ينظر: «العقد الفريد» (٢/ ٨٦).
(٥) في (د): «سيكتب»، وهو خطأ، والسُّكيت: هو الفرس يأتي في السباق أخيرًا.
(٦) ينظر: «العقد الفريد» (٢/ ٨٦)، و«المجالسة وجواهر العلم» (٦/ ١١٥)، و«الطيوريات» (٤٩٨)، و«الحماسة المغربية» (٢/ ١٢٦٤)، و«نهاية الأرب» (١/ ٢٥)، و«حياة الحيوان» (١/ ٤٩١)، و«صبح الأعشى» (١٤/ ٢٨٠).

فَصْلٌ

(٩٩١) وَرُوِّينَا عَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، وَشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَا: كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سَتُفْتَحُ لَكُمُ الْأَرْضُ وَيَأْتِيكُمْ قَوْمٌ**» أَوْ قَالَ: «**غِلْمَانٌ** [أ/ ٧١أ] **حَدِيثَةٌ أَسْنَانُهُمْ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، وَيَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، وَيَتَعَلَّمُونَ مِنْكُمْ؛ فَإِذَا جَاءُوكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ وَأَلْطِفُوهُمْ، وَوَسِّعُوا لَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ، وَفَهِّمُوهُمْ**»[1] الْحَدِيثَ، فَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَقُولُ لَنَا: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؛ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُوَسِّعَ لَكُمْ فِي الْمَجْلِسِ، وَأَنْ نُفَهِّمَكُمُ الْحَدِيثَ[2].

---

(١) في (ب): «وأفهموهم».

(٢) حديث ضعيف:

خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٦٥٠)، وابن ماجه في «سننه» (٢٤٧، ٢٤٩)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٩١) (٢١٩١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٤١)، و«المدخل» (٦٢٢، ٦٢٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٨٦)، و«الجامع» (٨٠٧) من طريق أبي هارون العبدي، وهو عمارة ابن جوين، متروك كذبه بعضهم، انظر «الميزان» (٣/ ١٧٣)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١).

وقال الترمذي: «قال علي: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف أبا هارون، وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون عن أبي سعيد».

وخرجه الخطيب في «الجامع» (٣٥٧) من طريق يحيى بن أيوب وهو ضعيف، عن عبيد الله ابن زحر وهو ضعيف، عن ليث بن أبي سليم وهو ضعيف عن شهر عن أبي سعيد الخدري.

(٩٩٢) وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ حَقِّ الْعَالِمِ عَلَيْكَ إِذَا أَتَيْتَهُ أَنْ تُسَلِّمَ عَلَيْهِ خَاصَّةً، وَعَلَى الْقَوْمِ عَامَّةً، وَتَجْلِسَ قُدَّامَهُ، وَلَا تُشِرْ بِيَدَيْكَ، وَلَا تَغْمِزْ بِعَيْنَيْكِ، وَلَا تَقُلْ: قَالَ فُلَانٌ خِلَافَ قَوْلِكَ، وَلَا تَأْخُذْ بِثَوْبِهِ، وَلَا تُلِحَّ عَلَيْهِ فِي السُّؤَالِ؛ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّخْلَةِ الْمُرْطِبَةِ لَا يَزَالُ يَسْقُطُ عَلَيْكَ مِنْهَا شَيْءٌ»[(١)].

(٩٩٣) وَقَالُوا: مِنْ تَمَامِ آلَةِ الْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ مَهِيبًا، وَقُورًا، بَطِيءَ الِالْتِفَاتِ، قَلِيلَ الْإِشَارَاتِ[(٢)] لَا يَصْخَبُ، وَلَا يَلْعَبُ، وَلَا يَجْفُو، وَلَا يَلْغُو، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مَعَ أَدَاءِ مَا لِلَّهِ عَلَيْهِ.

(٩٩٤) وَبَلَغَنِي أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ[(٣)] قِيلَ لَهُ: لَوْ أَلَّفْتَ كِتَابًا فِي آدَابِ الْقُضَاةِ، فَقَالَ[(٤)]: وَهَلْ لِلْقَاضِي أَدَبٌ غَيْرُ أَدَبِ الْإِسْلَامِ؟! ثُمَّ قَالَ: إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِالْحَقِّ فَلْيَقْعُدْ فِي مَجْلِسِهِ كَيْفَ شَاءَ [ب/ ٨٩- ب]، وَيَمُدَّ رِجْلَيْهِ إِنْ شَاءَ.

(٩٩٥) وَقَالُوا: «الْوَاجِبُ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ لَا يُنَاظِرَ جَاهِلًا وَلَا لَجُوجًا[(٥)]؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْمُنَاظَرَةَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعَلُّمِ بِغَيْرِ شُكْرٍ»[(٦)].

(٩٩٦) وَقَالَ أَيُّوبُ بْنُ الْقِرِّيَّةِ[(٧)]: «أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِجْلَالِ ثَلَاثَةٌ: الْعُلَمَاءُ،

---

(١) **إسناده ضعيف**: للانقطاع بين محمد بن سلام الجمحي وبين علي بن أبي طالب.
وخرجه الخطيب في «الجامع» (٣٤٧) من طريق محمد بن سلام الجمحي عنه.

(٢) في (ب): «الإشارة».

(٣) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد.. ينظر: «أخبار القضاة» (٣/ ٢٨٠).

(٤) في (د): «قال».

(٥) هو الذي يجادل بالباطل ولا ينصاع للحق.

(٦) ينظر: «العقد الفريد» ((٢/ ٩٠)، و«الغنية لطالبي طريق الحق» (٢/ ٢٩٤).

(٧) أيوب بن القرية، واسم أبيه: يزيد بن قيس بن زرارة بن مسلم النمري، كان يضرب به=

وَالْإِخْوَانُ، وَالسُّلْطَانُ[١]، فَمَنِ اسْتَخَفَّ بِالْعُلَمَاءِ أَفْسَدَ دِينَهُ، وَمَنِ اسْتَخَفَّ بِالْإِخْوَانِ أَفْسَدَ مُرُوءَتَهُ، وَمَنِ اسْتَخَفَّ بِالسُّلْطَانِ أَفْسَدَ دُنْيَاهُ، وَالْعَاقِلُ لَا يَسْتَخِفُّ بِأَحَدٍ»[٢].

قَالَ: «وَالْعَاقِلُ: الدِّينُ شَرِيعَتُهُ، وَالْحِلْمُ طَبِيعَتُهُ، وَالرَّأْيُ الْحَسَنُ سَجِيَّتُهُ»[٣].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَآدَابُ الْمُنَاظَرَةِ يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهَا، وَقَدْ أَلَّفَ قَوْمٌ فِي أَدَبِ الْجَدَلِ وَأَدَبِ الْمُنَاظَرَةِ كُتُبًا، مَنْ طَالَعَهَا وَقَفَ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهَا، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ[٤] فِي هَذَا الْبَابِ[٥] عَنِ السَّلَفِ مِنْ جِهَةِ الْآثَارِ مَا يُغْنِي [د/ ٦٩ب] وَيَكْفِي، [بَلْ مَا يُغْنِي وَيَشْفِي مَنْ جِهَةِ اتِّبَاعِ السَّلَفِ عَلَى طَرَائِقِهِمْ وَهَدْيِهِمْ فَهُوَ الْعِلْمُ

= المثل في الفصاحة والبيان. ينظر: «تاريخ الإسلام» (٢/ ٩٢٥).

(١) في (ب): «السلاطين».

(٢) حكي عن عبد الملك بن مروان كما في «العقد الفريد» (٢/ ٣٢٥).
وحكي عن ابن المبارك كما في «آداب الصحبة» (ص٦٢) للسلمي، و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٤٤)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٨٢)، و«السير» (٨/ ٤٠٨)، (١٧/ ٢٥١).
وحكي عن أبي عبد اللَّه الخراساني، كما في «الجليس الصالح الكافي» (ص٢٢٩)، و«الآداب الشرعية» (٣/ ٥٧٧).
وحكاه جماعة ولم يعزوه لأحدٍ، كما في «الملل والنحل» (٢/ ١٠٤)، و«غرر الخصائص الواضحة» (ص٥٥٦).
وحكي عن أحمد بن أبي دؤاد، كما في «وفيات الأعيان» (١/ ٨١)، و«الذخائر والعبقريات» (١/ ٨٨).

(٣) ذكره أبو إسحاق القيرواني في «زهر الآداب» (٢/ ٥٢٢)، ورزق اللَّه شيخو في «مجاني الأدب» (٣/ ٤٩)، وأحمد زكي صفوت في «جمهرة خطب العرب» (٢/ ٣٤٨).

(٤) في (ب)، (ظ): «ذكرنا».

(٥) في (د): «هذه الفصول».

وَالْأَدَبُ][(١)] لِمَنْ وُفِّقَ لِفَهْمِهِ.

(٩٩٧) وَأَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ فِي آدَابِ[(٢)] التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ مِنَ النَّظْمِ مَا يُنْسَبُ إِلَى اللُّؤْلُؤِيِّ[(٣)] مِنَ الرَّجَزِ، وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ إِلَى الْمَأْمُونِ، وَقَدْ رَأَيْتُ إِيرَادَ مَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ لِحُسْنِهِ، وَلِمَا رَجَوْتُ مِنَ النَّفْعِ بِهِ[(٤)] لِمَنْ طَالَعَ كِتَابِي هَذَا، نَفَعَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ بِهِ، قَالَ[(٥)]:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ ... وَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ وَالتَّفَهُّمِ [أ/ ٧١ب]
وَالْعِلْمُ قَدْ يُرْزَقُهُ الصَّغِيرُ ... فِي سِنِّهِ وَيُحْرَمُ الْكَبِيرُ
فَإِنَّمَا[(٦)] الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ ... لَيْسَ بِرِجْلَيْهِ وَلَا يَدَيْهِ
لِسَانُهُ وَقَلْبُهُ الْمُرَكَّبُ ... فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقٌ عَجَبُ
وَالْعِلْمُ بِالْفَهْمِ وَبِالْمُذَاكَرَةِ[(٧)] ... وَالدَّرْسِ وَالْفِكْرَةِ وَالْمُنَاظَرَةِ
فَرُبَّ إِنْسَانٍ يَنَالُ الْحِفْظَا ... وَيُورِدُ النَّصَّ وَيَحْكِي اللَّفْظَا
وَمَا لَهُ فِي غَيْرِهِ نَصِيبُ ... مِمَّا حَوَاهُ الْعَالِمُ الْأَدِيبُ
وَرُبَّ ذِي حِرْصٍ شَدِيدِ الْحُبِّ ... لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ بَلِيدُ الْقَلْبِ
مُعْجِزٌ فِي الْحِفْظِ وَالرِّوَايَةِ ... لَيْسَتْ لَهُ عَمَّنْ رَوَى حِكَايَةَ
وَآخَرُ يُعْطِي بِلَا اجْتِهَادِ ... حِفْظًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْإِسْنَادِ
يَهُزُّهُ[(٨)] بِالْقَلْبِ لَا بِنَاظِرِهِ ... لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ إِلَى قَمَاطِرِهِ
فَالْتَمِسِ الْعِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبِ ... وَالْعِلْمُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا بِالْأَدَبِ [ب/ ٩٠أ]
وَالْأَدَبُ النَّافِعُ حُسْنُ السَّمْتِ ... وَفِي كَثِيرِ الْقَوْلِ بَعْضُ الْمَقْتِ

---

(١) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).
(٢) في (ب): «أدب».
(٣) في (أ)، (ب): «اللؤلؤ».
(٤) سقط من (د).
(٥) سقط من (أ).
(٦) في (د)، (ظ): «وإنما».
(٧) في (د): «والمذاكرة».
(٨) في (د): «يهده».

فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ[1] مَا حَيِيتَا ... مُقَارِنًا[2] تُحْمَدُ[3] مَا بَقِيتَا
وَإِنْ بَدَتْ بَيْنَ أُنَاسٍ[4] مَسْأَلَةٌ ... مَعْرُوفَةٌ فِي الْعِلْمِ أَوْ مُفْتَعَلَةٌ
فَلَا تَكُنْ إِلَى الْجَوَابِ سَابِقًا ... حَتَّى تَرَى غَيْرَكَ فِيهَا[5] نَاطِقًا
فَكَمْ رَأَيْتُ مِنَ عَجُولٍ سَابِقٍ ... مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَأِ نَاطِقٍ
أَزْرَى بِهِ ذَلِكَ فِي الْمَجَالِسِ ... عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ وَالتَّنَافُسِ
[وَقُلْ إِذَا أَعْيَاكَ ذَاكَ الْأَمْرُ ... مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ خَبَرُ
فَذَاكَ شَطْرُ الْعِلْمِ عِنْدَ الْعُلَمَا ... كَذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الْحُكَمَا][6]
وَالصَّمْتُ[7] فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُتْقَنُ [د/ ٧٠أ]
إِيَّاكَ وَالْعُجْبَ بِفَضْلِ رَأْيِكَا ... وَاحْذَرْ جَوَابَ الْقَوْلِ مِنْ خَطَائِكَا
كَمْ مِنْ جَوَابٍ أَعْقَبَ النَّدَامَةَ ... فَاغْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَةِ
الْعِلْمُ بَحْرٌ مُنْتَهَاهُ يَبْعُدُ ... لَيْسَ لَهُ حَدٌّ إِلَيْهِ يُقْصَدُ
وَلَيْسَ كُلُّ الْعِلْمِ قَدْ حَوَيْتَهُ ... أَجَلْ وَلَا الْعُشْرَ وَلَوْ أَحْصَيْتَهُ
وَمَا بَقِيَ عَلَيْكَ مِنْهُ أَكْثَرُ ... مِمَّا عَلِمْتَ وَالْجَوَادُ يَعْثُرُ [أ/ ٧٢أ]
فَكُنْ لِمَا سَمِعْتَهُ مُسْتَفْهِمَا ... إِنْ أَنْتَ لَمْ[8] تَفْهَمْ مِنْهُ الْكَلِمَا
الْقَوْلُ قَوْلَانِ فَقَوْلٌ تَعْقِلُهُ ... وَآخَرُ تَسْمَعُهُ فَتَجْهَلُهُ
وَكُلُّ قَوْلٍ فَلَهُ جَوَابُ ... يَجْمَعُهُ الْبَاطِلُ وَالصَّوَابُ
وَلِلْكَلَامِ أَوَّلٌ وَآخِرُ ... فَافْهَمْهُمَا[9] وَالذِّهْنُ مِنْكَ[10] حَاضِرُ

---

(١) في (د): «السمت».
(٢) في (أ): «مقارفًا».
(٣) في (د): «تجد».
(٤) في (د): «الناس».
(٥) في (د): «فيه».
(٦) سقط من (ظ).
(٧) في (ظ): «الصمت».
(٨) في (أ): «لا».
(٩) في (د): «فافهما».
(١٠) في (ب): «منه».

لَا تَـدْفَـعِ الْـقَـوْلَ وَلَا تَـرُدَّهُ حَـتَّـى يُـؤَدِّيَـكَ إِلَـى مَـا بَـعْـدَهُ
فَـرُبَّـمَـا أَعْـيَـى ذَوِي الْـفَـضَـائِـلِ جَـوَابُ مَـا يُـلْـقَـى مِـنَ الْـمَـسَـائِـلِ
فَـيُـمْـسِـكُـوا بِـالـصَّـمْـتِ عَـنْ جَـوَابِـهِ عِـنْـدَ اعْـتِـرَاضِ الـشَّـكِّ فِـي صَـوَابِـهِ
وَلَـوْ يَـكُـونُ الْـقَـوْلُ فِـي الْـقِـيَـاسِ مِـنْ فِـضَّـةٍ بَـيْـضَـاءَ عِـنْـدَ الـنَّـاسِ
إِذًا لَكَانَ الصَّمْتُ مِنْ خَيْرِ[(١)] الذَّهَبِ فَـافْـهَـمْ هَـدَاكَ الـلَّـهُ آدَابَ الـطَّـلَـبِ

(٩٩٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ [بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ][(٢)]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ أَكْثَمُ [بْنُ صَيْفِيٍّ][(٣)]: «وَيْلُ [ب/ ٩٠ب] عَالِمِ أَمْرٍ مِنْ جَاهِلِهِ، مَنْ جَهِلَ شَيْئًا عَادَاهُ، وَمَنْ أَحَبَّ شَيْئًا اسْتَعْبَدَهُ».

(٩٩٩) وَقَالَ غَيْرُهُ: «عِلْمٌ لَا يَعْبُرُ مَعَكَ الْوَادِيَ[(٤)] لَا تُعَمِّرُ[(٥)] مَعَهُ النَّادِيَ، إِذَا ازْدَحَمَ الْجَوَابُ خَفِيَ الصَّوَابُ، اللَّغَطُ يَكُونُ مَعَهُ الْغَلَطُ، لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَعْلَمُ سَقَطَ الِاخْتِلَافُ»[(٦)].

(١٠٠٠) وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا سَمِعْتُ شَيْئًا إِلَّا كَتَبْتُهُ، وَمَا كَتَبْتُهُ إِلَّا حَفِظْتُهُ]، وَمَا[(٧)] حَفِظْتُهُ إِلَّا نَفَعَنِي. [مَنْ أَكْثَرَ مِنْ مُذَاكَرَةِ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَنْسَ مَا عَلِمَ، وَاسْتَفَادَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»[(٨)]][(٩)].

---

(١) في (د): «من عين»، وذكر ناسخ (ب) أن ذلك في نسخة.
(٢) سقط من (د).
(٣) سقط من (د).
(٤) في (ب): «الوادِ».
(٥) في (ب): «تعبر».
(٦) ينظر: «التمثيل والمحاضرة» (ص١٦٠)، و«اللطائف والظرائف» (ص٦٧)، و«تحسين القبيح» (ص٥٠)، و«أدب الدنيا والدين» (ص٥٧)، و«زهر الآداب» (٢/ ٤٣٠).
(٧) في (د): «ولا».
(٨) خرج بعضه البيهقي في «المدخل» (٧٤٣) من قوله رحمه الله.
(٩) سقط من (د، ب، ظ).

(١٠٠١) أَوْصَى يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ[١] ابْنَهُ جَعْفَرًا[٢] قَالَ: «لَا تَرُدَّ عَلَى أَحَدٍ جَوَابًا حَتَّى تَفْهَمَ كَلَامَهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَصْرِفُكَ، عَنْ جَوَابِ كَلَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُؤَكِّدُ الْجَهْلَ عَلَيْكَ، وَلَكِنِ افْهَمْ عَنْهُ، فَإِذَا فَهِمْتَهُ فَأَجِبْهُ، وَلَا تَتَعْجَلْ[٣] بِالْجَوَابِ قَبْلَ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَا تَسْتَحِ أَنْ تَسْتَفْهِمَ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ فَإِنَّ الْجَوَابَ قَبْلَ الْفَهْمِ حُمْقٌ، وَإِذَا جَهِلْتَ قَبْلَ [أَنْ تَسْأَلَ][٤] فَاسْأَلْ، فَيَبْدُو لَكَ][٥] فَسُؤْلُكَ[٦] وَاسْتِفْهَامُكَ أَجْمَلُ بِكَ، وَخَيْرٌ لَكَ[٧] مِنَ السُّكُوتِ عَلَى الْعِيِّ»[٨].

* * *

(١) في (د): «جعفر»، وهو جعفر بن يحيى بن خالد، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٢٣).

(٢) يحيى بن خالد بن برمك وزير هارون الرشيد... ينظر «تاريخ الإسلام» (٤/ ٩٩٩)، و«السير» (٩/ ٨٩)، وكان معروفًا بالبلاغة والحزم والسياسة والعقل، وزر هو وابنه جعفر لهارون، ولذلك يقال ليحيى: الوزير الكبير.

(٣) في (ب): «تعجل».

(٤) سقط من (أ)، (ب).

(٥) سقط من (د).

(٦) سقط من (أ)، (ب).

(٧) سقط من (أ)، (ب).

(٨) الخبر كله سقط من (ظ).

بَابُ مَا رُوِيَ فِي قَبْضِ الْعِلْمِ [د/ ٧٠ب] وَذَهَابِ الْعُلَمَاءِ

(١٠٠٢) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَمَّالُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُنَاسَةَ، نَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَظْهَرُ الْفِتَنُ** [أ/ ٧٢ب] **وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ**». قِيلَ: وَمَا الْهَرْجُ؟ قَالَ: «**الْقَتْلُ الْقَتْلُ، وَيُقْبَضُ الْعِلْمُ**» فَسَمِعَهُ عُمَرُ يَأْثُرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ قَبْضَ الْعِلْمِ لَيْسَ شَيْئًا يُنْتَزَعُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ وَلَكِنَّهُ فَنَاءُ الْعُلَمَاءِ**»[١].

(١٠٠٣) وَقَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُمْ نَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، ثَنَا مَالِكٌ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ[٢]، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو[٣] بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ**

---

(١) إسناده حسن: فيه محمد بن عبد الله عبد الأعلى أبو يحيى المعروف بابن كناسة، صدوق وهو من رجال «التهذيب».

وفيه جعفر بن برقان الكلابي، صدوق، وهو من رجال «التهذيب»، وخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٨١، ٥٣٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٥٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٩)، والبيهقي في «المدخل» (٨٤٩)، والبزار (٢٣٦ كشف).

والحديث له طرق صحيحة في «الصحيحين»:

خرجه البخاري (٨٥، ١٠٣٦، ١٤١٢، ٣٦٠٨ وغيرها)، ومسلم (١٥٧)، وغيرهما:

(٢) سقط من (د)، وفي (ظ): «الجحشي»! (٣) في (د): «عمر»، وهو خطأ.

الْعِلْمَ يَنْزِعُهُ انْتِزَاعًا[1] مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا؛ فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[2].

(١٠٠٤) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ [ب/ ٩١-أ] بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمٌ، نَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً[3].

---

(١) في (ظ): «انتزاعًا ينتزعه».

(٢) رواية مالك وسعيد بن عبد الرحمن؛ أخرجها:
عبد اللَّه بن صالح في «نسخته» (١٦٧١)، وأبو علي المديني في «الفوائد» (٥٤)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١١٧٣٩)، والحسن بن شقيق في «جزئه» (٣٩)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٩٥).
وذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٠٨) وعزاه لابن عبد البر من هذا الوجه.

(٣) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (١٠٠)، وفي «خلق أفعال العباد» (ص٨٦)، والطبراني في «الأوسط» (٩٨٨)، وإسماعيل القاضي في «مسند حديث مالك» (٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣١٠)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٤٩)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٧٤٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٠٤)، والبيهقي في «المدخل» (٨٥١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٣)، والبغوي في «التفسير» (٣/ ٢٨)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١٠٧)، وأبو طاهر السلفي في «الطيوريات» (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، وعبد الغني المقدسي في «نهاية المراد» (٤٧): كلهم من طريق مالك بن أنس، عن هشام به فذكره.
وروي عن مالك وحفص بن ميسرة معًا؛ أخرجه: ابن شاهين في «جزئه» (١٤)، والداني في «الفتن» (٢٦٥)، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» (١٤)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٣٦٢)، (٣٦٣)، وابن الظاهري في «مشيخة ابن البخاري» (٢/ ٩١١).
وذكر حفص بن ميسرة فيه وهم كما ذكره أبو حفص بن شاهين. =

(١٠٠٥) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ[١]، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَمَّالُ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ كُنَاسَةَ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ[٢]: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا[٣] فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[٤].

(١٠٠٦) وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نَا الْحُمَيْدِيُّ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[٥]، ح.

(١٠٠٦/ م) وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا بَكْرُ بْنُ

= وروي عن مالك وحفص بن ميسرة وجماعة آخرين، كما في «سنن ابن ماجه» (٥٢).
وروي عن زهير ومالك، خرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٨٨).

(١) «عوالي الحارث» (٥٨)، و«معرفة الصحابة» (٤٣٥٦) لأبي نعيم، و«معجم ابن عساكر» (٣٧٢)، و«المنتقى من مسموعات مرو» (١٩٧) للضياء، و«عوالي هشام بن عروة» (٧)، و«السير» (٦/ ٣٦).

(٢) سقط من (أ، د).

(٣) في (ب): «فيسألوا».

(٤) إسناده حسن: فيه محمد بن عبد اللَّه بن كناسة، صدوق، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٠٧)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٠٩٩)، وتمام في «الفوائد» (٨٢٥)، والداني في «الفتن» (٢٦٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٦) من طرق عن محمد بن كناسة.
وأخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٠٩٩) من طريق جعفر بن عون ومحمد ابن كناسة ومحاضر الهمداني، عن هشام بن عروة به.
وقال الذهبي: «هذا حديث ثابت، متصل الإسناد، هو في دواوين الإسلام الخمسة - ما عدا سنن أبي داود - وهو من ثلاثة عشر طريقًا عن هشام».

(٥) أخرجه الحميدي (٥٩٢)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٦٦٩).

حَمَّادٍ، نَا مُسَدَّدٌ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ[١]، ح.

(١٠٠٦/ م) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيُّ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا عَارِمٌ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح.

(١٠٠٦/ م) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ[٢]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ الْقَاضِي بِالْبَصْرَةِ، نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ[٣]، ح.

(١٠٠٦/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ [عَبْدِ الْعَزِيزِ][٤]، نَا الْقَعْنَبِيُّ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ [بْنُ مُحَمَّدٍ][٥] الدَّرَاوَرْدِيُّ[٦] [أ/ ٧٣أ] ح.

(١٠٠٦/ م) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَمْرُو بْنُ أَبِي تَمَّامٍ، نَا مُحَمَّدُ [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ][٧] بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، نَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ[٨].

---

(١) أخرجه ابن حبان (٦٧١٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٠٦، ١١٠٧).
(٢) في (د): «حكم».
(٣) أخرجه ابن المقرئ (١١٣١١) من طريق حماد بن سلمة والمسيب بن شريك، وأخرجه أبو العباس العصمي في «جزئه» (٤) من طريق حماد وحده، وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٢٣٧) من طريق ابن جريج وشعبة وحماد بن سلمة معًا.
(٤) سقط من (أ). (٥) سقط من (أ).
(٦) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٠٥).
(٧) سقط من (أ)، (ب).
(٨) أخرجه ابن المقرئ في «أحاديث نافع بن أبي نعيم» (٢٣)، وأبو عبد الرحمن السلمي في «مجلس له» (١٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٣٠١)، وابن عساكر (٥٢/ ٣٦١) (٥٥/ ٣٧)، والعلائي في «إثارة الفوائد» (١٨٣).

قَالُوا كُلُّهُمْ: أَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ [د/ ٧١أ] قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ قُلُوبِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ**[1] **يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا** [ب/ ٩١- ب] **جُهَّالًا، فَسَأَلُوهُمْ، فَأَفْتَوْهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**».

وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، [وَمَعْنَى رِوَايَاتِهِمْ كُلِّهَا مَعْنًى[2] وَاحِدٌ][3]، وَزَادَ [ابْنُ عُيَيْنَةَ][4] فِي حَدِيثِهِ[5]، قَالَ عُرْوَةُ: «ثُمَّ لَبِثْتُ سَنَةً، ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرٍو بِالطَّوَافِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي بِهِ»، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ مِمَّنْ ذَكَرْنَا مَعَهُ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: الْأَوْزَاعِيُّ[6]، وَمِسْعَرٌ[7]، وَشُعْبَةُ[8]، وَابْنُ عَجْلَانَ[9]، وَمَعْمَرٌ[10]، وَإِبْرَاهِيمُ[11] بْنُ إِسْمَاعِيلَ

---

(١) في (أ)، (ب)، (ظ): «ولكنه».

(٢) قوله: «معنى» سقط من (ب).

(٣) سقط من (أ)، (ظ).

(٤) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٥) في (د): «حديث».

(٦) خرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٥).

(٧) لم أقف على رواية مسعر.

(٨) أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (١٤٢١١)، وتمام في «الفوائد» (٨٢٧)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٢٤٠) من طرق عن شعبة، وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢٣٧) من طريق ابن جريج وشعبة وحماد بن سلمة معًا.

(٩) أخرجه ابن حبان (٦٧٢٣).

(١٠) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٨١)، وأحمد (٦٨٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٧)، والطحاوي في «المشكل» (٣١٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٢١).

(١١) في (ب): «وابن إبراهيم».

ابْنِ مُجَمِّعٍ[(١)]، وَحَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْمَانِيُّ[(٢)]، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ[(٣)]: كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ [وَإِسْنَادٍ وَاحِدٍ][(٤)].

وَرَوَاه[(٥)] الزُّهْرِيُّ[(٦)]، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ[(٧)]، وَأَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَتِيمُ عُرْوَةَ[(٨)]، كُلُّهُمْ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَمَعْنَاهَا[(٩)].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٠٧).

(٢) لم أقف على روايته.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٧٠/ شاكر) رقم (٦٥١١) وقال الشيخ شاكر: رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» بأسانيد كثيرة، وقد شرحه الحافظ في «الفتح» شرحًا وافيًا وأشار إلى كثير من طرقه ورواياته.

(٤) زيادة من (ظ) فقط.

(٥) في (أ): «وروى».

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٧١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٩٤)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٣٢).

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٧٧)، والطيالسي (٢٤٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٨١)، والداني في «الفتن» (٢٦٢، ٢٦٣).

(٨) أخرجه البخاري (٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣/ ١٤)، والطحاوي في «المشكل» (٣١٣)، والبيهقي في «المدخل» (٨٥٢).

(٩) ورواه عن هشام بن عروة جماعة كثيرون، منهم:
- عبد اللَّه بن المبارك: أخرجه هو في «الزهد» (٨١٦)، و«المسند» (٢٦).
- زهير: أخرجه البغوي في «الجعديات» (٢٦٧٧)، والطحاوي في «المشكل» (٣٠٩).
-وكيع: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٥٩٠)، وأحمد (٦٧٨٧)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢٣٣)، وزهير بن حرب في «العلم» (١٢١).
- شعيب بن أبي إسحاق: كما في «غرائب مالك» (١٤٨).
- محمد بن بشر: أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٥٤١).
- أبو خالد الأحمر: كما في «أمالي أبي إسحاق» (٦٢).
- جعفر بن عون: أخرجه الدارمي (٢٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٥٤٠). =

= - جرير بن حازم: أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).
- إسماعيل بن عياش: أخرجه أبو عروبة في «جزئه» (٣٥).
- محمد بن هشام بن عروة: في حديث نافع بن أبي نعيم (٢٣)، و«جزء أبي عروبة» (٣٤).
- عبد اللّٰه بن بشر: كما في «جزء أبي عروبة» (٣٥).
- ابن نمير: كما في «مشكل الآثار» (٣٠٦).
- الثوري كما في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٥٧)، و«مسند الشهاب» (١١٠٣).
- عبدة: كما في الترمذي (٢٦٥٢).
-أيوب: كما عند البزار (٢٤٢٢).
- عثام بن علي: كما عند البزار (٢٤٢٣)، وابن المقرئ (٥١٨).
- أيوب ويحيى بن سعيد معًا: كما عند النسائي (٥٨٧٦)، والخليلي (٢/ ٥١٧).
- شجاع بن الوليد: كما في «مشكل الآثار» (٣٠٨).
- محمد بن إسحاق: كما في «أمالي المحاملي» (٣٦٩).
- يحيى بن هاشم: كما عند تمام (٨٢٦).
- شعبة وزائدة: كما عند تمام (٨٢٧).
- مسلمة القعنبي: كما عند تمام (٨٢٨).
- أبو معاوية: كما في «الحلية» (١٠/ ٢٤)، و«المدخل» للبيهقي (٨٥٠).
- أبو أسامة: كما في «المسند» (١٠/ ١٩٨)، و«المدخل» (١٨٠)، و«الدلائل» (٦/ ٥٤٣) للبيهقي.
- خارجة بن مصعب: كما عند ابن المقرئ (١٩٩).
- محمد بن جعفر بن أبي كثير: كما عند ابن المقرئ (٣٠٦).
- ابن جنادة بن مروان: كما عند ابن المقرئ (٦٦٠).
- أبو بكر بن عياش: كما عند ابن المقرئ (٦٩٩).
- أبو دكين: كما عند ابن المقرئ (١١٣٠).
- الصباح بن محمد: كما في «معجم الصيداوي» (ص٢٠٠)، و«تاريخ أصبهان» (٢/ ١٠٣).
- علي بن علي الرفاعي: كما في «معجم الصيداوي» (ص٢٨٢).
- يحيى بن محمد بن قيس: كما في معجم الصيداوي (ص٣٤٣).
- ابن جريج وشعبة وحماد بن سلمة: كما في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٣٧).
-عبد العزيز بن حازم: كما في «الإرشاد» (٤٤).

(١٠٠٧) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ[١] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو[٢] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ إِيَّاهُ، وَلَكِنْ يَذْهَبُ بِالْعُلَمَاءِ، كُلَّمَا ذَهَبَ عَالِمٌ ذَهَبَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ حَتَّى يَبْقَى مَنْ لَا يَعْلَمُ فَيَضِلُّوا وَيُضِلُّوا**»[٣].

(١٠٠٨) قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو [بْنِ الْعَاصِ][٤] قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**[إِنَّ اللَّهَ][٥] لَا يَرْفَعُ الْعِلْمَ بِقَبْضٍ يَقْبِضُهُ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ[٦] الْعُلَمَاءَ بِعِلْمِهِمْ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَحَدَّثُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[٧].

(١٠٠٩) وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ[٨] هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ.

(١٠١٠) حَدَّثَنَا[٩] عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ يَحْيَى [أ/ ٧٣ب]، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا

---

(١) تكرر في (د). (٢) في (ظ): «عمر».

(٣) **إسناده صحيح**: خرجه عبد الرزاق (٢٠٤٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٠٣)، وأبو عوانة (١١٧٤٧).

(٤) سقط من (د)، (ظ)، وفي (ب): «بن العاصي».

(٥) سقط من (د). (٦) في (أ): «يرفع».

(٧) **إسناده ضعيف، والحديث صحيح**: يحيى بن أبي كثير، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، ولم يسمع من عروة بن الزبير، وهو من رجال «التهذيب».

وخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٤٧٧) عن معمر به، وتابع معمرًا: هشام الدستوائي، أخرجه الداني (٢٦٢)، وتابعه كذلك سلام بن مسكين، أخرجه الداني (٢٦٣).

(٨) سقط من (أ).

(٩) بياض في (ب).

أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا][1] سُحْنُونُ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ [ب/ ٩٢- أ]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِتَمَامِهِ[2].

وَسَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ ذَمِّ الرَّأْيِ[3] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ مَا يُوجِبُ ذِكْرَهُ هُنَالِكَ.

(١٠١١) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، إِجَازَةً، قَالَا: أَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ[4]، نَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَصْبَهَانِيُّ، نَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الْقَاهِرِ [د/ ٧١ب] الزُّبَيْرِيُّ[5]، نَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، نَا هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ[6]، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَرْفَعُ الْعِلْمَ بِقَبْضٍ يَقْبِضُهُ، وَلَكِنْ يَرْفَعُ الْعُلَمَاءَ بِعِلْمِهِمْ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَحَدَّثُوا، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[7].

(١٠١٢) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا الْفِرْيَابِيُّ جَعْفَرُ

---

(١) بياض في (ب).

(٢) حديث صحيح: خرجه البخاري (٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣)، والطحاوي في «المشكل» (٣١٣)، والبيهقي في «المدخل» (٨٥٢) من طرق عن أبي الأسود.

(٣) يعني: باب ما جاء في ذم القول في دين اللَّه تعالى بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

(٤) في (د): «القسلم».

(٥) في (أ): «الزبيدي»، وفي (د): «الزبري»، وكلاهما خطأ.

(٦) سقط من (أ)، (ب).

(٧) إسناده صحيح: خرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٢٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٨١)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٢٦٢).

ابْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَبُو كُرَيْبٍ، نَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ[١] بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، نَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ أُمَّتِي ثَلَاثُونَ دَجَّالًا كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَحَتَّى يُقْبَضَ الْمَالُ، وَيُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ**». قَالُوا: وَمَا الْهَرْجُ؟ قَالَ: «**الْقَتْلُ الْقَتْلُ**»[٢].

(١٠١٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ السَّكَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، نَا الْبُخَارِيُّ، ثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، نَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيُبَثَّ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا**»[٣].

(١٠١٤) قَالَ الْبُخَارِيُّ، وَأنا مُسَدَّدٌ، نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ بِحَدِيثٍ لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ[٤]: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ**»[٥].

(١٠١٥) قَالَ: وَنا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، [أ/ ٧٤أ]، نَا حَنْظَلَةُ، عَنْ سَالِمٍ [ب/ ٩٢-

---

(١) في (أ)، (ب): «جعفر بن محمد»، وهو خطأ.

(٢) **حديث صحيح**: خرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٣٣)، وابن ماجه في «سننه» (٤٠٤٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٥٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٥١١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٠٣، ١٠٦)، وهو في «الصحيحين» من طريق آخر: خرجه البخاري (٧١٢١)، ومسلم (١٥٧).

(٣) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٦٧١).

(٤) سقط من (د).

(٥) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (٨١)، ومسلم (٢٦٧١).

ب] قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرُ الْجَهْلُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ**». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ[١].

(١٠١٦) وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ[٢] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «قُرَّاؤُكُمْ وَعُلَمَاؤُكُمْ[٣] يَذْهَبُونَ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[٤].

(١٠١٧) وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ ذَهَابُ أَهْلِهِ»[٥].

(١٠١٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُوسَى ابْنُ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: بَلَغَنَا عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: «الِاعْتِصَامُ بِالسُّنَنِ نَجَاةٌ، وَالْعِلْمُ يُقْبَضُ قَبْضًا سَرِيعًا، فَنَعْشُ الْعِلْمِ[٦] ثَبَاتُ[٧] الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَذَهَابُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي ذَهَابِ الْعِلْمِ»[٨] [د/ ٧٢أ].

---

(١) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (٨٥)، ومسلم (١٥٧).

(٢) سقط من (د).

(٣) في (أ): «علماؤهم»، وهو خطأ.

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه مجالد بن سعيد بن عمير، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، وهو من رجال «التهذيب».

(٥) **أثر صحيح**:

خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٥٢)، والدارمي في «سننه» (١٤٢، ١٤٣)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٧٠)، والبيهقي في «المدخل» (٣٨٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٥٦)، وراجع «أصول الاعتقاد» (١٠٨).

وتقدم برقم (٥١٠)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨).

(٦) في (د): «العلماء».

(٧) في (أ): «بنات».

(٨) **إسناده صحيح**: خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨١٧).

(١٠١٩) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، نَا يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، فَذَكَرَهُ سَوَاءً.

(١٠٢٠) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا الْحَسَنُ[١] بْنُ عَلِيٍّ الْأُشْنَانِيُّ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْرٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ[٢] عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَوْشَنِي[٣] قَالَ: حَدَّثَنِي جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ نَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «**هَذَا أَوَانُ يُرْفَعُ الْعِلْمُ**»[٤]. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: زِيَادُ[٥] بْنُ لَبِيدٍ: أَيُرْفَعُ[٦] الْعِلْمُ عَنَّا[٧] يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِينَا كِتَابُ اللَّهِ، وَقَدْ عَلَّمْنَاهُ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنْ كُنْتُ لَأَحْسَبُكَ مِنْ أَفْقَهِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ**»، وَذَكَرَ لَهُ ضَلَالَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعِنْدَهُمْ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَلَقِيَ جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ بِالْمُصَلَّى فَحَدَّثَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَوْفِ [بْنِ مَالِكٍ][٨]، فَقَالَ: صَدَقَ عَوْفُ [بْنُ مَالِكٍ][٩] ثُمَّ قَالَ شَدَّادٌ [ب/ ٩٣- أ]: هَلْ تَدْرِي مَا رَفْعُ الْعِلْمِ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي [أ/ ٧٤ب] قَالَ: ذَهَابُ أَوْعِيَتِهِ، هَلْ تَدْرِي أَيُّ الْعِلْمِ [يُرْفَعُ أَوَّلُ][١٠]؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي. قَالَ: «الْخُشُوعُ؛ حَتَّى لَا يُرَى خَاشِعٌ[١١]»[١٢].

---

(١) في (ب): «الحسين».
(٢) في (د): «عن»، وهو خطأ.
(٣) سقط من (د).
(٤) في (ب): «القلم».
(٥) في (د): «زيد»، وهو خطأ.
(٦) في (أ): «يرفع».
(٧) سقط من (أ، د).
(٨) سقط من (أ).
(٩) سقط من (ب).
(١٠) في (أ)، (ظ): «يرفع»، وفي (د): «أول يرفع».
(١١) في (ب): «ترى خاشعًا».
(١٢) حديث صحيح:
فيه محمد بن حمير بن أنيس القضاعي، صدوق، وهو من رجال «التهذيب». =

(١٠٢١) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي الْقَزْوِينِيُّ[1]، نَا أَبُو حَاتِمٍ، نَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «مَوْتُ الْعَالِمِ ثُلْمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ مَا طُرِدَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»[2].

= وخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٢٦، ٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٣٨، ٢٤٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٥).

ومن طريق أخرى خرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٧٩)، والبزار في «مسنده» (٢٧٤١)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩٠٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٥٧٢، ٦٧٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٨) (٣٣٧)، والبيهقي في «المدخل» (٨٥٣).

وله شاهدان:

* **الأول**: خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٦٥٣)، والدارمي في «سننه» (٢٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٩) (٣٣٨)، والبيهقي في «المدخل» (٨٥٤) عن أبي الدرداء ﵁.

* **الثاني**: خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٦٠، ٢١٨، ٢١٩)، وابن ماجه في «سننه» (٤٠٤٨)، وأبو خيثمة في «العلم» (٥٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ١٤٥)، والطيالسي في «مسنده» (١١٩٦)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٦٤، ٢٦٥) عن زياد بن لبيد.

(١) في (أ): «العدوي»، وفي (ب): «العروسي».

(٢) **إسناده صحيح**: وأبو الأشهب هو جعفر بن حيان العطاردي، وهو ثقة.

وتابعه هشام بن حسان.

خرجه الدارمي في «سننه» (٣٢٤)، والإمام أحمد في «الزهد» (ص٢٦٢)، وأبو عثمان البحيري في «الفوائد» (١٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٥٩٠). وهشام بن حسان كان يرسل في روايته عن الحسن.

وتابعه الحسن بن دينار، أخرجه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٣١٦).

وروي عن عائشة مرفوعًا: أخرجه البزار (١٧١) واستنكره.

(١٠٢٢) و[1] أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْوَلِيدُ[2] ابْنُ شُجَاعٍ، نَا حَمَّادُ [بْنُ أُسَامَةَ][3]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ -يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ-، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: «ذَهَبَ الْعِلْمُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا غُبَّرَاتٌ فِي أَوْعِيَةِ سُوءٍ»[4].

(١٠٢٣) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْأُمَوِيُّ، نَا جَعْفَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا هِلَالُ بْنُ خَبَّابٍ أَبُو الْعَلَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ[5] سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، قُلْتُ: مَا عَلَامَةُ [السَّاعَةِ وَ][6] هَلَاكِ النَّاسِ؟ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ عُلَمَاؤُهُمْ»[7].

(١٠٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْوَلِيدُ[8] بْنُ شُجَاعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ كَعْبًا كَانَ يَقُولُ: «وَاعْلَمُوا أَنَّ الْكَلِمَةَ مِنَ الْحِكْمَةِ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ؛ فَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، وَرَفْعُهُ أَنْ تَذْهَبَ رُوَاتُهُ»[9].

(١٠٢٥) قَرَأْتُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمٍ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: نَا

---

(١) سقط من (د).

(٢) في (د): «أبو الوليد»، وهو خطأ.

(٣) سقط من (د).

(٤) خرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١٥٠) من وجه آخر عنه.

(٥) في (أ): «سمعت». (٦) سقط من (د).

(٧) إسناده صحيح: خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٤٥٨)، والدارمي في «سننه» (٢٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٧٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٦٢) من طرق عن هلال بن خباب.

(٨) في (ب)، (د): «أبو الوليد»، وهو خطأ.

(٩) إسناده ضعيف: للانقطاع بين سليمان بن سليم أبي سلمة الشامي الحمصي - وهو ثقة عابد - وبين كعب الأحبار.

وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٦٧).

الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ[١]، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نَا مُحَمَّدُ[٢] بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْفَزَارِيُّ[٣]، قَالَ: أَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ ﷻ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى[٤] لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَمْحَقَ[٥] الْمَزَامِيرَ وَالْمَعَازِفَ وَالْخَمْرَ[٦]، وَالْأَوْثَانَ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَقْسَمَ رَبِّي** [د/ ٧٢ب] **بِعِزَّتِهِ: لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنْ حَمِيمِ جَهَنَّمَ مُعَذَّبًا[٧] أَوْ مَغْفُورًا لَهُ، وَلَا يَدَعُهَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي تَحَرُّجًا عَنْهَا إِلَّا سَقَيْتُهُ** [ب/ ٩٣-ب] **إِيَّاهَا مِنْ حَظِيرَةِ الْقُدُسِ**»[٨].

---

(١) «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٧٧١).

(٢) في (د): «أحمد»، وهو خطأ.

(٣) محمد بن عبيد اللَّه الفزاري العرزمي، ضعيف متروك الحديث «إكمال تهذيب التهذيب» (٤١٩٠).

(٤) في (د): «هدى ورحمة».

(٥) في (ب): «أسحق».

(٦) في (د)، (ظ): «الخمور».

(٧) في (د): «معبدًا».

(٨) **إسناده ضعيف**: فيه عبيد اللَّه بن زحر، وهو ضعيف، منكر الحديث، وشيخه: علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، ضعيف متروك، وهو من رجال «التهذيب».
وقال ابن حبان: إذا روى عبيد اللَّه بن زحر عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر: «عبيد اللَّه وعلي بن يزيد والقاسم» لم يكن ذلك الخبر إلا مما صنعته أيديهم.
والحديث أخرجه الروياني في «المسند» (١٢٣٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٩٧/ ٧٨٠٤)، (٨/ ٢١١/ ٧٨٥٢)، والآجري في «تحريم النرد والشطرنج» (٦٠، ٦١) كلهم من طريق عبيد اللَّه بن زحر، عن علي بن يزيد به، وإسناده واهٍ.
وروي من طرق أخرى فيها زيادات؛
فأخرجه الطيالسي (١٢٣٠)، وأحمد (٢٢١٦٩، ٢٢٢١٨، ٢٢٢٨٠، ٢٢٣٠٧)، والترمذي (١٢٨٢)، (٣١٩٥)، والحارث بن أبي أسامة (٨٩٢)، والروياني (١١٩٢، ١١٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٨٠، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤)، وفي «مسند الشاميين» (٢٣١، ٨٩٣)، وتمام في «الفوائد» (١٦٧٣)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (١)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٣-٢٤) وغيرهم، وهو حديث ضعيف.

(١٠٢٦) وَقَالَ[١] أَبُو أُمَامَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا، وَإِنَّ لِهَذَا الدِّينِ إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا، وَإِنَّ مِنْ إِقْبَالِ هَذَا الدِّينِ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ حَتَّى [أ/ ٧٥أ] إِنَّ الْقَبِيلَةَ لَتَتَفَقَّهُ مِنْ عِنْدِ أَسْرِهَا[٢]، - أَوْ قَالَ: آخِرِهَا - حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهَا إِلَّا الْفَاسِقُ أَوِ الْفَاسِقَانِ، فَهُمَا مَقْمُوعَانِ ذَلِيلَانِ، إِنْ تَكَلَّمَا أَوْ نَطَقَا قُمِعَا وَقُهِرَا وَاضْطُهِدَا»[٣] ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ إِدْبَارِ[٤] هَذَا الدِّينِ أَنْ تَجْفُوَ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا الْعِلْمَ مِنْ عِنْدِ أَسْرِهَا[٥] حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا الْفَقِيهُ أَوِ الْفَقِيهَانِ، فَهُمَا مَقْمُوعَانِ ذَلِيلَانِ إِنْ تَكَلَّمَا أَوْ نَطَقَا قُمِعَا وَقُهِرَا وَاضْطُهِدَا[٦]. وَقِيلَ: أَتُطِيعَانِ عَلَيْنَا؟ وَحَتَّى يُشْرَبَ الْخَمْرُ فِي نَادِيهِمْ وَمَجَالِسِهِمْ وَأَسْوَاقِهِمْ، وَتُنْحَلُ الْخَمْرُ اسْمًا غَيْرَ اسْمِهَا، وَحَتَّى يَلْعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، أَلَا فَعَلَيْهِمْ حَلَّتِ اللَّعْنَةُ[٧]»، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ[٨].

[قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٠٢٧) لَقَدْ أَحْسَنَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ حَيْثُ يَقُولُ:

مَاذَا يَفُوزُ الصَّالِحُونَ بِهِ ... سُقِيَتْ قُبُورُ الصَّالِحِينَ دِيَمُ[٩]
صَلَّى الْإِلَهُ عَلَى النَّبِيِّ لَقَدْ ... مُحِيَتْ عُهُودٌ بَعْدَهُ وَذِمَمُ
لَوْلَا بَقَايَا الصَّالِحِينَ عَفَا ... مَا كَانَ انْتُبِهَ لَنَا وَرَسْمُ][١٠]

---

(١) في (ب)، (ظ): «قال».
(٢) في (أ): «أسدها».
(٣) في (أ، ب): «اضطهرا».
(٤) في (د): «أديان»، وهو خطأ.
(٥) في (أ): «أشرها».
(٦) في (أ، ب): «اضطهرا».
(٧) سقط من (أ).
(٨) إسناده ضعيف كسابقه.
وخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٩٨، ٢١٤).
(٩) المطر الدائم مع سكون، وقيل: يدون يومًا أو يومين، ويقال في المثل: أجود من الديم.
(١٠) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(١٠٢٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَزَّارُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: نَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، نَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بُعِثْتُ رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ**»[1] فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً فِي الْأَوْثَانِ وَالْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ وَالْخَمْرِ، إِلَى آخِرِ قِصَّتِهِ فِي الْخَمْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

(١٠٢٩) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا هَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَابِرٍ الْهَجَرِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ؛ فَإِنِّي امْرُؤٌ[2] مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيُقْبَضُ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ حَتَّى يَخْتَلِفَ الِاثْنَانِ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَجِدَانِ أَحَدًا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا**»[3].

---

(١) إسناده ضعيف كسابقه، وقد تقدم برقم (١٠٢٥).

(٢) سقط من (د).

(٣) **إسناده ضعيف**: فيه راوٍ لم يسم، وسليمان الهجري، مجهول، وهو من رجال «التهذيب»، ولا يُدرى أسمع من ابن مسعود أم لا؟

وخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٦٩/ ٧٩٥١)، وأبو عمرو المقرئ في «السنن الواردة في «الفتن» (٢٦١).

وله متابعات:

خرجه الطيالسي في «مسنده» (٤٠٣)، والدارمي في «سننه» (٢٢١)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٠٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥٧٢٠)، والدارقطني في «سننه» (٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٩٥٣)، و«الشعب» (١٦٦٨) من طرق عن عوف عن سليمان عنه.

وله شواهد: =

(١٠٣٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][١]، قَالَ: ثَنَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٢]، نَا مُحَمَّدُ[٣] بْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا وَكِيعٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو[٤]، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ [ب/٩٤/أ] أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١] قَالَ: «[ذَهَابُ فُقَهَائِهَا وَخِيَارِ أَهْلِهَا][٥]».

(١٠٣١) وَذَكَرَ سُنَيْدٌ[٦]، عَنْ وَكِيعٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

(١٠٣٢) وَقَالَ عِكْرِمَةُ وَالشَّعْبِيُّ: «هُوَ النُّقْصَانُ وَقَبْضُ الْأَنْفُسِ، قَالَا [د/١٧٣أ] جَمِيعًا: وَلَوْ كَانَتِ الْأَرْضُ تَنْقُصُ قَالَ أَحَدُهُمَا: لَضَاقَ عَلَيْكَ حَشُّكَ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَضَاقَ عَلَيْكَ حَشٌّ تَتَبَرَّزُ فِيهِ»[٧].

(١٠٣٣) وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «نُقْصَانُهَا خَرَابُهَا [وَمَوْتُ أَهْلِهَا][٨]»[٩].

= * الأول: خرجه الترمذي في «سننه» (٢٠٩١) عن أبي هريرة ﷺ وفيه شهر بن حوشب، وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وقال الترمذي: «هذا حديث فيه اضطراب».

* الثاني: خرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٧٥) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

* الثالث: خرجه الدارقطني في «سننه» (٤٦) عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١) سقط من (د)، وفي (ظ): «بن سليمان». (٢) سقط من (د).

(٣) سقط من (د). (٤) في (د): «عمر».

(٥) إسناده ضعيف: فيه طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، متروك الحديث، وهو من رجال «التهذيب».

خرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٨١/ ٣٣٣٤)، وأبو عمرو المقرئ في «السنن الواردة في «الفتن» (٢٦٠)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٦٩٠) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس.

(٦) في (ظ): «سند».

(٧) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣١٨).

(٨) سقط من (د).

(٩) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢١٤).

(١٠٣٤) وَقَالَ[(١)] [أ/ ٧٥ب] الْحَسَنُ: «هُوَ ظُهُورُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ».

وَذَكَرَ قَتَادَةُ فِي «تَفْسِيرِهِ» قَوْلَ عِكْرِمَةَ وَالْحَسَنِ عَنْهُمَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يَزِدْ مِنْ رَأْيِهِ شَيْئًا، وَقَوْلُ عَطَاءٍ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ حَسَنٌ جِدًّا، تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ، وَقَوْلُ الْحَسَنِ أَيْضًا حَسَنُ الْمَعْنَى جِدًّا.

(١٠٣٥) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما -لَمَّا مَاتَ زَيْدُ[(٢)] بْنُ ثَابِتٍ-: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ كَيْفَ ذَهَابُ الْعِلْمِ فَهَكَذَا ذَهَابُهُ»[(٣)].

(١٠٣٦) [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، نَا مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَقَبْضُهُ أَنْ يُذْهَبَ بِأَصْحَابِهِ، الْعَالِمُ وَالْمُتَعَلِّمُ شَرِيكَانِ فِي الْخَيْرِ، وَسَائِرُ النَّاسِ لَا خَيْرَ فِيهِمْ، إِنَّ أَغْنَى النَّاسِ رَجُلٌ عَالِمٌ افْتُقِرَ إِلَى عِلْمِهِ، فَنَفَعَ مَنِ افْتَقَرَ إِلَيْهِ، وَإِنِ اسْتُغْنِيَ عَنْ عِلْمِهِ نَفَعَ نَفْسَهُ بِالْعِلْمِ الَّذِي وَضَعَ اللَّهُ عز وجل عِنْدَهُ، فَمَا لِي أَرَى عُلَمَاءَكُمْ يَمُوتُونَ، وَجُهَّالَكُمْ لَا يَتَعَلَّمُونَ، وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَذْهَبَ الْأَوَّلُ، وَلَا يَتَعَلَّمُ الْآخِرُ، وَلَوْ أَنَّ الْعَالِمَ طَلَبَ الْعِلْمَ لَازْدَادَ عِلْمًا وَمَا نَقَصَ الْعِلْمُ شَيْئًا، وَلَوْ أَنَّ الْجَاهِلَ طَلَبَ الْعِلْمَ لَوَجَدَ الْعِلْمَ قَائِمًا، فَمَا لِي أَرَاكُمْ شِبَاعًا مِنَ الطَّعَامِ جِيَاعًا

---

(١) تكرر في (أ).

(٢) في (أ): «زيدا»، وهو خطأ.

(٣) أثر صحيح عن ابن عباس.

وخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «الكبير» (٥/ ١٠٩)، وفيه علي بن زيد، وهو ضعيف.

وله طرق صحيحة عن ابن عباس.

خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٨٤/ ٥٨١٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٩٧٧)، و«المدخل» (٩٥).

مِنَ الْعِلْمِ»[(١)]](٢).

(١٠٣٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ [نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ خَلَّادَ(٣) بْنَ سُلَيْمَانَ](٤) الْحَضْرَمِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ دَرَّاجًا أَبَا السَّمْحِ، يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسَمِّنُ الرَّجُلُ رَاحِلَتَهُ حَتَّى تَعْقِدَ(٥) شَحْمًا، ثُمَّ يَسِيرُ عَلَيْهَا(٦) فِي الْأَمْصَارِ حَتَّى تَصِيرَ نَقْضًا، يَلْتَمِسُ مَنْ يُفْتِيهِ بِسُنَّةٍ قَدْ عَمِلَ بِهَا، فَلَا يَجِدُ إِلَّا مَنْ يُفْتِيهِ بِالظَّنِّ»(٧).

(١٠٣٨) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو نُعَيْمٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ صَالِحٍ الْمُرِّيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «لَا عَالِمَ وَلَا مُتَعَلِّمَ، طُفِئَتْ وَاللَّهِ»(٨).

(١٠٣٩) وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «[لَا يَزَالُ عَالِمٌ يَمُوتُ وَأَثَرٌ لِلْحَقِّ(٩) يَدْرُسُ، حَتَّى يَكْثُرَ أَهْلُ الْجَهْلِ، وَقَدْ ذَهَبَ(١٠) أَهْلُ الْعِلْمِ، فَيَعْمَلُونَ بِالْجَهْلِ، وَيَدِينُونَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَيَضِلُّونَ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ».

---

(١) **إسناده حسن**: فيه مروان بن جناح الأموي، قال ابن حجر: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به»، وقال غيرهما: «ثقة»، وهو من رجال «التهذيب».

(٢) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٣) في (ب): «خالد».

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (أ): «تعقر»، وفي (د): «تقعد».

(٦) تكررت في (د).

(٧) **إسناده صحيح**:

أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢٤٤)، (٢٤٥)، وذكره الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٣٦١)، وابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٢٨٧) وعزاه لابن عبد البر.

(٨) **إسناده ضعيف**: فيه صالح بن بشير بن وادع أبو بشر المري، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».

(٩) في (د)، (ظ): «الحق».

(١٠) في (د): «ويذهب».

(١٠٤٠) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][(١)]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][(٢)]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا هَارُونُ[(٣)] بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ: [لَا يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً] قَالَ: «ذَهَابُ الْعُلَمَاءِ»[(٤)].

(١٠٤١) وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، نَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ الْخُشَنِيُّ[(٥)] [ب/ ٩٤/ب] بِمِصْرَ، نَا الطَّحَاوِيُّ، [قَالَ: حَدَّثَنَا][(٦)] الْمُزَنِيُّ، نَا الشَّافِعِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْجَنَدِيُّ [د/ ٧٣ب]، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا**[(٧)] **يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً، وَلَا الدُّنْيَا إِلَّا إِدْبَارًا، وَلَا النَّاسُ إِلَّا شُحًّا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ، وَلَا مَهْدِيَّ إِلَّا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**»[(٨)].

---

(١) سقط من (د). (٢) سقط من (د).

(٣) في (ظ): «أحمد»!

(٤) إسناده حسن: فيه ضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبد اللَّه الرملي، صدوق يهم قليلًا، وعبد اللَّه بن شوذب، صدوق، وهما من رجال «التهذيب».
وخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٠٨) من قول ابن شوذب.

(٥) في (أ)، (ب): «الحسيني». (٦) سقط من (د).

(٧) في (أ): «قالا»، وهو خطأ.

(٨) إسناده ضعيف: فيه محمد بن خالد الجندي الصنعاني، وهو: «منكر الحديث مجهول»، وهو من رجال «التهذيب».
والحسن بن أبي الحسن البصري يرسل كثيرًا ويدلس، وهو هنا لم يصرح بالتحديث ولا السماع.
وخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٠٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨٨/ ٨٣٦٣)، وأبو عمرو المقرئ في «السنن الواردة في الفتن» (٢١٧، ٥٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٨٩٨، ٨٩٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٢٠).

(١٠٤٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][١]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٢]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، نَا تَلِيدُ بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَبْدِ الْغَفُورِ بْنِ[٣] عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَعِيدٍ [أ/ ٧٦أ]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**خِيَارُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ لَا يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً**»[٤].

(١٠٤٣) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ، نَا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ الْقَاسِمِ، نَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، نَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ دَرَّاجًا أَبَا السَّمْحِ، حَدَّثَهُ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ[٥] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**سَيَأْتِي عَلَى أُمَّتِي زَمَانٌ يَكْثُرُ الْقُرَّاءُ، وَيَقِلُّ الْفُقَهَاءُ، وَيُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ**» قَالُوا: وَمَا الْهَرْجُ يَا رَسُولَ اللَّهِ[٦]؟ قَالَ: «**الْقَتْلُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانٌ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانٌ يُجَادِلُ الْمُنَافِقُ الْكَافِرَ الْمُشْرِكَ[٧] بِمِثْلِ مَا يَقُولُ**»[٨].

---

(١) سقط من (د). (٢) سقط من (د).

(٣) في جميع النسخ: «عن»، وهو خطأ.

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه تليد بن أعين لم أقف على ترجمته.

وعبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي، قال يحيى بن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال ابن عدي: «ضعيف، منكر الحديث»، انظر «الميزان» (٤/ ٣٨٠).

(٥) في (أ)، (ظ): «عن». (٦) في (د): «يا رسول اللَّه وما الهرج».

(٧) عند الطبراني والحاكم: «يجادلُ المنافقُ الكافرُ المشركُ المؤمنَ بمثل ما يقول».

(٨) **حديث حسن**:

وحرملة بن يحيى، صدوق.

ودراج بن سمعان أبو السمح، صدوق في روايته عن غير أبي الهيثم، ضعيف فيه.

وابن حجيرة هو عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني، المصري، وهو ثقة.

وخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٤) (٨٤١٢) من طريق بحر بن نصر، عن ابن=

(١٠٤٤) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، وَيَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: أَنَا قَاسِمُ ابْنُ أَصْبَغَ، نَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا أَبُو حَاتِمٍ بِشْرُ بْنُ حُجْرٍ، نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ[(١)] أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: «مَا لِي أَرَى عُلَمَاءَكُمْ يَذْهَبُونَ، وَجُهَّالَكُمْ لَا يَتَعَلَّمُونَ؟ تَعَلَّمُوا قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، فَإِنَّ رَفْعَ الْعِلْمِ ذَهَابُ الْعُلَمَاءِ، مَا لِي أَرَاكُمْ تَحْرُصُونَ عَلَى مَا قَدْ تُوُكِّلَ لَكُمْ بِهِ، وَتَدَعُونَ مَا وُكِّلَ لَكُمْ[(٢)]، لَأَنَا بِشِرَارِكُمْ أَبْصَرُ مِنَ الْبَيَاطِرَةِ بِالْخَيْلِ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا دُبُرًا، وَلَا يَسْمَعُونَ الْقُرْآنَ إِلَّا هُجْرًا[(٣)]»[(٤)].

(١٠٤٥) وَرُوِينَا عَنْ تَمَّامِ بْنِ نَجِيحٍ[(٥)] قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ أَنَّ طَائِرًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى يَاسْمِينَةٍ، فَنَتَفَ مِنْهَا، ثُمَّ طَارَ حَتَّى دَخَلَ فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: هَذَا

= وهب به .. فذكره. وصححه الحاكم.

وخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٢٧٧) من طريق ابن لهيعة عن دراج، عبد عبد الرحمن ابن حجيرة .. فذكره.، وابن لهيعة ضعيف.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ابن حجيرة إلا دراج، تفرد به ابن لهيعة.

(١) في (ب)، (د): «عن».

(٢) في (د): «وكلتم»، وفي (ب): «وكلتم به».

(٣) في (ب، د): «جهرًا»!

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه سالم بن أبي الجعد، ثقة، وكان يرسل كثيرًا، ولم يسمع من أبي الدرداء، وهو من رجال «التهذيب».

وخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١١٣)، وأحمد في «الزهد» (ص١٤٤)، والدارمي في «سننه» (٢٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٢، ٢١٣)، والبيهقي في «المدخل» (٨٥٧).

(٥) في (د): «تمام بن [أبي] نجيح»، وهو خطأ.

وهو تمام بن نجيح الأسدي نزيل حلب، ضعيف الحديث، وهو من رواة «التهذيب».

قَبْضُ الْعُلَمَاءِ. قَالَ تَمَّامٌ: فَلَمْ تَمْضِ تِلْكَ السَّنَةُ حَتَّى مَاتَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَمَكْحُولٌ وَسِتَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْآفَاقِ؛ مَاتُوا تِلْكَ السَّنَةَ[1].

(١٠٤٦)[2] [وَذَكَرَ ابْنُ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ[3] أَبِي دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَوَّادَ[4] بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: قَدِمَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَسْقَلَانَ، فَمَكَثَ ثَلَاثًا لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ فَقَالَ: اكْتَرِ لِي أَخْرُجْ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ، هَذَا بَلَدٌ يَمُوتُ فِيهِ الْعِلْمُ[5]][6].

(١٠٤٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَا][7]: نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ[8]، عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ أَبِي خُلَيْدَةَ الْبَصْرِيِّ[9]، عَنْ رَجُلٍ [ب/ ٩٥-أ]، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٤٧) من طريق بقية، عن تمام بن نجيح... فذكره.
وإسناده ضعيف لتدليس بقية فقد عنعن وهو مدلس.

(٢) من هنا لآخر الفصل سقط من (ظ). وجاء في (ظ): «كمل الثاني بحمد الله وعونه، يتلوه في أول الثالث على بركة الله، بسم الله الرحمن الرحيم».

(٣) سقط من (د). وهو عبد الله بن سليمان بن أبي داود، كما جاء مصرحًا به في رواية الخطيب في «الجامع».

(٤) في (د): «داود»، وهو خطأ.

(٥) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٨٤٩) من طريق عبد الله ابن سليمان بن الأشعث -وهو ابن أبي داود-، عن محمد بن خلف.. فذكره.
وذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٤/ ٧٣-٧٤).

(٦) سقط من (أ).

(٧) سقط من (أ)، (ب).

(٨) في (د): «القطان»، وهو خطأ، فالقطان ليس من شيوخ عبد الوهاب بن نجدة، وإنما هو يحيى بن سعيد العطار البصري، وشيخه هنا بصري أيضًا.

(٩) كتب فوقه في (ب): «مجهول».

هِنْدٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ [د/ ١٧٤] قَالَ: «إِنَّ الْقَرْنَ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى مِنْهَاجِ مَنْ لَا يُتَّهَمُ، وَالْقَرْنَ الثَّانِيَ تَظْهَرُ فِيهِ[١] الْحَيْفُ وَالْأَثَرَةُ، وَالْقَرْنَ الثَّالِثَ يَظْهَرُ فِيهِمُ الْفَسَادُ وَسَفْكُ الدِّمَاءِ، وَالْقَرْنَ الرَّابِعَ يَنْتَقِلُونَ عَنْ دِينِهِمْ حَتَّى يَكُونَ أَعَزَّ كُلِّ قَبِيلَةٍ فَاسِقُهُمْ وَمُنَافِقُهُمْ[٢]، وَأَذَلَّهُ عَالِمُهُمْ»[٣].

[وَهَذَا إِسْنَادٌ[٤] لَيْسَ بِالْقَوِيِّ][٥].

* * *

(١) في (د): «تظهر فيهم».

(٢) سقط من (ب).

(٣) إسناده ضعيف:

فيه يحيى بن سعيد العطار، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».

وعبد الغفار بن أبي خليدة لم أقف عليه.

وفيه راوٍ لم يُسَمَّ.

(٤) في (أ): «أيضًا».

(٥) سقط من (د).

بَابُ حَالِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْفُسَّاقِ وَالْأَرْذَالِ(١)

(١٠٤٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَائِذٍ(٢)، نَا الْهَيْثَمُ، نَا حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ غَيْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى يُتْرَكُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: «**إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَبْلَكُمْ**»، قِيلَ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**إِذَا ظَهَرَ الْإِدْهَانُ فِي خِيَارِكُمْ، وَالْفَاحِشَةُ فِي شِرَارِكُمْ، وَتَحَوَّلَ الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ، وَالْفِقْهُ فِي رُذَالِكُمْ**(٣)»(٤).

---

(١) جمع «رذل»، وهو الدُّون من الناس، وقيل: هو الخسيس، وقيل: الرديء من كل شيء، والجمع: أراذل ورذلاء ورذول، ورذال، وهذا الأخير جمع عزيز. ينظر: «لسان العرب» (٥/ ١٩٨) مادة: «رذل».

(٢) في (د): «عابد»، وهو تصحيف، ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٧٧٢٤).

(٣) في (أ): «أرْذالكم».

(٤) إسناده ضعيف: فيه: حفص بن غيلان، وفيه ضعف. ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٢١٦٢)، وفيه: مكحول الشامي أبو عبد اللَّه، ثقة فقيه، كثير الإرسال، وهو هنا لم يصرح بالسماع، وقد بينت ذلك تفصيلًا في كتابي «السنن الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٠١٥)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١٨٧)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٩٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣٥٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٤٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٨٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥٥٥).

(١٠٤٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، نَا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى يُتْرَكُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: «**إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ**[١] **مَا ظَهَرَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَبْلَكُمْ**» قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**إِذَا ظَهَرَ فِيكُمُ الْإِدْهَانُ فِي خِيَارِكُمْ، وَالْفَاحِشَةُ فِي شِرَارِكُمْ، وَتَحَوَّلَ الْمُلْكُ** [ب/ ٩٥ب] **فِي صِغَارِكُمْ وَالْفِقْهُ فِي رُذَالِكُمْ**[٢]».

(١٠٥٠) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ جَعْفَرَ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ[٣] بِدِمَشْقَ، نَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مَكْحُولٌ بِبَيْرُوتَ[٤]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ الرَّازِيُّ، نَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ، نَا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي مُعِيدٍ[٥]، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى يُدَعُ الِائْتِمَارُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: «**إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ، وَالْعِلْمُ فِي أَرْذَالِكُمْ**[٦]**، وَالْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ**»[٧].

(١٠٥١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ يَحْيَى][٨]، نَا عُمَرُ، نَا عَلِيٌّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيُّ، نَا عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ[٩] لَهِيعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْجُمَحِيِّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَقَالَ: «**إِنَّ مِنْ**

---

(١) سقط من (أ).
(٢) في (د): «شراركم».
(٣) في (ب): «الحسين».
(٤) في (د): «بدروب».
(٥) في (د): «معيل»، وهو خطأ.
(٦) في (د)، (ظ): «رذالكم».
(٧) حديث ضعيف: خرجه ابن عدي (٢/ ٣٩٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٨٥)، والمقدسي في «المختارة» (٢٦٦٨): كلهم من طريق حفص بن غيلان، وقال أبو نعيم: غريب من حديث مكحول لم نكتبه إلا من هذا الوجه، وقال ابن عدي في حفص بن غيلان: حديثه يشبه الفوائد.
قلت: وتفرده عن مكحول يُعد منكرًا، والله أعلم.
(٨) سقط من (أ).
(٩) في (ظ): «أبي»!

أَشْرَاطِهَا أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ»(١).

(١٠٥٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نَا نُعَيْمٌ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ(٢)، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْجُمَحِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ثَلَاثًا إِحْدَاهُنَّ(٣) أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ»(٤) [أ/ ٧٧أ].

قَالَ نُعَيْمٌ: قِيلَ لِابْنِ [د/ ٧٤ب] الْمُبَارَكِ(٥): مَنِ الْأَصَاغِرُ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَقُولُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَأَمَّا صَغِيرٌ يَرْوِي عَنْ كَبِيرٍ فَلَيْسَ بِصَغِيرٍ».

وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ(٦) فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ بِالْأَصَاغِرِ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ وَلَا يَذْهَبُ إِلَى السِّنِّ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَهَذَا وَجْهٌ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالَّذِي أَرَى أَنَا فِي الْأَصَاغِرِ أَنْ يُؤْخَذَ الْعِلْمُ عَمَّنْ كَانَ بَعْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [وَيُقَدَّمُ ذَلِكَ عَلَى رَأْيِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِلْمِهِمْ](٧) فَذَاكَ أَخْذُ الْعِلْمِ عَنِ الْأَصَاغِرِ.

---

(١) إسناده ضعيف: فيه عبد اللَّه بن لهيعة بن عقبة، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».
وانظر الحديث التالي.

(٢) في (د): «سواد».

(٣) في (أ): «وإحداهن».

(٤) حديث ضعيف: خرجه جماعة ذكرتهم في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٠٢)، وحديث العبادلة عن ابن لهيعة في قبوله خلاف بين أهل العلم، والمختار أن ابن لهيعة لا يحتج به، وحديث العبادلة عنه أحسن من حديث غيرهم.

(٥) سقط من (د).

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام، وينظر: «غريب الحديث» (٣/ ٣٦٩).

(٧) سقط من (د).

(١٠٥٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّيٍّ، أنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْبَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ**»[(١)].

(١٠٥٤) قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ حَدَّثَهُمْ، [ب/ ٩٦/ أ] نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِلَالٍ الْوَزَّانِ[(٢)]، عَنْ[(٣)] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ[(٤)] قَالَ: كَانَ عُمَرُ رضي الله عنه، يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ أَصْدَقَ الْقِيلِ قِيلُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، أَلَا إِنَّ النَّاسَ لَمْ[(٥)] يَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ عَنْ أَكَابِرِهِمْ»[(٦)].

(١٠٥٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عُمَرُ، أنا عَلِيٌّ، نَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعْدِ[(٧)] بْنِ أَوْسٍ الْعَبْسِيِّ، عَنْ بِلَالٍ -يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى-، أَنَّ عُمَرَ بْنَ

---

(١) إسناده ضعيف: فيه محمد بن مكي بن عيسى، مجهول، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه البزار في «مسنده» (١٩٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٩)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٩١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٣١/ ٢١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧١، ١٧٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٦، ٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (١١٠٠٤)، والخطيب في «الجامع» (٢٤٦)، و«التاريخ» (١١/ ١٦٥) من طرق عن ابن المبارك من غير طريق محمد بن مكي.

(٢) في (أ): «الوراق». (٣) سقط من (أ).

(٤) في (أ): «عليم»، وفي (د): «عيكم»، وكلاهما خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٥) في (د): «لن».

(٦) صحيح: خرجه اللالكائي في «السنة» (رقم١٠٠).

(٧) في (أ)، (د): «سعيد»، وهو خطأ، فهو سعد بن أوس العبسي، أبو محمد الكاتب الكوفي، ثقة من رجال التهذيب لم يصب الأزدي في تضعيفه.

الْخَطَّابِ ﷺ، قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ مَتَى صَلَاحُ النَّاسِ وَمَتَى فَسَادُهُمْ؛ إِذَا جَاءَ الْفِقْهُ مِنْ قِبَلِ الصَّغِيرِ اسْتَعْصَى عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَإِذَا جَاءَ الْفِقْهُ مِنْ قِبَلِ الْكَبِيرِ تَابَعَهُ[(١)] الصَّغِيرُ؛ فَاهْتَدَيَا»[(٢)].

(١٠٥٦) قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نَا أَبُو نُعَيْمٍ، أَخْبَرَنَا سَعْدُ[(٣)] بْنُ أَوْسٍ الْكَاتِبُ، نَا بِلَالُ بْنُ يَحْيَى، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَتَى صَلَاحُ النَّاسِ، فَذَكَرَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ إِلَى آخِرِهِ.

(١٠٥٧) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ أَنَّ عُمَرَ [بْنَ مُحَمَّدٍ][(٤)]، حَدَّثَهُ بِمَكَّةَ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنْ أَكَابِرِهِمْ، فَإِذَا أَخَذُوهُ مِنْ[(٥)] أَصَاغِرِهِمْ[(٦)] وَشِرَارِهِمْ هَلَكُوا»[(٧)].

(١٠٥٨) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، [أ/ ٧٧ب]، نَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمُقْرِئُ، نَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَزَّازُ، نَا الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ، نَا الْمُغِيرَةُ بْنُ

---

(١) في (د): «تابعه عليه»، وضبب الناسخ على كلمة «عليه».

(٢) إسناده حسن: فيه بلال بن يحيى العبسي الكوفي، صدوق، وهو من رجال «التهذيب».

(٣) في (أ): «سعيد»، وهو خطأ، وقد تقدم قبل قليل.

(٤) سقط من (د).

(٥) في (د): «عن».

(٦) في (د): «صغارهم».

(٧) إسناده صحيح:

خرجه عبد اللَّه بن المبارك في «الزهد» (٨١٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٦٠)، والبيهقي في «المدخل» (٢٧٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٤٩)، وابن منده في «مسند إبراهيم بن أدهم» (٢٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧٧٦).

مُسْلِمٍ، وَفِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، وَمَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيُونُس بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَشَرِيكٌ، وَالْمَسْعُودِيُّ، وَإِسْرَائِيلُ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[١]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ مِنْ قِبَلِ أَكَابِرِهِمْ [د/ ١٧٥] فَإِذَا أَتَاهُمْ[٢] مِنْ قِبَلِ أَصَاغِرِهِمْ هَلَكُوا»[٣].

(١٠٥٩) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيُّ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، نَا مُحَمَّدُ، يَعْنِي ابْنَ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ[٤] قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ ذَكَرَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا دَامَ الْعِلْمُ فِي كِبَارِكُمْ، فَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ فِي صِغَارِكُمْ سَفَّهَ الصَّغِيرُ الْكَبِيرَ».

---

(١) هؤلاء عشرة يروون عن أبي إسحاق السبيعي في نسقٍ واحدٍ، والخبر أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٠١) من طريق مغيرة بن مسلم السراج والثوري وشعبة وإسرائيل ومطر ومالك بن مغول والمسعودي وشريك وأبي بكر بن عياش؛ جميعًا عن أبي إسحاق به.
وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٤٦)، (٢٠٤٨٣)، عن معمر، عن أبي إسحاق. . فذكره، ومن طريقه: الطبراني (٩/ ١١٤).
ورواه حمزة الزيات عن أبي إسحاق به، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٥٨٨).
(٢) في (أ): «اتانم»، وهو خطأ.
(٣) ينظر: «شرح السنة» (١/ ٣١٧)، و«الحوادث والبدع» (ص٧٩)، و«لسان العرب» (٣/ ٢٢٨)، و«الآداب الشرعية» (٢/ !٤٨)، و«الاعتصام» (٣/ ١٠٠)، و«مجمع الزوائد» (١/ !٣٥)، واللامع الصبيح» (١/ ٣٧٩)، و«المقاصد الحسنة» (٢٩٠).
(٤) في (أ): «أحمد يعني بن طلحة بن مضرب»! وهو تحريف، والمثبت من (ب، د)، ومحمد ابن طلحة بن مصرف، مشهور، يروي عن سلمة بن كهيل، ويروي عنه أحمد بن عبد الله بن يونس، وقد نُسب هنا لجده فقيل «أحمد بن يونس».

(١٠٦٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، نَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ[١]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ[٢] ﷺ وَمِنْ أَكَابِرِهِمْ، فَإِذَا جَاءَهُمُ[٣] الْعِلْمُ مِنْ قِبَلِ أَصَاغِرِهِمْ فَذَلِكَ حِينَ هَلَكُوا»[٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَبِي عُبَيْدٍ لِمَعْنَى الْأَصَاغِرِ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَأَيْتَ[٥].

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الصَّغِيرَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الَّذِي يُسْتَفْتَى وَلَا عِلْمَ عِنْدَهُ، وَأَنَّ الْكَبِيرَ هُوَ الْعَالِمُ فِي أَيِّ سِنٍّ[٦] كَانَ.

(١٠٦١) وَقَالُوا: الْجَاهِلُ صَغِيرٌ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، وَالْعَالِمُ كَبِيرٌ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا[٧].

(١٠٦٢) وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الْأَوَّلِ [حَيْثُ قَالَ][٨]:

تَعَلَّمْ فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا ... وَلَيْسَ أَخُو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ

---

(١) وروي عن زيد بن وهب؛ أخرجه الطبراني (٩/ ١١٤)، وابن الأعرابي (٩٢٦).

(٢) في (د): «رسول اللَّه».

(٣) في (أ): «جاء».

(٤) أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٣٥٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١١٤) من طريق الثوري به.

(٥) ينظر: «غريب الحديث» (٣/ ٣٦٩) لأبي عبيد، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٤)، و«نصيحة أهل الحديث» (ص٢٦).

(٦) في (د): «شيء».

(٧) خرجه الخطيب في «الجامع» (٧٢٥).

(٨) سقط من (د)، (ظ).

وَإِنَّ كَبِيرَ الْقَوْمِ لَا عِلْمَ[١] عِنْدَهُ صَغِيرٌ إِذَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ[٢] الْمَحَافِلُ[٣]

(١٠٦٣) وَاسْتَشْهَدُوا[٤] بِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﷺ كَانَ يُسْتَفْتَى وَهُوَ صَغِيرٌ، وَأَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَعَتَّابَ بْنَ أُسَيْدٍ كَانَا يُفْتِيَانِ النَّاسَ[٥] وَهُمَا صَغِيرَا السِّنِّ، وَوَلَّاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوِلَايَاتِ مَعَ صِغَرِ سِنِّهِمَا[٦]، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ.

(١٠٦٤) وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ: عَالِمُ الشَّبَابِ مَحْقُورٌ[٧]، وَجَاهِلُهُ مَعْذُورٌ [أ/ ٨٧أ]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ.

(١٠٦٥) وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنِ الصَّحَابَةِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ فَهُوَ عِلْمٌ يَهْلِكُ بِهِ صَاحِبُهُ، وَلَا يَكُونُ حَامِلُهُ إِمَامًا وَلَا أَمِينًا وَلَا مَرْضِيًّا، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ [ب/ ٩٧/أ]، وَإِلَى هَذَا نَزَعَ أَبُو عُبَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٠٦٦) وَنَحْوُهُ مَا جَاءَ عَنِ الشَّعْبِيِّ: «مَا حَدَّثُوكَ[٨] عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَشُدَّ عَلَيْهِ يَدَيْكَ[٩] وَمَا حَدَّثُوكَ بِهِ[١٠] مِنْ رَأْيِهِمْ فَبُلْ عَلَيْهِ».

(١٠٦٧) وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ: «الْعِلْمُ مَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ

---

(١) سقط من (ب). (٢) في (أ): «إليه».

(٣) ينظر: «البيان والتبيين» (١/ ١٨٦)، و«العقد الفريد» (٢/ ٨٠)، وذكر الأبشيهي في «المستطرف» (ص٥٦) قصة لعمر بن عبد العزيز وأنه أنشد هاتين البيتين.

(٤) في (د): «واستشهد بعضهم»، وفي (ظ): «واستشهد».

(٥) «الناس»: سقط من (د). (٦) في (د)، (ظ): «أسنانهما».

(٧) «ينظر: «نشوار المحاضرة» (٣/ ١٢٤). (٨) في (د): «ما حدثون».

(٩) في (د): «يدك».

(١٠) «به»: سقط من (د).

مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا لَمْ يَجِئْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ»[١].

وَقَدْ ذَكَرْنَا خَبَرَ الشَّعْبِيِّ وَخَبَرَ الْأَوْزَاعِيِّ بِإِسْنَادَيْهِمَا فِي بَابِ [د/ ٧٥ب] مَعْرِفَةِ[٢] مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعِلْمِ حَقِيقَةً مِنْ هَذَا الْكِتَابِ[٣]، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَقَدْ يَحْتَمِلُ حَدِيثُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِالْعِلْمِ وَالتَّفَقُّهِ أَهْلُ الشَّرَفِ وَالدِّينِ وَالْجَاهِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُمْ لَمْ تَأْنَفِ النُّفُوسُ مِنَ الْجُلُوسِ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ وَجَدَ الشَّيْطَانُ إِلَى احْتِقَارِهِمْ السَّبِيلَ[٤] وَأَوْقَعَ[٥] فِي نُفُوسِهِمْ أَثْرَةَ الرِّضَا بِالْجَهْلِ؛ أَنَفَةً مِنَ الِاخْتِلَافِ إِلَى مَنْ لَا حَسَبَ لَهُ وَلَا دِينَ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَعَلَامَاتِهَا، وَمِنْ أَسْبَابِ رَفْعِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيَّ الْأُمُورِ أَرَادَ عُمَرُ رضي الله عنه بِقَوْلِهِ: فَقَدْ سَادَ بِالْعِلْمِ قَدِيمًا الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، وَرَفَعَ اللَّهُ عز وجل بِهِ دَرَجَاتِ مَنْ أَحَبَّ.

(١٠٦٨) رَوَى مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] قَالَ: «بِالْعِلْمِ»[٦].

(١٠٦٩) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ رُزَيْقِ[٧] بْنِ جَامِعٍ، نَا الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] قَالَ: «بِالْعِلْمِ يَرْفَعُ اللَّهُ عز وجل مَنْ يَشَاءُ فِي الدُّنْيَا».

---

(١) سيأتي برقم (١٤٢٠، ١٤٢١). (٢) سقط من (د).

(٣) كذا سمَّاه هنا، وهو هناك في موضعه باسم: باب معرفة أصول العلم وحقيقته وما الذي يقع عليه اسم الفقه والعلم مطلقًا.

(٤) في (د): «السبيل إلى احتقارهم». (٥) في (د): «وواقع».

(٦) خرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٦٣)، والبيهقي في «المدخل» (٣٤٣).

(٧) في (أ): «رزين»، وفي (د): «زريق»، وكلاهما خطأ.

(١٠٧٠) وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصَاغِرَ مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ: مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَغَيْرُهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مَجْلِسُ عُمَرَ مُغْتَصًّا مِنَ الْقُرَّاءِ شَبَابًا[١] وَكُهُولًا، فَرُبَّمَا اسْتَشَارَهُمْ وَيَقُولُ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ حَدَاثَةُ سِنِّهِ أَنْ يُشِيرَ بِرَأْيِهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ عَلَى حَدَاثَةِ السِّنِّ وَقِدَمِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»[٢].

(١٠٧١) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ[٣]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ، نَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، نَا نَصْرُ بْنُ بَابٍ[٤]، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ [أ/ ٨٧ب]، [ب/ ٩٧/ ب] أَرْطَأَةَ[٥]، عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: «تَفَقُّهُ الرِّعَاعِ فَسَادُ الدِّينِ، وَتَفَقُّهُ السَّفِلَةِ فَسَادُ الدُّنْيَا»[٦].

(١٠٧٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْيَنُ[٧] قَالَ: سَمِعْتُ الْفِرْيَابِيَّ يَقُولُ: كَانَ سُفْيَانُ إِذَا رَأَى هَؤُلَاءِ النَّبَطَ يَكْتُبُونَ الْعِلْمَ يَتَغَيَّرُ وَجْهُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ نَرَاكَ إِذَا رَأَيْتَ هَؤُلَاءِ يَكْتُبُونَ الْعِلْمَ يَشْتَدُّ عَلَيْكَ فَقَالَ: «كَانَ الْعِلْمُ فِي الْعَرَبِ[٨] وَفِي سَادَاتِ[٩] النَّاسِ فَإِذَا خَرَجَ عَنْهُمْ وَصَارَ إِلَى هَؤُلَاءِ -يَعْنِي النَّبَطَ وَالسَّفِلَةَ[١٠]- غُيِّرَ الدِّينُ»[١١].

---

(١) في (د): «شبانًا».
(٢) خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٤٤٠).
(٣) في (د): «القاسم».
(٤) في (أ): «رباب»، وهو خطأ.
(٥) سقط من (أ).
(٦) إسناده ضعيف: فيه نصر بن باب أبو سهل المروزي، متروك الحديث، وانظر «الميزان» (٧/ ١٩). وحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس، وهو هنا لم يصرح بالسماع هنا، وهو من رجال «التهذيب».
(٧) في (أ): «الأعسر»، وهو خطأ.
(٨) «في العرب»: سقط من (ظ).
(٩) في (د)، (ظ): «سادة».
(١٠) في (ظ): «والسفل».
(١١) إسناده صحيح: خرجه الخطيب في «الجامع» (٣٧١) من طريق آخر عن سفيان الثوري.

بَابُ ذِكْرِ[1] اسْتِعَاذَةِ رَسُولِ اللَّهِ[2] ﷺ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَسُؤَالِهِ الْعِلْمَ النَّافِعَ

(١٠٧٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الصُّوفِيُّ.

(١٠٧٣/ م) ح وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا مُحَمَّدُ [د/ ١٧٦أ] بْنُ جَعْفَرَ غُنْدَرٌ[3]، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ، ثَنَا أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ، ثَنَا حَمَّادُ[4] بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ**» [غَيْرُهُ يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «بِئْسَ الضَّجِيعُ»: «**وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ**»][5][6].

---

(١) سقط من (د). (٢) في (د): «النبي».

(٣) كذا في النسخ، والظاهر أنه تحريف، وقد روى المصنف عن خلف بن قاسم هنا مائة حديث ليس فيها أن شيخه «محمد بن جعفر غندر»! ولكن روى عن خلف عن الحسن بن جعفر، وفي حديث آخر: الحسين بن جعفر، ولكن ليس فيهما زيادة «غندر»!!
وروى المصنف للبغوي خمس مرات ليس فيها محمد بن جعفر، فالظاهر عندي أنه تحريف، والله أعلم بالصواب.

(٤) في (د): «محمد»، وهو خطأ. (٥) سقط من (أ)، (ظ).

(٦) حديث صحيح: خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١٩٢، ٢٥٥)، والطيالسي في «مسنده» (٢٠٠٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ١٨)، وأبو خيثمة في العلم» (١٦٥)، =

(١٠٧٤) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ[١] بْنِ يَحْيَى، ثَنَا خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنَا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ، نَا أَبِي، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جعْفَرَ قَالَا[٢]: نَا عُبَيْدُ[٣] اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّابٍ قَالَ: سَمِعْتُ طَاوُسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﵄ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ[٤] الْأَرْبَعِ**»[٥].

(١٠٧٥) وَأَخْبَرَنِي خَلَفُ بْنُ جَعْفَرَ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ الدِّمَشْقِيُّ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَتَّابٍ، نَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ زُغْبَةُ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَيُكَنَّى أَبَا مُوسَى، نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ[٦]، [ب/٩٨/أ] عَنْ أَخِيهِ عَبَّادِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ**»[٧].

= وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٥٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة، عنه.
وتابع قتادة حفص بن أخي أنس:
خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (٧٨٧٠)، و«المجتبى» (٨/ ٢٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨٥/ ٣٥٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٧٩)، وهو عند مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم.
وله شواهد عديدة عن ابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة، وعبد اللَّه بن عمرو ﭫ.

(١) تكررت في (د).
(٢) في (ظ): «قال».
(٣) في (ظ): «عبد».
(٤) في (د): «هذه».
(٥) **إسناده ضعيف**: فيه يونس بن خباب الأسيدي، منكر الحديث، ضعيف ليس بالقوي، ليس بثقة، وهو من رجال «التهذيب». وخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٥٢).
(٦) في (د): «المقري»، وهو خطأ.
(٧) **حديث صحيح**: خرجه أبو داود في «سننه» (١٥٤٨)، والنسائي في «المجتبى» =

(١٠٧٦) وَمِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**سَلُوا اللَّهَ عِلْمًا نَافِعًا، وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ**»، حَدَّثَنَاهُ[1] سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ[2] بْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا وَكِيعٌ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ سَوَاءً[3].

(١٠٧٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا بَكْرٌ[4]، نَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ مَوْلًى لِأُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ح.

(١٠٧٧/ م) وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا التِّرْمِذِيُّ، نَا الْحُمَيْدِيُّ[5]، نَا سُفْيَانُ، نَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ مَوْلًى لِأُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي**

= (٨/ ٢٦٣)، وابن ماجه في «سننه» (٣٨٣٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٤٠، ٣٦٥، ٤٥١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨٥، ٧١٦/ ٣٥٤، ١٩٥٨).

(١) في (ظ): «حدثنا». (٢) سقط من (د).

(٣) إسناده حسن: فيه أسامة بن زيد الليثي أبو زيد المدني، صدوق يهم، وهو من رجال «التهذيب».

وخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٨٤٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣٤٢، ٦/ ١٧، ٧/ ٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٩٢٧، ١٩٨٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨١) من طرق عن أسامة بن زيد بهذا الإسناد.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وأسامة بن زيد هذا هو الليثي المدني، احتج به مسلم.

(٤) في المطبوع: «أبو بكر»، وهو خطأ، وصوابه كما في (أ، ب، ظ): «بكر»، وجاء في (د): «أبو بكر»، ولكن ضرب الناسخ على كلمة «أبو» ولم ينتبه الشيخ لذلك فأثبتها، وهو بكر بن حماد، روى له المصنف ههنا عن مسدد أكثر من عشر مرات.

(٥) في (د): «الجندي»، وهو خطأ.

أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا طَيِّبًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا»(١) وَلَفْظُ الْحَدِيثَيْنِ سَوَاءٌ.

(١٠٧٨) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَا: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أنا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ سَيْفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَبْشَةَ السَّلُولِيُّ(٢) قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا(٣) لَا يَنْتَفِعُ بِعِلْمِهِ»(٤).

(١٠٧٩) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ [د/ ٧٦ ب] الْبُرِّيِّ(٥)، [عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ(٦)](٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا لَمْ يَنْفَعْهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ(٨)»(٩).

---

(١) إسناده صحيح: خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٢٩٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٩٩٣٠)، والطيالسي في «مسنده» (١٦٠٥)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣١٩١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٣٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨٢).

ومولى أم سلمة سواء أكان سفينة كما عند الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٣٠٥) فهو صدوق، أو عبد الله بن شداد كما في «النكت الظراف» (١٣/ ٤٦) لابن حجر، فهو ثقة.

(٢) في (أ): «السلواي». (٣) في (د): «عالم».

(٤) إسناده ضعيف: للرجل الذي لم يسم.

وفيه يونس بن سيف، مجهول، وهو من رجال التهذيب.

وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٠)، والدارمي في «سننه» (٢٦٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٢٣).

(٥) أبو سلمة الكندي، أحد الأعلام، على ضعف فيه.. «تاريخ الإسلام» (٤/ ٤٥٦).

(٦) في (د): «المقرئ»، وهو خطأ. (٧) سقط من (أ).

(٨) في (ظ): «عالم لا ينتفع بعلمه».

(٩) إسناده ضعيف: فيه عثمان بن مقسم البري أبو سلمة، قال أحمد: حديثه منكر، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وانظر «الميزان» (٥/ ٧٢). =

(١٠٧٩/ م) حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، نَا أَحْمَدُ ابْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، فَذَكَرَهُ.

وَهُوَ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ عُثْمَانُ الْبُرِّيُّ، لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُعْتَزِلِيُّ الْمَذْهَبِ، [فِيمَا ذَكَرُوا][٢] لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ[٣].

(١٠٨٠) وَرُوِّينَا [ب/ ٩٨/ ب] عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ لَا يَنْفَدُ، فَابْتَغِ[٤] مِنْهُ مَا يَنْفَعُكَ»[٥].

(١٠٨١) وَيُقَالُ: «مَنْ لَمْ يَنْفَعْهُ قَلِيلُ عِلْمِهِ ضَرَّهُ كَثِيرُهُ».

(١٠٨٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا بِشْرُ بْنُ حُجْرٍ، نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ[٦] أَبِي عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَثَلُ عِلْمٍ[٧] لَا يَنْفَعُ كَمَثَلِ كَنْزٍ لَا يُنْفَقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[٨].

= وخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٠، ٥/ ١٥٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٧٨).

وقال ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الحفاظ» (٢٠١٣): وهذا يعرف بعثمان بن مقسم البري والبلاء منه.

(١) علي بن محمد بن مسرور، أبو الحسن الفقيه المالكي القيرواني، «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٣٧).

(٢) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٣) كان ينكر الميزان، ويقول: إنما هو العدل، وهو متروك منكر الحديث، كما في «الميزان» (٣/ ٥٦).

(٤) في (ب): «فاتبع».

(٥) أثر صحيح: خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص٢٩)، وابن المبارك في «الزهد» (٨٢٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٢٢)، وأبو خيثمة في «العلم» (٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٨٨).

(٦) في (أ): «ابن»، وهو خطأ.

(٧) كانت في (د): «عالم»، وأصلحها الناسخ فجعلها «علم».

(٨) إسناده ضعيف: فيه إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي المعروف بالهجري، لين الحديث، رفع موقوفات، وهو من رجال «التهذيب». =

(١٠٨٣) وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ:

حَسْبِي بِعِلْمِي إِنْ نَفَعَ ... مَا الذُّلُّ إِلَّا فِي الطَّمَعْ [أ/ ٧٩ب]
مَنْ رَاقَبَ اللَّهَ رَجَعَ ... عَنْ سُوءِ مَا كَانَ صَنَعْ
مَا طَارَ شَيْءٌ فَارْتَفَعَ ... إِلَّا كَمَا طَارَ وَقَعْ[1]

(١٠٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، نَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ وَغَيْرُهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، قَالَ لِكَعْبٍ: مَا يَنْفِي الْعِلْمَ عَنْ صُدُورِ الْعُلَمَاءِ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمُوهُ؟ قَالَ: «الطَّمَعُ».

(١٠٨٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا هَارُونُ، نَا ضَمْرَةُ، عَنْ كَثِيرٍ قَالَ: كَانَ مَكْحُولٌ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ انْفَعْنَا بِالْعِلْمِ وَزَيِّنَّا بِالْحِلْمِ وَجَمِّلْنَا بِالْعَافِيَةِ»[2].

(١٠٨٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا[3] أَبُو الْفَتْحِ [نَصْرُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ][4]: قَالَ سُفْيَانُ -يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ-: «لَيْسَ شَيْءٌ أَنْفَعَ مِنْ عِلْمٍ يَنْفَعُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَضَرَّ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ».

(١٠٨٧) وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: «إِنَّمَا زَهَّدَ النَّاسَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ مَا يَرَوْنَ مِنْ قِلَّةِ انْتِفَاعِ مَنْ عَلِمَ بِمَا عَلِمَ».

= وخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٩٩)، والبزار كما في «المجمع» (١/ ١٨٤).

(١) «الأبيات في عيون الأخبار» (٣/ ٢١٣) لابن قتيبة، وعزاها الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٣/ ٢٧١)، والأبشيهي في «المستطرف» (١/ ٨٤) لإسماعيل بن قطري القراطيسي.

(٢) أثر صحيح:

خرجه الدارمي في «سننه» (٥٧٥، ٥٨٤) عن عمر بن الخطاب ﷺ.

(٣) سقط من (أ).

(٤) سقط من (أ).

(١٠٨٨) وَأَنْشَدَ أَبُو عَبْدِ[١] اللَّهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَرَفَةَ نِفْطَوَيْهِ[٢] لِمَحْمُودِ [بْنِ الْحَسَنِ][٣] الْوَرَّاقِ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ لَمْ تَجِدْ لِعِلْمِكَ مَخْلُوقًا مِنَ النَّاسِ يَقْبَلُهْ

وَإِنْ زَانَكَ الْعِلْمُ الَّذِي قَدْ حَمَلْتَهُ وَجَدْتَ لَهُ مَنْ يَجْتَنِيهِ وَيَحْمِلُهْ

* * *

(١) في (د): «عبيد»، وهو خطأ.

(٢) إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان العتكي، أبو عبد اللَّه نفطويه النحوي، ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٧٥).

(٣) سقط من (د).

بَابُ ذَمِّ الْعَالِمِ عَلَى مُدَاخَلَةِ السُّلْطَانِ الظَّالِمِ

(١٠٨٩) قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ، حَدَّثَهُ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَا: نَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ وَهْبِ بْنِ [ب/ ٩٩/أ] مُنَبِّهٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ[١] ﷺ قَالَ: **«مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ، وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتُتِنَ»**[٢].

(١٠٩٠) وَحَدَّثَنَا [د/ ٧٧أ] سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ[٣]، نَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ ابْنِ مُنَبِّهٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ بَدَا جَفَا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ»**

---

(١) في (د): «قال: قال رسول اللَّه»، وضبب الناسخ عليه.

(٢) إسناده ضعيف:

فيه أبو موسى، شيخ يماني يجهل، وما روى عنه غير الثوري، انظر «الميزان» (٧/ ٤٣٣).
وقال ابن القطان وابن حجر: مجهول، وليس هو إسرائيل بن موسى، أبو موسى البصري، وقد فرق بينهما ابن حبان في «الثقات»، وابن الجارود في «الكنى»، وجماعة.
وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٥٧)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٠٢)، وفي «المجتبى» (٧/ ١٩٥): كلهم من طريق عبد الرحمن بن مهدي به. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث ابن عباس لا نعرفه إلا من حديث الثوري.

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٤٦٥/ ٣٢٩٥٧).

إِلَى هَا هُنَا انْتَهَى حَدِيثُ وَكِيعٍ، وَكَانَ يَخْتَصِرُ الْأَحَادِيثَ وَيَحْذِفُهَا كَثِيرًا[١].

(١٠٩١) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي السَّمْحِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ، نَا زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ، نَا مُصْعَبُ بْنُ [أ/ ١٨٠ا] مَاهَانَ[٢]، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْيَمَانِيِّ[٣]، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ، وَمَنِ اتَّبَعَ السُّلْطَانَ افْتُتِنَ»**[٤].

(١٠٩٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا بَكْرٌ، نَا مُسَدَّدٌ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ زِيَادٍ، وَهِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ»** قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَقْتُلُهُمْ؟ قَالَ: **«لَا[٥]، مَا صَلَّوْا»**[٦].

---

(١) لعل المصنف أخذ هذا من قول محمد بن نصر المروزي: كان يحدث بآخرة من حفظه فيغير ألفاظ الحديث، كأنه يحدث بالمعنى، ولم يكن من أهل اللسان. «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٠).

(٢) المروزي العسقلاني، حدث عن الثوري وغيره بما لا يتابع عليه، وله عن الثوري نسخة طويلة. قاله ابن عدي. ينظر: «التهذيب» (١٠/ ١٦٤).

(٣) في (أ)، (د)، (ظ): «التمار»، وهو خطأ.

(٤) ورواه أبو حذيفة عن سفيان: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٧٢)، والبيهقي (١٠/ ١٧٣)، ورواه يحيى بن سعيد عنه: أخرجه أبو داود (٢٨٥٩)، ورواه أبو نعيم الفضل بن دكين عنه: أخرجه الطبراني (١١/ ٥٦)، والبيهقي (١٠/ ١٧٣).

(٥) سقط من (د).

(٦) **إسناده حسن والحديث صحيح**: فيه المعلى بن زياد القُردوسي، أبو الحسين البصري، صدوق قليل الحديث، وهشام بن حسان، ثقة، لكن في روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما: =

(١٠٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، [نَا قَاسِمٌ][١]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيُّ قَالَ: قَالَ[٢] سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: قَالَ أَبُو حَازِمٍ: وَجَدْتُ الدُّنْيَا شَيْئَيْنِ، فَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنَّهُ جَارِي وَ[٣] مَا كُنْتُ أُرَى أَنَّ هَذِهِ[٤] عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو حَازِمٍ: «لَوْ كُنْتُ غَنِيًّا لَعَرَفْتَنِي، إِنَّ الْعُلَمَاءَ كَانُوا يَفِرُّونَ مِنَ السُّلْطَانِ وَيَطْلُبُهُمْ وَإِنَّهُمُ الْيَوْمَ يَأْتُونَ أَبْوَابَ السُّلْطَانِ، وَالسُّلْطَانُ يَفِرُّ مِنْهُمْ»[٥].

(١٠٩٤) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَدَّادُ[٦]، نَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى [ب/ ٩٩/ب] السِّجْزِيُّ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَانِئٍ النَّحْوِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ سِنَانٍ، نَا[٧] أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ قَالَ: قَالَ لِي[٨] أَبُو قِلَابَةَ: «يَا أَيُّوبُ[٩]، احْفَظْ عَنِّي ثَلَاثَ خِصَالٍ: إِيَّاكَ وَأَبْوَابَ السُّلْطَانِ، وَإِيَّاكَ وَمُجَالَسَةَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَالْزَمْ سُوقَكَ فَإِنَّ الْغِنَى مِنَ الْعَافِيَةِ»[١٠].

(١٠٩٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، نَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا

= وخرجه أبو داود في «سننه» (٤٧٦٠، ٤٧٦١)، والترمذي في «الجامع» (٢٢٦٥)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٢١)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٢٩٥).
والحديث في «صحيح مسلم» (١٨٥٤) من طريق قتادة عن الحسن بهذا الإسناد.
وليس عندهم زيادة: «فأبعده اللَّه»، وجاءت في «مسند أبي عوانة» (٧١٦٤).

(١) سقط من (أ).
(٢) سقط من (أ).
(٣) سقط من (أ).
(٤) في (د): «هذا».
(٥) إسناده صحيح: خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٣٣)، والبيهقي في «المدخل» (٥٦٢).
(٦) في (د): «ابن الحداد».
(٧) في (ب): «قال قال».
(٨) زيادة من (ب).
(٩) في (د): «يا أبا أيوب»، وهو خطأ.
(١٠) إسناده ضعيف: فيه الحكم بن سنان الباهلي، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه البيهقي في «الشعب» (١٢٦٢).

صَالِحُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: «كَانَ الرَّجُلُ يَفِرُّ بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْأُمَرَاءِ جَهْدَهُ فَإِذَا أُخِذَ لَمْ يَجِدْ بُدًّا»(١).

(١٠٩٦) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو مُسْلِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: تُخْبِرُونَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «كُنَّا نُكْرِهُهُ حَتَّى أَكْرَهَنَا عَلَيْهِ الْأُمَرَاءُ فَلَمَّا أَكْرَهُونَا عَلَيْهِ بَذَلْنَاهُ لِلنَّاسِ».

(١٠٩٧) وَذَكَرَ الْكَشْوَرِيُّ(٢): نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ، نَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ(٣)، نَا أَبُو مُحَمَّدٍ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ اللَّيْثِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: «فِي جَهَنَّمَ وَادٍ لَا يَسْكُنُهُ إِلَّا الْقُرَّاءُ الزَّوَّارُونَ [د/ ٧٧ب] لِلْمُلُوكِ [أ/ ٨٠ب]».

(١٠٩٨) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَبُو الْيَمَانِ(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْقَلَانِيُّ بِعَسْقَلَانَ، نَا هَارُونُ بْنُ عِمْرَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: لَمَّا وُلِّيَ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ الْعُشُورَ(٥) -أَوْ قَالَ: عَلَى الصَّدَقَاتِ- كَتَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ يَسْتَمِدُّهُ بِرِجَالٍ مِنَ الْقُرَّاءِ يُعِينُونَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ [بْنُ الْمُبَارَكِ](٦):

يَا جَاعِلَ الْعِلْمِ لَهُ بَازِيًا ... يَصْطَادُ أَمْوَالَ الْمَسَاكِينِ
احْتَلْتَ لِلدُّنْيَا وَلَذَّاتِهَا ... بِحِيلَةٍ تَذْهَبُ بِالدِّينِ
فَصِرْتَ مَجْنُونًا بِهَا بَعْدَمَا ... كُنْتَ دَوَاءً لِلْمَجَانِينِ
أَيْنَ رِوَايَاتُكَ فِيمَا مَضَى ... عَنِ ابْنِ عَوْنٍ وَابْنِ سِيرِينِ

---

(١) إسناده ضعيف: صالح بن عبيد ليس بالقوي.

(٢) عبيد بن محمد الكشوري، أبو محمد الصنعاني. «تاريخ الإسلام» (٦/ ٧٧٨).

(٣) في (أ): «أبي سالم».

(٤) في (أ، د): «أبو الميمون».

(٥) في (أ)، (ب)، (ظ): «على العشور».

(٦) سقط من (أ)، (ب).

وَدَرْسُكَ الْعِلْمَ[١] بِآثَارِهِ وَتَرْكُ[٢] أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ
تَقُولُ أُكْرِهْتُ فَمَاذَا كَذَا[٣] زَلَّ حِمَارُ الْعِلْمِ فِي الطِّينِ[٤]

(١٠٩٩) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ الْقُرْطُبِيُّ[٥]، [ب/١٠٠/أ] نَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجُرَيْجِيُّ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْوَاسِطِيُّ، نَا أَبُو مُسْلِمٍ الْمُسْتَمْلِيُّ قَالَ: «لَمَّا أَنْ وَلِيَ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ الصَّدَقَةَ بِالْبَصْرَةِ كَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ:

يَا جَاعِلَ الدِّينِ لَهُ بَازِيًا يَصْطَادُ أَمْوَالَ الْمَسَاكِينِ

فَذَكَرَ الْأَبْيَاتَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهَا:

تَقُولُ أُكْرِهْتُ فَمَا حِيلَتِي زَلَّ حِمَارُ الْعِلْمِ فِي الطِّينِ

وَزَادَ فِيهَا:

لَا تَبِعِ الدُّنْيَا بِدِينٍ[٦] كَمَا يَفْعَلُ ضُلَّالُ الرَّهَابِينِ[٧]

(١١٠٠) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ[٨]، نَا مُحَمَّدُ [بْنُ الْقَاسِمِ][٩] بْنِ شَعْبَانَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ[١٠] بْنُ رَوْحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ زُغْبَةُ قَالَا: نَا يُونُسُ بْنُ

---

(١) في (د): «للعلم».
(٢) في (أ): «وتركك».
(٣) سقط من (د).
(٤) أخرجه الشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٣٣٦) بإسناده عن ابن المبارك.
(٥) في (ب، د): «القرظي».
(٦) سقط من (أ).
(٧) في (د): «لا تبع الدين بدنيا».
(٨) ينظر: «محاضرات الأدباء» (١/ ٥٢)، و«حياة الحيوان» (١/ ١٥٧)، و«روضة العقلاء» (ص٣٦).
(٩) في (أ): «قاسم».
(١٠) في (أ): «الحسين»، ووقع في المطبوع: «الحسين»، وذكر الشيخ أنه الصواب! وهو عجيب، ولعله رأى ترجمة الحسين بن روح في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٦٥) فظنه هو، وفيه بُعد كبير.
(١١) سقط من (د).

عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنِي سَلْمٌ(١) الْخَوَّاصُ قَالَ: أَنْشَدَنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ(٢):

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ ... وَيُورِثُكَ الذُّلَّ إِدْمَانُهَا(٣)

وَتَرْكُ الذُّنُوبِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ ... وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِصْيَانُهَا

وَهَلْ بَدَّلَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ ... وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا

وَبَاعُوا النُّفُوسَ فَلَمْ يَرْبَحُوا ... وَلَمْ يَغْلُ فِي الْبَيْعِ أَثْمَانُهَا

لَقَدْ رَتَعَ الْقَوْمُ فِي جِيفَةٍ ... يَبِينُ لِذِي الْعَقْلِ إِنْتَانُهَا(٤)

(١١٠١) وَقَالَ مَحْمُودٌ الْوَرَّاقُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [د/ ٧٨أ]:

رَكِبُوا الْمَرَاكِبَ وَاغْتَدَوْا ... زُمَرًا إِلَى بَابِ الْخَلِيفَهْ

وَصَلُوا الْبُكُورَ إِلَى الرَّوَاحِ ... لِيَبْلُغُوا الرُّتَبَ الشَّرِيفَهْ

حَتَّى إِذَا ظَفِرُوا بِمَا طَلَبُوا ... مِنَ الْحَالِ اللَّطِيفَهْ

وَغَدَا الْمَوْلَى مِنْهُمْ فَرِحًا ... بِمَا تَحْوِي الصَّحِيفَهْ

وَتَعَسَّفُوا مَنْ تَحْتَهُمْ ... بِالظُّلْمِ وَالسِّيَرِ الْعَنِيفَهْ

خَانُوا الْخَلِيفَةَ عَهْدَهُ ... بِتَعَسُّفِ الطُّرُقِ الْمَخُوفَهْ

بَاعُوا الْأَمَانَةَ بِالْخِيَانَةِ ... وَاشْتَرُوا بِالْأَمْنِ جِيفَهْ

عَقَدُوا الشُّحُومَ وَأَهْزَلُوا ... تِلْكَ الْأَمَانَاتِ السَّخِيفَهْ [ب/ ١٠٠/ب]

ضَاقَتْ قُبُورُ الْقَوْمِ ... وَاتَّسَعَتْ قُصُورُهُمُ الْمُنِيفَهْ

مِنْ كُلِّ ذِي أَدَبٍ ... وَمَعْرِفَةٍ وَآرَاءٍ حَصِيفَهْ

---

(١) في (أ، ب): «سلام»، وفي (ظ): «سالم»، وهو خطأ، فهو سلم بن ميمون الخواص الزاهد، ينظر: «السير» (٨/ ١٧٩).

(٢) ينظر: «ديوان ابن المبارك» (ص٦٧).

(٣) في (ب): «بإدمانها».

(٤) ينظر: «المجالسة وجواهر العلم» (١٧٧)، و«معجم ابن المقرئ» (١٢٠٥)، و«شعب الإيمان» (٦٩١٨).

مُـتَـفَـقِّـهٍ جَـمَـعَ الْـحَـدِيـثَ إِلَـى قِـيَـاسِ أَبِـي حَـنِـيـفَـةْ
فَـأَتَـاكَ يَـصْـلُـحُ لِـلْـقَـضَـاءِ بِـلِـحْـيَـةٍ فَـوْقَ الْـوَظِـيـفَـهْ
لَـمْ يَـنْـتَـفِـعْ بِـالْـعِـلْـمِ إِذْ شَـغَـفَـتْـهُ دُنْـيَـاهُ الـشَّـغُـوفَـهْ
نَـسِـي الْإِلَـهَ وَلَاذَ فِـي الـدُّنْـيَـا بِـأَسْـبَـابٍ ضَـعِـيـفَـهْ[1]

(١١٠٢) وَفِي مَعْنَى قَوْلِ مَحْمُودٍ: [مِنْ كُلِّ ذِي أَدَبٍ وَمَعْرِفَةٍ وَآرَاءٍ حَصِيفَةٍ][2] قَوْلُ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ[3]:

عَـجَـبًـا لِأَرْبَـابِ الْـعُـقُـولِ وَالْـحِـرْصِ فِـي طَـلَـبِ الْـفُـضُـولِ
سُـلَّابُ أَكْـسِـيَـةِ الْأَرَا مِـلِ وَالْـيَـتَـامَـى وَالْـكُـهُـولِ
وَالْـجَـامِـعِـيـنَ الْـمُـكْـثِـرِيـنَ مِـنَ الْـخِـيَـانَـةِ وَالْـغُـلُـولِ
وَالْـمُـؤْثِـرِيـنَ لِـدَارِ رِحْـلَـتِـهِـمْ عَـلَـى دَارِ الْـحُـلُـولِ
وَضَـعُـوا عُـقُـولَـهُـمْ مِـنَ الـدُّ نْـيَـا بِـمَـدْرَجَـةِ الـسُّـيُـولِ
وَلَـهُـوا بِـأَطْـرَافِ الْـفُـرُ وَعِ وَأَغْـفَـلُـوا عِـلْـمَ الْأُصُـولِ
وَتَـتَـبَّـعُـوا جَـمْـعَ الْـحُـطَـامِ وَفَـارَقُـوا أَثَـرَ الـرَّسُـولِ

فِي شِعْرٍ لَهُ.

(١١٠٣) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، نَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ [أ/ ٨١ب]، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَمَوَاقِفَ الْفِتَنِ» قِيلَ: وَمَا [د/ ٧٨ب] مَوَاقِفُ الْفِتَنِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَبْوَابُ الْأُمَرَاءِ يَدْخُلُ أَحَدُكُمْ عَلَى الْأَمِيرِ

---

(١) زاد في (ب): «من كل ذي أدب . . . ومعرفة وآراء حصيفة».

(٢) سقط من (ب)، وهو نفسه الكلام السابق، وجاء في (ظ) بعد قوله: «العتاهية».

(٣) إسماعيل بن القاسم بن سويد، كنّوه بأبي العتاهية لاضطرابٍ كان فيه، وقيل: لخلاعته، وقد نسك بآخرة وأخذ في الزهد والوعظ. . «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٨٦).

فَيُصَدِّقُهُ بِالْكَذِبِ وَيَقُولُ لَهُ مَا لَيْسَ فِيهِ»[١].

(١١٠٤) قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ[٢] ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ عَلَى أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ[٣] فِتَنًا كَمَبَارِكِ الْإِبِلِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تُصِيبُوا[٤] مِنْ دُنْيَاهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابُوا مِنْ دِينِكُمْ مِثْلَهُ، أَوْ قَالَ: مِثْلَيْهِ»[٥].

(١١٠٥) وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ: «إِنَّ جَمْعَ الْمَالِ وَغِشْيَانَ السُّلْطَانِ لَا يُبْقِيَانِ مِنْ حَسَنَاتِ الْمَرْءِ إِلَّا كَمَا يُبْقِي ذِئْبَانِ جَائِعَانِ ضَارِيَانِ سَقَطَا فِي حِظَارٍ فِيهِ غَنَمٌ فَبَاتَا يَجُوسَانِ[٦] حَتَّى أَصْبَحَا»[٧].

(١١٠٦) وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي حَظِيرَةِ غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِ الْمَرْءِ»[٨] أَوْ نَحْوُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ.

(١١٠٦/ م) [وَرَوَى عَبْدُ الرَّازِقِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِوَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: كُنْتَ تَرَى الرُّؤْيَا فَتُخْبِرُنَا بِهَا فَلَا تَلْبَثُ أَنْ تَرَاهَا كَمَا وَصَفْتَ، قَالَ: ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي مُذْ وَلِيتُ الْقَضَاءَ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقُ: حَدَّثْتُ مَعْمَرًا هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: [وَالْحَسَنُ مُذْ وَلِيَ

---

(١) أثر صحيح: خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٣١٦، ٣١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩٤١٣).

(٢) في (د)، (ظ): «أن».

(٣) في (د): «السلطان».

(٤) سقط من (أ).

(٥) أثر صحيح: خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٣١٧).

وخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٤١٢) من طريق يونس بن عبيد عن الحسن البصري، عنه.

(٦) في (ب)، (د): «يحرسان»، وهو خطأ.

(٧) ذكره ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص٨١).

(٨) حديث صحيح: خرجه الترمذي (٢٣٧٦) عن كعب بن مالك مرفوعًا.

الْقَضَاءَ لَمْ يحْمَدْ، وَافْهَمْهُ[١]][٢][٣].

(١١٠٧) وَأَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَبُو طَالِبٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَيْسَارَانِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ[٤] الْفِرْيَابِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «كَانَ خِيَارُ النَّاسِ وَأَشْرَافُهُمْ وَالْمَنْظُورُ إِلَيْهِمْ فِي الدِّينِ الَّذِينَ يَقُومُونَ إِلَى هَؤُلَاءِ فَيَأْمُرُونَهُمْ وَيَنْهَوْنَهُمْ يَعْنِي الْأُمَرَاءَ، وَكَانَ آخَرُونَ يَلْزَمُونَ بُيُوتَهُمْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ فَكَانُوا[٥] لَا يُنْتَفَعُ بِهِمْ وَلَا يُذْكَرُونَ ثُمَّ بَقِينَا حَتَّى صَارَ الَّذِينَ يَأْتُونَهُمْ فَيَأْمُرُونَهُمْ شِرَارَ النَّاسِ وَالَّذِينَ لَزِمُوا بُيُوتَهُمْ وَلَمْ يَأْتُوهُمْ خِيَارُ النَّاسِ»[٦].

(١١٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ[٧] مُوسَى الْقَاضِي، نَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلَمَةَ الْعَطَّارُ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ[٨] الْحَكَمِ الْقَزَّازُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مَيْمُونَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي إِذَا صَلُحَا صَلُحَ النَّاسُ: الْأُمَرَاءُ وَالْفُقَهَاءُ**»[٩].

(١١٠٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ، نَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ [أ/ ٨٢أ]، نَا عَبْدَانُ، نَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مَيْمُونَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي إِذَا صَلُحَا صَلُحَتِ الْأُمَّةُ، وَإِذَا فَسَدَا فَسَدَتِ**

---

(١) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٧٩).
(٢) بياض في (ب).
(٣) سقط من (د)، (ظ).
(٤) في (د): «يونس»، وهو خطأ.
(٥) في (د): «وكانوا».
(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٧٩).
(٧) تكرر في (د).
(٨) سقط من (د).
(٩) إسناده ضعيف: فيه محمد بن زياد اليشكري الميموني، كذبوه، وهو من رجال «التهذيب»، وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٦)، وفي «فضيلة الولاة العادلين» (٣٦)، وتمام في «الفوائد» (١٥١٦).

الْأُمَّةُ: [ب/ ١٠١/أ] السُّلْطَانُ وَالْعُلَمَاءُ».

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١١١٠) مِنْ[١] هَا هُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْفُضَيْلُ [بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ][٢]: «لَوْ أَنَّ لِيَ دَعْوَةً مُجَابَةً لَجَعَلْتُهَا فِي الْإِمَامِ»[٣].

(١١١١) أَنْشَدَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لِنَفْسِهِ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ:

نَسْأَلُ اللَّهَ صَلَاحًا لِلْوُلَاةِ الرُّؤَسَاءِ
فَصَلَاحُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا صَلَاحُ الْأُمَرَاءِ
فَبِهِمْ يَلْتَئِمُ الشَّمْلُ عَلَى بُعْدِ التَّنَاءِ
وَبِهِمْ قَامَتْ حُدُودُ اللَّهِ فِي أَهْلِ الْعَدَاءِ
وَهُمُ الْمُغْنُونَ عَنَّا فِي مَوَاطِينِ[٤] الْعَنَاءِ
وَذَهَابُ الْعِلْمِ عَنَّا فِي ذَهَابِ الْعُلَمَاءِ [د/ ٧٩أ]
[فَهُمُ أَرْكَانُ دِينِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ الْفَضَاءِ
فَجَزَاهُمْ رَبُّهُمْ عَنَّا بِمَحْمُودِ الْجَزَاءِ][٥]

(١١١٢) وَفِي سَمَاعِ أَشْهَبَ، قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَزَالُ النَّاسُ مُسْتَقِيمِينَ مَا اسْتَقَامَتْ لَهُمْ أَئِمَّتُهُمْ وَهُدَاتُهُمْ»[٦].

---

(١) سقط من (أ). (٢) سقط من (أ).
(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩١، ٩٢)، وذكره الذهبي في «السير» (٨/ ٤٣٤).
(٤) في (أ، ب): «مواطن». (٥) سقط من (ب).
(٦) إسناده ضعيف: للإعضال بين مالك وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.
وخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٩٢) من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، عنه، وإسناده صحيح إن ثبت سماع سعيد من عمر.

(١١١٣) وَمِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ الرَّسُولِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ مَا لَمْ يُخَالِطُوا السُّلْطَانَ**»، يَعْنِي فِي الظُّلْمِ «**فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ خَانُوا الرُّسُلَ، فَاحْذَرُوهُمْ وَاعْتَزِلُوهُمْ**»[١].

ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرَ الْعُقَيْلِيُّ[٢]، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدَوَيْهِ الْمَرْوَزِيُّ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ رُسْتُمَ، نَا حَفْصٌ الْأَبْزِيُّ[٣]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. . فَذَكَرَهُ. . قَالَ أَبُو جَعْفَرَ: حَفْصٌ هَذَا كُوفِيٌّ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

(١١١٤) وَقَالَ قَتَادَةُ: «الْعُلَمَاءُ كَالْمِلْحِ إِذَا فَسَدَ الشَّيْءُ صَلُحَ بِالْمِلْحِ، وَإِذَا

---

(١) حديث ضعيف:
أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٦٢-٢٦٣)، والرافعي في «التدوين» (٢/ ٤٤٥)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (٥٩٨): كلهم من طريق حفص الأبزي، ووقع عند بعضهم: (الأبري)، وعند بعضهم: (أبو حفص العبدي).
والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١٩٠٦) وقال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وذكره الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٥٨٧)، والعجلوني في «كشف الخفا» (١٧٤٨)، والعراقي في «الذيل على الميزان» (ص٨٤).

(٢) ليس في المطبوع منه بتحقيق القلعجي وكذا تحقيق الدكتور مازن، وابن عبد البر يروي «الضعفاء» للعقيلي من طرق متعددة منها ما لم نقف عليه، كرواية الصدفي عن العقيلي، والفرضي عن الصيدلاني، والحذاء عن البلخي، وكلها لم تصلنا، وبين روايات الكتاب تفاوت في الحذف والإثبات، وهو يسير، فلعل كلام العقيلي هذا في رواية من روايات ابن عبد البر التي لم تصلنا . . أفادنيه الدكتور مازن السرساوي.

(٣) في (ب): «الأبدي»، وفي (ظ): «الأبري».

فَسَدَ الْمِلْحُ لَمْ يَصْلُحْ بِشَيْءٍ[١]»[٢].

(١١١٥) وَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَقَدْ أَحْيَيْتَ الْعِلْمَ بِكَثْرَةِ مَنْ يَأْخُذُهُ عَنْكَ، فَقَالَ: لَا تَعْجَبُوا؛ فَإِنَّ ثُلُثًا مِنْهُمْ يَمُوتُونَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكُوا [وَ][٣] ثُلُثًا يَلْزَمُونَ[٤] السُّلْطَانَ فَهُمْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى، وَمِنَ الثُّلُثِ الثَّالِثِ قَلِيلٌ مَنْ يُفْلِحُ».

(١١١٦) وَقَالُوا[٥]: «شَرُّ الْأُمَرَاءِ أَبْعَدُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَشَرُّ الْعُلَمَاءِ أَقْرَبُهُمْ مِنَ الْأُمَرَاءِ».

(١١١٧) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُحْنُونَ: «كَانَ لِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَخٌ يَأْتِي الْقَاضِي [ب/ ١٠٢/ أ] وَالْوَالِي بِاللَّيْلِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِمَا، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الَّذِي يَرَاكَ بِالنَّهَارِ يَرَاكَ بِاللَّيْلِ، وَهَذَا آخِرُ كِتَابٍ أَكْتُبُهُ[٦] إِلَيْكَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَقَرَأْتُهُ عَلَى سُحْنُونَ فَأَعْجَبَهُ، وَقَالَ: مَا أَسْمَجَهُ بِالْعَالِمِ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَجْلِسِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ، فَيُسْأَلُ عَنْهُ فَيُقَالُ: إِنَّهُ عِنْدَ الْأَمِيرِ».

(١١١٨) وَقَالَ سُحْنُونُ: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ مَجْلِسَ الْقَاضِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ[٧] بِلَا حَاجَةٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ»[٨].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ فِي السُّلْطَانِ الْجَائِرِ الْفَاسِقِ، فَأَمَّا الْعَدْلُ[٩] مِنْهُمُ الْفَاضِلُ فَمُدَاخَلَتُهُ وَرُؤْيَتُهُ وَعَوْنُهُ عَلَى الصَّلَاحِ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبِرِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِنَّمَا كَانَ يَصْحَبُهُ جِلَّةُ الْعُلَمَاءِ مِثْلُ عُرْوَةَ بْنِ

---

(١) في (د): «شيء».

(٢) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٧) من كلام يحيى بن أبي كثير، بنحوه.

(٣) سقط من (د).

(٤) في (د)، (ب): «يكرمون».

(٥) في (أ): «وقال».

(٦) في (أ): «أكتب به».

(٧) سقط من (أ).

(٨) ذكره الذهبي في «السير» (١٢/ ٦٥).

(٩) في (ب): «العادل».

الزُّبَيْرِ وَطَبَقَتِهِ وَابْنِ شِهَابٍ وَطَبَقَتِهِ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَدْخُلُ إِلَى السُّلْطَانِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَبَنِيهِ بَعْدَهُ، وَكَانَ مِمَّنْ يَدْخُلُ إِلَى السُّلْطَانِ: الشَّعْبِيُّ وَقَبِيصَةُ بْنُ(١) ذُؤَيْبٍ، [وَرَجَاءُ بْنُ حَيْوَةَ الْكِنْدِيُّ، وَأَبُو الْمِقْدَامِ -وَكَانَ فَاضِلًا عَاقِلًا-](٢)، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَمَالِكٌ [بْنُ أَنَسٍ](٣)، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ ﷺ وَجَمَاعَةٌ(٤) يَطُولُ ذِكْرُهُمْ.

وَإِذَا حَضَرَ الْعَالِمُ عِنْدَ السُّلْطَانِ غِبًّا(٥) فِيمَا فِيهِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ(٦) وَقَالَ خَيْرًا وَنَطَقَ بِعِلْمٍ كَانَ حَسَنًا، وَكَانَ فِي ذَلِكَ رِضْوَانُ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ، وَلَكِنَّهَا مَجَالِسُ الْفِتْنَةُ فِيهَا أَغْلَبُ، وَالسَّلَامَةُ مِنْهَا تَرْكُ مَا فِيهَا» [وَحَسْبُكَ [د/ ٧٩ب] مَا تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ(٧) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «**مَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ** ﷻ»](٨).

(١١١٩) وَذَكَرَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهُدَيْرِيُّ(٩)، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشِ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ](١٠) بْنِ هِشَامٍ قَالَ: الْعِلْمُ لِوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ: لِذِي حَسَبٍ يَزِينُهُ بِهِ، أَوْ لِذِي دِينٍ يَسُوسُ بِهِ دِينَهُ، أَوْ لِمَنْ يَخْتَلِطُ بِالسُّلْطَانِ وَيَدْخُلُ إِلَيْهِ يُتْحِفُهُ بِعِلْمِهِ وَيَنْفَعُهُ بِهِ(١١).

---

(١) في (أ): «وابن»!

(٢) سقط من (أ، د، ظ).

(٣) في (ب): «وجملة».

(٤) أي: بين الفينة والأخرى.

(٥) سقط من (د).

(٦) سقط من (أ).

(٧) تقدم عند رقم (١٠٩٢).

(٨) سقط من (ب)، (ظ).

(٩) ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ١٧٧)، (٣/ ١٥٨)، وهو من أصحاب مالك، وقد ضبطه ناسخ (ب) وعنه ضبطته.

(١٠) سقط من (د).

(١١) ينظر: «طبقات الفقهاء» •ص٥٨)، والخبر رواه بإسناده: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٢٥٥)، وذكره الذهبي في «التاريخ» (٢/ ١١٣٩)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٤٧٦).

قَالَ الزُّبَيْرُ(١): [قَالَ الْمُغِيرَةُ:](٢) وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا جَمَعَ هَذِهِ الْخِلَالَ إِلَّا عُرْوَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَكِلَاهُمَا جَمَعَ الْحَسَبَ وَالدِّينَ وَمُخَالَطَةَ السُّلْطَانِ(٣).

قَالَ [أَبُو عُمَرَ](٤):

(١١٢٠) وَقَالَ ﷺ: «سَبْعَةٌ فِي ظِلِّ اللَّهِ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ](٥) يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ إِمَامٌ عَادِلٌ(٦)»(٧) فَبَدَأَ بِهِ.

(١١٢١) وَقَالَ [ب/١٠٢/ب]: «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٨).

(١١٢٢) وَقَالَ: «الْإِمَامُ الْعَادِلُ(٩) لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُ»(١٠) وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

---

(١) سقط من (ب). (٢) زيادة من (ظ).

(٣) في (ظ): «عدل».

(٤) ذكره الذهبي في «السير» (٤/ ٤٢٦).

(٥) سقط من (ب). (٦) سقط من (ب).

(٧) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (٦٦٠، ١٤٢٣، ٦٤٧٩، ٦٨٠٦)، ومسلم (١٠٣١).

(٨) **حديث صحيح**: خرجه مسلم (١٨٢٧)، وغيره من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنه مرفوعًا.

(٩) في (د): «العدل».

(١٠) **إسناده ضعيف**: خرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٤٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٤٢١).

وخرجه بنحوه: الترمذي في «الجامع» (٣٥٩٨)، وابن ماجه في «سننه» (١٧٥٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥، ٤٤٥، ٤٧٧)، والطيالسي في «مسنده» (٢٥٨٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٠١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٤٢٨، ٧٣٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٦١٨٦) من طريق سعدان الجهني عن سعد أبي مجاهد الطائي عن أبي مدلة عن أبي هريرة.

وأبو مدلة المدني مولى عائشة رضي الله عنها. مجهول، وهو من رجال «التهذيب».

(١١٢٣) وَرَوَى مُحَمَّدُ[١] بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى [أ/ ٨٣أ] بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِلَى عُمَّالِهِ: «أَنْ أَجْرُوا عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ الرِّزْقَ وَفَرِّغُوهُمُ لِلطَّلَبِ» فَهَذَا وَمِثْلُهُ سِيرَةُ الْإِمَامِ الْعَدْلِ[٢]، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١١٢٤) ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَبْدُ الْمُتَعَالِ ابْنُ[٤] صَالِحٍ -مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ- قَالَ: قِيلَ لِمَالِكٍ، إِنَّكَ تَدْخُلُ عَلَى السُّلْطَانِ وَهُمْ يَظْلِمُونَ وَيَجُورُونَ، فَقَالَ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَأَيْنَ[٥] التَّكَلُّمُ[٦] بِالْحَقِّ؟»[٧].

(١١٢٥) قَالَ[٨]: وَحَدَّثَنِي أَبِي، نَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: «لَمَّا حَجَّ هَارُونُ قَدِمَ[٩] الْمَدِينَةَ بَعَثَ إِلَى مَالِكٍ بِكِيسٍ فِيهِ خَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ، فَلَمَّا قَضَى نُسُكَهُ وَانْصَرَفَ وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعَثَ إِلَى مَالِكٍ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يُحِبُّ أَنْ تَنْتَقِلَ مَعَهُ [إِلَى مَدِينَةِ][١٠] السَّلَامِ، فَقَالَ لِلرَّسُولِ: قُلْ لَهُ: إِنَّ الْكِيسَ بِخَاتَمِهِ.

(١١٢٦) وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**»[١١].

* * *

(١) في (د)، (ظ): «محمود».
(٢) في (د): «العادل».
(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠).
(٤) في (د): «أبو»، وهو خطأ، وله ذكر في «ترتيب المدارك» (٢/ ٢٠٨).
(٥) في (ظ): «وأين».
(٦) في (د): «المتكلم».
(٧) ذكره جماعة، ينظر: «المنتقى شرح الموطأ» (٧/ ٣١٠)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٩٥)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٧١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١١).
(٨) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠).
(٩) في (أ): «وقدم».
(١٠) سقط من (د).
(١١) حديث صحيح: خرجه البخاري (١٨٧٥)، ومسلم (١٣٨٨) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير، عنه ﷺ.

بَابُ ذَمِّ الْفَاجِرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَذَمِّ طَلَبِ الْعِلْمِ لِلْمُبَاهَاةِ وَالدُّنْيَا

(١١٢٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مَسَرَّةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، ح

(١١٢٧/ م) وَحَدَّثَنَا يَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ الْوَرَّاقُ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَا جَمِيعًا[١]: أنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، نَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«لَا تَتَعَلَّمُوا[٢] الْعِلْمَ لِتُبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ[٣]، وَلَا لِتُمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلَا لِتَحْتَازُوا بِهِ الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالنَّارَ النَّارَ»**[٤].

---

(١) سقط من (د).
(٢) في (ب): «تعلَّموا».
(٣) في هامش (ظ): «وقيل: مما ختمت به التوراة: كل خليفة لم يعدل فهو وفرعون سواء، وكل عالم لا يعمل بعلمه فهو وإبليس سواء، وكل فقير تواضع لغني فهو والكلب سواء، وكل غني لا يربح بالخير فهو والأجير سواء. اهـ تحفة الأصحاب».
(٤) إسناده ضعيف، وهو حديث حسن: فيه يحيى بن أيوب الغافقي، صدوق ربما أخطأ، وهو من رجال «التهذيب».
وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، ولم يصرح هنا بالسماع وهو من رجال «التهذيب».
وكذلك أبو الزبير مدلس وقد عنعن.
وخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٥٤)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٢٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٧)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (٩/ ٥٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٦١/ ٢٩٠)، والبيهقي في «الشعب»=

وَهَذَا(١) الْوَعِيدُ لِمَنْ لَمْ يُرِدْ بِعِلْمِهِ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ [غَيْرَ هَذَا](٢) وَاللَّهُ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ(٣) [وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ](٤)(٥).

(١١٢٨) قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمًا حَدَّثَهُمْ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ [د/ ٨٠أ]، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ النَّصْرِيِّ(٦)، -وَكَانَ ثِقَةً- عَنْ نَهْشَلٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ، صَانُوا عِلْمَهُمْ وَوَضَعُوهُ عِنْدَ أَهْلِهِ لَسَادُوا [ب/ ١٠٣/أ] بِهِ أَهْلَ زَمَانِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ بَذَلُوهُ لِأَهْلِ الدُّنْيَا لِيَنَالُوا بِهِ مِنْ دُنْيَاهُمْ، فَهَانُوا عَلَى أَهْلِهَا، سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ جَعَلَ الْهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّ آخِرَتِهِ، وَمَنْ تَشَعَّبَتْ بِهِ الْهُمُومُ فِي أَحْوَالِ الدُّنْيَا لَمْ يُبَالِ اللَّهُ**

= (١٧٧١)، وفي «المدخل» (٤٧٩، ٤٨٠)، وتمام في «الفوائد»، والخطيب في «الجامع» (٢٣)، وفي «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٧٣)، وابن عساكر (٥٢/ ٣٠٢).

وقال البوصيري في «الزوائد»: «هذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم، والحديث له شواهد عن ابن عمر وأبي هريرة وحذيفة وكعب بن مالك وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وإن كان في أسانيدهم مقال إلا أنه يتقوى بهم».

كذا قال رحمه الله، وفيه نظر، والصواب أن إسناده ضعيف كما بين ذلك ابن عدي في «الكامل»، وتابعه الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٦٩٣١)، و«الميزان» (٤/ ٣٦٢)، وقال في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٥٣٩): هو على شرط مسلم وإنما لم يخرجه لنكارته وينظر: «الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد» (ص٧٤-٧٥).

(١) في (د): «هذا»، ومن قوله: «وهذا» . . . إلى آخره سقط من (ب).

(٢) سقط من (أ).

(٣) في (د): «ويغفر الله لمن يشاء».

(٤) سقط من (د).

(٥) هذه الفقرة كلها سقطت من (ظ)، وفي هامش (ظ) ههنا: لبعضهم:

يا سامعًا ليس السماع بنافع ... إذا لم تعمل بما أنت سامع
إذا كنت في الدنيا عن الخير عاجزًا ... فما أنت في يوم القيامة صانع

(٦) في (ب، د): «البصري»، وهو خطأ.

فِي أَيِّ أَوْدِيَتِهَا وَقَعَ»[١].

(١١٢٩)[٢] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ[٣]، نَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ -وَكَانَ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ- قَالَ: حَدَّثَنِي [أ/ ٨٣ب] [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ][٤] عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي[٥] رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: أَنَّهُمْ مَرُّوا عَلَى أَبِي ذَرٍّ، فَسَأَلُوهُ فَحَدَّثَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «تَعْلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يُبْتَغَى بِهَا وَجْهُ اللَّهِ لَنْ[٦] يَتَعَلَّمَهَا أَحَدٌ يُرِيدُ بِهَا عَرَضَ الدُّنْيَا أَوْ قَالَ: لَا يُرِيدُ بِهَا إِلَّا عَرَضَ الدُّنْيَا فَيَجِدُ عَرْفَ الْجَنَّةِ أَبَدًا».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: «عَرْفُهَا رِيحُهَا»[٧].

---

(١) حديث منكر: خرجه ابن ماجه (٢٥٧)، واستنكره أبو حاتم كما في «علل الحديث» (٢٢٦٧)، وينظر: «علل الدارقطني» (٥/ ٤١ـ ٤٢).

(٢) في هامش (ظ) ههنا: «وقال يحيى بن معاذ رَحِمَهُ اللَّهُ: يا علماء الدنيا، قصوركم قيصرية، وملابسكم كسروية، ومراكبكم قارونية، وأوانيكم فرعونية، فأين المحمدية؟!

وينبغي الشفقة على المتعلم وإجراؤه مجرى الولد فقد قال ﷺ: «**علموا ولا تعنفوا**»، وينبغي للمتعلم طهارة النفس، وليست النظافة مرادة في الثياب فقط بل في القلب.

وقال بعض الفضلاء رَحِمَهُ اللَّهُ:

اطلب ولا تضجر من مطلب ... فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل وتكراره ... في الحجر الصماء قد أثرا

اهـ. تحفة الأصحاب».

(٣) «الزهد والرقائق» (رقم ٤٤).

(٤) المثبت من «الزهد» لابن المبارك، وسقط من (أ، ب، د).

(٥) سقط من (د).

(٦) في (د): «لا»، وفي (ب): «لن»، وذكر الناسخ أنه في نسخة: «لا».

(٧) إسناده ضعيف: لجهالة الراوي الذي لم يسم من أهل العراق.

وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٣).

(١١٣٠) وَبِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: أنا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ يَبْتَغِي الْعِلْمَ -أَوْ قَالَ: الْأَحَادِيثَ- لَا يَبْتَغِيهَا إِلَّا لِيُحَدِّثَ بِهَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ»[١].

(١١٣١) وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ قَالَ: «الَّذِي[٢] يَبْتَغِي الْأَحَادِيثَ [لَا يَبْتَغِيهَا إِلَّا][٣] لِيُحَدِّثَ بِهَا لَا يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ»[٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: «عَائِذُ اللَّهِ هُوَ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، اسْمُهُ عَائِذُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ».

(١١٣٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ [بْنِ عَلِيٍّ][٥]، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [بْنُ يُونُسَ][٦]، نَا بَقِيٌّ، نَا أَبُو بَكْرٍ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ بُرْدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ لِيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ»[٧].

(١١٣٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٨]، نَا مِقْدَامُ ابْنُ دَاوُدَ بْنِ عِيسَى بْنِ تَلِيدٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، ح

(١١٣٣/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَلِيٌّ، نَا أَحْمَدُ، نَا سُحْنُونُ قَالَا: نَا

---

(١) أثر حسن: خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٤).

(٢) في (أ): «من».

(٣) سقط من (د)، (ظ).

(٤) أثر حسن: خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٨٥).

(٥) سقط من (أ)، (ظ).

(٦) سقط من (أ، ب، ظ).

(٧) إسناده صحيح: خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص٢١٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٨٥)، والدارمي في «سننه» (٣٧٣).

(٨) سقط من (د).

ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشٍ[(١)]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَوْذَرٍ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ تَرَى رِجَالًا يَطْلُبُونَ [ب/١٠٣/ب] الْعِلْمَ فَيَتَغَايَرُونَ عَلَيْهِ كَمَا يَتَغَايَرُ الْفُسَّاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ السُّوءِ[(٢)] هُوَ حَظُّهُمْ مِنْهُ».

(١١٣٤) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، نَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ[(٣)]، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو الْفَضْلِ صَالِحُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ [د/ ٨٠ب] بْنُ عَامِرٍ الضُّبَعِيُّ -سَيِّدُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ غَيْرَ مُدَافَعٍ-، عَنْ صَالِحِ بْنِ رُسْتُمَ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ، عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: «إِذَا أَحْدَثَ اللَّهُ لَكَ عِلْمًا فَأَحْدِثْ لَهُ عِبَادَةً، وَلَا يَكُنْ هَمُّكَ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ»[(٤)].

(١١٣٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُوسَى ابْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ[(٥)] فِتْنَةٌ يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَهْرَمُ الْكَبِيرُ، وَتُتَّخَذُ سُنَّةٌ مُبْتَدَعَةٌ يَجْرِي عَلَيْهَا النَّاسُ، فَإِذَا غُيِّرَ مِنْهَا شَيْءٌ قِيلَ: قَدْ غُيِّرَتِ السُّنَّةُ» قِيلَ: مَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ [أ/ ٨٤أ]؟ قَالَ: «إِذَا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّ فُقَهَاؤُكُمْ، وَكَثُرَ أُمَرَاؤُكُمْ، وَقَلَّ أُمَنَاؤُكُمْ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، وَتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ[(٦)]»[(٧)].

---

(١) في (د): «عبد الله بن عباس»، وهو خطأ. (٢) سقط من (أ، ب، ظ).

(٣) محمد بن عبد الله بن أبي دليم، أبو عبد الملك القرطبي، ت ٣٣٨، «تاريخ الإسلام» (٧/ ٧٢١).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٢)، والبيهقي في «المدخل» (٥٢٧)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (٣٧، ٣٨) من طرق عن سعيد بن عامر به.

(٥) في (أ): «لبستم». (٦) في (أ): «العمل».

(٧) إسناده ضعيف، والأثر صحيح: فيه يزيد بن أبي زياد القرشي، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».

=

(١١٣٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ، نَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: بَلَغَنَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أَنَّ حَمَلَةَ الْعِلْمِ أَخَذُوهُ بِحَقِّهِ وَمَا يَنْبَغِي؛ لَأَحَبَّهُمُ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَالصَّالِحُونَ، وَلَهَابَهُمُ النَّاسُ، وَلَكِنْ طَلَبُوا بِهِ الدُّنْيَا، فَأَبْغَضَهُمُ اللَّهُ، وَهَانُوا عَلَى النَّاسِ»[١].

(١١٣٧) وَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ: نَا حَمَّادُ بْنُ وَاقِدٍ، نَا أَبُو حَازِمٍ[٢] قَالَ: «قَدِمَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ[٣] الْمَدِينَةَ، فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ فُقَهَاءُ النَّاسِ، وَإِلَى جَنْبِي الزُّهْرِيُّ، فَقَالَ لِيَ الزُّهْرِيُّ: يَا أَبَا حَازِمٍ، أَلَا تُحَدِّثُ النَّاسَ بَعْضَ أَحَادِيثِكَ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، كَانَ الْفُقَهَاءُ[٤] مَرَّةً يَسْتَغْنُونَ بِعِلْمِهِمْ عَنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَيَقْضُونَ فِي عِلْمِهِمْ مَا لَا يَقْضِي أَهْلُ الدُّنْيَا فِي دُنْيَاهُمْ، فَكَانَ أَهْلُ الدُّنْيَا يُقَرِّبُونَهُمْ وَيُعَظِّمُونَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَأَصْبَحَ الْعُلَمَاءُ الْيَوْمَ يَبْذُلُونَ عِلْمَهُمْ لِأَهْلِ الدُّنْيَا رَغْبَةً فِي دُنْيَاهُمْ، فَلَمَّا رَأَى أَهْلُ الدُّنْيَا مَوْضِعَ [ب/ ١٠٤/أ] الْعِلْمِ[٥] عِنْدَ أَهْلِهِ زَهِدُوا فِيهِ، وَازْدَادُوا رَغْبَةً فِي دُنْيَاهُمْ»[٦].

= وله متابعات وطرق أخرى صحيحة:
خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٣٥٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٤٥٢)، والدارمي في «سننه» (١٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٦٠/ ٨٥٧٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦٩٥١)، و«المدخل» (٨٥٨) من طرق عن ابن مسعود.

(١) **إسناده ضعيف**: للإعضال بين سفيان بن عيينة وبين ابن عباس.
والأثر خرجه البيهقي في «المدخل» (٥٤٨) بنحوه من قول ابن عيينة من طريق آخر، وإسناده حسن.

(٢) سلمة بن دينار الأعرج، من صغار التابعين.

(٣) الخليفة الأموي أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم.

(٤) في المطبوع: «كان الناس الفقهاء»!

(٥) في (د): «أهله».

(٦) **إسناده ضعيف**: فيه حماد بن واقد العيشي أبو عمر الصفار البصري، ضعيف وهو من رجال «التهذيب». =

(١١٣٨) كَانَ يُقَالُ: «أَشْرَفُ الْعُلَمَاءِ[١] مَنْ هَرَبَ بِدِينِهِ عَنِ الدُّنْيَا[٢] وَاسْتَصْعَبَ قِيَادُهُ عَلَى الْهَوَى».

(١١٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُوسَى، نَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ سَعِيدٍ][٣] أَبُو أَحْمَدَ، [قَالَ: حَدَّثَنَا][٤] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، نَا يَحْيَى بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيُّ[٥] قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي[٦]، عَنْ أَبِيهِ[٧]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«أَنْزَلَ اللَّهُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ، أَوْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ: قُلْ لِلَّذِينَ يَتَفَقَّهُونَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وَيَتَعَلَّمُونَ لِغَيْرِ الْعَمَلِ، وَيَطْلُبُونَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ[٨] [د/ ٨١/أ] الْآخِرَةِ، يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ[٩] مُسُوكَ الْكِبَاشِ، وَقُلُوبُهُمْ كَقُلُوبِ الذِّئَابِ، وَ[١٠]أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَقُلُوبُهُمْ أَمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ: إِيَّايَ يُخَادِعُونَ، وَبِي يَسْتَهْزِئُونَ؟ لَأُتِيحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَذَرُ الْحَلِيمَ فِيهِمْ حَيْرَانَ[١١]»**[١٢].

= وله شاهد بنحوه من طريق أبي أسامة عن أبي سنان عن وهب بن منبه:
خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٩)، والبيهقي في «المدخل» (٥٦٠).

(١) في (أ): «من العلماء».

(٢) سقط من (د).

(٣) سقط من (أ)، (ب).

(٤) سقط من (د).

(٥) يحيى بن المغيرة بن إسماعيل المخزومي، صدوق ثقة، كما قال أبو حاتم.

(٦) محمد بن المغيرة بن إسماعيل، مجهول، لم يوثقه أحد.

(٧) لم أجد ترجمته.

(٨) «بعمل» مكررة في (د).

(٩) في (د): «اللباس».

(١٠) سقط من (د).

(١١) في (ب): «حيرانًا»! وهو ممنوع من الصرف، فلا ينون. واختار جماعة أن تنوينه هنا صحيح غير فصيح.

(١٢) إسناده ضعيف جدًّا: فيه عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد، متروك، كذبه ابن معين، وهو من رجال «التهذيب»، وأخو يحيى بن المغيرة هو محمد، وهو مجهول، وأبوهما لم أجد ترجمته، ولعله من المجاهيل. =

(١١٤٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ(١)، نَا يَحْيَى ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ يَخْتِلُونَ الدُّنْيَا [بِالدِّينِ، يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ(٢) جُلُودَ(٣) الضَّأْنِ مِنَ اللِّينِ، أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَقُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الذِّئَابِ](٤)، يَقُولُ اللَّهُ: أَبِي يَغْتَرُّونَ أَمْ عَلَيَّ يَجْتَرِئُونَ؟ فَبِي حَلَفْتُ، لَأَبْعَثَنَّ عَلَى أُولَئِكَ فِتْنَةً تَدَعُ الْحَلِيمَ مِنْهُمْ حَيْرَانَ(٥)»(٦).

(١١٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ [أ/ ٨٤ب]، نَا عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا عَارِمٌ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ كَعْبٍ قَالَ: «إِنِّي أَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ نَعْتَ قَوْمٍ يَتَعَلَّمُونَ لِغَيْرِ الْعَمَلِ، وَيَتَفَقَّهُونَ لِغَيْرِ الْعِبَادَةِ، وَيَطْلُبُونَ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، يَلْبَسُونَ جُلُودَ الضَّأْنِ وَقُلُوبُهُمْ أَمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ، أَبِي(٧) يَغْتَرُّونَ وَإِيَّايَ يُخَادِعُونَ؟ فَبِي حَلَفْتُ لَأُتِيحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَتْرُكُ الْحَلِيمَ فِيهِمْ(٨)

= وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٧٨): رواه ابن عبد البر في «العلم» بإسناد ضعيف، فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، قال البخاري: تركوه، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

(١) «الزهد والرقائق» (٥٠) لابن المبارك، وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (٤١٩٩) من طريقه.

(٢) في (د): «اللباس».

(٣) في (د): «حلول».

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (ب)، (د): «حيرانًا»، وتقدم التعليق عليه.

(٦) إسناده ضعيف جدًا:
فيه يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب، متروك وهو من رجال «التهذيب»، وخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٤٠٤)، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/ ٤٣٧)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٧).

(٧) في (د): «فبي».

(٨) سقط من (أ).

حَيْرَانَ[(١)]»[(٢)].

(١١٤٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ آدَمَ، نَا أَبُو سُفْيَانَ ثَابِتُ بْنُ نُعَيْمٍ، [ب/ ١٠٤/أ] نَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرَ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ[(٣)]، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: «مَكْتُوبٌ عِنْدَهُمْ فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ: ابْنَ آدَمَ عَلِّمْ مَجَّانًا كَمَا عُلِّمْتَ مَجَّانًا»[(٤)].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: «مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: كَمَا لَمْ تَغْرَمْ ثَمَنًا، فَلَا تَأْخُذْ ثَمَنًا، وَالْمَجَّانُ عِنْدَهُمُ الَّذِي لَا يَأْخُذُ لِعَمَلِهِ[(٥)] ثَمَنًا».

---

(١) في (ب)، (د): «حيرانًا»، وتقدم التعليق عليه.

(٢) إسناده ضعيف: للانقطاع بين حماد بن زيد وكعب الأحبار، وخرجه موصولًا الدارمي في «سننه» (٢٩٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٩١٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٣١٤) من طريق حماد بن زيد عن يزيد بن حازم عن عمه جرير بن زيد عن تبيع، عنه، وإسناده حسن. وجرير بن زيد، وتبيع بن عامر الحميري كلاهما صدوق، وهما من رجال «التهذيب».
وأخرجه سعيد بن منصور في «التفسير» (٣٦١)، والبيهقي في «الشعب» (٦٥٥٧) عن أبي معشر عن محمد بن كعب قال: جاءه رجل . . . فذكره، وأخرجه ابن جرير في «التفسير» (٤/ ٢٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٤٩) عن نوف البكالي . . فذكره.
وأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٦٩٥)، والبيهقي في «الشعب» عن وهب بن منبه فذكره.

(٣) في (أ): «الربيع بن أبي أنس»، وهو خطأ.

(٤) إسناده ضعيف: فيه أبو جعفر الرازي، واسمه عيسى بن أبي عيسى، عبد اللَّه بن ماهان، صدوق سيئ الحفظ، وهو من رجال «التهذيب» وروايته عن الربيع بن أنس فيها مناكير، وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٢٠)، والبيهقي في «المدخل» (٥٨٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٦).
وخرجه البغوي في «الجعديات» (٢٩٨٦)، وأبو خيثمة في «العلم» (٦٨) عن الربيع ابن أنس دون ذكر أبي العالية.

(٥) في (د)، (ظ): «العلمه».

(١١٤٣) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ [بْنِ أَحْمَدَ][١]، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُنِيرٍ بِمِصْرَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُرْدِيُّ، نَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، نَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا**[٢] **يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» يَعْنِي رِيحَهَا[٣].

(١١٤٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْخُرَاسَانِيُّ بِمَكَّةَ قَالَ: ثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ سَوَاءً.

(١١٤٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ وَضَّاحٍ، ح

(١١٤٥/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ قَالَا: نَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ[٤]، نَا فُلَيْحٌ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ [د/ ٨١ب]

---

(١) سقط من (أ)، (ب). (٢) في (د): «ما».

(٣) **إسناده ضعيف، وهو حديث حسن:**
فيه فليح بن سليمان، وهو كثير الخطأ، والحديث خرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٦٤)، وابن ماجه في «سننه» (٢٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٦٠/ ٢٨٨، ٢٨٩)، والبيهقي في «المدخل» (٤٧٧)، و«الشعب» (١٧٧٠)، والخطيب في «الجامع» (١٧)، و«التاريخ» (٥/ ٣٤٦، ٨/ ٧٨)، وتقدم برقم (١١٣٧)، وله شواهد كما ذكر البوصيري، وينظر: «الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد» (ص٧٤-٧٥) لبدر الدين الغزي بتحقيقي.

(٤) ومن طريقه أخرجه الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ١٠٢)، وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكر أن فليحًا توبع عند ابن عبد البر! وهذا غريب، فمدار الحديث على فليح، ولم يتابعه أحد.

حَرْفًا بِحَرْفٍ[(١)].

(١١٤٦) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنِ ابْنِ[(٢)] سُلَيْمَانَ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ، بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ. حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَلِيٌّ، نَا أَحْمَدُ، نَا سُحْنُونُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، فَذَكَرَهُ[(٣)].

(١١٤٧) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا ابْنُ السَّكَنِ، أنا هَارُونُ بْنُ عِيسَى، أنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ[(٤)]، قَالَ: سَمِعْتُ حَسَنَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ: «إِنَّكَ لَا تَفْقَهُ حَتَّى لَا تُبَالِيَ فِي يَدَيْ مَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا».

(١١٤٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، أنا قَاسِمٌ [بْنُ أَصْبَغَ][(٥)]، أَنَا [مِقْدَامٌ، أَنَا عَلِيُّ ابْنُ مَعْبَدٍ][(٦)]، أنا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْحَسَنِ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [أ/ ٨٥أ] بْنِ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: قَالَ[(٧)] عِيسَى: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ وَالْعُلَمَاءِ كَيْفَ تَضِلُّونَ بَعْدَ عِلْمِكُمْ، أَوْ تَعْمَوْنَ [ب/ ١٠٥/أ] بَعْدَ بَصَرِكُمْ، مِنْ أَجْلِ دُنْيَا دَنِيَّةٍ، وَشَهْوَةٍ رَدِيَّةٍ، فَلَكُمُ الْوَيْلُ عَلَيْهَا، وَلَهَا الْوَيْلُ مِنْكُمْ[(٨)]»[(٩)].

---

(١) إسناده ضعيف، وهو حديث حسن بشواهده: خرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٦٤)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٨٥)، والخطيب في «التاريخ» (١/ ١٦٥).

(٢) في جميع النسخ: «أبي»، وهو خطأ، ووقع في الطبعة المنيرية (١/ ١٩٠) أيضًا: «عن أبي سليمان» فتوهم الشيخ الألباني أنه متابع لفليح بن سليمان، مع أنه هو هو، كما أشار لذلك الشيخ أبو الأشبال في طبعته (١/ ٦٥٩)، لكنه لم يصرح بذكر الألباني، فقال: «وظن قوم...» وهو يشير إلى ما ذكرته.

(٣) إسناده ضعيف: فيه عبد اللَّه بن لهيعة بن عقبة، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب»، وابن سليمان هو فليح، وهو ضعيف. وقد سبق تخريجه.

(٤) في (د): «بكر».

(٥) سقط من (د).

(٦) في (أ): «علي بن معبد مقدم»، وهو خطأ.

(٧) سقط من (أ).

(٨) في (د): «عنكم».

(٩) إسناده ضعيف: فيه المقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني، أبو عمرو المصري، قال=

(١١٤٩) وَأَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ [قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ][١] بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ قَالَ: أنا ابْنُ الزَّرَّادِ ح

(١١٤٩/ م) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، أنا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ قَالَا: نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ[٢]، أنا ابْنُ الْمُغِيرَةِ[٣]، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّهْوَةِ الْخَفِيَّةِ فَقَالَ: «**هُوَ الرَّجُلُ يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ يُحِبُّ أَنْ يُجْلَسَ إِلَيْهِ**»[٤].

(١١٥٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيُّ[٥]، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أنا أَبُو[٦] مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْعِلْمُ عِلْمَانِ، عِلْمٌ فِي الْقَلْبِ، فَذَاكَ[٧] الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَعِلْمٌ عَلَى اللِّسَانِ، فَذَلِكَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ[٨]**»[٩].

= النسائي: ليس بثقة، وقال ابن يونس وغيره: تكلموا فيه، انظر «اللسان» (٦/ ٨٤).

(١) سقط من (د).

(٢) ذكر الدارقطني أنه مجهول، ولكن وثقه أبو حاتم الرازي كما في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٨٢٤).

(٣) عبد اللَّه بن المغيرة، من أهل مصر، ضعيف الحديث كما في «لسان الميزان» (٤٤٧٤).

(٤) إسناده ضعيف: فيه عبد اللَّه بن المغيرة، وهو ضعيف منكر الحديث، وعبد اللَّه بن لهيعة ابن عقبة، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب»، ويزيد بن أبي حبيب ثقة يرسل، ولم يدرك النبي ﷺ.

(٥) في (أ): «الجمي».

(٦) «أبو»: سقط من (د). وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير.

(٧) في (د): «فذلك».

(٨) في (د): «خلقه».

(٩) حديث ضعيف: خرجه الدارمي (٣٦٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ٨٢)، والحسين المروزي في «الزهد» (١١٦١)، وابن بشران في «الأمالي» (٦١٦)، وهو حديث مرسل، وروي موصولًا ولا يصح.

(١١٥١) وَرَوَاهُ يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ(١)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، [عَنْ أَنَسٍ](٢) مَرْفُوعًا(٣).

(١١٥٢) حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ، نَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «إِنَّمَا يُطْلَبُ الْحَدِيثُ لِيُتَّقَى بِهِ اللَّهُ(٤)؛ فَلِذَلِكَ فُضِّلَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ كَانَ كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ»(٥).

(١١٥٣) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ حَمَّادٍ الْأَنْصَارِيُّ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُكِرَ بِهِ»(٦).

(١١٥٤) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ [بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ](٧)، نَا عُثْمَانُ بْنُ السَّمَّاكِ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَطَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي أَيُّوبَ، ح.

---

(١) يوسف بن عطية الصفار: ضعيف ليس بشيء، منكر الحديث . . . «الكامل» (٨/ ٤٨٠).

(٢) سقط من (د).

(٣) **ضعيف**: خرجه الشجري في «ترتيب الأمالي» (٣٠٠)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٣٩)، وابن الجوزي في «العلل» (٨٩)، وضعفه.

(٤) في (د): «اللَّه به».

(٥) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦١).

(٦) **إسناده حسن**:

فيه سليمان بن عبد الجبار بن زريق الخياط ويعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي؛ وكلاهما صدوق وهما من رجال «التهذيب».

وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٥١)، والخطيب في «الجامع» (١٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٦) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع، عنه.

(٧) سقط من (أ)، (ب).

(١١٥٤/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ [بْنُ أَصْبَغَ][1]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ السَّمَّاكِ يَقُولُ[2]: قَالَ مِسْعَرٌ: «مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ لِلنَّاسِ فَلْيَجْتَهِدْ، فَإِنَّ بَلَاءَهُمْ شَدِيدٌ، وَمَنْ أَرَادَهُ[3] لِنَفْسِهِ فَقَدِ اكْتَفَى، وَكَانَ شُعْبَةُ[4] حَاضِرًا فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ»[5] [د/ ٨٢أ] [ب/ ١٠٥/ب].

(١١٥٥) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ[6] الْمُنَادِي، نَا جَدِّي، نَا قَبِيصَةُ.

(١١٥٥/ م) قَالَ ابْنُ الْمُنَادِي[7]: وَنا الصَّاغَانِيُّ، نَا [أ/ ٨٥ب] عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، قَالَا[8]: نَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ قَالَ: قَالَ لِي طَاوُسٌ: «مَا تَعَلَّمْتَ فَتَعَلَّمْهُ لِنَفْسِكَ، فَإِنَّ الْأَمَانَةَ وَالصِّدْقَ قَدْ ذَهَبَا مِنَ النَّاسِ»[9].

(١١٥٦) وَرَوَى جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ[10]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلَّهِ آتَاهُ اللَّهُ مِنْهُ مَا يَكْفِيهِ»[11].

---

(١) سقط من (د).
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (د): «أراد».
(٤) في (د): «ينبغي».
(٥) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢١٦).
(٦) في (د): «عبد الله»، وهو خطأ.
(٧) في (د): «المباوي»، وهو خطأ.
(٨) في (أ): «قال».
(٩) إسناده ضعيف:
فيه ليث بن أبي سليم، ضعيف. وخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٥٤١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٩)، والدارمي في «سننه» (٥٤٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١١).
(١٠) في (أ): «العقيمي»، وهو خطأ.
(١١) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢٠٨)، والدارمي في «سننه» (٢٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٢٨).

(١١٥٧) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ [بْنِ عُمَرَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُنَادِي، حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا -وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «زَيِّنُوا الْعِلْمَ وَلَا تَزَيَّنُوا بِهِ»[١].

(١١٥٨) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا][٢] ابْنُ الْمُنَادِي، نَا جَعْفَرٌ الدُّورِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ[٣]، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عُبَيْدٍ[٤] الطَّنَافِسِيُّ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ قَالَ: «زَيِّنُوا الْحَدِيثَ بِأَنْفُسِكُمْ وَلَا تَزَيَّنُوا بِالْحَدِيثِ».

(١١٥٩) وَبِهِ عَنِ ابْنِ الدَّوْرَقِيِّ[٥] قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ[٦] بْنُ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ قَالَ: قَالَ[٧] سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «إِنَّمَا يُتَعَلَّمُ الْعِلْمُ لِيُتَّقَى بِهِ اللَّهُ[٨] وَإِنَّمَا فُضِّلَ الْعِلْمُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُتَّقَى بِهِ اللَّهُ[٩]».

(١١٦٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، [نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ[١٠]][١١]، أنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا كُدَيْنَةَ[١٢] يَقُولُ: قَالَ سُفْيَانُ: «زَيِّنْ عِلْمَكَ بِنَفْسِكَ، وَلَا تُزَيِّنْ

---

(١) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦١)، والخطيب في «الجامع» (٤٣) من طريقين آخرين عن سفيان.
(٢) سقط من (د).
(٣) في (أ): «الدورني».
(٤) في (أ): «عبيد اللَّه»، وهو خطأ.
(٥) في (أ): «الدورني».
(٦) في (أ): «عبيد اللَّه»، وهو خطأ.
(٧) سقط من (د).
(٨) في (د): «اللَّه به»، ثم أبدلها الناسخ.
(٩) في (د): «اللَّه ﷻ به».
(١٠) في (أ): «هارون»، وهو خطأ.
(١١) سقط من (ظ).
(١٢) في (أ): «كريمة».

نَفْسَكَ بِعِلْمِكَ».

(١١٦١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][١]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٢]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ[٣]، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ، وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ»[٤].

[ب/١٠٦/أ]

(١١٦٢) وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**هَلَاكُ أُمَّتِي عَالِمٌ فَاجِرٌ، وَعَابِدٌ جَاهِلٌ، وَشَرُّ الشَّرَارِ[٥] شِرَارُ[٦] الْعُلَمَاءِ، وَخَيْرُ الْخِيَارِ[٧] خِيَارُ الْعُلَمَاءِ**»[٨].

(١١٦٣) وَرُوِّينَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «شَكَتِ النَّوَاوِيسُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا تَجِدُ مِنْ نَتْنِ جِيَفِ الْكُفَّارِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهَا: بُطُونُ عُلَمَاءِ السُّوءِ أَنْتَنُ مِمَّا أَنْتُمْ فِيهِ».

(١١٦٤) وَرُوِّينَا عَنْ فُضَيْلِ[٩] بْنِ عِيَاضٍ، وَأَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ قَالَا[١٠]: «بَلَغَنَا أَنَّ الْفَسَقَةَ[١١] مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ[١٢] يُبْدَأُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَبْلَ

---

(١) سقط من (د). (٢) سقط من (د).

(٣) في (د): «المقاتل».

(٤) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٩٦).

(٥) في (أ): «الشر». (٦) في (أ): «أشرار».

(٧) في (أ): «الخير».

(٨) ليس له أصل كما قال العجلوني في «كشف الخفا» (٢٨٨٣).

والجزء الثاني منه من قوله: «وشر الشر...» خرجه الدارمي في «سننه» (٣٧٠)، وإسناده ضعيف. (٩) في (د): «فضل».

(١٠) في (أ): «قال». (١١) في (د): «الفقيه».

(١٢) في (د): «القرآني».

عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ».

وَقَالَ فُضَيْلُ[(١)] بْنُ عِيَاضٍ: «لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ لَيْسَ كَمَنْ لَا[(٢)] يَعْلَمُ»[(٣)].

(١١٦٥) وَقَالَ الْحَسَنُ: «عُقُوبَةُ الْعَالِمِ مَوْتُ قَلْبِهِ[(٤)]، قِيلَ لَهُ: وَمَا مَوْتُ الْقَلْبِ؟ قَالَ: طَلَبُ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ»[(٥)] [أ/ ٨٦أ].

(١١٦٦) وَأَنْشَدَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُصْعَبٍ لِأَحْمَدَ بْنِ بِشْرِ [بْنِ أَغْبَسَ][(٦)] فِي شِعْرٍ لَهُ:

أَحْسَنُ شَيْءٍ قِيلَ فِي عَالِمٍ ... مَا أَصْدَقَ[(٧)] الْمَرْءَ وَمَا أَوْرَعَهُ

وَشَرُّ مَا عِيبَ بِهِ[(٨)] أَنْ يُرَى ... عَبْدًا مِنَ الدُّنْيَا لِمَا أَطْمَعَهُ

(١١٦٧) وَقَالَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ ظُهُورَ الْبَغْيِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ [د/ ٨٢ب] وَمَا يَحُولُ بَيْنَ الْحَقِّ وَأَهْلِهِ مِنَ الطَّمَعِ».

(١١٦٨) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ[(٩)] بْنِ شَعْبَانَ، نَا الْحَسَنُ بْنُ رَوْحٍ[(١٠)] قَالَ: أَنْشَدَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ لِابْنِ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

يَا طَالِبَ الْعِلْمِ بَادِرِ الْوَرَعَا ... وَهَاجِرِ النَّوْمَ وَاهْجُرِ الشِّبَعَا

---

(١) في (د): «فضل».

(٢) في (أ)، (ظ): «لم».

(٣) وخرج نحوه الخطيب في «الاقتضاء» (١١٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٠٠)، وذكره ابن رجب الحنبلي في «التخويف من النار» (ص٨٩) من طريق زكريا بن يحيى المروزي عن معروف الكرخي عن بكر بن خنيس.

(٤) في (ظ): «القلب».

(٥) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٥١٤)، وعبد اللَّه بن أحمد في «الزهد» (١٤٩٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٣٧)، و«المدخل» (٥٠٣).

(٦) سقط من (أ)، (ب)، (ظ). ووقع في (د): «أعيس»، وترجمته في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٥٢٨).

(٧) في (د): «أحسن».

(٨) في (د): «فيه».

(٩) في (د): «قاسم».

(١٠) وقع في المطبوع: «الحسين بن روح»، وينظر رقم (١١٠٠).

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمْ زَرْعٌ[١] يَحْصُدُهُ الْمَوْتُ كُلَّمَا طَلَعَا
لَا يَحْصُدُ الْمَرْءُ عِنْدَ فَاقَتِهِ إِلَّا الَّذِي فِي حَيَاتِهِ زَرَعَا

(١١٦٩) وَقَالَ الْحَسَنُ: «مَنْ أَفْرَطَ فِي حُبِّ الدُّنْيَا ذَهَبَ خَوْفُ الْآخِرَةِ مِنْ قَلْبِهِ، وَمَنِ ازْدَادَ عِلْمًا، ثُمَّ ازْدَادَ عَلَى الدُّنْيَا حِرْصًا؛ لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُغْضًا وَلَمْ يَزْدَدْ مِنَ الدُّنْيَا[٢] [إِلَّا بُعْدًا][٣]»[٤].

(١١٧٠) وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ قَوْلِ الْحَسَنِ هَذَا مَرْفُوعًا[٥] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١١٧١) وَرُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ أَرَادَ بِهِ** [ب/ ١٠٦/ب] **غَيْرَ اللَّهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٦].

(١١٧٢) وَعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَرِّ النَّاسِ فَقَالَ: «**الْعُلَمَاءُ إِذَا فَسَدُوا**»[٧].

---

(١) في (د)، (ظ): «عشب»، وقد أشار ناسخ (ب) إليها.

(٢) في (ب): «اللَّه»، وأشار الناسخ إلى أنه في نسخة: «الدنيا».

(٣) سقط من (د).

(٤) الجزء الأول منه إلى قوله: «... من قلبه» خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٧٩، ١٠/ ٢٢) عن سفيان الثوري.

(٥) في (أ)، (ب): «وقد روي مثل هذا من قول الحسن مرفوعًا».

(٦) إسناده ضعيف: فيه خالد بن دُريك لم يدرك ابن عمر ﷺ. وخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٦٥٥)، وابن ماجه في «سننه» (٢٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩١٠)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٦١)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أيوب إلا من هذا الوجه.

(٧) لم أره مسندًا مرفوعًا، وإنما ذكره هكذا: الجاحظ في «البيان والتبيين» (٢/ ١٧)، وابن عبد ربه في «العقد الفريد» (٢/ ٩٣)، ويبدو أن المصنف نقله عنهما، وقد رأيته من قول سفيان الثوري: خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٦) من طريق عبد الرحمن المستملي عن سفيان.

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَسَانِيدُ قَوِيَّةٌ، فَإِنَّهَا قَدْ جَاءَتْ كَمَا تَرَى، وَالْقَوْلُ فِيهَا عِنْدِي[١] كَمَا:

(١١٧٣) قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي نَحْوِ هَذَا: «عِشْ وَلَا تَغْتَرَّ»[٢].

(١١٧٤) وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْعَالِمَ مُحِبًّا لِدُنْيَاهُ فَاتَّهِمُوهُ عَلَى دِينِكُمْ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحِبٍّ لِشَيْءٍ يَحُوطُ مَا أَحَبَّ»[٣].

(١١٧٥) وَرُوِيَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا دَاوُدُ، لَا تَجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَالِمًا مَفْتُونًا بِالدُّنْيَا فَيَصُدَّكَ عَنْ طَرِيقِ مَحَبَّتِي، فَإِنَّ أُولَئِكَ قُطَّاعُ طَرِيقِ عِبَادِي الْمُرِيدِينَ، إِنَّ أَدْنَى مَا أَنَا صَانِعٌ بِهِمْ أَنْ أَنْزِعَ حَلَاوَةَ الْمُنَاجَاةِ مِنْ قُلُوبِهِمْ».

(١١٧٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، [نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ][٤]، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، نَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «يَطَّلِعُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَى [قَوْمٍ مِنْ][٥] أَهْلِ النَّارِ فَيَقُولُونَ لَهُمْ[٦]: مَا أَدْخَلَكُمُ النَّارَ، وَإِنَّمَا أُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ بِفَضْلِ تَأْدِيبِكُمْ وَتَعْلِيمِكُمْ؟ قَالُوا: إِنَّا كُنَّا نَأْمُرُكُمْ بِالْخَيْرِ وَلَا نَفْعَلُهُ»[٧].

(١١٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٨]، نَا مِقْدَامٌ، نَا عَلِيُّ بْنُ

---

(١) في (ب)، (د)، (ظ): «عندي فيها».

(٢) أثر صحيح: خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٢٢، ٩٢٣)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٨٥)، والبغوي في «الجعديات» (٣٣٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣١١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٤٤).

(٣) خرجه البيهقي في «المدخل» (٥٤٥).

(٤) سقط من (أ).

(٥) سقط من (د).

(٦) سقط من (د).

(٧) أثر صحيح: خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٤٤٢)، وابن المبارك في «الزهد» (٦٤).

(٨) سقط من (أ)، (ظ).

مَعْبَدٍ، نَا يَزِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ التَّيْمِيُّ، عَنِ الْمُبَارَكِ[(١)] بْنِ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ[(٢)] أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «إِنَّ فِي جَهَنَّمَ أَرْحَاءً تَدُورُ [أ/ ٨٦ب] بِعُلَمَاءِ السُّوءِ فَيُشْرِفُ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَنْ كَانَ يَعْرِفُهُمْ فِي الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَا صَيَّرَكُمْ فِي هَذَا وَإِنَّمَا كُنَّا نَتَعَلَّمُ مِنْكُمْ؟ قَالُوا: إِنَّا كُنَّا نَأْمُرُكُمْ بِالْأَمْرِ، وَنُخَالِفُكُمْ إِلَى غَيْرِهِ»[(٣)].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ ذَمَّ اللَّهُ ﷻ فِي كِتَابِهِ قَوْمًا كَانُوا يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِأَعْمَالِ الْبِرِّ وَلَا يَعْلَمُونَ بِهَا ذَمًّا، وَوَبَّخَهُمُ اللَّهُ[(٤)] بِهِ تَوْبِيخًا[(٥)] يُتْلَى عَلَى[(٦)] طُولِ الدَّهْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَقَالَ: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

(١١٧٨) قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ:

وَصَفْتَ التُّقَى حَتَّى كَأَنَّكَ ذُو تُقًى   وَرِيحُ الْخَطَايَا مِنْ ثِيَابِكَ[(٧)] تَسْطَعُ[(٨)] [ب/١٠٧أ]

(١١٧٩) [وَقَالَ سَلْمُ[(٩)] بْنُ عَمْرٍو الْمَعْرُوفُ بِالْخَاسِرِ[(١٠)]][(١١)]:

---

(١) في (ظ): «المبرد»!
(٢) في (أ): «بن»، وهو خطأ.
(٣) إسناده ضعيف:
فيه المقدام بن داود بن عيسى، ضعيف، انظر «الميزان»، ومبارك بن فضالة، صدوق يدلس ويسوي، وهو من رجال «التهذيب»، ولا يصح سماعه من أبي هريرة، وقد كتبت في ذلك بحثًا طويلًا أودعته ملحق «كتاب الأشربة» للإمام أحمد.
والحسن بن أبي الحسن، ثقة وكان يرسل كثيرًا ويدلس، وهو من رجال «التهذيب».
(٤) سقط من (د)، (ظ).
(٥) في (د): «تبويخًا».
(٦) في (د): «في».
(٧) في (د): «ثنايك».
(٨) ينظر: «البصائر والذخائر» (٨/ ٤٧) لأبي حيان التوحيدي.
(٩) في (ظ): «سالم».
(١٠) سلم بن عمرو بن حماد البصري المعروف بالخاسر، أحد الشعراء المحسنين، وهو غلام بشار بن برد، أكثر من مديح أمير المؤمنين المهدي، لقب بالخاسر لإقباله على اللهو والمعاصي. له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٦٣١).
(١١) سقط من (أ)، (ظ).

مَا أَقْبَحَ التَّزْهِيدَ مِنْ وَاعِظٍ   يُزَهِّدُ النَّاسَ وَلَا يَزْهَدُ
[لَوْ كَانَ فِي تَزْهِيدِهِ صَادِقًا   أَضْحَى وَأَمْسَى بَيْتَهُ الْمَسْجِدُ
إِنْ يَرْفُضِ الدُّنْيَا فَمَا بَالُهُ   يَسْتَمْنِحُ النَّاسَ وَيَسْتَرْقِدُ
الرِّزْقُ مَقْسُومٌ عَلَى مَنْ تَرَى   يَسْعَى بِهِ الْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ](١)

(١١٨٠) وَقَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ [فِي أَبْيَاتٍ لَهُ](٢):

يَا وَاعِظَ النَّاسِ قَدْ أَصْبَحْتَ مُتَّهَمًا   إِذْ عِبْتَ مِنْهُمْ أُمُورًا أَنْتَ تَأْتِيهَا
[كَمُلْبِسِ الثَّوْبِ مِنْ عُرْيٍ وَعَوْرَتُهُ   لِلنَّاسِ بَادِيَةٌ مَا إِنْ يُوَارِيهَا
وَأَعْظَمُ الذَّنْبِ بَعْدَ الشِّرْكِ نَعْلَمُهُ   فِي كُلِّ نَفْسٍ عَمَاهَا عَنْ مَسَاوِيهَا
عِرْفَانُهَا بِعُيُوبِ النَّاسِ تُبْصِرُهَا   مِنْهُمْ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْبَ الَّذِي فِيهَا](٣)

[وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَبْيَاتَ فِي بَابِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ(٤) مِنْ هَذَا الدِّيوَانِ](٥).

(١١٨١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، أنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ(٦) الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أنا الزُّبَيْرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقَاضِي، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، نَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «أَشْكُو إِلَى اللَّهِ عَيْبِي مَا لَا أَتْرُكُ، وَنَعْتِي مَا لَا آتِي، وَقَالَ: إِنَّمَا نَبْكِي بِالدِّينِ لِلدُّنْيَا»(٧).

---

(١) سقط من (أ، ب، ظ).
(٢) سقط من (د).
(٣) سقط من (أ).
(٤) عند رقم (٢١٧٤).
(٥) سقط من (د)، (ظ).
(٦) في (أ)، (ظ): «الحسن».
(٧) إسناده حسن: فيه عمارة بن غزية بن الحارث لا بأس به، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٩٣).

(١١٨٢) قَالَ: وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ[١] شِعْرًا يُشْبِهُ[٢] هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ:

يَبْكُونَ بِالدِّينِ لِلدُّنْيَا وَبَهْجَتِهَا ... أَرْبَابُ دِينٍ عَلَيْهَا كُلُّهُمْ[٣] صَادِي
لَا يَعْمَلُونَ لِشَيْءٍ مِنْ مَعَادِهِمُ ... تَعَجَّلُوا حَظَّهُمْ فِي الْعَاجِلِ الْبَادِي
لَا يَهْتَدُونَ وَلَا يَهْدُونَ تَابِعَهُمْ ... ضَلَّ الْمَقُودُ وَضَلَّ الْقَائِدُ الْهَادِي

(١١٨٣) [وَقَالَ آخَرُ:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
وَأَرَاكَ تُلَقِّحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا ... نُصْحًا وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ][٤]

[أ/ ٨٧/ أ]، [ب/ ١٠٧/ ب]

(١١٨٤) [وَلِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

يَا ذَا الَّذِي يَقْرَأُ فِي كُتُبِهِ ... مَا أَمَرَ اللَّهُ وَلَا يَعْمَلُ
قَدْ بَيَّنَ الرَّحْمَنُ مَقْتَ الَّذِي ... يَأْمُرُ بِالْحَقِّ وَلَا يَفْعَلُ
مَنْ كَانَ لَا تُشْبِهُ أَفْعَالُهُ ... أَقْوَالَهُ فَصَمْتُهُ أَجْمَلُ
مَنْ عَزَلَ[٥] النَّاسَ فَنَفْسِي بِمَا ... قَدْ قَارَفَتْ مِنْ ذَنْبِهَا أَعْزَلُ[٦]
إِنَّ الَّذِيَ يَنْهَى وَيَأْتِي الَّذِي ... عَنْهُ نَهَى فِي الْحُكْمِ لَا يَعْدِلُ
وَرَاكِبُ الذَّنْبِ عَلَى جَهْلِهِ ... أَعْذَرُ مِمَّنْ كَانَ لَا يَجْهَلُ
لَا تَخْلِطَنَّ مَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ ... فِعْلٍ بِقَوْلٍ مِنْكَ لَا يُقْبَلُ][٧]

---

(١) في (أ، ب، د): «عروة»، والمثبت من (ظ).
(٢) في (د): «نسبه».
(٣) في (د): (كلم».
(٤) سقط من (د)، (ظ)، والمثبت من (أ، ب)، وستأتي الأبيات مرة أخرى بأطول مما هنا وذلك عند رقم (١١٨٨).
(٥) في (د): «اعدل».
(٦) في (د): «قد فارقت من دينها أعدل».
(٧) سقط من (ب)، (ظ).

(١١٨٥) وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ مُحْرِزٍ، سَمِعَ جُنْدُبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ يَقُولُ فِي حَدِيثٍ ذَكَرَهُ: «إِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَعِظُ النَّاسَ، وَيَنْسَى نَفْسَهُ، كَالْمِصْبَاحِ يَحْرِقُ نَفْسَهُ وَيُضِيءُ لِغَيْرِهِ»[١].

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١١٨٦) أَخَذَهُ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ فَقَالَ [د/ ٨٣/ ب]:

وَبَّخْتَ غَيْرَكَ بِالْعَمَى فَأَفَدْتَهُ ... بَصَرًا وَأَنْتَ مُحَسِّنٌ لِعَمَاكَا
كَفَتِيلَةِ الْمِصْبَاحِ تَحْرِقُ نَفْسَهَا ... وَتُنِيرُ[٢] مَوْقِدَهَا وَأَنْتَ كَذَاكَا[٣]

(١١٨٧) وَقَدْ أَخَذَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى عَبَّاسُ بْنُ الْأَحْنَفِ[٤] فَقَالَ:

صِرْتُ[٥] كَأَنِّي ذُبَالَةٌ[٦] نُصِبَتْ[٧] ... تُضِيءُ لِلنَّاسِ وَهْيَ تَحْتَرِقُ[٨]

(١١٨٨) وَلَقَدْ أَحْسَنَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ فِي قَوْلِهِ، وَيُرْوَى لِلْعَرْزَمِيِّ[٩]:

---

(١) أثر صحيح:
خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٨٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٨٢).
(٢) في (د): «وتزيد».
(٣) ينظر: «التمثيل والمحاضرة» (ص٢٦٦)، و«ثمار القلوب» (ص٥٦٨)، و«نهاية الأرب» (١/ ١١٧)، و«لطائف المعارف» (ص١٨)، وقد نُسب هذان البيتان لأبي العتاهية.
(٤) العباس بن الأحنف بن أسود الحنفي اليمامي الشاعر، من فحول الشعراء، له ترجمة موجزة في «السير» (٩/ ٩٨).
(٥) في (د): «صبرت».
(٦) الذبالة، بضم الذال المعجمة، فتيلة المصباح.
(٧) في (أ): «وقدت».
(٨) ينظر: «الشعر والشعراء» (٢/ ٨١٨)، و«الكامل في اللغة» (٣/ ١١٠)، و«طبقات الشعراء» (ص٢٥٥)، و«ديوان المعاني» (١/ ٢٦٣)، و«أدب الدنيا والدين» (ص٢٠١)، و«الحماسة المغربية» (٢/ ٩٧٩).
(٩) وينظر: «شعب الإيمان» (١٧٨٠).

[يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
أَتَرَاكَ[١] تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا صِفَةً وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ][٢]
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ[٣] عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٤]
وَابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا[٥] انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ تُقْبَلُ[٦] إِنْ وَعَظْتَ وَيُقْتَدَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيُقْبَلُ[٧] التَّعْلِيمُ[٨]

(١١٨٩) [وَقَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ دَائِمًا أَبَدًا قَدْ يَصِفُ الْقَوْلَ غَيْرُ مُقْتَصِدِ[٩]][١٠]

(١١٩٠) وَلِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ:

إِذَا عِبْتَ أَمْرًا فَلَا تَأْتِهِ وَذُو اللُّبِّ مُجْتَنِبٌ مَا يَعِيبُ

(١١٩١) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ[١١]:

لَا تَلُمِ الْمَرْءَ عَلَى فِعْلِهِ وَأَنْتَ مَنْسُوبٌ إِلَى مِثْلِهِ

---

(١) في (أ): «ونراك». (٢) سقط من (أ).
(٣) في هامش (ب): «ويروى: وتركب مثله».
(٤) هذا البيت عزاه أبو عبيد للمتوكل الليثي -كما في «فصل المقال» (ص٩٣)، كما ورد في «ديوان أبي الأسود» (١٦٥)، وينسب لسابق البربري كما في «فصل المقال» (٨٥)، وينظر «تسهيل النظر» (١٣٧)، و«عيون الأخبار» (٤/ ١٩)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ١٩٠)، (٢/ ٦١).
(٥) في (د): «فإنها إذا».
(٦) في (أ): «تعذر».
(٧) في (د): «ينفع»، وهي نسخة كما أشار الناسخ في (ب).
(٨) الأبيات في «حماسة البحتري» (ص١١٧)، و«خزانة الأدب» (٣/ ٦١٧)، و«العقد الفريد» (٢/ ١٨٤)، و«أدب الدنيا والدين» (ص٣٤)، و«الأخلاق والسير» (ص٩٥).
(٩) أي: قد يحسن المرء الكلام والوصف وهو بعيد عن الهدى، وهو مسرف على نفسه.
(١٠) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).
(١١) التيمي القرشي، ذكره المرزباني في «معجم الشعراء» (ص٤١٤).

مَـنْ ذَمَّ شَـيْـئًـا وَأَتَـى مِـثْـلَـهُ فَـإِنَّـمَـا يُـزْرِي عَـلَـى عَـقْـلِـهِ[١]

أنشدَهَا[٢] لَهُ[٣] الزُّبَيْرُ[٤].

(١١٩٢) وَقَالَ مَنْصُورٌ الْفَقِيهُ[٥] [أ/ ٨٧ب]:

إِنَّ قَـوْمًـا يَـأْمُـرُونَـا بِـالَّـذِي[٦] لَا يَـفْـعَـلُـونَـا

لَـمَـجَـانِـيـنَ وَإِنْ هُـمْ لَـمْ يَـكُـونُـوا يُـصْـرَعُـونَـا

(١١٩٣) وَقَالَ غَيْرُهُ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِذِي السِّنِّ فَضْلَهُ عَلَيْكَ فَلَا تُنْكِرْ عُقُوقَ الْأَصَاغِرِ

(١١٩٤) وَيُرْوَى[٧] عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ﵉ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷿: ﴿فَكُبْكِبُوا [د/ ٨٤/أ] فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤] قَالَ: «قَوْمٌ وَصَفُوا الْحَقَّ وَالْعَدْلَ بِأَلْسِنَتِهِمْ وَخَالَفُوهُ إِلَى غَيْرِهِ».

(١١٩٥) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، نَا سَعِيدُ ابْنُ عُثْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ[٨] قَالَا: نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٩]، عَنِ[١٠] الْقَاسِمِ الْمَسْعُودِيِّ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ:

---

(١) ينظر: «أنساب الأشراف» (٤/ ١٩٤)، و«معجم الشعراء» (ص٤١٥)، و«أخلاق الوزيرين» (ص٢٥١)، و«إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٣٤).

(٢) في (د): «أنشدناها».

(٣) سقط من (ب).

(٤) لعله الزبير بن بكار، والله أعلم.

(٥) منصور بن إسماعيل، أبو الحسن الفقيه الشاعر الشافعي.

(٦) في (د): «بالدين».

(٧) في (ب)، (ظ): «وروي».

(٨) في (د): «حمير»، وهو خطأ.

(٩) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، وهو صدوق اختلط بآخرة.

(١٠) في (أ، ب، د، ظ): «بن»، وهو تصحيف.

«إِنِّي لَأَحْسَبُ أَنَّ الرَّجُلَ يَنْسَى الْعِلْمَ قَدْ عَلِمَهُ بِالذَّنْبِ يَعْمَلُهُ»[(١)].

(١١٩٦) وَلِي فِي[(٢)] قَصِيدَةٍ أَوَّلُهَا:

نَطَقَ الْكِتَابُ بِفَصْلِ حُكْمٍ بَاهِرٍ ... أَنَّ التَّقِيَّ مُبَايِنٌ لِلْفَاجِرِ [د/ ٨٤/أ]

لَمْ يَجْعَلِ الْأَبْرَارَ كَالْفُجَّارِ، لَا ... مَا الرِّجْسُ فِي التَّمْثِيلِ مِثْلُ الطَّاهِرِ

وَفِيهَا[(٣)]:

وَمَتَى أَمَرْتَ بِمَا تُخَالِفُ فِعْلَهُ ... فَاعْلَمْ بِأَنَّكَ حُزْتَ صَفْقَةَ خَاسِرِ

وَإِذَا جَهِلْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ جَلِيِّ ... مَا يُتْلَى بِهِ أَبَدًا وَبَيْنَ الدَّاثِرِ

فَاعْمَدْ إِلَى حَبْرٍ لَهُ زُهْدٌ فَخُذْ ... بِمَقَالِهِ وَاعْدُدْهُ خَيْرَ مُوازِرِ

وَاهْرُبْ عَنِ الْمُسْتَأْكِلِينَ بِدِينِهِمْ ... وَالْجَائِرِينَ فَبِئْسَ مَثْوَى الْجَائِرِ

فَالزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا يُلَقِّنُ حِكْمَةً ... أَكْرِمْ بِهِ مِنْ ذِي اقْتِدَارٍ صَابِرِ

أَنَّى يُقَاسُ[(٤)] بِعَالِمٍ مُتَنَزِّهٍ ... ذُو رَغْبَةٍ وَفَمٍ فَدَيْتُكَ فَاغِرِ

وَأَدَلُّ بُرْهَانٍ عَلَى جَهْلِ الْفَتَى ... جَمْعُ الْحَرَامِ وَرَغْبَةٌ فِي الْحَاثِرِ[(٥)]

---

(١) إسناده ضعيف: للانقطاع بين القاسم بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود المسعودي، وبين عبد اللَّه ابن مسعود ﵁.
وخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٣)، وأبو خيثمة في «العلم» (١٣٣)، والدارمي في «سننه» (٣٧٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، والبيهقي في «المدخل» (٤٨٧)، والخطيب في «الاقتضاء» (٩٦)، و«الجامع» (١٧٨٧).
وخرجه وكيع في «زهده» (٢٦٩)، وعنه أحمد في «الزهد» (ص ١٥٦) من وجه آخر، وسيأتي ذلك بالتفصيل عند رقم (١٢٢١).

(٢) في (ظ): «من».

(٣) زيادة من (ظ).

(٤) في المطبوع: «إلى نفاس»، وهو تصحيف عجيب.

(٥) يقال عسل حاثر؛ أي: متحبب، كما في «اللسان»، يعني: أنه فاسد متغير بخلاف الطيب الشهي.

(١١٩٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ[1] اللَّهِ»[2] يُرِيدُ الْعَالِمَ الْفَاضِلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١١٩٨) [وَقَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ:

بَكَى شَجْوَةَ الْإِسْلَامُ مِنْ عُلَمَائِهِ فَمَا اكْتَرَثُوا لِمَا رَأَوْا مِنْ بُكَائِهِ
فَأَكْثَرُهُمْ مُسْتَقْبِحٌ لِصَوَابِ مَنْ يُخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لِخِطَائِهِ[3]

---

(١) تكررت في (أ).

(٢) **إسناده ضعيف**: فيه عبد اللَّه بن صالح، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.

ومعاوية بن صالح، صدوق له أوهام.

وراشد بن سعد، ثقة كثير الإرسال.

تفرد به عبد اللَّه بن صالح عن معاوية بن صالح، وتفرد به معاوية بن صالح عن راشد بن سعد.

ولم يرو هذا الحديث أحد من أصحاب السنن عن أبي أمامة مع أن له روايات عند أصحاب السنن. وخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٠٢)، و«الأوسط» (٣٢٥٤)، و«مسند الشاميين» (٢٠٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١١٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٦٣)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٣٥٨)، والخطيب في «التاريخ» (٥/ ٩٩).

قال ابن عدي في «الكامل»: «لا أعلم يرويه عن راشد غير معاوية بن صالح، وعن معاوية أبو صالح، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة.. وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين». اهـ

وقال ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٩٠): «ولا يرويه عن راشد غير معاوية، وعنه عبد اللَّه بن صالح».

(٣) في (د): «الخطاياه».

فَأَيُّهُمُ الْمَرْجُوُّ فِينَا لِدِينِهِ وَأَيُّهُمُ الْمَوْثُوقُ فِينَا بِرَأْيِهِ[(١)]

(١١٩٩) وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ[(٢)] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاشِئُ:

أَصَحُّ مَوَاقِعِ الْآرَاءِ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَصْوَبًا عِنْدَ الْجَهُولِ][(٣)]

* * *

(١) سيأتي برقم (٢١٩٤).

(٢) وقع في (د) والمطبوع: «العتاهية» وهو تحريف ظاهر، وصوابه كما أثبته، وهو أبو العباس الأنباري، عبد اللَّه بن محمد الناشئ، شاعر مجيد من الأنبار، قدم مصر وسكنها وتوفي بها، وكان من كبار المعتزلة الأرعواء. ينظر ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٩٦٦).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُسَاءَلَةِ[1] اللَّهِ ﷻ الْعُلَمَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[2] عَمَّا عَمِلُوا فِيمَا عَلِمُوا

(١٢٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ قَالَا: ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمٌ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَنا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِلَالٍ يَعْنِي الْوَزَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، بَدَأَ بِالْيَمِينِ [ب/١٠٨/ب] قَبْلَ الْحَدِيثِ فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَخْلُو بِهِ رَبُّهُ كَمَا يَخْلُو أَحَدُكُمْ بِالْقَمَرِ [أ/ ١٨٨أ] لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَوْ قَالَ: لِلَيْلَهِ[3]، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ مَا غَرَّكَ بِي ابْنَ آدَمَ مَا غَرَّكَ بِي، [ابْنَ آدَمَ مَا غَرَّكَ بِي][4] مَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟ يَا ابْنَ آدَمَ مَاذَا أَجَبْتَ الْمُرْسَلِينَ؟»[5].

---

(١) في (ظ): «مسائل».

(٢) «يوم القيامة»: سقط من (ظ).

(٣) في (ب): «لليلته».

(٤) سقط من (أ).

(٥) إسناده حسن: فيه نعيم بن حماد بن معاوية، صدوق يخطئ كثيرًا، وهو من رجال «التهذيب».

وشريك بن عبد اللَّه بن أبي شريك النخعي، صدوق، يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

وكلٌّ من نعيم وشريك له متابع.

وخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٢)، و«الأوسط» (٤٤٩)، وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (١١٥١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١).

(١٢٠١) وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ[١]، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ إِذَا وَقَفْتُ عَلَى الْحِسَابِ أَنْ يُقَالَ لِي: قَدْ عَلِمْتَ، فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟»[٢].

(١٢٠٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ [د/٨٤ب] مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْجِيزِيُّ الْأَزْدِيُّ[٣]، نَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، نَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّجَ النَّاسُ عَنْ[٤] أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلٌ[٥] الشَّامِيُّ: أَيُّهَا الشَّيْخُ حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ[٦]: **«أَوَّلُ النَّاسِ يُقْضَى فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَتَى بِهِ رَبُّهُ ﷻ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا فَقَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ حَتَّى قُتِلْتُ قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ قَاتَلْتَ لِيُقَالَ[٧]: هُوَ[٨] جَرِيءٌ، وَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ [عَلَى وَجْهِهِ][٩] حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ،**

---

(١) في (ظ): «المبرد»!

(٢) إسناده ضعيف: حميد بن هلال بن هبيرة لم يدرك ابا الدرداء.

خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٣٦)، وابن المبارك في «الزهد» (٣٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣).

والأثر له طرق أخرى حسنة:

خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٥٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢٧٥)، والدارمي في «سننه» (٢٦٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨٣)، والخطيب في «الاقتضاء» (٥٣، ٥٤، ٥٥) من طرق عن أبي الدرداء.

(٣) في (ب): «الأزدي الجيزي».

(٤) في (د): «على».

(٥) في (د): «بابل».

(٦) في (د): «قال».

(٧) في (أ): «لقتال».

(٨) في (د): «إنك».

(٩) سقط من (د).

وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَتَى بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، فَقَالَ[١]: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ فِيكَ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ، فَأَتَى بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا[٢] تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ أُنْفِقَ[٣] فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا، فَقَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، [ب/ ١٠٩/ ا] ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ»[٤].

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيمَنْ لَمْ يُرِدْ بِعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ[٥] وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ قِيلَ فِي الرِّيَاءِ: إِنَّهُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ وَلَا يَزْكُو مَعَهُ عَمَلٌ، عَصَمَنَا اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ.

(١٢٠٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ[٦]، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، نَا سَعِيدُ ابْنُ عُثْمَانَ، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودٍ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ الْوَفَاةُ قَالَ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الرِّيَاءُ وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ».

قَالَ يُونُسُ: وَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ نِزَارٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: «الشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُحْمَدَ عَلَى الْبِرِّ»[٧].

---

(١) في (د): «قال». (٢) في (أ): «فماذا».

(٣) في (د): «نفق».

(٤) حديث صحيح: خرجه مسلم (١٩٠٥)، وغيره.

(٥) في (ب): «ولا عمله»، وسقط من (ظ).

(٦) في (أ): «سعد»، وهو خطأ.

(٧) أثر صحيح: خرجه ابن المبارك في «الزهد» (١١١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٦٨)، والبيهقي في «الشعب» (٦٨٢٩) دون قوله: قال يونس. . . . إلخ.

(١٢٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ [أ/ ٨٨ب] بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نَا سُحْنُونُ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «لَا أَخَافُ أَنْ يُقَالَ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ مَا عَمِلْتَ فِيمَا جَهِلْتَ؟ وَلَكِنْ أَخَافُ(١) أَنْ يُقَالَ لِي: يَا عُوَيْمِرُ(٢) مَا(٣) عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟».

(١٢٠٥) وَمِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ، عَنِ(٤) ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«لَا تَزُولُ قَدَمَا الْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسِ خِصَالٍ، عَنْ شَبَابِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ، وَعَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ؟ وَأَيْنَ أَنْفَقَهُ؟ وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ»**(٥).

(١٢٠٦) وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ(٦) [د/ ٨٥أ].

---

(١) سقط من (أ).
(٢) في (أ): «عديم».
(٣) في (د): «ماذا».
(٤) سقط من (أ).
(٥) لم أقف عليه عن ابن عمر.
(٦) **حديث صحيح**: خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٤١٦)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٤٦)، والبزار في «مسنده» (١٤٣٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٢٧١)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٧٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٨)، و«الصغير» (٧٦٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٤٧)، والشجري في «الأمالي» (٢٩٦)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٣١٦، ٤٣/ ٩٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٤٠) من طريق حسن بن قيس الرحبي عن عطاء عن ابن عمر عن ابن مسعود، عنه ﷺ وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس، والحسين بن قيس يضعَّف في الحديث من قبل حفظه.
والحسين بن قيس أبو علي الرحبي، متروك، وهو من رجال «التهذيب».
وله شاهد من حديث أبي برزة الأسلمي ﷺ: =

(١٢٠٧) وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا أَخَافُ أَنْ يُقَالَ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَعَلِمْتَ أَمْ[١] جَهِلْتَ؟ فَأَقُولُ: عَلِمْتُ، فَلَا تَبْقَى آيَةٌ مِنْ[٢] كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى آمِرَةٌ أَوْ زَاجِرَةٌ إِلَّا جَاءَتْنِي تَسْأَلُنِي فَرِيضَتَهَا، فَتَسْأَلُنِي الْآمِرَةُ: هَلِ ائْتَمَرْتَ؟ وَالزَّاجِرَةُ: هَلِ ازْدَجَرْتَ؟ فَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ»[٣].

(١٢٠٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ [بْنِ عَلِيٍّ][٤] قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، نَا بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، [ب/ ١٠٩/ب] نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ[٥]، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا الْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ، عَنْ جَسَدِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ، وَعَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ كَيْفَ عَمِلَ فِيهِ»[٦].

= خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٤١٧)، والدارمي في «سننه» (٥٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٤٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٣٢)، والخطيب في «الاقتضاء» (١)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٤)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(١) في (أ): «أو».

(٢) في (د): «في».

(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣، ٢١٤) من طريق الوليد بن مسلم عن علي بن حوشب عن أبيه، عنه، والوليد بن مسلم القرشي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، وهو من رجال «التهذيب».

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (أ): «المجازي»، وفي (ب): «المحاري»، وهو خطأ.

(٦) إسناده ضعيف: ليث هو ابن أبي سليم، وهو ضعيف الحديث.

وعدي بن عدي بن عميرة الكندي، أبو فروة، ثقة.

والصنابحي هو عبد الرحمن بن عسيلة بن عسل المرادي، ثقة من كبار التابعين.

* والأثر: خرجه ابن أبي شيبة (٧/ ١٢٥)، وزهير بن حرب في العلم (٩٠/ بتحقيقي) من طريق المحاربي عن ليث. =

= وخرجه الدارمي (٥٣٩)، وهناد بن السري في «الزهد» (٧٢٤) عن سفيان به، وسفيان هو الثوري.

ورواه محمد بن فضيل عن ليث عن عدي بن عدي عن رجاء بن حيوة عن معاذ بن جبل فذكره، خرجه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ٣)، ووهم فيه ابن فضيل على ليث إن لم يكن ليث نفسه هو الواهم في ذكر رجاء بن حيوة، والله أعلم.

وروي عن ليث بن أبي سليم به مرفوعًا:

قال البزار في «البحر الزخار» (٢٦٤٠): ثنا إبراهيم بن زياد الصائغ نا قبيصة بن عقبة، نا سفيان عن ليث عن عدي بن عدي عن الصنابحي عن معاذ. أحسبه مرفوعًا. قال: «لا تزال قدما عبد من بين يدي الله ﷻ حتى يسأل عن أربع عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن علمه ما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه».

قلت: وهم قبيصة على الثوري فرفعه أو شك في رفعه فإنه قال: «أحسبه مرفوعًا»، وقبيصة له أوهام وليس بالمتين في روايته عن الثوري، وسبق أنه رواه عن الثوري موقوفًا خرجه هناد في «الزهد» فدل على أن قبيصة اضطرب فيه، والله أعلم.

ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود عن سفيان عن صفوان بن سليم عن عدي بن عدي به مرفوعًا خرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٦٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٤١)، و«اقتضاء العلم العمل» (رقم ٢)، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢٨)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٤٩٣).

ووهم فيه عبد العزيز بن أبي رواد.

قلت: والحديث في «علل الدارقطني» (٦/ ٤٧ ـ ٤٨/ رقم ٩٦٧) قال: يرويه عدي بن عدي، واختلف عنه:

فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن الثوري عن صفوان بن سليم عن عدي بن عدي عن الصنابحي عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ ووهم في قوله [في الأصل «قولهم»] «عن صفوان»، وإنما روى الثوري هذا الحديث عن ليث بن أبي سليم عن عدي عن الصنابحي عن معاذ موقوفًا» اهـ.

وأما قول شيخنا وإمامنا الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (٢/ ٦٣٠)، ومتابعة أو تقليد الشيخ أبي الأشبال الزهيري له في تعليقه على «جامع بيان العلم» (١/ ٦٨٥): «هذا سند لا بأس به في الشواهد»، فقول مرجوح كما ظهر من بحثنا السابق وكلام الدارقطني ههنا، والكمال لله. =

(١٢٠٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][(١)]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][(٢)]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ الزِّمِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَحْوَصِ سَلَامَ ابْنَ سُلَيْمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «وَدِدْتُ أَنِّي قَرَأْتُ الْقُرْآنَ ثُمَّ وَقَفْتُ، وَ[(٣)] سَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي أَفْلِتُ[(٤)] مِنْ هَذَا الْأَمْرِ لَا لِي وَلَا عَلَيَّ» قَالَ سُفْيَانُ: «وَمَا أَدْرَكْتُ[(٥)] أَحَدًا أَرْضَاهُ إِلَّا قَالَ ذَلِكَ»[(٦)].

(١٢١٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][(٧)]، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، نَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ،

= ثم قال الدارقطني: «ورواه محمد بن حسان الأزرق عن قبيصة عن الثوري عن ليث بهذا الإسناد، فقال فيه: قال قبيصة أراه رفعه هناد بن السري عن قبيصة عن الثوري بهذا الإسناد موقوفًا غير مرفوع، وهو الصحيح عن الثوري». اهـ.

قلت: وقد أشار إلى ذلك البزار والبيهقي رحمهما اللّه.

ثم قال الدراقطني: «ورواه سيف بن محمد بن أخت سفيان الثوري عن ليث عن عدي بن عدي عن الصنابحي عن معاذ عن النبي ﷺ وخالفه أخوه عمار بن محمد، روى عن ليث بهذا الإسناد موقوفًا وكذلك رواه عبد اللّه بن إدريس وحماد بن سلمة عن ليث.

ورواه زهير بن معاوية عن ليث عن عدي فقال: عن رجاء بن حيوة أو غيره عن معاذ بن جبل، وإنما أراد الصنابحي، والصحيح أنه موقوف» اهـ.

قلت: كذا وقع هنا أنه زهير بن معاوية، ووقع عند الخطيب في «اقتضاء العلم» «ابن فضيل» فإن لم يكن أحدهما تصحيفًا من الآخر، فقد تابع أحدهما الآخر وكلاهما واهم، واللّه أعلم.

وللحديث شاهدان عن عبد اللّه بن مسعود وأبي برزة الأسلمي رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

(١) سقط من (د).
(٢) سقط من (د).
(٣) في (د): «ثم».
(٤) في (د): «قلت»، وهو خطأ.
(٥) في (د): «أدركنا».
(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦٣، ٧/ ٦٣).
(٧) سقط من (د).

عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ اللَّهَ عَجَلَّ يَقُولُ: «أَبُثُّ الْعِلْمَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حَتَّى يَعْلَمَهُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِهِمْ[١] آخَذْتُهُمْ بِحَقِّي عَلَيْهِمْ»[٢].

* * *

(١) سقط من (د).

(٢) خرجه الدارمي في «سننه» (٢٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٠) من طريقين عن معاوية بن صالح، عنه.

بَابُ جَامِعِ [أ/ ١٨٩] الْقَوْلِ فِي الْعَمَلِ بِالْعِلْمِ

(١٢١١) أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكٍ الْبَزَّارُ، نَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْمُطْعِمِ -وَهُوَ ابْنُ[١] الْمِقْدَامِ[٢]- وَعَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْكَلَاعِيُّ[٣]، عَنْ[٤] نُصَيْحٍ[٥] الْعَنْسِيِّ، عَنْ رَكْبٍ الْمِصْرِيِّ[٦] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ فِي غَيْرِ مَنْقَصَةٍ، وَذَلَّ نَفْسَهُ[٧] فِي غَيْرِ مَسْكَنَةٍ، وَأَنْفَقَ مَالًا جَمَعَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْحِكْمَةِ، وَرَحِمَ أَهْلَ الذُّلِّ وَالْمَسْكَنَةِ، طُوبَى لِمَنْ طَابَ كَسْبُهُ[٨]، وَصَلُحَتْ سَرِيرَتُهُ،**

---

(١) في (أ)، (ب)، (د): «أبو»، وهو خطأ.

(٢) المطعم بن المقدام بن غنيم الشامي، ثقة لا بأس به.

(٣) عنبسة بن سعيد بن غنيم أبو غنيم الكلاعي، ليس بالقوي.

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (أ): «تصبح»، وفي هامش (ب): «صالح».

(٦) له ترجمة في «الاستيعاب» (٨٠٢) للمصنف، وقال: له حديث واحد حسن عن النبي ﷺ فيه آداب... ويقال: ليس بمشهور في الصحابة.

قال ابن حجر في «الإصابة» (٢٦٩٦): إسناد حديثه ضعيف، ومراد ابن عبد البر أنه حسن لفظه، وقد أخرجه البخاري في «تاريخه» والبغوي والبارودي وابن شاهين والطبراني وغيرهم، وقال ابن منده: لا تعرف له صحبة، وقال البغوي: لا أدري أسمع من النبي أم لا، وقال ابن حبان: يقال إن له صحبة إلا أن إسناده لا يعتمد عليه.

(٧) في (أ): «في نفسه».

(٨) في (د): «نسبه».

وَكَرُمَتْ عَلَانِيَتُهُ، وَعَزَلَ عَنِ النَّاسِ شَرَّهُ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ»[١] [ب/ ١١٠/أ].

(١٢١٢) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [د/ ٨٥ب]، نَا قَاسِمٌ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكُدَيْمِيُّ[٢]، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيُّ[٣]، نَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَعْمَلُ مَرَّةً، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَعْلَمُ وَلَا يَعْمَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»[٤].

(١٢١٣) وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: «لَوْلَا الْعَقْلُ لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ، وَلَوْلَا الْعِلْمُ لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ؛ وَلَأَنْ أَدَعَ الْحَقَّ جَهْلًا بِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ[٥] أَدَعَهُ زُهْدًا فِيهِ».

---

(١) **إسناده ضعيف**: فيه نصيح العنسي، وهو غير معروف، له ترجمة في «التاريخ الكبير» (٢٤٧٢)، ولم يذكر فيه البخاري جرحًا ولا تعديلًا.

وركب المصري قيل: مجهول، لا تعرف له صحبة، انظر «الإصابة» (٢/ ٤٩٨).

وخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٨٨/ ١١٤٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧٨٢)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٧١، ٧٢)، و«الشاميين» (٩١٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦١٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٣٠٧)، والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (ص٤٠٥)، وتمام في «الفوائد» (١٦٠٢)، وابن بشران في «الأمالي» (١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٧٥٧٢)، و«الشعب» (٣٣٨٨، ٤٩٤٤)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٦٢٣، ١٧٣٢)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٢٩): رواه الطبراني من طريق نصيح العنسي عن ركب، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

(٢) في (أ): «الكريمي»، وهو خطأ.

(٣) في (ب)، (ظ): «الخربي»!

(٤) **إسناده ضعيف**: للانقطاع بين ميمون بن مهران وأبي الدرداء ﷺ ومحمد بن يونس الكديمي، متهم بسرقة الحديث، وهو من رجال «التهذيب».

وخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٤٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١١)، والخطيب في «الاقتضاء» (٦٦ - ٦٨).

(٥) سقط من (أ).

(١٢١٤) وَقَالُوا: مَنْ حَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ الْعِلْمَ عَذَّبَهُ عَلَى الْجَهْلِ، وَأَشَدُّ مِنْهُ عَذَابًا مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ فَأَدْبَرَ عَنْهُ، وَمَنْ أَهْدَى اللَّهُ إِلَيْهِ عِلْمًا فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ».

(١٢١٥) وَقَالُوا: قَالَتِ الْحِكْمَةُ[١]: «ابْنَ آدَمَ، إِنِ الْتَمَسْتَنِي وَجَدْتَنِي فِي حَرْفَيْنِ؛ تَعْمَلُ بِخَيْرِ مَا تَعْلَمُ وَتَدَعُ شَرَّ مَا تَعْلَمُ»[٢].

(١٢١٦) وَرَوَى ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ ظَبْيَانَ قَالَ: قَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَلِمَ وَعَمِلَ وَعَلَّمَ دُعِيَ عَظِيمًا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ[٣]»[٤].

(١٢١٧) أَخَذَهُ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ فَقَالَ:

وَإِذَا امْرُؤٌ عَمِلَتْ يَدَاهُ بِعِلْمِهِ ... نُودِيَ عَظِيمًا فِي السَّمَاءِ مُسَوَّدَا

وَهَذَا الْبَيْتُ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ[٥] يَرْثِي بِهَا أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٢١٨) وَيُقَالُ: إِنَّ فِي الْإِنْجِيلِ مَكْتُوبًا: لَا تَطْلُبُوا عِلْمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا[٦] حَتَّى تَعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ[٧].

(١٢١٩) وَقَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْحَوَارِيِّينَ: «بِحَقٍّ[٨] أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّ قَائِلَ الْحِكْمَةِ وَسَامِعَهَا شَرِيكَانِ، وَأَوْلَاهُمَا بِهَا مَنْ حَقَّقَهَا بِعَمَلِهِ، يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَا

---

(١) في (د): «الحكماء».

(٢) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٥١).

(٣) في (د): «دعي في ملكوت السماوات عظيمًا».

(٤) خرجه أحمد في «الزهد» (ص ٥٩)، وأبو خيثمة في «العلم» (٧/ تحقيقي)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٩٩)، و«المدخل» (٥٨٢)، والخطيب في «الجامع» (٣٥)، و«التاريخ» (١١/ ١٨٧).

(٥) سقط من (د).

(٦) في (د): «تعملوا».

(٧) خرجه الخطيب في «الاقتضاء» (١٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٤٦١) بنحوه.

(٨) في (ب): «نحن»، وزاد في (أ، ب، د): «أن»!.

يُغْنِي عَنِ الْأَعْمَى مَعَهُ نُورُ الشَّمْسِ وَهُوَ لَا يُبْصِرُهَا، وَمَا يُغْنِي عَنِ الْعَالِمِ كَثْرَةُ الْعِلْمِ وَهُوَ لَا يَعْمَلُ بِهِ.

(١٢٢٠) وَقَالَ رَجُلٌ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ[١] رضي الله عنه: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ٱدْعُونِيٓ [أ/ ٨٩ب] أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] فَمَا بَالُنَا[٢] نَدْعُو فَلَا يُسْتَجَابُ لَنَا؟ فَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: مِنْ أَجْلِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: عَرَفْتُمُ اللَّهَ فَلَمْ تُؤَدُّوا حَقَّهُ، وَقَرَأْتُمُ الْقُرْآنَ فَلَمْ تَعْمَلُوا بِمَا فِيهِ، وَقُلْتُمْ نُحِبُّ الرَّسُولَ ﷺ وَتَرَكْتُمْ سُنَّتَهُ، وَقُلْتُمْ نَلْعَنُ إِبْلِيسَ وَأَطَعْتُمُوهُ، وَالْخَامِسَةُ تَرَكْتُمْ عُيُوبَكُمْ وَأَخَذْتُمْ فِي عُيُوبِ النَّاسِ[٣].

(١٢٢١) وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «إِنِّي لَأَحْسَبُ الرَّجُلَ يَنْسَى الْعِلْمَ [ب/ ١١٠/ب] بِالْخَطِيئَةِ يَعْمَلُهَا، وَإِنَّمَا[٤] الْعَالِمُ مَنْ يَخْشَى اللَّهَ، وَ[٥] تَلَا: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]»[٦].

---

(١) إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد، أبو إسحاق، الإمام العارف القدوة، ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٧).

(٢) في (أ): «فمالنا».

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٥)، ولكن ذكر عشرة أشياء، ونقله أبو المعالي بن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (١/ ١٧٨)، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ٤٤٢)، والشاطبي في «الاعتصام» (١/ ١٥٢).

(٤) في (أ): «وإن».

(٥) في (د): «ثم»، وكتب فوقها: «و».

(٦) **أثر ضعيف الإسناد:**

أخرجه عبد اللَّه بن المبارك في «الزهد» (٨٣)، وزهير بن حرب في «العلم» (١٣٣/ تحقيقي)، والدارمي في «السنن» (٣٨٨)، وأبو داود في «الزهد» (١٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٨٩/ ٨٩٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (٩٦)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١٧٨٧)، وابن عساكر في «أخبار حفظ القرآن» (٦): كلهم من طرق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن =

(١٢٢٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ قَالَا: نَا يُونُسُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمِسْوَرِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ، فَقَالَ لَهُ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ][1]: «**مَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ** [د/ ١٨٦أ] **الْعِلْمِ؟**»، قَالَ: وَمَا رَأْسُ الْعِلْمِ؟ قَالَ: «**هَلْ عَرَفْتَ الرَّبَّ؟**» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «**فَمَا صَنَعْتَ فِي حَقِّهِ؟**» فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: «**هَلْ عَرَفْتَ الْمَوْتَ؟**» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «**فَمَا أَعْدَدْتَ لَهُ؟**» قَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: «**اذْهَبْ فَأَحْكِمْ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ تَعَالَ نُعَلِّمْكَ مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ**»[2].

(١٢٢٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كَتَبَ ابْنُ مُنَبِّهٍ إِلَى مَكْحُولٍ: «إِنَّكَ

= مسعود . . فذكره.

وإسناده منقطع، فالقاسم لم يسمع من جده كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٩٩).

وأخرجه وكيع في «الزهد» (٢٦٩) من طريق عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، عن أبيه . . فذكره.

وفي سماع عبد الرحمن من أبيه اختلاف، فأثبته بعضهم، ونفاه بعضهم، وأثبته بعضهم في حديث واحد أو حديثين.

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «المدخل» (ص٣١٥ رقم ٤٨٧).

وأخرجه أحمد في «الزهد» (٨٥٣) من طريق القاسم والحسن بن سعد، عن عبد اللَّه بن مسعود، فسقط من إسناده ذكر القاسم بن عبد الرحمن.

(١) سقط من (د).

(٢) **حديث موضوع:**

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤) من طريق خالد بن أبي كريمة به، وخالد هذا متروك وشيخه عبد اللَّه بن المسور يروي الموضوعات.

امْرُؤٌ قَدْ أَصَبْتَ بِمَا ظَهَرَ مِنْ عِلْمِ الْإِسْلَامِ شَرَفًا، فَاطْلُبْ بِمَا بَطَنَ مِنْ عِلْمِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ اللَّهِ مَحَبَّةً وَزُلْفَى، وَاعْلَمْ أَنَّ إِحْدَى الْمَحَبَّتَيْنِ سَوْفَ تَمْنَعُ مِنْكَ الْأُخْرَى»[١].

(١٢٢٤) وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: «يَبْعَثُ اللَّهُ لِهَذَا الْعِلْمِ أَقْوَامًا يَطْلُبُونَهُ، وَلَا يَطْلُبُونَهُ حِسْبَةً وَلَيْسَ لَهُمْ فِيهِ نِيَّةٌ، يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ فِي طَلَبِهِ كَيْلَا يَضِيعَ الْعِلْمُ حَتَّى لَا يَبْقَى عَلَيْهِ حُجَّةٌ».

(١٢٢٥) وَرُوِّينَا مِنْ حَدِيثِ عَبَّاسٍ[٢] الدُّورِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي مَعْنٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: «مَا يُذْهِبُ الْعِلْمَ مِنْ قُلُوبِ الْعُلَمَاءِ بَعْدَ أَنْ حَفِظُوهُ وَوَعَوْهُ؟ فَقَالَ: يُذْهِبُهُ الطَّمَعُ وَتَطَلُّبُ الْحَاجَاتِ إِلَى النَّاسِ»[٣].

(١٢٢٦) وَعَنْ أُبَيِّ بْنِ[٤] كَعْبٍ قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَاعْمَلُوا بِهِ، وَلَا تَتَعَلَّمُوهُ لِتَتَجَمَّلُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ إِنْ طَالَ بِكُمْ زَمَانٌ أَنْ يُتَجَمَّلَ بِالْعِلْمِ كَمَا يَتَجَمَّلُ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ»[٥].

(١٢٢٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَا: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا التِّرْمِذِيُّ، نَا نُعَيْمٌ، [ب/ ١١١/أ] نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: «اعْلَمُوا مَا

---

(١) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٧٨).

(٢) في (أ): «ابن عباس»، وهو خطأ.

(٣) ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٩٢)، وبدر الدين الغزي في «الدر النضيد» بتحقيقي، وابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص ٣٠٠).

(٤) سقط من (د).

(٥) خرجه الدارمي في «سننه» (٣٦٩)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٠٢).

شِئْتُمْ أَنْ تَعْلَمُوا، فَلَنْ يَأْجُرَكُمُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ[١] حَتَّى تَعْمَلُوا»[٢].

(١٢٢٨) وَعَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَشَرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: كُنَّا نَتَدَارَسُ الْعِلْمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **«تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعْلَمُوا فَلَنْ يَأْجُرَكُمُ اللَّهُ حَتَّى تَعْمَلُوا»**[٣].

(١٢٢٩) وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ قَوْلِ مُعَاذٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَنَسٍ وَفِيهِ زِيَادَةٌ: **«إِنَّ الْعُلَمَاءَ هِمَّتُهُمُ الْوِعَايَةُ، وَإِنَّ السُّفَهَاءَ هِمَّتُهُمُ الرِّوَايَةُ»**[٤].

---

(١) يعني: بعلم ما تعلمتموه.

(٢) **إسناده ضعيف لانقطاعه**: يزيد بن جابر روايته عن معاذ منقطعة، والأثر: خرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص ٢١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٦).

(٣) **إسناده ضعيف جدًّا بل موضوع**: خرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٦)، والخطيب في «التاريخ» (١٠/ ٩٤) فيه حمزة النصيبي وهو ابن أبي حمزة، متروك ومتهم بالوضع «الكامل» (٢/ ٣٧٦) لابن عدي.

وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٥) من طريق بكر بن خنيس، عن حمزة بن أبي حمزة، عن يزيد بن يزيد عن معاذ مرفوعًا. وبكر: ضعيف جدًّا، وحمزة: متهم بالوضع.

وفيه بكر بن خنيس، صدوق له أغلاط كما في «التهذيب»، وذكره ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٢٤٦٢)، وقال: بكر بن خنيس ضعيف.

وخرجه الدارمي في «سننه» (٢٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٦) عن معاذ موقوفًا، وهو الصواب.

وخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٣٤٢) عن أبي الدرداء.

وانظر «الضعيفة» (٣٤٠٧)، و«ضعيف الجامع» (٢٤٥٣، ٢٤٥٥).

(٤) **إسناده ضعيف**:

فيه عباد بن عبد الصمد أبو معمر البصري، ضعيف الحديث جدًّا، منكر الحديث، انظر «الجرح والتعديل»، و«الميزان»، وخرجه الخطيب في «الجامع» (٢٨) عن الحسن=

(١٢٣٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ، نَا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، نَا عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَأْجُرُكُمْ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهِ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هِمَّتُهُمُ الْوِعَايَةُ وَإِنَّ السُّفَهَاءَ هِمَّتُهُمُ الرِّوَايَةُ».

هَكَذَا حُدِّثْنَا [د/ ٨٦/ب] بِهِ مَوْقُوفًا وَهُوَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ مَنْ رَوَاهُ مَرْفُوعًا، وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ، بَلْ هُوَ مِمَّنْ لَا يُشْتَغَلُ بِحَدِيثِهِ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ وَتَضْعِيفِهِ.

(١٢٣١) وَرُوِّينَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «مَرَرْتُ بِحَجَرٍ فَقَلَبْتُهُ فَإِذَا عَلَيْهِ مَكْتُوبٌ: أَنْتَ بِمَا تَعْلَمُ لَا تَعْمَلُ فَكَيْفَ تَطْلُبُ عِلْمَ مَا لَمْ تَعْلَمْ»[١].

(١٢٣٢) وَقَالَ مَكْحُولٌ: «كَانَ رَجُلٌ يَسْأَلُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَقَالَ لَهُ: كُلُّ مَا تَسْأَلُ عَنْهُ تَعْمَلُ بِهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا تَصْنَعُ بِزِيَادَةِ حُجَّةِ اللَّهِ عَلَيْكَ؟!»[٢].

(١٢٣٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، نَا قَاسِمٌ، نَا مُحَمَّدٌ، نَا نُعَيْمٌ، نَا [ابْنُ][٣] الْمُبَارَكِ، أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «إِنَّ النَّاسَ أَحْسَنُوا الْقَوْلَ كُلُّهُمْ، فَمَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ فِعْلَهُ فَذَلِكَ الَّذِي أَصَابَ حَظَّهُ، وَمَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ فِعْلَهُ فَإِنَّمَا يُوَبِّخُ نَفْسَهُ»[٤].

= مرسلًا، وخرجه من قول الحسن برقم (٣٧)، وخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٨٣)، وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٦)، وخرجه بنحوه عن مالك بن دينار (٢/ ٣٧٥).

(١) خرجه ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢١٥).

(٢) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٧٦) عن أم الدرداء بنحوه.

(٣) سقط من (أ).

(٤) أثر صحيح: خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٦٠)، وابن المبارك في «الزهد» (٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٧٢).

(١٢٣٤) وَبِهِ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: أنا [ب/ ١١١/ب] مَعْمَرٌ، عَنْ[١] يَحْيَى بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «اعْتَبِرُوا النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، وَدَعُوا أَقْوَالَهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَدَعْ قَوْلًا إِلَّا جَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا مِنْ عَمَلٍ يُصَدِّقُهُ أَوْ يُكَذِّبُهُ، فَإِذَا سَمِعْتَ قَوْلًا حَسَنًا فَرُوَيْدًا بِصَاحِبِهِ، فَإِنْ وَافَقَ قَوْلُهُ عَمَلَهُ[٢] فَنَعِمَ وَنَعِمَتْ عَيْنٌ»[٣].

(١٢٣٥) وَذَكَرَ مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَمَا يُعْجِبُهُمُ الْقَوْلُ، إِنَّمَا يُعْجِبُهُمُ الْعَمَلُ»[٤].

(١٢٣٦) وَقَالَ الْمَأْمُونُ: «نَحْنُ إِلَى أَنْ نُوعَظَ بِالْأَعْمَالِ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَى[٥] أَنْ نُوعَظَ بِالْأَقْوَالِ»[٦].

(١٢٣٧) وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا حَمَلَةَ الْعِلْمِ، اعْمَلُوا بِهِ؛ فَإِنَّمَا الْعَالِمُ مَنْ عَلِمَ، ثُمَّ عَمِلَ، وَوَافَقَ عَمَلُهُ عِلْمَهُ[٧]، وَسَيَكُونُ أَقْوَامٌ يَحْمِلُونَ الْعِلْمَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ تُخَالِفُ سَرِيرَتُهُمْ عَلَانِيَتَهُمْ وَيُخَالِفُ عَمَلُهُمْ عِلْمَهُمْ، يَقْعُدُونَ حِلَقًا فَيُبَاهِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَغْضَبُ عَلَى جَلِيسِهِ أَنْ يَجْلِسَ إِلَى غَيْرِهِ وَيَدَعَهُ، أُولَئِكَ لَا تَصْعَدُ أَعْمَالُهُمْ فِي مَجَالِسِهِمْ تِلْكَ إِلَى اللَّهِ ﷻ»[٨].

(١٢٣٨) وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كُونُوا لِلْعِلْمِ وُعَاةً وَلَا تَكُونُوا لَهُ رُوَاةً؛ فَإِنَّهُ قَدْ [أ/ ٩٠ب] يَرْعَوِي وَلَا يَرْوِي، وَيَرْوِي[٩] وَلَا يَرْعَوِي»[١٠].

---

(١) في (ظ): «بن».
(٢) في (أ): «فعله».
(٣) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٧).
(٤) «الزهد» (٤٢٣) لأبي داود.
(٥) سقط من (أ).
(٦) «الاستذكار» (٨/ ٥٨٨).
(٧) في (ب): «علمه عمله».
(٨) إسناده ضعيف: خرجه الخطيب في «الجامع» (٣١)، وفي «اقتضاء العلم العمل» (رقم ٩)، وفي إسناده ثوير بن أبي فاختة، وهو ضعيف.
(٩) سقط من (أ).
(١٠) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦٢).

(١٢٣٩) وَذَكَرَ[١] ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «لَا تَكُونُ تَقِيًّا حَتَّى تَكُونَ عَالِمًا، وَلَا تَكُونُ بِالْعِلْمِ جَمِيلًا حَتَّى تَكُونَ بِهِ عَامِلًا»[٢].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَخَذَ الْقَائِلُ قَوْلَهُ:

(١٢٤٠) «كَيْفَ هُوَ مُتَّقٍ وَلَا يَدْرِي مَا يَتَّقِي»[٣].

(١٢٤١) وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «الْعَالِمُ الَّذِي وَافَقَ عِلْمُهُ عَمَلَهُ، وَمَنْ خَالَفَ عِلْمُهُ عَمَلَهُ فَذَلِكَ رَاوِيَةُ[٤] حَدِيثٍ[٥] سَمِعَ شَيْئًا فَقَالَهُ»[٦].

(١٢٤٢) وَيُرْوَى أَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يُنْشِدُ [د/ ٨٧أ] مُتَمَثِّلًا وَهِيَ لِسَابِقِ الْبَرْبَرِيِّ فِي شِعْرٍ لَهُ مُطَوَّلٍ:

إِذَا الْعِلْمُ لَمْ تَعْمَلْ بِهِ كَانَ حُجَّةً ... عَلَيْكَ وَلَمْ تُعْذَرْ بِمَا أَنْتَ جَاهِلُهْ
فَإِنْ كُنْتَ قَدْ أُوتِيتَ عِلْمًا فَإِنَّمَا ... يُصَدِّقُ قَوْلَ الْمَرْءِ مَا هُوَ فَاعِلُهْ[٧]

---

(١) في (ظ): «وذكره».

(٢) أثر صحيح:
خرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣)، وجاء من طرق أخرى عنه: خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٧)، والدارمي في «السنن» (٢٩٣)، والبيهقي في «المدخل» (٤٨٨)، والخطيب في «الاقتضاء» (١٦، ١٧).

(٣) ينظر: «الأربعون» (ص٩٤) للآجري، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١٠٦٥)، و«الترغيب والترهيب» (٧٢٢) لقوام السنة، و«بستان الواعظين» (ص٧٢)، و«مناقب أحمد (ص٢٧٥)، و«جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٠٢).

(٤) في (د): «رواية».

(٥) في (د): «أحاديث».

(٦) ينظر: «الموافقات» (١/ ١٠١).

(٧) «اللطائف والظرائف» (ص٤٩)، و«تاريخ ابن عساكر» (٢٠/ ١٦)، وقد ذكر الأبيات بطولها وأولها:

نـاوبـنـي هـمٌّ كـثـيـر بـلابـلـه ... طـروقًا فـغـال الـنـوم عـنـي غـوائـلـه

(١٢٤٣) وَيُرْوَى أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيَّ كَانَ يَتَمَثَّلُ بِهَذَا[١]، [ب/ ١١٢/أ] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٢٤٤) وَأَنْشَدَ الرِّيَاشِيُّ[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَا مَنْ رَوَى أَدَبًا فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ ... وَيَكُفَّ عَنْ زَيْغِ الْهَوَى بِأَدِيبِ

حَتَّى يَكُونَ بِمَا تَعَلَّمَ عَامِلًا ... مِنْ صَالِحٍ فَيَكُونُ غَيْرَ مَعِيبِ

وَلَقَلَّمَا[٣] تُجْدِي إِصَابَةُ عَالِمٍ ... أَعْمَالُهُ أَعْمَالُ غَيْرِ مُصِيبِ[٤]

(١٢٤٥) وَقَالَ مَنْصُورٌ رَحِمَهُ اللَّهُ[٥]:

لَيْسَ الْأَدِيبُ أَخَا الرِّوَا ... يَةِ لِلنَّوَادِرِ وَالْغَرِيبِ

وَلِشِعْرِ شَيْخِ الْمُحَدِّثِينَ ... أَبِي نُوَاسٍ أَوْ حَبِيبٍ[٦]

بَلْ ذُو التَّفَضُّلِ وَالْمُرُو ... ءَةِ وَالْعَفَافِ هُوَ الْأَدِيبُ[٧]

(١٢٤٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][٨]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٩]، نَا

---

(١) في (ب): «بها».

(٢) العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي، كان من كبار النحاة وأهل اللغة، له ترجمة في «معجم الأدباء» (٤/ ١٤٨٣).

(٣) في (ب): «ولعل ما».

(٤) وصله الخطيب في «الاقتضاء» (٩٩) مع اختلاف يسير في اللفظ، وذكر الماوردي الأبيات في «أدب الدنيا والدين» (ص٣٤)، وعزاها لمحمد بن كناسة.

(٥) يعني: منصور الفقيه الشافعي.

(٦) أبو نواس: الحسن بن هانئ رئيس الشعراء، كان معروفًا بالمجون والفسق، عفا اللَّه عنه، وحبيب هو أبو تمام الطائي؛ حبيب بن أوس الشامي الشاعر الكبير.

(٧) الأبيات ذكرها المصنف في «بهجة المجالس» (١/ ١١١) وعزاها لمنصور الفقيه، وذكرها ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (٣/ ١٣٥٧) وعزاها لسعد بن محمد بن علي بن الحسين بن معبد المعروف بالوحيد البغدادي، ت (٣٨٥).

(٨) سقط من (د).

(٩) سقط من (د).

أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عُثْمَانُ بْنُ زُفَرَ قَالَ: سَمِعْتُ أَخِي مُزَاحِمَ بْنَ زُفَرَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ[١] قَالَ: «مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَخْوَفَ عِنْدِي مِنَ الْحَدِيثِ» قَالَ مُزَاحِمٌ، أَوْ غَيْرُهُ عَنْهُ[٢]: «وَلَوَدِدْتُ أَنِّي قَرَأْتُ الْقُرْآنَ وَفَرَضْتُ الْفَرَائِضَ ثُمَّ كُنْتُ مِنْ عُرْضِ بَنِي[٣] ثَوْرٍ»[٤].

(١٢٤٧) قَالَ: وَنا عُثْمَانُ بْنُ زُفَرَ قَالَ: سَمِعْتُ شُرَيْحًا[٥] الْعَابِدَ يَذْكُرُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّهَا قُطِعَتْ[٦] مِنْ هَا هُنَا وَلَمْ أَرْوِ الْحَدِيثَ»[٧].

(١٢٤٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، نَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ مَكْحُولٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] قَالَ [أ/ ١٩١أ]: «أَئِمَّةً فِي التَّقْوَى يَقْتَدِي بِنَا الْمُتَّقُونَ».

(١٢٤٩) وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «الْعُلَمَاءُ إِذَا عَلِمُوا عَمِلُوا، فَإِذَا عَمِلُوا شُغِلُوا، فَإِذَا شُغِلُوا فُقِدُوا، فَإِذَا فُقِدُوا طُلِبُوا، فَإِذَا طُلِبُوا هَرَبُوا»[٨].

(١٢٥٠) وَقَالَ بِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُتَلَذِّذٌ تَسْمَعُ وَتَحْكِي، إِنَّمَا يُرَادُ مِنَ الْعِلْمِ الْعَمَلُ، اسْمَعْ وَتَعَلَّمْ، وَاعْلَمْ وَعَلِّمْ، وَاهْرَبْ، أَلَمْ تَرَ إِلَى سُفْيَانَ كَيْفَ

---

(١) سقط من (أ)، (ظ).
(٢) سقط من (د).
(٣) في (أ): «أبي»، وهو خطأ.
(٤) إسناده ضعيف: فيه مزاحم بن زفر التيمي، مجهول، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (١٣٥) بنحوه.
(٥) في النسخ: «شريح».
(٦) في (د): «وطعت»، وهو خطأ.
(٧) ذكره الذهبي في «السير» (٧/ ٢٧٤).
(٨) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٣٥) عن يزيد بن ميسرة.

طَلَبَ الْعِلْمَ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ[١] وَعَمِلَ[٢] وَهَرَبَ، وَهَكَذَا الْعِلْمُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْهَرَبِ عَنِ الدُّنْيَا لَيْسَ عَلَى طَلَبِهَا»[٣].

(١٢٥١) وَقَالَ الْحَسَنُ: «لَا يَنْتَفِعُ بِالْمَوْعِظَةِ مَنْ [ب/ ١١٢/ب] تَمُرُّ عَلَى أُذُنَيْهِ صَفْحًا كَمَا أَنَّ الْمَطَرَ إِذَا وَقَعَ فِي أَرْضٍ سَبِخَةٍ لَمْ تُنْبِتْ».

(١٢٥٢) وَأَنْشَدَ ابْنُ عَائِشَةَ[٤] [د/ ٨٧ب]:

إِذَا قَسَا الْقَلْبُ لَمْ تَنْفَعْهُ مَوْعِظَةٌ ... كَالْأَرْضِ إِنْ سَبَخَتْ لَمْ يُحْيِهَا الْمَطَرُ

وَالْقَطْرُ تَحْيَا بِهِ الْأَرْضُ الَّتِي قَحِطَتْ ... وَالْقَلْبُ فِيهِ إِذَا مَا لَانَ مُزْدَجَرُ

(١٢٥٣) وَقَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا ضُرِبَ عَبْدٌ بِعُقُوبَةٍ أَعْظَمَ مِنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ»[٥].

(١٢٥٤) وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ[٦]: «سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: إِذَا دَخَلَتِ الْمَوْعِظَةُ أُذُنَ الْجَاهِلِ مَرَقَتْ مِنَ الْأُذُنِ الْأُخْرَى».

(١٢٥٥) وَقَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: «إِنَّ الْعَالِمَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ زَلَّتْ مَوْعِظَتُهُ عَنِ الْقُلُوبِ كَمَا يَزِلُّ الْقَطْرُ عَنِ الصَّفَا»[٧].

---

(١) «فعلم وعلم»: سقط من(ظ). (٢) سقط من (أ).

(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٤٧) موصولًا، وهو صحيح.

(٤) الأديب أبو عبد اللَّه محمد بن عائشة، اشتهر صونًا وعفافًا، كان له أدب واسع المدى، ونظم مشرق الصفحة. له ترجمة حسنة في «طمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس» (ص٣٤٥-٣٥٠).

(٥) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٣٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٨٧).

(٦) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، صاحب اللغة والنحو والأدب، صدوق، من رجال التهذيب.

(٧) أثر صحيح: خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٣٢٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٨٨)، والخطيب في «الاقتضاء» (٩٧، ٩٨).

(١٢٥٦) وَكَانَ سَوَّارٌ[١] يَقُولُ: «كَلَامُ الْقَلْبِ يَقْرَعُ الْقَلْبَ، وَكَلَامُ اللِّسَانِ يَمُرُّ عَلَى الْقَلْبِ صَفْحًا»[٢].

(١٢٥٧) وَقَالَ زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ[٣]: «إِذَا خَرَجَ الْكَلَامُ مِنَ الْقَلْبِ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنَ اللِّسَانِ لَمْ يُجَاوِزِ الْآذَانَ»[٤].

(١٢٥٨) وَأَنْشَدَ رَجَاءُ بْنُ سَهْلٍ[٥]:

وَكَأَنَّ مَوْعِظَةَ امْرِئٍ مُتَنَازِحٍ عَنْ قَوْلِهِ بِفِعَالِهِ[٦] هَذَيَانُ

(١٢٥٩) وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ الْعِلْمُ، وَيُخْزَنَ الْعَمَلُ، يَتَوَاصَلُ النَّاسُ بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَيَتَقَاطَعُونَ بِقُلُوبِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى[٧] سَمْعِهِمْ وَعَلَى[٨] أَبْصَارِهِمْ»[٩].

(١٢٦٠) وَبَعْضُهُمْ يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا[١٠].

---

(١) سوار بن عبد اللَّه، التميمي العنبري، القاضي، له ترجمة في «السير» (١١/ ٥٤٤).

(٢) أخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (٢/ ٦٤).

(٣) زياد بن أبي سفيان، أدرك النبي ﷺ ولم يره، له أقوال سائرة، كان رجلًا عاقلًا في دنياه، داهية خطيبًا، له قدر وجلالة عند أهل الدنيا. ينظر: «الاستيعاب» (٨٢٥).

(٤) «عيون الأخبار» (٢/ ١٤١).

(٥) رجاء بن سهل أبو نصر الصاغاني، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/ ٤١٠).

(٦) في (د): «بفعله».

(٧) سقط من (أ)، (ظ).

(٨) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٩) إسناده ضعيف: خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٥٣)، والبيهقي في «المدخل» (٥٢٤) من طريق العلاء بن المسيب، عنه. وهو منقطع بين العلاء وسلمان.

(١٠) خرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠٩)، وأبو عمرو المقرئ في «السنن الواردة في الفتن» (٣١٠) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن علاثة عن حجاج بن فرافصة عن أبي عثمان عن سلمان، عنه ﷺ. =

(١٢٦١) وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: إِذَا كَانَتْ حَيَاتِي حَيَاةَ السَّفِيهِ، وَمَوْتِي مَوْتَ الْجَاهِلِ فَمَا يُغْنِي عَنِّي مَا جَمَعْتُ مِنْ غَرَائِبِ الْحِكْمَةِ.

(١٢٦٢) وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ آدَمَ[١]: «مَا يُغْنِي عَنْكَ مَا جَمَعْتَ مِنْ حِكْمَةِ الْحُكَمَاءِ وَأَنْتَ تَجْرِي فِي الْعَمَلِ مَجْرَى السُّفَهَاءِ»[٢].

(١٢٦٣) وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَوِيُّ[٣]: «أَيُّ شَيْءٍ تَرَكْتَ يَا عَارِفًا بِاللَّهِ لِلْمُمْتَرِينَ وَالْجُهَّالِ؟»[٤].

(١٢٦٤) وَقَالَ مَنْصُورٌ الْفَقِيهُ:

أَيُّهَا الطَّالِبُ الْحَرِيصُ تَعَلَّمْ ... أَنَّ لِلْحَقِّ مَذْهَبًا قَدْ ضَلَلْتَهُ
لَوْ رَكِبْتَ السَّحَابَ فِي نَيْلِ مَا لَمْ ... يُقَدِّرِ اللَّهُ نَيْلَهُ مَا أَخَذْتَهُ

[أ/ ٩١ب]، [ب/ ١١٣/أ]

أَوْ جَرَتْ عَاصِفَاتُ رِيحِكَ كَيْ ... تَسْبِقَ أَمْرًا مُقَدَّرًا مَا سَبَقْتَهُ
فَعَلَامَ[٥] الْعَنَاءُ إِنْ كَانَ فِي الْحَقِّ ... سَوَاءٌ طَلَبْتَهُ أَوْ تَرَكْتَهُ
لَيْسَ يُجْدِي عَلَيْكَ عِلْمُكَ إِنْ لَمْ ... تَكُ مُسْتَعْمِلًا لِمَا قَدْ عَلِمْتَهُ
قَدْ لَعَمْرِي اغْتَرَبْتَ فِي طَلَبِ الْـ ... ـعِلْمِ وَحَاوَلْتَ جَمْعَهُ فَجَمَعْتَهُ
وَلَقِيتَ الرِّجَالَ فِيهِ وَزَا ... حَمْتَ عَلَيْهِ الْجَمِيعَ حَتَّى سَمِعْتَهُ

= وفيه محمد بن عبد اللَّه بن علاثة، وهو صدوق يخطئ، وربما أخطأ في رفعه.

(١) الحسن بن آدم العسقلاني، أبو القاسم، ينظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٢٧٤٨).

(٢) «إحياء علوم الدين» (١/ ٥٩).

(٣) في (أ): «القطري»، وهو خطأ، وهو محمد بن عطية أبو عبد الرحمن الشاعر المعروف بالعطوي، كان من المعتزلة، وله شعر حسن. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٣١). .

(٤) خرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٨).

(٥) في (د): «فعلى ما».

ثُمَّ ضَيَّعْتَ أَوْ[1] نَسِيتَ وَمَا يَنْـ ... فَعُ عِلْمٌ نَسِيتَهُ أَوْ[2] أَضَعْتَهُ [د/٨٨/أ]
وَسَوَاءٌ عَلَيْكَ عِلْمُكَ إِنْ لَمْ ... تَجِدْ نَفْعًا[3] عَلَيْكَ أَوْ مَا جَهِلْتَهُ
يَا ابْنَ عُثْمَانَ فَازْدَجِرْ وَالْزَمِ الْـ ... بَيْتَ وَعِشْ قَانِعًا بِمَا رُزِقْتَهُ
كَمْ إِلَى كَمْ تُخَادِعُ النَّفْسَ جَهْـ ... لًا وَتَحَرِّي خِلَافَ مَا قَدْ عَرَفْتَهُ
تَصِفُ الْحَقَّ وَالطَّرِيقَ إِلَيْـ ... هِ فَإِذَا مَا عَلِمْتَ خَالَفْتَ سَمْتَهُ
قَدْ لَعَمْرِي مَحَضْتُكَ النُّصْحَ يَا ... عَمْرُو بْنَ عُثْمَانَ[4] جَاهِدًا إِنْ قَبِلْتَهُ

(١٢٦٥) وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِدْرِيسَ [الْجَزِيرِيُّ الْوَزِيرُ الْكَاتِبُ][5]:

وَالْعِلْمُ لَيْسَ بِنَافِعٍ أَرْبَابَهُ ... مَا[6] لَمْ يُفِدْ عَمَلًا وَحُسْنَ تَبَصُّرِ
سِيَّانَ عِنْدِي عِلْمُ مَنْ لَمْ يَسْتَفِدْ ... عَمَلًا[7] بِهِ وَصَلَاةُ مَنْ لَمْ يَطْهُرِ
فَاعْمَلْ[8] بِعِلْمِكَ تُوفِّ نَفْسَكَ وَزْنَهَا ... لَا تَرْضَ بِالتَّضْيِيعِ وَزْنَ الْمُخْسِرِ[9]

(١٢٦٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][10]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][11]، نَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا بِشْرُ بْنُ حُجْرٍ، نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «تَعَلَّمُوا

---

(١) في (أ): «إن». (٢) في (د): «و».
(٣) في (أ): «علمًا».
(٤) هو الجاحظ، ولعل منصورًا الفقيه كتب هذا يعظه وينصحه لما كان عليه الجاحظ من الاعتزال.
(٥) سقط من (د)، (ظ)، وهو عبد الملك بن إدريس الأزدي، أبو مروان، ابن الجزيري، الشاعر، نزيل قرطبة، ترجمته في «بغية الملتمس» (١٠٨٥) لأبي جعفر الضبي.
(٦) في (د): «إن». (٧) في (د): «عقلًا».
(٨) في (ظ): «واعمل».
(٩) ينظر: «يتيمة الدهر» (٢/ ١١٨)، و«جذوة المقتبس» (ص٢٨١)، و«بغية الملتمس» (ص٣٧٥). (١٠) سقط من (د).
(١١) سقط من (د).

تَعْلَمُوا، فَإِذَا عَلِمْتُمْ فَاعْمَلُوا»[١].

(١٢٦٧) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا يَحْيَى بْنُ الرَّبِيعِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الْمِصِّيصِيُّ، نَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، نَا عَبَّادٌ التَّمَّارُ[٢] قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النَّوْمِ فَقُلْتُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ يَا أَبَا حَنِيفَةَ؟ فَقَالَ: غَفَرَ لِي، فَقُلْتُ لَهُ: بِالْعِلْمِ؟ فَقَالَ: هَيْهَاتَ، لِلْعِلْمِ شُرُوطٌ وَآفَاتٌ قَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهَا، قُلْتُ: فَبِمَ ذَا؟ قَالَ: بِقَوْلِ النَّاسِ فِيَّ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ اللَّهُ[٣] أَوْ مَا لَمْ أَكُنْ عَلَيْهِ»[٤] [ب/ ١١٤/ ب].

(١٢٦٨) وَأَنْشَدَ[٥] ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ[٦] قَالَ: أنشدنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُوقٍ[٧]:

إِذَا كُنْتَ لَا تَرْتَابُ أَنَّكَ مَيِّتٌ ... وَلَسْتَ لِبَعْدِ الْمَوْتِ تَسْعَى وَتَعْمَلُ
فَعِلْمُكَ مَا يُجْدِي وَأَنْتَ مُفَرِّطٌ ... وَذِكْرُكَ فِي الْمَوْتَى مُعَدٌّ مُحَصَّلُ[٨]

---

(١) إسناده ضعيف: فيه يزيد بن أبي زياد القرشي، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».
وخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٠٥)، والدارمي في «سننه» (٣٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، والخطيب في «الاقتضاء» (١٠).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) يعني: ما لم يعلمه اللَّه مني، كما صرحت به رواية الذهبي في «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» (ص٥٢).

(٤) ذكره الذهبي في «مناقب أبي حنيفة» (ص٥٢) من طريق محمد بن حماد، عن محمد بن إبراهيم الليثي، عن حسين الجعفي.. فذكره.

(٥) في (ظ): «وأنشدني».

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، الإمام اللغوي المقرئ النحوي، له ترجمة في «السير» (١٥/ ٢٧٤).

(٧) أبو العباس البغدادي الزاهد، مصنف جزء القناعة.. «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٩).

(٨) ينظر: «لطائف المعارف» (ص٣٠١) لابن رجب.

(١٢٦٩) وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَقِيهُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

إِذَا كُنْتَ تَزْعُمُ[1] أَنَّ الْفِرَا ... قَ فِرَاقَ الْحَيَاةِ قَرِيبٌ قَرِيبُ
وَأَنَّ الْمُعِدَّ جِهَازَ الرَّحِيلِ ... لِيَوْمِ الرَّحِيلِ مُصِيبٌ مُصِيبُ
وَأَنَّ الْمُقَدِّمَ مَا لَا يَفُوتُ ... عَلَى مَا يَفُوتُ مَعِيبٌ مَعِيبُ
وَأَنْتَ عَلَى[2] ذَاكَ لَا تَرْعَوِي ... فَأَمْرُكَ عِنْدِي عَجِيبٌ عَجِيبُ[3]

(١٢٧٠) وَقَالَ الْحَسَنُ: «الَّذِي يَفُوقُ النَّاسَ فِي الْعِلْمِ جَدِيرٌ أَنْ يَفُوقَهُمْ فِي الْعَمَلِ».

(١٢٧١) وَقَالَ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: «أَكْثَرُكُمْ عِلْمًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَكُمْ خَوْفًا»[4] [د/ ٨٨ب].

(١٢٧٢) وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَا هَذَا الِاغْتِرَارُ مَعَ مَا تَرَى مِنَ الِاعْتِبَارِ.

(١٢٧٣) وَعَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] قَالَ: عُلِّمْتُمْ فَعَلِمْتُمْ[5] وَلَمْ تَعْمَلُوا، فَوَاللَّهِ مَا ذَلِكُمْ بِعِلْمٍ».

(١٢٧٤) وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «الْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ»[6].

(١٢٧٥) وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ

---

(١) في (أ): «تعلم». (٢) في (د): «وأنك في».
(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» (١٤/ ٢٩٩)، و«كنز الكتاب ومنتخب الأدب» (ص٢٩٧) لأبي إسحاق الفهري المعروف بالبوسني ت (٥٦١).
(٤) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٨).
(٥) في (د): «فعملتم»، وهو خطأ.
(٦) ذكره بدر الدين الغزي في «الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد»، وقد خرجته هناك، فليراجع.

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَا اسْتَغْنَى أَحَدٌ بِاللَّهِ إِلَّا احْتَاجَ إِلَيْهِ النَّاسُ[١]، وَمَا عَمِلَ أَحَدٌ بِمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﷻ إِلَّا احْتَاجَ النَّاسُ إِلَى مَا عِنْدَهُ»[٢].

(١٢٧٦) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ [بْنُ مُحَمَّدٍ][٣]، نَا وَهْبُ بْنُ مَسَرَّةَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا زُهَيْرٌ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ آتَاهُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ»[٤].

(١٢٧٧) وَيُرْوَى أَنَّ عِيسَى ﷺ قَالَ لِلْحَوَارِيِّينَ: «لَسْتُ أُعَلِّمُكُمْ لِتَعْجَبُوا، إِنَّمَا أُعَلِّمُكُمْ لِتَعْمَلُوا، لَيْسَتِ الْحِكْمَةُ الْقَوْلَ بِهَا إِنَّمَا الْحِكْمَةُ الْعَمَلُ بِهَا».

(١٢٧٨) وَكَانَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ يَقُولُ: «نَفَعَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ بِالْعِلْمِ، وَلَا جَعَلَ حَظَّنَا مِنْهُ الِاسْتِمَاعَ وَالتَّعَجُّبَ».

(١٢٧٩) وَقَالَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: «يَا أَيُّوبُ[٥]، إِذَا أَحْدَثَ [ب/ ١١٤/أ] اللَّهُ لَكَ عِلْمًا فَأَحْدِثْ لَهُ عِبَادَةً وَلَا[٦] يَكُنْ هَمُّكَ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ»[٧].

(١٢٨٠) وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: «كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﵄: عَلِمْتَ فَاعْمَلْ».

(١٢٨١) وَعَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، قَالَ: «تَرَكُوا الْعَمَلَ بِهِ».

---

(١) في (د): «الناس إليه».

(٢) وجاء نحوه عن سعيد بن المسيب، أخرجه ابن نقطة في «إكمال الإكمال» (٣٧٢٠)، وينظر: «غرر الخصائص الواضحة» (ص٥٨٣) لأبي إسحاق الوطواط.

(٣) سقط من (د).

(٤) خرجه أبو خيثمة في «العلم» (١١١).

(٥) في (أ): «يا أبا أيوب»، وهو خطأ.

(٦) في (أ): «لن».

(٧) تقدم برقم (١١٣٤)، وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣) الخطيب في «الاقتضاء» (٣٧، ٣٨) من طريق صالح بن رستم، قال: قال أبو قلابة .. فذكره.

(١٢٨٢) وَمِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ][(١)] رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَنْفِي عَنِّي حُجَّةَ الْجَهْلِ؟ قَالَ: «**الْعِلْمُ**» قَالَ: فَمَا يَنْفِي عَنِّي حُجَّةَ الْعِلْمِ؟ قَالَ: «**الْعَمَلُ**»[(٢)].

(١٢٨٣) وَقَالَ الْحَسَنُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلَانِ: رَجُلٌ نَظَرَ [أ/ ٩٢ب] إِلَى مَالِهِ فِي مِيزَانِ غَيْرِهِ سَعِدَ بِهِ وَشَقِيَ هُوَ بِهِ، وَرَجُلٌ نَظَرَ إِلَى عِلْمِهِ فِي مِيزَانِ غَيْرِهِ سَعِدَ بِهِ وَشَقِيَ هُوَ بِهِ».

(١٢٨٤) وَرُوِّينَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ.

(١٢٨٥) [وَكُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى طَلَبِهِ بِالصَّوْمِ[(٣)]][(٤)].

(١٢٨٦) [وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الطُّوسِيُّ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: «كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ، وَكُنَّا نَسْتَعِينُ فِي طَلَبِهِ بِالصَّوْمِ»][(٥)].

(١٢٨٧) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَارٌ وَسَكِينَةٌ وَخَشْيَةٌ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لِآثَارِ مَنْ مَضَى قَبْلَهُ»[(٦)].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) **إسناده ضعيف**: فيه عبد اللَّه بن خراش، ضعيف، وهو من رجال «التهذيب».
وأبو صادق هو الأزدي لم يدرك عليًّا رضي الله عنه فهو مرسل.
وخرجه الخطيب في «الجامع» (٢٩)، و«الاقتضاء» (٤).

(٣) **أثر صحيح**: لم أجده من كلام الشعبي ووجدته عن غيره، خرجه البيهقي في «الشعب» (١٧٩٨، ١٨٨٤)، والخطيب في «الجامع» (١٧٨٨، ١٧٨٩)، و«الاقتضاء» (١٤٩).

(٤) سقط من (د)، (ظ). (٥) سقط من (أ).

(٦) تقدم برقم (٨٩٩).

(١٢٨٨) قَالَ: وَقَالَ لِي مَالِكٌ: «إِنَّ مِنْ إِذَالَةِ[1] الْعِلْمِ أَنْ يُكَلِّمَ الْعَالِمُ كُلَّ مَنْ يَسْأَلُهُ وَيُجِيبَهُ»[2].

* * *

(١) بالذال المعجمة، يعني: أن من إذلال العلم، أو من ذلّ العلم أن . . . إلخ . .

(٢) خرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٥٣٤)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٥٤٤)، وأبو عبد اللَّه محمد بن مخلد العطار فيما رواه الأكابر عن مالك (٥١، ٥٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٠)، (٦/ ٣٢٤)، والبيهقي في «المدخل» (٥١٠)، (٦١٧)، والخطيب في «الجامع» (٢٠٩)، وفي «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤١٨).
وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤) موصولًا من طريق محمد بن إبراهيم عن محمد بن علي بن أبي الصغير عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به.
ونقله جماعة عن مالك، منهم ابن بطال في «شرح البخاري» (١/ ٢٠٧)، والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٦١)، (٣/ ٢٢٢).

[فَصْلٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ
فِي كَسْبِ طَالِبِ الْعِلْمِ الْمَالَ وَمَا يَكْفِيهِ مِنْ ذَلِكَ][1]

(١٢٨٩) وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ: سَمِعْتُ [د/ ٨٩أ] سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «الْعَالِمُ[2] طَبِيبُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْمَالُ دَاؤُهَا، فَإِذَا كَانَ الطَّبِيبُ يَجُرُّ الدَّاءَ إِلَى نَفْسِهِ فَكَيْفَ يُعَالِجُ غَيْرَهُ؟»[3].

(١٢٩٠) [وَرُوِيَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ**»[4]][5].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْمَالُ الْمَذْمُومُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ وَالْمَأْخُوذُ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ، وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ بِذَمِّ الْمَالِ نَحْوَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

(١٢٩١) «**الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ أَهْلَكَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ وَإِنَّهُمَا مُهْلِكَاكُمْ**»[6].

---

(١) سقط من (أ)، (ب)، (ظ). (٢) في (د): «العلم».

(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦١).

(٤) **حديث صحيح**: خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٣٣٦)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٦٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١/ ٢٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣١٨)، والقضاعي في «الشهاب» (١٠٢٢، ١٠٢٣). (٥) سقط من (أ)، (ظ).

(٦) **حديث معلول**: روي عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا: خرجه ابن حبان (٦٩٤)، وروي موقوفًا وهو الصواب كما قال الدارقطني في العلل (٧/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، وقد خرجه ابن أبي شيبة في (٧/ ١٤١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٢٩٣). =

(١٢٩٢) وَنَحْوَ قَوْلِهِ ﷺ: «مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي حَظِيرَةِ غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حُبِّ الْمَرْءِ لِلْمَالِ وَالشَّرَفِ»[١].

وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِهِ ﷺ.

(١٢٩٣) وَنَحْوهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا فَتَحَ اللَّهُ ﷻ [ب/ ١١٤/ب] الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ -أَوِ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ- عَلَى قَوْمٍ إِلَّا سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَقَطَّعُوا أَرْحَامَهُمْ» مِمَّا رُوِيَ عَنْهُ، وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

فَوَجْهُ ذَلِكَ كُلِّهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي الْمَالِ الْمُكْتَسَبِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُبِحْهَا، وَفِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُطِعِ اللَّهَ جَامِعُهُ فِي كَسْبِهِ، وَعَصَى رَبَّهُ مِنْ أَجَلِهِ وَبِسَبَبِهِ، وَاسْتَعَانَ بِهِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَغَضَبِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّ اللَّهِ وَفَرَائِضَهُ فِيهِ وَمِنْهُ، فَذَلِكَ هُوَ الْمَالُ الْمَذْمُومُ وَالْكَسْبُ[٢] الْمَشْئُومُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُكْتَسَبًا مِنْ وَجْهِ مَا أَبَاحَ اللَّهُ، وَتَأَدَّتْ مِنْهُ حُقُوقُهُ، وَتَقَرَّبَ فِيهِ إِلَيْهِ بِالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِهِ وَمَرْضَاتِهِ، فَذَلِكَ الْمَالُ مَحْمُودٌ مَمْدُوحٌ كَاسِبُهُ وَمُنْفِقُهُ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُخَالِفُ فِيهِ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهِ.

وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ وَمُحَالٌ أَنْ يُنْفِقَ مَا لَا يَكْتَسِبُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ الْآيَةَ[٣] [البقرة: ٢٦٢].

= وروي عن ابن مسعود مرفوعًا: خرجه الطبراني (١٠/ ٩٥)، وروي موقوفًا: خرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥١٤)، وراجع «السلسلة الصحيحة» (١٧٠٣).

(١) حديث صحيح: أخرجه الترمذي (٢٣٧٦)، وقد تقدم.

(٢) في (أ): «المكسب».

(٣) سقط من (د).

وَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ[١] يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤].

وَقَالَ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠].

وَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ [أ/ ١٩٣] وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾[٢] [الأنفال: ٧٢] الْآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وَقَالَ: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

وَقَالَ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥] الْآيَةَ.

وَمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ جِدًّا وَكَذَلِكَ السُّنَنُ الصِّحَاحُ كُلُّهَا تَنْطِقُ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

(١٢٩٤) قَالَ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»[٣].

(١٢٩٥) وَقَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ [د/ ٨٩/ ب] مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُعْطِيَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ»[٤].

(١٢٩٦) وَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: «لَأَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً [ب/ ١١٥/ أ] يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ فِيهَا» الْحَدِيثَ[٥].

(١) سقط من (أ).
(٢) في (د): «في سبيل اللَّه بأموالهم وأنفسهم»، وهو خطأ.
(٣) خرجه البخاري (٦٠٢١) عن جابر بن عبد اللَّه ﵄، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة ﵁.
(٤) خرجه البخاري (١٤٢٩)، ومسلم (١٠٣٣) من حديث ابن عمر ﵄ مرفوعًا به.
(٥) خرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨).

(١٢٩٧) وَقَالَ ﷺ: «أَفْضَلُ دِرْهَمٍ دِرْهَمٌ تُنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِكَ»(١).

وَالْآثَارُ فِي هَذَا مُتَوَاتِرَةٌ جِدًّا.

(١٢٩٨) وَقَالَ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «هَلْ لَكَ أَنْ أُرْسِلَكَ فِي جَيْشٍ يُغْنِمُكَ اللَّهُ وَيُسَلِّمُكَ؟ وَأَرْغَبُ لَكَ مِنَ الْمَالِ رَغْبَةً صَالِحَةً فَنِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»(٢).

(١٢٩٩) وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: «مَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أَحَبَّ إِلَيَّ غِنًى بَعْدِي مِنْكِ، وَلَا أَعَزَّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكِ»(٣).

(١٣٠٠) وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَّخِرُ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ صَفَايَاهُ مِنْ فَدَكٍ وَغَيْرِهَا قُوتَ سَنَةٍ [لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ](٤) وَيَجْعَلُ الْبَاقِي فِي الْكُرَاعِ وَالسِّلَاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ(٥).

وَهَذِهِ آثَارٌ مَشْهُورَةٌ كَرِهْتُ سِيَاقِهَا بِأَسَانِيدِهَا خَشْيَةَ التَّطْوِيلِ.

(١٣٠١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ](٦)، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ](٧)، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ، نَا شُعْبَةُ

---

(١) خرجه مسلم (٩٩٤) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) **حديث صحيح**: خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٣)، من طريقين عن موسى بن عُلَي بن رباح اللخمي عن أبيه أنه سمع عمرو بن العاص، فذكر نحوه.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٧٨٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣١٠٤)، واللالكائي في «كرامات الأولياء» (٦٢، ٦٣)، والبيهقي في «السنن الصغير» (٢٢٣١)، وفي «الكبرى» (٦/ ٢٨٠)، (٦/ ٢٩٥)، وفي «المعرفة» (١٢٣١٦)، وهو أثر صحيح، وصحَّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ١٤٣).

(٤) سقط من (أ)، (ب).

(٥) **صحيح**: ذكره النسائي في «المجتبى» (١٣٢، ١٣٧).

(٦) سقط من (د).

(٧) سقط من (د).

قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: «يَا بَنِيَّ، عَلَيْكُمْ بِالْمَالِ؛ فَإِنَّهُ مَنْبَهَةٌ لِلْكَرِيمِ وَيُسْتَغْنَى بِهِ عَنِ اللَّئِيمِ»[1].

(١٣٠٢) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ صَفْوَانَ قَالَا: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا، يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ قَيْسٍ[2] [بْنِ عَاصِمٍ: أَنَّ أَبَاهُ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لِبَنِيهِ: يَا بَنِيَّ عَلَيْكُمْ بِالْمَالِ، وَاصْطِنَاعِهِ فَإِنَّهُ مَنْبَهَةٌ لِلْكَرِيمِ، وَيُسْتَغْنَى بِهِ عَنِ اللَّئِيمِ][3].

(١٣٠٣) [قَالَ[4]: وَحَدَّثَنَا ابْنُ[5] الْمُثَنَّى [أ/ ٩٣ب] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، مِثْلَهُ[6]][7].

(١٣٠٤) قَالَ: وَأنا أَبُو كُرَيْبٍ، [ب/ ١١٥/ب] نَا ابْنُ إِدْرِيسَ، نَا لَيْثٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّ[8] امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَصَابَهَا[9] فِي[10] رُبُعِ الثُّمُنِ

---

(١) إسناده صحيح: خرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٦١) من طريق شعبة به.
وخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٠٨/ ٨٧١) من طريق آخر.

(٢) في (د): «عن حكيم بن قيس عن أبيه مثله».

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) يعني: محمد بن جرير.

(٥) في (ظ): «أبو».

(٦) انظر ما قبله.

(٧) سقط من (د).

(٨) في (ب): «عن».

(٩) في (ب): «أنها أصابها».

(١٠) سقط من (د).

نَيِّفٌ وَثَمَانُونَ أَلْفًا[١].

[رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مِثْلَهُ سَوَاءً إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: مِنْ ثُلُثِ الثُّمُنِ.

(١٣٠٥) حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا [أَحْمَدُ بْنُ][٢] مُطَرِّفٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يُونُسُ، فَذَكَرَهُ[٣]][٤].

(١٣٠٦) قَالَ: وَنا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ[٥]، نَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أنا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: «كَانَ مِمَّنْ تَرَكَ الصَّامِتَ[٦] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَزَيْدٌ[٧] وَكَانَ مِمَّنْ لَمْ يَدَعْ صَامِتًا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»[٨].

(١٣٠٧) قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ الدُّولَابِيُّ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو[٩]، عَنْ[١٠] صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «صَالَحْنَا امْرَأَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الَّتِي طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ مِنْ رُبُعِ الثُّمُنِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَثَمَانِينَ أَلْفًا»[١١].

(١٣٠٨) قَالَ: وَأنا ابْنُ الْبَرْقِيِّ، نَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) إسناده ضعيف: فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) إسناده صحيح.

(٤) سقط من (د)، (ظ).

(٥) في (أ): «سلم»، وفي (د)، (ظ): «سلمة»، وكلاهما خطأ، وفي (ب): «سلمة» وأصلحها في الهامش فجعلها: «سَلْم»، وهو خطأ.

(٦) الصامت: الذهب والفضة.

(٧) سقط من (أ).

(٨) إسناده صحيح: ذكره ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٥٢).

(٩) في (أ): «عمر»!

(١٠) في (أ، ب): «ابن»!

(١١) تقدم.

الْأَوْزَاعِيَّ يُحَدِّثُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَّا نَهِيكُ بْنُ يَرِيمَ[١]، عَنْ مُغِيثٍ[٢]، عَنْ كَعْبٍ قَالَ: «كَانَ لِلزُّبَيْرِ أَلْفُ مَمْلُوكٍ يُؤَدُّونَ الْخَرَاجَ لَمْ[٣] يَكُنْ يُدْخِلُ بَيْتَهُ مِنْهَا دِرْهَمًا»[٤].

(١٣٠٩) قَالَ: وَأنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا ابْنُ عُلَيَّةَ، نَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ: «أَنَّ ابْنًا لِعُمَرَ بَاعَ مِيرَاثَهُ مِنَ ابْنِ عُمَرَ [د/ ٩٠أ] بِمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ».

(١٣١٠) وَ[٥] حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، نَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: «سَأَلْنَا الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ[٦] أَوْصَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِثُلُثِ مَالِهِ أَرْبَعِينَ أَلْفًا؟ قَالَ: «لَا وَاللَّهِ، لَمَالُهُ كَانَ أَيْسَرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثُلُثُهُ أَرْبَعِينَ أَلْفًا وَلَكِنَّهُ لَعَلَّهُ أَوْصَى بِأَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَأَجَازُوهَا».

(١٣١١) قَالَ: وَأنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَيْفٍ الْقُطَعِيُّ[٧]، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ[٨] قَالَ: «مَاتَ [ب/ ١١٦/أ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَتَرَكَ سَبْعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ»[٩].

---

(١) في (د): «مريم»، وهو خطأ، فهو نهيك بن يريم الأوزاعي الشامي، وهو من رجال التهذيب.

(٢) هو مغيث بن سُمي الأوزاعي.

(٣) في (د): «لمن»، وهو خطأ.

(٤) خرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٩) من طريق الأوزاعي به.
وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٩٠) من طريق الأوزاعي به ولم يذكر: «عن كعب».

(٥) سقط من (د).

(٦) سقط من (أ)، (ب).

(٧) في (أ)، (ب)، (د): «العجلي»، وهو تصحيف، فهو أبو إسحاق إسماعيل بن سيف القطعي، له ترجمة في «الكامل» و«الميزان» و«اللسان».

(٨) في (د): «زيد»، وهو خطأ، فهو زر بن حبيش، وهو من رجال التهذيب.

(٩) ضعيف جدًّا: فيه إسماعيل بن سيف القطعي، وهو ضعيف كان يسرق الحديث، وعاصم ابن أبي النجود في حديثه ضعف، وروايته عن زر مضطربة، كما قال ابن رجب الحنبلي.

(١٣١٢) قَالَ: وَأنا ابْنُ بَشَّارٍ، نَا يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَا: نَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَمْ يَجْمَعِ الْمَالَ يَكُفُّ بِهِ وَجْهَهُ وَيُؤَدِّي أَمَانَتَهُ».

(١٣١٣) قَالَ[١]: وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ[٢]، نَا يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَا[٣]: نَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّهُ تَرَكَ أَرْبَعَ مِائَةِ دِينَارٍ وَقَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ[٤] مَا تَرَكْتُهَا إِلَّا لِأَصُونَ بِهَا عِرْضِي أَوْ وَجْهِي»[٥].

(١٣١٤) قَالَ: وَأنا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ، نَا [أ/ ١٩٤] أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «لَا تَضُرُّكُمْ دُنْيَا إِذَا شَكَرْتُمُوهَا لِلَّهِ ﷻ»[٦].

(١٣١٥) قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ أَبُو قِلَابَةَ يَقُولُ لِي: «يَا أَيُّوبُ الْزَمْ سُوقَكَ فَإِنَّ الْغِنَى مِنَ الْعَافِيَةِ»[٧].

(١٣١٦) قَالَ: وَنا ابْنُ بَشَّارٍ، نَا سَلْمُ[٨] بْنُ قُتَيْبَةَ، نَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ[٩] قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبْزَى يَقُولُ: «نِعْمَ الْعَوْنُ عَلَى الدِّينِ الْيَسَارُ».

(١٣١٧) قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ النَّخَعِيُّ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ

---

(١) سقط من (د).
(٢) في (د): «يسار».
(٣) سقط من (د).
(٤) في (د): «والله إني».
(٥) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٥٣).
(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٥٣).
(٧) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٦)، وسيأتي برقم (١٣٢٠).
(٨) في (أ)، (د): «مسلم»، وهو خطأ، فهو سلم بن قتيبة الشعيري، أبو قتيبة الخراساني الفريابي، وهو صدوق، من رجال التهذيب.
(٩) في (أ): «قال: حدثنا أيوب، عن أبي إسحاق، عن أبيه»!

أَبِي ظَبْيَانَ الْأَزْدِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «مَا مَالُكَ يَا أَبَا[1] ظَبْيَانِ»؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا فِي أَلْفَيْنِ وَخَمْسِ مِائَةٍ قَالَ: «فَاتَّخِذْ سَائِمًا[2]؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ أُغَيْلِمَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَمْنَعُونَ هَذَا الْعَطَاءَ».

(١٣١٨) قَالَ: وَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ وَهْبُ اللَّهِ ابْنُ رَاشِدٍ، عَنْ يُونُسَ قَالَ: قَالَ[3] ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُبَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى[4] الْغَابَةِ فَمَرَّ عَلَى ابْنِ هُبَيْرَةَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَقَالَ[5]: «أَلَا تَرْكَبُ مَعَنَا؟» فَرَكِبْتُ مَعَهُ حِمَارًا فَسِرْنَا، قَالَ: فَسَكَتُّ أُحَدِّثُ نَفْسِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: «مَالَكَ؟» قُلْتُ: سَكَتُّ أَتَمَنَّى قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَوْ كَانَ عِنْدِي أُحُدٌ ذَهَبًا أَعْلَمُ عَدَدَهُ، [ب/١١٦/ب] وَأُخْرِجُ زَكَاتَهُ، مَا كَرِهْتُ ذَلِكَ، أَوْ: مَا خَشِيتُ أَنْ يَضُرَّنِي».

(١٣١٩) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ[6]، نَا يَعْقُوبُ بْنُ مُبَارَكِ بْنِ أَحْمَدَ الْكُوفِيُّ بِمِصْرَ، نَا الْفَضْلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ هَمَّامٍ الْبَصْرِيُّ، نَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ[7]، نَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، أنا أَبُو جَعْفَرَ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ رُزِقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَعِبَادَتِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى[8] الزَّكَاةَ مَاتَ وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ»[9].**

---

(١) سقط من (د)، وفي (ظ): «ابن».

(٢) في (د)، (ظ): «سائبًا»، وهو نسخة كما في هامش (ب).

(٣) زاد في (د): «لي». (٤) سقط من (أ).

(٥) في (د): «قال». (٦) في (أ): «القاسم».

(٧) في (د): «الحمصي»، وهو خطأ. (٨) في (د): «إيتاء».

(٩) حديث ضعيف: أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥٤٨، ٥٤٩) وخرجته هناك، وفيه أبو جعفر الرازي واسمه عيسى بن ماهان، وهو ضعيف سيئ الحفظ، وفي حديثه عن الربيع مناكير كثيرة، ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٩٢).

والحديث: أخرجه ابن ماجه (٧٠)، والحارث (٧/ بغية)، والبزار (٥٦٢٤)، والمروزي=

(١٣٢٠) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ [د/ ٩٠ب] بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نَا يَحْيَى ابْنُ عُثْمَانَ، نَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ قَالَ[1]: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: «يَا أَيُّوبُ، الْزَمْ سُوقَكَ، فَإِنَّ فِيهَا غِنًى عَنِ النَّاسِ، وَصَلَاحًا فِي الدِّينِ»[2].

(١٣٢١) وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ[3] الرَّازِيُّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَيْقٍ[4] الْأَنْطَاكِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ أَسْبَاطٍ قَالَ: قَالَ لِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «لَأَنْ أُخَلِّفَ عَشَرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ يُحَاسِبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْتَاجَ

= في «تعظيم قدر الصلاة» (١، ٢)، والطبري في «التفسير» (١١/ ٣٤٤)، والمخلص في «المخلصيات» (٢٠٩٢)، والحاكم (٢/ ٣٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (٦٤٤٠)، والشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٨٨٥)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٤٦١)، وابن عساكر في «المعجم» (٩٧٧)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢١٢٢، ٢١٢٣).

قال البزار: آخر الحديث عندي: «وهو عنه راض»، وباقيه عندي من كلام الربيع بن أنس.
وصححه الحاكم، وقال الذهبي: صدر الخبر مرفوع، وسائره مدرج فيما أرى.
وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، الربيع بن أنس ضعيف هنا، قال ابن حبان في «الثقات»: الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه لأن في أحاديثه عنه أضرابًا كثيرة.

(١) في (أ): «قال لي»، وهو خطأ.

(٢) سبق برقم (١٣١٥) والأثر: أخرجه معمر بن راشد في «الجامع» (٢١٠٢١)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣٦)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٢٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٠٢)، (١٢٠٣)، (١٢٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٣٠٧).
وأخذه أيوب فوعظ به غيره، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١١).

(٣) في (أ): «أبو حازم»، وهو خطأ.

(٤) في (ب): «خبين».

إِلَى النَّاسِ»[١].

(١٣٢٢) أَخْبَرَنَا [أ/ ٩٤ب] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْبَنَّا بِمِصْرَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَدْرٍ الْبَاهِلِيُّ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ابْنُ أَخِي رِشْدِينَ، نَا سَعِيدُ بْنُ الْجَهْمِ الْجِيزِيُّ[٢]، قَالَ: جَمَعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ شُرَيْحٍ، وَعَمْرَو[٣] بْنَ الْحَارِثِ الصَّفُّ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ، قَالَ ابْنُ شُرَيْحٍ لِعَمْرٍو[٤] بْنِ الْحَارِثِ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ وَرِثَ مَالًا حَلَالًا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ جَمِيعِهِ إِلَى اللَّهِ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا وَرَغْبَةً فِيمَا عِنْدَهُ؟ قَالَ: «لَا يَفْعَلْ» قَالَ ابْنُ شُرَيْحٍ: فَقُلْتُ لِعَمْرٍو: سُبْحَانَ اللَّهِ لَا يَفْعَلُ لَا يَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا؟ [ب/ ١١٧/أ] قَالَ[٥] عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: «مَا أَدَّبَ اللَّهُ ﷺ بِهِ نَبِيَّهُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩] وَلَكِنْ يُقَدِّمُ بَعْضًا وَيُمْسِكُ بَعْضًا».

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذِهِ الْآثَارُ كُلُّهَا إِنَّمَا أَوْرَدْنَاهَا هَا هُنَا لِئَلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ جَاهِلٌ بِمَا يَرَى[٦] فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ طَلَبَ الْمَالِ مِنْ وَجْهِهِ لِلْكَفَافِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ هُوَ طَلَبُ الدُّنْيَا الْمَكْرُوهَةِ الْمَمْنُوعُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، رَحِمَ اللَّهُ أَبَا الدَّرْدَاءِ حَيْثُ[٧] يَقُولُ:

(١٣٢٣) «مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ اسْتِصْلَاحُهُ[٨] مَعِيشَتَهُ»[٩].

---

(١) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٧١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٨)، والذهبي في «السير» (٧/ ٢٤١) من طريق آخر عنه.

(٢) في (ظ): «الحربي».

(٣) في (د): «عمر»، وهو خطأ.

(٤) في (أ): «عمر»، وهو خطأ.

(٥) في (ب): «فقال».

(٦) في (أ): «يقرأ».

(٧) في (د): «إنه».

(٨) في (ظ): «اصطلاحه».

(٩) جاء عنه موقوفًا من طرق:

=

(١٣٢٤) وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ أَيْضًا: «صَلَاحُ الْمَعِيشَةِ مِنْ صَلَاحِ الدِّينِ، وَصَلَاحُ الدِّينِ مِنْ صَلَاحِ الْعَقْلِ».

(١٣٢٥) وَقَالَ الشَّاعِرُ الْحَكِيمُ:

أَلَا عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ بَطَرِ[١] الْغِنَى   وَمِنْ رَغْبَةٍ يَوْمًا إِلَى غَيْرِ مَرْغَبِ[٢]

(١٣٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][٣]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٤]، نَا أَحْمَدُ ابْنُ زُهَيْرٍ، نَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، نَا ضَمْرَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْلَةَ[٥] قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّاسُ مِنَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ لَقِيتُ يَحْيَى بْنَ رَاشِدٍ أَبَا هَاشِمٍ الطَّوِيلَ قَالَ: فَقَالَ لِي: وَجَدْتُ الدِّينَ الْخُبْزَ[٦][٧].

= خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٢٤) هناد بن السري في «الزهد» (١٤٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١٢٩).

وروي عنه مرفوعًا، خرجه الحارث في «مسنده/ زوائد الهيثمي» (٨٣٥).

وروي مرفوعًا عن ابن عمر، خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٩٤)، والطبراني في «الشاميين» (١٤٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٦٥٦٣)، وفي إسناده ضعف.

وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١١) من طريق فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر، عنه موقوفًا. وفيه فرج بن فضالة، وهو ضعيف.

(١) في نسخة: «عدم»، كما في هامش (ب).

(٢) ينظر: «الأمثال والحكم» (ص٩٢)، و«نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب» (ص٢٣٢) و(ص٤٥٨)، والبيت عندهم جميعًا بلفظ: «ومن عدم الغنى»، وعزاه بعضهم للهذيل بن مشجعة البولاني، وهو من شعراء الحماسة، ويقال: كان جاهليًا.

(٣) سقط من (د).

(٤) سقط من (د).

(٥) ضبطه ناسخ (ب) بإسكان الميم.

(٦) وقع في بعض المصادر: «الخير»، وفي بعضها: «الخبر»، والمثبت هو الأوفق والأنسب للسياق.

(٧) **إسناده حسن**: خرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٩٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٩١ - ٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٤٥٠)، (٦٤/ ١٥٦)، وعزاه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٠٥) لتاريخ المنتجيلي.

(١٣٢٧) وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمَلَةَ[١]: وَ[٢] رَأَيْتُ بِلَالَ بْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَمِيرًا عَلَى دِمَشْقَ.

(١٣٢٨) وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «لَيْسَ مِنْ حُبِّكَ الدُّنْيَا الْتِمَاسُكَ مَا[٣] يُصْلِحُكَ مِنْهَا».

(١٣٢٩) وَكَانَ يَقُولُ: «مِنْ فِقْهِكَ عُوَيْمِرُ إِصْلَاحُكَ مَعِيشَتَكَ».

(١٣٣٠) وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، اسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُوا عِيَالًا عَلَى النَّاسِ»[٤].

(١٣٣١) وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْصُورٌ الْفَقِيهُ[٥] فِي قَوْلِهِ - وَقَدْ يُنْسَبُ إِلَى غَيْرِهِ [د/ ٩١أ]:

أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْ قُنُوت ... وَنَيْلِ حَظٍّ مِنَ السُّكُوتِ [أ/ ٩٥أ]

وَمِنْ رِجَالٍ بَنَوْا حُصُونًا ... تَصُونُهُمْ دَاخِلَ الْبُيُوتِ [ب/ ١١٧/ب]

غُدُوُّ عَبْدٍ إِلَى مَعَاشٍ ... يَرْجِعُ مِنْهُ بِفَضْلِ قُوتِ

(١٣٣٢) ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ الزُّهْدَ فِي الْحَلَالِ وَتَرْكَ الدُّنْيَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا أَفْضَلُ مِنَ الرَّغْبَةِ فِي حَلَالِهَا، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حُدُودِ الزُّهْدِ وَالْعِبَارَةِ عَنْهُ بِمَا [يَطُولُ][٦] ذِكْرُهُ.

(١٣٣٣) وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ: قَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ: «الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا يَغْلِبَ الْحَرَامُ صَبْرَكَ وَلَا الْحَلَالُ شُكْرَكَ».

---

(١) بالحاء المهملة، وفتح الميم، له ترجمة في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٢٥).

(٢) سقط من (أ).

(٣) في (أ): «بما».

(٤) عزاه الهندي في «الكنز» (١٦/ ١٥٨) إلى العسكري في «المواعظ»، والبيهقي في «الشعب».

(٥) أبو الحسن منصور بن إسماعيل.

(٦) سقط من (د).

(١٣٣٤) وَكَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولَانِ: «الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا قِصَرُ الْأَمَلِ»[١].

(١٣٣٥) حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا مُحَمَّدٌ، نَا مُوسَى، نَا وَكِيعٌ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَسُئِلَ عَنِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ: «قِصَرُ الْأَمَلِ».

قَالَ: وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

(١٣٣٦) وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا[٢]: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَشْعَثِ[٣] قَالَ: سَأَلْتُ فُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ عَنِ الزُّهْدِ، فَقَالَ: الزُّهْدُ الْقَنَاعَةُ وَفِيهَا[٤] الْغِنَى، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْوَرَعِ فَقَالَ: اجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ[٥].

وَالْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الدُّنْيَا، وَالزُّهْدِ فِيهَا، وَفَضْلِ الْقَنَاعَةِ، وَالرِّضَا بِالْكَفَافِ، وَالِاقْتِصَارِ عَلَى مَا يَكْفِي دُونَ التَّكَاثُرِ الَّذِي يُلْهِي وَيُطْغِي أَكْثَرُ[٦] مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهَا كِتَابٌ أَوْ يَشْتَمِلَ عَلَيْهَا بَابٌ، وَالَّذِينَ زَوَى اللَّهُ ﷻ عَنْهُمُ الدُّنْيَا مِنَ الصَّحَابَةِ أَكْثَرُ مِنَ الَّذِينَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً.

(١٣٣٧) وَرُوِّينَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَحْمِي عَبْدَهُ الدُّنْيَا، كَمَا يَحْمِي أَحَدُكُمْ مَرِيضَهُ الطَّعَامَ يَشْتَهِيهِ»**[٧].

---

(١) خرجه وكيع في «الزهد» (٦)، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (ص٤)، و«ذم الدنيا» (ص١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٨٦).

(٢) «الورع» (ص٦٠) لابن أبي الدنيا.

(٣) إبراهيم بن الأشعث، خادم الفضيل بن عياض، توفي سنة (٢٣٠هـ). ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٥١٥).

(٤) وفي رواية: «وهو الغنى» كما تقدم برقم (٦٤٧).

(٥) «حلية الأولياء» (٨/ ٩١).

(٦) في (د): «أكرم»، وهو تصحيف.

(٧) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولعل المصنف ذكره بالمعنى، وقد أخرجه أحمد في «المسند»=

وَهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ نَظَرٌ مِنْهُ ﷻ لِذَلِكَ الْعَبْدِ، فَرُبَّ رَجُلٍ كَانَ الْغِنَى سَبَبَ فِسْقِهِ وَعِصْيَانِهِ لِرَبِّهِ ﷻ وَانْتِهَاكِهِ لِحَرَامِهِ[١]، وَرُبَّ رَجُلٍ كَانَ الْفَقْرُ سَبَبَ ذَلِكَ كُلِّهِ لَهُ، وَرُبَّمَا كَانَ [ب/ ١١٨/أ] سَبَبَ كُفْرِهِ وَتَعْطِيلِ فَرَائِضِهِ، وَهُمَا طَرَفَانِ مَذْمُومَانِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ.

(١٣٣٨) وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غِنًى مُبْطِرٍ مُطْغٍ وَفَقْرٍ مُنْسٍ**»[٢].

(١٣٣٩) وَكَانَ ﷺ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ؛ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ؛ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ**»[٣].

= (٥/ ٤٢٨) عن محمود بن لبيد مرفوعًا: «إن الله ليحمي عبده الدنيا وهو يحبه كما تحمون مرضاكم الطعام والشراب تخوفًا له عليه».

وإسناده ضعيف.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٧) عن محمود بن لبيد أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن اللَّه ليحمي عبده المؤمن من الدنيا وهو يحبه، كما تحمون مريضكم من الطعام والشراب تخافونه عليه».

وإسناده ضعيف لإرساله، محمود بن لبيد أدرك النبي ﷺ وهو غلام صغير، وروايته عنه من قسم المرسل.

وأخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٠٣٦) عن محمود بن لبيد عن قتادة بن النعمان أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إذا أحبَّ اللَّه عبدًا حماه الدنيا كما يظل أحدُكم يحمي سقيمه الماء».

قال: وهذا حديث حسن غريب، وقد روي هذا الحديث عن محمود بن لبيد عن النبي ﷺ مرسلًا . . . فذكره. قال: ولم يذكر فيه: عن قتادة بن النعمان.

(١) في (د): «لحرمته»، وفي (ب)، (ظ): «لحرمه».

(٢) **حديث ضعيف**: خرجه الترمذي (٢٣٠٦).

(٣) **حديث صحيح**: خرجه أبو داود في «سننه» (١٥٤٧)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٦٣)، وابن ماجه في «سننه» (٣٣٥٤) من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا.

(١٣٤٠) [وَكَانَ ﷺ يَسْتَعِيذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ وَالذِّلَّةِ وأَنْ يَظْلِمَ أَوْ يُظْلَمَ][١].

(١٣٤٠/ م) [وَكَانَ مِنْ دُعَائِهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ** [أ/ ٩٥ب] **وَالْفَاقَةِ وَالْقِلَّةِ وَالذِّلَّةِ، وَأَنْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ**»[٢].

(١٣٤١) [وَكَانَ مِنْ دُعَائِهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتُّقَى وَالْعَافِيَةَ وَالْغِنَى**»[٣]][٤].

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّقَلُّلَ مِنَ الدُّنْيَا وَالِاقْتِصَادَ[٥] فِيهَا وَالرِّضَا بِالْكَفَافِ مِنْهَا وَالِاقْتِصَارَ عَلَى مَا يَكْفِي وَيُغْنِي عَنِ النَّاسِ - أَفْضَلُ مِنَ الِاسْتِكْثَارِ مِنْهَا وَالرَّغْبَةِ فِيهَا، وَأَقْرَبُ إِلَى السَّلَامَةِ مَا:

(١٣٤٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ [قَالَ: حَدَّثَنَا][٦] الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ[٧]، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ قَالَا: نَا هَوْذَةُ[٨]، ح.

---

(١) زيادة من (د).

(٢) حديث صحيح: خرجه أبو داود (١٥٤٤، ٥٠٩٤)، والنسائي (٨/ ٢٦١)، وأحمد (٢/ ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٥٤).

(٣) حديث صحيح: خرجه مسلم (٢٧٢١) من حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعًا.

(٤) سقط من (د)، (ظ).

(٥) في (د): «الاقتصار».

(٦) سقط من (د).

(٧) «عوالي الحارث بن أبي أسامة» (٥٤)، ومن طريقه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٧٣)، وفي «معرفة الصحابة» (٧٧٠).

(٨) أخرجه الدينوري (٢٠٣٢)، وأبو بكر الشافعي (١٣٢)، وأبو بكر القطيعي (١٩٤)، والشجري (٢٤٤٤): كلهم من طريق هوذة، وهو ابن خليفة.

(١٣٤٢/ م) وَحَدَّثَنَا [د/ ٩١ب] عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][١]، نَا قَاسِمٌ، نَا بَكْرُ ابْنُ حَمَّادٍ، نَا مُسَدَّدٌ[٢]، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَا[٣]: نَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ[٤] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ يَدْخُلُهَا[٥] الْمَسَاكِينُ، وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ[٦]، إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ [فَقَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ][٧]، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ يَدْخُلُهَا[٨] النِّسَاءُ»**.

وَرَوَاهُ عَنْ[٩] سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ[١٠]، وَخَالِدُ[١١] بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ[١٢]، وَجَمَاعَةٌ[١٣]. . . . .

---

(١) سقط من (د).

(٢) أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٣٥)، والشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٢٤٣٤) من طريق مسدد عن يزيد.
وأخرجه ابن الأعرابي في «الزهد» (١١٥)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٣١)، والبيهقي في «البعث» (١٩٣)، وفي «الشعب» (٩٩٠٢)، والشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٢٣٢٥) من طرق عن يزيد بن هارون.

(٣) في (د): «قال»، والمراد: «هوذة ويزيد».

(٤) في (د): «يزيد».

(٥) في (ب)، (د): «دخلها».

(٦) في (ظ): «محبوسين»!

(٧) سقط من (د).

(٨) في (د): «دخلها».

(٩) سقط من (د).

(١٠) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٦١١)، والبيهقي في «البعث» (٤١٥).

(١١) في (ظ): «ومخلد»!

(١٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٢٢٠).

(١٣) منهم (يزيد بن زريع وحماد بن سلمة وإسماعيل بن إبراهيم ويحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ ومعتمر وجرير وبشر بن المفضل):
أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (١٥٥)، ومسلم (٢٧٣٦) عن يزيد بن زريع.
وأخرجه أحمد (٥/ ٢٠٥)، والبخاري (٥١٩٦، ٦٥٤٧)، وأبو بكر الشافعي (١٣٤)،=

بِإِسْنَادِهِ[١] مِثْلِهِ سَوَاءً.

وَالْجَدُّ عِنْدَهُمُ[٢] الْغِنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَقَدْ جَاءَ[٣] فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْصُوصًا.

(١٣٤٣) وَجَدْتُ فِي أَصْلِ سَمَاعِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ [ب/١١٨/ب] بِخَطِّهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ هِلَالٍ[٤]، حَدَّثَهُمْ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ[٥]، نَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، نَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ -يَعْنِي الْأَغْنِيَاءَ- مَحْبُوسُونَ، إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ فَقَدْ[٦] أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ، فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ**».

(١٣٤٤) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْوَرْدِ، نَا يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ، نَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ سَوَاءً إِلَى آخِرِهِ[٧].

= والشجري (٢٤٣٣) عن إسماعيل.

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٠٩)، والنسائي (١١٧٥٦، ١١٨٢٨) عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه مسلم (٢٧٣٦) عن معاذ بن معاذ.

وأخرجه مسلم (١٧٣٦)، وابن حبان (٦٧٥) عن معتمر.

وأخرجه مسلم (٢٧٣٦)، والمحاملي (٤٨٤)، والخطيب في «المهروانيات» (٢٢) عن جرير.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٣٦) عن بشر بن المفضل.

(١) في (د): «بإسنادٍ».

(٢) في (د): «عنهم».

(٣) في (أ): «جل».

(٤) في (أ): «بلال».

(٥) في (د): «مروروق».

(٦) في (أ): «قد».

(٧) في (د): «بإسناده إلى آخره سواء».

(١٣٤٥) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْفَهَانِيُّ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، نَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا صَبِيٌّ تَحْمِلُهُ وَبِيَدِهَا آخَرُ، قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَسْأَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهَا، ثُمَّ قَالَ: «**حَامِلَاتٌ وَالِدَاتٌ رَحِيمَاتٌ بِأَوْلَادِهِنَّ لَوْلَا**[١] **مَا يَأْتِينَ إِلَى**[٢] **أَزْوَاجِهِنَّ دَخَلَ مُصَلِّيَاتُهُنَّ الْجَنَّةَ**»[٣].

(١٣٤٦) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ[٤].

(١٣٤٧) وَحَدَّثَنَا يَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، نَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، نَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَقِيدُ**[٥] **سَوْطِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»[٦] [أ/ ٩٦].

---

(١) في (د): «لو». (٢) تكررت في (د).

(٣) حديث ضعيف: للانقطاع بين سالم وأبي أمامة، فإنه أدركه ولم يسمع منه.

خرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٠١٣)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٦٢)، و«الصغير» (٨٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٧٣، ١٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٨٦٩٦، ١١٠٥٧).

وقال البوصيري في «الزوائد» (١/ ١٢٣): رجال إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع.

(٤) هذا الحديث سقط من (د).

(٥) بكسر القاف، أي: مقدار، ومثله «قِيد أنملة» و«قِيد رمح».

(٦) إسناده حسن: فيه عبد الرحمن بن إسحاق العامري، يقال له: عباد بن إسحاق، صدوق رمي بالقدر.

=

(١٣٤٨) وَرُوِّينَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بَكَى بُكَاءً شَدِيدًا فَقِيلَ [د/ ١٩٢أ] لَهُ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا [ب/ ١١٩/أ] مُحَمَّدٍ؟ فَقَالَ: كَانَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ خَيْرًا مِنِّي تُوُفِّيَ، وَلَمْ يَتْرُكْ مَا يُكَفَّنُ فِيهِ، وَلَمْ تُوجَدْ لَهُ إِلَّا بُرْدَةٌ، كَانَ إِذَا غُطِّيَ بِهَا رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ وَإِذَا غُطَّتْ بِهَا رِجْلَاهُ بَدَتْ[1] رَأْسُهُ، وَبَقِيتُ بَعْدَهُ حَتَّى أَصَبْتُ مِنَ الدُّنْيَا وَأَصَابَتْ مِنِّي، وَمَا أَحْسَبُنِي إِلَّا سَأُحْبَسُ عَنْ أَصْحَابِي بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ ذَلِكَ، وَجَعَلَ يَبْكِي حَتَّى فَاضَتْ نَفْسُهُ وَفَارَقَ الدُّنْيَا. رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ[2]»[3].

(١٣٤٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، أنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا وَكِيعٌ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ[4] أَبِي لَبِيبَةَ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي، وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ**»[5].

(١٣٥٠) حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][6]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ

= والحديث جاء من طرق عن أبي هريرة.

خرجه الترمذي في «الجامع» (٣٠١٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣١٥، ٤٣٨، ٤٨٢، ٤٨٣)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٣٢).

(١) في (د): «بدا».

(٢) في (د): «رحمه اللَّه».

(٣) لم أقف عليه هكذا بطوله، وشطره الأول متفق عليه، وسيأتي بعد قليل.

(٤) سقط من (أ)، (د)، (ظ)، والصواب إثباتها.

(٥) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، ضعفه ابن معين والدارقطني، ثم هو لم يدرك سعدًا فيما قاله أبو حاتم وأبو زرعة، كما في «المراسيل» (ص ١٨٤).

خرجه وكيع في «الزهد» (١١٩، ٣٣٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٣٧٦، ١٣/ ٢٤٠)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٧٢، ١٨٠، ١٨٧)، و«الزهد» (ص ١٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٣).

(٦) سقط من (أ).

أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا**»(١).

(١٣٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا وَهْبُ بْنُ مَسَرَّةَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا عُبَيْدُ(٢) اللَّهِ بْنُ مُوسَى [قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى](٣) بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا أُبَشِّرُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْفُقَرَاءِ، إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ خَمْسِ مِائَةِ عَامٍ**»(٤).

(١٣٥٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، أنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ**

---

(١) حديث صحيح: خرجه مسلم (١٠٥٥).

(٢) في (ظ): «عبد». (٣) سقط من (د).

(٤) إسناده ضعيف، والحديث حسن بشواهده: فيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف.
والحديث: خرجه ابن ماجه في «سننه» (٤١٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٤٤)، وابن المبارك في «الزهد» (١٤٧٧)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٧٩٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٦١٣٣): كلهم من طريق موسى بن عبيدة عنه به.
قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه.
قلت: له وجه آخر عنه، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٧٧)، وفي «الكبير» (١٢/ ٣١٥)، وفي «مسند الشاميين» (٦٤٩)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٩٦)، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (١/ ٣٦٧): كلهم من طريق قتادة بن الفضيل عن أبي حاضر عن الوضين عن سالم عن ابن عمر... فذكره.
وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث باطل بهذا الإسناد، يروون هذا الحديث عن أبي سلام عن ثوبان عن النبي ﷺ، ولا يشبه أن يكون من حديث سالم. وقال: قتادة بن الفضيل شيخ، وأبو حاضر: مجهول.. ينظر: «علل الحديث» (١٨٩٣).

الْأَغْنِيَاءِ بِنِصْفِ يَوْمٍ خَمْسِ مِائَةِ عَامٍ»(١).

فَهَذِهِ الْآثَارُ يُؤَيِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي فَضْلِ الْقَنَاعَةِ وَالرِّضَا بِالْكَفَافِ [ب/ ١١٩/ ب].

(١٣٥٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ [قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ](٢)، نَا مُحَمَّدُ ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ عُبَيْدٍ سَنُوطا، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الدُّنْيَا** [أ/ ٩٦ب] **خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا بُورِكَ لَهُ فِيهَا، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِي مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَهُ النَّارُ يَوْمَ يَلْقَاهُ**»(٣).

(١٣٥٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ [بْنُ أَبِي شَيْبَةَ](٤)، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: دَخَلَ مُعَاوِيَةُ عَلَى خَالِهِ أَبِي هَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ يَعُودُهُ فَبَكَى فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا يُبْكِيكَ يَا خَالِي(٥)؟ أَوَجَعٌ تَجِدُهُ أَمْ حِرْصٌ عَلَى الدُّنْيَا؟، قَالَ: [د/ ٩٢ب] كُلٌّ لَا، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ

---

(١) **إسناده حسن**: فيه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي وهو مختلف فيه، وهو صدوق. خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٣٥٣، ٢٣٥٤)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١١/ ٦)، وابن ماجه في «سننه» (٤١٢٢)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٩٦، ٣٤٣، ٤٥١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩١، ٨/ ٢١٢).

(٢) سقط من (د).

(٣) **حديث صحيح**: خرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٦٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٤٢).

وخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٣٧٤) من طريق أخرى عن عمر بن كثير بهذا الإسناد.

وخرجه البخاري (٣١١٨) من قوله: «ورب متخوض...» من وجه آخر عن خولة.

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (د): «خال».

عَهِدَ إِلَيَّ[(١)] فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، إِنَّكَ[(٢)] لَعَلَّكَ يُدْرِكُكَ أَمْوَالٌ يُؤْتَاهَا أَقْوَامٌ وَإِنَّمَا[(٣)] يَكْفِيكَ مِنَ الْمَالِ خَادِمٌ وَمَرْكَبٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَأَرَانِي قَدْ جَمَعْتُ[(٤)].

(١٣٥٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا مُحَمَّدٌ، نَا أَبُو بَكْرٍ، نَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ[(٥)]، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي[(٦)] وَائِلٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ سَهْمٍ قَالَ: دَخَلَ مُعَاوِيَةُ عَلَى خَالِهِ. فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ[(٧)].

(١٣٥٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ[(٨)]، أنا أَبُو بَكْرٍ [قَالَ: حَدَّثَنَا][(٩)] عَفَّانُ[(١٠)]، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوَلَةَ، عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَكْفِي أَحَدَكُمْ مِنَ الدُّنْيَا خَادِمٌ وَمَرْكَبٌ»[(١١)].

(١٣٥٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][(١٢)]، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][(١٣)]، نَا

---

(١) في (د): «إلينا». (٢) في (أ)، (ظ): «إنها».

(٣) في (د)، (ظ): «فإنما».

(٤) **حديث صحيح**: وله طرق عن معاوية. خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٣٢٧)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢١٨، ٢١٩)، وابن ماجه في «سننه» (٤١٠٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤٤٣، ٥/ ٢٩٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢١٩، ٢٢٠).

(٥) سقط من (أ). (٦) سقط من (أ).

(٧) **حديث صحيح**: خرجه أحمد بن حنبل في «المسند» (٣/ ٤٤٣، ٥/ ٢٩٠)، وأبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢١٩).

(٨) في (د): «محمد». (٩) سقط من (د).

(١٠) في (أ): «أبو عفان»، وهو خطأ.

(١١) **إسناده ضعيف**: فيه عبد اللَّه بن مَوَلة القشيري، مقبول. يعني: إن توبع وإلا فمجهول، خرجه النسائي أحمد في «المسند» (٥/ ٣٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٤٥)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٠١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٠٦).

(١٢) سقط من (د). (١٣) سقط من (د).

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرٍ الصَّائِغُ، نَا عَفَّانُ، نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَسَعْدَ بْنَ مَالِكٍ، عَادَا سَلْمَانَ قَالَا(١): فَبَكَى، فَقَالَا لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: عَهْدٌ عَهِدَهُ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْفَظْهُ مِنَّا أَحَدٌ؛ قَالَ: «لِيَكُنْ بَلَاغُ [ب/١٢٠/أ] أَحَدِكُمْ مِنَ الدُّنْيَا كَزَادِ الرَّاكِبِ»(٢).

(٣)[قَالَ أَبُو عُمَرَ:](٤)

(١٣٥٨) أَخَذَهُ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ، فَأَحْسَنَ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا كُنْتَ بِالدُّنْيَا بَصِيرًا فَإِنَّمَا ... بَلَاغُكَ مِنْهَا مِثْلُ زَادِ الْمُسَافِرِ

(١٣٥٩) [وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ](٥):

إِذَا كَانَ لَا يُغْنِيكَ مَا يَكْفِيكَ ... فَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ يُغْنِيكَ(٦)

---

(١) في (ب): «قال».

(٢) إسناده ضعيف، والحديث حسنٌ بشواهِدِهِ: فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، خرجه البخاري في «التاريخ الصغير» (١/ ٩٦، ٩٧)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٦٩)، والدولابي في «الكنى» (٤٣٠)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٤٤٠)، وابن السني في «القناعة» (٢٣، ٢٤)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢٣٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٩٦، ١٩٧)، والقضاعي في «الشهاب» (٧٢٨).

وللحديث شواهد عن الحسن البصري، وعن مورق العجلي عن بعض أصحابه ممن أدركوا سلمان، وعن أنس وغيرهم.

(٣) من هنا سقط في (ظ) حتى آخر رقم (١٣٦١).

(٤) سقط من (أ)، (ب).

(٥) في (أ): «أبو حاتم»، وهو تصحيف، فهو سلمة بن دينار.

(٦) سيأتي في النسخة (أ)، (ب) فيما بعد، وينظر: «حلية الأولياء» (٣/ ٢٣٢)، و«تاريخ دمشق» (٢٢/ ٦٧).

(١٣٦٠) وَأَحْسَنَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ أَيْضًا فِي أَخْذِهِ[١] وَقَالَ][٢]:

إِنْ[٣] كَانَ لَا يُغْنِيكَ مَا يَكْفِيكَا ... فَكُلُّ مَا فِي الدُّنْيَا لَا يُغْنِيكَا[٤]

(١٣٦١) وَقَالَ[٥]:

حَسْبُكَ مِمَّا تَبْتَغِيهِ الْقُوتُ[٦] ... مَا أَكْثَرَ الْقُوتَ لِمَنْ يَمُوتُ

(١٣٦٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ[٧]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ[٨]، نَا الْحَسَنُ[٩] بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الضَّحَّاكِ، نَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ[١٠]، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أُتِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بِطَعَامٍ فَقَالَ: «قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ إِلَّا بُرْدَةٌ يُكَفَّنُ فِيهَا، وَقُتِلَ حَمْزَةُ أَوْ رَجُلٌ آخَرُ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: أَنَا أَشُكُّ وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ إِلَّا بُرْدَةٌ يُكَفَّنُ فِيهَا[١١]، مَا أَظُنُّنَا إِلَّا قَدْ عُجِّلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا، وَ[١٢] جَعَلَ يَبْكِي»[١٣].

---

(١) في (د): «في قوله أخذه» وضبب الناسخ على كلمة: «قوله».

(٢) سقط من (ب)، وجاء مكانه: «وقال أيضًا». (٣) في (أ): «إذا».

(٤) في (ب): «فكل ما في الأرض ما يغنيكا»، وسيأتي في النسخة (أ)، (ب) فيما بعد، وينظر: «عيون الأخبار» (٣/ ٢٠٧)، و«اللطائف والظرائف» (ص٧٥)، و«مجاني الأدب» (٢/ ١٢٣). (٥) سقط من (ب)، (د).

(٦) سيأتي في النسخة (أ) فيما بعد. (٧) في (ظ): «قاسم».

(٨) في (د)، (ظ): «أبو إسحاق». (٩) في (ظ): «الحسين».

(١٠) سقط من (ظ)، وهو محمد بن عثمان بن خالد القرشي، أبو مروان العثماني: صدوق يخطئ، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١١)، وفي «دلائل النبوة» (٣/ ٢٩٩). (١١) في (أ): «بها».

(١٢) في (د)، (ظ): «ثم».

(١٣) صحيح: خرجه البخاري (١٢٧٤، ١٢٧٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠٤٨) وغيرهما من طريق إبراهيم بن سعد به. وتابعه شعبة: أخرجه البخاري (٤٠٤٥) وغيره.

فَإِنْ ظَنَّ ظَانٌّ جَاهِلٌ أَنَّ الِاسْتِكْثَارَ [أ/ ١٩٧] مِنَ الدُّنْيَا لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْجَهْلُ فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْكَفَافِ مِنْهَا وَشُبِّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٨] فِيمَا عَدَّدَهُ[١] اللَّهُ ﷻ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نِعَمِهِ عِنْدَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَمَا ظَنَّ.

وَفِي الْآثَارِ الَّتِي قَدَّمْنَا مَا يُوَضِّحُ لَكَ[٢] أَنَّ الْغِنَى لَيْسَ مَا ذَهَبَ [د/ ١٩٣أ] إِلَيْهِ وَاحْتَسَبَهُ بَلْ هُوَ غِنَى الْقَلْبِ فَمَنْ وَضَعَ اللَّهُ الْغِنَى فِي قَلْبِهِ فَقَدْ أَغْنَاهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ[٣] ﷺ أَغْنَى عِبَادِ اللَّهِ قَلْبًا وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ ﷺ بِذَلِكَ[٤] آثَارٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْهَا مَا:

(١٣٦٣) حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي غَالِبٍ بِمِصْرَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَدْرٍ الْبَاهِلِيُّ، نَا رِزْقُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، نَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ[٥]، نَا وَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ[٦].

(١٣٦٣/ م) ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي [ب/ ١٢٠/ ب] أُسَامَةَ، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ[٧].

(١٣٦٣/ م) ح، وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، [نَا قَاسِمٌ][٨]، نَا مُحَمَّدٌ، نَا أَبُو بَكْرٍ، نَا ابْنُ عُيَيْنَةَ[٩]:

---

(١) في (أ)، (ب): «عدد».
(٢) في (د): «له».
(٣) سقط من (د).
(٤) في (ظ): «بذلك ﷺ».
(٥) في (ظ): «سواد»، وقد أخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٣٠٩) من طريق شبابة به.
(٦) في (د): «عمرو»، وهو خطأ، فهو ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي.
(٧) أخرجه أبو حفص عمر بن الخضر في «تاريخ دنيسر» (ص٨٨)، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص٢٧٤) كلاهما من طريق يزيد بن هارون.
(٨) سقط من (أ).
(٩) أخرجه الحميدي (١٠٩٤)، وأحمد في «الزهد» (٢٣٥٦)، وفي «المسند» (٢/ ٢٤٣)، =

كُلُّهُمْ[١] عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ**».

(١٣٦٣/ م) وَرَوَاهُ مَالِكٌ[٢]، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

(١٣٦٣/ م) وَرَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ[٣] أَبِي حَمْزَةَ[٤]، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ أَيْضًا.

(١٣٦٤) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نَا سَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَا: أنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ**»[٥].

(١٣٦٥) وَلَقَدْ أَحْسَنَ عُثْمَانُ بْنُ سَعْدَانَ الْمَوْصِلِيُّ[٦] فِي نَظْمِهِ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ حَيْثُ يَقُولُ:

= ومسلم (١٠٥١)، وهناد بن السري (١/ ٣٣٩)، وابن ماجه (٤١٣٧)، وأبو يعلى (٦٢٥٩)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٧٤)، والقضاعي (١٢١١)، والبيهقي في «الأدب» (٧٧٢)، وفي «الشعب» (٩٨٦٠): كلهم من طريق ابن عيينة.

(١) يعني: ورقاء وابن إسحاق وابن عيينة.

(٢) في «الموطأ» (٢١١٣/ رواية أبي مصعب)، ومن طريقه النسائي في «الكبرى» (١١٧٨٦)، وابن حبان (٦٧٩)، وابن بشران (٥٠٥)، والقضاعي (١٢٠٨).

(٣) في (د): «عن».

(٤) لم أقف على روايته.

(٥) لم أقف على رواية يزيد بن هارون عن حميد إلا ههنا، وفيه ردٌّ على قول الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا هشيم.

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٧٤)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٧٥)، وأبو الفضل الزهري (٤٧٨)، وابن المقرئ (٤٩٩)، وابن شاذان (١٣١)، والخطيب (٦/ ١٠٠)، والضياء (٢٠٨٥-٢٠٨٧): كلهم من طريق هشيم عن حميد به.

(٦) لم أعرفه.

تَقَنَّعْ بِمَا يَكْفِيكَ وَاسْتَعْمِلِ الرِّضَا ... فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصْبِحُ أَمْ تُمْسِي
فَلَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْمَالِ إِنَّمَا ... يَكُونُ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ قِبَلِ النَّفْسِ[١]

(١٣٦٦) وَأَخَذَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ[٢] أَيْضًا فَقَالَ فِي جَوَابِهِ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبِ ابْنِ الْمُهَلَّبِ[٣]:

أَبْلِغْ سُلَيْمَانَ أَنِّي عَنْهُ فِي سَعَةٍ ... وَفِي غِنًى غَيْرَ أَنِّي لَسْتُ ذَا مَالِ
سَخِيٌّ بِنَفْسِي أَنِّي لَا أَرَى أَحَدًا ... يَمُوتُ هَزْلًا وَلَا يَبْقَى عَلَى حَالِ
الرِّزْقُ عَنْ قَدَرٍ لَا الْعَجْزُ يَنْقُصُهُ ... وَلَا يَزِيدُكَ فِيهِ حَوْلُ مُحْتَالِ
وَالْفَقْرُ فِي النَّفْسِ لَا فِي الْمَالِ تَعْرِفُهُ ... كَذَا يَكُونُ الْغِنَى فِي النَّفْسِ لَا الْمَالِ[٤]

---

(١) «التذكرة» (ص٩٧٨) للقرطبي، و«الآداب الشرعية» (٣/ ٣١١).

(٢) الفراهيدي، صاحب العروض.

(٣) في هامش (د): «إنما هو سليمان بن عبد اللَّه بن عباس»، كذا، وصوابه: سليمان بن علي ابن عبد اللَّه بن عباس الهاشمي.

وقد قال أمين الدولة الطربلسي بعد ذكره الأبيات وأن الخليل كتب بها إلى سليمان بن حبيب، قال: ويقال إنه كتب بها إلى سليمان بن علي بن عبد اللَّه بن عباس. . . ينظر: «المجموع اللفيف» (ص١٤٨). وكان سليمان كتب إليه ليؤدب ولده، فأبى، وكتب الخليل إليه الأبيات. . . ينظر: «نزهة الألباء» (ص٤٦).

وكان سليمان كتب للخليل يستدعيه، فأبى، وكان للخليل عليه راتب، فقطع سليمانُ الراتبَ عنه، فكتب إليه الخليل بالأبيات، ثم اعتذر سليمان، وأضعف له راتبه، وكتب إليه الخليل:

إن الذي شق فمي ضامن ... للرزق حتى يتوفاني
حرمتني مالًا قليلًا فما ... زادك في مالك حرماني

ينظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٢٤٣).

(٤) «عيون الأخبار» (٣/ ٢١١)، و«طبقات ابن المعتز» (ص٩٨)، و«الزاهر» (١/ ٩)، و«عمدة الكتاب» (١/ ٥١)، و«أمالي القالي» (٢/ ٢٦٩)، و«أخبار النحويين» (ص٣٢)، و«طبقات النحويين» (ص٤٧)، و«أخلاق الوزيرين» (١/ ٢٢٢)، و«تاريخ العلماء=

(١٣٦٧) وَأَنْشَدَ[١] عَبْدُ اللَّهِ [بْنُ مُحَمَّدِ][٢] بْنِ يُوسُفَ:

تَقَنَّعْ بِمَا[٣] قَاتَكْ وَلَا تَأْسَ لِمَا فَاتَكْ
وَلَا تَغْتَرَّ بِالدُّنْيَا أَمَا تَذْكُرُ أَمْوَاتَكْ

(١٣٦٨) وَقَالَ بَكْرُ بْنُ أَبِي أُذَيْنَةَ[٤]: [ب/ ١٢١/ب]

كَمْ مِنْ فَقِيرٍ غَنِيِّ النَّفْسِ تَعْرِفُهُ وَمِنْ غَنِيٍّ فَقِيرِ النَّفْسِ مِسْكِينُ

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٣٦٩) كَانَ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَى بَعْدَ الْعَرْضِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى» [د/ ٣٣ب]، أَيْ ذَلِكَ هُوَ الْفَقْرُ حَقًّا.

(١٣٧٠) وَقَالَ مَحْمُودٌ الْوَرَّاقُ:

الْفَقْرُ فِي النَّفْسِ وَفِيهَا الْغِنَى وَفِي غِنَى النَّفْسِ الْغِنَى الْأَكْبَرُ
مَنْ كَانَ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَلَمْ يَقْنَعْ فَذَاكَ الْمُوسِرُ الْمُعْسِرُ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ قَنُوعًا وَإِنْ كَانَ مُقِلًّا فَهْوَ الْمُكْثِرُ[٥]

(١٣٧١) وَقَالَ مَحْمُودٌ الْوَرَّاقُ أَيْضًا[٦]:

غِنَى النَّفْسِ يُغْنِيهَا إِذَا كُنْتَ قَانِعًا وَلَيْسَ بِمُغْنِيكَ[٧] الْكَثِيرُ مَعَ الْحِرْصِ

= النحويين» (ص١٢٨)، و«زهر الآداب» (٤/ ٩٥٦)، و«المنتظم» (٧/ ٢٨٠)، و«التدوين» (٣/ ٣٩١)، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٢٦٣)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣٢٩)، و«الإكمال» (٤/ ٢٢١)، و«الآداب الشرعية» (٢/ ١٣١).

(١) في (ب): «وأنشدني». (٢) سقط من (أ).

(٣) في (أ، ب): «كل»، وفي هامش (ب): «بما»، وفي (ظ): «بالذي».

(٤) في (د): «بكر بن أبي أذينة»، وصوابه: «عروة بن أذينة»، كما في «فوات الوفيات» (٢/ ٤٥١)، و«الفرج بعد الشدة» (٣/ ١٤٧-١٤٨)، و«مرآة الزمان» (١١/ ٨٣)..

(٥) «العقد الفريد» (٣/ ١٥٨) مع تقديم وتأخير في الأبيات.

(٦) في (أ، ب): «وقال محمود أيضًا». (٧) في (أ): «بيغنيك».

[. . . . .][1].

(١٣٧٢) وَقَالَ أَبُو[2] فِرَاسٍ الْحَمْدَانِيُّ[3]:

غِنَى النَّفْسِ لِمَنْ يَعْـ ـقِلُ خَيْرٌ مِنْ غِنَى الْمَالِ
وَفَضْلُ النَّاسِ فِي الْأَنْـ ـفُسِ لَيْسَ الْفَضْلُ فِي الْحَالِ[4]

(١٣٧٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، نَا بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ الْعَيْشِ جَرَّبْنَاهُ لَيِّنَهُ وَشَدِيدَهُ، فَوَجَدْنَاهُ يَكْفِي مِنْهُ أَدْنَاهُ»[5].

(١٣٧٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا أَحْمَدُ[6] بْنُ مُطَرِّفٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ:

---

(١) ذكر ههنا في (أ، ب) شعر أبي حازم وأبي العتاهية، وقد تقدم قبل قليل عند رقم (١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١)، وفي (ظ) ذكر شعر أبي حازم فقط، وأثبته هناك مشيًا على ترتيب النسخة (د).

(٢) في (ظ): «ابن».

(٣) الحارث بن أبي العلاء، سعيد بن حمدان، أبو فراس العدوي الشاعر، كان فيه شجاعة وكرم وله شعر في نهاية الحسن، خرج في قتال الروم، فأُسر، وفداه سيف الدولة، وقيل قتل بعد ذلك. . . «المنتظم» (١٤/ ٢٢٧) لابن الجوزي.

(٤) ينظر: «نشوار المحاضرة» (٢/ ٢٥٦)، و«التمثيل والمحاضرة» (ص١٠٩)، (ص٣٩٣)، و«يتيمة الدهر» (١/ ٨٣)، و«المنتظم» (١٤/ ٢٢٨)، و«تلبيس إبليس» (ص٣٤٩)، و«كشف المشكل من الصحيحين» (٣/ ٥٠٨)، و«أنس المسجون» (ص١٩٣)، و«نهاية الأرب في فنون الأدب» (٣/ ١٠٤).

(٥) خرجه وكيع في «الزهد» (١١٦)، وأحمد في «الزهد» (ص ٥١)، وابن المبارك في «الزهد» (٥٧٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١١٨).

(٦) في (د): «محمد»، وهو خطأ.

«قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: أُوتِينَا مِمَّا أُوتِيَ النَّاسُ وَمِمَّا[١] لَمْ يُؤْتَوْا، وَعُلِّمْنَا مِمَّا عُلِّمَ النَّاسُ، وَمِمَّا لَمْ يُعَلَّمُوا، فَلَمْ نَجِدْ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ [ب/ ١٢١/ب] تَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ وَكَلِمَةِ الْعَدْلِ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، وَالْقَصْدِ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ»[٢].

قَالَ يُونُسُ: قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَنِي فِيهِ غَيْرُ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ[٣]: لَا يَضُرُّ مَعَ هَذَا مُلْكٌ».

وَالْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَقَصِّي الْقَوْلِ فِيهِ، وَالْآثَارِ فِيهِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ لِخُرُوجِنَا بِذَلِكَ عَنْ تَأْلِيفِنَا وَعَمَّا لَهُ قَصَدْنَا وَإِنَّمَا حَمَلَنَا عَلَى أَنْ عَرَّجْنَا عَلَى ذِكْرِ [مَا ذَكَرْنَا][٤] فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي اعْتَرَضَنَا مِمَّا وَصَفْنَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

---

(١) في (د): «ما».

(٢) خرجه أحمد في «الزهد» (ص ٥١)، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٣٢٧)، وفي «العقوبات» (١٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٩٩، ٣٠٠).

(٣) في (د): «سفيان».

(٤) سقط من (أ).

بَابُ الْخَبَرِ عَنِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَقُودُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ حَالٍ

(١٣٧٥) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ [إِبْرَاهِيمَ بْنِ][١] سَعِيدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَا [أَبُو يَعْلَى[٢] مُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ الْقَاضِي][٣] بِالْأُبُلَّةِ[٤]، نَا الْحَسَنُ[٥] ابْنُ زِيَادٍ الْعَتَكِيُّ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبٍ، نَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ[٦] قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «كُنَّا نَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا فَجَرَّنَا إِلَى الْآخِرَةِ»[٧].

(١٣٧٦) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ [بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ][٨]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْأُمَوِيُّ[٩]، نَا أَبُو يَعْلَى الْقَاضِي، نَا الْحُسَيْنُ[١٠] بْنُ مَهْدِيٍّ، أنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا يَقُولُ: كَانَ يُقَالُ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ يَأْبَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ حَتَّى يُصَيِّرَهُ إِلَى اللَّهِ»[١١].

---

(١) سقط من (د).

(٢) في (د): «أبو يعلى نا»، وهو خطأ.

(٣) في (د): «أبو يعلى نا محمد بن زهير»، وهو خطأ.

(٤) في (أ): «بالأيلة»، وهو خطأ.

(٥) في (أ): «الحسين».

(٦) بفتح الصاد المهملة وكسر الباء الموحدة، وهو صدوق سيئ الحفظ وكان عابدًا مجاهدًا، وهو أول من صنف الكتب بالبصرة -كما في «التقريب».

(٧) إسناده ضعيف.

(٨) سقط من (د).

(٩) سقط من (د).

(١٠) في (د): «الحسن»، وهو خطأ، وهو الحسين بن مهدي بن مالك الأبلي، أبو سعيد البصري.

(١١) خرجه الخطيب في «الجامع» (٧٧٤، ٧٧٥).

(١٣٧٧) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أنا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ الْبَغْدَادِيُّ، أنا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ [د/ ١٩٤].

(١٣٧٧/ م) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، أنا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَطْلُبُ[١] الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ فَيَأْبَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ»[٢].

(١٣٧٨) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ، نَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، نَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ فَيَأْبَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ»[٣].

(١٣٧٩) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ [ب/ ١٢٢/أ] يَحْيَى، نَا [أ/ ٩٨ب] أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النُّعْمَانِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالُوا: أنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ فَيَأْبَى الْعِلْمُ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ»[٤].

(١٣٨٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا [مُحَمَّدُ][٥] بْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: «طَلَبْنَا هَذَا الْأَمْرَ وَلَيْسَ لَنَا[٦] فِيهِ نِيَّةٌ، ثُمَّ جَاءَتِ النِّيَّةُ بَعْدُ»[٧].

(١٣٨١) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ الْقَاضِي الْأُبُلِّيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ

---

(١) في (د): «يطلب».
(٢) سبق تخريجه.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سقط من (د).
(٦) سقط من (أ).
(٧) خرجه الخطيب في «الجامع» (٧٧٣، ١٨١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٦١).

زَكَرِيَّا الْوَاسِطِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «كُنَّا نَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا فَجَرَّنَا إِلَى الْآخِرَةِ»[١].

(١٣٨٢) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ[٢]، نَا أُسَامَةُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، يُعْرَفُ بِابْنِ عُلَيْكَ، أنا عَبَّاسُ بْنُ السِّنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ مُنْذُ[٣] أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ سَنَةً يَقُولُ: «طَلَبْنَا هَذَا الْحَدِيثَ لِغَيْرِ اللَّهِ فَأَعْقَبَنَا اللَّهُ مَا تَرَوْنَ»[٤].

(١٣٨٣) وَقَالَ الْحَسَنُ: «لَقَدْ طَلَبَ هَذَا الْعِلْمَ أَقْوَامٌ وَمَا أَرَادُوا بِهِ اللَّهَ وَمَا عِنْدَهُ، فَمَا زَالَ بِهِمْ حَتَّى أَرَادُوا بِهِ اللَّهَ [وَمَا عِنْدَهُ][٥]».

* * *

(١) وتقدم عن الحسن البصري.

(٢) مسلمة بن القاسم: ضعيف الحديث.

(٣) في (د): «مذ».

(٤) خرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٣٨).

(٥) سقط من (ظ).

بَابُ مَعْرِفَةِ أُصُولِ الْعِلْمِ وَحَقِيقَتِهِ وَمَا الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ مُطْلَقًا

(١٣٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ بِمَكَّةَ، نَا أَبُو جَعْفَرَ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْبَرْدَعِيُّ، نَا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ الْخَوْلَانِيُّ، ح

(١٣٨٤/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، نَا سُحْنُونُ قَالَا: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [ب/ ١٢٢/ ب] ابْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ الْمَعَافِرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ التَّنُوخِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ[١]: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ قَائِمَةٌ وَفَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ»**[٢].

(١٣٨٤/ م) [وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ جَمَاعَةٌ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ][٣].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) **حديث ضعيف**: فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافري وشيخه عبد الرحمن بن رافع التنوخي، وهما ضعيفان. خرجه أبو داود في «سننه» (٢٨٨٥)، وابن ماجه في «سننه» (٥٤)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٦٧، ٦٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٣٢).

(٣) سقط من (د)، (ظ).

(١٣٨٥)[١] وَفِيمَا أَجَازَ لَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ[٢] بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ[٣] بِخَطِّهِ وَأَذِنَ لِي فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ [د/ ٩٤ب] بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِلَابِيُّ بِدِمَشْقَ قَالَ: نَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ [أ/ ١٩٩] الْخُزَاعِيُّ، نَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مَرْوَانَ الْقُرَشِيُّ، نَا بَقِيَّةُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى جَمْعًا مِنَ النَّاسِ عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ: «**مَا هَذَا؟**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ عَلَّامَةٌ، قَالَ: «**وَمَا الْعَلَّامَةُ؟**»، قَالُوا: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِعَرَبِيَّةٍ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِشِعْرٍ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعَرَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**هَذَا عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهْلٌ لَا يَضُرُّ**»[٤].

(١٣٨٦)[٥] وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا خَلَا فَهُوَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ**»[٦].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا، وَهُمَا سُلَيْمَانُ وَبَقِيَّةُ، فَإِنْ صَحَّ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ مَعَ الْجَهْلِ بِالْآيَةِ الْمُحْكَمَةِ وَالسُّنَّةِ الْقَائِمَةِ وَالْفَرِيضَةِ الْعَادِلَةِ، أَوْ لَا يَنْفَعُ فِي وَجْهٍ مَا، وَلِذَلِكَ[٧] لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى وَشِبْهِهِ، وَقَدْ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ وَالنَّسَبَ عُنْصُرَا عِلْمِ الْأَدَبِ.

---

(١) الخبر كله سقط من (ظ).

(٢) في (أ): «عبد اللَّه»، وهو خطأ.

(٣) أبو ذر الهروي هو عبدُ بن أحمد بن محمد، شيخ الحرم، ترجمته في «السير» (١٧/ ٥٥٤).

(٤) إسناده ضعيف: فيه سليمان بن محمد الخزاعي، وهو ضعيف الحديث، وبقية بن الوليد مدلس وقد عنعن.

قال ابن حجر: «وهذا الباطل لا يحتمله بقية وإن كان مدلسًا، فإن توبع سليمان عليه احتمل أن يكون بقية دلسه على ابن جريج، وما عرفت سليمان بعد». ينظر: «لسان الميزان» (٣/ ١٠٤).

(٥) الخبر كله سقط من (ظ).

(٦) تقدم.

(٧) في (أ): «وكذلك».

(١٣٨٧) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عُتْبَةَ الرَّازِيُّ بِمِصْرَ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُمَرِيُّ، نَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي زَنْبَرٍ[١]، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةُ [ب/١٢٣/أ] أَشْيَاءَ: كِتَابٌ نَاطِقٌ وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ وَلَا أَدْرِي».

(١٣٨٧/م) وَرَوَاهُ أَبُو حُذَافَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ.. فَذَكَرَهُ»[٢].

(١٣٨٨) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ، [نَا الْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ، نَا مُوسَى بْنُ خَلَفٍ الْعَمِّيُّ، عَنْ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ][٣] الْقُرَظِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ تَبَيَّنَ لَكَ رُشْدُهُ فَاتَّبِعْهُ، وَأَمْرٌ تَبَيَّنَ لَكَ زَيْغُهُ فَاجْتَنِبْهُ، وَأَمْرٌ اخْتُلِفَ فِيهِ فَكِلْهُ إِلَى عَالِمِهِ**»[٤].

(١٣٨٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْبُلِيُّ[٥]، نَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْفَرَائِضِيُّ، نَا الْحُنَيْنِي[٦]، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا**[٧]: **كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ**»[٨].

---

(١) في (أ)، (د): «زبير»، وهو خطأ، وفي (ظ): «بن زبير»!.

(٢) «الدر النضيد» (ص ١٧٠). (٣) سقط من (أ).

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه أبو المقدام وهو هشام بن زياد بن أبي زياد المدني، متروك.
خرجه الطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» (١/ ١٥٧).

(٥) في (أ): «الدؤلي»، وهو خطأ. (٦) في (ظ): «الخيلي»!

(٧) في (د): «بها».

(٨) **إسناده ضعيف**: فيه الحنيني وهو إسحاق بن إبراهيم، وشيخه كثير بن عبد الله بن عمرو=

(١٣٩٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][١]، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ[٢] الْغِفَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [د/ ١٩٥أ] قَالَ: «**سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَأَعْطَانِيهَا**»[٣].

(١٣٩١) وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عُرْوَةَ: «كَتَبْتَ إِلَيَّ تَسْأَلُنِي عَنِ الْقَضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ؛ وَإِنَّ رَأْسَ الْقَضَاءِ اتِّبَاعُ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ الْقَضَاءُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بِحُكْمِ أَئِمَّةِ الْهُدَى ثُمَّ اسْتِشَارَةُ ذَوِي الْعِلْمِ وَالرَّأْيِ».

(١٣٩٢) وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي[٤] عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ شُبْرُمَةَ[٥]، يَقُولُ:

مَا فِي الْقَضَاءِ شَفَاعَةٌ لِمُخَاصِمٍ ... عِنْدَ اللَّبِيبِ وَلَا الْفَقِيهِ الْعَالِمِ

= ابن عوف، وهما ضعيفان.

خرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٣١)، ولعله قد تفرد بهذه الرواية، وقد رواه مالك في «الموطأ» بلاغًا، كما في «الاستذكار» (٨/ ٢٦٥)، و«التمهيد» (٢٤/ ٣٣١)، ومن طريق مالك أخرجه أبو الليث السمرقندي في «تنبيه الغافلين» (٨٩٩).

وقال ابن عبد البر: «وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يستغنى بها عن الإسناد.. ثم رواه من حديث أبي هريرة وسيأتي عند المصنف هنا في باب الحض على لزوم السنة برقم (٢٢٩٩)، ومن حديث عبد الرحمن بن عوف، وهو حديث الباب، وكلاهما ضعيف.

(١) سقط من (د).

(٢) في (د): «أبي نضرة»، وهو تصحيف.

(٣) إسناده ضعيف: لجهالة الراوي الذي لم يسم.

خرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٩٦)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٨٠).

(٤) سقط من (أ).

(٥) عبد الله بن شبرمة بن الطفيل الكوفي القاضي، كان شاعرًا فقيهًا ثقة قليل الحديث.

هَوِّنْ عَلَيَّ[١] إِذَا قَضَيْتُ بِسُنَّةٍ أَوْ بِالْكِتَابِ فَرَغِمَ[٢] أَنْفُ الرَّاغِمِ [ب/١٢٣/ب]
وَقَضَيْتُ فِيمَا لَمْ أَجِدْ[٣] أَثَرًا بِهِ بِنَظَائِرَ مَعْرُوفَةٍ وَمَعَالِمِ[٤]

(١٣٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ابْنِ أَبِي الشَّرِيفِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْمُنْتَابِ الْقَاضِي الْمَالِكِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، نَا أَبُو ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: «الْحُكْمُ حُكْمَانِ؛ حُكْمٌ جَاءَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَحُكْمٌ أَحْكَمَتْهُ السُّنَّةُ، قَالَ[٥]: وَمُجْتَهِدٌ رَأْيَهُ لَعَلَّهُ يُوَفَّقُ، قَالَ[٦]: وَ[٧]مُتَكَلِّفٌ فَطُعِنَ عَلَيْهِ».

(١٣٩٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، نَا ابْنُ أَبِي[٨] دُلَيْمٍ، وَوَهْبُ بْنُ مَسَرَّةَ قَالَا: نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: «الْحُكْمُ الَّذِي يُحْكَمُ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ حُكْمَانِ؛ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ مَا[٩] أَحْكَمَتْهُ السُّنَّةُ، فَذَلِكَ الْحُكْمُ الْوَاجِبُ، وَذَلِكَ[١٠] الصَّوَابُ، وَالْحُكْمُ الَّذِي يَجْتَهِدُ فِيهِ الْعَالِمُ رَأْيَهُ فَلَعَلَّهُ يُوَفَّقُ، وَثَالِثٌ مُتَكَلِّفٌ فَمَا أَحْرَاهُ أَلَّا يُوَفَّقَ».

(١٣٩٥) وَقَالَ مَالِكٌ: «الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ نُورٌ يَهْدِي اللَّهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ، وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ»[١١].

---

(١) في (د): «عليك»، وفي (ظ): «أهون علي».

(٢) في (ب)، (ظ): «برغم».

(٣) في (د): «تجد».

(٤) الأبيات في «عيون الأخبار» (١/ ١٢٧)، و«أخبار القضاة» (٣/ ٩٦-٩٧)، و«الجليس الصالح الكافي» (ص٦٩١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٣٩٦-٣٩٧).

(٥) سقط من (د).

(٦) في (د): «وقال».

(٧) سقط من (د).

(٨) سقط من (أ).

(٩) سقط من (أ).

(١٠) في (د): «لك».

(١١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٨٣٧)، و«المدخل إلى السنن» (٣٠٩)، و«الاستذكار» (٤/ ٩)، و«التمهيد» (٤/ ٢٦٧)، و«شرح السنة» (١/ ٢٨٤).

(١٣٩٦) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «لَيْسَ الْفِقْهُ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ، وَلَكِنَّ الْفِقْهَ يُؤْتِيهِ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ».

(١٣٩٧) قَالَ ابْنَ وَضَّاحٌ: وَسُئِلَ سُحْنُونُ: أَيَسَعُ الْعَالِمَ أَنْ يَقُولَ: «لَا أَدْرِي» فِيمَا يَدْرِي؟ فَقَالَ: «أَمَّا مَا فِيهِ كِتَابٌ قَائِمٌ أَوْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ فَلَا يَسَعُهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذَا الرَّأْيِ فَإِنَّهُ يَسَعُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَمُصِيبٌ هُوَ أَمْ مُخْطِئٌ».

(١٣٩٨) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ» مِنْ «جَامِعِهِ» قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ [أ/ ١٠٠أ] لَيْسَ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ وَلَكِنَّهُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ فِي الْقُلُوبِ».

(١٣٩٩) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ: قَالَ مَالِكٌ: «الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ نُورٌ يَهْدِي اللَّهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ».

(١٤٠٠) حَدَّثَنَا [ب/ ١٢٤/أ] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُنِيرٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ جَنَّادٍ[١]، نَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا قُرَّةُ، عَنْ عَوْنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «لَيْسَ [د/ ٩٥ب] الْعِلْمُ عَنْ كَثْرَةِ الْحَدِيثِ، إِنَّمَا الْعِلْمُ خَشْيَةُ اللَّهِ»[٢].

(١٤٠١) وَذَكَرَ[٣] ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ

---

(١) محمد بن إبراهيم البزاز، هو أبو بكر بن جناد المنقري.

(٢) إسناده ضعيف: فيه عون بن عبد اللَّه لم يدرك ابن مسعود. خرجه أحمد في «الزهد» (٨٦٧)، وأبو داود في «الزهد» (١٧٢)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، والبيهقي في «المدخل» (٤٨٦)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٤٨).

(٣) في (د): «وذكره».

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، إِنَّمَا الْعِلْمُ خَشْيَةُ اللَّهِ»(١).

(١٤٠٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالُوا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ بِالْقَيْرُوَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ الْبَغْدَادِيُّ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، نَا عَفَّانُ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو(٢) الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا هُوَ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ، فَمَنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا بِرَأْيِهِ فَمَا أَدْرِي أَفِي حَسَنَاتِهِ يَجِدُهُ أَمْ فِي سَيِّئَاتِهِ؟»(٣).

(١٤٠٣) وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا أَسْلَمُ(٤) بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا الْمُزَنِيُّ، وَالرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ، وَجِهَةُ(٥) الْعِلْمِ مَا نُصَّ فِي الْكِتَابِ أَوْ فِي السُّنَّةِ، أَوْ فِي الْإِجْمَاعِ، [فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي ذَلِكَ](٦) فَالْقِيَاسُ(٧) عَلَى هَذِهِ الْأُصُولِ مَا [كَانَ](٨) فِي مَعْنَاهَا».

قَالَ أَبُو عُمَرَ: [«أَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَيُغْنِي عَنِ الِاسْتِشْهَادِ عَلَيْهِ وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ يَكْفِي فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ

---

(١) سبق تخريجه، وينظر: «تعظيم الفتيا» (٤٨).
(٢) في (أ): «عمر».
(٣) إسناده ضعيف: فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، ضعيف. وأبو فزارة، وهو راشد بن كيسان الكوفي، لم يدرك ابن عباس.
(٤) في (ظ): «سلم».
(٥) في (د): «وجهه».
(٦) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).
(٧) في (أ): «أو القياس».
(٨) سقط من (أ)، (ظ).

فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

و](١) أَمَّا الإِجْمَاعُ فَمَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ(٢) غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥] الآيَةَ.. لِأَنَّ الِاخْتِلَافَ لَا يَصِحُّ مَعَهُ هَذَا الظَّاهِرُ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ(٣):

(١٤٠٤) «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»(٤).

وَعِنْدِي أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى جَمِيعِهِمْ جَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا

---

(١) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٢) في (أ، ب): «ومن يتبع»، وهو خطأ.

(٣) في (د): «وقوله ﷺ».

(٤) **حديث ضعيف**: وقد روي بلفظ: «إن أمتي لا تجتمع على الضلالة»: أخرجه اللالكائي في «السنة» (١٥٣) تحقيقي، وقد تكلمت عليه هناك.

وأخرجه عبد بن حميد (١٢٢٠)، وابن ماجه (٣٩٥٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٤)، والدولابي في «الكنى» (٩٣٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١١٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٢١)، وابن عساكر (٥٩/ ٧): كلهم من طريق معان بن رفاعة عن أبي خلف المكفوف عن أنس.

وإسناده واهٍ جدًّا، فيه معان بن رفاعة ضعيف، وأبو خلف المكفوف هو حازم بن عطاء كما جزم به الدارقطني في «الغرائب والأفراد» (١٣١٨)، وقال ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص١٢٢): وهذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لأن معان بن رفاعة ضعفه يحيى بن معين، وقال السعدي وأبو حاتم: ليس بحجة، وقال ابن حبان: استحق الترك، وقال الأزدي: لا يحتج بحديثه ولا يكتب، وأبو خلف الأعمى قال يحيى بن معين: كذاب، كذا حكاه ابن الجوزي، وقال أبو حاتم: منكر الحديث وليس بالقوي، وقال ابن حبان: يأتي بأشياء لا تشبه حديث الأثبات.

وروي بلفظ: «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبدًا»: أخرجه اللالكائي في السنة (١٥٤) من حديث ابن عمر، وإسناده ضعيف مضطرب كما بينته هناك.

وله روايات وشواهد ذكرها الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١/ ٤٠٤-٤١٤).

﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَمَاعَتَهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا [ب/ ١٢٤/ب] حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ كَمَا أَنَّ(١) الرَّسُولَ ﷺ حُجَّةٌ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَدَلَائِلُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ لَيْسَ كِتَابُنَا هَذَا مَوْضِعًا(٢) لِتَقَصِّيهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١٤٠٥) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: الْعِلْمُ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: مَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ النَّاطِقِ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَمَا كَانَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أ/ ١٠٠ب] الْمَأْثُورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا، وَمَا كَانَ فِيمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَكَذَلِكَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ لَا يُخْرَجُ عَنْ جَمِيعِهِ، فَإِذَا وَقَعَ الِاخْتِيَارُ فِيهِ عَلَى قَوْلٍ فَهُوَ عِلْمٌ نَقِيسُ(٣) عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ، وَمَا اسْتَحْسَنَهُ عَامَّةُ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَكَانَ نَظِيرًا لَهُ. قَالَ: وَلَا يَخْرُجُ الْعِلْمُ عَنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ.

قَالَ [د/ ١٩٦أ] أَبُو عُمَرَ: قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: «وَمَا أَشْبَهَهُ» يَعْنِي مَا أَشْبَهَ الْكِتَابَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي السُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ يَعْنِي مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كُلَّهُ فَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فِي(٤) الْأَحْكَامِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ كَانَ فِي مَعْنَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» هُوَ نَحْوُ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَمُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِمَا(٥) وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ الْقَوْلِ فِي الْقِيَاسِ، وَسَنُفْرِدُ لِذَلِكَ بَابًا كَافِيًا فِي كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْكَارُ الْعُلَمَاءِ الِاسْتِحْسَانَ أَكْثَرُ مِنْ إِنْكَارِهِمْ لِلْقِيَاسِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ(٦) بَيَانِ ذَلِكَ.

(١٤٠٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ](٧)، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

---

(١) سقط من (د).
(٢) في (د): «موضعها».
(٣) في (د): «يقاس».
(٤) سقط من (أ).
(٥) في (د): «عليها».
(٦) سقط من (د).
(٧) سقط من (أ)، (ظ).

إِسْحَاقَ الْقَاضِي، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، وَالْقَعْنَبِيُّ قَالَا: أنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «**لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ**[٢] **مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنَ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، إِنَّ أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا**[٣] [ب/ ١٢٥/أ] **مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ**»[٤].

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ[٥]، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[٦]، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي عَمْرٍو بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

(١٤٠٧) أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، نَا قَاسِمٌ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، نَا عَاصِمُ [بْنُ عَلِيٍّ][٧]، نَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ الْهُذَلِيِّ[٨]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ:

---

(١) هو الدراوردي، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٢٥)، وابن منده في «الإيمان» (٩٠٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٠٤٥).

(٢) في (أ): «أولى».

(٣) في هامش (د): «خالصًا»، في (أ، ب): «خالصًا».

(٤) وأخرجه إسماعيل بن جعفر في حديثه (٣٥٤)، وأحمد (١٤/ ٤٤٦)، والبخاري (٦٦٧٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨١١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٦٩٩)، والآجري في «الشريعة» (٧٨٨)، وابن منده في «الإيمان» (٩٠٦): كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو به، وله طرق أخرى تركتها خشية الإطالة.

(٥) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (٩٩).

(٦) في (د): «عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد اللَّه»، وزيادة عبد الرحمن خطأ.

(٧) سقط من (أ).

(٨) معاوية بن معتب الهذلي لم يوثقه غير العجلي وابن حبان. وينظر «التذييل على كتب الجرح والتعديل» (ص٣٠٦-٣٠٧).

يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاذَا رَدَّ إِلَيْكَ رَبُّكَ فِي الشَّفَاعَةِ؟ فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَوَّلُ مَنْ يَسْأَلُنِي عَنْ ذَلِكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْعِلْمِ**» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[١].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي الْخَبَرِ الْأَوَّلِ: «**لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ**»، وَفِي هَذَا: «**لِمَا رَأَيْتُ مِنَ حِرْصِكَ عَلَى الْعِلْمِ**» فَسَمَّى الْحَدِيثَ عِلْمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ:

(١٤٠٨) «**نَضَّرَ اللَّهُ[٢] عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ بَلَّغَهَا غَيْرَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ [أ/ ١٠١أ] [وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ][٣] إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[٤] فَسَمَّى الْحَدِيثَ فِقْهًا مُطْلَقًا وَعِلْمًا، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَسَانِيدَ هَذَا الْخَبَرِ فِيمَا تَقَدَّمَ[٥] مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(١٤٠٩) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ إِذْ[٦] أَذِنَ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ حَدِيثَهُ: «**قَيِّدِ الْعِلْمَ**»، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا تَقْيِيدُهُ؟ قَالَ: «**الْكِتَابُ**»[٧]، فَأَطْلَقَ عَلَى حَدِيثِهِ اسْمَ الْعِلْمِ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ وَفَهِمَهُ.

---

(١) إسناده ضعيف: فيه سالم بن أبي سالم الجيشاني، وهو ضعيف، مجهول، لم يوثقه غير ابن حبان، خرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٧، ٥١٨)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١/ ٣٤٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١١١)، والحارث في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١١٣٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٦٩٦)، وابن حبان في «الصحيح» (٦٤٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٤١)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٠٥)، ويشهد له الذي قبله.

(٢) في (أ): «اسم عبد».

(٣) سقط من (د).

(٤) سبق تخريجه برقم (١٩٥، ١٩٧، ١٩٨).

(٥) تقدم عند رقم (١٩٥) من حديث جبير بن مطعم، ورقم (١٩٨) من حديث أنس.

(٦) في (د): «إذا».

(٧) سبق تخريجه برقم (٤١٢).

(١٤١٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ[١] بْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ[٢]، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ[٣]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [د/ ٩٦ب]: «أَبَا الْمُنْذِرِ، أَيُّ آيَةٍ مَعَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَعْظَمُ؟» مَرَّتَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قَالَ: فَضَرَبَ صَدْرِي وَقَالَ: «لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ» وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ[٤].

(١٤١١) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ [ب/ ١٢٥/ب] [نَا أَحْمَدُ][٥] بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ، ح

(١٤١١/ م) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، نَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَذَكَرَتْ أَنَّهَا وَضَعَتْ لِأَدْنَى مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَنْتِ لِآخِرِ الْأَجَلَيْنِ» قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَقُلْتُ إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا . . وَذَكَرَ حَدِيثَ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ[٦].

(١٤١٢) وَرَوَى مَالِكٌ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ

---

(١) سقط من (د).
(٢) سعيد بن إياس الجريري.
(٣) ضريب بن نفير القيسي.
(٤) حديث صحيح: خرجه أبو داود الطيالسي (٥٥٢)، وعبد الرزاق (٦٠٠١)، وعبد بن حميد (١٧٨)، وأحمد (٢١٢٧٨)، ومسلم (٨١٠).
(٥) سقط من (أ).
(٦) حديث صحيح: خرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٩٤).
(٧) في (د): «عن مالك».

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ[1] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَأُخْبِرَ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ[2] وَقَعَ فِيهَا، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَقَالَ[3]: إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ**» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[4].

(١٤١٣) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأُشْنَانِيُّ، نَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْأَسْوَدِ، نَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، نَا [عَبْدُ اللَّهِ][5] بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] [أ/ ١٠١ب] قَالَ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَإِلَى ﴿ٱلرَّسُولِ﴾: [إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ][6].

(١٤١٤) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][7]، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ ح.

(١٤١٤/ م) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

---

(١) في (د): «بن»، وهو تصحيف.
(٢) في (د): «وقع قد»، وهو خطأ.
(٣) في (د): «قال».
(٤) حديث صحيح: خرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٥، ١٥٨٧)، ومن طريقه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩).
(٥) سقط من (أ)، (ظ).
(٦) جاء هذا الأثر عن مجاهد وميمون بن مهران وقتادة والسدي وغيرهم.
انظر «الاعتقاد» (٧٦، ٧٧) للالكائي بتحقيقي، و«سنن الدارمي» (٢١٩)، و«تفسير الطبري» (٥/ ١٤٨، ١٤٩، ١٥١)، و«الرسالة» (٨١) للشافعي و«الباعث على إنكار البدع والحوادث» (٧٠٦)، والبيهقي في «المدخل» (٢٧٠)، وسيعيده المصنف برقم (٢٣٢٨).
(٧) زيادة من (ب).

مُوسَى، نَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ قَالَا: نَا وَكِيعٌ، [ب/١٢٦/ب] نَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونَ بْنِ مِهْرَانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: «إِلَى اللَّهِ: إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَإِلَى الرَّسُولِ][(١)] قَالَ: مَا دَامَ حَيًّا فَإِذَا قُبِضَ فَإِلَى[(٢)] سُنَّتِهِ»[(٣)].

(١٤١٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَخَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا ابْنُ الزَّرَّادِ[(٤)]، وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا: نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ كَعْبٍ[(٥)]، وَقَاسِمُ بْنُ عِيسَى قَالَا: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ يَقُولُ: [د/ ٩٧أ] «ثَلَاثٌ أُحِبُّهُنَّ لِي وَلِإِخْوَانِي: هَذَا الْقُرْآنُ يَتَدَبَّرُهُ الرَّجُلُ وَيَتَفَكَّرُ فِيهِ فَيُوشِكُ أَنْ يَقَعَ عَلَى عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، وَهَذِهِ السُّنَّةُ يَطْلُبُهَا[(٦)] وَيَسْأَلُ عَنْهَا، وَيَذَرُ النَّاسَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ»[(٧)].

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَكَانَ[(٨)] ابْنُ وَضَّاحٍ

---

(١) سقط من (أ).
(٢) في (د): «قال».
(٣) إسناده حسن:
أخرجه الطبري (٧/ ١٨٦)، وابن المنذر في «التفسير» (١٩٣٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٣)، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٤٥)، وابن بطة (٥٨)، (٥٩)، (٨٥)، واللالكائي (٧٦)، والخطيب (٢٠/ ١٦٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٢٢): كلهم من طريق جعفر بن برقان عن ميمون فذكره.
(٤) محمد بن أحمد بن عبد الملك بن سلام بن الرزاد القرطبي، كان زاهدًا صالحًا، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٨٢).
(٥) في (أ): «كعيب»، وهو خطأ.
(٦) في (أ): «يتطلبها».
(٧) علقه البخاري في «الصحيح» (٩/ ٩٢)، ووصله اللالكائي (٣٦)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١٣٢)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣١٩)، وتكلم عن أسانيده في «فتح الباري» (١٣/ ٢٥١-٢٥٢).
(٨) في (د): «فكان».

يُعْجِبُهُ الْخَبَرُ وَيَقُولُ: جَيِّدٌ جَيِّدٌ.

(١٤١٦) وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[١] النَّقَّاشُ[٢]، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَحْمُودٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَكْثَمَ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَ الْعُلُومِ كُلِّهَا عِلْمٌ هُوَ أَوْجَبُ[٣] عَلَى الْعُلَمَاءِ وَعَلَى[٤] الْمُتَعَلِّمِينَ وَكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عِلْمِ نَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمَنْسُوخِهِ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِنَاسِخِهِ وَاجِبٌ فَرْضًا، وَالْعِلْمُ بِهِ لَازِمٌ دِيَانَةً وَالْمَنْسُوخُ لَا يُعْمَلُ بِهِ وَلَا يُنْتَهَى إِلَيْهِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ عَالِمٍ عِلْمُ ذَلِكَ، لِئَلَّا يُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ أَمْرًا لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ ﷻ أَوْ يَضَعُ عَنْهُمْ[٥] فَرْضًا أَوْجَبَهُ اللَّهُ ﷻ».

(١٤١٧) قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ، حَدَّثَهُمْ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ: أنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»: ﴿وَأُولِي[٦] الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: «أُولُو الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ»[٧].

(١٤١٨) قَالَ: وَنا [ب/١٢٦/ب] ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ، [عَنْ[٨] أَبِي][٩]

---

(١) سقط من (د).

(٢) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي البغدادي، أبو بكر النقاش المقرئ المفسر، إمام أهل العراق في القراءات والتفسير. «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٦).

(٣) في (أ): «واجب».

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (د): «عنه».

(٦) في (أ)، (د): «وأولو»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) انظر «تفسير الطبري» (٥/ ١٥١)، و«سنن الدارمي» (٢١٩)، و«الاعتقاد» (٧٥) للالكائي بتحقيقي، من وجه آخر عن عبد الملك به.

(٨) الحسن بن صالح بن حي، أبو عبد الله الكوفي، من كبار أتباع التابعين، ثقة فقيه.

(٩) في (د)، (ظ): «بن»، وهو تصحيف.

(١٠) بياض في (أ).

جَعْفَرَ(١)، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «أُولُو الْفِقْهِ»(٢).

(١٤١٩) قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: وَنا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «أُولُو الْخَيْرِ»(٣).

(١٤٢٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ قَالَ: أنا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاصِحٍ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُفَسِّرِ فِي دَارِهِ بِمِصْرَ، نَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ(٤) عَبْدِ الصَّمَدِ، نَا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ النَّصِيبِيُّ، نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: قَالَ لِي(٥) الْأَوْزَاعِيُّ: «يَا بَقِيَّةُ، الْعِلْمُ مَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَمَا لَمْ يَجِئْ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ، يَا بَقِيَّةُ [أ/ ١٠٢]، لَا تَذْكُرْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ ﷺ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَلَا أَحَدًا مِنْ أُمَّتِكَ، وَإِذَا سَمِعْتَ أَحَدًا يَقَعُ فِي غَيْرِهِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقُولُ: أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ»(٦).

(١٤٢١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ، نَا الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ، نَا بَقِيَّةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: «الْعِلْمُ مَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَمَا لَمْ يَجِئْ عَنْ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ»(٧).

(١٤٢٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ(٨) بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ

---

(١) أبو جعفر هو الرازي، عيسى بن ماهان.

(٢) خرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥/ ٩٥)، وأبو خيثمة في «العلم» (٦٢)، والبيهقي في «المدخل» (٢٧١).

وأبو جعفر هو الرازي، وليث هو ابن أبي سليم، وهما ضعيفان.

(٣) خرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥/ ٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤١٨)، وفيه عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وهو متكلم فيه، والراجح أنه ضعيف لسوء حفظه.

(٤) في (أ): «عن»، وهو تصحيف.

(٥) سقط من (د).

(٦) ذكره الذهبي في «السير» (٧/ ١٢٠).

(٧) تقدم معلقًا برقم (١٠٦٧).

(٨) في (ظ): «جابر»!

ابْنِ نَاصِحٍ][1] الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُفَسِّرِ، الدِّمَشْقِيُّ بِمِصْرَ، نَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ [الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَام الرِّفَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ سَعِيدٍ][2] بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ [د/٩٧ب] أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] قَالَ: «أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ»[3].

(١٤٢٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، حَدَّثَنَا دُحَيْمٌ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، يُحَدِّثُ[4] عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «اخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ[5] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا [ب/١٢٧/أ] رَأْيَ لِي[6] مَعَهُمْ» قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ[7] لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِقَوْلٍ يُخَالِفُهُمْ جَمِيعًا[8] بِهِ.

(١٤٢٤) وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ[9] الْمُفَسِّرِ[10]، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو هِشَام الرِّفَاعِيُّ، وَهَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: نَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «الْعُلَمَاءُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ»[11].

(١٤٢٥) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا ابْنُ شَعْبَانَ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، نَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، نَا[12] خُصَيْفٌ[13]، عَنْ سَعِيدِ

---

(١) سقط من (د). (٢) سقط من (د).

(٣) خرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٢/ ٦٢). (٤) سقط من (أ).

(٥) في (د): «أصحاب محمد»، وضبب الناسخ على كلمة «محمد».

(٦) في (أ): «أرى لي». (٧) سقط من (أ).

(٨) سقط من (أ). (٩) سقط من (أ)، (ظ).

(١٠) هو عبد الله بن محمد بن ناصح.

(١١) في إسناده ضعف، ففيه ليث وهو ابن أبي سليم، وهو ضعيف.

(١٢) سقط من (ظ).

(١٣) خصيف بن عبد الرحمن الجزري، سيئ الحفظ، وقد اختلط بآخرة.

ابْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَا لَمْ يَعْرِفْهُ[١] الْبَدْرِيُّونَ[٢] فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ»[٣].

(١٤٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَبُو بَكْرٍ[٤] الْبَغْدَادِيُّ بِمَكَّةَ، نَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ[٥]، نَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، نَا أَبُو قُتَيْبَةَ[٦]، نَا إِسْرَائِيلُ[٧]، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قَالَ: هُمُ الَّذِينَ هَاجَرُوا مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ[٨].

(١٤٢٧) وَذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ[٩]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ [أ/ ١٠٢ب]: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبَّادِ[١٠] بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

---

(١) في (أ، ب): «يعرف». (٢) في (أ): «البديريون».

(٣) ينظر: «ذم التأويل» (ص٢١)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٥)، وسيأتي مرة أخرى برقم (١٨٠٥).

(٤) في (د): «نا أبو بكر»، وهو خطأ، فهو أبو بكر محمد بن الحسين الآجري صاحب كتاب «الشريعة»، والأثر عنده في كتابه برقم (١١٦٢).

(٥) أبو بكر القطان، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥١٧٧).

(٦) أبو قتيبة هو سلم بن قتيبة.

(٧) وقع في كتاب «الشريعة»: «إسماعيل»، وهو خطأ، ففي جميع المصادر: «إسرائيل».

(٨) إسناده حسن: فيه سماك بن حرب بن أوس بن خالد، صدوق في روايته عن غير عكرمة.
خرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٤٤٥)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٧٢، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٥٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٩٨، ٧/ ٣٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٧٣)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٦)، والحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٧٠٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٩)، وفي «السنة» (١٤٣٠)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣٩٦٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٢٣/ ٣١٦٠، ٤/ ٨٦/ ٦٩٦٤).

(٩) في (ظ): «بن أبي شيبة».

(١٠) في (د): «يحيى عن ابن عباد»، ثم ضبب الناسخ على كلمة: «عن».

الزُّبَيْرِ](١) قَالَ: «أَنَا وَاللَّهِ لَمَعَ(٢) عُثْمَانَ ﷺ بِالْجُحْفَةِ وَمَعَهُ رَهْطٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فِيهِمْ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْفِهْرِيُّ، إِذْ قَالَ عُثْمَانُ، وَذُكِرَ لَهُ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ: «أَنْ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَخَلِّصُوهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَوْ أَخَّرْتُمْ هَذِهِ الْعُمْرَةَ حَتَّى تَزُورُوا هَذَا الْبَيْتَ زَوْرَتَيْنِ كَانَ أَفْضَلَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ وَسَّعَ فِيَ الْخَيْرِ»، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ ﷺ: «عَمَدْتَ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرُخْصَةٍ رَخَّصَ اللَّهُ ﷻ لِلْعِبَادِ بِهَا فِي كِتَابِهِ، تُضَيِّقُ عَلَيْهِمْ فِيهَا، وَتَنْهَى عَنْهَا، وَكَانَتْ لِذِي الْحَاجَةِ وَلِنَائِي الدَّارِ»، ثُمَّ أَهَلَّ [ب/١٢٧/ب] بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ مَعًا فَأَقْبَلَ عُثْمَانُ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «وَهَلْ نَهَيْتُ عَنْهَا؟ إِنِّي لَمْ أَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا كَانَتْ رَأْيًا أَشَرْتُ بِهِ، فَمَنْ شَاءَ أَخَذَ بِهِ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ»، قَالَ: فَمَا أَنْسَى قَوْلَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ مَعَ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ: انْظُرْ إِلَى هَذَا كَيْفَ يُخَالِفُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاللَّهِ لَوْ أَمَرَنِي لَضَرَبْتُ عُنُقَهُ قَالَ: فَرَفَعَ حَبِيبٌ يَدَهُ فَضَرَبَ بِهَا فِي(٣) صَدْرِهِ، [د/٩٨/أ] وَقَالَ: «اسْكُتْ فَضَّ اللَّهُ فَاكَ، فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُ بِمَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ»(٤).

(١٤٢٨) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَا: نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، نَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سُئِلَ عَطَاءٌ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ، فَقَالَ: «تُصَلِّي وَتَصُومُ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَتَسْتَثْفِرُ بِثَوْبٍ ثُمَّ تَطُوفُ» فَقَالَ لَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى: أَيَحِلُّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُصِيبَهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ سُلَيْمَانُ: أَرَأْيٌ أَمْ عِلْمٌ؟ قَالَ: «بَلْ(٥) سَمِعْنَا أَنَّهَا إِذَا صَلَّتْ وَصَامَتْ حَلَّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُصِيبَهَا»(٦).

---

(١) سقط من (د). (٢) في (د): «مع».

(٣) سقط من (د).

(٤) خرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٩٢).

(٥) في (د): «بلى».

(٦) خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ٣١١).

(١٤٢٩) وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً عَنْ رَجُلٍ غَرِيبٍ قَدِمَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ مُعْتَمِرًا ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَحُجَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَيَكُونُ مُتَمَتِّعًا؟ قَالَ: لَا[1] يَكُونُ[2] مُتَمَتِّعًا حَتَّى يَأْتِيَ مِنْ مِيقَاتِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؟، قُلْتُ: أَرَأْيٌ أَمْ عِلْمٌ؟ قَالَ: «بَلْ عِلْمٌ».

(١٤٣٠) وَذَكَرَ سُنَيْدٌ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتْعَةِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ: «كَرِهَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رضي الله عنهما، فَإِنْ يَكُنْ عِلْمًا فَهُمَا أَعْلَمُ مِنِّي وَإِنْ يَكُنْ رَأْيًا فَرَأْيُهُمَا أَفْضَلُ».

(١٤٣١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا الْحُمَيْدِيُّ، نَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ صِفِّينَ وَحَكَمَ الْحَكَمَانِ سَمِعْتُ [أ/ ١٠٣أ] سَهْلَ [ب/ ١٢٨/أ] بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ؛ فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَرُدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَهُ لَرَدَدْنَاهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[4].

(١٤٣٢) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقَاضِي بِبَغْدَادَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُوسَ بْنِ كَامِلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ قَالَ: «أَبْطَأَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ فِي قَضِيَّةٍ فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ رَأْيِي لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، وَإِنَّمَا أُحِزُّ فِي لَحْمِي، فَمَا عَجَلَتِي!»[5].

---

(١) سقط من (د). (٢) سقط من (أ).

(٣) في (ظ): «سند».

(٤) صحيح: البخاري (٢١٨١، ٣١٨٢، ٤١٨٩، ٤٨٤٤، ٧٣٠٨)، ومسلم (١٧٨٥).

(٥) خرجه أحمد بن حنبل في «العلل ومعرفة الرجال» (٥٢٣١)، وزاد أن حفص بن غياث=

(١٤٣٣) أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ](١) عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ الْوَرَّاقُ، نَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ هَانِئٍ أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ-، وَقَدْ عَاوَدَهُ السَّائِلُ فِي عَشَرَةِ دَنَانِيرَ وَمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «تَرَانِي أَسْتَعْفِي مِنْهَا، وَأُخْبِرُكَ أَنَّ فِيهَا اخْتِلَافًا فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: يُزَكِّي كُلَّ نَوْعٍ عَلَى حِدَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، وَتُلِحُّ عَلَيَّ تَقُولُ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ فِيهَا؟ [مَا تَقُولُ أَنْتَ فِيهَا؟](٢) وَمَا عَسَى أَنْ أَقُولَ فِيهَا وَأَنَا أَسْتَعْفِيَ مِنْهَا [د/ ٩٨ب] كُلٌّ قَدِ اجْتَهَدَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَذْهَبَكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِحَاجَتِنَا إِلَيْهَا(٣)، فَغَضِبَ وَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ بُدٌّ إِذَا هَابَ الرَّجُلُ شَيْئًا يُحْمَلُ عَلَى أَنْ يَقُولَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ قُلْتُ فَإِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ وَإِنَّمَا الْعِلْمُ مَا(٤) جَاءَ مِنْ فَوْقٍ، وَلَعَلَّنَا أَنْ نَقُولَ الْقَوْلَ ثُمَّ نَرَى بَعْدَهُ غَيْرَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: يَكْتُبُونَ رَأْيَكَ، قَالَ: يَكْتُبُونَ مَا عَسَى أَنْ أَرْجِعَ(٥) عَنْهُ غَدًا.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ: وَلَمْ يَزَلْ بِهِ السَّائِلُ حَتَّى جَعَلَ يَحْتَجُّ(٦) لِقَوْلِ مَنْ لَا يَرَى الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَكَأَنِّي رَأَيْتُ مَذْهَبَهُ أَنْ يُزَكَّى كُلُّ نَوْعٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَتِهِ.

(١٤٣٤) وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي [ب/ ١٢٨/ ب] قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: «إِنَّمَا عَلَى الْحَاكِمِ الِاجْتِهَادُ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّأْيُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِي رَأْيٍ عَلَى

= قال: قد رأيت أبا حنيفة يُسأل عن المسألة فيقول فيها في المجلس الواحد عشرة أقاويل.
وأخرجه: عبد اللَّه ابن الإمام أحمد في «السُّنة» (٣٧٦) عن حفص بن غياث بلفظ آخر سيأتي ههنا برقم (٢١١٨).

(١) سقط من (د).
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (د): «إليه».
(٤) في (أ): «مثل».
(٥) في (ظ): «أراجع».
(٦) في (أ): «يجنح».

حَقِيقَةِ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ الِاجْتِهَادُ»(١).

(١٤٣٥) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي الْمَالِكِيُّ، نَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، نَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، أُخْطِئُ وَأُصِيبُ، فَانْظُرُوا فِي رَأْيِي، فَكُلَّمَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَخُذُوا بِهِ [أ/ ١٠٣ب]، وَكُلَّمَا لَمْ يُوَافِقِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَاتْرُكُوهُ».

(١٤٣٦) وَذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ الْمَالِكِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ رِشْدِينَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ مَعْنٍ، عَنْ مَالِكٍ مِثْلَهُ.

(١٤٣٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ بَحْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، نَا مُطَرِّفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ(٢): قَالَ ابْنُ هُرْمُزَ(٣): «لَا تُمْسِكْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا سَمِعْتَ مِنِّي مِنْ هَذَا الرَّأْيِ؛ فَإِنَّمَا افْتَجَرْتُهُ أَنَا وَرَبِيعَةُ، فَلَا تُمْسِكْ(٤) بِهِ(٥)».

(١٤٣٨) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أنا مَعْمَرٌ، وَالثَّوْرِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبْجَرَ(٦)، قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: «مَا حَدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ فَخُذْ بِهِ، وَمَا قَالُوا فِيهِ بِرَأْيِهِمْ فَبُلْ عَلَيْهِ»(٧).

---

(١) ذكره إسماعيل القاضي في كتاب «المبسوط» كما سيأتي عنه.

(٢) في (أ)، (ظ): «يقول لي».

(٣) في (د): «هرم».

(٤) في (د): «تتمسك».

(٥) سقط من (د).

(٦) في (د): «أبجد»، وهو خطأ.

(٧) خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٥٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣١٩).

(١٤٣٩) وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ مِثْلَهُ سَوَاءً[١].

(١٤٤٠) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْخٍ، نَا أَبُو سُفْيَانَ الْحِمْيَرِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ هُشَيْمًا عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ كَيْفَ صَارَ فِيهِ اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: «قَالُوا بِرَأْيِهِمْ فَاخْتَلَفُوا»[٢].

(١٤٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الدُّولَابِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ [ب/ ١٢٩/أ] بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ قَالَ: كَانَ ابْنُ سِيرِينَ، إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، قَالَ: «لَيْسَ عِنْدِي فِيهِ إِلَّا رَأْيٌ أَتَّهِمُهُ» فَيُقَالُ لَهُ: قُلْ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ بِرَأْيِكَ فَيَقُولُ: «لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَأْيِي يَثْبُتُ لَقُلْتُ فِيهِ [د/ ٩٩أ] وَلَكِنِّي أَخَافُ أَنْ أَرَى الْيَوْمَ رَأْيًا وَأَرَى غَدًا غَيْرَهُ، فَأَحْتَاجَ أَنْ أَتْبَعَ النَّاسَ فِي دُورِهِمْ».

(١٤٤٢) وَذَكَرَ ابْنُ[٣] وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ[٤] لَهِيعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ: «لَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا بِشَيْءٍ» فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنِّي أَرْضَى بِرَأْيِكَ، فَقَالَ لَهُ سَالِمٌ[٥]: «لَعَلِّي أَنْ أُخْبِرَكَ بِرَأْيِي ثُمَّ تَذْهَبَ فَأَرَى بَعْدَكَ رَأْيًا غَيْرَهُ فَلَا أَجِدُكَ».

(١٤٤٣) قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ[٦]، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَبْلُغْهُ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ: «إِنْ شِئْتُمْ أَخْبَرْتُكُمْ بِالظَّنِّ».

(١٤٤٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ قَوْلِ أَبِي السَّمْحِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ[٧]: «سَيَأْتِي عَلَى

---

(١) خرجه الخطيب في «الجامع» (١٥٧٥).
(٢) ذكره الذهبي في «السير» (٨/ ٢٩١).
(٣) سقط من (أ).
(٤) في (ظ): «أبي».
(٥) سقط من (أ).
(٦) في (أ): «عمرو».
(٧) سقط من (أ).

النَّاسِ زَمَانٌ يُسَمِّنُ الرَّجُلُ رَاحِلَتَهُ ثُمَّ يَسِيرُ عَلَيْهَا حَتَّى تَهْزَلَ يَلْتَمِسُ مَنْ يُفْتِيهِ بِسُنَّةٍ فَلَا يَجِدُ مَنْ يُفْتِيهِ إِلَّا بِالظَّنِّ»[١].

(١٤٤٥) وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ»[٢].

(١٤٤٦) وَذَكَرَ خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ، قَاضِي الْبَصْرَةِ وَمُفْتِيهَا أَنَّهُ قَالَ فِي نَفَقَةِ الْوَلَدِ الْبَالِغِ الْمُدْرِكِ: «إِنَّهُ لَا تَلْزَمُ الْوَالِدَ» قِيلَ لَهُ: أَفَيُعْطِيهِمُ الْوَالِدُ [أ/ ١٠٤أ] مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا قَوْلِي لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ رَأْيٌ وَلَا أَدْرِي لَعَلَّهُ خَطَأٌ وَ[٣] أَكْرَهُ أَنْ يُغَرِّرَ بِزَكَاتِهِ فَيُعْطِيَهَا وَلَدَهُ الْكَبِيرَ وَهُوَ يَجِدُ مَوْضِعًا لَا شَكَّ فِيهِ».

(١٤٤٧) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ [بْنِ بِشْرٍ][٤]، نَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، قَالَ: نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، نَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ[٥] عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ [ب/ ١٢٩/ ب] [عَنْ شَيْءٍ][٦] فَقَالَ: «إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنْ رَبِّي أَنْ أَقُولَ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِرَأْيِي»[٧].

(١٤٤٨) وَقَالَ عَطَاءٌ: «وَأَضْعَفُ الْعِلْمِ أَيْضًا عِلْمُ النَّظَرِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: رَأَيْتُ فُلَانًا يَفْعَلُ كَذَا، وَلَعَلَّهُ قَدْ فَعَلَهُ سَاهِيًا».

---

(١) إسناده صحيح، وقد تقدم برقم (١٠٣٧).

(٢) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٣).

(٣) في (د): «أو».

(٤) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).

(٥) في (أ): «عن».

(٦) سقط من (د).

(٧) إسناده ضعيف: فيه عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وهو ضعيف.

(١٤٤٩) وَمِنْ فَضْلٍ لِابْنِ الْمُقَفَّعِ[١] فِي «الْيَتِيمَةِ»[٢] قَالَ[٣]: «وَلَعَمْرِي إِنَّ لِقَوْلِهِمْ: «لَيْسَ الدِّينُ خُصُومَةً أَصْلًا تَثْبُتُ» وَصَدَقُوا مَا الدِّينُ بِخُصُومَةٍ، وَلَوْ كَانَ خُصُومَةً لَكَانَ مَوْكُولًا إِلَى النَّاسِ يُثْبِتُونَهُ[٤] بِآرَائِهِمْ وَظَنِّهِمْ، وَكُلُّ مَوْكُولٍ إِلَى النَّاسِ رَهِينَةُ ضَيَاعٍ، وَمَا يُنْقَمُ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ إِلَّا أَنَّهُمُ اتَّخَذُوا الدِّينَ رَأْيًا، وَلَيْسَ الرَّأْيُ ثِقَةً وَلَا حَتْمًا، وَلَمْ يُجَاوِزِ الرَّأْيُ مَنْزِلَةَ الشَّكِّ وَالظَّنِّ إِلَّا قَرِيبًا، وَلَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَكُونَ يَقِينًا وَلَا ثَبْتًا، وَلَسْتُمْ سَامِعِينَ أَحَدًا يَقُولُ لِأَمْرٍ قَدِ اسْتَيْقَنَهُ وَعَلِمَهُ: أَرَى أَنَّهُ كَذَا وَكَذَا فَلَا أَجِدُ أَحَدًا[٥] أَشَدَّ اسْتِخْفَافًا بِدِينِهِ مِمَّنِ[٦] اتَّخَذَ رَأْيَهُ وَرَأْيَ الرِّجَالِ دِينًا مَفْرُوضًا»[٧].

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٤٥٠) إِلَى هَذَا الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَشَارَ مُصْعَبٌ الزُّبَيْرِيُّ[٨] فِي قَوْلِهِ:

فَأَتْرُكُ مَا عَلِمْتُ لِرَأْيِ غَيْرِي ... وَلَيْسَ الرَّأْيُ كَالْعِلْمِ الْيَقِينِي[٩]

---

(١) في (ظ): «ابن المقفع»، وفي (أ): «لابن المقنع»، وهو تصحيف، فهو عبد اللَّه بن المقفع، أحد البلغاء والفصحاء، كان من مجوس فارس فأسلم، وترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٠٨)، وذكر الذهبي أنه كان متهمًا بالزندقة.

(٢) كتاب «الدرة اليتيمة» لابن المقفع، قال الأصمعي: لم يُصنف مثلها في فنها، يعني في الحكم والآداب، وقد نشره الأمير شكيب، وقيل: إن كتاب ابن المقفع مترجم من كتاب بزرجمهر في الحكمة .. ينظر: «تاريخ آداب العرب» (٢/ ١١٨) للرافعي.

(٣) سقط من (د).

(٤) في (د): «يثبتونهم».

(٥) سقط من (د).

(٦) في (د): «من».

(٧) لم أقف على كلامه في «الدرة اليتيمة»، وقد تصفحته كله، وقد رأيت فيه من الحكم والآداب شيئًا عظيمًا لمن تدبره، ولعل نسخة الأمير شكيب أرسلان ناقصة، واللَّه أعلم.

(٨) مصعب بن عبد اللَّه الزبيري.

(٩) سيأتي عند رقم (١٧٨٥) بأطول مما هنا.

وَهِيَ أَبْيَاتٌ كَثِيرَةٌ أَنْشَدَهَا مُصْعَبٌ، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ أَنَّهَا[١] شِعْرُهُ، وَسَنَذْكُرُ الْأَبْيَاتَ بِتَمَامِهَا فِي بَابِ مَا تُكْرَهُ فِيهِ الْمُنَاظَرَةُ وَالْجِدَالُ فِي هَذَا الْكِتَابِ[٢] إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ مُتَقَدِّمِي هَذِهِ الْأُمَّةِ وَسَلَفِهَا خِلَافًا أَنَّ الرَّأْيَ لَيْسَ بِعِلْمٍ حَقِيقَةً.

(١٤٥١) وَأَفْضَلُ مَا رُوِيَ عَنْهُمْ فِي الرَّأْيِ أَنَّهُمْ قَالُوا: نِعْمَ وَزِيرُ الْعِلْمِ الرَّأْيُ الْحَسَنُ[٣].

(١٤٥٢) [وَقَالُوا: أَبْقَى الْكِتَابُ مَوْضِعًا لِلسُّنَّةِ، وَأَبْقَتِ السُّنَّةُ مَوْضِعًا لِلرَّأْيِ الْحَسَنِ.

قَالَ أَبُو عُمَرُ][٤]: **وَأَمَّا أُصُولُ الْعِلْمِ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَتَنْقَسِمُ السُّنَّةُ قِسْمَيْنِ:**

أَحَدُهُمَا: [إِجْمَاعٌ][٥] تَنْقُلُهُ الْكَافَّةُ عَنِ الْكَافَّةِ، فَهَذَا مِنَ الْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ لِلْأَعْذَارِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ هُنَالِكَ[٦] خِلَافٌ، وَمَنْ رَدَّ إِجْمَاعَهُمْ فَقَدْ رَدَّ نَصًّا مِنْ نُصُوصِ اللَّهِ يَجِبُ اسْتِتَابَتُهُ عَلَيْهِ وَإِرَاقَةُ دَمِهِ إِنْ لَمْ يَتُبْ؛ لِخُرُوجِهِ عَمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ [الْعُدُولُ][٧] وَسُلُوكِهِ غَيْرَ سَبِيلِ جَمِيعِهِمْ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ السُّنَّةِ: خَبَرُ[٨] الْآحَادِ الثِّقَاتِ[٩] الْأَثْبَاتِ [أ/ ١٠٤ب]

---

(١) في (أ، ب): «أنه».

(٢) باب ما تكره فيه المناظرة والجدال والمراء، وسيأتي عند مناظرة مصعب لإسحاق بن أبي إسرائيل.

(٣) سيأتي برقم (١٦١٥) من قول الزهري.

(٤) سقط من (أ)، (ظ).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (أ): «هناك».

(٧) سقط من (ب).

(٨) في (د)، (ظ): «أخبار».

(٩) في (ب): «والثقات».

[الْعُدُولِ، وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ][1] الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ[2] فَهَذَا[3] يُوجِبُ الْعَمَلَ عِنْدَ جَمَاعَةِ عُلَمَاءِ[4] الأُمَّةِ الَّذِينَ هُمُ الْحُجَّةُ وَالْقُدْوَةُ، [وَلِذَلِكَ مُرْسَلُ السَّالِمِ الثِّقَةِ الْعَدْلِ يُوجِبُ الْعَمَلَ أَيْضًا وَالْحُكْمَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ][5]، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ[6] يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا، وَلِلْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا.

(١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ-، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ مُوَرِّقٍ الْعِجْلِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَالسُّنَّةَ كَمَا تَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ»[7].

(١٤٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو[8] قَالَ: قَالَ لِي إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ: كَانَ الزُّهْرِيُّ إِذَا ذَكَرَ أَهْلَ الْعِرَاقِ ضَعَّفَ عِلْمَهُمْ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ بِالْكُوفَةِ مَوْلًى لِبَنِي أَسَدٍ -يَعْنِي الأَعْمَشَ، يَرْوِي أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ، قَالَ: أَرْبَعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ! قُلْتُ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ جِئْتُكَ[9] بِبَعْضِ حَدِيثِهِ أَوْ قَالَ: بِبَعْضِ عِلْمِهِ، قَالَ: فَجِئْ بِهِ، فَجِئْتُ بِهِ فَلَمَّا قَرَأَهُ، قَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ، وَمَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ بِالْعِرَاقِ وَاحِدًا يَعْلَمُ هَذَا»[10].

---

(١) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).
(٢) سقط من (ب)، (ظ).
(٣) في (د): «الإسناد المتصل منها».
(٤) زيادة من (ب).
(٥) سقط من (أ، ب، ظ).
(٦) في (د): «إن خبر الواحد العدل».
(٧) خرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٤٥٩، ١١/ ٢٣٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٧٤)، و«المدخل» (٣٧٥). وزاد: «واللحن».
(٨) في (د): «عمر».
(٩) في (أ): «حدثتك».
(١٠) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٤٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٧٥٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٧).
وذكره أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ١١١٧)، والمزي في «تهذيب=

(١٤٥٥) [حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ شُرَيْحٌ: «إِنَّمَا أَقْتَفِي الْأَثَرَ فَمَا وَجَدْتُ فِي الْأَثَرِ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ»][١].

(١٤٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْحَوْطِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ سَوَادَةَ بْنِ زِيَادٍ، وَعَمْرِو بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّاسِ: أَنَّهُ لَا رَأْيَ لِأَحَدٍ مَعَ سُنَّةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ[٢] ﷺ»[٣].

(١٤٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا [إِسْحَاقُ ابْنُ][٤] [د/ ١٠٠أ] إِبْرَاهِيمَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ [ب/ ١٣٠/ب]: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: «لِيَكُنِ الْأَمْرُ الَّذِي تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ هَذَا الْأَثَرَ، وَخُذُوا مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَكُمُ الْحَدِيثَ»[٥].

(١٤٥٨) قَالَ: وَنا ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ[٦] قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي[٧]، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: «إِنَّمَا الدِّينُ الْآثَارُ»[٨].

= الكمال» (١٢/ ٨٧)، والذهبي في «التاريخ» (٣/ ٨٨٣)، وفي «السير» (٦/ ٢٣٤)، وفي «معرفة القراء الكبار» (ص٥٥).

(١) سقط من (د).

(٢) في (ظ): «نبينا محمد».

(٣) خرجه المروزي في «السنة» (٩٤).

(٤) تكررت في (د).

(٥) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٥)، وذكره الذهبي في «السير» (٨/ ٣٩٨).

(٦) عبد العزيز بن أبي رزمة -غزوان- أبو محمد المروزي، وهو ثقة.

(٧) محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، وهو ثقة.

(٨) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦٧، ٧/ ٥٧)، والبيهقي في «المدخل» (٢٣٥).

(١٤٥٩) أَنْشَدَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْخضِرِ الْأَسْيُوطِيُّ بِمَكَّةَ قَالَ: أنشدنا أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ الْأَخْبَارِيُّ قَالَ: أنشدنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ [أ/ ١٠٥أ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ[1] نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى الْآثَارُ
لَا تَرْغَبَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ فَالرَّأْيُ[2] لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ
وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الْفَتَى أَثَرَ الْهُدَى وَالشَّمْسُ بَازِغَةٌ لَهَا أَنْوَارُ[3]

(١٤٦٠) وَقَالَ بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ السَّقَطِيُّ[4]: «نَظَرْتُ فِي الْعِلْمِ فَإِذَا هُوَ الْحَدِيثُ وَالرَّأْيُ، فَوَجَدْتُ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَذِكْرَ الْمَوْتِ وَذِكْرَ رُبُوبِيَّةِ الرَّبِّ وَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَذِكْرَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْحَثَّ عَلَى صِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَجِمَاعَ الْخَيْرِ، وَنَظَرْتُ فِي الرَّأْيِ فَإِذَا فِيهِ الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ وَالتَّشَاحُّ وَاسْتِقْصَاءُ الْحَقِّ، وَالْمُمَاكَسَةُ فِي الدِّينِ، وَاسْتِعْمَالُ الْحِيَلِ، وَالْبَعْثُ عَلَى قَطْعِ الْأَرْحَامِ، وَالتَّجَرُّؤُ عَلَى الْحَرَامِ».

(١٤٦١) [وَرُوِيَ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَسْلَمَ[5]][6].

(١٤٦٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: ثنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «كَانُوا

---

(١) في (أ، ب): «آثار». (٢) في (ب): «والرأي».
(٣) راجع «ذم الكلام» (٢/ ١٩٣، ١٩٤)، و«الانتصار لأصحاب الحديث» (ص ١٣)، و«الاعتقاد» (٣١١) للالكائي بتحقيقي. (٤) سقط من (د).
(٥) كذا وقع في (ب، د) وهو تحريف، وصوابه: «يونس بن سليمان»، وقد أخرج قوله: الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٥)، والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٦٤)، وذكره ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٩٤).
(٦) سقط من (أ)، (ظ).

يَرَوْنَ أَنَّهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ مَا دَامُوا عَلَى الْأَثَرِ»[١].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَقَدْ زِدْنَا هَذَا الْمَعْنَى بَيَانًا فِي بَابِ الرَّأْيِ[٢].

(١٤٦٣) وَقُلْتُ أَنَا:

مَقَالَةُ ذِي نُصْحٍ وَذَاتُ فَوَائِدَ ... إِذَا مِنْ ذَوِي الْأَلْبَابِ كَانَ اسْتِمَاعُهَا

عَلَيْكُمْ بِآثَارِ النَّبِيِّ فَإِنَّهَا[٣] ... مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الرَّشَادِ اتِّبَاعُهَا [ب/ ١٣١/أ]

(١٤٦٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا أَبُو بِشْرٍ الدُّولَابِيُّ[٤]، نَا إِسْحَاقُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو[٥] بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: نَا سَلَامٌ أَبُو الْهَيْثَمِ[٦] قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْهُذَلِيَّ يَقُولُ: قَالَ لِيَ[٧] الزُّهْرِيُّ: «يَا هُذَلِيُّ، يُعْجِبُكَ[٨] الْحَدِيثُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ يُعْجِبُ ذُكُورَ الرِّجَالِ وَيَكْرَهُهُ مُؤَنَّثُوهُمْ[٩]».

---

(١)

(٢) يعني: باب ذم الرأي، وهو باب ما جاء في ذم القول في دين اللَّه تعالى بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

(٣) في (ب): «فإنه».

(٤) «الكنى والأسماء» (٣/ ١١٥٦ رقم ٢٠١٥).

(٥) في (د): «عمر».

(٦) أخرجه الرامهرمزي (٣٢) وعنده «بكر بن سلام»، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٠) وعنده «أبو بكر بن سلام»، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٠) وعنده «بكر بن سلام أبو الهيثم»، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (٤١/ مخطوط) وعنده: «بكر بن عبد السلام».
وللأثر طرق أخرى ليس فيها بكر بن سلام، أخرجه الدينوري في «المجالسة» (١٠٣٣)، والحاكم في «المدخل» (ص٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٥) وغيرهم.

(٧) سقط من (د).

(٨) في (د): «يعجب».

(٩) في (ظ): «مؤنثهم».

(١٤٦٥) وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرَ الطَّبَرِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»[١] أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْمُبَارَكِ الطَّبَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عُبَيْدِ اللَّهِ الْوَزِيرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرَ الْمَنْصُورَ، يَقُولُ لِلْمَهْدِيِّ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَا تَجْلِسْ وَقْتًا إِلَّا وَمَعَكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُحَدِّثُكَ؛ [د/ ١٠٠ب] فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابِ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: «الْحَدِيثُ ذَكَرٌ، وَلَا يُحِبُّهُ إِلَّا ذُكُورُ الرِّجَالِ» وَصَدَقَ أَخُو زُهْرَةَ.

(١٤٦٦) وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ الْبَتِّيِّ[٢]، دُلَّنِي عَلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ قَالَ: «اسْمَعِ الِاخْتِلَافَ».

(١٤٦٧) حَدَّثَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ[٣] بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ، [أ/ ١٠٥] فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ إِجَازَةً، أنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ، ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مَحْمُودُ بْنُ عَنْبَرِ بْنِ نُعَيْمٍ النَّسَفِيُّ بِنَسَفَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو نَصْرٍ فَتْحُ بْنُ عَمْرٍو الْوَرَّاقُ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَنَا الرُّخْصَةُ مِنْ ثِقَةٍ، فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ»[٤].

(١٤٦٨) أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَجَلِيُّ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ أَنْ تَسْمَعَ بِالرُّخْصَةِ مِنْ ثِقَةٍ فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ»[٥].

---

(١) «تاريخ الطبري» (٨/ ٧٢)، ونقله ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ٤٦٨).

(٢) عثمان البتّي أبو عمرو فقيه البصرة، اسم أبيه مسلم، وقيل: أسلم، ترجمته في «السير» (٦/ ١٤٨).

(٣) في (ظ): «أبو زرعة»!

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦٧)، وعلَّقه البغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٩٠).

(٥) أخرجه علي بن المفضل المقدسي في «الأربعون على الطبقات» (ص٥٢٥) من طريق سعيد ابن عثمان عن يونس . . . فذكره.

(١٤٦٩) أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ذُو[١] النُّونِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَارِي[٢] بْنُ إِسْحَاقَ ابْنُ أَخِي ذِي[٣] النُّونِ [بْنِ إِبْرَاهِيمَ][٤] عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْفَيْضِ ذِي النُّونِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ [ب/ ١٣١/ ب] أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «مِنْ أَعْلَامِ الْبَصَرِ بِالدِّينِ مَعْرِفَةُ الْأُصُولِ[٥] لِتَسْلَمَ مِنَ الْبِدَعِ وَالْخَطَإِ، وَالْأَخْذُ بِالْأَوْثَقِ مِنَ الْفُرُوعِ[٦] احْتِيَاطًا لِتَأْمَنَ».

(١٤٧٠) وَأَخْبَرَنِي أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ: «إِنَّ[٧] مِنَ حَقِّ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ الْإِضْرَابَ عَنِ الْكَلَامِ فِي فُرُوعٍ لَمْ تُحْكِمْ أُصُولَهَا، وَالْتِمَاسَ ثَمَرَةٍ لَمْ تَغْرِسْ شَجَرَهَا، وَطَلَبَ نَتِيجَةٍ لَمْ تَعْرِفْ مُقَدِّمَاتِهَا».

قَالَ أَبُو عُمَرَ رضي الله عنه:

(١٤٧١) وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ:

وَكُلُّ عِلْمٍ غَامِضٍ رَفِيعِ ... فَإِنَّهُ بِالْمَوْضِعِ الْمَنِيعِ
لَا يُرْتَقَى[٨] إِلَيْهِ إِلَّا عَنْ دَرَجْ ... مِنْ دُونِهَا بَحْرٌ طَمُوحٌ وَلُجَجْ
وَلَا يَنَالُ ذُرْوَةَ الْغَايَاتِ ... إِلَّا عَلِيمٌ بِالْمُقَدِّمَاتِ

(١٤٧٢) وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ[٩]:

لَنْ تَبْلُغَ الْفَرْعَ الَّذِي رُمْتَهُ ... إِلَّا بِبَحْثٍ مِنْكَ عَنْ أُسِّهِ

---

(١) في (د): «ذا».
(٢) في (ظ): «عبد الباقي».
(٣) في (د): «ذا».
(٤) سقط من (أ)، (ب)، (ظ).
(٥) في (ظ): «الأوثق بالفروع».
(٦) سقط من (ظ).
(٧) سقط من (د).
(٨) في (د): «يرقى».
(٩) الشاعر الحكيم، اتهمه الناس بالزندقة فقتله المهدي ببغداد سنة ١٦٠هـ.

(١٤٧٣) وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ[١]: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: إِذَا ثَبَتَتِ الْأُصُولُ فِي الْقُلُوبِ نَطَقَتِ الْأَلْسُنُ بِالْفُرُوعِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ قَلْبِي لَكَ شَاكِرٌ، وَلِسَانِي لَكَ ذَاكِرٌ، وَهَيْهَاتَ أَنْ يَظْهَرَ الْوُدُّ الْمُسْتَقِيمُ مِنَ الْقَلْبِ السَّقِيمِ[٢].

* * *

(١) عبد الملك بن قريب الأصمعي.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (ص٧٣)، وابن باكويه في جزئه (٤٥)، وذكره أبو إسحاق القيرواني في «زهر الآداب» (٤/ ٩١٤)، وهذه المقولة من جيد كلام العرب.

بَابُ(١) الْعِبَارَةِ عَنْ حُدُودِ عِلْمِ الدِّيَانَاتِ [د/ ١٠١/أ]، وَسَائِرِ الْعُلُومِ الْمُنْتَحِلَاتِ(٢) عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ(٣)

[قَالَ أَبُو عُمَرَ ﵁](٤): حَدُّ الْعِلْمِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَ(٥)الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْمَعْنَى هُوَ مَا اسْتَيْقَنْتَهُ وَتَبَيَّنْتَهُ، وَكُلُّ مَنِ اسْتَيْقَنَ شَيْئًا وَتَبَيَّنَهُ فَقَدْ عَلِمَهُ [أ/ ١٠٦أ]، وَعَلَى هَذَا مَنْ لَمْ يَسْتَيْقِنِ الشَّيْءَ وَقَالَ بِهِ تَقْلِيدًا فَلَمْ يَعْلَمْهُ.

وَالتَّقْلِيدُ عِنْدَ جَمَاعَةِ(٦) الْعُلَمَاءِ غَيْرُ الِاتِّبَاعِ؛ لِأَنَّ الِاتِّبَاعَ هُوَ أَنْ تَتْبَعَ الْقَائِلَ عَلَى مَا بَانَ لَكَ مِنْ فَضْلِ(٧) قَوْلِهِ وَصِحَّةِ مَذْهَبِهِ.

وَالتَّقْلِيدُ أَنْ تَقُولَ بِقَوْلِهِ، وَأَنْتَ تَعْرِفُهَا، وَلَا وَجْهَ الْقَوْلِ(٨)، وَلَا مَعْنَاهُ، [وَتَأْبَى مَنْ سِوَاهُ](٩)، أَوْ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَؤُهُ فَتَتَّبِعَهُ مَهَابَةَ خِلَافِهِ، وَأَنْتَ قَدْ بَانَ [ب/ ١٣٢أ] لَكَ فَسَادُ قَوْلِهِ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ الْقَوْلُ بِهِ فِي دِينِ اللَّهِ ﷻ.

وَالْعِلْمُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِيمَا ذَكَرُوا يَجُوزُ أَنْ يُتَرْجَمَ بِاللِّسَانِ

---

(١) العنوان المثبت من (أ)، (ب).

(٢) في(ظ)، وفي هامش (ب): «المتصرفات بحسب تصرف الحاجات». نسخة.

(٣) في (د): «باب العبارة عن حدود علم الديانة وسائر العلوم المتصرفات بحسب تصرف الحاجات».

(٤) سقط من (أ).

(٥) سقط من (أ، ب).

(٦) سقط من (د).

(٧) سقط من (د).

(٨) في (د): «وأنت لا تعرف وجه القول».

(٩) سقط من (د).

الْعَرَبِيِّ عِلْمًا[١] وَيُتَرْجَمَ مَعْرِفَةً وَيُتَرْجَمَ فَهْمًا .

وَالْعُلُومُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : ضَرُورِيٌّ وَمُكْتَسَبٌ .

فَحَدُّ الضَّرُورِيِّ : مَا لَا يُمْكِنُ الْعَالِمُ أَنْ يَشُكِّكَ[٢] فِيهِ نَفْسَهُ ، وَلَا يُدْخِلَ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ شُبْهَةً ، وَيَقَعُ لَهُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ قَبْلَ الْفِكْرَةِ وَالنَّظَرِ ، وَيُدْرِكُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ ؛ كَالْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ[٣] كَوْنِ الشَّيْءِ مُتَحَرِّكًا سَاكِنًا أَوْ قَائِمًا قَاعِدًا أَوْ مَرِيضًا صَحِيحًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ .

وَمِنَ الضَّرُورِيِّ أَيْضًا وَجْهٌ آخَرُ يَحْصُلُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَةِ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، كَذَوْقِ الشَّيْءِ يَعْلَمُ بِهِ الْمَرَارَةَ مِنَ الْحَلَاوَةِ[٤] ضَرُورَةً إِذَا سَلِمَتِ الْجَارِحَةُ مِنْ آفَةٍ ، وَكَرُؤْيَةِ الشَّيْءِ يَعْلَمُ بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَجْسَامَ ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ يُدْرِكُ بِهِ الْأَصْوَاتَ .

وَمِنَ الضَّرُورِيِّ أَيْضًا : عِلْمُ النَّاسِ أَنَّ فِي الدُّنْيَا مَكَّةَ ، وَالْهِنْدَ ، وَمِصْرَ ، وَالصِّينَ وَبُلْدَانًا[٥] قَدْ[٦] عَرَفُوهَا وَأُمَمًا[٧] قَدْ خَلَتْ .

وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ : فَهُوَ مَا كَانَ طَرِيقَهُ الِاسْتِدْلَالُ وَالنَّظَرُ ، وَمِنْهُ الْخَفِيُّ وَالْجَلِيُّ ، فَمَا قَرُبَ مِنْهُ[٨] مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ كَانَ أَجْلَى ، وَمَا بَعُدَ مِنْهَا كَانَ أَخْفَى .

وَالْمَعْلُومَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : شَاهِدٌ وَغَائِبٌ .

فَالشَّاهِدُ مَا[٩] عُلِمَ ضَرُورَةً ، وَالْغَائِبُ مَا عُلِمَ بِدَلَالَةٍ مِنَ الشَّاهِدِ .

---

(١) سقط من (د).
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (أ): «بالاستحالة».
(٤) في (أ): «المرورة والحلاوة».
(٥) في (د): «وبلدان».
(٦) سقط من (أ).
(٧) في (د): «وأمم».
(٨) سقط من (أ).
(٩) في (د): «مما».

وَالْعُلُومُ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ ثَلَاثَةٌ: عِلْمٌ أَعْلَى، وَعِلْمٌ أَوْسَطُ، وَعِلْمٌ أَسْفَلُ(١).

فَالْعِلْمُ(٢) الْأَعْلَى عِنْدَهُمْ: عِلْمُ الدِّينِ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْكَلَامُ فِيهِ(٣) بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ(٤) اللَّهُ فِي كُتُبِهِ وَعَلَى أَلْسِنَةِ أَنْبِيَائِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ(٥) نَصًّا [وَمَعْنًى.

وَنَحْنُ عَلَى يَقِينٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رَبِّهِ ﷻ وَسَنَّهُ لِأُمَّتِهِ مِنْ حِكْمَتِهِ، فَالَّذِي جَاءَ بِهِ هُوَ الْقُرْآنُ، هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ، شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، آتَاهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ، فَكَانَ ذَلِكَ يُتْلَى فِي بُيُوتِهِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، يُرِيدُ: الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ.

وَلَسْنَا عَلَى [د/ ١٠١ب] يَقِينٍ مِمَّا يَدَّعِيهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَخْبَرَنَا فِي كِتَابِهِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ(٦) اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ(٧) اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ.

فَكَيْفَ يُؤْمَنُ مَنْ خَانَ اللَّهَ وَكَذَبَ عَلَيْهِ وَجَحَدَ وَاسْتَكْبَرَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

---

(١) في (أ): «وعلم أسفل، وعلم أوسط»، وزاد في (د): «فالعلم الأسفل هو تدريب الجوارح في الأعمال والطاعات كالفروسية والسباحة والخياطة وما أشبه ذلك». وهذا خلط شديد من الناسخ.

(٢) في (د): «والعلم».

(٣) سقط من (د).

(٤) في (ب): «أنزله».

(٥) سقط من (أ، ب).

(٦) في (د): «عبد».

(٧) في (د): «عبد».

وَقَدِ اكْتَفَيْنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَا سَنَّهُ لَنَا عليه السلام.

[قَالَ أَبُو عُمَرَ: مِنَ][1] الْوَاجِبِ[2] عَلَى مَنْ لَا[3] يَعْرِفُ اللِّسَانَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ وَهِيَ لُغَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عِلْمِ ذَلِكَ مَا يَكْتَفِي بِهِ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ حَتَّى يَعْرِفَ تَصَارِيفَ الْقَوْلِ وَفَحْوَاهُ، وَظَاهِرَهُ وَمَعْنَاهُ، وَذَلِكَ قَرِيبٌ عَلَى مَنْ أَحَبَّ عِلْمَهُ وَتَعَلَّمَهُ، وَهُو عَوْنٌ لَهُ عَلَى عِلْمِ الدِّينِ، الَّذِي هُوَ أَرْفَعُ الْعُلُومِ وَأَعْلَاهَا، بِهِ يُطَاعُ اللَّهُ وَيُعْبَدُ وَيُشْكَرُ وَيُحْمَدُ.

فَمَنْ عَلِمَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا بِهِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَعَرَفَ مِنَ السُّنَّةِ مَا يُعَوَّلُ عَلْيهِ، وَوَقَفَ مِنْ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ عَلَى مَا نَزَعُوا بِهِ وَانْتَزَعُوهُ مِنْ كِتَابِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ؛ حَصَلَ عَلَى عِلْمِ الدِّيَانَةِ، وَكَانَ عَلَى أُمَّةِ نَبِيِّهِ مُؤْتَمَنًا حَقَّ الْأَمَانَةِ، إِذَا اتَّقَى اللَّهَ فِيمَا عَلَّمَهُ، وَلَمْ تَمِلْ بِهِ دُنْيَا شَهْوَتِهِ أَوْ هَوًى يُرْدِيهِ، فَهَذَا عِنْدَنَا الْعِلْمُ الْأَعْلَى الَّذِي نَحْظَى بِهِ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى][4].

[وَالْعِلْمُ الْأَوْسَطُ هُوَ: مَعْرِفَةُ عُلُومِ الدُّنْيَا الَّتِي يَكُونُ مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ مِنْهَا بِمَعْرِفَةِ نَظِيرِهِ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِجِنْسِهِ وَنَوْعِهِ كَعِلْمِ الطِّبِّ وَالْهَنْدَسَةِ.

وَالْعِلْمُ الْأَسْفَلُ هُوَ: إِحْكَامُ الصِّنَاعَاتِ وَضُرُوبِ الْأَعْمَالِ مِثْلِ [ب/ ١٣٢ب]، السِّبَاحَةِ وَالْفُرُوسِيَّةِ وَالرَّمْيِ وَالتَّزْوِيقِ وَالْخَطِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَجْمَعَهَا كِتَابٌ أَوْ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهَا وَصْفٌ، وَإِنَّمَا تُحَصَّلُ بِتَدْرِيبِ الْجَوَارِحِ فِيهَا.

وَهَذَا التَّقْسِيمُ [أ/ ١٠٦ب] فِي الْعُلُومِ كَذَلِكَ هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْفَلْسَفَةِ، إِلَّا أَنَّ

---

(١) سقط من (ظ).

(٢) في (ظ): «فالواجب».

(٣) في (ظ): «لم».

(٤) سقط من (أ، ب).

الْعِلْمَ الْأَعْلَى عِنْدَهُمْ هُوَ عِلْمُ الْقِيَاسِ فِي الْعُلُومِ(١) الْعُلْوِيَّةِ الَّتِي تَرْتَفِعُ عَنِ الطَّبِيعَةِ وَالْفَلَكِ، مِثْلَ الْكَلَامِ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ وَزَمَانِهِ، وَالتَّشْبِيهِ وَنَفْيِهِ، وَأُمُورٍ لَا يُدْرَكُ شَيْءٌ مِنْهَا بِالْمُشَاهَدَةِ وَلَا بِالْحَوَاسِّ، قَدْ أَغْنَتْ عَنِ الْكَلَامِ فِيهَا كُتُبُ اللَّهِ النَّاطِقَةُ بِالْحَقِّ الْمُنَزَّلَةُ بِالصِّدْقِ وَمَا صَحَّ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ الْعِلْمُ الْأَوْسَطُ وَالْأَسْفَلُ عِنْدَهُمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ، إِلَّا أَنَّ الْعِلْمَ الْأَوْسَطَ يَنْقَسِمُ عِنْدَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، هِيَ كَانَتْ عِنْدَهُمْ رُءُوسَ الْعُلُومِ، وَهِيَ عِلْمُ الْحِسَابِ، وَالتَّنْجِيمِ، وَالطِّبِّ، وَعِلْمُ الْمُوسِيقَى، وَمَعْنَاهُ تَأْلِيفُ اللُّحُونِ وَتَعْدِيلُ الْأَصْوَاتِ وَوَزْنُ(٢) الْأَنْقَارِ وَأَحْكَامُ صُنُوفِ الْمَلَاهِي.

- فَأَمَّا(٣) عِلْمُ الْمُوسِيقَى وَاللَّهْوِ فَمُطَّرَحٌ مَنْبُوذٌ(٤) عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ عَلَى شَرَائِطِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ.

- وَأَمَّا عِلْمُ الْحِسَابِ فَالصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مِنْهُ مَعْرِفَةُ الْعَدَدِ وَالضَّرْبِ، وَالْقِسْمَةِ، وَالتَّسْمِيَةِ، وَإِخْرَاجِ الْجُذُورِ، وَمَعْرِفَةِ جُمَلِ الْأَعْدَادِ، وَمَعْنَى الْخَطِّ وَالدَّائِرَةِ وَالنُّقْطَةِ وَإِخْرَاجِ الْأَشْكَالِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَالْحِسَابُ عِلْمٌ لَا يَكَادُ يَسْتَغْنِي عَنْهُ ذُو عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ](٥).

[ثُمَّ عِلْمُ الْحِسَابِ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ لِفَرَائِضِ الْمَوَارِيثِ(٦) وَالْوَصَايَا، وَمَوْتٍ بَعْدَ مَوْتٍ، وَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَالْحَجِّ، وَأَحْوَالِ الزَّكَوَاتِ، وَمَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ مِنَ الْبِيَاعَاتِ، وَعَدَدِ السِّنِينَ وَالدُّهُورِ، وَمُرُورِ الْأَعْوَامِ وَالشُّهُورِ، وَسَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمَنَازِلِ الْقَمَرِ، وَمَطَالِعِ الْكَوَاكِبِ الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلْأَنْوَاءِ وَسُقُوطِهَا، وَمَسِيرِ الدَّرَارِيِّ، وَمَطَالِعِ الْبُرُوجِ، وَسِنِيِّ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

---

(١) في (د): «فالعلم».
(٢) في (د): «ورن».
(٣) في (د): «أما».
(٤) في (د): «ومنبوذ».
(٥) سقط من (د)، (ظ)، وثبت في (أ، ب).
(٦) في (ظ): «الموارث».

ثُمَّ الْإِغْرَاقُ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ رُبَّمَا آلَ بِصَاحِبِهِ إِلَى عِلْمِ الْقَضَاءِ بِالتَّنْجِيمِ، وَهُوَ عِلْمٌ مَذْمُومٌ لَا يَتَنَاوَلُهُ وَيَقْطَعُ أَيَّامَهُ فِيهِ إِلَّا الْخَرَّاصُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ](١).

[وَأَمَّا التَّنْجِيمُ: فَثَمَرَتُهُ وَفَائِدَتُهُ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ جِرْيَةُ الْفَلَكِ، وَمَسِيرُ الدَّرَارِيِّ، وَمَطَالِعُ الْبُرُوجِ، وَمَعْرِفَةُ سَاعَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَوْسُ اللَّيْلِ مِنْ قَوْسِ النَّهَارِ(٢) فِي كُلِّ بَلَدٍ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ، وَبُعْدَ كُلٍّ مِنْ خَطِّ الِاسْتِوَاءِ، وَمِنَ الْمَجَرِ الشَّمَالِيِّ وَالْأُفُقِ الشَّرْقِيِّ وَالْغَرْبِيِّ، وَمَوْلِدِ الْهِلَالِ وَظُهُورِهِ، وَاطِّلَاعِ الْكَوْكَبِ لِلْأَنْوَاءِ وَغَيْرِهَا، وَمَغِيبِهَا، وَاسْتِقَامَتِهَا وَأَخْذِهَا فِي الطُّولِ وَالْعَرْضِ، وَكُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَوَقْتِهِ وَمِقْدَارِهِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، وَمَعْنَى سِنِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَسِنِي الْكَوَاكِبِ»](٣).

[وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُنْكِرُ شَيْئًا مِمَّا وَصَفْنَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ بِالنِّجَامَةِ شَيْئًا مِنَ الْغَيْبِ، وَلَا عَلِمَهُ أَحَدٌ قَطُّ عِلْمًا صَحِيحًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا خَصَّهُ اللَّهُ بِمَا لَا يَجُوزُ إِدْرَاكُهُ، قَالُوا: وَلَا يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْغَيْبِ بِهَا الْيَوْمَ عَلَى الْقَطْعِ إِلَّا كُلُّ جَاهِلٍ مَنْقُوصٍ مُغْتَرٍّ مُتَخَرِّصٍ إِذْ فِي أَقْدَارِهِمْ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَحَرِّيتُهَا إِلَّا فِي أَكْثَرَ مِنْ عُمْرِ الدُّنْيَا مَا يُكَذِّبُهُمْ(٤) فِي كُلِّ مَا يَدَّعُونَ مَعْرِفَتَهُ(٥) بِهَا.

وَالْمُتَخَرِّصُونَ بِالنِّجَامَةِ كَالْمُتَخَرِّصِينَ بِالْعِيَافَةِ وَالزَّجْرِ وَخُطُوطِ الْكَفِّ، وَالنَّظَرِ فِي الْكَتِفِ، وَفِي مَوَاضِعِ قَرْضِ الْفَأْرِ [أ/ ١٠٧] وَفِي الْخَيَلَانِ وَالْعِلَاجِ بِالْفِكْرِ وَمُلْكِ الْجِنِّ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَقْبَلُهُ الْعُقُولُ، وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ

---

(١) سقط من (أ، ب).

(٢) في (ب): «وقوس النهار من قوس الليل».

(٣) سقط من (د)، (ظ).

(٤) في (ب): «ما يدريهم»، وذكر الناسخ أنه في نسخة: «ما يكذبهم».

(٥) في (أ): «معرفتها».

بُرْهَانٌ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ مَا يُدْرِكُونَ مِنْهُ يُخْطِئُونَ فِي مِثْلِهِ مَعَ فَسَادِ[1] أَصْلِهِ، وَفِي إِدْرَاكِهِمُ الشَّيْءَ وَذَهَابِ مِثْلِهِ أَضْعَافُ[2] مَا يَدُلُّكَ عَلَى فَسَادِ مَا زَعَمُوهُ وَلَا صَحِيحَ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ][3].

(١٤٧٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ[4]: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: نَا بَقِيُّ [بْنُ مَخْلَدٍ][5]، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «تَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ بِهِ[6] فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، ثُمَّ أَمْسِكُوا»[7].

(١٤٧٥) قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَنا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَتَعَلَّمَ، مِنَ النُّجُومِ مَا تَهْتَدِي بِهِ»[8].

---

(١) في (ب): «قيام»، وذكر الناسخ أنه في نسخة: «فساد».

(٢) في (ب): «أضعافًا». (٣) سقط من (د)، (ظ).

(٤) في (د): «قالا». (٥) سقط من (أ، ب).

(٦) في (د): «تهتدوا بها»، وفي (ظ): «تهتدوا به».

(٧) **إسناده ضعيف مُنقطع**: أبو نضرة هو المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوفي البصري، لم يسمع من عمر بن الخطاب ﷺ، انظر «السير» (٤/ ٥٢٩).

والخبر خرجه ابن أبي شيبة في (٥/ ٢٤٠)، وهو منقطع، وخرجه هناد في «الزهد» (٩٩٧) من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع عن عمر بن الخطاب، مرسلًا أيضًا، لأن عمارة بن القعقاع لم يسمع من عمر بن الخطاب، فهو منقطع أيضًا.

وله شاهد خرجه البيهقي في «الشعب» (١٧٢٣) من طريق ابن لهيعة عن عطاء عن أبي هريرة، عنه ﷺ.

وله شاهد عن ابن عمر انظر «ضعيف الجامع» (٢٤٥٦) و«الضعيفة» (٣٤٠٨).

(٨) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٤٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٢٥).

(١٤٧٦) [قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرْبِيُّ[١]: «الْعُلُومُ ثَلَاثَةٌ عِلْمٌ دُنْيَاوِيٌّ وَأُخْرَاوِيٌّ، وَعِلْمٌ دُنْيَاوِيٌّ، وَعِلْمٌ لَا لِلدُّنْيَا وَلَا لِلْآخِرَةِ [د/ ١٠٢أ]، فَالْعِلْمُ الَّذِي لِلدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ عِلْمُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ [ب/ ١٣٣ب] وَالْفِقْهُ فِيهِمَا، وَالْعِلْمُ الَّذِي لِلدُّنْيَا عِلْمُ الطِّبِّ وَالتَّنْجِيمِ، وَالْعِلْمُ الَّذِي لَا لِلدُّنْيَا وَلَا لِلْآخِرَةِ عِلْمُ الشِّعْرِ وَالشُّغْلِ بِهِ»][٢].

(١٤٧٧) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ[٣]، ح

(١٤٧٧/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمٌ، نَا بَكْرٌ، نَا مُسَدَّدٌ قَالَا: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنِ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ زَادَ مَا زَادَ**» وَقَالَ مُسَدَّدٌ: مَا زَادَ زَادَ[٤].

(١٤٧٨) وَرَوَى طَاوُسٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ: «أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ».

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

---

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، أبو إسحاق الحربي الفقيه الحافظ. . «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٦).

(٢) سقط من (أ)، وتكرر في (ب) في نهاية الباب.

(٣) «المصنف» (٥/ ٢٣٩ رقم ٢٥٦٤٦) لابن أبي شيبة.

(٤) إسناده حسن: خرجه أبو داود في «السنن» (٣٩٠٥)، وابن ماجه في «سننه» (٣٧٢٦) والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٢٧، ٣١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٣٨)، و«الشعب» (٥١٩٧)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ١٣٥، ١٣٦). وعبيد اللَّه بن الأخنس النخعي أبو مالك: صدوق كان يخطئ، وهو مترجم في «التهذيب».

ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[١].

(١٤٧٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: نَا شَاذُ بْنُ فَيَّاضٍ[٢]، قَالَ: نَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَقَدْ طَهَّرَ اللَّهُ هَذِهِ الْجَزِيرَةَ مِنَ الشِّرْكِ إِنْ لَمْ تُضِلَّهُمُ[٣] النُّجُومُ**»[٤].

---

(١) **إسناده صحيح**: خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٤٠)، وله طرق أخرى. خرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٣٩) من طريق سفيان عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه، عنه به. وفي «الشعب» (٥١٩٦) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه، عنه به.

(٢) اليشكري، أبو عبيدة البصري، قيل اسمه هلال، و«شاذ»: لقب أعجمي مخفف الذال المعجمة... «السير» (١٠/ ٤٣٣).

(٣) في (أ)، (ظ): «تطلهم».

(٤) **إسناده ضعيف**: خرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٧١٤)، وعمر بن إبراهيم العبدي، أبو حفص البصري: صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، انظر ترجمته في «التهذيب»، وله طرق أخرى. خرجه أبو يعلى (٦٧٠٩)، والبزار في «مسنده» (٤/ ١٣١) (١٣٠٣) من طريق الحسن بن عطية عن قيس بن الربيع عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن الأحنف بن قيس، عنه به. وزاد أبو يعلى: «قالوا: يا رسول اللَّه، كيف تضلهم النجوم؟ قال: «ينزل الغيث فيقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا».

والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» (٥/ ١١٦)، وخرجه في «الأوسط» (٥٧٦) من طريق أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن قيس بن عباد، عنه به. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يونس عن الحسن عن قيس بن عباد إلا قيس بن الربيع، تفرد به أبو بلال، وقد رواه موسى بن داود الضبي والحسن بن عطية عن قيس عن يونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس عن النبي ﷺ مثله.

وقيس بن الربيع الأسدي: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، وقال البخاري: قال علي: كان وكيع يضعفه، وقال النسائي: ليس بثقة، متروك الحديث وانظر ترجمته في «التهذيب». والحسن البصري مدلس ولم يصرح بالسماع. =

(١٤٨٠) [وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، حَدَّثَنَا[١] أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: نَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ عَنْ مَيْمُونَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: «ثَلَاثٌ ارْفُضُوهُنَّ: لَا تُنَازِعُوا أَهْلَ الْقَدَرِ، وَلَا تَقُولُوا لِأَصْحَابِ نَبِيِّكُمْ ﷺ إِلَّا خَيْرًا، وَلَا تَنْظُرُوا فِي النُّجُومِ»[٢]][٣].

(١٤٨١) [وَرُوِيَ[٤] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا»[٥]][٦].

= وله شاهد من حديث زيد بن خالد الجهني: خرجه البخاري (٨٤٦، ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣)، ومسلم (٧١)، وأبو داود في «سننه» (٣٩٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٣٣، ١٠٧٦١)، وملك في «الموطأ» (١/ ١٩٢) (٤٥١)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١١٧).

(١) في (ظ): «بن»!

(٢) إسناده صحيح إلى ميمون بن مهران: خرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٩).
وخرجه أبو نعيم في «أخبار أصفهان» (١/ ٢٩٩، ٣٤٠)، و(٢/ ٣٤٣) عن ابن عباس مرفوعًا بنحوه. ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٢٨)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١/ ٤٢٨) من طريق أحمد بن محمد بن كريب عن أبيه عن جده كريب عن ابن عباس مرفوعًا.
وخرجه اللالكائي في «السنة» (١١٣٤) عن ابن عباس موقوفًا عليه، بنحوه. ورواه موقوفًا أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصفهان» (١/ ٣١٧) بإسناد آخر.
وله شاهد مرفوعًا عن ابن مسعود: خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨) نحوه من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع، وهو ضعيف. وانظر «الصحيحة» (٣٤).

(٣) سقط من (أ).

(٤) في (ب): «وقد روي».

(٥) خرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٩٦) من حديث ثوبان و(١٠/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨) من حديث ابن مسعود، وخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٢١٠) بتحقيقي من طريق أخرى عن ابن مسعود، وله شواهد ذكرها الألباني في «الصحيحة» (٣٤).

(٦) سقط من (أ)، (ظ).

(١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ[(٢)] بْنُ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الصُّدَائِيُّ، ثَنَا أَبُو سَعْدٍ[(٣)] الْبَقَّالُ، عَنْ أَبِي مِحْجَنٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ [ب/ ١٣٤/أ] قَالَ: «**أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي بَعْدِي ثَلَاثًا: حَيْفُ الْأَئِمَّةِ، وَإِيمَانٌ بِالنُّجُومِ، وَتَكْذِيبٌ**[(٤)] **بِالْقَدَرِ**»[(٥)].

[وَأَمَّا الطِّبُّ فَلِفَهْمِ طَبَائِعِ [أ/ ١٠٧ب] نَبَاتِ الْأَرْضِ وَشَجَرِهَا وَمِيَاهِهَا وَمَعَادِنِهَا وَجَوَاهِرِهَا وَطُعُومِهَا وَرَوَائِحِهَا، وَمَعْرِفَةِ الْعَنَاصِرِ وَالْأَرْكَانِ وَخَوَاصِّ الْحَيَوَانِ وَطَبَائِعِ الْأَبْدَانِ، وَالْغَرَائِزِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْآفَاتِ الْعَارِضَةِ، وَطَبَائِعِ الْأَزْمَانِ وَالْبُلْدَانِ، وَمَنَافِعِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَضُرُوبِ الْمُدَاوَاةِ، وَالرِّفْقِ وَالسِّيَاسَةِ، فَهَذَا هُوَ الْعِلْمُ الثَّانِي الْأَوْسَطُ وَهُوَ عِلْمُ الْأَبْدَانِ.

وَالْعِلْمُ الْأَوَّلُ الْأَعْلَى: عِلْمُ الْأَدْيَانِ.

---

(١) في (د): «حدثنا».
(٢) في (أ، ب، ظ): «الحسين».
(٣) في (أ، د): «سعيد».
(٤) في (د): «وتكذيبًا».
(٥) **إسناده ضعيف**: فيه أبو سعد البقال وهو سعيد بن المرزبان العبسي، وهو ضعيف مدلس.
خرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٤٠١). وله شواهد في «الصحيحة» (٣٤)، وهي:
الأول: من حديث أنس بن مالك: خرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤١٣٥)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٤) من طريق يزيد بن أبان الرقاشي عنه. ويزيد ضعيف زاهد.
الثاني من حديث أبي أمامة: خرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٨٩) من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عنه. وليث بن سليم ضعيف.
الثالث: من حديث جابر بن سمرة: خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٨٩)، والبزار في «مسنده» (٢١٨١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٤٦٢، ٧٤٧٠)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٠٨)، و«الأوسط» (١٨٥٢)، و«الصغير» (١١٢) من طريق محمد بن القاسم الأسري عن فطر بن خليفة عن أبي خالد الوالبي عنه. ومحمد بن القاسم الأسدي ضعيف.

وَالْعِلْمُ الثَّالِثُ الْأَسْفَلُ: مَا دُرِّبَتْ عَلَى عَمَلِهِ الْجَوَارِحُ كَمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْأَدْيَانِ أَنَّ الْعِلْمَ الْأَعْلَى هُوَ عِلْمُ الدِّينِ.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الدِّينَ تَكُونُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَوَّلُهَا: مَعْرِفَةُ خَاصَّةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ مَعْرِفَةُ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ وَلَا يُوصَلُ إِلَى[1] عِلْمِ ذَلِكَ إِلَّا بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ الْمُؤَدِّي عَنِ اللَّهِ وَالْمُبَيِّنُ لِمُرَادِهِ، وَبِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَمْرِ بِالِاعْتِبَارِ[2] فِي خَلْقِ اللَّهِ بِالدَّلَائِلِ مِنْ آثَارِ صَنْعَتِهِ فِي بَرِيَّتِهِ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَأَزَلِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ، وَالْإِقْرَارِ[3] وَالتَّصْدِيقِ بِكُلِّ مَا فِي الْقُرْآنِ وَبِمَلَائِكَةِ اللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَخْرَجِ خَبَرِ الدِّينِ وَشَرَائِعِهِ، وَذَلِكَ مَعْرِفَةُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي شَرَعَ اللَّهُ الدِّينَ عَلَى لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَمَعْرِفَةُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ[4] أَدَّوْا ذَلِكَ عَنْهُ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ الَّذِينَ حَمَلُوا ذَلِكَ وَطَبَقَاتِهِمْ إِلَى زَمَانِكَ، وَمَعْرِفَةُ الْخَبَرِ الَّذِي يَقْطَعُ الْعُذْرَ لِتَوَاتُرِهِ وَظُهُورِهِ.

وَقَدْ وَضَعَ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ مِنْ تَلْخِيصِ وُجُوهِ الْأَخْبَارِ وَمَخَارِجِهَا مَا يَكْفِي النَّاظِرَ فِيهِ وَيَشْفِيهِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِ ذَلِكَ؛ لِخُرُوجِنَا بِهِ عَنْ تَأْلِيفِنَا وَعَنْ مَا لَهُ قَصْدُنَا.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ السُّنَنِ وَاجِبِهَا وَأَدَبِهَا، وَعِلْمُ الْأَحْكَامِ، وَفِي ذَلِكَ يَدْخُلُ [ب/ ١٣٤ب] خَبَرُ الْخَاصَّةِ الْعُدُولِ، وَمَعْرِفَتُهُ وَمَعْرِفَةُ الْفَرِيضَةِ مِنَ النَّافِلَةِ وَمَخَارِجِ الْحُقُوقِ وَالتَّدَاعِي، وَمَعْرِفَةُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الشُّذُوذِ.

قَالُوا: وَلَا يُوصَلُ إِلَى الْفِقْهِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ»][5].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) في (ب): «باعتبار».

(٣) في (ب): «والأقدار».

(٤) في (أ): «أصحاب الدين».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (د)، (ظ).

بَابٌ مُخْتَصَرٌ فِي مُطَالَعَةِ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ

(١٤٨٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ [أ/ ١٠٨أ]، ثَنَا ابْنُ[١] الْأَصْبَهَانِيِّ، ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**»[٢].

(١٤٨٤) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ[٣] بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكَمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ[٤]، نَا أَبُو خَلِيفَةَ الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ[٥]، نَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، نَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ[٦] عُمَيْرٍ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ ظُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ [د/ ١٠٢ب]؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ وَقَدْ ضَلُّوا؛ أَنْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ[٧] أَوْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ»[٨].

---

(١) سقط من (ظ).

(٢) **حديث صحيح**: خرجه البخاري (٣٤٦١).

(٣) في (أ): «أحمد»، وهو خطأ، وقد تقدم عند رقم (٥٣)، ولعله: محمد بن عبد الله بن الحكم بن شبيب بن أغلب الطائي، ترجمته في «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» (٧٢٣) لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي.

(٤) محمد بن معاوية بن عبد الرحمن.

(٥) كان ثقة عالمًا كبيرًا لم يصح أنه من الرافضة. . «ميزان الاعتدال» (٦٧١٧).

(٦) في (د): «عن».

(٧) في (أ): «بالحق».

(٨) **إسناده ضعيف**: فيه حريث بن ظهير الكوفي، مجهول. خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦/ ١١١، ١٠/ ٣١٢)، واللالكائي (١٣٨٤).

(١٤٨٥) قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُطَرِّفٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ قَالَا: نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو[١]، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِكِتَابٍ فِي كَتِفٍ فَقَالَ: «**كَفَى بِقَوْمٍ حُمْقًا أَوْ ضَلَالَةً أَنْ يَرْغَبُوا عَمَّا جَاءَهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ إِلَى نَبِيٍّ[٢] غَيْرِ نَبِيِّهِمْ أَوْ كِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِمْ**». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] الْآيَةَ[٣][٤] [ب/ ١٣٥أ].

(١٤٨٦) وَرَوَاهُ الْفِرْيَابِيُّ، وَابْنُ [أَبِي عَمْرٍو الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ[٥] بْنُ][٦] وَهْبٍ وَالْحُمَيْدِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ سَوَاءً[٧].

(١٤٨٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ[٨]، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَمْلَةَ، أَنَّ أَبَا نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ[٩] بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ

---

(١) عمرو بن دينار

(٢) سقط من (أ). (٣) سقط من (أ).

(٤) حديث ضعيف مرسل: خرجه أبو داود في «مراسيله» (٤٥٤)، والدارمي في «سننه» (٤٧٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٧٣٨٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٥٨٤)، عن يحيى بن جعدة مرسلًا.

وخرجه الإسماعيلي في «معجمه» (٣٨٤) من طريق يحيى بن جعدة عن أبي هريرة مرفوعًا بنحوه، وإسناده واهٍ، فيه إبراهيم الخوزي وهو متروك.

(٥) في (د)، (ظ): «أبو عبد الله»! (٦) سقط من (أ، ب).

(٧) انظر ما قبله. (٨) في (ظ): «سعيد».

(٩) في (ظ): «أن»

الْيَهُودِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَلْ تَتَكَلَّمُ هَذِهِ الْجِنَازَةُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ» فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّهَا تَتَكَلَّمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنْ كَانَ**[١] **حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُمْ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُمْ**»[٢].

(١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبِي، نَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، نَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ[٣] أَبِي نَمْلَةَ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ[٤].

(١٤٨٩) [وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ[٥] قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ أَبَا نَمْلَةَ أَخْبَرَهُ [أ/ ١٠٨ب] أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ][٦].

(١٤٩٠) وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ[٧] قَالَ: أنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ أَبَا نَمْلَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ[٨]، فَذَكَرَ مِثْلَ

---

(١) سقط من (ب).

(٢) **إسناده ضعيف، وهو حديث صحيح في الجملة**: فيه عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، ونملة بن أبي نملة، مقبول. خرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٤٤)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٥٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٧١)، و«الشعب» (٥٢٠٦)، والخطيب في «الجامع» (١٣٤٦)، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٤٨٥، ٧٣٦٢، ٧٥٤٢).

(٣) سقط من (د).

(٤) انظر ما قبله.

(٥) «مصنف عبد الرزاق» (١٠١٦٠)، (٢٠٠٥٩).

(٦) زيادة من (أ).

(٧) «مصنف عبد الرزاق» (١٩٢١٤).

(٨) زاد في (د): «عند النبي ﷺ» ثم ضبب الناسخ عليه.

حَدِيثِ عُقَيْلٍ سَوَاءً إِلَى آخِرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «**فَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُمْ وَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُمْ**».

(١٤٩١) قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ[١]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ[٢]، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَيْفَ تَسْأَلُونَهُمْ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُ اللَّهِ، بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟»[٣].

(١٤٩٢) قَالَ: وَأنا الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَعْدِ[٤] بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَتْ يَهُودُ يُحَدِّثُونَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَيُسَبِّحُونَ كَأَنَّهُمْ يَتَعَجَّبُونَ[٥]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا**: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا [ب/ ١٣٥ب] وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[٦] [العنكبوت: ٤٦]».

(١٤٩٣) وَذَكَرَهُ[٧] ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مِثْلَهُ[٨].

(١٤٩٤) قَالَ[٩] عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَأنا الثَّوْرِيُّ، [عَنِ الْأَعْمَشِ][١٠]، عَنْ

---

(١) في (ظ): «محمد»!
(٢) في (ظ): «عبيد اللَّه».
(٣) صحيح: خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/ ٣١٤). وخرجه البخاري (٢٦٨٥، ٧٣٦٣، ٧٥٢٣) من طرق عن الزهري به.
(٤) في (د): «سعيد»، وهو خطأ.
(٥) في (د): «فيستحون كأنهم متعجبون».
(٦) مرسل صحيح: خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦/ ١١١، ١٠/ ٣١٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣١٣). ويشهد له ما تقدم برقم (١٤٨٧).
(٧) في (أ): «وذكر».
(٨) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣١٣٩).
(٩) في (د): «وذكر».
(١٠) سقط من «المصنف».

عُمَارَةَ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ ظُهَيْرٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «لَا تَسْأَلُوا [د/ ١٠٣أ] أَهْلَ الْكِتَابِ [عَنْ شَيْءٍ](١) فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ، وَقَدْ أَضَلُّوا أَنْفُسَهُمْ، فَتُكَذِّبُونَ بِحَقٍّ أَوْ تُصَدِّقُونَ بِبَاطِلٍ».

قَالَ: وَزَادَ مَعْنٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ سَائِلِيهِمْ لَا مَحَالَةَ فَانْظُرُوا مَا وَاطَأَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ»(٢).

(١٤٩٥) قَالَ: وَأنا الثَّوْرِيُّ، [عَنْ جَابِرٍ](٣) عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ ذَكَرَهُ قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَصْبَحَ فِيكُمْ مُوسَى فَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ، إِنَّكُمْ حَظِّي مِنَ(٤) الْأُمَمِ وَأَنَا حَظُّكُمْ مِنَ النَّبِيِّينَ**»(٥).

(١٤٩٦) وَأَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الضَّحَّاكِ، ثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (الْعُثْمَانِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ(٦))(٧)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ(٨) عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ أَحْدَثُ الْكُتُبِ عَهْدًا بِرَبِّهِ،

---

(١) سقط من (د).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٩٢١٢).

(٣) سقط من (أ).

(٤) في (أ): «في».

(٥) إسناده ضعيف: فيه جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، ضعيف رافضي، خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦/ ١١٣/ ١٠/ ٣١٤)، ومن طريقه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٧٠، ٤/ ٢٦٥)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٠١)، والخطيب في «الجامع» (١٣٣٩).

(٦) في (ظ): «عيينة».

(٧) تكرر في (أ).

(٨) سقط من (د).

تَقْرَءُونَهُ[١] غَضًا لَمْ يُشَبْ؟ أَلَمْ يُخْبِرْكُمُ اللَّهُ عَجَّلَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُمْ قَدْ غَيَّرُوا كِتَابَ اللَّهِ وَبَدَّلُوهُ وَكَتَبُوا الْكُتُبَ[٢] بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالُوا[٣]: ﴿هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ [أ/ ١٠٩أ] بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٧٩]؟ أَلَا يَنْهَاكُمُ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَكُمْ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ»[٤].

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ[٥].

(١٤٩٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي [ب/ ١٣٦أ] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيٌّ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: نَا هُشَيْمٌ[٦]، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ الْكُتُبِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ كِتَابًا حَسَنًا مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ قَالَ: فَغَضِبَ وَقَالَ: **«أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُحَدِّثُونَكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا مَا[٧] وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»**[٨].

---

(١) سقط من (أ). (٢) في (ب): «الكتاب».

(٣) في (د): «وقالوا».

(٤) **أثر صحيح**: أخرجه عبد الرزاق (١٠١٥٩)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٨٠٤)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٤١)، والبيهقي في «الآداب» (٣٤١)، وفي «السنن الكبرى» (٨/ ٤٣٤)، وفي «الشعب» (١٧٣)، وفي «معرفة السنن» (١٦٩٦٠)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٤٥): كلهم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس . . فذكره.

(٥) صحيح البخاري رقم (٢٦٨٥، ٧٣٦٣، ٧٥٢٢، ٧٥٢٣).

(٦) في (د): «هشام»، وهو خطأ. (٧) في (د): «لما».

(٨) **إسناده ضعيف**: فيه مجالد بن سعيد بن عمير، وليس بالقوي، وقد تغير في آخر=

(١٤٩٨) قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا حَاتِمُ[١] بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ أَقْرَبُ الْكُتُبِ عَهْدًا بِاللَّهِ تَقْرَءُونَهُ غَضًّا[٢] لَمْ يُشَبْ»[٣].

[قَالَ أَبُو عُمَرَ][٤]:

(١٤٩٩) وَقَدْ[٥] قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِكَعْبٍ: «إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا التَّوْرَاةُ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ ﷻ عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ ﷺ فَاقْرَأْهَا آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ».

* * *

= عمره، وعامة ما يرويه غير محفوظ.

خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٨٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣١٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٧).

وقال الهيثمي: وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد ويحيى بن سعيد وغيرهما. وقال البوصيري: رواه مسدد وأبو يعلى وأحمد بسند ضعيف لضعف مجالد. «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤)، و«مختصر الإتحاف» (١/ ١٧٤).

(١) في (د): «خالد»، وهو خطأ.
(٢) في (د): «محضًا».

(٣) صحيح: خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣١٣)، وخرجه البخاري (٧٥٢٢) قال: حدثنا علي بن عبد اللَّه، حدثنا حاتم بن وردان به.

(٤) سقط من (أ، ب).

(٥) في (د): «قد»، وسقط من (ظ).

بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى فَقِيهًا أَوْ عَالِمًا حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، [وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ الْفُتْيَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ][(١)]

(١٥٠٠) أَخْبَرَنَا[(٢)] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ [بْنِ يَحْيَى][(٣)]، نَا [د/ ١٠٣ب] الْحَسَنُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، نَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، وَكَانَ مُنْقَطِعَ الْقَرِينِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْعَيْشِيُّ[(٤)] قَالَا: نَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ الْعَيْشِيُّ[(٥)]، عَنْ عُقَيْلٍ الْجَعْدِيِّ[(٦)]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «**تَدْرِي[(٧)] أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟**» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**فَإِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا إِذَا فَقِهُوا فِي دِينِهِمْ**». ثُمَّ[(٨)] قَالَ: «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «**أَتَدْرِي[(٩)] أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «**أَعْلَمُ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ [ب/ ١٣٦ب] بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ**

---

(١) سقط من (ظ).
(٢) بياض في (أ).
(٣) سقط من (د).
(٤) في (د): «العايشي».
(٥) سقط من (أ)، وفي (د): «العايشي».
(٦) قال العقيلي: عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق الهمداني، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به.
(٧) في (ب): «تدري».
(٨) سقط من (أ).
(٩) في (د): «تدري».

وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ»[١].

(١٥٠١) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، نَا الْحَسَنُ، نَا يَعْقُوبُ[٢]، نَا [أ/ ١٠٩ب] صَفْوَانُ ابْنُ صَالِحٍ، نَا الْوَلِيدُ، نَا بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَكَرَ[٣] مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ[٤].

---

(١) **إسناده ضعيف**: فيه عقيل بن يحيى الجعدي، قال البخاري: منكر الحديث. «الميزان» (٥/ ١١١). وخرجه الطيالسي في «المسند» (٣٧٦)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٣٢١)، وفي «المصنف» (٣٠٤٤٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٧٠)، والمروزي في «السنة» (٥٤)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق (٩٣١/ تحقيقي)، والشاشي في «المسند» (٧٧٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٠)، و«الأوسط» (٤٤٧٩)، و«الصغير» (٦٢٤)، والعقيلي (٣/ ٤٠٨)، وأبو ذر الهروي في «الفوائد» (١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٢٢/ ٣٧٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٧٧)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٣٩٣)، وفي الآداب (١٧٧)، «الشعب» (٩٠٦٥، ٩٠٦٥)، و«المدخل» (٨٤٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٨).
وقال الطبراني في «الصغير»: لم يروه عن أبي إسحاق إلا عقيل، تفرد به الصعق.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. قال الذهبي: ليس بصحيح.
وقال أبو نعيم: غريب من حديث سويد، وأبي إسحاق، تفرد به عقيل الجعدي.

(٢) هو يعقوب بن سفيان الفسوي، والحديث عنده في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٠٣/ الجزء المستدرك).

(٣) في (د): «وذكر».

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه صفوان بن صالح بن صفوان أبو عبد الملك، ثقة، وكان يدلس تدليس التسوية.
وكذا شيخه: الوليد بن مسلم القرشي أبو العباس، ثقة كثير التدليس والتسوية، وكلاهما لم يصرح بالسماع في طبقات الإسناد التي فوقه. =

[قَالَ أَبُو يُوسُفَ[١] : «وَهَذِهِ صِفَةُ الْفُقَهَاءِ»][٢] .

(١٥٠٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ [(ح)

(١٥٠٢/ م) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَامِعٍ][٣] قَالَا : نَا[٤] عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو[٥] النُّعْمَانِ ، ثَنَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ الْعَيْشِيُّ[٦] ، عَنْ عُقَيْلٍ الْجَعْدِيِّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، عَنِ ابْنِ[٧] مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**» قُلْتُ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ[٨] : «**أَتَدْرِي[٩] أَيُّ عُرَى الْإِسْلَامِ[١٠] أَوْثَقُ؟**» قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «**الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ ، الْحُبُّ فِيهِ وَالْبُغْضُ فِيهِ**» ثُمَّ قَالَ : «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**» قُلْتُ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثَلَاثَ مِرَارٍ قَالَ : «**أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟**» قَالَ[١١] : قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ : «**إِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا إِذَا فَقُهُوا فِي دِينِهِمْ**» ثُمَّ قَالَ : «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**» قُلْتُ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثَلَاثَ مِرَارٍ قَالَ : «**أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**» قَالَ[١٢] : قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ

= والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٧١)، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٣٨)، وابن بشران في «الأمالي» (٧٧٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٩) : كلهم من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه فذكره.

وعبد الرحمن بن عبد اللّه بن مسعود لم يسمع من أبيه كان صغيرًا، وهو ثقة قليل الحديث.

(١) لعله يعقوب بن سفيان.
(٢) سقط من (د).
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) سقط من أول الباب إلى هنا في (ظ).
(٥) في (د)، (ظ): «بن».
(٦) في (د): «العايشي».
(٧) في (ظ): «أبي».
(٨) في (أ): «وقال».
(٩) في (د): «تدري».
(١٠) في (ظ): «الإيمان».
(١١) سقط من (د).
(١٢) سقط من (د).

أَعْلَمُ، قَالَ: «أَعْلَمُ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ»[١].

(١٥٠٣) وَحَدَّثَنَا[٢] سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ[٣]، نَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، نَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ الْبَكْرِيُّ، ثَنَا عُقَيْلٌ الْجَعْدِيُّ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ سَوَاءً [إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي مَوْضِعِ: «أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا»: «أَفْضَلُهُمْ عِلْمًا» وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ وَإِنْ [ب/ ١٣٧ا] كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ»[٤].

(١٥٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا الْحَوْطِيُّ يَعْنِي عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ[٥] [د/ ١٠٤ا] نَجْدَةَ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، نَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُهَاجِرٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي مَرْحُومٍ الْمُلَيْكِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ، تَقُولُ: «أَفْضَلُ الْعِلْمِ الْمَعْرِفَةُ»[٦]][٧].

(١٥٠٥) وَمِنْ هُنَا[٨] أَخَذَ الشَّاعِرُ قَوْلَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ:

خَيْرُنَا أَفْضَلُنَا مَعْرِفَةً ... وَإِذَا مَا عَرَفَ اللَّهَ عَبَدَ

(١٥٠٦) [وَذَكَرَ سُنَيْدٌ عَنِ حَجَّاجٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] قَالَ: «إِلَّا لِيَعْرِفُونِ»[٩].

---

(١) تقدم تخريجه قبل حديث، وهو ضعيف. (٢) في (د)، (ظ): «وحدثناه».

(٣) «المصنف» (٣٠٤٤٣)، و«المسند» (٣٢١).

(٤) انظر ما قبله. (٥) تكرر في (د).

(٦) خرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٢١، ١٨٧٨، ٣٤٣٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٠/ ١٥٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٣٥٥).

(٧) سقط من (ظ). (٨) في (ب، د): «هاهنا».

(٩) في (ب): «ليعرفوني»، ينظر: «العواصم والقواصم» (٥/ ٢٤٣)، «تفسير مقاتل» =

(١٥٠٧) [وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ](١): «إِلَّا لِيَعْلَمُوا مَا جَبَلْتُهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشِّقْوَةِ وَالسَّعَادَةِ»(٢)](٣).

(١٥٠٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [أ/ ١١٠ا] بْنُ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: «مَا ازْدَادَ عَبْدٌ بِاللَّهِ عِلْمًا إِلَّا ازْدَادَ النَّاسُ مِنْهُ قُرْبًا»(٤).

(١٥٠٩) وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَثِيرًا مَا(٥) يَتَمَثَّلُ بِهَذَا الْبَيْتِ(٦):

يَسُرُّ الْفَتَى مَا كَانَ قَدَّمَ مِنْ تُقًى إِذَا عَرَفَ الدَّاءَ الَّذِي هُوَ قَاتِلُهُ(٧)

(١٥١٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَبَّانَ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَسِيْدٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، وَأَبِي

= (٤/ ١٣٣)، «تفسير الثعلبي» (٩/ ١٢٠)، و«تفسير البغوي» (٤/ ٢٨٨).

(١) سقط من (د).

(٢) الأثر رقم (١٥٠٦، ١٥٠٧) مكانهما في (أ، ب) قبل رقم (١٥١٠).

(٣) مكانه في (ظ) بعد رقم (١٥٠٩).

(٤) خرجه الدارمي في «سننه» (٣٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٧٤).

(٥) في (د): «مما». (٦) يعني: إذا أصبح وإذا أمسى.

(٧) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٧٨، ٧/ ١٩٠)، وفي «الأدب» (٤٠٦)، ووكيع في «الزهد» (٥١٠)، وابن ابي الدنيا في «الإشراف» (٢١٢)، والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (٤٧٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٢٩٩)، وفي «الزهد الكبير» (٦١٤)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (ص٩٩ رقم ١٦٧)، وفي رواية أنه كان إذا أصبح يقول:

فما الدنيا بباقية لحي ولا حي على الدنيا بباقي

وإذا أمسى قال: يسر الفتى .. ينظر: «اللطائف» (ص٣٧٩) لأبي موسى المديني.

إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِالْفَقِيهِ كُلِّ الْفَقِيهِ؟» قَالُوا: بَلَى قَالَ: «مَنْ لَمْ يُقَنِّطِ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَلَمْ يُؤَيِّسْهُمْ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ وَلَمْ يُؤَمِّنْهُمْ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَلَا يَدَعُ الْقُرْآنَ رَغْبَةً عَنْهُ إِلَى مَا سِوَاهُ، أَلَا لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَقُّهٌ وَلَا عِلْمٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَهُّمٌ وَلَا قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ»[1].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا يَأْتِي هَذَا الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ [ب/ ١٣٧ب]، وَأَكْثَرُهُمْ يُوقِفُونَهُ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه[2].

(١٥١١) وَقِيلَ لِلُقْمَانَ: أَيُّ النَّاسِ أَغْنَى؟ قَالَ: مَنْ رَضِيَ بِمَا أُوتِيَ، قَالُوا:

---

(١) لا يصح مرفوعًا:
فيه عقبة بن نافع، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٨٩٩)، وهو مجهول.
وإسحاق بن أسيد الأنصاري، شيخ مجهول ليس بالمشهور.
ولم أر هذه الرواية المرفوعة عند أحد غير المصنف رحمه الله..

(٢) أخرجه زهير بن حرب في «العلم» (١٤٣)، والدارمي في «السنن» (٣٠٥، ٣٠٦)، وابن الضريس (٦٩)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (ص١٦)، وفي «الإبانة» (١٠٥٠)، وأبو يعلى بن الفراء في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥١٠): كلهم من طريق ليث بن أبي سليم، عن هبيرة الأنصاري وهو يحيى بن عباد، عن علي.. فذكره.
وإسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم.
وأخرجه أبو داود في «الزهد» (١٠٤)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٧)، وابن بشران في «الأمالي» (٨٨٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه»: كلهم من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي.. فذكره.
وإسناده حسن لا بأس به.
وينظر: «نهج البلاغة (ص٤٨٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤٤)، و«الحكمة الخالدة» (١١٢)، و«لباب الآداب» (٢٩٣)، و«عين الأدب والسياسة» (١٨٩).

فَأَيُّهُمْ أَعْلَمُ؟ قَالَ: مَنِ ازْدَادَ مِنْ عِلْمِ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ[١].

(١٥١٢) وَعَنْ كَعْبٍ أَنَّ مُوسَى عليه السلام قَالَ: «يَا رَبِّ، أَيُّ عِبَادِكَ أَعْلَمُ؟ قَالَ: عَالِمٌ غَرْثَانُ لِلْعِلْمِ» قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يُرِيدُ الَّذِي لَا يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ[٢].

(١٥١٣) وَعَنْ عُمَرَ مَوْلَى غُفْرَةَ أَنَّ مُوسَى قَالَ: «يَا رَبِّ، أَيُّ عِبَادِكَ أَعْلَمُ؟ قَالَ: الَّذِي يَلْتَمِسُ عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ».

(١٥١٤) وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «كَفَى بِخَشْيَةِ اللَّهِ عِلْمًا وَكَفَى بِالِاغْتِرَارِ بِاللَّهِ[٣] جَهْلًا»[٤].

(١٥١٥) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الْفِهْرِيُّ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سُلْمَى التِّنِّيسِيُّ، ثَنَا صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَفْقَهُ الْعَبْدُ كُلَّ الْفِقْهِ حَتَّى يَمْقُتَ النَّاسَ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَلَا يَفْقَهُ الْعَبْدُ كُلَّ الْفِقْهِ** [د/ ١٠٤ب] **حَتَّى يَرَى لِلْقُرْآنِ وُجُوهًا كَثِيرَةً**»[٥].

---

(١) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص١١٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٥٤)، والبيهقي في «المدخل» (٤٤٨).

(٢) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٧٧).

(٣) سقط من (د).

(٤) خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٥٨)، وابن المبارك في «الزهد» (٤٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٩)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٦)، و«المدخل» (٤٨٧).

(٥) **إسناده ضعيف**: فيه صدقة بن عبد الله السمين، ضعيف. وأبان بن أبي عياش، متروك.
والحديث خرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٦٤٨) من طريق أيوب السختياني عن أبي قلابة به.
وخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ١٤٢)، وابن جرير في «التفسير» (١/ ٥١٦)،=

قَالَ أَبُو عُمَرَ: «صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا يُعْرَفُ بِالسَّمِينِ، هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ مُجْمَعٌ[1] عَلَى ضَعْفِهِ، وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا [أ/ ١١٠ب] وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ[2] مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ».

(١٥١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ زَبَّانَ[3]، نَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أنا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «لَنْ تَفْقَهَ كُلَّ الْفِقْهِ حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وُجُوهًا كَثِيرَةً، وَلَنْ تَفْقَهَ كُلَّ الْفِقْهِ حَتَّى تَمْقُتَ النَّاسَ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثُمَّ تُقْبِلَ عَلَى نَفْسِكَ فَتَكُونَ لَهَا أَشَدَّ مَقْتًا مِنْكَ لِلنَّاسِ»[4].

(١٥١٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا وُهَيْبٌ، ثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ [ب/ ١٣٨أ]، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «لَنْ تَفْقَهَ كُلَّ الْفِقْهِ حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وُجُوهًا كَثِيرَةً»[5].

(١٥١٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ[6] حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ: حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وُجُوهًا كَثِيرَةً؟ فَسَكَتَ يَتَفَكَّرُ، قُلْتُ: أَهُوَ أَنْ يَرَى لَهُ وُجُوهًا فَيَهَابَ الْإِقْدَامَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: هَذَا هُوَ، هُوَ هَذَا[7].

= والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٧٤) من قول أبي الدرداء موقوفًا، وهو الصحيح، وانظر ما بعده.

(١) في (ب، د): «مجتمع».

(٢) في (أ): «إنما هو».

(٣) في (أ): «زياد».

(٤) **رجاله ثقات**: غير أن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء، خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٦٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٥٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١١).

(٥) انظر ما قبله.

(٦) في (أ): «ابن».

(٧) في (د): «هذا هو هذا هو».

(١٥١٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ[١]: قَالَ إِيَاسُ[٢] بْنُ مُعَاوِيَةَ: «إِنَّهُ لَتَأْتِينِي الْقَضِيَّةُ أَعْرِفُ لَهَا وَجْهَيْنِ، فَأَيُّهُمَا أَخَذْتُ بِهِ عَرَفْتُ أَنِّي قَدْ قَضَيْتُ بِالْحَقِّ[٣]»[٤].

(١٥٢٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَيِّدٍ[٥]: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ قَالَ: نَا أَبُو عِصَامٍ رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الِاخْتِلَافَ لَمْ يَشُمَّ رَائِحَةَ[٦] الْفِقْهِ بِأَنْفِهِ».

(١٥٢١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَخَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَسْمَعِ الِاخْتِلَافَ فَلَا تَعُدُّوهُ[٧] عَالِمًا»[٨].

(١٥٢٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَشْتَه الْأَصْبَهَانِيُّ الْمُقْرِئُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ

---

(١) سقط من (أ). (٢) في (د): «الياس».

(٣) في (د): «الحق».

(٤) خرجه وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٣٤١، ٣٤٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٣٤).

(٥) في (أ): «أسيد»، وهو خطأ، فهو سعيد بن سيد أبو عثمان الحاطبي الإشبيلي. ينظر: «بغية الملتمس» (٨٠).

(٦) سقط من (أ، د). (٧) في (د): «تعده».

(٨) خرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٩٦)، والذهبي في «السير» (٦/ ٤١٣)، و«الميزان» (٣/ ٢٢١).

الثَّقَفِيُّ الْمُقْرِئُ الْمَعْرُوفُ بِالْكِسَائِيِّ، أَنَّ حَمْدَانَ التَّمَّارَ[١] حَدَّثَهُمْ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: نَا رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ بَشِيرٍ[٢] قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الِاخْتِلَافَ لَمْ يَشُمَّ أَنْفُهُ الْفِقْهَ»[٣].

(١٥٢٣) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: وَسَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ[٤] الرَّازِيَّ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اخْتِلَافَ الْقُرَّاءِ[٥] فَلَيْسَ بِقَارِئٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفِ اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فَلَيْسَ بِفَقِيهٍ».

(١٥٢٤) وَأَخْبَرَنَا [د/ ١٠٥ا] أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ [ب/ ١٣٨ب] بْنِ بِشْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ [أَبِي دُلَيْم][٦]، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ[٧]، ثَنَا ضَمْرَةُ[٨] بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ النَّاسَ، حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ النَّاسِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ رَدَّ مِنَ الْعِلْمِ مَا هُوَ أَوْثَقُ مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ[٩]»[١٠].

(١٥٢٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ[١١] السَّخْتِيَانِيَّ يَقُولُ: «أَجْسَرُ النَّاسِ عَلَى الْفُتْيَا [أَقَلُّهُمْ عِلْمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَأَمْسَكُ النَّاسِ عَنِ الْفُتْيَا][١٢] أَعْلَمُهُمْ بِاخْتِلَافِ

---

(١) في (أ): «أحمد بن النمار»، وهو خطأ.
(٢) في (ظ): «بشر».
(٣) تقدم.
(٤) في (د): «عبد الله».
(٥) في (ب): «القراءة».
(٦) بياض في (د).
(٧) في (د): «العرابي».
(٨) في (أ): «حمزة»، وهو خطأ.
(٩) في (أ): «يده به»، وفي (ظ): «يديه».
(١٠) إسناده ضعيف: فيه عثمان بن عطاء الخراساني، ضعيف الحديث.
(١١) في (د): «أبا أيوب».
(١٢) سقط من (د).

الْعُلَمَاءِ»[١].

(١٥٢٦) قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «الْعَالِمُ الَّذِي يُعْطِي كُلَّ حَدِيثٍ حَقَّهُ»[٢].

(١٥٢٧) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا [مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ][٣] بْنِ شَعْبَانَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ[٤] ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «أَجْسَرُ النَّاسِ عَلَى الْفُتْيَا أَقَلُّهُمْ عِلْمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ»[٥].

(١٥٢٨) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ، ثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، ابْنُ أَخِي رِشْدِينَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: «إِنَّ الْفَقِيهَ كُلَّ الْفَقِيهِ مَنْ فَقِهَ فِي الْقُرْآنِ وَعَرَفَ مَكِيدَةَ الشَّيْطَانِ».

(١٥٢٩) وَرَوَى عِيسَى بْنُ دِينَارٍ[٦]، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ، قِيلَ لَهُ: لِمَنْ تَجُوزُ الْفَتْوَى؟ فَقَالَ[٧]: «لَا تَجُوزُ الْفَتْوَى إِلَّا لِمَنْ عَلِمَ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ» قِيلَ لَهُ: اخْتِلَافُ أَهْلِ الرَّأْيِ؟ قَالَ: «لَا، اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلِمَ[٨] النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمِنْ حَدِيثِ الرَّسُولِ[٩] ﷺ وَكَذَلِكَ يُفْتِي».

---

(١) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤١٣).

(٢) المصدر السابق، وخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٤٤).

(٣) سقط من (د).

(٤) في (ب): «قال».

(٥) «تعظيم الفتيا» (١٢) لابن الجوزي.

(٦) عيسى بن دينار أبو محمد الغافقي القرطبي، فقيه الأندلس ومفتيها، ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٣٩).

(٧) في (د): «قال».

(٨) سقط من (أ).

(٩) في (د): «رسول الله».

(١٥٣٠) وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ[١]: سَمِعْتُ ابْنَ الْمَاجِشُونِ[٢] يَقُولُ: كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فِي الْقُرْآنِ [ب/ ١٣٩أ] وَالْآثَارِ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْآثَارِ مَنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ».

(١٥٣١) [قَالَ: وَقَالَ لِيَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ [أ/ ١١١ب]: كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا يَكُونُ فَقِيهًا فِي الْحَادِثِ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْمَاضِي»][٣].

(١٥٣٢) أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ][٤] بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا أَبُو الْقَاسِمِ مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ[٥]، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ[٦] بْنِ شَقِيقٍ[٧] يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يُسْأَلُ: مَتَى يَسَعُ الرَّجُلَ أَنْ يُفْتِيَ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْأَثَرِ بَصِيرًا بِالرَّأْيِ»[٨].

(١٥٣٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، ثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ[٩]، نَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ

---

(١) عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي، فقيه الأندلس، القرطبي المالكي، ينظر: «السير» (١٢/ ١٠٢).

(٢) عبد الملك بن عبدالعزيز التيمي ابن الماجشون، الفقيه، مفتي المدينة، ينظر: «السير» (١٠/ ٣٥٩).

(٣) سقط من (د).

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (د): «أبو القاسم بن مسلمة بن القاسم».

(٦) في (أ): «الحسين»، وهو خطأ.

(٧) في (أ، د): «رشيق»، وفي (ظ): «سفيان»، وهو خطأ، فهو علي بن الحسين بن شقيق العبدي، أبو عبد الرحمن المروزي.

(٨) خرجه البيهقي في «المدخل» (١٨٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٥٠).

(٩) في (ب): «الزبيري».

مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: «مَا كُنَّا نَدْعُو الرِّوَايَةَ إِلَّا رِوَايَةَ الشِّعْرِ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ لِلَّذِي(١) يَرْوِي أَحَادِيثَ(٢) الْحِكْمَةِ إِلَّا عَالِمٌ»(٣).

(١٥٣٤) وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ: «لَا يَنْبَغِي لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الِاخْتِلَافَ أَنْ يُفْتِيَ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ(٤) الْأَقَاوِيلَ أَنْ يَقُولَ: هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ».

(١٥٣٥) وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «لَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ مَنْ تَتَبَّعَ شَوَاذَّ الْحَدِيثِ أَوْ حَدَّثَ بِكُلِّ [د/ ١٠٥/ب] مَا يَسْمَعُ(٥) أَوْ حَدَّثَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ»(٦).

(١٥٣٦) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ ابْنِ زُرَيْعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَسْمَعِ الِاخْتِلَافَ فَلَا تَعُدَّهُ عَالِمًا»(٧).

(١٥٣٧) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ شَعْبَانَ الْقُرْطُبِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ، ثَنَا عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ(٨)، قَالَ: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ بْنَ عُقْبَةَ يَقُولُ: «لَا يُفْلِحُ مَنْ لَا يَعْرِفُ اخْتِلَافَ النَّاسِ»(٩).

---

(١) في (د): «هذا».
(٢) في (ب): «حديث».
(٣) خرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٠)، والخطيب في «الجامع» (٢٩١).
(٤) في (د): «لمن يعلم».
(٥) خرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٩٦)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٢١)، و«السير» (٦/ ٤١٣).
(٦) في (ب): «سمع».
(٧) خرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٤).
(٨) ينظر: «تاريخ ابن معين/ رواية الدوري» (٤٣٢٩).
(٩) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٠) من طريق عبد اللَّه بن إسحاق المدائني عن عباس بن محمد الدوري . . به.
وينظر: «المؤمل في الرد على الأمر الأول» (ص١٣٨)، و«الموافقات» (٥/ ١٢٣).

(١٥٣٨) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ، وَخَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَا: نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَشْرٍ[١] أَبُو الْحَسَنِ الرَّازِيُّ، ثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، نَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْخَلِيلَ [ب/ ١٣٩ب] بْنَ أَحْمَدَ يَقُولُ: «الرِّجَالُ أَرْبَعَةٌ، رَجُلٌ يَدْرِي ويَدْرِي أَنَّهُ يَدْرِي فَذَلِكَ عَالِمٌ، فَاتَّبِعُوهُ وَسَلُوهُ[٢]، وَرَجُلٌ [لَا يَدْرِي و][٣] يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي فَذَلِكَ جَاهِلٌ فَعَلِّمُوهُ، وَرَجُلٌ يَدْرِي وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ يَدْرِي فَذَلِكَ غَافِلٌ[٤] فَنَبِّهُوهُ، وَرَجُلٌ لَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي فَذَلِكَ مَائِقٌ[٥] فَاحْذَرُوهُ»[٦].

(١٥٣٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: «لَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ مَنْ أَخَذَ بِالشَّاذِّ مِنَ الْعِلْمِ [وَلَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ مَنْ رَوَى عَنْ كُلِّ أَحَدٍ][٧]، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ مَنْ رَوَى كُلَّ مَا سَمِعَ»[٨].

(١٥٤٠) وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ [أ/ ١١٢أ] سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ عَالِمٍ وَلَا شَرِيفٍ وَلَا ذِي فَضْلٍ إِلَّا وَفِيهِ عَيْبٌ، وَلَكِنْ مَنْ كَانَ فَضْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ نَقْصِهِ ذَهَبَ نَقْصُهُ لِفَضْلِهِ، كَمَا أَنَّهُ[٩] مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ[١٠] نُقْصَانُهُ ذَهَبَ فَضْلُهُ».

---

(١) في (ب): «بشير».
(٢) سقط من (أ).
(٣) سقط من (أ).
(٤) في (أ، د): «عاقل».
(٥) يعني: أحمق - كما في «الزاهر» (١/ ٣٣١).
(٦) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٤/ ٢٧١/ ٤٣٢٩).
(٧) سقط من (ب).
(٨) خرجه البيهقي في «المدخل» (٨٢٨).
(٩) في (أ): «أن».
(١٠) في (أ): «على».

(١٥٤١) وَقَالَ غَيْرُهُ: «لَا يَسْلَمُ الْعَالِمُ مِنَ الْخَطَإِ، فَمَنْ أَخْطَأَ قَلِيلًا وَأَصَابَ كَثِيرًا فَهُوَ عَالِمٌ، وَمَنْ أَصَابَ قَلِيلًا وَأَخْطَأَ كَثِيرًا فَهُوَ جَاهِلٌ».

(١٥٤٢) وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْ أَرْبَعَةٍ، سَفِيهٍ مُعْلِنِ السَّفَهِ وَصَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ[1] إِلَيْهِ، وَرَجُلٍ مَعْرُوفٍ بِالْكَذِبِ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ لَا يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَجُلٍ لَهُ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُ بِهِ»[2].

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْخَبَرَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ طُرُقٍ فِي كِتَابِ «التَّمْهِيدِ»[3] فَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ هَا هُنَا وَأَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ.

(١٥٤٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، ح

(١٥٤٣/ م) وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَا: أنا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ ثَنَا أَبُو عِيسَى يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مِهْرَانَ، ح

(١٥٤٣/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَلَّانُ قَالُوا: أنا عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ [ب/ ١٥٠أ]، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثَنَا الْأَبَّارُ[4]، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ[5] [د/ ١٠٦أ] التَّيْمِيِّ قَالَ: «الْعُلَمَاءُ ثَلَاثَةٌ، عَالِمٌ بِاللَّهِ وَبِأَمْرِ اللَّهِ، وَعَالِمٌ بِاللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِأَمْرِ اللَّهِ،

---

(١) سقط من (ب).

(٢) خرجه المصنف في «التمهيد» (١/ ٦٦)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٤٠٣)، والخطيب في «الجامع» (١٦٨)، وإسناده حسن.

(٣) بدلت في هامش (ب) إلى «فضائل مالك».

(٤) أبو حفص الأبار، عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأسدي.

(٥) في (د): «ابن أبي حيان»، وهو خطأ.

وَعَالِمٌ بِأَمْرِ اللَّهِ[١] وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِاللَّهِ، فَأَمَّا الْعَالِمُ بِاللَّهِ وَبِأَمْرِ اللَّهِ فَذَلِكَ الْخَائِفُ لِلَّهِ الْعَالِمُ بِسُنَّتِهِ وَحُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ، وَأَمَّا الْعَالِمُ بِاللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِأَمْرِ اللَّهِ فَذَلِكَ الْخَائِفُ لِلَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِسُنَّتِهِ وَلَا حُدُودِهِ وَلَا فَرَائِضِهِ، وَأَمَّا الْعَالِمُ بِأَمْرِ اللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِاللَّهِ فَذَلِكَ الْعَالِمُ بِسُنَّتِهِ وَحُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ وَلَيْسَ بِخَائِفٍ لَهُ»[٢].

(١٥٤٤) وَأُخْبِرْتُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَشْوَرِيُّ، ثَنَا مَيْمُونُ بْنُ الْحَكَمِ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ هِشَامٍ يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] قَالَ: «مَنْ خَشِيَ اللَّهَ فَهُوَ عَالِمٌ»[٣].

(١٥٤٥) وَرُوِيَ عَنِ[٤] ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ[٥] «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ بِهِ» وَكَذَلِكَ فِي مُصْحَفِهِ.

(١٥٤٦) أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُهَيْلٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، ح.

(١٥٤٦/ م) وَأَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أنا مَعْمَرٌ [أ/ ١١٢ب]، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «الْعُلَمَاءُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ عَاشَ بِعِلْمِهِ وَلَمْ يَعِشِ النَّاسُ بِهِ مَعَهُ، [وَرَجُلٌ عَاشَ النَّاسُ بِعِلْمِهِ وَلَمْ يَعِشْ هُوَ بِهِ، وَرَجُلٌ عَاشَ

---

(١) في (أ، ب): «وبأمره».

(٢) خرجه ابن معين في «تاريخه» (٣/ ٥٣٧/ ٢٦٢٤) رواية الدوري، وخرجه البيهقي في «المدخل» (٥٢٩). وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٨٠) من طريق آخر.

(٣) خرجه الدارمي في «سننه» (٣٣٣) عن ابن عباس، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٤٨)، وهو منقطع بين المصنف وبين الحسن بن سعد، وابن جريج مدلس ولم يصرح بالتحديث.

(٤) سقط من (د).

(٥) في (ب): «يقول».

بِعِلْمِهِ وَعَاشَ النَّاسُ بِهِ مَعَهُ»[١]][٢].

(١٥٤٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، ثَنَا سَهْلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أنا مُحَمَّدُ بْنُ فُطَيْسٍ[٣]، نَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ، قَالَ: ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «الْفَقِيهُ مَنْ خَافَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»[٤].

(١٥٤٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَبُو مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ صَاحِبُنَا، قَال: [ب/ ١٤٠ب] نَا أَبُو مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ[٥] مُوسَى قَالَ: «يَجْلِسُ إِلَى الْعَالِمِ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ يَأْخُذُ كُلَّ مَا سَمِعَ[٦]، وَرَجُلٌ لَا يَحْفَظُ شَيْئًا وَهُوَ جَلِيسُ الْعَالِمِ، وَرَجُلٌ يَنْتَقِي وَهُوَ خَيْرُهُمْ، قَالَ: وَإِذَا كَانَ عِلْمُ الرَّجُلِ حِجَازِيًّا، وَخُلُقُهُ عِرَاقِيًّا، وَطَاعَتُهُ شَامِيَّةً - يَعْنِي أَنَّهُ الرَّجُلُ»[٧].

---

(١) إسناده صحيح: خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٣).

وخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢٤٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٢١) عن أبي قلابة عن أبي مسلم الخولاني.

(٢) سقط من (أ).

(٣) في (أ): «محمد بن محمد».

(٤) إسناده ضعيف: فيه ليث بن أبي سليم، ضعيف.

خرجه الإمام أحمد في «الزهد» (٣٧٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢١٥)، والدارمي في «سننه» (٢٩٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٨٠)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٤٨).

(٥) في (أ): «سلمان».

(٦) في (د): «يسمع».

(٧) خرجه الخطيب في «الجامع» (١٤٦٩).

(١٥٤٩) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا أَبُو الْمَيْمُونَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بِدِمَشْقَ، نَا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ[١]، نَا أَبُو مُسْهِرٍ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: «يَجْلِسُ إِلَى الْعَالِمِ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ يَكْتُبُ كُلَّ مَا يَسْمَعُ فَذَلِكَ كَحَاطِبِ لَيْلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ فِقْهُ الرَّجُلِ حِجَازِيًّا، وَأَدَبُهُ عِرَاقِيًّا فَقَدْ كَمُلَ[٢]» إِلَى هَا هُنَا انْتَهَى حَدِيثُهُ لَمْ يَقُلْ: «وَطَاعَتُهُ شَامِيَّةٌ»[٣][٤].

* * *

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٣١٥).

(٢) في (ظ): «أكمل»!

(٣) خرجه المصنف في «التمهيد» (١/ ٧٩)، والخطيب في «الجامع» (١٤٧٠)، وسيعيده المصنف مرة أخرى في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض.

(٤) في (ظ): «انتهى الجزء الثالث، وبتمامه كمل السفر بحمد اللَّه وعونه وتأييده ونصرته، فالحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه عليه وسلم وشرَّف وكرَّم وعظَّم، وذلك يوم الأربعاء سابع عشر صفر من شهور سنة خمس وستين وثمانمائة، بكتابة العبد الفقير إلى عفو ربه الراجي عفوه ومغفرته حسن بن محمد بن عبد اللَّه المعري الشافعي رحمه اللَّه ورحم من ترحم عليه، وغفر اللَّه له ولوالديه ولمالك الكتاب ولوالديه وللناظر فيه والمستمع».

بَابُ مَا يَلْزَمُ الْعَالِمَ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لَا يَدْرِيهِ مِنْ وُجُوهِ الْعِلْمِ

(١٥٥٠) قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى، أَنَّ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيَّ[١]، حَدَّثَهُمْ بِمَكَّةَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ [د/ ١٠٦ب] الطَّالْقَانِيُّ، ثَنَا جَرِيرٌ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ-، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «لَا أَدْرِي» فَقَالَ: أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي» قَالَ[٢]: سَلْ رَبَّكَ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟» قَالَ: لَا أَدْرِي، فَقَالَ: «أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟» فَقَالَ: لَا أَدْرِي، فَقَالَ: «سَلْ رَبَّكَ» فَانْتَفَضَ جِبْرِيلُ انْتِفَاضَةً كَادَ يُصْعَقُ مِنْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقَالَ[٣]: مَا أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ اللَّهُ ﷻ لِجِبْرِيلَ: «سَأَلَكَ مُحَمَّدٌ أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ فَقُلْتَ: لَا أَدْرِي، وَسَأَلَكَ أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ فَقُلْتَ: لَا أَدْرِي، فَأَخْبِرْهُ أَنَّ خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَأَنَّ شَرَّ الْبِقَاعِ الْأَسْوَاقُ»[٤].

---

(١) في (أ، ب): «عمر بن محمد بن أحمد الجمحي».

(٢) في (د): «فقال». (٣) في (د): «فقال».

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه عطاء بن السائب، ثقة، لكنه اختلط في آخر عمره وسماع جرير بن عبد الحميد منه كان بعد الاختلاط.

خرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥٩٩)، والحارث كما في «بغية الباحث» (١٢٤)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص١١٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٦٩١)، والطبراني كما في «المجمع» (٢/ ٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٦٧، ٣٠٦، =

(١٥٥١) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ [أ/ ١١٣أ]، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الزَّيَّاتُ[١]، ثَنَا [ب/ ١٤١ب] يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ[٢]، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ [أَبِي مَرْيَمَ][٣]، ثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُقْبِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا[٤] الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ[٥] عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ، مَوْلَى لِأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا**»[٦].

(١٥٥٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ يَحْيَى][٧] قَالَ: نَا عُمَرُ [بْنُ مُحَمَّدٍ][٨]، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا [أَبُو بَكْرٍ][٩] الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ الْقَاضِي، عَنْ سَعْدِ[١٠] ابْنِ سَعِيدٍ[١١] الْمَقْبُرِيِّ[١٢]، عَنْ أَخِيهِ[١٣]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ

= ٢/ ٩/ ٢١٤٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٦٥/ ٤٧٦٤، ٧/ ٥٠/ ١٣١١٠)، وفي «الأسماء والصفات» (٤٦١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٧٠).

قال ابن حجر: حسن صحيح، فقال البوصيري: وفي الحكم بصحته نظر، فإن جرير بن عبد الحميد سمع من عطاء بعد اختلاطه، قاله أحمد بن حنبل، وشيخه يحيى بن سعيد. «إتحاف الخيرة» (٢/ ٢٨).

وصححه الحاكم، وقال الذهبي: هذا حديث غريب صالح الإسناد. «العلو» (ص٧٨).

(١) تقدم عند رقم (٣١٨) ولم أقف على ترجمته.

(٢) يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي، ثقة من رجال التهذيب.

(٣) سقط من (د).

(٤) سقط من (د).

(٥) في (د): «بن»، وهو تصحيف.

(٦) **حديث صحيح**: خرجه مسلم (٦٧١).

(٧) سقط من (ب).

(٨) سقط من (أ، ب).

(٩) سقط من (أ، ب).

(١٠) في (أ، د): «سعيد».

(١١) في (د): «ابن أبي سعيد».

(١٢) سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، لين الحديث، روى عن أخيه عبد اللّه بن سعيد المقبري. وهو من رجال «التهذيب».

(١٣) عبد اللّه بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، متروك الحديث واهٍ، وهو من رجال «التهذيب».

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَدْرِي أَعُزَيْرٌ نَبِيٌّ أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي أَتُبَّعٌ مَلْعُونٌ أَمْ لَا؟»[١].

(١٥٥٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُطَرِّزُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدْرِي تُبَّعٌ لُعِنَ[٢] أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي ذُو الْقَرْنَيْنِ نَبِيٌّ أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا؟»[٣].

---

(١) إسناده واهٍ: فيه سعد بن سعيد، وهو ضعيف لين الحديث، وأخوه الأكبر وهو عبد اللَّه بن سعيد واهٍ متروك الحديث، ورواية الزبير بن بكار عن سعد بن سعيد لم أقف عليها إلا ههنا.
ووقع في المطبوع (١٥٥٢) تحقيق الشيخ الزهيري: «عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أخيه»! وعلق عليه الشيخ بأن أخاه هو عباد، وهذا كله تخليط نتج عن تصحيف في إحدى النسخ الخطية، فإن الزبير بن بكار لا يروي عن سعيد وإنما يروي عن «سعد»، وهو سعد بن سعيد بن أبي سعيد، وسعد هذا هو الأخ الأصغر، وأخوه هو عبد اللَّه بن سعيد كما بينت.
وقد أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٨٥٤١) من طريق سعد بن سعيد عن أخيه عبد اللَّه بن سعيد فذكره. وقال: تفرد به عبد اللَّه بن سعيد ولم يتابع عليه.. «كشف الأستار» (١٥٤٢).

(٢) في (أ، ب): «لعين».

(٣) حديث معلول:
أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٦٧٤)، والبزار (٨٥١٩)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٨٥٥٣)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٦٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٢)، ٢/ ١٧)، والبحيري في «الفوائد» (٣١)، وابن حزم في «المحلى» (١٢/ ١٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٣٢٩)، والحنائي في «الفوائد» (٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٤)، (١٧/ ٣٣٧)، (٤٠/ ٣١٨)، (٥٦/ ٢٨٦): كلهم من طريق عبد الرزاق عن معمر به مرفوعًا.
وضعفه جماعة من أهل العلم:
=

زَعَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ انْفَرَدَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ[١].

وَ[٢] قَالَ أَبُو عُمَرَ: «حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَةٌ وَهُوَ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ إِسْنَادًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا».

(١٥٥٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][٣]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ[٤]، نَا الْحُمَيْدِيُّ، نَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا، فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى[٥] اللَّهِ

= قال البزار: هذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن أبي ذئب إلا معمر.

وقال البيهقي: رواه هشام الصنعاني عن معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا، قال البخاري: وهو أصح، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ لأن النبي ﷺ قال: «الحدود كفارة».

قال الحنائي: هذا حديث غريب من حديث أبي سعد سعيد بن أبي سعيد المقبري... وهو غريب من حديث ابن أبي ذئب... ورواه هشام بن يوسف الصنعاني عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن النبي ﷺ مرسل، وهو الأصح.

وقال ابن كثير: وهذا غريب من هذا الوجه. «البداية والنهاية» (٢/ ٥٣٧).

وقال ابن رجب: وأعله البخاري وقال: لا يثبت، وإنما هو من مراسيل الزهري، وهي ضعيفة، وغلط عبد الرزاق فوصله، قال: وصح عن النبي ﷺ: «الحدود كفارة».

وصححه الحاكم والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٣٥٩)، وابن حجر في «انتقاض الاعتراض» (١/ ٤٤) قال: وصله آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب. أخرجه الحاكم فقويت رواية عبد الرزاق... وذكره أيضًا في «فتح الباري» (١/ ٦٦).

(١) نقله عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٤)، وابن كثير في «التفسير» (٧/ ٢٥٧)، وابن حجر في «انتقاض الاعتراض» (١/ ٤٤)، و«فتح الباري» (١/ ٦٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) سقط من (د).

(٤) سقط من (د).

(٥) سقط من (د).

وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»(١).

(١٥٥٥) وَذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ: ثَنَا عَارِمٌ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي صَدَقَةَ، عَنِ ابْنِ [ب/ ١٤١ب] سِيرِينَ قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ [د/ ١٠٧أ] أَهْيَبَ لِمَا لَا يَعْلَمُ [مِنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ أَهْيَبَ لِمَا لَا يَعْلَمُ](٢) مِنْ عُمَرَ ﷺ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ نَزَلَتْ بِهِ قَضِيَّةٌ فَلَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْهَا أَصْلًا وَلَا فِي السُّنَّةِ أَثَرًا، فَاجْتَهَدَ رَأْيَهُ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا رَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ، وَإِنْ [أ/ ١١٣ب] يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي(٣) وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»(٤).

(١٥٥٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، ثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، أَوْ أُخْبِرْتُ عَنْهُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ شَيْئًا فَلْيَقُلْ، [وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ](٥) لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فَإِنَّ مِنْ عِلْمِ الْمَرْءِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] إِنَّ قُرَيْشًا لَمَّا أَبْطَئُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْإِسْلَامِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ(٦).

---

(١) حديث صحيح: خرجه البخاري (١٨)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) سقط من (أ).

(٣) في (ب): «مني».

(٤) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٧٧)، وابن سيرين لم يدرك أبا بكر؛ ولذا ذكره الحافظ في «التلخيص» (٤/ ١٩٥)، وقال: أخرجه قاسم بن محمد في كتاب «الحجة، والرد على المقلدين»، وهو منقطع.

(٥) سقط من (أ).

(٦) حديث صحيح: خرجه الحميدي في «مسنده» (١١٦) عن سفيان به.

(١٥٥٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا الْحُسَيْنُ[١] بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بَحْرِ بْنِ شَاذَانَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ، ثَنَا سُنَيْدٌ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ فَلْيَقُلِ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾[٢] [ص: ٨٦]».

(١٥٥٨) وَسُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: «هِيَ زَبَّاءُ هَلْبَاءُ ذَاتُ[٣] وَبَرٍ، وَلَا أُحْسِنُهَا، وَلَوْ أُلْقِيَتْ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَأَعْضَلَتْ بِهِ[٤]،

---

(١) في (أ، ب): «الحسن».

(٢) خرجه البخاري (٤٦٩٣) و(٤٨٠٩) و(٤٨٢١) و(٤٨٢٢) و(٤٨٢٣)، ومسلم (٢٧٩٨) من طرق عن الأعمش به، وأخرجه كذلك الطيالسي (٢٩١)، (٢٩٢)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٦٧٥)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٢٥٧)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٠٦) و(٧/ ١٧٩)، والدارمي في «السنن» (١٧٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٦٣)، والشاشي في «المسند» (٣٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢١٤)، والداني في «السنن الواردة في الفتن» (٥٣٦)، والبيهقي في «المدخل» (٧٩٧)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٣٢٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٦٢)، وقد توبع الأعمش، تابعه منصور، وأخرجه زهير بن حرب في «العلم» (٦٧/ تحقيقي)، وعبد الرزاق في «التفسير» (٢٨٠٣)، وأحمد في «المسند» (٧/ ٢٥٧)، والبخاري في «الصحيح» (١٠٠٧)، والبزار (١٩٦٥، ١٩٦٦)، وابن حبان (٤٧٦٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٩٢)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٣٢٦).

(٣) سقط من (د).

(٤) وذكره ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٦٤٨)، والأزهري في «تهذيب اللغة» (١/ ٣٠١) و(١٣/ ١٢٠)، وأبو الفضل الميداني في «مجمع الأمثال» (٩٠٢)، والزمخشري في «الفائق» (٢/ ٤٤٥)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» (١/ ٤٢٩)، وابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٢٩٣).
=

وَإِنَّمَا نَحْنُ فِي الْغُوقِ[1] وَلَسْنَا فِي النُّوقِ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: قَدِ اسْتَحْيَيْنَا مِنْكَ[2] مِمَّا رَأَيْنَا مِنْكَ، فَقَالَ: لَكِنَّ الْمَلَائِكَةَ الْمُقَرَّبِينَ لَمْ تَسْتَحْيِ حِينَ قَالَتْ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾[3] [البقرة: ٣٢]».

(١٥٥٩) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، [ب/ ١٤٢/أ] نَا قَاسِمٌ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ، نَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى[4]، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾[5] [ص: ٨٦]».

= وقوله: «زبّاء» هي الناقة كثيرة الشعر، ويقال ذلك للداهية الصعبة.
و«العلباء» كثيرة الشعر في الرأس والجسد، وأراد أنها داهية دهياء.
قال الزبيدي في «تاج العروس» (٣/ ٣) بعد ذكره أثر الشعبي: يريد أنها صعبة مشكلة، شبهها بالناقة النفور من كل شيء، كأن الناس لم يأنسوا بهذه المسألة ولم يعرفوها.
وذكر كذلك (٣٠/ ٥) أن معنى قوله «لأعضلت بهم» أي: أنهم يضيقون بالجواب عنها ذرعًا لإشكالها.

(١) في (أ، ب): «العنوق». (٢) في (أ، ب): «لك».

(٣) وصله الخطيب في «الفقيه» (١١٢٣) من طريق أحمد بن عبيد عن الهيثم بن عدي عن مجالد عنه. وأحمد بن عبيد أبو عصيدة، متروك الحديث. ومجالد بن سعيد، ضعيف.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (٢٥٨) عن الشعبي بنحوه من وجه آخر.
وأخرجه الدارمي في «السنن» (١٨٨) عنه بنحوه من وجه آخر أيضًا.
وانظر «تعظيم الفتيا» (٢٦) لابن الجوزي.

(٤) في (د): «و».

(٥) وأخرجه البخاري (١٠٢٠) من طريق منصور والأعمش معًا، وهو عنده كذلك برقم (٤٧٧٤) و(٤٨٢٤).
ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي (٣٢٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٣٨)، والشاشي في «المسند» (٣٩٩)، وابن حبان (٦٥٨٥)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٦٩).

(١٥٦٠) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ الْجُمَحِيُّ الْقَاضِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَذَكَرَ[١] بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ[٢].

(١٥٦١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، ثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، ثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، نَا يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ قَالَ: نَا حَفْصٌ [أ/ ١١٤أ]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ[٣] اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي؟ وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي؟ إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ»[٤].

(١٥٦١/ م) وَذَكَرَ مِثْلَ هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ[٥]: مَيْمُونُ بْنُ [د/ ١٠٧ب] مِهْرَانَ[٦]، وَعَامِرٌ الشَّعْبِيُّ[٧]، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ[٨].

(١٥٦٢) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ

---

(١) في (د): «وذكره». (٢) انظر ما قبله.
(٣) في (د): «عبد الله».
(٤) أخرجه مسدد كما في «المطالب العالية» (٣٥١٢)، والطبري في «التفسير» (١/ ٧٨) عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة وروايته عن أبي بكر مرسلة، وفيه الحماني وهو حافظ يسرق الحديث.
(٥) سقط من (أ، ب).
(٦) أخرجه المستغفري في «فضائل القرآن» (٣١١).
(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥١٢)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ١٩٣).
(٨) أخرجه سعيد بن منصور في «التفسير» (٣٩)، والبيهقي في «المدخل» (ص٤٣٠).
وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص٣٧٥) من طريق إبراهيم التيمي عن أبي بكر، وهو في «المصنف» (٣٠١٠٧).
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٠٨٢) من طريق القاسم بن محمد عن أبي بكر.

أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، ثَنَا أَبُو[١] سَعِيدِ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، ثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْحَمَّالُ، ثَنَا الْحِمَّانِيُّ قَالَ: نَا خَالِدٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَاذَانَ، وَأَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّ[٢] أَرْضٍ تُقِلُّنِي؟ وَ[٣] أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ؟»[٤].

(١٥٦٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى قَالَ: أنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ ثَنَا سُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَا أَدْرِي» فَلَمَّا وَلَّى الرَّجُلُ قَالَ: «نِعِمَّا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِهِ»[٥].

(١٥٦٤) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ[٦] قَالَ: «إِنِّي لَأُحِبُّ [ب/ ١٤٢ب] أَنْ يَكُونَ مِنْ بَقَايَا الْعَالِمِ[٧] بَعْدَهُ: لَا أَدْرِي؛ لِيَأْخُذَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ»[٨].

(١٥٦٥) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ حَدِيثِهِ عَنِ الْعُمَرِيِّ[٩]، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ سَوَاءً[١٠].

---

(١) سقط من (د). (٢) سقط من (د).

(٣) في (أ، ب): «أو».

(٤) في إسناده يحيى عبد الحميد الحماني، وهو متهم بسرقة الحديث.

(٥) إسناده ضعيف: فيه عبد اللَّه بن عمر العمري، وهو ضعيف، والأثر: خرجه البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٨٢) بنحوه، والفسوي في «المعرفة» (١/ ٤٩٣)، ومن طريقه: الخطيب في «الفقيه» (١١٠٨)، وأخرجه الدارمي (١/ ٦٣) ومن طريقه ابن حجر في «تخريج المختصر» (١/ !٧). . وانظر «تعظيم الفتيا» (٢٥) ابن الجوزي.

(٦) في (د): «هرم». (٧) في (د): «العلم».

(٨) خرجه البيهقي في «المدخل» (٨٠٩)، والخطيب في «الفقيه» (١١١٤).

(٩) عبد اللَّه بن عمر، المذكور في رقم (١٥٦٣).

(١٠) ورواه محمد بن عجلان عن نافع به، أخرجه ابن المبارك (٥١)، والفسوي (١/ ٤٩٠)، =

(١٥٦٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَخَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا وَكِيعُ[١] بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ فَرِيضَةٍ مِنَ الصُّلْبِ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي» فَقِيلَ لَهُ: فَمَا يَمْنَعُكَ[٢] أَنْ تُجِيبَهُ؟ فَقَالَ: «سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَمَّا لَا يَدْرِي فَقَالَ: لَا أَدْرِي»[٣].

(١٥٦٧) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: وَنا مُوسَى بْنُ[٤] إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: تَكَاثَرُوا عَلَى الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، يَوْمًا بِمِنًى فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ مَا نَعْلَمُ كُلَّ مَا تَسْأَلُونَا عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمْنَا مَا كَتَمْنَاكُمْ وَلَا حَلَّ لَنَا أَنْ نَكْتُمَكُمْ»[٥].

(١٥٦٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ «لَا أَعْلَمُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَيْلٌ

= والآجري في «أخلاق العلماء» (٨٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٨).
ورواه هشام بن عروة عن أبيه عن نافع به، أخرجه الدارمي (١/ ٦٣)، وابن سعد (٤/ ١٤٤)، وابن حجر في «تخريج المختصر» (١/ !٧).
ورواه مروان الأصفر عن نافع به، أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١١٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٥٠٧).
ورواه عمرو بن يحيى عن جده عن نافع، أخرجه ابن سعد (٤/ ١٧٠).

(١) سقط من (د). (٢) في (د): «فما منعك».

(٣) انظر «تعظيم الفتيا» (٢٥) لابن الجوزي.

(٤) سقط من (أ).

(٥) خرجه الدارمي في «سننه» (١١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٨٤)، والخطيب في «الفقيه» (١٧١٧).

لِلَّذِي [أ/ ١١٤ب] يَقُولُ لِمَا لَا يَعْلَمُ: إِنِّي أَعْلَمُ»[(١)].

(١٥٦٩) وَذَكَرَ الشَّعْبِيُّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ عَلَيْهِمْ وَهُوَ يَقُولُ: «مَا أَبْرَدَهَا عَلَى الْكَبِدِ، [مَا أَبْرَدَهَا عَلَى الْكَبِدِ][(٢)]» فَقِيلَ لَهُ: وَمَا ذَلِكَ[(٣)]؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ لِلشَّيْءِ لَا تَعْلَمُهُ: اللَّهُ أَعْلَمُ»[(٤)].

(١٥٧٠) وَذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ إِنَّا وَاللَّهِ لَا نَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَسْأَلُونَا عَنْهُ، وَلَأَنْ يَعِيشَ الْمَرْءُ جَاهِلًا إِلَّا أَنَّهُ[(٥)] يَعْلَمُ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ[(٦)] عَلَيْهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ [د/ ١٠٨أ] مَا لَا يَعْلَمُ»[(٧)].

(١٥٧١) قَالَ الْحَسَنُ: وَنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ ابْنِ عَوْنٍ أَظُنُّهُ الْحُسَيْنَ [بْنَ حَسَنٍ][(٨)]، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْقَاسِمِ [ب/ ١٤٣أ] ابْنِ مُحَمَّدٍ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ الْقَاسِمُ: «لَا أُحْسِنُهُ» فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَقُولُ: إِنِّي دُفِعْتُ إِلَيْكَ لَا أَعْرِفُ[(٩)] غَيْرَكَ، فَقَالَ الْقَاسِمُ: «لَا تَنْظُرْ إِلَى طُولِ لِحْيَتِي وَكَثْرَةِ النَّاسِ حَوْلِي وَاللَّهِ مَا أُحْسِنُهُ» فَقَالَ شَيْخٌ مِنْ قُرَيْشٍ جَالِسٌ إِلَى جَنْبِهِ: يَا ابْنَ أَخِي الْزَمْهَا، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُكَ فِي مَجْلِسٍ أَنْبَلَ مِنْكَ الْيَوْمَ،

---

(١) إسناده صحيح، وقول الحافظ ابن حجر في عبد الملك بن أبي سليمان: «صدوق له أوهام». فيه نظر، بل هو ثقة.

(٢) سقط من (أ، ب).

(٣) في (د): «ذاك».

(٤) خرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٠٣، ١١٠٤) من وجهين عنه.

(٥) سقط من (أ).

(٦) سقط من (أ، ب).

(٧) خرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١١٥، ١١١٦)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٥٧).

(٨) سقط من (أ).

(٩) في (د): «اعرف».

فَقَالَ الْقَاسِمُ: «وَاللَّهِ لأَنْ يُقْطَعَ لِسَانِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ[١] أَنْ أَتَكَلَّمَ بِمَا لَا عِلْمَ لِي بِهِ»[٢].

(١٥٧٢) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيَّ، عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يُجِبْهُ فَقَالَ لَهُ: لَا أَرَاكَ فَهِمْتَ مَا سَأَلْتُكَ عَنْهُ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: فَلِمَ لَا تُجِيبُنِي؟ قَالَ: «لَا أَعْلَمُهُ»[٣].

(١٥٧٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّازِيُّ بِمَكَّةَ ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ[٤]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جِئْتُكَ مِنْ مَسِيرَةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حَمَّلَنِي أَهْلُ بَلَدِي مَسْأَلَةً أَسْأَلُكَ عَنْهَا، قَالَ: فَسَلْ، فَسَأَلَهُ الرَّجُلُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ[٥] فَقَالَ[٦]: «لَا أُحْسِنُهَا» قَالَ: فَبُهِتَ الرَّجُلُ كَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ

---

(١) سقط من (ب، د).

(٢) راجع «العلم» (رقم ٩١) لزهير بن حرب بتحقيقي، وكذلك «الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد» (ص٣٠٦) لبدر الدين الغزي بتحقيقي، فقد خرجته هناك، وعزوته لابن الصلاح في «أدب المفتي والمستفتي» (ص٧٨)، وهو كذلك عند ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ٢١٩)، وابن حمدان في «صفة الفتوى» (ص٧-٨).

(٣) خرجه الخطيب في «الفقيه» (١١٢٠) من وجه آخر عن مالك به، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٢٧).

(٤) مقدمة «الجرح والتعديل» (ص١٨).

(٥) في (د): «مسألة».

(٦) في (أ): «قال».

كُلَّ شَيْءٍ، قَالَ[1]: فَقَالَ: فَأَيُّ[2] شَيْءٍ أَقُولُ لِأَهْلِ بَلَدِي[3] إِذَا رَجَعْتُ إِلَيْهِمْ[4]؟ قَالَ: «تَقُولُ لَهُمْ: قَالَ مَالِكٌ: لَا أُحْسِنُ»[5].

(١٥٧٤) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ أَيْضًا[6] فِي «كِتَابِ الْمَجَالِسِ» قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَأْلَفَ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ: «لَا أَدْرِي» فَإِنَّهُ عَسَى أَنْ يُهَيَّأَ لَهُ خَيْرٌ» [أ/ ١١٥أ].

(١٥٧٥) قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَكُنْتُ أَسْمَعُهُ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: لَا أَدْرِي.

(١٥٧٦) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَوْ كَتَبْنَا عَنْ مَالِكٍ: «لَا أَدْرِي» لَمَلَأْنَا الْأَلْوَاحَ».

(١٥٧٧) قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا، وَذَكَرَ قَوْلَ [ب/ ١٤٣/ب] الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ: «لَأَنْ يَعِيشَ الْمَرْءُ جَاهِلًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ» ثُمَّ قَالَ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[7] وَقَدْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا خَصَّهُ مِنَ الْفَضْلِ يَقُولُ: لَا أَدْرِي»[8].

(١٥٧٨) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ وَسَيِّدَ الْعَالَمِينَ يُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ فَلَا يُجِيبُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْوَحْيُ».

---

(١) سقط من (أ). (٢) في (د): «فأي».

(٣) في (د): «بلدتي». (٤) في (د): «الهم».

(٥) خرجه الخطيب في «الفقيه» (١١٢٢) من وجه آخر عن ابن مهدي، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٢٩)، وذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٧٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٧١٩)، والشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٣٢٥). وذكره ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص٣٧) من وجه آخر عن ابن مهدي به.

(٦) سقط من (د). (٧) سقط من (د).

(٨) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٤٦)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٨٠٨) من طريق ابن وهب.

(١٥٧٩) وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ بَعْضَ هَذَا، وَفِي رِوَايَتِهِ هَذِهِ: الْمَلَائِكَةُ قَدْ قَالَتْ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢].

(١٥٨٠) وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي تَصْنِيفِهِ لِحَدِيثِ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِذَا أَخْطَأَ [د/١٠٨ب] الْعَالِمُ لَا أَدْرِي أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»[١].

(١٥٨١) قَالَ [أَبُو دَاوُدَ][٢]: وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: وَحَدَّثَنِي[٣] بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِذَا تَرَكَ الْعَالِمُ لَا أَعْلَمُ فَقَدْ أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»[٤].

(١٥٨٢) قَالَ[٥]: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ[٦] قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَجْلَانَ يَقُولُ: «إِذَا أَخْطَأَ الْعَالِمُ لَا أَدْرِي أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»[٧].

(١٥٨٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَلَّانُ بِبَغْدَادَ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ[٨]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ

---

(١) خرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (ص١١٥)، والخطيب في «الفقيه» (١١١٢)

(٢) سقط من (أ، ب). (٣) في (ب، د): «حدثني».

(٤) القائل أبو داود.

(٥) خرجه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٣١)، وإسناده ضعيف

(٦) هو الإمام الشافعي.

(٧) تابعه عبد الله بن أحمد - أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٨١٢).

(٨) خرجه الآجري في «أخلاق العلماء» والخطيب في «الفقيه» (١١١٣).

وخرج أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧٤)، والبيهقي في «المدخل» (٨١٣) نحوه عن ابن عيينة.

يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَجْلَانَ يَقُولُ: «إِذَا أَغْفَلَ الْعَالِمُ لَا أَدْرِي أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ»(١).

(١٥٨٤) وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ(٢)، عَنِ ابْنِ السَّرْحِ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِذَا لَمْ يَأْلَفِ الْعَالِمُ لَا أَدْرِي](٣) . . وَذَكَرَ(٤) مَعْنَاهُ.

(١٥٨٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا سُحْنُونُ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ(٥)، عَنْ حَيْوَةَ ابْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ أَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ شَهْرًا فَكَانَ كَثِيرًا مَا(٦) يُسْأَلُ فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي» ثُمَّ يَلْتَفِتُ إِلَيَّ فَيَقُولُ: «أَتَدْرِي(٧) مَا يُرِيدُ

---

(١) إسناده صحيح:
أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٧٨-٧٩)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص١١٦)، وابن بشران في «الأمالي» (١٥٣٧)، والبيهقي في «المدخل» (٨١٢)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (٣٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٦٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٤٠٨)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٣١)، وابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ١٢٢)، وابن الصلاح في «أدب المفتي والمستفتي» (ص٧٦-٧٧) وغيرهم.
• وينظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٤٤)، و«الآداب الشرعية» (٢/ ٦١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٦٢)، والموافقات» (٥/ ٣٢٦).
وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٥٠٨)، وابن رشيد الفهري في «ملء العيبة» (ص١٨٨)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٦٨) عن ابن عجلان، عن أبيه.
(٢) يعني في تصنيف حديث مالك.
(٣) سقط من (أ، ب). (٤) في (د): «فذكر».
(٥) في النسخ: «عاصم»، وهو تحريف، فحفص بن عاصم ليس من هذه الطبقة، والخبر: أخرجه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (ص٨٥) من طريق ابن وهب عن حفص بن عمر . . فجاء على الصواب.
(٦) في (د): «فكثيرًا ما كان».
(٧) في (د): «تدري».

هَؤُلَاءِ؟ يُرِيدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا ظُهُورَنَا جِسْرًا لَهُمْ(١) [أ/ ١١٥ب] [ب/ ١٤٤أ] إِلَى جَهَنَّمَ»(٢).

(١٥٨٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ(٣): «قَوْلُ الرَّجُلِ فِيمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ نِصْفُ الْعِلْمِ»(٤).

(١٥٨٧) وَقَالَ الرَّاجِزُ:

فَإِنْ جَهِلْتَ مَا سُئِلْتَ عَنْهُ   وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مِنْهُ
فَلَا تَقُلْ فِيهِ بِغَيْرِ فَهْمِ   إِنَّ الْخَطَأَ مُزْرٍ بِأَهْلِ الْعِلْمِ
وَقُلْ إِذَا أَعْيَاكَ ذَاكَ الْأَمْرُ   مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ(٥) عَنْهُ خَبَرُ
فَذَاكَ شَطْرُ الْعِلْمِ عِنْدَ(٦) الْعُلَمَا   كَذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الْحُكَمَا

(١٥٨٨) وَقَالَ غَيْرُهُ:

إِذَا مَا قَتَلْتَ الْأَمْرَ عِلْمًا فَقُلْ بِهِ   وَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي أَنْتَ جَاهِلُهُ

(١٥٨٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْحَوْطِيُّ، ثَنَا أَبُو عُمَرَ عُثْمَانُ(٧) بْنُ كَثِيرِ [بْنِ دِينَارٍ](٨)، عَنْ أَبِي

---

(١) سقط من (أ).

(٢) خرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٢)، والخطيب في «الفقيه» (١١٠٩)، ويعقوب في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٩٠، ٤٩٣)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٢٣، ٢٥)، وذكره ابن حمدان في «صفة الفتوى» (ص١٠)، وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٦/ ١٣٤)، وابن حجر في «الإصابة» (٤/ ١٦٠)..

(٣) في (أ): «أبو الدرداء»، وهو تحريف، وأبو داود هو السجستاني، ولعل كلامه هذا في كتابه آنف الذكر عند رقم (١٥٨٠)، وهو تصنيف له في حديث مالك.

(٤) خرجه الخطيب في «الفقيه» (١١١٩) عن الشعبي.

(٥) في (أ): «استل».

(٦) في (أ): «عن».

(٧) في (د): «وعثمان».

(٨) سقط من (د).

الذَّيَّالِ قَالَ: «تَعَلَّمْ لَا أَدْرِي [وَلَا تَعَلَّمْ أَدْرِي][(١)]؛ فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ: «لَا أَدْرِي» عَلَّمُوكَ حَتَّى تَدْرِيَ، وَإِنْ قُلْتَ: «أَدْرِي»، سَأَلُوكَ حَتَّى لَا تَدْرِيَ».

وَقَالَ[(٢)] أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: سَمِعْتُ الْحَوْطِيَّ يَقُولُ: عُثْمَانُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، رَيْحَانَةُ الشَّامِ عِنْدَنَا[(٣)].

(١٥٩٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بَحْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا سُنَيْدٌ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ[(٤)]: «إِنَّ مَنْ يُفْتِي فِي كُلِّ مَا يَسْتَفْتُونَهُ لَمَجْنُونٌ» قَالَ الْأَعْمَشُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ فَقَالَ: لَوْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ [د/ ١٠٩أ] مَا كُنْتُ أُفْتِي فِي كُلِّ مَا أُفْتِي.

(١٥٩١) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، ثَنَا ابْنُ شَعْبَانَ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا حَمْدَانُ بْنُ عُمَرَ[(٥)]، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «أَجْسَرُ النَّاسِ عَلَى الْفُتْيَا أَقَلُّهُمْ عِلْمًا»[(٦)].

وَقَدْ أَفْرَدْنَا بَابًا فِي تَدَافُعِ الْفَتْوَى[(٧)] وَذَمِّ مَنْ سَارَعَ إِلَيْهَا، يَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ[(٨)] فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

---

(١) سقط من (د).
(٢) في (د): «قال».
(٣) خرجه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٣٢).
(٤) في (ب): «قال قال».
(٥) في (أ، ب): «عمرو»، وهو خطأ، راجع ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٥ رقم ٤٢٤٠)..
(٦) سيأتي برقم (٢١٩٩).
(٧) في (أ): «الفتيا».
(٨) أخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد لابن المبارك» (٢/ ١٢٥)، وسيأتي عند المصنف برقم (١٥٢٥، ١٥٢٧، ٢٢٠٩). والأثر نقله ابن الصلاح في «أدب المفتي» (ص٧٨)، والنووي في «آداب الفتوى» (ص١٥)، وابن حمدان في «صفة الفتوى» (ص٨) وغيرهم.

بَابُ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ عَلَى الْأُصُولِ عِنْدَ عَدَمِ النُّصُوصِ(١) فِي حِينِ نُزُولِ [ب/ ١٤٤ب] النَّازِلَةِ

(١٥٩٢) قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، أَحَدَّثَكُمْ(٢) قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدَّثَنَا قَالَ: نَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: نَا [أ/ ١١٦أ] يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ(٣) بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أُنَاسٍ(٤) مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي؟»(٥).

---

(١) في (د): «الأصول».
(٢) في (د): «حدثكم».
(٣) في (د): «عن».
(٤) في (د): «ناس».
(٥) **حديث ضعيف لا يصح من وجه:**
أخرجه الطيالسي في «المسند» (٥٦٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٤٦٠٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٦٥٠٢)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤٥٠٥)، وفي «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٥٠٦)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (١٠١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٦٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٧).
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٥٦٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢١٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٤١٢) من طريق يزيد بن هارون.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٤٤٢) عن وكيع.
وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٠)، والترمذي في «الجامع» (١٣٢٨)، والطوسي=

= في «مختصر الأحكام» (١٢٢٧)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٥٠٩) عن محمد ابن جعفر.
وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٤٢)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٤٠٧) و(٥٠٧) عن عفان.
وأخرجه عبد بن حميد في «المسند» (١٢٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٧٠) (٣٦٢) عن سليمان بن حرب.
وأخرجه الدارمي في «السنن» (١٦٨) من طريق يحيى بن حماد.
وأخرجه أبو داود في «السنن» (٣٥٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٧٢) من طريق يحيى بن سعيد.
وأخرجه الترمذي في «الجامع» (١٣٢٨)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٢٢٧) من طريق ابن مهدي.
وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٥٨٢) عن أسد بن موسى.
وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٥٨٣)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩٧) من طريق علي بن عاصم.
وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢١٥) من طريق مسلم بن إبراهيم.
وأخرجه المصنف هنا برقم (١٥٩٣) من طريق عثمان بن عمر.
وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٥٠٨) من طريق ابن المبارك.
وأخرجه المصنف هنا برقم (١٥٩٤) من طريق عثمان بن عمر.
وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢١٥) من طريق أبي النضر.
وأخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩٧) من طريق روح.
جميعهم (الطيالسي، ويزيد بن هارون، ووكيع، ومحمد بن جعفر، وعفان بن مسلم، وسليمان بن حرب، ويحيى بن حماد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن مهدي، وأسد بن موسى، وعاصم بن علي بن عاصم، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وعثمان بن عمر، وابن المبارك، وعلي بن الجعد، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وروح بن عبادة) عن شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو بن جبل، عن أصحاب معاذ من أهل حمص.
ورواه بعضهم عن شعبة، عن محمد بن عبيد الله، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، قال: حدثني رجال من أصحاب معاذ، فذكروه -يعني مرسلًا-. لم يذكروا فيه=

= «عن معاذ بن جبل».
أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٦)، والترمذي في «الجامع» (١٣٢٧)، وأبو داود في «السنن» (٣٥٩٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٦٥٠٢)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٥٦)، وابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص١٤٣) جميعهم من طريق شعبة، عن محمد بن عبيد اللّه، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، قال: حدثني رجال من أصحاب معاذ، فذكروه -يعني مرسلًا- . لم يذكروا فيه «عن معاذ بن جبل».
وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٧): الحارث بن عمرو، ابن أخي المغيرة بن شعبة، الثقفي، عن أصحاب معاذ، عن معاذ، روى عنه أبو عون، ولا يصح، ولا يعرف إلا بهذا مرسل.
وقال البخاري: لا يصح هذا الحديث. «تحفة الطالب» (ص١٢٥).
وقال الترمذي في «الجامع» (١٣٢٨): هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل وأبي عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد اللّه.
وقال الدارقطني في «العلل» (١٠٠١): يرويه شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ، عن معاذ، حدث به كذلك عن شعبة: يزيد بن هارون، ويحيى القطان، ووكيع، وعفان، وعاصم بن علي، وغندر. وأرسله عبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد، والرصاصي، وعلي بن الجعد، وعمرو بن مرزوق. وقال أبو داود، عن شعبة، قال مرة: عن معاذ، وأكثر ما كان يحدثنا، عن أصحاب معاذ أن رسول اللّه . وروى عن مسعر، عن أبي عون مرسلًا. والمرسل أصح. .
وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢٦٢): الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة كوفي، حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة عن أصحاب معاذ، عن معاذ، رواه عنه أبو عون، قال البخاري: ولا يصح ولا يُعرف إلا مرسلًا.
وقال ابن حزم في «المحلى» (١/ ٦٢): حديث معاذ الذي فيه: أجتهد رأيي ولا آلو، لا يصح لأنه لم يروه أحدٌ إلا الحارث بن عمرو وهو مجهول لاندري من هو عن رجال من أهل حمص لم يسمهم عن معاذ.
وقال الجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/ ٢٤٤-٢٤٥): هذا حديث باطل، رواه=

= جماعة، عن شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، كما أوردناه. واعلم أنني تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقًا غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول. وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، وبمثل هذا الإسناد لا يُعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة، فإن قيل لك: إن الفقهاء قاطبةً أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه؟ فقال: هذا طريقه والخلف قلد فيه السلف، فإن أظهروا غير هذا مما ثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم، وهذا مما لا يمكنهم البتة..

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٧٣): هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحًا إنما ثبوته لا يعرف لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته..

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٧٣٦): وذكر من طريق أبي داود عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ، أن رسول اللَّه ﷺ لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال له: «بم تحكم»... الحديث، ثم قال: لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح. كذا قال من غير مزيد، ولم يبين حال الحارث بن عمرو هذا، ولاتقدم له ذكر عنده، بخلاف فعله الآن في هشام بن سعد، فإنه اكتفى بإبرازه، اعتمادًا على ما تقدم فيه. والحارث المذكور هو ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولا تعرف له حال، ولا يُدرى لويعنه غير أبي عون: محمد بن عبيد اللَّه الثقفي..

وقال عبد الحق في «أحكامه»: هذا الحديث لا يُسند ولا يُوجد من وجه صحيح... «الوهم والإيهام» (٣/ ٦٨).

وقال ابن الملقن: هذا الحديث كثيرًا ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصول والمحدثين ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل -فيما أعلم-.. «البدر المنير» (٩/ ٥٣٤).

وقال ابن الملقن: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: «اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له غير طريقين:

أحدهما: ما رواه أبو داود، عن حفص بن عمر، عن شعبة، عن أبي عون، عن الحارث=

= ابن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ، عن رسول اللَّه ﷺ.
وثانيهما: عن محمد بن جابر اليمامي، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثقيف، عن معاذ، عن رسول اللَّه ﷺ.
والطريق الأول مداره على الحارث بن عمرو وهو مجهول. وأناس من حمص لا يُعرفون، ولم يبين أنهم سمعوه من معاذ، قال: وبمثل هذا الإسناد لا يُعتمد في أصل من أصول الشريعة، ويحمل بذا الكتاب والسنة والإجماع.
والطريق الثاني: رواه محمد بن جابر اليمامي -على ضعفه- عن أشعث، عن رجل من ثقيف ورجل لا يُعرف لا يُعتمد عليه. «البدر المنير» (٩/ ٥٣٨).
وقال أبو بكر بن العربي: فإن قيل: ليس حديث معاذ بصحيح، ولا متصل السند. قلنا: قد اختلف العلماء في هذا الحديث، فمنهم من قال: هو صحيح، ومنهم من قال: إنه لايصح. والذي أقول: إنه صحيح سندًا ومعنًى؛ لأنه حديث مشهور، رواه شعبة بن الحجاج، ورواه عنه جماعة ثقات . . . «المسالك في شرح موطأ مالك» (٦/ ٢٤٣).
وصححه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦٤).
وقال ابن كثير: وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد، كما هو مقرر في موضعه . . «مقدمة التفسير» (ص٧).
وقال ابن القيم: فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين، فهم أصحاب معاذ، فلا يضره ذلك، لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ، لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُمِّي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى؟ ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟ وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به . . «إعلام الموقعين» (١/ ٢٠٢-٢٠٣).
وقد توسعت في الكلام عليه وبيان من صححه ومن ضعفه وبيان رواياته وذلك في رسالة مستقلة بعنوان: «إتحاف الفضلاء بتخريج حديث معاذ في القضاء»، وهي منشورة على موقع الألوكة. =

(١٥٩٣) وَأَخبرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: نَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو ابْنَ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: **«كَيْفَ تَقْضِي»** ثُمَّ اتَّفَقَا: **«إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»** قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ: **«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»** قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟»** قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ وَقَالَ: **«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»** وَلَفْظُ حَدِيثِ الْقَطَّانِ عَلَى لَفْظِ مُعَاذٍ: فَضَرَبَ صَدْرِي وَقَالَ لِي نَحْوَ هَذَا[١].

(١٥٩٤) أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَوْحٍ الْمَدَائِنِيُّ، قَالَ: أنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ[٢] أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ، عَنْ مُعَاذٍ أَنَّ[٣] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: **«كَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»** قَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ: **«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»** قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: **«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟»** قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي لَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ: **«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا يَرْضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ»**[٤].

= وللشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بحث طويل في تضعيف الحديث في «السلسلة الضعيفة» رقم (٨٨١)، وكذلك للشيخ علي الحلبي رسالة فيه بعنوان: «الإيناس بضعف حديث معاذ في الرأي والقياس».

(١) انظر ما قبله. (٢) سقط من (أ).

(٣) في (أ، ب): «كان».

(٤) ينظر ما قبله.

(١٥٩٥) أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ، [فِيمَا أَذِنَ لَنَا أَنْ نَرْوِيَهُ عَنْهُ](١) [ب/ ١٤٥ا] إِجَازَةً، قَالَ: أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الْبَاغَنْدِيُّ(٢) بِجُرْجَانَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهُ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ، قَالَ [د/ ١٠٩ب]: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: نَا سُفْيَانُ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شُرَيْحٍ، أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ: «إِذَا أَتَاكَ [أ/ ١١٦ب] أَمْرٌ فَاقْضِ [فِيهِ](٣) بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ(٤) أَتَاكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَاقْضِ بِمَا سَنَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ(٥) أَتَاكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابٍ وَلَمْ يَسُنَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْضِ بِمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَإِنْ أَتَاكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَسُنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ، فَأَيَّ الْأَمْرَيْنِ شِئْتَ فَخُذْ بِهِ»(٦).

[قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَكَذَا رُوِيَ عَنْ دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَأَلْفَاظُهُ(٧) مُخَالِفَةٌ لِمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْحُفَّاظُ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ كُلَّ نَازِلَةٍ تَنْزِلُ بِالنَّاسِ فَفِي كِتَابِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وَ: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾](٨) [النحل: ٨٩].

(١٥٩٦) أَخْبَرَنَا(٩) عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: نَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ:

---

(١) سقط من (أ، ب).

(٢) في هامش (ب): «الباغنسي».

(٣) سقط من (ب، د).

(٤) تكرر في (أ).

(٥) في (أ): «وإن».

(٦) خرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٣١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ٥٤٣)، والدارمي في «سننه» (١٦٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٢١)، و(١/ ٤٩٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ٣٣٢) من طرق مختلفة عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي.. فذكره.

(٧) في (د): «ألفاظه».

(٨) سقط من (أ)، وأتى بدلًا منه: «هكذا قال».

(٩) في (ب): «وقد نا».

نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، نَا الشَّيْبَانِيُّ[١]، قَالَ: نَا عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِلَى شُرَيْحٍ: «إِذَا وَجَدْتَ شَيْئًا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَاقْضِ بِهِ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا أَتَى شَيْءٌ أَرَاهُ قَالَ: لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ أَحَدٌ قَبْلَكَ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَجْتَهِدَ رَأْيَكَ فَتَقَدَّمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَتَأَخَّرَ فَتَأَخَّرْ، وَمَا أَرَى التَّأَخُّرَ إِلَّا خَيْرًا لَكَ»[٢].

(١٥٩٧) قَالَ: وَنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: أَكْثَرَ النَّاسُ يَوْمًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُونَهُ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ وَلَسْنَا نَقْضِي وَلَسْنَا هُنَاكَ، فَمَنِ ابْتُلِيَ بِقَضَاءٍ بَعْدَ الْيَوْمِ فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ أَتَاهُ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ نَبِيُّهُ ﷺ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، فَإِنْ أَتَاهُ أَمْرٌ لَمْ يَقْضِ بِهِ الصَّالِحُونَ وَلَيْسَ [ب/ ١٤٥ب] فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ[٣] نَبِيُّهُ ﷺ، فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ، وَلَا يَقُولَنَّ: إِنِّي أَرَى وَأَخَافُ، فَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ فَدَعُوا مَا يَرِيبُكُمْ لِمَا لَا[٤] يَرِيبُكُمْ»[٥].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: «هَذَا يُوَضِّحُ لَكَ أَنَّ الِاجْتِهَادَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أُصُولٍ يُضَافُ إِلَيْهَا التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ، وَأَنَّهُ لَا يَجْتَهِدُ إِلَّا عَالِمٌ بِهَا، وَمَنْ أُشْكِلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَزِمَهُ الْوُقُوفُ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ[٦] أَنْ يُحِيلَ عَلَى اللَّهِ قَوْلًا فِي دِينِهِ لَا نَظِيرَ لَهُ مِنْ أَصْلٍ،

---

(١) أبو إسحاق الشيباني.
(٢) انظر ما قبله.
(٣) في (د): «به».
(٤) في (د): «إلى ما لا».
(٥) خرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٣٠)، و«الكبرى» (٥٩٤٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٤٧٥)، والدارمي في «سننه» (١٦٥، ١٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٥).
(٦) سقط من (د).

وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى أَصْلٍ، وَهُوَ[١] الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فَتَدَبَّرْهُ».

(١٥٩٨) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَمَّا بَعَثَ عُمَرُ رضي الله عنه، شُرَيْحًا عَلَى قَضَاءِ الْكُوفَةِ قَالَ لَهُ: «انْظُرْ مَا تَبَيَّنَ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَا [د/ ١١٠ا] تَسْأَلْ عَنْهُ أَحَدًا، وَمَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَابْتَغِ [أ/ ١١٧ا] فِيهِ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ فِي[٢] السُّنَّةِ فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ»[٣].

(١٥٩٩) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: أنا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: أنا أَبِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ[٤] قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَنْ عَرَضَ لَهُ مِنْكُمْ[٥] قَضَاءٌ فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ جَاءَهُ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ، فَإِنْ جَاءَهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، فَإِنْ جَاءَهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ الصَّالِحُونَ فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ، [فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ][٦] فَلْيُقِرَّ وَلَا يَسْتَحِي»[٧].

وَهَذَا أَوْضَحُ بَيَانًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ[٨] لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ»، وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْأُصُولِ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ.

---

(١) في (د): «وهذا».
(٢) في (أ): «فيه».
(٣) تقدم تخريجه عند رقم (١٥٩٥).
(٤) في (د): «أحمد بن حازم».
(٥) في (أ): «منه».
(٦) سقط من (أ).
(٧) خرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٠٦/ ٧٠٣)، وقد تقدم نحوه عنه.
(٨) في (ب): «ذكرنا».

(١٦٠٠) أَخبَرَنَا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، ثَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، ثَنَا أَبُو جَعْفَرَ الدَّيْبُلِيُّ[١]، ثَنَا أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ[٢] [ب/ ١٤٦أ] بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا عَنْ عُمَرَ اجْتَهَدَ رَأْيَهُ[٣].

(١٦٠١) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا أَسْلَمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَهُ[٤] أَبُو بَكْرٍ أَوْ عُمَرُ رضي الله عنهما قَالَ بِهِ، وَإِلَّا اجْتَهَدَ رَأْيَهُ[٥].

(١٦٠٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا [أَحْمَدُ][٦] بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُحْنُونُ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ[٧]: سَمِعْتُ سُفْيَانَ

---

(١) في (أ): «الدئيلي» وهو خطأ، والديبلي هو محمد بن إبراهيم بن عبد اللَّه، له ترجمة في «السير» (١٥/ ٩).

(٢) في (أ، د): «عبد اللَّه».

(٣) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٦٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٥٤٤)، والدارمي في «سننه» (١٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢١٦/ ٤٣٩)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٥) وفي «المدخل» (٧٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، وابن أبي عمر في «المسند» كما في «المطالب العالية» (٢١٨٠).

(٤) في (أ): «وقال».

(٥) انظر ما قبله.

(٦) سقط من (أ).

(٧) في (ب): «قال: قال».

ابْنَ عُيَيْنَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ[١] [أ/ ١١٧ب] قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ ذَكَرَهُ سَوَاءً[٢].

(١٦٠٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: نَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ[٣] ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا أَتَانَا الثَّبْتُ عَنْ عَلِيٍّ ﵁، لَمْ نَعْدِلْ بِهِ»[٤] [د/ ١١٠ب].

(١٦٠٤) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، [ثَنَا قَاسِمٌ][٥]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبْجَرَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «أَكَانَ هَذَا؟» قُلْتُ: لَا قَالَ: «فَأَجِمَّنَا حَتَّى يَكُونَ، فَإِذَا كَانَ اجْتَهَدْنَا لَكَ رَأْيَنَا»[٦].

(١٦٠٥) وَرُوِّينَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَفِي كِتَابِ اللَّهِ ثُلُثُ مَا بَقِيَ؟ فَقَالَ زَيْدٌ: إِنَّمَا أَقُولُ بِرَأْيِي وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ.

(١٦٠٦) وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، فَعَلَهُ: أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ هَذَا [ب/ ١٤٦ب] أَوْ شَيْءٌ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: بَلْ شَيْءٌ رَأَيْتُهُ».

(١٦٠٧) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَالَ فِي شَيْءٍ بِرَأْيِهِ قَالَ: «هَذِهِ[٧] مِنْ كِيسِي» ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ وَلِيدِ بْنِ

---

(١) في (د): «زياد». (٢) تقدم تخريجه.
(٣) في (د): «عبد الرحمن».
(٤) ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٨٦).
(٥) سقط من (أ).
(٦) ه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٥٠٠)، وأبو خيثمة في «العلم» (٧٦).
(٧) في (د): «هذا».

رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[١].

(١٦٠٨) وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي غَيْرِ مَا مَسْأَلَةٍ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي»[٢].

(١٦٠٩) وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَفِرَاسَةَ الْعُلَمَاءِ، احْذَرُوا أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْكُمْ شَهَادَةً تَكُبُّكُمْ عَلَى وُجُوهِكُمْ فِي النَّارِ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ الْحَقُّ[٣] يَقْذِفُهُ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ وَيَجْعَلُهُ عَلَى أَبْصَارِهِمْ»[٤].

(١٦١٠) وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا: «**إِيَّاكُمْ وَفِرَاسَةَ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّهُمْ يَنْظُرُونَ بِنُورِ اللَّهِ**»[٥].

(١٦١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْفَيَّاضِ الْبَرْقِيُّ الشَّيْخُ الصَّالِحُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَزِيعٍ[٦] الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ[٧]، ثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁[٨] قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْأَمْرُ يَنْزِلُ بِنَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ وَلَمْ تَمْضِ مِنْكَ فِيهِ[٩] سُنَّةٌ؟

---

(١) خرجه البخاري (٥٣٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٠٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٧١).

(٢) خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٣١، ٢٣٢).

(٣) في (د): «للحق».

(٤) خرجه العجلوني في «كشف الخفا» (١/ ٤٢).

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد تقدم نحوه عن أبي أمامة مرفوعًا: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور اللَّه»، وهو حديث ضعيف.

(٦) في (أ): «بديع».

(٧) سليمان بن بزيع: منكر الحديث. «الميزان» (٢/ ١٩٧).

(٨) في (د): «كرم اللَّه وجهه»، ثم ضبَّب الناسخ عليه.

(٩) في (د): «فيه منك».

قَالَ: «**اجْمَعُوا لَهُ الْعَالِمِينَ**» أَوْ قَالَ: «**الْعَابِدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَاجْعَلُوهُ شُورَى بَيْنَكُمْ، وَلَا تَقْضُوا فِيهِ بِرَأْيٍ وَاحِدٍ**»(١).

قَالَ الْخُشَنِيُّ: كَتَبَ عَنِّي الرِّيَاشِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ.

(١٦١٢) وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: نَا [أ/ ١١٨أ] الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، ثَنَا مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْكُوفِيُّ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْفَيَّاضِ الْبَرْقِيُّ، قَالَ: أنا سُلَيْمَانُ بْنُ بَزِيعٍ(٢)، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْأَمْرُ يَنْزِلُ بِنَا بَعْدَكَ لَمْ يَنْزِلْ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَمْ نَسْمَعْ مِنْكَ فِيهِ شَيْئًا، قَالَ: «**اجْمَعُوا لَهُ الْعَابِدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلُوهُ شُورَى بَيْنَكُمْ وَلَا تَقْضُوا فِيهِ بِرَأْيٍ وَاحِدٍ**»(٣).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ [عِنْدَهُمْ](٤) [وَاللَّهُ أَعْلَمُ](٥) [وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ](٦) وَلَا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَإِبْرَاهِيمُ الْبَرْقِيُّ وَسُلَيْمَانُ بْنُ بَزِيعٍ(٧) لَيْسَا

---

(١) ذكره ابن حجر في «اللسان» (٣/ ٧٨).

(٢) في (أ): «بديع».

(٣) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٧٦) (٢/ ٣٩١) من طريق إبراهيم بن أبي الفياض به.

وحديث سليمان بن بزيع ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ٧٨)، ونقل عن الدارقطني في «غرائب مالك» أنه قال: لا يصح. تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان، ومن دون مالك ضعيف.

(٤) سقط من (د).

(٥) سقط من (أ)، (ب).

(٦) سقط من (أ، ب).

(٧) في (د): «بديع».

بِالْقَوِيَّيْنِ [وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ(١) بِهِمَا وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِمَا(٢)](٣).

(١٦١٣) وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ وَزَيْدٍ رضي الله عنهما [ب/ ١٤٧/ أ]: «لَوْلَا رَأْيُكُمَا اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ أَبِي بَكْرٍ(٤) رضي الله عنه، كَيْفَ [د/ ١١١/ أ] يَكُونُ ابْنِي وَلَا أَكُونُ أَبَاهُ؟» يَعْنِي الْجَدَّ(٥).

(١٦١٤) وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا، فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ(٦): قَضَى عَلِيٌّ وَزَيْدٌ بِكَذَا، قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَضَيْتُ بِكَذَا، قَالَ: فَمَا يَمْنَعُكَ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَرُدُّكَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عز وجل أَوْ إِلَى سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ لَفَعَلْتُ، وَلَكِنِّي أَرُدُّكَ إِلَى رَأْيِي، وَالرَّأْيُ مُشْتَرَكٌ(٧).

[قَالَ أَبُو عُمَرَ](٨): فَلَمْ(٩) يَنْقُضْ مَا قَالَ عَلِيٌّ وَزَيْدٌ [وَهُوَ يَرَى خِلَافَ مَا ذَهَبَا

---

(١) في (ب): «به». (٢) في (ب): «عليه».

(٣) سقط من (د).

(٤) أي: لولا رأيكما مخالف لرأيي، لاجتمع رأيي أنا وأبو بكر على أن الجد أولى من الأخ بالميراث وأن الجد يحجب الأخ.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٧) من طريق الشعبي عن عمر .. فذكره.
وقال البيهقي: هذا مرسل، الشعبي لم يدرك أيام عمر، غير أنه مرسل جيد.
والأثر: ذكره الماوردي في «الحاوي الكبير» (٨/ ١٢٤)، والروياني في «المذهب» (٧/ ٤٤٥).

(٦) في (ب): «فقال».

(٧) الخبر ذكره أبو حيان في «البصائر والذخائر» (٥/ ١٧٢)، وفخر الدين الزيلعي في «كشف الحقائق شرح كنز الدقائق» (٤/ ١٨٨)، وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ١٢٢)، والبابرتي في «العناية شرح الهداية» (٧/ ٣٠٤)، وبدر الدين العيني في «البناية شرح الهداية» (٩/ ٤٩)، وابن الهمام في «فتح القدير» (٧/ ٣٠٤)، وأبو العباس الحموي في «غمز عيون البصائر» (١/ ٣٢٥).

(٨) سقط من (أ). (٩) في (د): «ولم».

إِلَيْهِ][(١)] وَهَذَا[(٢)] كَثِيرٌ لَا يُحْصَى.

(١٦١٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، ثَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: أنا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: «نِعْمَ وَزِيرُ الْعِلْمِ الرَّأْيُ الْحَسَنُ»[(٣)].

(١٦١٦) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ[(٤)] عَبِيْدَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: «اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ عَلَى عِتْقِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدُ أَنْ أُرِقَّهُنَّ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَأْيَكَ وَرَأْيَ عُمَرَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ رَأْيِكَ وَحْدَكَ فِي الْفُرْقَةِ»[(٥)].

(١٦١٧) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ اسْتَعْمَلَ عُرْوَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّعْدِيَّ -مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ وَكَانَ مِنْ صَالِحِي عُمَّالِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ- عَلَى الْيَمَنِ وَأَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْقَضَاءِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: لَعَمْرِي مَا أَنَا بِالنَّشِيطِ عَلَى الْفُتْيَا مَا وَجَدْتُ مِنْهَا بُدًّا، وَمَا جَعَلْتُكَ إِلَّا لِتَكْفِيَنِي، وَقَدْ حَمَّلْتُكَ ذَلِكَ فَاقْضِ فِيهِ بِرَأْيِكَ. [أ/ ١١٨ب].

(١٦١٨) وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: «مَا رَآهُ الْمُؤْمِنُونَ حَسَنًا[(٦)] فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ»[(٧)].

---

(١) سقط من (أ، ب). (٢) في (د): «فهذا».

(٣) خرجه الدارمي في «السنن» (٣٢١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢٧٣٨).

(٤) في (د): «بن»!

(٥) خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧/ ٢٩١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٣٤٨)، و«المدخل» (٨٦).

(٦) في (د): «حسن».

(٧) خرجه أحمد (١/ ٣٧٩)، والبزار في «مسنده» (١٨١٦).

(١٦١٩) وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ[١]، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ لِلْحَسَنِ: أَرَأَيْتَ مَا تُفْتِي بِهِ النَّاسَ أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ أَمْ بِرَأْيِكَ؟ فَقَالَ الْحَسَنُ: «لَا وَاللَّهِ مَا كُلُّ مَا نُفْتِي بِهِ النَّاسَ سَمِعْنَاهُ، وَلَكِنَّ رَأْيَنَا لَهُمْ خَيْرٌ مِنْ رَأْيِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ»[٢].

(١٦٢٠) وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ[٣]: عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ أَحْضَرَ قِيَاسًا مِنْ إِبْرَاهِيمَ» [ب/ ١٤٧ب].

(١٦٢١) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَارِثِيُّ[٤] بِالْمَدِينَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغُرَيْرِيُّ[٥]، مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سَلَمَةَ[٦]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْجُمَحِيِّ قَالَ: كَانَ رَبِيعَةُ فِي صَحْنِ الْمَسْجِدِ جَالِسًا فَجَازَ ابْنُ شِهَابٍ دَاخِلًا مِنْ بَابِ دَارِ مَرْوَانَ بِحِذَاءِ الْمَقْصُورَةِ يُرِيدُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَعَرَضَ لَهُ رَبِيعَةُ فَلَقِيَهُ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تُسَخِّرُ لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ فَقَالَ[٧]: «وَمَا أَصْنَعُ بِالْمَسَائِلِ؟» فَقَالَ: إِذَا سُئِلْتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ [د/ ١١١ب] فَكَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ: «أُحَدِّثُ فِيهَا بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَنْ أَصْحَابِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَصْحَابِهِ اجْتَهَدْتُ رَأْيِي»، ثُمَّ[٨] قَالَ: فَمَا[٩] تَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، عَنِ

---

(١) في (أ): «الحديدي»، وهو خطأ.

(٢) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ١٠٩).

(٣) في (د): «الهنتكي»، وهو تحريف.

(٤) في (أ، ب): «الجاري»، وهو خطأ.

(٥) في (أ): «النديدي».

(٦) في (أ، ب): «مسلمة».

(٧) في (أ): «قال».

(٨) سقط من (ب، د).

(٩) في (أ): «ما».

النَّبِيِّ ﷺ كَذَا وَكَذَا. [قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ [عَنِ النَّبِيِّ ﷺ][(١)] كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ كَذَا؟ فَقَالَ رَبِيعَةُ: طَلَبْتَ الْعِلْمَ غُلَامًا ثُمَّ سَكَنْتَ بِهِ إِدَامًا».

قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: «وَإِدَامًا» ضَيْعَةٌ لِابْنِ شِهَابٍ عَلَى نَحْوِ ثَمَانِ لَيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى طَرِيقِ[(٢)] الشَّامِ][(٣)].

(١٦٢٢) قَالَ[(٤)] مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: «مَنْ كَانَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبِقَوْلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِمَا اسْتَحْسَنَ فُقَهَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَسِعَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ رَأْيَهُ فِيمَا ابْتُلِيَ بِهِ وَيَقْضِيَ بِهِ وَيُمْضِيَهُ فِي صَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ وَحَجِّهِ وَجَمِيعِ مَا أُمِرَ بِهِ وَنُهِيَ عَنْهُ، فَإِذَا اجْتَهَدَ وَنَظَرَ وَقَاسَ عَلَى مَا أَشْبَهَ وَلَمْ يَأْلُ وَسِعَهُ الْعَمَلُ بِذَلِكَ وَإِنْ أَخْطَأَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ بِهِ».

(١٦٢٣) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يَقِيسُ إِلَّا مَنْ جَمَعَ آلَاتِ الْقِيَاسِ، وَهِيَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: فَرْضِهِ وَأَدَبِهِ وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ وَإِرْشَادِهِ وَنَدْبِهِ [أ/ ١١٩أ]، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى مَا احْتَمَلَ التَّأْوِيلُ مِنْهُ بِسُنَنِ[(٥)] النَّبِيِّ ﷺ وَبِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ فَالْقِيَاسُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، [ب/ ١٤٨أ] فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْقِيَاسُ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ السَّلَفِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالِفًا، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ أَوْ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا، وَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيسَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِمَا مَضَى[(٦)] قَبْلَهُ مِنَ السُّنَنِ، وَأَقَاوِيلِ السَّلَفِ وَإِجْمَاعِ النَّاسِ وَاخْتِلَافِهِمْ وَلِسَانِ الْعَرَبِ، وَيَكُونُ صَحِيحَ الْعَقْلِ حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُشْتَبِهِ،

---

(١) سقط من (د).
(٢) في (ب): «بطريق».
(٣) سقط من (أ).
(٤) في (ب): «وقال».
(٥) في (ب): «سنن».
(٦) في (د): «قضى».

وَلَا يَعْجَلُ بِالْقَوْلِ وَلَا يَمْتَنِعْ مِنَ الِاسْتِمَاعِ مِمَّنْ خَالَفَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ تَنْبِيهًا عَلَى غَفْلَةٍ رُبَّمَا كَانَتْ مِنْهُ أَوْ تَنْبِيهًا عَلَى فَضْلِ مَا اعْتَقَدَ مِنَ الصَّوَابِ وَعَلَيْهِ بُلُوغُ غَايَةِ[١] جَهْدِهِ، وَالْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مِنْ أَيْنَ قَالَ مَا يَقُولُهُ، قَالَ[٢]: فَإِذَا قَاسَ مَنْ لَهُ الْقِيَاسُ وَاخْتَلَفُوا وَسِعَ كُلًّا أَنْ يَقُولَ بِمَبْلَغِ اجْتِهَادِهِ، وَلَمْ يَسَعْهُ اتِّبَاعُ غَيْرِهِ فِيمَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَالِاخْتِلَافُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَمَا كَانَ مَنْصُوصًا لَمْ يَحِلَّ فِيهِ الِاخْتِلَافُ، وَمَا كَانَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ أَوْ يُدْرَكُ قِيَاسًا فَذَهَبَ الْمُتَأَوِّلُ أَوِ الْقَايِسُ[٣] إِلَى مَعْنًى يُحْتَمَلُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ لَمْ أَقُلْ إِنَّهُ يُضَيَّقُ عَلَيْهِ ضِيقَ الِاخْتِلَافِ فِي الْمَنْصُوصِ».

وَ[٤] قَالَ أَبُو عُمَرَ: [قَدْ أَتَى الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ [د/ ١١٢أ] بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَ][٥] شِفَاءٌ، وَهَذَا بَابٌ يَتَّسِعُ فِيهِ الْقَوْلُ جِدًّا [وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ][٦].

وَقَدْ جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ[٧] مِنَ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَالْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ عِنْدَ عَدَمِهَا مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَسَتَرَى مِنْهُ مَا يَكْفِي فِي كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِمَّنْ حُفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَأَفْتَى مُجْتَهِدًا رَأْيَهُ وَقَايِسًا عَلَى الْأُصُولِ فِيمَا لَمْ يَجِدْ فِيهِ نَصًّا مِنَ التَّابِعِينَ:

فَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ،

---

(١) في (أ): «عامة».
(٢) سقط من (د).
(٣) في (أ): «القياس».
(٤) سقط من (ب).
(٥) سقط من (أ).
(٦) سقط من (ب).
(٧) سقط من (ب).

وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَابْنُ شِهَابٍ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُهُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ.

[وَأَصْحَابُ مَالِكٍ الْمَدَنِيُّونَ: ابْنُ دِينَارٍ، وَالْمُغِيرَةُ الْمَخْزُومِيُّ [ب/ ١٤٨ب]، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ كِنَانَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَدَقَةَ الْفَدَكِيُّ، وَمُطَرِّفٌ، وَابْنُ الْمَاجِشُونَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ. هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُّونَ مَالِكِيُّونَ، وَابْنُ دِينَارٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ يُلَقَّبُ صَنْدَل، يَرْوِي عَنْ مَالِكٍ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ](١).

وَمِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْيَمَنِ [أ/ ١١٩ب]: عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَعَمْرُو(٢) بْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمُسْلِمُ بْنُ(٣) خَالِدٍ، وَالشَّافِعِيُّ.

وَمِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: عَلْقَمَةُ، وَالأَسْوَدُ، وَعَبِيدَةُ، وَشُرَيْحٌ الْقَاضِي، وَمَسْرُوقٌ، ثُمَّ الشَّعْبِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَسَائِرُ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ.

وَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ -وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمَا وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ذَمُّ الْقِيَاسِ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَنَا قِيَاسٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ لِئَلَّا يَتَنَاقَضَ مَا جَاءَ عَنْهُمْ-، وَجَابِرُ ابْنُ زَيْدٍ أَبُو الشَّعْثَاءِ، وَإِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَعُثْمَانُ الْبَتِّيُّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ، وَسَوَّارٌ الْقَاضِي.

وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ: مَكْحُولٌ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ،

---

(١) سقط من (أ، د).

(٢) في (د): «عمر».

(٣) في (ب): «عن».

وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ جَابِرٍ[١].

وَمِنْ أَهْلِ مِصْرَ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَسَائِرُ[٢] أَصْحَابِ مَالِكٍ: ابْنُ الْقَاسِمِ، وَأَشْهَبُ، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، ثُمَّ[٣] أَصْبَغُ.

وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: الْمُزَنِيُّ، وَالْبُوَيْطِيُّ، وَحَرْمَلَةُ[٤] وَالرَّبِيعُ.

وَمِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَبُو ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ، وَأَبُو جَعْفَرَ الطَّبَرِيُّ.

وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ مَنْصُوصًا إِبَاحَةُ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ فِي النَّازِلَةِ تَنْزِلُ.

وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عِنْدَمَا يَنْزِلُ بِهِمْ، وَلَمْ يَزَالُوا عَلَى إِجَازَةِ الْقِيَاسِ حَتَّى حَدَثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ النَّظَّامُ[٥] وَقَوْمٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ سَلَكُوا طَرِيقَهُ [ب/ ١٤٩أ] فِي نَفْيِ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ وَخَالَفُوا مَا مَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ.

فَمِمَّنْ[٦] تَابَعَ النَّظَّامَ عَلَى ذَلِكَ جَعْفَرُ [د/ ١١٢ب] بْنُ حَرْبٍ[٧]، وَجَعْفَرُ بْنُ مُبَشِّرٍ[٨]، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْكَافِيُّ[٩]، وَهَؤُلَاءِ مُعْتَزِلَةٌ أَئِمَّةٌ فِي الِاعْتِزَالِ

---

(١) في (ب): «والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز».

(٢) في (ب، د): «ثم». (٣) في (د): «و».

(٤) سقط من (أ، ب).

(٥) أبو إسحاق، شيخ المعتزلة، له أقوال منكرة شنيعة، ينظر: «السير» (١٠/ ٥٤١).

(٦) في (د): «وممن».

(٧) أبو الفضل الهمذاني، ترجمته في «السير» (١٠/ ٥٤٩).

(٨) الثقفي، من رؤوس المعتزلة، وله تصانيف في الكلام، ينظر «الميزان» (١/ ٤١٤).

(٩) أبو جعفر البغدادي، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤١٨).

عِنْدَ مُنْتَحِلِيهِ.

وَتَابَعَهُمْ[١] مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى نَفْيِ الْقِيَاسِ فِي الأَحْكَامِ: دَاوُدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ الأَصْبَهَانِيُّ[٢] وَلَكِنَّهُ أَثْبَتَ بِزَعْمِهِ[٣] الدَّلِيلَ، وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْقِيَاسِ سَنَذْكُرُهُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-، وَدَاوُدُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِلْجَمَاعَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الِاعْتِقَادِ وَالْحُكْمِ بِأَخْبَارِ الآحَادِ.

(١٦٢٤) وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ[٤] [أ/ ١٢٠أ] فِي «كِتَابِ الْقِيَاسِ» مِنْ كُتُبِهِ فِي الأُصُولِ، فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَهُ نَبَاهَةٌ سَبَقَ إِبْرَاهِيمَ النَّظَّامَ[٥] إِلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَقَدْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو الْهُذَيْلِ[٦] وَقَمَعَهُ فِيهِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ.

قَالَ: وَكَانَ[٧] بِشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ[٨] شَيْخُ الْبَغْدَادِيِّينَ وَرَئِيسُهُمْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ نُصْرَةً لِلْقِيَاسِ وَاجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِي[٩] الأَحْكَامِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَانَ هُوَ وَأَبُو الْهُذَيْلِ كَأَنَّهُمَا يَنْطِقَانِ فِي ذَلِكَ بِلِسَانٍ وَاحِدٍ.

---

(١) في (أ): «وأتبعهم».
(٢) أبو سليمان البغدادي، الفقيه الظاهري، رأس أهل الظاهر، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٢٧).
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) أبو القاسم عبيد اللَّه بن عمر بن أحمد بن محمد، الفقيه الشافعي البغدادي الملقب بعبيد الفقيه، ينظر: «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٤٩).
(٥) في (ب): «ابن النظام».
(٦) محمد بن عبد اللَّه بن مكحول، شيخ البصريين في الاعتزال، ينظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٦٥).
(٧) في (أ): «وكان».
(٨) بشر بن المعتمر أبو سهل، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، ينظر: «السير» (١٠/ ٢٠٣).
(٩) تكرر في (أ).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: بِشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ وَأَبُو الْهُذَيْلِ مِنْ رُؤَسَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا بِشْرُ بْنُ غِيَاثٍ الْمِرِّيسِيُّ[(١)] فَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الْمُغْرِقِينَ فِي الْقِيَاسِ النَّاصِرِينَ لَهُ الدَّائِنِينَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ أَيْضًا قَائِلٌ بِالْمَخْلُوقِ[(٢)]، وَسَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى الْقَوْلَ بِذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ نُزُولِ النَّازِلَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ الْجَوَابَ فِيهَا لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ، وَهُمْ أَكْثَرُ أَئِمَّةِ الْفَتْوَى، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١٦٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نُعَيْمَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الطُّنْبُذِيِّ -رَضِيعِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَى** [ب/ ١٤٩ب] **مَنْ أَفْتَاهُ، وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَهُ**»[(٣)].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: «اسْمُ أَبِي[(٤)] عُثْمَانَ الطُّنْبُذِيِّ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ».

---

(١) أبو عبد الرحمن العدوي، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٢٨٣).

(٢) يعني: بخلق القرآن.

(٣) إسناده ضعيف: فيه عمرو بن أبي نعيمة، قال الحافظ: مقبول، وأبو عثمان الطنبذي مسلم ابن يسار المصري، قال الحافظ: مقبول، وقال الذهبي: لا يبلغ حديثه درجة الصحة.
خرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٥٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٢١، ٣٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨٣، ٨٤/ ٣٤٩، ٣٥٠). والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٢، ١١٦)، و«المدخل» (١٨١، ٧٨٩).
وخرجه الدارمي في «سننه» (١٥٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٢٤٩)، وإسحاق ابن راهويه، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢١٥/ ٤٣٦) دون ذكر: عمرو بن أبي نعيمة.
وخرجه ابن ماجه في «سننه» (٥٣) من وجه آخر عن أبي عثمان به.

(٤) في (د): «أبو».

(١٦٢٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: أنا سُحْنُونُ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ الشَّيْبَانِيِّ[١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا وَهُوَ يَعْمَى عَنْهَا كَانَ إِثْمُهَا عَلَيْهِ»[٢].

(١٦٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، ثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا يَعْمَى فِيهَا [أ/ ١٢٠ب] فَإِنَّمَا إِثْمُهَا عَلَيْهِ»[٣].

(١٦٢٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ [د/ ١١٣ب] بْنُ بَحْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا سُنَيْدٌ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي أَرَى وَإِنِّي أَخَافُ، دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»[٤].

---

(١) ضرار بن مرة، وهو ثقة.

(٢) خرجه الدارمي في «سننه» (١٦٠)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٣٣٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٢٨)، والبيهقي في «المدخل» (١٨٦)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٤٥)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (٦٦)، وإسناده صحيح، وسيأتي في باب فساد التقليد عند رقم (١٨٩٢)، (١٨٩٨).

(٣) انظر ما قبله.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٩٩١، ٢٢٩٩٢)، والدارمي في «السنن» (١٧٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٣٠)، والطبراني (٩/ ١٨٧)، والبيهقي (١٠/ ١٩٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٩٣) عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود.. فذكره.

=

(١٦٢٩) وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ[١]: «يُرِيدُ هَؤُلَاءِ أَنْ يَجْعَلُوا ظُهُورَنَا جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لِهَذَا الْخَبَرِ بِإِسْنَادِهِ فِيمَا سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا[٢]، وَاللَّهُ حَسْبُنَا.

* * *

= وأخرجه الدارمي (١٦٧)، (١٧١)، والنسائي (ظ/ ٢٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٩٤) من طريق حريث بن ظهير عن ابن مسعود.

(١) في (د): «أبو عمر».

(٢) عند رقم (١٥٨٥).

بَابٌ: نُكْتَةٌ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى اسْتِعْمَالِ عُمُومِ الْخِطَابِ فِي السُّنَنِ وَالْكِتَابِ وَعَلَى إِبَاحَةِ تَرْكِ ظَاهِرِ الْعُمُومِ لِلاعْتِبَارِ بِالْأُصُولِ

(١٦٣٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ الْوَرَّاقُ بِبَغْدَادَ، قَالَ: نَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ، نَا أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ، ثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا أُبَيُّ**»، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُجِبْهُ وَصَلَّى وَخَفَّفَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا أُبَيُّ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي إِذْ دَعَوْتُكَ؟**» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أُصَلِّي، قَالَ: «**أَفَلَمْ تَجِدْ فِيمَا** [ب/ ١٥٠أ] **أَوْحَى اللَّهُ**[١] **إِلَيَّ أَنْ**: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾» [الأنفال: ٢٤]؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا أَعُودُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى[٢].

(١٦٣١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][٣]، ثَنَا قَاسِمٌ قَالَ: نَا بَكْرٌ قَالَ:

---

(١) سقط من (أ، ب).

(٢) **إسناده حسن وهو صحيح**: فيه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي صدوق ربما وهم، وهو من رجال «التهذيب».
خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٨٧٥، ٣١٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٠٥)، و«المجتبى» (٢/ ١٣٩)، وأحمد ف «المسند» (٢/ ٤١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٧٦٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٦١، ٨٦٢).

(٣) سقط من (أ، ب).

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خُبَيْبِ[١] بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ[٢] ﷺ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ[٣] هَذِهِ الْقِصَّةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي أُبَيٍّ[٤].

(١٦٣٢) وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «**اجْلِسُوا**» فَجَلَسَ بِبَابِ الْمَسْجِدِ فَرَآهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «**تَعَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**» ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ مِنَ السُّنَنِ[٥].

(١٦٣٣) وَسَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ -وَهُوَ بِالطَّرِيقِ- رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[٦] [أ/ ١٢١] وَهُوَ يَقُولُ: «**اجْلِسُوا**» فَجَلَسَ فِي الطَّرِيقِ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**مَا شَأْنُكَ؟**» فَقَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ: «**اجْلِسُوا**» فَجَلَسْتُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**زَادَكَ اللَّهُ طَاعَةً**»[٧].

---

(١) في (د): «حبب».

(٢) في (ب): «النبي ﷺ».

(٣) في (أ): «نحوه».

(٤) **حديث صحيح**: خرجه البخاري في «صحيحه» (٤٤٧٤، ٤٦٤٧، ٤٧٠٣، ٥٠٠٦).

(٥) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة وكان يدلس ويرسل وقد عنعن، وهو من رجال «التهذيب».
وعطاء بن أبي رباح، ثقة فاضل كثير الإرسال وقد عنعن، وهو من رجال «التهذيب».
خرجه أبو داود في «سننه» (١٠٩١)، والنسائي في «الكبرى» (٥٥٤٠، ٥٦١٣)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٢١١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢٣) من طريق: يعقوب بن كعب عن مخلد بن يزيد عن ابن جريج عن عطاء، عن جابر.
وجاء من طريق: الوليد بن مسلم القرني عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.
خرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٥٣٩).

(٦) تكررت في (أ) جملة: «وهو بالطريق رسول الله ﷺ».

(٧) خرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٢١١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٨٧)، والذهبي في «السير» (١/ ٢٣٢) عن معمر عن أيوب قال: بلغني أن ابن رواحة ...=

(١٦٣٤) وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ لِلَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ[١] حِينَ سَمِعَهُ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ

فَقَالَ عُثْمَانُ: صَدَقْتَ.

فَقَالَ لَبِيدٌ:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

فَقَالَ: كَذَبْتَ[٢].

= فذكره، وإسناده ضعيف.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٥٧) من طريق حماد بن زيد عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أن عبد اللَّه بن رواحة فذكره، وصورته الإرسال، وصححه ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٧٣)، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٨٧) من طريق البيهقي، وقد ذكر البيهقي أنه مرسل.

(١) لبيد بن ربيعة العامري، أبو عقيل، الشاعرالمشهور، أسلم، ومات سنة إحدى وأربعين. له ترجمة في «الإصابة» (٥/ ٥٠٠).

(٢) ذكره ابن إسحاق في «السيرة» (ص١٧٩)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٢٢٧)، (١٠/ ٢٥٧).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٣٤/ رقم ٨٣١٦) عن عروة في سياق خبر طويل.

قال الهيثمي (٦/ ٣٤): رواه الطبراني هكذا مرسلًا وفيه ابن لهيعة أيضًا.

وذكره المرزباني في «الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» (ص٨٥).

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٠٣) من طريق صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عمن حدثه عن عثمان - يعني: ابن مظعون - فذكره.

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٩١٥) عن ابن شهاب الزهري.. فذكره.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٨٥) عن موسى بن عقبة.. فذكره.

وَإِنَّمَا صَدَّقَهُ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ عُمُومٌ لَا يَلْحَقُهُ خُصُوصٌ وَكَذَّبَهُ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ دَائِمٌ لَا يَزُولُ [د/ ١١٣ب] وَكَانَ لَبِيدٌ حِينَئِذٍ كَافِرًا وَهَذَا الْبَابُ كَثِيرٌ جِدًّا لَا سَبِيلَ إِلَى تَقَصِّيهِ؛ لِكَثْرَتِهِ.

(١٦٣٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ، ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ السَّكَنِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، قَالَ: نَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «**لَا يُصَلِّي أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**» فَأَدْرَكَهُمْ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ[١]: بَلْ نُصَلِّي وَلَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدَةً مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ[٢].

قَالَ أَبُو عُمَرَ [ب/ ١٥٠ب]: هَذِهِ سَبِيلُ الِاجْتِهَادِ عَلَى الْأُصُولِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَرُدُّونَ مَا اجْتَهَدَ فِيهِ الْقَاضِي وَقَضَى بِهِ إِذَا لَمْ يُرَدَّ إِلَّا إِلَى اجْتِهَادٍ[٣] مِثْلِهِ، وَأَمَّا مَنْ أَخْطَأَ مَنْصُوصًا [مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ بِنَقْلِ الْكَافَّةِ أَوْ نَقْلِ[٤] الْعُدُولِ][٥] فَقَوْلُهُ وَفِعْلُهُ عِنْدَهُمْ مَرْدُودٌ [إِذَا ثَبَتَ الْأَصْلُ فَافْهَمْ][٦]، [وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ][٧].

* * *

---

(١) في (د): «آخرون».

(٢) **حديث صحيح**: خرجه البخاري في «صحيحه» (٩٤٦، ٤١١٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٧٧٠). وعند مسلم: (الظهر) بدل (العصر).

(٣) في (أ): «الاجتهاد».

(٤) في (ب): «بنقل».

(٥) سقط من (أ).

(٦) سقط من (د).

(٧) سقط من (أ، ب).

بَابٌ مُخْتَصَرٌ فِي إِثْبَاتِ الْمُقَايَسَةِ فِي الْفِقْهِ

قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ، وَذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ الْبَابِ حَدِيثَ مُعَاذٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الْحُجَّةُ فِي [اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَ][(١)] إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ [إِذَا عُدِمَ النَّصُّ][(٢)] عِنْدَ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ [الْقَائِلِينَ بِهِ][(٣)] [وَهُمُ الْجُمْهُورُ][(٤)].

قَالَ[(٥)] اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] وَهَذَا تَمْثِيلُ الشَّيْءِ بِعِدْلِهِ وَمِثْلِهِ وَشِبْهِهِ وَنَظِيرِهِ وَهُوَ[(٦)] نَفْسُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

(١٦٣٦) وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي حَدِيثٍ ذَكَرُوهُ، أَيَقْضِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيُؤْجَرُ؟ قَالَ: **«أَرَأَيْتَ لَوْ** [أ/ ١٢١ب] **وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ يَأْثَمُ؟»** قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: **«فَكَذَلِكَ يُؤْجَرُ، أَفَتَجْزَوْنَ بِالشَّرِّ وَلَا تُجْزَوْنَ بِالْخَيْرِ؟»**[(٧)].

---

(١) سقط من (أ).
(٢) سقط من (أ، ب).
(٣) سقط من (د).
(٤) سقط من (أ).
(٥) في (ب): «وقال».
(٦) في (د): «وهذا»، وفي (ب): «وهذا.
(٧) **حديث صحيح**: خرجه مسلم في «صحيحه» (١٠٠٦).
وقوله: «أفتجزون بالشر ولا تجزون بالخير» خرجها الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٥٤، ١٦٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٨٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٢٢٢)، و«الشعب» (٧٦١٩) بلفظ: «أفتحتسبون بالشر ولا تحتسبون بالخير».

(١٦٣٧) وَمِنْ هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ[١] ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ فَزَارَةَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَ لَهُ فِيهِ أَنَّ الْحُمْرَ مِنَ الْإِبِلِ قَدْ تُنْتِجُ الْأَوْرَقَ[٢] إِذَا نَزَعَهُ، عِرْقٌ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْبَيْضَاءُ تَلِدُ الْأَسْودَ[٣] إِذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ.

(١٦٣٨) وَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ امْرَأَتَهُ: **«أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضْمَضَ بِمَاءٍ وَمَجَّهُ وَهُوَ صَائِمٌ؟»** فَقَالَ عُمَرُ: لَا بَأْسَ، قَالَ: **«فَكَذَلِكَ هَذَا»**[٤].

(١٦٣٩) وَفِي حَدِيثِ الْخَثْعَمِيَّةِ فِي الْحَجِّ عَنْ أَبِيهَا: **«أَرَأَيْتِ[٥] لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ أَكَانَ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟»**[٦] قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: **«فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ»**[٧].

---

(١) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٥٣٠٥، ٦٨٤٧، ٧٣١٤)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٠٠) من طريق: ابن شهاب عن ابن المسيب عنه.

(٢) في (ب، د): «الأورق».

(٣) في (د): «فكذلك الطفل يولد أسود وإن كان أبوه أبيض».

(٤) حديث ضعيف منكر: خرجه أبو داود في «سننه» (٢٣٨٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٠٤٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢١، ٥٢)، والدارمي في «سننه» (١٧٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٤٠٦)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٠٧)، والبزار (٢٣٦)، وابن خزيمة (١٩٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٨٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٥٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٩٦/ ١٥٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٧٨٠٨، ٨٠٤٤)، وفي «المعرفة» (٨٧٢٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٧٧). وقال النسائي: هذا حديث منكر.

(٥) في (أ): «رأيت».

(٦) في (أ، ب): «وذلك ينفعه».

(٧) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (١٨٥٢، ٧٣١٥) من حديث ابن عباس ﷺ.

(١٦٤٠) وَقَالَ ﷺ: «مُحَرِّمُ الْحَلَالِ كَمُسْتَحِلِّ الْحَرَامِ»[١].

(١٦٤١) وَقَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ[٢] مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»[٣].

(١٦٤٢) وَفِي كِتَابِ [د/ ١١٤/أ] عُمَرَ ﷺ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ[٤]: «وَاعْرِفِ[٥] الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ [ب/ ١٥١أ] وَقِسِ الْأُمُورَ»[٦].

---

(١) حديث ضعيف منكر: خرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤)، والطبراني في «الأوسط» (٧٩٨٢)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٨٠- ٩٨١)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٠٦١) من حديث ابن عمر ﷺ، وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث منكر. «علل الحديث» (٢٤٣٩).
وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٧٦): رجاله رجال الصحيح.

(٢) في (د): «الرضاع».

(٣) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (١٤٤٧) من حديث ابن عباس ﷺ.

(٤) سقط من (ب). (٥) في (د): «فاعرف».

(٦) كتاب عمر لأبي موسى هو أصل كتاب «أعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم، فقد شرحه شرحًا مطولًا، فراجعه إن شئت.
وكتاب عمر لأبي موسى مروي من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضًا:
* فأخرجه الدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٠٧)، وابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (رقم ٨٠ - مختصرًا)، وعنه الدينوري في «المجالسة» (٨/ ٢٦٧ رقم ٣٥٣٤)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٧٠ - ٧٣، ٢٨٣ - ٢٩٣)، والشجري في «الأمالي» (٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦) -، وابن القاص في «أدب القاضي» (١/ ١٦٨)، والبيهقي (٦/ ٦٥ و١٠/ ١٠٦، ١١٩، ١٣٥، ١٨٢، ٢٥٣ - مفرقًا)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٧٢ - ط دار الفكر)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٠٠)، والهروي في «ذم الكلام» (ص ١٨١)، وابن حزم في «المحلى» (٩/ ٣٩٩)، و«الإحكام» (٢/ ٤٤٢ - ٤٤٣ و٧/ ١٤٦ - ١٤٧)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٢/ ٣١)، وابن الجوزي في «تاريخ عمر» (١٣٥)، وابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٩/ ١٧٠) كلهم من طرق عن ابن عيينة، =

= عن إدريس الأودي قَالَ: أَتَيْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ رَسَائِلَ، عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الَّتِي كَانَ يَكْتُبُ بِهَا إِلَى أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، وَكَانَ أَبُو مُوسَى قَدْ أَوْصَى إِلَى أَبِي بُرْدَةَ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ كُتُبًا، فَرَأَيْتُ فِيَ كِتَابٍ مِنْهَا: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ، وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَافهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ، آسِ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ فِي مَجْلِسِكَ وَوَجْهِكَ، حَتَّى لَا يَطْمَعَ شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ وَلَا يَيْأَسَ وَضِيعٌ - وَرُبَّمَا قَالَ: ضَعِيفٌ - مِنْ عَدْلِكَ، الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا يَنْخَلِجُ فِي صَدْرِكَ - وَرُبَّمَا قَالَ: فِي نَفْسِكَ - وَيُشْكِلُ عَلَيْكَ مَا لَمْ يَنْزِلْ فِي الْكِتَابِ وَلَمْ تَجْرِ بِهِ سُنَّةٌ، وَاعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ، ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ وَانْظُرْ أَقْرَبَهَا إِلَى اللَّهِ، وَأَشْبَهَهَا بِالْحَقِّ فَاتَّبِعْهُ».

ورواية سعيد بن أبي بردة إنما هي من كتاب عمر، وسعيد روايته عن عمر مرسلة.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٣٤٥)، والبيهقي (١٠/ ١٥٠)، و«معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٢٤٠ - ٢٤١ رقم ١٩٧٩٢)، وابن عساكر (٣٢/ ٧١)، من طريق جعفر بن برقان، عن معمر البصري، عن أبي العوام البصري، قال: كتب عمر بن الخطاب.. وذكره.

وأبو العوام هذا هو عبد العزيز بن الربيع من الثقات، لكنه لم يدرك عمر.

قال البيهقي عقبه في «المعرفة»: «وهذا الكتاب قد رواه سعيد بن أبي بردة، وروي عن أبي المليح الهذلي أنه رواه» وقال: «وهو كتاب معروف مشهور، لا بُدَّ للقضاة من معرفته والعمل به».

* وأخرجه أبو يوسف القاضي في «الخراج» (ص ٢٦٤ رقم ٢٠/ ٢٠٢ - ط إحسان عباس، مختصرًا)، - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٧٠ - ٧١ - ط دار الفكر، مطولًا)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٠٦ - ٢٠٧)، والبيهقي (١٠/ ١٩٧)، وابن عساكر (٣٢/ ٧٠)، عن عبيد اللَّه بن أبي حميد عن أبي المليح به.

وعبيد اللَّه بن أبي حميد، ضعيف، بل تركه أحمد، وقال البخاري: منكر الحديث.

وتابعه أبو بكر الهذلي -وهو متروك- عند محمد بن الحسن، كما في «المبسوط» (١٦/ ٦٠).

وأبو المليح لم يسمع من عمر.

* قال الجاحظ في «البيان والتبيين» (٢/ ٤٨): «رسالة عمر ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ﵀ رواها ابن عيينة وأبو بكر الهذلي ومسلمة بن محارب، رووها عن قتادة!. ورواها أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، عن عبيد اللَّه بن أبي حُميد الهذلي، عن أبي المليح=

= أسامة الهذلي، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري. . »، وساقها.
* ورواها الشعبي، فيما أخرجه هناد في «الزهد» (٢/ ٤٣٦ رقم ٨٥٩ - مختصرة)، - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٥٠) -، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/ ٣٨٩).
* ورواها أيضًا الوليد بن معدان، عند: ابن شَبَّة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٧٥ - ٧٧٦)، وابن حزم في «الإحكام» (٢/ ٤٤٢ و٧/ ١٤٦)، و«المحلى» (٩/ ٣٩٣).
وأخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٧٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَعْدَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﵄. . فذكره بنحوه.
وعبد الملك: ضعيف.
والوليد بن معدان. حدث عنه ولده عبد الملك. قال ابن حزم: كلاهما ساقط.
قال ابن حجر في لسان الميزان (٨٣٧٥): انفرد بحديث عمر ﵁ في كتابه إلى أبي موسى ﵁ أن يجتهد رأيه. انتهى.
وقال ابن حبان في الثقات: الوليد بن معدان الضبعي يروي عن ابن عمر ﵄، روى عنه ابنه عبد الملك، يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه. اهـ.
* ورواها أيضًا: عيسى بن موسى، عند: البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠٤ - أخبار الشيخين).
* وقتادة، عند: معمر في «الجامع» (٢٠٦٧٦) بسندٍ جيد، قاله ابن مفلح في «أصوله» (٣/ ١٣٢٣).
* وذكر هذه الرسالة، واعتنى بها كثير من العلماء، وتداولتها كتب الأدب، ومدحتها، ففي «الكامل» (١/ ١٩ - ط الدالي) للمبرد عنها: «وهي التي جمع فيها -أي عمر- جمل الأحكام واختصرها بأجود الكلام، وجعل الناس بعده يتخذونها إمامًا، ولا يجد مُحِقٌّ عنها مَعْدِلًا، ولا ظالم من حدودها محيصًا" وساقها، وفسر غريبها.
* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٧١): «ورسالة عمر المشهورة في القضاء إلى أبي موسى الأشعري تداولها الفقهاء، وبَنَوْا عليها واعتمدوا على ما فيها من الفقه وأصول الفقه، ومن طرقها ما رواه أبو عبيد وابن بطة وغيرهما بالإسناد الثابت عن كثير بن هشام عن جعفر بن برقان، وذكرها.
* وقال ابن القيم: وهذا كتاب جليل، تلَقّاه العلماءُ بالقبول، وبَنَوْا عليه أصول الحكم=

= والشهادة، والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه، وإلى تأمله والتفقه فيه. «إعلام الموقعين» (٢/ ١٦٣).

* وقال ابن كثير: هذا أثر مشهور، وهو من هذا الوجه غريب، ويسمَّى وِجادة (١)، والصحيح: أنه يحتجُّ بها إذا تحقَّق الخطُّ، لأنَّ أكثرَ كُتُب رسول اللَّه ﷺ إلى ملوك الأقطار كذلك، وقد بَسَطتُ القولَ بصحَّتها في أوَّل شرح البخاري، وللَّه الحمد. «مسند الفاروق» (٢/ ٤٣٧).

وعلقه من طريق كثير: ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ١٣٣).

* وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٦): «وساقه ابن حزم من طريقين وأعلهما بالانقطاع، لكن اختلاف المخرج فيها مما يقوّي أصل الرسالة، لا سيما وفي بعض طرقه أن راويه أخرج الرسالة مكتوبة».

وجوّد البُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص ٢١٩) إسناد رسالة عمر ﷺ.

وانظر: «نصب الراية» (٤/ ٨١)، و«الدراية» (٢٩٥)، و«الجامع الكبير» (١/ ١١٥٦)، و«عارضة الأحوذي» (٩/ ١٧٠) - وفيه: «وقد رويت من أسانيد كثيرة، لا نطول بها، وشهرتها أغنت عن إسنادها»- و«الاستذكار» (٥/ ٢٩٧) - وفيه: «وهذا الخبر روي عن عمر من وجوه، رواه أهل الحجاز، وأهل العراق، وأهل الشام، ومصر، والحمد للَّه»- .

* وقد طعن ابن حزم في صحة هذه الرسالة، في مواطن من «المحلى»، منها (١/ ٥٨ مسألة ١٠٠) قال: «في الرسالة المكذوبة على عمر»، وكذا في مسألة (١٧٩٣)، و(١٨٠٣)، وقال في «إبطال القياس» (٦): «وهذه الرسالة لا تصح، تفرد بها عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه، وكلاهما متروك، ومن طريق عبد اللَّه بن أبي سعيد وهو مجهول، ومثلها بعيد عن عمر»، وكذا في مواطن من «الإحكام» أيضًا، منها: (٧/ ١٤٦ - ١٤٧)، و«النبذ» (١١٠).

وهذا الزعم بتفرد ابن معدان بها غير صحيح، وإن قاله ابن حجر في ترجمته في «اللسان» (٦/ ٢٢٧).

* وانظر في الرد على ابن حزم: «المقنع» (١/ ٢٤٧)، و«أصول الفقه» لابن مفلح (٣/ ١٣٢٤)، و«المعتبر» (ص ٢٢٢)، و«الإرواء» (٨/ ٢٤١)، و«فهرس اللبلي» (ص ٨٩)، وتعليق العلامة الشيخ أحمد شاكر على «المحلى» (١/ ٥٦ - ٥٧)، و«ابن حزم، حياته وعصره» (٣٨٨ - ٣٨٩) للشيخ محمد أبو زهرة، و«الأبحاث السامية» (١/ ١١٨ - ١١٩)=

(١٦٤٣) وَقَايَسَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فِي الْمُكَاتَبِ، وَقَايَسَهُ أَيْضًا فِي الْجَدِّ.

[وَاتَّفَقَا فِي أَنَّهُ لَا يَحْجُبُ الْإِخْوَةَ، فَقَاسَهُ عَلِيٌّ وَشَبَّهَهُ بِسَيْلٍ انْشَعَبَتْ مِنْهُ شُعْبَةٌ ثُمَّ انْشَعَبَ مِنَ الشُّعْبَةِ شُعْبَتَانِ، وَقَاسَهُ زَيْدٌ عَلَى شَجَرَةٍ انْشَعَبَ مِنْهَا غُصْنٌ وَانْشَعَبَ مِنَ الْغُصْنِ غُصْنَانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمَا فِي الْجَدِّ وَاحِدٌ فِي أَنَّهُ يُشَارِكُ(١)

= للشيخ محمد المرير التطواني، و«منهج عمر بن الخطاب في التشريع» (ص ٤٨ - ٥٠) لمحمد بلتاجي، ومجلة «العربي» الكويتية: عدد (٧٩) (ص ٢٠)، سنة ١٩٦٥ م، و«رسالة القضاء لأمير المؤمنين» لأحمد سحنون (ص ٢٠٩ وما بعد، ٤٣٧ وما بعد)، و«رسالة عمر» لبازمول (ص ٢٦ - ٣٨).

* **وانظر هذه الرسالة أيضًا في:**

«العقد الفريد» (١/ ٨٦ - ٨٨)، و«إعجاز القرآن» (١٤٠ - ١٤٢)، و«أدب القاضي» (١/ ٢٥٠، ٥٧٠، ٦٨٨ و٢/ ٨، ٩٣، ٢٣١) و«الأحكام السلطانية» (٧١، ٧٢) كلاهما للماوردي، و«الرياض النضرة» (٢/ ٣٩٧ - ٣٩٨)، و«التذكرة الحمدونية» (١/ ٣٤٧ - ٣٤٨)، و«المستصفى» (٢/ ٥٩)، و«أدب القاضي» للخصاف (١/ ٢١٣)، و«أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٥٠٦)، و«تبصرة الحكام» (١/ ٦١)، و«معالم القربة» (٩٨)، و«بدائع الصنائع» (٧/ ٩)، و«الإحكام» (٢/ ٥٤) للآمدي، و«المبسوط» (١٦/ ٥٩)، و«طلبة الطلبة» (١٢٩)، و«الإحكام في نوازل الأحكام» (ص ١٢)، و«نثر الدر» (٢/ ٢٤ - ٢٥)، و«نهاية الأرب» (٦/ ٢٥٧)، و«مقدمة ابن خلدون» (٢٢٠)، و«مآثر الإنافة» (١٨٠)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (٣٩)، و«صبح الأعشى» (١٠/ ١٩٣ - ١٩٤)، و«شرح نهج البلاغة» (٣/ ٨١١)، و«جمهرة رسائل العرب» (٢٥٢، ٢٥٣)، و«مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» (٣٤٣ - ٣٤٤)، و«أخبار عمر» للطنطاوي (ص ٢١٧ - ٢١٨).

انتهى ملخصًا من تحقيق الشيخ مشهور لإعلام الموقعين (٢/ ١٥٨ - ١٦٣) مع إضافات وزيادات.

(١) في (ب): «يقاسم»، وسقط من (أ).

الْإِخْوَةَ وَلَا يَحْجُبُهُمْ[١].

(١٦٤٤) وَقَاسَ[٢] ابْنُ عَبَّاسٍ الْأَضْرَاسَ بِالْأَصَابِعِ وَقَالَ: «عَقْلُهُمَا سَوَاءٌ»[٣] اعْتَبَرَهَا بِهَا][٤].

(١٦٤٥) وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «إِنَّا نَأْخُذُ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِالْمَقَايِيسِ»[٥].

(١٦٤٦) وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «مَا كُلُّ شَيْءٍ نُسْأَلُ عَنْهُ نَحْفَظُهُ، وَلَكِنَّا نَعْرِفُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَنَقِيسُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ»[٦].

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ قِيلَ لَهُ: «أَكُلُّ مَا تُفْتِي بِهِ النَّاسَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ بَعْضَهُ سَمِعْتُ، وَقِسْتُ مَا لَمْ أَسْمَعْ عَلَى مَا سَمِعْتُ».

(١٦٤٧) وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا [أَنَّهُ قَالَ][٧]: «إِنِّي[٨] لَأَسْمَعُ الْحَدِيثَ وَأَقِيسُ[٩] عَلَيْهِ مِائَةَ شَيْءٍ»[١٠].

(١٦٤٨) وَقَالَ الْمُزَنِيُّ: «الْفُقَهَاءُ مِنْ عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا وَ[١١]هَلُمَّ جَرًّا اسْتَعْمَلُوا الْمَقَايِيسَ فِي الْفِقْهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ فِي[١٢] أَمْرِ

---

(١) تقدم هذا عند رقم (١٦١٣).
(٢) في (د): «وقال».
(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٢٠٣)، والشافعي (٣٧٧)، وعبد الزراق (١٧٤٩٥)، ومصعب بن الزبير في حديثه (٢١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٩٠)، وفي المعرفة (١٦١٣٧).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (د).
(٥) لم أقف عليه.
(٦) نقله ابن بطال في «شرح البخاري» (١٠/ ٣٦٢)، وابن الملقن في «التوضيح» (٣٣/ ٨٨).
(٧) سقط من (د).
(٨) في (د): «إنه».
(٩) في (ب): «فأقس».
(١٠) ذكره ابن بطال في «شرح البخاري» (١٠/ ٣٦٢).
(١١) سقط من (ب، د).
(١٢) في (د): «من».

دِينِهِمْ»، قَالَ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ نَظِيرَ الْحَقِّ حَقٌّ، وَنَظِيرَ الْبَاطِلِ بَاطِلٌ»؛ قَالَ[١]: «فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ إِنْكَارُ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ التَّشْبِيهُ بِالْأُمُورِ وَالتَّمْثِيلُ عَلَيْهَا»[٢].

[وَ][٣] قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٦٤٩) [وَمِنَ][٤] الْقِيَاسِ الْمُجْمَعِ[٥] عَلَيْهِ: صَيْدُ مَا عَدَا الْكِلَابَ مِنَ الْجَوَارِحِ قِيَاسًا عَلَى الْكِلَابِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا[٦] عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النور: ٤] فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْمُحْصَنُونَ قِيَاسًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْإِمَاءِ: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْعَبِيدُ قِيَاسًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا مَنْ شَذَّ مِمَّنْ لَا[٧] يُعَدُّ خِلَافًا.

وَقَالَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ فِي الْحَرَمِ: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] فَدَخَلَ فِيهِ قَتْلُ الْخَطَأِ قِيَاسًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا مَنْ شَذَّ [لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَا لَا يَمْلِكُ[٨] قِيَاسًا عَلَى مَالِ غَيْرِهِ إِذَا أَتْلَفَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً][٩] [ب/ ١٥١/ ب].

وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِيَّاتُ قِيَاسًا، فَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَالْخِطَابُ قَدْ وَرَدَ بِالْمُؤْمِنَاتِ.

---

(١) سقط من (د).

(٢) ذكره ابن بطال في «شرح البخاري» (١٠/ ٣٦٢)، وابن الملقن في «التوضيح» (٣٣/ ٨٨).

(٣) سقط من (ب، د).

(٤) سقط من (د).

(٥) في (ب): «المجتمع».

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (أ): «لا يكاد».

(٨) في (ب): «يملكه».

(٩) سقط من (أ).

وَقَالَ فِي الشَّهَادَةِ فِي الْمُدَايَنَاتِ: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فَدَخَلَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ[١]: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢] قِيَاسًا [عَلَى الدَّيْنِ][٢] الْمَوَارِيثُ وَالْوَدَائِعُ وَالْغُصُوبُ وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى تَوْرِيثِ الْبِنْتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ قِيَاسًا عَلَى الْأُخْتَيْنِ.

وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ.

وَقَالَ فِيمَنْ أُعْسِرَ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الرِّبَا: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ كُلُّ[٣] مُعْسِرٍ بِدَيْنٍ حَلَالٍ، وَثَبَتَ ذَلِكَ قِيَاسًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ هَذَا [الْبَابِ][٤]: تَوْرِيثُ الذَّكَرِ ضِعْفَيْ[٥] مِيرَاثِ الْأُنْثَى مُنْفَرِدًا، وَإِنَّمَا وَرَدَ النَّصُّ فِي اجْتِمَاعِهِمَا بِقَوْلِهِ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وَقَالَ: ﴿وَإِن[٦] كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا: قِيَاسُ [د/ ١١٤ب] التَّظَاهُرِ بِالْبِنْتِ[٧] عَلَى التَّظَاهُرِ بِالْأُمِّ؛ [لِأَنَّ الْعِلَّةَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَظَاهِرُ بِهَا رَحِمًا مُحَرَّمًا][٨]، وَقِيَاسُ الرَّقَبَةِ فِي الظِّهَارِ عَلَى الرَّقَبَةِ فِي الْقَتْلِ بِشَرْطِ الْإِيمَانِ، وَقِيَاسُ تَحْرِيمِ الْأُخْتَيْنِ وَسَائِرِ الْقَرَابَاتِ مِنَ الْإِمَاءِ عَلَى الْحَرَائِرِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُنَّ[٩] فِي التَّسَرِّي وَالنِّكَاحِ،

---

(١) سقط من (د).
(٢) سقط من (أ، ب).
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) سقط من (ب).
(٥) في (أ): «ضعف».
(٦) في (د): «فإن».
(٧) في (د): «بالثيب».
(٨) سقط من (أ).
(٩) سقط من (أ، ب).

وَهَذَا لَوْ تَقَصَّيْنَاهُ لَطَالَ بِهِ الْكِتَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ(١).

(١٦٥٠) وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيُّ(٢) فِي الْقِيَاسِ وَذَلِكَ فِيمَا حَدَّثَنَا(٣) بِهِ شَيْخُنَا أَبُو الْأَصْبَغِ عِيسَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَعْدَانَ الْمُقْرِئُ(٤)، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ مِقْسَمٍ، قَالَ: أنا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْمُنَادِي، قَالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ(٥) بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُمَرِيُّ الْمَوْصِلِيُّ خَالُ أَبِي عَلِيٍّ الْبَيَاضِيِّ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ: أَنْشَدْتُ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيِّ قَوْلَهُ فِي(٦) الْقِيَاسِ:

مَا جَهُولٌ لِعَالِمٍ بِمُدَانِ ... لَا وَلَا الْعِيُّ(٧) كَائِنٌ كَالْبَيَانِ(٨)
فَإِذَا مَا عَمِيتَ فَسَلْ(٩) تُخَبَّرْ ... أَنَّ بَعْضَ الْأَخْبَارِ مِثْلُ الْعِيَانِ [ب/١٥٢/أ]
ثُمَّ قِسْ بَعْضَ مَا سَمِعْتَ بِبَعْضٍ ... وَائْتِ فِيمَا تَقُولُ بِالْبُرْهَانِ
لَا تَكُنْ كَالْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ... كَمَا قَدْ قَرَأْتَ فِي الْقُرْآنِ
إِنَّ هَذَا الْقِيَاسَ فِي كُلِّ أَمْرٍ ... عِنْدَ أَهْلِ الْعُقُولِ كَالْمِيزَانِ
لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ فِي الدِّينِ إِلَّا ... لِفَقِيهٍ لِدِينِهِ صَوَّانِ
لَيْسَ يُغْنِي عَنْ جَاهِلٍ قَوْلُ مُفْتٍ ... عَنْ فُلَانٍ وَقَوْلُهُ عَنْ فُلَانِ
إِنْ أَتَاهُ مُسْتَرْشِدًا أَفْتَاهُ ... بِحَدِيثَيْنِ فِيهِمَا مَعْنَيَانِ
إِنَّ مَنْ تَحَمَّلَ الْحَدِيثَ وَلَا ... يَعْرِفُ فِيهِ التَّأْوِيلَ كَالصَّيْدَلَانِ

---

(١) في (ب): «والله الموفق للصواب».

(٢) يحيى بن المبارك بن المغيرة، عرف باليزيدي لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور، ينظر: «السير» (٩/ ٥٦٢).

(٣) في (أ): «حدث».

(٤) سقط من (أ، ب).

(٥) في (ب): «عبيد الله».

(٦) سقط من (أ).

(٧) في (د): «الغبي».

(٨) في (د): «البيان».

(٩) في (أ): «فسأل».

حِينَ يُلْقَى لَدَيْهِ كُلُّ دَوَاءٍ وَهْوَ بِالطِّبِّ جَاهِلٌ غَيْرُ وَانِ[١]
حَكَّمَ اللَّهُ فِي الْجَزَاءِ ذَوَيْ عَدْلٍ مِنَ الصَّيْدِ بِالَّذِي يَرَيَانِ
لَمْ يُوَقِّتْ وَلَمْ يُسَمِّ وَلَكِنْ قَالَ فِيهِ فَلْيَحْكُمِ الْعَدْلَانِ
وَلَنَا فِي النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ وَالصَّالِحُونَ كُلَّ أَوَانِ
أُسْوَةٌ فِي مَقَالَةٍ لِمُعَاذٍ اقْضِ بِالرَّأْيِ إِنْ أَتَى الْخَصْمَانِ[٢]
وَكِتَابُ الْفَارُوقِ يَرْحَمُهُ اللَّهُ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ فِي تِبْيَانِ[٣]
قِسْ إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورٌ ثُمَّ قُلْ بِالصَّوَابِ لِلرَّحْمَنِ

وَ[٤] قَالَ أَبُو عُمَرَ: «الْقِيَاسُ وَالتَّشْبِيهُ وَالتَّمْثِيلُ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الْفَصِيحَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ [د/ ١١٥/أ] بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] وَقَوْلِهِ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [النور: ٣٥] يَعْنِي فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١].

وَمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنْ ضَرْبِهِ -جَلَّ وَعَزَّ- الْأَمْثَالَ لِلِاعْتِبَارِ[٥] وَحُكْمِهِ لِلنَّظِيرِ بِحُكْمِ النَّظِيرِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ الِاشْتِبَاهُ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي، وَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ[٦] الْحُكْمُ؛ لِأَنَّ الِاشْتِبَاهَ لَوْ وَقَعَ

---

(١) في (د): «عروان».
(٢) يشير لحديث معاذ في القضاء، وقد تقدم تخريجه عند رقم (١٥٩٢).
(٣) يشير إلى كتاب عمر إلى أبي موسى، وقد تقدم تخريجه عند رقم (١٦٤٢).
(٤) سقط من (ب، د).
(٥) سقط من (د).
(٦) سقط من (أ).

مِنْ(١) جَمِيعِ الْجِهَاتِ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِعَيْنِهِ وَلَمْ يُوجَدْ تَغَايُرٌ أَبَدًا، [أَلَا تَرَى](٢) أَنَّ النُّشُورَ [ب/ ١٥٢/ ب] لَيْسَ كَإِحْيَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا إِلَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الَّتِي جَرَى إِلَيْهَا الْحُكْمُ وَالْمُرَادُ، وَكَذَلِكَ الْجَزَاءُ بِالْمِثْلِ مِنَ النَّعَمِ لَا يُشْبِهُ الصَّيْدَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ(٣) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي الْكُفَّارِ: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١] وَ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ [الفرقان: ٤٤] وَقَعَ التَّشْبِيهُ مِنْ جِهَةِ عَمَى الْقُلُوبِ وَالْجَهْلِ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

(١٦٥١) وَرَوَى الْخُشَنِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ(٤)، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: قَالَ(٥) ابْنُ شُبْرُمَةَ:

احْكُمْ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مُقْتَدِيًا   وَبِالنَّظَائِرِ فَاحْكُمْ وَالْمَقَايِيسِ(٦)

(١٦٥٢) وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى لِقُسِّ بْنِ سَاعِدَةَ(٧)، وَأَنْشَدَهَا غَيْرُهُ لِلْأُقَيْشِرِ(٨) الْأَسَدِيِّ(٩) وَالْقَوْلُ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ](١٠):

---

(١) في (أ): «في».
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (ب): «جهة».
(٤) في (أ، د): «ابن عمر».
(٥) سقط من (د).
(٦) في (ب): «والمقايس»، ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٠٧٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦١٢)، و«أخبار القضاة» (٣/ ٩٢، ٩٧)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٥٠٠).
(٧) قُس بن ساعدة بن عمرو، أحد حكماء وخطباء العرب، ينظر: «البيان والتبيين» (١/ ٢٧)، و«الأغاني» (١٤/ ٤٠).
(٨) في (أ، د): «للأقيس»! وهو تصحيف، وهو أبو معرض الأسدي، مغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٩٠٠ رقم (١٤٣)، و«الإصابة» (١/ ٣٥٠ رقم ٤٨٣) وهو معدود من الشعراء، لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر.
(٩) في (أ): «الأسعدي».
(١٠) سقط من (أ، ب).

يَا أَيُّهَا السَّائِلُ عَمَّا مَضَى مِنْ عِلْمِ[1] هَذَا الزَّمَنِ الذَّاهِبِ
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْعِلْمَ أَوْ أَهْلَهُ[2] فِي شَاهِدٍ يُخْبِرُ عَنْ غَائِبِ
فَاعْتَبِرِ الشَّيْءَ بِأَشْبَاهِهِ وَاعْتَبِرِ الصَّاحِبَ بِالصَّاحِبِ[3]

(١٦٥٣) وَقَالَ مَنْصُورٌ[4]:

تَأَنَّ فِي الْأَمْرِ إِذَا رُمْتَهُ تَبَيَّنِ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ
لَا تَتَّبِعَنَّ كُلَّ نَارٍ تَرَى فَالنَّارُ قَدْ تُوقَدُ لِلْكَيِّ
وَقِسْ عَلَى الشَّيْءِ بِأَشْكَالِهِ يَدُلُّكَ[5] الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ

(١٦٥٤) وَقَالَ غَيْرُهُ:

إِذَا أَعْيَا الْفَقِيهَ وُجُودُ نَصٍّ تَعَلَّقَ لَا مَحَالَةَ بِالْقِيَاسِ

(١٦٥٥) [وَلِأَبِي الْفَتْحِ الْبُسْتِيِّ:

أَنْتِ عَيْنُ الْحَوْرِ نَصًّا وَقِيَاسًا وَبَيَانُ الْحَقِّ نَصٌّ وَقِيَاسُ][6]

* * *

---

(١) في (د): «ريب». (٢) في (أ): «نحوه».

(٣) ينظر: «البيان والتبيين» (١/ ٦٦)، و«الموشى» (ص١٦)، و«مكارم الأخلاق» (٧٤١/ خرائطي)، و«العقد الفريد» (٢/ ز٣٠)، و«روضة العقلاء» (ص١١٠)، و«المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء» (ص١٥)، و«الجليس الصالح الكافي» (ص٢٣٢)، و«المجموع اللفيف» (ص٢١٩)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ٨٠)، و«الأمالي المطلقة» (ص١٥٢-١٥٣)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٤٩١).

(٤) في (د): «ابن منصور»، وهو خطأ، وهو منصور الفقيه، وقد تقدم مرارًا.

(٥) في (د): «بذلك».

(٦) سقط من (أ، ب).

بَابٌ فِي خَطَأِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْحُكَّامِ وَالْمُفْتِينَ(١)

(١٦٥٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْرُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى(٢) بْنُ مِسْكِينٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سِنْجِرٍ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ، قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ، قَاضٍ قَضَى بِغَيْرِ حَقٍّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَذَلِكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ** [ب/ ١٥٣أ] **فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَذَلِكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى** [د/ ١١٥ب] **بِالْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ**»(٣).

---

(١) في (ب): «المفتيين والحكام».

(٢) في (أ): «عبيد».

(٣) **حديث صحيح**:

أخرجه الترمذي (١٣٢٢)، والبزار (٤٤٦٨)، والروياني (٦٦)، والطحاوي في «المشكل» (٥٤)، وابن الأعرابي (٣٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٦٧٨٦)، وابن سمعون في «الأمالي» (١٥٥)، والبيهقي في «الصغرى» (٣٢٦٨)، وفي «الكبرى» (١٠/ ١١٧)، و«الشعب» (٧١٢٥)، والشجري في «الأمالي» (٢٦٠٢): كلهم من طريق سعد بن عبيدة عنه .. فذكره

وإسناده صحيح، سعد بن عبيدة ثقة مشهور.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سعد بن عبيدة إلا يحيى بن حمزة، تفرد به محمد بن بكار.

قلت: بل رواه الأعمش أيضًا عن سعد بن عبيدة.

(١٦٥٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، وَيَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ[١] قَالَا: أنا قَاسِمُ ابْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَوَّامِ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، قَالَ: قَالَ[٢] أَبُو هَاشِمٍ الرُّمَّانِيُّ: لَوْلَا حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ لَقُلْتُ: إِنَّ الْقَاضِيَ إِذَا اجْتَهَدَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [أ/ ١٢٣ب] «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ، وَقَاضٍ قَضَى بِالْجَهْلِ فَذَلِكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ**»[٣].

(١٦٥٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ[٤] الْغَنَوِيُّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: أَرَادَ يَزِيدُ بْنُ الْمُهَلَّبِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ عَلَى قَضَاءِ خُرَاسَانَ، فَقَالَ ابْنُ بُرَيْدَةَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَضَاءِ حَدِيثًا لَا أَقْضِي بَعْدَهُ قَالَ: «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ، اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، قَاضٍ عَلِمَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَقَاضٍ عَلِمَ الْحَقَّ فَجَارَ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى بِغَيْرِ عِلْمٍ**

---

(١) في (د): «سعد». (٢) سقط من (د).

(٣) حديث صحيح:

أخرجه ابن ماجه (٢٣١٥)، وأبو داود (٣٥٧٣)، والبزار (٤٤٦٧)، والنسائي (٥٨٩١)، والطحاوي في «المشكل» (٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٣٦١٦)، والبيهقي في «الصغرى» (٣٢٧٠)، و«الكبرى» (١٠/ ١١٦)، وفي «المدخل» (١٨٣)، وفي «المعرفة» (١٩٧٣٢)، والشجري (٢٦٢٠): كلهم من طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني عنه . . فذكره.

وإسناده حسن لا بأس به، فيه خلف بن خليفة وهو صدوق لا بأس به اختلط بآخرة، وقد توبع، وأبو هاشم الرماني هو يحيى بن دينار، وقيل: يحيى بن الأسود، قال ابن عبد البر: لم يختلفوا على أن اسمه يحيى، وأجمعوا على أنه ثقة.

(٤) في (د): «بكر»، وهو خطأ.

وَاسْتَحْيَا أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ[(١)]»[(٢)].

(١٦٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عِيسَى، قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُبَابَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ

---

(١) في (د): «من أهل».

(٢) إسناده ضعيف منكر:

أخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٠١) من طريق عبد اللَّه بن بكير عن حكيم بن جبير به.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم.

فقال الذهبي: ابن بكير الغنوي منكر الحديث، وله شاهد صحيح.

قلت: ذكر الذهبي في «الديوان» (٢١٣٤) أن حديثه عن ابن سوقة منكر، وهذا يفيد أنه ليس منكر الحديث مطلقًا، قال الساجي: من أهل الصدق وليس بقوي، وقال ابن عدي: ولعبد اللَّه بن بكير أحاديث إفرادات، عن محمد بن سوقة وعن غيره، مما ينفرد به، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا. ينظر: «الميزان» (٤٢٣٣)، و«الكامل» (١٠٨٥).

وحكيم بن جبير: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد: ضعيف الحديث مضطرب. قلت: وهو متابع فلم ينفرد به عن ابن بريدة.

* قلت: وللحديث طرق أخرى عن ابن بريدة:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧٥٧) من طريق الحكم بن عتيبة ويونس بن خباب عن ابن بريدة به.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة إلا العرزمي، ولا رواه عن العرزمي إلا محمد بن مسروق، تفرد به هشام بن عمار.

وأخرجه ابن مردويه في «حديث ابن حيان» (١٢٢) من طريق عمارة بن عمير عن ابن بريدة به.

* وروي عن إسماعيل بن بريدة عن أبيه: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢١/ ١١٥٦) من طريق قيس بن الربيع عن علقمة بن مرثد عن سليمان . . . فذكره.

الْجَعْدِ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ[١] قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ، قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ، فَأَمَّا اللَّذَانِ فِي النَّارِ، فَرَجُلٌ جَارَ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ الْحَقَّ فَهُوَ إِلَى الْجَنَّةِ» قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي الْعَالِيَةِ: مَا ذَنْبُ هَذَا الَّذِي اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ؟ قَالَ: ذَنْبُهُ أَلَّا يَكُونَ قَاضِيًا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ[٢].

(١٦٦٠) [وَرَوَى الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ [ب/ ١٥٣ب]، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اذْهَبْ فَأَفْتِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: أَوَ تُعَافِينِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: فَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَكَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا**» فَمَا أَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ][٣][٤].

---

(١) أبو العالية الرياحي، رفيع بن مهران البصري. ثقة كثير الإرسال.

(٢) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ٥٤٠)، والبغوي في «الجعديات» (ص١٥٥/ ٩٨٩)، وعبد الرزاق (٢٠٦٧٥)، والبيهقي (١٠/ ١٧٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٤٩٨).

(٣) سقط من (د).

(٤) **إسناده ضعيف وهو حديث حسن:**
أخرجه أحمد في «المسند» (٤٧٥)، والترمذي (١٣٢٢)، وعبد بن حميد (٤٨)، وأبو يعلى (٥٧٢٧): كلهم من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد اللَّه بن موهب. . . فذكره.
قال الترمذي: حديث غريب، وليس إسناده عندي بمتصل.
وقال في «العلل» (٣١٥): سألت محمدًا عن هذا الحديث وقلت له: من عبد الملك هذا؟ فقال: هو عبد الملك بن أبي جميلة، وعبد اللَّه بن موهب عن عثمان: مرسل.
وأخرجه ابن حبان (٥٠٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٢٧٢٩)، وفي «المعجم الكبير» (١٢/ ٣٥١/ ١٣٣١٩) من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد اللَّه بن وهب فذكره. =

(١٦٦١) قَرَأْتُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَهُمْ بِمِصْرَ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بَحْرٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا سُنَيْدٌ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بِسْطَامِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَامِرٍ الْأَحْوَلِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: «وَاللَّهِ لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ -يَعْنِي دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ- لَرَأَيْتُ أَنَّ الْقُضَاةَ قَدْ هَلَكُوا؛ فَإِنَّهُ[١] أَثْنَى عَلَى هَذَا بِعِلْمِهِ، وَعَذَرَ هَذَا بِاجْتِهَادِهِ»[٢].

(١٦٦٢) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ

= قال الطبراني: عبد الله بن وهب هذا هو عندي عبد اللَّه بن وهب بن زمعة . . . «الكبير» (١٢/ ٣٥١).

وقال: لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به معتمر . . . «الأوسط» (٢٧٢٩).

قلت: هذا يرجع لابن موهب مرة أخرى، والذي ذكره في «المعجم الكبير» هو عبد اللَّه بن وهب بن زمعة بن الأسود، وقد قتل مع عثمان يوم الدار، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم أرَ فيه جرحًا ولاتعديلًا، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٢٥٦) وقال: «قيل له صحبة، والأصح أنه لا صحبة له»، واختيار الطبراني يرجح أنه غير عبد اللَّه بن موهب، وهذا يقوي حديث ابن عمر، واللَّه أعلم.

* وروي عن ابن عمر مرفوعًا من وجه آخر: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣/ ١٣١/ ١٣٠٨٠١)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ١٦) من طريق محمد بن فضيل عن أبيه عن محارب. وأخرجه وكيع (١/ ١٥)، والقضاعي (٣١٧) من طريق محمد بن الفرات الجرمي عن محارب، وهو ابن دثار، عن ابن عمر. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٨٢٨) من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عمر.

(١) في (د): «وأنه».

(٢) ذكره البخاري في «صحيحه» معلقًا باب: متى يستوجب الرجل القضاء (١٦)، وأخرجه موصولًا: ابن بطة في «الإبانة» (٦٩٧) من طريق سعدان بن يزيد عن سنيد به.. فذكره.

عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ [أ/ ١٢٤أ] شَرِيكٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ[(١)].

(١٦٦٢/ م) ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ[(٢)] قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ[(٣)]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ[(٤)] بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ[(٥)]، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا حَكَمَ الْحَكَمُ وَاجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ** [د/ ١١٦أ]، **وَإِنْ حَكَمَ فَاجْتَهَدَ**[(٦)] **ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**».

(١٦٦٣) فَحَدَّثْتُ[(٧)] بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبَا بَكْرِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١٦٦٤) وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ[(٨)]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ[(٩)] بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «تثبيت الإمامة» (١٩٠)، وفي «معرفة الصحابة» (٤٩٩٨) من طريق يحيى بن عبد اللَّه بن بكير عن الليث . . فذكره.

(٢) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٢)، وابن الأعرابي (٢٢٥٠) من طريق عبد اللَّه بن صالح عن الليث . . . فذكره.
وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (٥٢) من طريق عبد اللَّه بن صالح عن الليث عن أبي الزناد. كذا وهو تصحيف، وصوابه: ابن الهاد، واللَّه أعلم.

(٣) في (ب): «الهادي»، وفي (د): «إلى الهادي».

(٤) في (د): «بشر».

(٥) في (أ): «عمر بن العاصي بن عمر بن العاصي».

(٦) في (د): «واجتهد».

(٧) القائل هو يزيد بن عبد اللَّه بن الهاد.

(٨) أخرجه من طريقه مسلم في «الصحيح» (١٧١٦)، وابن ماجه في «السنن» (٢٣١٤)، وأبو داود (٣٥٧٤)، والنسائي (٥٨٨٧)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٣٩٥)، والدارقطني في «السنن» (٤٤٧٨)، والبيهقي في «المعرفة» (٢٨٨)، (١٩٧٦١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٧٥).

(٩) في (أ، ب): «الهادي».

سَوَاءً إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ[١]: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثَ أَبَا بَكْرِ بْنَ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ: «هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، فَجَعَلَ مَكَانَ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا سَلَمَةَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ اللَّيْثِ[٢]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَذَلِكَ[٣] ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ[٤] رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَبُو الْمُصْعَبِ[٥] وَغَيْرُهُمَا عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ.

---

(١) في (أ، ب): «الهادي».

(٢) يعني أن رواية الليث بن سعد وفيها: «أبو بكر بن عبد الرحمن» أصح من رواية الدراوردي التي فيها «أبو سلمة».

وفي قول المصنف نظر، وذلك لسببين:

الأول: أن الليث بن سعد نفسه قد رواه مرة أخرى، وفيه «أبو سلمة» بدلًا من «أبي بكر بن عبد الرحمن»، وقد أخرجه من هذا الوجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (١٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٢٥٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣١٩٠)، وأبو نعيم في «تثبت الإمامة» (١٩٠).

وأخرجه مسلم في «الصحيح» (١٧١٦/ ٢) من طريق مروان بن محمد الدمشقي عن الليث عن يزيد .. بهذا الحديث مثل رواية عبد العزيز بن محمد.

والثاني: أن الدراوردي لم يتفرد بذكر أبي سلمة بل تابعه حيوة بن شريح، أخرجه أحمد (١٧٧٧٤)، والبخاري (٧٣٥٢)، والنسائي (٥٨٨٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٦٩٦)، والبيهقي في «الصغرى» (٣٢٥٢)، وفي «الكبرى» (١/ ٢٠٢)، والطحاوي في «المشكل» (٥١، ٧٥٣)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٣٩٣).

وتابعه عبد الله بن جعفر: أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٨٢٠).

ثلاثتهم (الدراوردي وحيوة وعبد الله بن جعفر) قالوا فيه: «أبو سلمة».

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) ينظر: «معرفة السنن» (٢٨٩، ٦٣٩٥، ١٩٧٦١)، و«الفقيه والمتفقه» ١٠/ ٤٧٥).

(٥) رواية أبي مصعب وهو عبد السلام بن مصعب: أخرجها الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٧٥).

(١٦٦٥) وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، [ب/ ١٥٤/أ] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ**[1] **فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[2].

قَالَ الْبُخَارِيُّ[3]: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ[4] عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ وَهِمَ فِيهِ، يَعْنِي فِي إِسْنَادِهِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ:

فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُؤْجَرُ مَنْ أَخْطَأَ لِأَنَّ الْخَطَأَ لَا يُؤْجَرُ أَحَدٌ عَلَيْهِ، وَحَسْبُهُ أَنْ يُرْفَعَ عَنْهُ الْمَأْثَمُ، وَرَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا

---

(١) في (د): «وأصاب».

(٢) أخرجه البزار (٨٥٧٦) من طريق عبد الرزاق عن معم عن الزهري عن يحيى بن سعيد .. فذكره.
ولعله تصحف الثوري فصار الزهري.
قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له إسنادًا عن أبي هريرة أحسن من هذا، ولا نعلم شارك عبد الرزاق في هذه الرواية بهذا الإسناد.
* وأخرجه الترمذي في «الجامع» (١٣٢٦)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٢٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٩٠٣)، وفي «المعجم» (٢٢٨)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٣٩٧)، والدينوري في «المجالسة» (٣٤٩٢)، وابن حبان (٥٠٦٠)، والدارقطني في «السنن» (٤٤٦٤)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٧٧١)، وتمام في «الفوائد» (١٥٣٥)، والبيهقي (١٠/ ٢٠٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (٩٩٦)، وابن بطة في «الإبانة» (٦٩٥).
قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر عن سفيان.

(٣) نقله عنه الترمذي في «العلل» (٣٥٢). (٤) في (د): «الخبر».

الْبَابِ وَبِقَوْلِهِ:

(١٦٦٦) «**تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي عَنْ خَطَئِهَا وَنِسْيَانِهَا**»[1].

وَبِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلَيْسَ[2] عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥] وَنَحْوِ هَذَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: يُؤْجَرُ فِي الْخَطَإِ أَجْرًا وَاحِدًا عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ[3]؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ أَجْرِ الْمُخْطِئِ وَالْمُصِيبِ، فَدَلَّ أَنَّ الْمُخْطِئَ يُؤْجَرُ، وَهَذَا نَصٌّ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرُدَّهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: يُؤْجَرُ وَلَكِنَّهُ لَا يُؤْجَرُ عَلَى الْخَطَإِ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِي الدِّينِ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا يُؤْجَرُ لِإِرَادَتِهِ الْحَقَّ الَّذِي أَخْطَأَهُ.

قَالَ الْمُزَنِيُّ: فَقَدْ أَثْبَتَ[4] الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ هَذَا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ أَحْدَثَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ وَلَمْ يُكَلَّفْهُ، وَإِنَّمَا أُجِرَ فِي نِيَّتِهِ لَا فِي خَطَئِهِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمْ نَجِدْ لِمَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا مَنْصُوصًا[5] إِلَّا أَنَّ[6] ابْنَ وَهْبٍ [أ/ ١٢٤ب]، ذَكَرَ عَنْهُ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ جَامِعِهِ قَالَ:

(١٦٦٧) سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «مِنْ[7] سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُوَفَّقَ [لِلصَّوَابِ وَ][8]

---

(١) هكذا ذكره المصنف بالمعنى، وهو يريد حديث: «إن اللّه تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، وهو حديث ضعيف له شواهد لا يصح منها شيء كما قال أبو حاتم الرازي، كما في «علل الحديث» (١٢٩٦)، وقال أحمد: لا يُروى إلا عن الحسن مرسلًا. كما في «العلل ومعرفة الرجال» (١٣٤٠)، وقد استوعب ابن الملقن طرقه وشواهده في «البدر المنير» (٤/ ١٧٧-١٨٣).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (أ، ب): «العاصي».

(٤) في جميع النسخ «ثبت».

(٥) سقط من (أ، ب).

(٦) سقط من (أ).

(٧) في (أ): «ما».

(٨) سقط من (د).

الْخَيْرِ، وَمِنْ شِقْوَةِ الْمَرْءِ أَنْ لَا يَزَالَ يُخْطِئُ»[١].

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ الْمُخْطِئَ عِنْدَهُ وَإِنِ اجْتَهَدَ فَلَيْسَ بِمَرْضِيِّ الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٦٦٨) وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ[٢] [بْنُ إِسْحَاقَ][٣] الْقَاضِي فِي «الْمَبْسُوطِ»[٤] قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ مَسْلَمَةَ[٥]: «إِنَّمَا عَلَى الْحَاكِمِ الِاجْتِهَادُ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّأْيُ، فَإِذَا اجْتَهَدَ وَأَرَادَ الصَّوَابَ يُجْهِدُ نَفْسَهُ، فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَ».

قَالَ: «وَلَيْسَ أَجِدُ فِي رَأْيٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ[٦] أَنَّهُ الْحَقُّ، وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ الِاجْتِهَادُ، فَإِنِ اجْتَهَدَ [ب/ ١٥٤/ب] فَأَخْطَأَ فِي عُقُوبَةِ إِنْسَانٍ، فَمَاتَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، وَلَا دِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ بِالَّذِي أُمِرَ بِهِ».

قَالَ [د/ ١١٦ب]: «وَلَيْسَ يَجُوزُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَلَا مَا[٧] مَضَى

---

(١) أخرجه محمد بن مخلد في «ما رواه الأكابر عن مالك» (٤٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٠)، ونقله عن ابن وهب: القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٦٦)، والذهبي في «السير» (٨/ ١٠٨).

(٢) في (أ، ب): «إسحاق بن إسماعيل» وهو خطأ، وقد تقدم قبل ذلك على الصواب. وإسماعيل القاضي هو الجهضمي الأزدي، فقيه على مذهب مالك، جليل التصانيف من بيت علم وفضل. ينظر: «الأعلام» (١/ ٣١٠) للزركلي، وسيأتي مرة أخرى عند رقم (١٦٩٩).

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) «المبسوط»، من أهم مصادر الفقه المالكي، ومنه تعرف طريقة البغداديين في الفقه والتأليف، وهو أهم كتاب جامع لفقه وترجيحات الصدر الأول من مشايخ المدرسة العراقية، وقد بلغ مؤلفه رتبة الاجتهاد. ينظر: «مصادر الفقه المالكي» ص (٤٧) لأبي عاصم البشير.

(٥) في (أ، ب): «سلمة»، وهو تصحيف، وهو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام المخزومي، ترجمته في «ترتيب المدارك» (٣/ ١٣١).

(٦) في (أ، د): «حقيقة».

(٧) سقط من (أ، ب).

عَلَيْهِ أُولُو الْأَمْرِ أَنْ يَجْتَهِدَ [لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَهِدَ][١] رَأْيَهُ فَيَكُونُ اجْتِهَادُهُ مُخَالِفًا لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ[٢] أَوِ الْأَمْرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ».

هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ[٣] عَلَى مَا ذَكَرَهُ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي.

(١٦٦٩) وَذَكَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيُّ الْبَغْدَادِيُّ[٤] فِي كِتَابِهِ فِي الْقِيَاسِ جُمَلًا مِمَّا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِي «الرِّسَالَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ»[٥] وَفِي «الرِّسَالَةِ الْمِصْرِيَّةِ»[٦] وَفِي كِتَابِ «جِمَاعِ[٧] الْعِلْمِ»[٨] وَفِي كِتَابِ «اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ»[٩] فِي الْقِيَاسِ وَفِي الِاجْتِهَادِ قَالَ: «وَفِي[١٠] هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ دَلِيلٌ عَلَى تَرْكِ تَخْطِئَةِ الْمُجْتَهِدِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ أَدَّى مَا كُلِّفَ بِاجْتِهَادِهِ، إِذَا[١١] كَانَ مِمَّنِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ آلَةُ الْقِيَاسِ، وَكَانَ مِمَّنْ لَهُ أَنْ

---

(١) سقط من (أ، ب). (٢) في (أ، ب): «أو السنة».

(٣) في (ب، د): «سلمة»، وهو خطأ.

(٤) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٤٩)، و«السير» (١٧/ ٦٠١).

(٥) «الرسالة البغدادية»، أي: التي كتبها الشافعي وأرسلها إلى عبد الرحمن بن مهدي، بناء على طلبه، وتعرف بالرسالة الأولى أو البغدادية. وكان عبد الرحمن بن مهدي إمام أهل بغداد في وقته.

(٦) «الرسالة المصرية»، كتبها الشافعي بمصر، وهي المشهورة الموجودة الآن، وقد ضمَّنها الشافعي أهم المباحث التي يحتاج إليها الفقيه لاستنباط الأحكام من أدلتها الشرعية.
ينظر: «أصول الفقه» للبرديسي (٩-١٠)، و«أصول الفقه الإسلامي» (١٢-١٣)، و«الوجيز في أصول الفقه» (١٦).

(٧) في (د): «جامع».

(٨) «جماع العلم» للشافعي، طبع بدار الآثار سنة ١٤٢٣هـ

(٩) «اختلاف الحديث» للشافعي، طبع مفردًا، وطبع مع كتاب الأم، كما في ط دار المعرفة بيروت ١٤١٠هـ.

(١٠) في (أ، ب): «وقال في». (١١) في (د): «إذ».

يَجْتَهِدَ وَيَقِيسَ .

قَالَ : وَقَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ ، فَذَكَرَ مَذْهَبَ الْمُزَنِيِّ قَالَ : وَقَدْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا .

قَالَ(١) : وَلَا أَعْلَمُ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْحُذَّاقِ مِنْ شُيُوخِ الْمَالِكِيِّينَ وَنُظَرَائِهِمْ(٢) مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ مِثْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي(٣) ، وَابْنِ بُكَيْرٍ(٤) ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الطَّيَالِسِيِّ(٥) ، وَمَنْ دُونَهُمْ مِثْلُ شَيْخِنَا عَمْرٍو(٦) بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْفَرَجِ الْمَالِكِيِّ(٧) ، وَأَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ(٨) ، وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْمُنْتَابِ(٩) وَغَيْرِهِمْ مِنَ الشُّيُوخِ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ الْمَالِكِيِّينَ ، كُلٌّ يَحْكِي أَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْقِيَاسِيِّينَ(١٠) إِذَا اخْتَلَفُوا فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّأْوِيلُ مِنْ نَوَازِلِ الْأَحْكَامِ أَنَّ الْحَقَّ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ وَاحِدٌ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ إِلَّا أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ إِذَا اجْتَهَدَ كَمَا أُمِرَ ، وَبَالَغَ وَلَمْ

---

(١) سقط من (د). (٢) في (أ، ب): «ونظارهم».

(٣) «المبسوط في الفقه»، كتاب على مذهب مالك، وقد نقل عنه الفقهاء المالكية كثيرًا وذكره يملأ كتبهم.

(٤) يحيى بن يحيى بن بكير. «الديباج المذهب» (٢/ ٣٥١).

(٥) أحمد بن محمد أبو العباس الطيالسي . . «الديباج المذهب» (١/ ٥٢!).

(٦) في (د): «عمر».

(٧) عمرو أبو الفرج بن عمرو الليثي القاضي - ويقال: ابن محمد بن عبد اللَّه البغدادي، «الديباج المذهب» (٢/ ١٢٧).

(٨) محمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه بن مخلد التميمي. «الديباج المذهب» (٢/ ١٨٧).

(٩) عبيد اللَّه أبو الحسن بن المنتاب بن الفضل بن أيوب البغدادي، يعرف بالكرابيسي. «الديباج المذهب» (١/ ٤٦٠).

(١٠) في (د): «القايسين».

يَأْلُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ، وَمَعَهُ آلَةُ الِاجْتِهَادِ، فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى قَصْدِهِ الصَّوَابَ وَإِنْ كَانَ [الْحَقُّ عِنْدَ اللَّهِ](١) مِنْ ذَلِكَ وَاحِدًا.

قَالَ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ [ب/ ١٥٥أ]: وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا حَكَاهُ [أ/ ١٢٥أ] مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَسَنِ(٢)، وَأَبُو يُوسُفَ(٣)، وَفِيمَا حَكَاهُ الْحُذَّاقُ مِنْ أَصْحَابِهِمْ مِثْلُ عِيسَى ابْنِ أَبَانَ(٤)، وَمُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ الثَّلْجِيِّ(٥)، وَمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ مِثْلُ أَبِي سَعِيدٍ الْبَرْذَعِيِّ(٦)، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْجُرْجَانِيِّ(٧)، وَشَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ(٨)، وَأَبِي بَكْرٍ الْبُخَارِيِّ(٩) الْمَعْرُوفِ بِحَدِّ الْجِسْمِ(١٠) وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ رَأَيْنَا وَشَاهَدْنَا»

(١) سقط من (د).
(٢) محمد بن الحسن الشيباني، العلامة فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة.. «السير» (٩/ ١٣٤).
(٣) القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب أبي حنيفة، «السير» (٨/ ٥٣٥).
(٤) عيسى بن أبان، الفقيه العراقي، تلميذ محمد بن الحسن، «السير» (١٠/ ٤٤٠).
(٥) في (أ، د): «البلخي»، وهو تصحيف، وفي (ب): «الثلجي»، وذكر الناسخ أن «البلخي» نسخة، وهو يعرف بابن الثلجي، وهو فقيه من أصحاب الرأي، وكان من بحور العلم، كان يقف في القرآن وينال من الكبار.. «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٧٩-٣٨٠).
(٦) أحمد بن الحسين، أحد الفقهاء على مذهب أبي حنيفة، «تاريخ بغداد» (٥/ ١٦٠).
(٧) لم أقف على ترجمته.
(٨) أبو الحسن الكرخي شيخ الحنفية بالعراق، اسمه عبيد اللَّه بن الحسن بن دلال، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٧٤).
(٩) أحمد بن سعد بن نصر، أبو بكر الفقيه البخاري، «طبقات الحنفية» (١/ ٦٨)، و«الطبقات السنية» (رقم ١٩٧).
(١٠) لا أعرف مقصوده، ولم أقف على هذا اللقب.

[وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِيمَا وَصَفْنَا ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُهُ ، وَالَّذِي أَقُولُ بِهِ : إِنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ لَا يَأْثَمُ إِذَا قَصَدَ الْحَقَّ وَكَانَ مِمَّنْ لَهُ الِاجْتِهَادُ ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي قَصْدِهِ الصَّوَابَ وَإِرَادَتِهِ(١) لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ إِذَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ فِي ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ](٢) .

(١٦٧٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، نَا قَاسِمٌ [د/ ١١٧أ] ، نَا الْخُشَنِيُّ ، نَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، نَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : أُتِيَ عُمَرُ ﷺ فِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لِأُمٍّ وَإِخْوَةٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، فَأَعْطَى الزَّوْجَ النِّصْفَ ، وَأَعْطَى الْأُمَّ السُّدُسَ ، وَأَعْطَى الثُّلُثَ الْبَاقِيَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ دُونَ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ أُتِيَ فِيهَا فَأَعْطَى الزَّوْجَ النِّصْفَ(٣) وَالْأُمَّ السُّدُسَ ، وَشَرَكَ بَيْنَ بَنِي الْأُمِّ وَبَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي الثُّلُثِ وَقَالَ : إِنْ لَمْ يَزِدْهُمُ الْأَبُ قُرْبًا لَمْ يَزِدْهُمْ بُعْدًا ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ شَهِدْتُكَ عَامَ أَوَّلٍ(٤) قَضَيْتَ فِيهَا(٥) بِكَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : «تِلْكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَهَذِهِ عَلَى مَا قَضَيْنَا»(٦) .

---

(١) في (د) : «وأراد به»!
(٢) سقط من (أ ، ب) .
(٣) في (أ) : «النصف الزوج» .
(٤) في (أ) : «الأول» .
(٥) في (د) : «بها» .
(٦) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤١٢٦ ، ١٩٠٠٥) ، والدارقطني في «السنن» (٤١٢٦) ، والبيهقي (٦/ ٤١٨) ، وسعيد بن منصور في «السنن» (٦٢) : كلهم من طريق سفيان الثوري عن معمر به . وقال الفسوي : هذا خطأ إنما هو الحكم بن مسعود .
وأخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠٩٧) من طريق وهب بن منبه عن الحكم بن مسعود .
وأخرجه هكذا : البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٣١) ، ويعقوب الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٢٣) ، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٤) ، وفي «المعرفة» (١٢٦٥٦) : كلهم من طريق الحكم بن مسعود . قال البخاري : وقال بعضهم : مسعود بن الحكم ولا يصح ، ولم يتبين سماع وهب من الحكم .

بَابُ نَفْيِ الِالْتِبَاسِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالْقِيَاسِ وَذِكْرِ مَنْ ذَمَّ الْقِيَاسَ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ [وَمَا يَرُدُّهُ مِنَ الْقِيَاسِ أَصْلٌ][(١)]

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا خِلَافَ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَسَائِرِ[(٢)] أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُمْ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ فِي نَفْيِ الْقِيَاسِ فِي التَّوْحِيدِ، وَإِثْبَاتِهِ فِي الْأَحْكَامِ، إِلَّا دَاوُدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ الْأَصْفَهَانِيَّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيَّ[(٣)] وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ[(٤)]، فَإِنَّهُمْ نَفَوُا الْقِيَاسَ فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَحْكَامِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ فَعَلَى قَوْلَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ سِوَى الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، مِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَ الْقِيَاسَ فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَحْكَامِ جَمِيعًا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهُ فِي التَّوْحِيدِ

---

(١) سقط من (أ، ب).

(٢) في (د): «وساهر».

(٣) أبو سليمان، الإمام البحر الحافظ العلامة عالم الوقت، رئيس أهل الظاهر، كان أبوه حنفي المذهب، وكان هو من المتعصبين للشافعي، صنف كتابين في فضائل الشافعي والثناء عليه، وكان يقول: القرآن الذي بين أيدينا محدث مخلوق، والذي في اللوح المحفوظ غير مخلوق، وأنكر العلماء قوله وبدَّعوه، وصنف كتبًا كثيرة، منها: «إبطال القياس».
وللعلماء في الاعتداد بقوله أو مذهبه رأيان مشهوران، حكاهما الذهبي كما في «السير» (١٣/ ١٠٤-١٠٥).

(٤) في (أ، ب): «بقولهم»، وممن قال بقوله؛ ابن حزم فإنه قال: ذهب أهل الظاهر إلى إبطال القياس جملة وهو مذهبنا الذي ندين اللَّه تعالى به. ينظر «البحر المحيط» (٧/ ٢٢).

وَنَفَاهُ فِي الْأَحْكَامِ[١].

وَأَمَّا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ، فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا الدَّلِيلَ وَالِاسْتِدْلَالَ فِي الْأَحْكَامِ وَأَوْجَبُوا الْحُكْمَ بِأَخْبَارِ[٢] الْآحَادِ الْعُدُولِ كَقَوْلِ سَائِرِ [ب/ ١٥٥ب] فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجُمْلَةِ.

وَالدَّلِيلُ عِنْدَ دَاوُدَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَزَّ-: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] لَوْ قَالَ قَائِلٌ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ الْفُسَّاقِ كَانَ مُسْتَدِلًّا مُصِيبًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[٣] [الحجرات: ٦] كَانَ[٤] فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْعَدْلِ، وَنَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَانِعٍ مِنَ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ جَمِيعِ أَضْدَادِهِ.

(١٦٧١) وَنَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ [أ/ ١٢٥ب] فَثَمَرُهَا[٥] لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ**»[٦] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا إِذَا بِيعَتْ وَلَمْ تُؤَبَّرْ فَثَمَرُهَا[٧] لِلْمُبْتَاعِ، وَمِثْلُ هَذَا النَّحْوِ حَيْثُ كَانَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ: فِي هَذَا الِاسْتِدْلَالِ قَوْلَانِ[٨]:

---

(١) نقله عن المصنفِ: الزركشي في «البحر المحيط» (٧/ ٢١-٢٢) وزاد: وأطلق القاضي أبو الطيب عن داود والنهرواني والمغربي والقاشاني أن القياس محرم بالشرع.

(٢) في (أ): «بخبر».

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (د): «وكان».

(٥) في (أ): «ثمرتها»، وفي (ب): «فثمرتها».

(٦) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٠٤، ٢٧١٦)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٤٣) عن ابن عمر ﭭ.

(٧) في (د): «ثمرتها».

(٨) في (د): «قولين».

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ وَضَرْبٌ مِنْهُ عَلَى مَا رَتَّبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ مَرَاتِبِ الْقِيَاسِ وَضُرُوبِهِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُهُ مَا يَدْخُلُ الْقِيَاسَ مِنَ الْعِلَلِ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : أَنَّهُ هُوَ [د/ ١١٧ب] الْقِيَاسُ(١) بِعَيْنِهِ وَفَحْوَى خِطَابِهِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْقِيَاسُ الَّذِي لَا يُخْتَلَفُ أَنَّهُ قِيَاسٌ هُوَ تَشْبِيهُ الشَّيْءِ بِغَيْرِهِ إِذَا اشْتَبَهَا(٢) وَالْحُكْمُ لِلنَّظِيرِ بِحُكْمِ نَظِيرِهِ(٣) إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَالْحُكْمُ لِلْفَرْعِ بِحُكْمِ أَصْلِهِ إِذَا قَامَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا وَقَعَ الْحُكْمُ.

(١٦٧٢) وَمِثَالُ الْقِيَاسِ: أَنَّ السُّنَّةَ الْمُجْمَعَ(٤) عَلَيْهَا وَرَدَتْ بِتَحْرِيمِ الْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْوَرِقِ بِالْوَرِقِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَيَدًا بِيَدٍ(٥).

فَقَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْقَائِسِينَ(٦) : حُكْمُ الزَّبِيبِ وَالسُّلْتِ(٧) وَالدُّخْنِ(٨) وَالْأُرْزِ كَحُكْمِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ، وَكَذَلِكَ الْفُولُ وَالْحِمَّصُ، وَكُلُّ مَا يُكَالُ وَيُؤْكَلُ وَيُدَّخَرُ، وَيَكُونُ قُوتًا وَإِدَامًا، وَفَاكِهَةً مُدَّخَرَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ فِي الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ مَوْجُودَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْعِلَّةُ فِي الْبُرِّ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ

---

(١) في (أ، ب): «النص».
(٢) في (د): «أشبهه».
(٣) في (د): «بنظيره».
(٤) في (ب، د): «المجتمع».
(٥) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٣٤، ٢١٧٠، ٢١٧٤) بنحوه عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه.
وخرجه مسلم في «صحيحه» (١٥٨٧) من حديث عبادة بن الصامت، وفيه زيادة.
(٦) في (د): «القياس».
(٧) السُّلت: الشعير الذي لا قشر له. «تهذيب اللغة» (١٢/ ٢٦٧).
(٨) الدخن: حب معروف، وهو الجاروس، وطبعه حار يابس.

وَالتَّمْرِ وَالشَّعِيرِ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَوْزُونٌ، أَوْ مَكِيلٌ، فَكُلُّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي السُّنَّةِ(١) مِنَ النَّسَاءِ وَالتَّفَاضُلِ. هَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْ تَابَعَهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ [ب/ ١٥٦أ]: الْعِلَّةُ فِي الْبُرِّ أَنَّهُ مَأْكُولٌ، وَكُلُّ(٢) مَأْكُولٍ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، سَوَاءٌ كَانَ مُدَّخَرًا(٣) أَوْ غَيْرَ مُدَّخَرٍ، سَوَاءٌ كَانَ يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ أَوْ لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ، هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَهُ وَمَنْ(٤) قَالَ بِقَوْلِهِ(٥).

وَقَالَ(٦) الشَّافِعِيُّ: الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ [لَا يُشْبِهُهُمَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ](٧)، لِأَنَّهُمَا(٨) قِيَمُ الْمُتْلَفَاتِ وَأَثْمَانُ الْمَبِيعَاتِ فَلَيْسَتَا كَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَذْكُورَاتِ مَعَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَجُوزَانِ تَسْلِيمًا فِي كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُمَا.

وَإِلَى هَذَا مَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِي تَعْلِيلِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ خَاصَّةً.

وَقَالَ دَاوُدُ: الْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقُ بِالْوَرِقِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، هَذِهِ السِّتَّةُ الْأَصْنَافُ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهَا بِجِنْسِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهَا بِجِنْسِهِ وَلَا بِغَيْرِ جِنْسِهِ مِنْهَا نَسِيئَةً، وَمَا عَدَا ذَلِكَ كُلِّهِ فَبَيْعُهُ جَائِزٌ نَسِيئَةً وَيَدًا بِيَدٍ، مُتَفَاضِلًا وَغَيْرَ مُتَفَاضِلٍ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ [أ/ ١٢٦أ]: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوٰا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فَكُلُّ بَيْعٍ حَلَالٌ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَلَمْ يَحْكُمْ لِشَيْءٍ بِمَا فِي مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَعْتَبِرِ الْمَعَانِيَ وَالْعِلَلَ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا

---

(١) في (أ، ب): «فيها».
(٢) في (ب، د): «فكل».
(٣) في (أ): «حد خورًا و».
(٤) في (أ): «و».
(٥) في (أ): «قوله».
(٦) في (أ): «علل».
(٧) سقط من (أ، ب).
(٨) في (أ): «بأنهما».

سَبَقَهُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ [مُبْتَدِعَةً إِبْرَاهِيمَ[١] بْنَ سَيَّارٍ النَّظَّامِ[٢] وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ][٣] .

وَأَمَّا فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ فَلِكُلٍّ[٤] وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ، وَقَدْ ذَكَرْنَا[٥] حُجَّةَ[٦] كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَمَا اعْتَلَّ بِهِ مِنْ جِهَةِ [د/ ١١٨أ] الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ[٧] فِي «كِتَابِ التَّمْهِيدِ»[٨] فَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ هَا هُنَا .

وَأَمَّا دَاوُدُ فَلَمْ يَقِسْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ السِّتِّ فِي الْحَدِيثِ غَيْرَهَا ، وَرَدَّ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ ، وَحَكَمُوا لِكُلِّ شَيْءٍ مَذْكُورٍ بِمَا فِي مَعْنَاهُ ، وَرَدُّوا عَلَى دَاوُدَ مَا أَصَّلَ بِضُرُوبٍ مِنَ الْقَوْلِ ، وَأَلْزَمُوهُ صُنُوفًا مِنَ الْإِلْزَامَاتِ[٩] يَطُولُ ذِكْرُهَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِتْيَانِ بِهَا فِي كِتَابِنَا هَذَا ، وَحُجَجُ الْفَرِيقَيْنِ كَثِيرَةٌ جِدًّا مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ قَدْ أَفْرَدُوا لَهَا كُتُبًا[١٠] .

وَاحْتَجَّ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ دَاوُدَ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ بِمَا :

(١٦٧٣) حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكٍ ، ثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ [ب/ ١٥٦ب] قَالَ : نَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ حَرِيزِ[١١] بْنِ عُثْمَانَ الرَّحَبِيِّ قَالَ : نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

---

(١) سقط من (أ، ب).

(٢) إبراهيم بن سيار النظام، أبو إسحاق، من رؤوس المعتزلة، متهم بالزندقة، له مقالات خبيثة كلها كفر وزندقة. ينظر: «السير» (١٠/ ٥٤١).

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) في (د): «فكل».

(٥) في (ب، د): «ذكره».

(٦) سقط من (د).

(٧) في (ب، د): «والنظر والأثر».

(٨) «التمهيد» (٦/ ٢٨١) حديث رقم (٣٨).

(٩) في (أ، ب): «الالتزامات».

(١٠) في (أ): «كتابًا».

(١١) في (ب): «جرير»، وفي (د): «جريج»، والصواب بفتح الحاء وكسر الراء.

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا عَلَى أُمَّتِي فِتْنَةً قَوْمٌ يَقِيسُونَ الدِّينَ بِرَأْيِهِمْ؛ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى**»(١).

[**قَالَ أَبُو عُمَرَ**: هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، حَمَلُوا فِيهِ عَلَى نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ(٢).

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنِ السَّلَفِ فِي ذَمِّ الْقِيَاسِ فَهُوَ عِنْدَنَا قِيَاسٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ، أَوْ قِيَاسٌ يُرَدُّ بِهِ أَصْلٌ](٣).

(١٦٧٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: نَا وَهْبُ بْنُ مَسَرَّةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مَطَرٍ(٤)، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ

---

(١) إسناده ضعيف: فيه نعيم بن حماد، صدوق فقيه، يخطئ كثيرًا، تفرد بهذا الحديث وسرقه منه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث.

انظر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٦٢٢)، و«الميزان» (٧/ ٤٢)، و«الكامل» (٣/ ٤٢٨)، و«التوضيح شرح الجامع الصحيح» (٣٢/ ٣٣٦)، و«التكميل» (ص٣٨٨).

وخرجه البزار (٢٧٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٥٠)، وفي «مسند الشاميين» (١٠٢٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٧٢، ٨١٣)، وأبو سعيد النقاش في «الفوائد» (٣٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه»، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٣١/ ٦٣٢٥)، والبيهقي في «المدخل» (٢٠٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٢) ينظر: «تاريخ أبي زرعة» (ص٦٢٢)، و«الكامل» (٤/ ٤٩٨)، (٨/ ٢٥٣)، و«ذخيرة الحفاظ» (٥٧٥)، و«الأحكام الكبرى» (١/ ٣٤٠)، و«الأحكام الوسطى» (١/ ١١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٤٩)، (٤/ ٢٦٨)، وذكر بعضهم أنه موضوع.

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) في (د): «مطرف».

قَالَ: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾»[١] [الأعراف: ١٢].

(١٦٧٥) وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ مَاهَانَ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيَّ غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ: أنا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ وَإِنَّمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِالْمَقَايِيسِ»[٢].

(١٦٧٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَقِيسَ فَتَزِلَّ قَدَمِي»[٣].

(١٦٧٧) [قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ][٤]: وَثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثَنَا جَابِرٌ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ مَسْرُوقٌ: «لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: أَخْشَى أَنْ تَزِلَّ رِجْلِي»[٥].

(١٦٧٨) وَذَكَرَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ [أ/ ١٢٦ب]، ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عَمِّهِ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: «لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ فَتَزِلَّ قَدَمِي بَعْدَ ثُبُوتِهَا».

(١٦٧٩) قَالَ نُعَيْمٌ: ونَا وَكِيعٌ، عَنْ عِيسَى الْحَنَّاطِ[٦]، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ:

---

(١) خرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣١)، والدارمي في «سننه» (١٩٠).

(٢) خرجه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣١)، والدارمي في «سننه» (١٨٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٢٥٣)، والبيهقي في «المدخل» (٢٢٣).

(٣) خرجه الدارمي في «سننه» (١٩١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٤٠٤١، ٤٠٤٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٥٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٤١٥).

(٤) سقط من (د).

(٥) فيه جابر الجعفي، ضعيف، لكنه متابع، انظر ما قبله.

(٦) في جميع النسخ: «الخياط»، وهو خطأ.

«إِيَّاكُمْ وَالْقِيَاسَ فَإِنَّكُمْ[١] إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَحْلَلْتُمُ الْحَرَامَ وَ[٢]حَرَّمْتُمُ الْحَلَالَ، وَلَأَنْ أَتعَنَّى عُنْيَةً أَحَبُّ[٣] إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ فِي شَيْءٍ بِرَأْيِي»[٤].

(١٦٨٠) وَذَكَرَ الشَّعْبِيُّ مَرَّةً أُخْرَى الْقِيَاسَ فَقَالَ: «أَيْشٍ[٥] فِي الْقِيَاسِ» [د/ ١١٨ب].

(١٦٨١) وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَهْلِكُ أُمَّتِي حَتَّى تَقَعَ فِي الْمَقَايِيسِ، فَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْمَقَايِيسِ فَقَدْ هَلَكَتْ**»[٦].

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْمَعْنَى زِيَادَةً فِي بَابِ ذَمِّ الرَّأْيِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ[٧]؛ لِأَنَّهُ مَعْنًى مِنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَاحْتَجَّ[٨] مَنْ نَفَى الْقِيَاسَ بِهَذِهِ الْآثَارِ وَمِثْلِهَا، وَقَالُوا فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ[٩] [ب/ ١٥٧أ]: إِنَّ مَعْنَاهُ أَنْ يَجْتَهِدَ رَأْيَهُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَكَلَّمَ دَاوُدُ[١٠] فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ مُعَاذٍ وَرَدَّهُ وَدَفَعَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ وَلَمْ يُسَمَّوْا.

[قَالَ أَبُو عُمَرَ][١١]: وَحَدِيثُ مُعَاذٍ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ[١٢] رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ الْعُدُولُ،

---

(١) في (أ): «وإنكم».
(٢) سقط من (د).
(٣) في (أ، ب): «أتغني أغنية»، وفي هامش (د): المحفوظ «ولأن أتعنى بعنية».
(٤) **إسناده ضعيف**: فيه عيسى بن أبي عيسى الحناط متروك الحديث.
وأخرجه الدارمي (١٩٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٤١٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٣١٩)، والبيهقي في «المدخل» (٢٢٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٦١) من طرق عن الشعبي، وهو صحيح عنه في الجملة.
(٥) في (أ): «أيرى».
(٦) لم أقف عليه.
(٧) يعني: باب ذم القول في دين الله تعالى بالرأي والظن والقياس على غير أصل.
(٨) في (د): «فاحتج».
(٩) هو حديث ضعيف كما تقدم بيانه.
(١٠) داود بن علي الظاهري.
(١١) سقط من (أ، ب).
(١٢) تقدم تخريج حديث معاذ وأنه ضعيف.

وَهُوَ أَصْلٌ فِي الِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ [وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ][(١)] وَسَائِرُ الْفُقَهَاءِ، وَقَالُوا[(٢)] فِي هَذِهِ الْآثَارِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا[(٣)] فِي ذَمِّ الْقِيَاسِ: إِنَّهُ الْقِيَاسُ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ، وَالْقَوْلُ فِي دِينِ اللَّهِ بِالظَّنِّ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: «أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ» [لِأَنَّ إِبْلِيسَ][(٤)] رَدَّ أَصْلَ الْعِلْمِ بِالرَّأْيِ الْفَاسِدِ، وَالْقِيَاسُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِمَّنْ قَالَ بِهِ إِلَّا فِي رَدِّ الْفُرُوعِ إِلَى أُصُولِهَا، لَا فِي رَدِّ الْأُصُولِ بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ، وَإِذَا صَحَّ النَّصُّ مِنَ الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ بَطَلَ الْقِيَاسُ وَالنَّظَرُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦] الْآيَةَ، وَأَيُّ أَصْلٍ أَقْوَى مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ بِالسُّجُودِ، وَهُوَ الْعَالِمُ بِمَا خُلِقَ مِنْهُ آدَمُ وَمَا خُلِقَ مِنْهُ إِبْلِيسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالسُّجُودِ لَهُ فَأَبَى وَاسْتَكْبَرَ لِعِلَّةٍ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ مِنْ أَنْ يَأْمُرَهُ اللَّهُ بِمَا يَشَاءُ؛ فَهَذَا وَمِثْلُهُ لَا يَحِلُّ وَلَا يَجُوزُ.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْأُصُولِ وَالْحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِحُكْمِ نَظِيرِهِ فَهَذَا مَا لَمْ[(٥)] يُخَالِفْ فِيهِ[(٦)] أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، بَلْ كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ ذَمُّ الْقِيَاسِ قَدْ وُجِدَ لَهُ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ مَنْصُوصًا، لَا يَدْفَعُ هَذَا إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُتَجَاهِلٌ مُخَالِفٌ لِلسَّلَفِ فِي الْأَحْكَامِ.

(١٦٨٢) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: أنا سُلَيْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْخٍ، قَالَ[(٧)]: قَالَ مُسَاوِرٌ[(٨)] الْوَرَّاقُ:

كُنَّا مِنَ الدِّينِ قَبْلَ الْيَوْمِ فِي سَعَةٍ ... حَتَّى ابْتُلِينَا بِأَصْحَابِ الْمَقَايِيسِ

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (أ، ب): «قالوا».

(٣) يعني: التي فيها ذم القياس والتحذير منه.

(٤) سقط من (أ، ب).

(٥) في (أ): «ما لا».

(٦) في (ب): «لا يختلف».

(٧) سقط من (أ).

(٨) في (أ): «مسروق»، وهو خطأ، وهو مساور الوراق الكوفي الشاعر، له شعر جيد، ينظر: «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٧٩).

قَامُوا مِنَ السُّوقِ إِذْ قَلَّتْ مَكَاسِبُهُمْ فَاسْتَعْمَلُوا الرَّأْيَ عِنْدَ الْفَقْرِ وَالْبُوسِ
أَمَّا الْعُرَيْبُ فَقَوْمٌ لَا عَطَاءَ لَهُمْ وَفِي الْمَوَالِي عَلَامَاتُ الْمَفَالِيسِ[١]

فَلَقِيَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: هَجَوْتَنَا، نَحْنُ نُرْضِيكَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِدَرَاهِمَ فَقَالَ[٢]:

إِذَا مَا أَهْلُ مِصْرٍ بَادَهُونَا بِآبِدَةٍ مِنَ الْفُتْيَا لَطِيفَهْ
أَتَيْنَاهُمْ بِمِقْيَاسٍ[٣] صَحِيحٍ صَلِيبٍ[٤] مِنْ طِرَازِ أَبِي حَنِيفَهْ
إِذَا سَمِعَ الْفَقِيهُ بِهِ وَعَاهُ وَأَثْبَتَهُ بِحِبْرٍ فِي صَحِيفَهْ

قَالَ أَبُو عُمَرَ: اتَّصَلَتْ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ بِبَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالنَّظَرِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ[٥] فَقَالَ [أ/ ١٢٧أ]:

إِذَا ذُو الرَّأْيِ خَاصَمَ عَنْ قِيَاسٍ وَجَاءَ بِبِدْعَةٍ مِنْهُ سَخِيفَهْ [د/ ١١٩أ]
أَتَيْنَاهُمْ بِقَوْلِ اللَّهِ فِيهَا وَآثَارٍ مُصَحَّحَةٍ[٦] شَرِيفَهْ
[فَكَمْ مِنْ فَرْجِ مُحْصَنَةٍ عَفِيفَةْ[٧] أُحِلَّ حَرَامُهَا[٨] بِأَبِي حَنِيفَةْ

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا تَحَامُلٌ وَجَهْلٌ وَاغْتِيَابٌ وَأَذًى[٩] لِلْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ فِي النَّازِلَةِ كِتَابٌ مَنْصُوصٌ وَأَثَرٌ ثَابِتٌ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ[١٠] بِغَيْرِ ذَلِكَ [فَيُخَالِفُ النَّصَّ، وَالنَّصُّ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ التَّأْوِيلُ، وَمَا احْتَمَلَهُ التَّأْوِيلُ عَلَى الْأُصُولِ وَاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ كَانَ صَاحِبُهُ مَعْذُورًا][١١].

---

(١) ينظر: «الإبانة» (٦٩٢)، و«أخبار أبي حنيفة» (ص٩١)، و«الانتقاء في فضائل الفقهاء» (١٢٩)، و«تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٨٧)، و«الخلعيات» (٥٧٨)، و«التدوين» (٤/ ١٧٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٤٠).

(٢) سقط من (د).

(٣) في (د): «بمقايس».

(٤) في (د): «صلبت».

(٥) في (ب): «الزمن».

(٦) في (أ، ب): «مبرزة».

(٧) في (ب): «عفيف».

(٨) في (ب): «حرامه».

(٩) في (ب): «أذى واغتياب».

(١٠) في (ب): «قول».

(١١) سقط من (ب).

(١٦٨٣) أنشدنا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ [ب/ ١٥٧/ ب] قَالَ: أنشدنا أَبُو مُحَمَّدٍ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: أنشدنا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ بِبَغْدَادَ عَلَى بَابِ أَبِي مُسْلِمٍ الْكَشِّيِّ قَالَ: قَالَ لِي غُلَامُ خَلِيلٍ: أَنْشَدَنِي بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ لِبَعْضِ شُعَرَائِهِمْ يَهْجُو أَبَا حَنِيفَةَ وَزُفَرَ بْنَ الْهُذَيْلِ[١]:

إِنْ كُنْتِ كَاذِبَةً بِمَا حَدَّثْتِنِي ... فَعَلَيْكِ إِثْمُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ زُفَرِ

الْوَاثِبِينَ عَلَى الْقِيَاسِ تَعَدِّيًا ... وَالنَّاكِبِينَ عَنِ الطَّرِيقَةِ وَالْأَثَرِ

خَلَتِ الْبِلَادُ فَارْتَعُوا فِي رَحْبِهَا ... ظَهَرَ الْفَسَادُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْغِيَرِ[٢]

(١٦٨٣/ م) قَالَ لَنَا أَبُو الْقَاسِمِ[٣]: قَالَ لَنَا قَاسِمٌ[٤]: مُحَمَّدٌ وَلَدُ ابْنِ وَضَّاحٍ[٥] كَانَ أَدْرَكَ غُلَامَ خَلِيلٍ[٦]، وَمَاتَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ بِجَزِيرَةِ إِقْرِيطِشَ[٧].

---

(١) زفر بن الهذيل العنبري الفقيه صاحب أبي حنيفة، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٥١).

(٢) «أخبار أبي حنيفة» (ص٩٢) لأبي عبد الله الصيمري، و«الانتقاء» (ص١٥٢) للمصنف، و«تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٣٠)، و«الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (٢/ ٩٠٤) لأبي الحسن الشنتريني، و«الجواهر المضية» (٢/ ٤٦٧) لمحيي الدين الحنفي، و«الضوء اللامع» (٦/ ١٨٩) للسخاوي.

(٣) يعني عبد الوارث بن سفيان.

(٤) يعني قاسم بن أصبغ أبو محمد.

(٥) محمد بن محمد بن وضاح، أبو بكر اللخمي الأندلسي، خطيب مدينة شقر، ت ٣١٤هـ. ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ١٥٨).

(٦) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غالب بن خالد المعروف بغلام خليل. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/ ٤٩٦).

(٧) اسم جزيرة في بحر المغرب، ينظر: «معجم البلدان» (١/ ٢٣٦).

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٦٨٣/ م) بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا جَعْفَرَ الطَّحَاوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْشَدَ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ:

فَعَلَيْكَ إِثْمُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ زُفَرِ

فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنَّ لِيَ أَجْرَهُمَا وَحَسَنَاتِهِمَا وَعَلَيَّ إِثْمُهُمَا وَسَيِّئَاتُهُمَا[١].

وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِسِيَرِ الْقَوْمِ وَأَخْبَارِهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كُوفِيَّ الْمَذْهَبِ وَكَانَ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ رُوِيَتْ فِي ذَمِّ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ وَسَنُفْرِدُ[٢] لَهَا بَابًا فِي كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * *

(١) ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء» (ص١٥٢).

(٢) في (د): «وسنورد».

بَابُ جَامِعِ بَيَانِ مَا يَلْزَمُ النَّاظِرَ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ

قَالَ أَبُو عُمَرَ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، رَحْمَةٌ وَتَوْسِعَةٌ[1] وَجَائِزٌ لِمَنْ نَظَرَ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ[2] النَّاظِرُ فِي أَقَاوِيلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ خَطَأٌ، فَإِذَا بَانَ لَهُ أَنَّهُ خَطَأٌ، لِخِلَافِهِ نَصَّ الْكِتَابِ أَوْ نَصَّ السُّنَّةِ أَوْ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَسَعْهُ اتِّبَاعُهُ، فَإِنْ لَمْ يَبِنْ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ جَازَ لَهُ اسْتِعْمَالُ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ صَوَابَهُ مِنْ خَطَئِهِ، وَصَارَ فِي حَيِّزِ الْعَامَّةِ الَّتِي يَجُوزُ لَهَا[3] أَنْ تُقَلِّدَ الْعَالِمَ إِذَا سَأَلَتْهُ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ وَجْهَهُ.

هَذَا قَوْلٌ يُرْوَى مَعْنَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه [ب/١٥٨أ] وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ -إِنْ صَحَّ عَنْهُ[4]- وَقَالَ بِهِ[5] قَوْمٌ [د/ ١١٩ب].

(١٦٨٤) وَمِنْ حُجَّتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: **«أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»**[6].

---

(١) في (أ): «واسعة». (٢) في (د): «كذلك».

(٣) في (أ): «له»، وفي (ب): «وله ذلك».

(٤) سقط من (أ). (٥) سقط من (د).

(٦) **حديث ضعيف**: انظر «الضعيفة» (٥٨، ٦١)، وسيأتي تخريجه والكلام عليه تفصيلًا في باب ذكر الدليل من أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب.

وَهَذَا مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ [عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ](١) وَقَدْ رَفَضَهُ [أ/ ١٢٧ب] أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلُ النَّظَرِ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ(٢) فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا شَرَطْنَاهُ مِنَ التَّقْرِيبِ وَالِاخْتِصَارِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ [الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ](٣) عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَقَدِّمِينَ وَمُتَأَخِّرِينَ يَمِيلُونَ إِلَيْهِ.

(١٦٨٥) وَقَدْ نَظَمَ أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ ذَلِكَ فِي شِعْرٍ(٤) أَنْشَدَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: أَنْشَدَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَنْشَدَنَا الدِّعْلِجِيُّ قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو مُزَاحِمٍ مُوسَى بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَاقَانَ(٥) لِنَفْسِهِ(٦):

أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ السَّلَامِ ... وَقُدْرَتِهِ مِنَ الْبِدَعِ الْعِظَامِ
أُبَيِّنُ مَذْهَبِي فِيمَنْ أَرَاهُ ... إِمَامًا فِي الْحَلَالِ وَفِي الْحَرَامِ
كَمَا بَيَّنْتُ فِي الْقُرَّاءِ قَوْلِي ... فَلَاحَ الْقَوْلُ مُعْتَلِنًا أَمَامِي
وَلَا(٧) أَعْدُو ذَوِي الْآثَارِ مِنْهُمْ ... فَهُمْ قَصْدِي وَهُمْ نُورُ التَّمَامِ
أَقُولُ الْآنَ فِي الْفُقَهَاءِ قَوْلًا ... عَلَى الْإِنْصَافِ جَدَّ بِهِ اهْتِمَامِي
أَرَى بَعْدَ الصَّحَابَةِ تَابِعِيهِمْ ... لِذِي فُتْيَاهُمْ بِهِمُ ائْتِمَامِي
عَلِمْتُ إِذَا اعْتَزَمْتُ عَلَى اقْتِدَائِي ... بِهِمْ أَنِّي مُصِيبٌ فِي اعْتِزَامِي
[وَبَعْدَ التَّابِعِينَ أَئِمَّةٌ لِي ... سَأَذْكُرُ بَعْضَهُمْ عِنْدَ انْتِظَامِي](٨)
فَسُفْيَانُ الْعِرَاقِ وَمَالِكٌ فِي ... حِجَازِهِمُ(٩) وَأَوْزَاعِيٌّ شَامِي

---

(١) سقط من (د).
(٢) في (د): «عليه».
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) في (ب): «شعر له».
(٥) كان مقرئًا محدثًا ثقة من أهل الشام. «تاريخ الإسلام» (٧/ ٥١٦).
(٦) سقط من (د).
(٧) في (د): «فلا».
(٨) سقط من (د).
(٩) في (د): «احتجازهم».

أَلَا وَابْنُ الْمُبَارَكِ قُدْوَةٌ لِي ... نَعَمْ وَالشَّافِعِيُّ أَخُو الْكِرَامِ
وَلَمْ أَرَ بِذِكْرِيَ[١] النُّعْمَانَ فِيهِمْ ... صَوَابًا إِذْ رَمَوْهُ بِالسِّهَامِ[٢]
وَمِمَّنْ أَرْتَضِي فَأَبُو عُبَيْدٍ[٣] ... وَأَرْضَى بِابْنِ حَنْبَلٍ الْإِمَامِ
فَآخُذُ مِنْ مَقَالِهِمُ اخْتِيَارِي ... وَمَا أَنَا بِالْمُبَاهِي وَالْمُسَامِ
وَأَخْذِي بِاخْتِلَافِهِمُ مُبَاحٌ ... لِتَوْسِيعِ الْإِلَهِ عَلَى الْأَنَامِ
وَلَسْتُ مُخَالِفًا إِنْ صَحَّ لِي ... عَنْ رَسُولِ اللَّهِ قَوْلٌ[٤] بِالْكَلَامِ [ب/ ١٥٨ب]
إِذَا خَالَفْتُ قَوْلَ رَسُولِ رَبِّي ... خَشِيتُ عِقَابَ رَبٍّ[٥] ذِي انْتِقَامِ
وَمَا قَالَ الرَّسُولُ فَلَا خِلَافٌ ... لَهُ يَا رَبِّ أَبْلِغْهُ سَلَامِي

وَقَالَ[٦] أَبُو عُمَرَ: قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: «فَآخُذُ مِنْ مَقَالِهِمُ اخْتِيَارِي» وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ -وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ- أَنَّ الِاخْتِلَافَ سَعَةٌ وَرَحْمَةٌ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ آخُذُ مِنْ مَقَالِهِمُ اخْتِيَارِي، أَيْ: أَصِيرُ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ[٧] [أ/ ١٢٨أ] إِلَى مَا قَامَ لِي[٨] عَلَيْهِ الدَّلِيلُ فَإِذَا بَانَ لِي صِحَّتُهُ اخْتَرْتُهُ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُضَافَ إِلَى أَحَدٍ الْأَخْذُ بِمَا أَرَادَهُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى [د/ ١٢٠أ] بِغَيْرِ بُرْهَانٍ وَنَحْنُ نُبَيِّنُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

---

(١) في (ب): «ذِكري».
(٢) في (د): «وسام بذكري النعمان فيهم فنعم فتى به سامي المسامي»، وفي حاشيته: «المعروف: ولم أر ذكر ابن النعمان فيهم صوابًا ألزموه بالسهام». . هذا البيت أصلحه الأشتري هكذا.
(٣) في (أ، د): «عبيدة»، وهو خطأ، والمقصود القاسم بن سلام.
(٤) في (د): «قولًا».
(٥) في (د): «ربي».
(٦) في (أ): «وقال».
(٧) في (د): «مقالهم».
(٨) سقط من (ب).

(١٦٨٦) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، ح

(١٦٨٦/ م) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ دَاوُدَ، ثَنَا سُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنِي أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: «لَقَدْ نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَعْمَالِهِمْ، لَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ بِعَمَلِ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَّا رَأَى أَنَّهُ فِي سَعَةٍ، وَرَأَى أَنَّ[١] خَيْرًا مِنْهُ قَدْ عَمِلَهُ»[٢].

(١٦٨٧) وَرَوَاهُ هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَلَّامٍ الْأَيْلِيِّ[٣]، عَنْ أَفْلَحَ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ [بْنِ أَبِي بَكْرٍ][٤] قَالَ: «لَقَدْ[٥] أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ بِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَيُّ ذَلِكَ أَخَذْتَ بِهِ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِكَ مِنْهُ[٦] شَيْءٌ»[٧].

(١٦٨٨) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ: نَا ضَمْرَةُ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ جَمِيلٍ، قَالَ: اجْتَمَعَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ رضي الله عنهما فَجَعَلَا يَتَذَاكَرَانِ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَجَعَلَ عُمَرُ يَجِيءُ بِالشَّيْءِ يُخَالِفُ[٨] فِيهِ الْقَاسِمَ قَالَ: وَجَعَلَ ذَلِكَ يَشُقُّ عَلَى الْقَاسِمِ حَتَّى تَبَيَّنَ فِيهِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَا تَفْعَلْ فَمَا[٩] يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِاخْتِلَافِهِمْ حُمْرَ [ب/ ١٥٩أ] النَّعَمِ»[١٠].

---

(١) في (أ): «أنه».

(٢) نقله الشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٩٥)، و«الموافقات» (٥/ ٦٧).

(٣) سقط من (ب، د).

(٤) سقط من (أ، ب).

(٥) في (ب): «قد».

(٦) سقط من (د).

(٧) نقله الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٦٧).

(٨) في (أ): «مخالفا».

(٩) في (د): «فيما».

(١٠) نقله الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٦٧).

(١٦٨٩) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ[١] أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ[٢]: لَقَدْ أَعْجَبَنِي قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ: «مَا أُحِبُّ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْتَلِفُوا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ[٣] قَوْلًا وَاحِدًا كَانَ النَّاسُ فِي ضِيقٍ، وَإِنَّهُمْ أَئِمَّةٌ يُقْتَدَى بِهِمْ، فَلَوْ[٤] أَخَذَ رَجُلٌ بِقَوْلِ أَحَدِهِمْ كَانَ فِي سَعَةٍ»[٥].

قَالَ[٦] أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا فِيمَا كَانَ طَرِيقُهُ الِاجْتِهَادَ.

(١٦٩٠) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمِ بْنِ خَلِيلٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي[٧] إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي[٨]، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَمْ يَجْهَرْ فِيهِ، فَقَالَ: «إِنْ قَرَأْتَ فَلَكَ فِي رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ[٩]، وَإِذَا لَمْ تَقْرَأْ فَلَكَ فِي رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ[١٠]».

(١٦٩١) وَذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «مَا بَرِحَ الْمُسْتَفْتُونَ[١١] [أ/ ١٢٨ب] يُسْتَفْتَوْنَ[١٢]، فَيُحِلُّ هَذَا، وَيُحَرِّمُ هَذَا، فَلَا يَرَى الْمُحَرِّمُ أَنَّ الْمُحَلِّلَ هَلَكَ

---

(١) في (أ): «عن».

(٢) حكاه الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٦٨).

(٣) في (أ): «كانوا».

(٤) في (د): «ولو».

(٥) قال الشاطبي: «وقال بمثل ذلك جماعة من العلماء».

(٦) في (أ): «وقال».

(٧) سقط من (ب، د).

(٨) ذكره المصنف من طريقه في «الاستذكار» (١/ ٤٧١)، و«التمهيد» (١١/ ٥٤).

(٩) زاد في (د): «حَسَنَةٌ».

(١٠) زاد في (د): «حَسَنَةٌ».

(١١) في (أ، ب): «الفتوى».

(١٢) في (أ): «يفتون».

لِتَحْلِيلِهِ، وَلَا يَرَى الْمُحَلِّلُ أَنَّ الْمُحَرِّمَ هَلَكَ لِتَحْرِيمِهِ».

قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمَنْ تَابَعَهُ وَقَالَ بِهِ قَوْمٌ.

وَأَمَّا مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ﷺ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمَا مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَهُوَ قَوْلُ [د/ ١٢٠ب] اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ(١)، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي(٢) ثَوْرٍ(٣) وَجَمَاعَةِ أَهْلِ النَّظَرِ: أَنَّ الِاخْتِلَافَ إِذَا تَدَافَعَ فَهُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ(٤).

وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهَا، وَذَلِكَ لَا يُعْدَمُ.

فَإِنِ اسْتَوَتِ الْأَدِلَّةُ وَجَبَ الْمَيْلُ مَعَ الْأَشْبَهِ بِمَا ذَكَرْنَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِذَا لَمْ يَبِنْ ذَلِكَ وَجَبَ التَّوَقُّفُ وَلَمْ يَجُزِ الْقَطْعُ إِلَّا بِيَقِينٍ.

فَإِنِ اضْطُرَّ أَحَدٌ إِلَى اسْتِعْمَالِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ جَازَ لَهُ مَا يَجُوزُ لِلْعَامَّةِ مِنَ التَّقْلِيدِ، وَاسْتَعْمَلَ عِنْدَ إِفْرَاطِ [ب/ ١٥٩ب] التَّشَابُهِ وَالتَّشَاكُلِ وَقِيَامِ الْأَدِلَّةِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ بِمَا يُعَضِّدُهُ قَوْلَهُ ﷺ:

(١٦٩٢) **«الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ»، «وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ»، «فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا(٥) لَا يَرِيبُكَ»**(٦).

---

(١) في (د): «سعيد»، وهو خطأ. (٢) في (د): «أبو».

(٣) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، البغدادي الفقيه، «السير» (١٢/ ٧٢).

(٤) ذهب الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأكثر الفقهاء إلى أن الحق في أحدهما، وإن لم يتقين لنا فهو عند الله متعين؛ لاستحالة أن يكون الشيء الواحد في الزمان الواحد في الشخص الواحد حلالًا حرامًا، ولأن الصحابة تناظروا في المسائل واحتج كلٌّ واحد على قوله وخطّأ بعضُهم بعضًا، وهذا يقتضي أن كلَّ واحد يطلب إصابة الحق. ينظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٨٣) للزركشي.

(٥) في (ب): «لما».

(٦) **أحاديث صحيحة**: أما الجملة الأولى فهي جزء من حديث صحيح خرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٢٨)، والدارمي في «سننه» (٢٥٣٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٥٨٦)=

هَذَا حَالُ مَنْ لَا يُنْعِمُ النَّظَرَ [وَلَا يُحْسِنُهُ، وَهُوَ حَالُ الْعَامَّةِ الَّتِي يَجُوزُ لَهَا التَّقْلِيدُ فِيمَا نَزَلَ بِهَا، وَأَفْتَاهَا بِذَلِكَ عُلَمَاؤُهَا](١).

وَأَمَّا الْمَفْتُونُ فَغَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ أَحَدٍ(٢) مِمَّنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ لَا(٣) أَنْ يُفْتِيَ وَلَا يَقْضِيَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ وَجْهُ مَا يُفْتِي بِهِ مِنَ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ أَوِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْأَوْجُهِ(٤).

(١٦٩٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي، أَبِي ثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ ذَكْوَانَ، ثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ(٥)، ثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا عِنْدَ ابْنِ هُبَيْرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ قُرَّاءِ الْكُوفَةِ(٦) وَالْبَصْرَةِ، فَجَعَلَ يَسْأَلُهُمْ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ، فَجَعَلَ يَسْأَلُهُ فَيَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فُلَانٌ

= من حديث وابصة بن معبد.

وأما الجملة الثانية فهي جزء من حديث صحيح خرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٥٣) من حديث النواس بن سمعان.

وأما الجملة الثالثة فهي جزء من حديث صحيح خرجه الترمذي في «الجامع» (٢٥١٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٠).

(١) سقط من (أ).

(٢) في (د): «أحمد».

(٣) في (د): «لأحد»، وفي (ب): «لا لأحد».

(٤) وهذا تقرير لمذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي أن المصيب في الخلاف واحد، وأن الباقين مخطئون، خلافًا لأبي يوسف القائل: كل مجتهد مصيب، وأن الحق واحد فمن أصابه أصاب الحق ومن أخطأه فقد أخطأه لكن الجميع مصيب، ونسبه البعض إلى الشافعي وهو خطأ، والأول أصح عن الشافعي، وهو قوله في القديم والجديد. ينظر: «البحر المحيط» (٨/ ٢٨٣).

(٥) مجالد بن سعيد ضعيف الحديث، وله عن الشعبي مناكير.

(٦) في (أ): «أهل الكوفة».

كَذَا، فَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: قَدْ أَخْبَرْتني[١] عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ فَأَيُّ[٢] قَوْلٍ آخُذُ؟ قَالَ: اخْتَرْ لِنَفْسِكَ، فَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: «قَدْ سَمِعَ الشَّيْخُ عِلْمًا لَوْ أُعِينَ بِرَأْيٍ» وَذَكَرَ تَمَامَ الْخَبَرِ[٣].

(١٦٩٤) أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، [ثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ][٤]: نَا خَالِدُ بْنُ سَعْدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُطَيْسٍ[٥]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ[٦] اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَشْهَبَ يَقُولُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ[٧] اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «خَطَأٌ وَصَوَابٌ فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ».

(١٦٩٥) وَذَكَرَ يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُزَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَصْبَغُ، قَالَ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: سَمِعْتُ مَالِكًا وَاللَّيْثَ يَقُولَانِ [أ/ ١٢٩أ] فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ كَمَا قَالَ نَاسٌ فِيهِ تَوْسِعَةٌ، لَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ.

(١٦٩٦) قَالَ يَحْيَى[٨]: وَبَلَغَنِي أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: «إِذَا جَاءَ الِاخْتِلَافُ أَخَذْنَا فِيهِ بِالْأَحْوَطِ».

(١٦٩٧) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا أَحْمَدُ [ب/ ١٦٠أ] بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَبَّانَ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ[٩]، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مُخْطِئٌ وَمُصِيبٌ فَعَلَيْكَ بِالِاجْتِهَادِ».

---

(١) في (د): «أخبرت».
(٢) في (د): «فبأي».
(٣) في (أ): «الحديث».
(٤) سقط من (ب).
(٥) في (أ): «وطيس».
(٦) سقط من (أ).
(٧) في (ب): «في».
(٨) يعني: ابن إبراهيم بن مُزين.
(٩) في (أ) «الحارث بن مسكين عن ابن المسكين»! وهو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، أبو عمرو المصري، مولى محمد بن زبان بن عبد العزيز. ترجمته في «السير» (١٢/ ٥٤).

(١٦٩٨) أَخْبَرَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: أنا أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَعْبَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ [بْنِ حَمَّادٍ][١]، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَمْرٍو [د/ ١٢١أ]، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَدِّ مَا سَمِعْتَ، وَحَسْبُكَ، وَلَا تَحْمِلْ لِأَحَدٍ عَلَى ظَهْرِكَ، وَاعْلَمْ أَنَّمَا هُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ، فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ، فَإِنَّهُ[٢] كَانَ يُقَالُ: أَخْسَرُ النَّاسِ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَاهُ، وَأَخْسَرُ مِنْهُ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ».

(١٦٩٩) وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ «الْمَبْسُوطِ»[٣] عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكًا وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ[٤] يَقُولَانِ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ فِيهِ[٥]: ذَلِكَ تَوْسِعَةٌ فَقَالَا: «لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ».

قَالَ[٦] إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: إِنَّمَا التَّوْسِعَةُ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوْسِعَةٌ فِي اجْتِهَادِ الرَّأْيِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَوْسِعَةً لِأَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ[٧] بِقَوْلِ وَاحِدٍ[٨] مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عِنْدَهُ فِيهِ فَلَا، وَلَكِنَّ اخْتِلَافَهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمُ اجْتَهَدُوا فَاخْتَلَفُوا[٩].

[قَالَ أَبُو عُمَرَ][١٠]: كَلَامُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا حَسَنٌ جِدًّا.

(١٧٠٠) وَفِي سَمَاعِ أَشْهَبَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَخَذَ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ ثِقَةٌ عَنْ

---

(١) سقط من (أ، ب).
(٢) تكرر في (أ).
(٣) تقدم ذكره عند رقم (١٦٦٨).
(٤) في (د): «سعيد».
(٥) في (د): «في ذلك».
(٦) في (أ): «فقال».
(٧) في (د): «الناس».
(٨) في (أ): «أحد».
(٩) حكاه الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٧٥)، ونقل تعقيب ابن عبد البر الآتي.
(١٠) سقط من (أ، ب).

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتُرَاهُ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى يُصِيبَ الْحَقَّ، وَمَا الْحَقُّ[١] إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ يَكُونَانِ صَوَابًا[٢] جَمِيعًا! مَا الْحَقُّ[٣] وَالصَّوَابُ إِلَّا وَاحِدٌ[٤].

(١٧٠١) وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ حَارِثٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّاسٍ النَّحَّاسُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ[٥]، ثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْخَامِيُّ[٦] قَالَ: قُلْتُ لِسُحْنُونَ: تَقْرَأُ لِي كِتَابَ الْقِسْمَةِ؟ فَقَالَ: «عَلَى أَنِّي[٧] لَا أَقُولُ فِيهِ إِلَّا بِخَمْسٍ».

(١٧٠٢) أَخْبَرَنَا [ب/ ١٦٠ب] أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ الْحُسَيْنِيُّ بِمِصْرَ، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ، ثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ [إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى][٨] الْمُزَنِيُّ[٩]، (ح).

(١٧٠٢/ م) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ[١٠] بْنِ شُعَيْبِ بْنِ زِيَادٍ الْمَدَائِنِيُّ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ يَحْيَى الْمُزَنِيُّ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَصِيرُ مِنْهَا إِلَى مَا وَافَقَ الْكِتَابَ، أَوِ السُّنَّةَ، أَوِ الْإِجْمَاعَ، أَوْ

---

(١) في (د): «وأما الحق». (٢) في (أ): «صوابين».

(٣) في (د): «وما».

(٤) أخرجه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨٧) بإسناده عن مالك، ثم قال: «وهذا حجة على المالكيين القائلين بتقليد من احتجوا به من الصحابة وقد اختلفوا».
ونقله الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٧٥).

(٥) في (ب): «ابن الحداد»، وانظر: «السير» (١٤/ ٢٠٥).

(٦) لم أعرفه. (٧) في (أ): «أن».

(٨) سقط من (د). (٩) في (د): «المدني»، وهو خطأ.

(١٠) في (أ، ب): «الحسن».

كَانَ أَصَحَّ فِي الْقِيَاسِ، وَقَالَ فِي قَوْلِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ: إِذَا[1] لَمْ يُحْفَظْ لَهُ مُخَالِفٌ مِنْهُمْ صِرْتُ إِلَيْهِ، وَأَخَذْتُ بِهِ إِذَا لَمْ أَجِدْ كِتَابًا وَلَا سُنَّةً وَلَا إِجْمَاعًا وَلَا دَلِيلًا مِنْهَا، هَذَا إِذَا وَجَدْتُ مَعَهُ الْقِيَاسَ، قَالَ: وَقَلَّ مَا يُوجَدُ ذَلِكَ.

قَالَ الْمُزَنِيُّ: فَقَدْ بَيَّنَ[2] أَنَّهُ قَبِلَ قَوْلَهُ بِحُجَّةٍ، فَفِي هَذَا -مَعَ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي كُلِّ قَرْنٍ يُنْكِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ- قَضَاءٌ بَيِّنٌ[3] عَلَى أَنْ لَا يُقَالَ إِلَّا بِحُجَّةٍ، وَأَنَّ الْحَقَّ فِي وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٧٠٣) وَقَدْ[4] ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِتَابِ أَدَبِ الْقُضَاةِ»[5] أَنَّ الْقَاضِيَ وَالْمُفْتِيَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ وَيُفْتِيَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ، وَمَا[6] قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِهِ، وَعَالِمًا بِالسُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَعَالِمًا بِاخْتِلَافِ [د/ ١٢١ب] الْعُلَمَاءِ، حَسَنَ النَّظَرِ، صَحِيحَ الْأَوْدِ[7]، وَرِعًا، مُشَاوِرًا فِيمَا اشْتُبِهَ عَلَيْهِ.

وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ.

وَسَائِرُ فُقَهَاءِ[8] الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مِصْرٍ يَشْتَرِطُونَ أَنَّ الْقَاضِيَ وَالْمُفْتِيَ الْمُقَلَّدَ[9] لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ.

---

(١) في (ب): «إن».
(٢) في (د): «تبين».
(٣) سقط من (د).
(٤) في (د): «قد».
(٥) ينظر: «كتاب الأم» (٧/ ٩٨) باب في الأقضية، وينظر: «الفصول في الأصول» (٤/ ٢٧٣)، و«الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٧٧)، و«أدب المفتي والمستفتي» (ص١٠٣).
(٦) في (د): «وبما».
(٧) الأودُ والأيدُ: القوة.
(٨) في (د): «الفقهاء».
(٩) بياض في (أ)، وسقط من (ب).

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَمَرَّةً قَالَ: أَمَّا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَآخُذُ بِقَوْلِ مَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ، وَلَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِ جَمِيعِهِمْ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُنِي النَّظَرُ فِي أَقَاوِيلِ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ دُونَهُمْ(١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ جَعَلَ لِلصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَجْعَلْ لِغَيْرِهِمْ، وَأَظُنُّهُ مَالَ إِلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ:

(١٧٠٤) «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ»(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِلَى نَحْوِ هَذَا كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَذْهَبُ.

(١٧٠٥) ذَكَرَ الْعُقَيْلِيُّ قَالَ(٣): ثَنَا [ب/ ١٦١أ] هَارُونُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقْرِئُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّيْرَفِيُّ(٤) قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِذَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْأَلَةٍ، هَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي أَقْوَالِهِمْ لِنَعْلَمَ مَعَ مَنِ الصَّوَابُ مِنْهُمْ فَنَتَّبِعَهُ؟ فَقَالَ لِي: «لَا يَجُوزُ النَّظَرُ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَقُلْتُ: فَكَيْفَ(٥) الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ(٦): «تُقَلِّدُ أَيَّهُمْ أَحْبَبْتَ»(٧).

---

(١) ينظر: «المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» (ص١٣٤) لأبي شامة المقدسي، وقد علق على ذلك قائلًا: «وليس يعني رَحِمَهُ اللَّهُ اختيار شهوة، بل اختيار نظر واستدلال وقياس واعتبار على ما دل عليه الكتاب والسنة، وفرق بين الصحابة والتابعين فجوز أن يذهب إلى ما لم ينقل عن واحد منهم في مسألةٍ اختلفوا فيها عن اجتهاد ولا نص فيها، ولم يرد إذا أجمعوا على قول واحد، فإن الإجماع حجة في التابعين كما هو في الصحابة على المذهب الصحيح».

(٢) لا يصح، وقد تقدم.

(٣) سقط من (د).

(٤) أبو بكر الصيرفي البغدادي من أصحاب أحمد. ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٤١٣)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٥).

(٥) في (أ): «كيف».

(٦) في (د): «فقال».

(٧) المشهور عن أحمد أنه يختار من أقوالهم الأقرب للدليل والأشبه بالصواب، بل نص في=

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَلَمْ نَرَ النَّظَرَ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ[١] خَوْفًا مِنَ التَّطَرُّقِ إِلَى النَّظَرِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَحَارَبَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

(١٧٠٦) وَقَدْ رَوَى السَّمْتِيُّ[٢]، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلَيْنِ لِلصَّحَابَةِ: «أَحَدُ [أ/ ١٣٠ا] الْقَوْلَيْنِ خَطَأٌ، وَالْمَأْثَمُ فِيهِ مَوْضُوعٌ»[٣].

(١٧٠٧) وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ[٤]: أَنَّهُ حَكَمَ فِي طَسْتٍ، ثُمَّ[٥] غَرِمَهُ لِلْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ[٦]، فَلَوْ كَانَ لَا يَشُكُّ أَنَّ الَّذِي قَضَى بِهِ هُوَ الْحَقُّ لَمَا تَأَثَّمَ عَنِ الْحَقِّ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَكِنَّهُ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَضَى عَلَيْهِ بِقَضَاءٍ أَغْفَلَ فِيهِ، فَظَلَمَ[٧] مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، فَتَوَرَّعَ، فَاسْتَحَلَّ ذَلِكَ بِغُرْمِهِ لَهُ؛ [لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا اسْتُهْلِكَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَجَبَ ضَمَانُهُ][٨].

= رواية المروذي على أنه لا يجوز للرجل أن يأخذ بقول بعضهم على غير اختيار، بل ينظر أقرب القولين للكتاب والسنة. ينظر: «العدة في أصول الفقه» (٤/ ١٢٠٨-١٢٠٩)، و«البرهان في أصول الفقه» (١/ ٢٧٣)، و«التمهيد في أصول الفقه» (٣/ ٢٨٠)، و«الواضح في أصول الفقه» (٥/ ٢٢٧).

(١) في (أ): «فيما».

(٢) يوسف بن خالد بن عمير السمتي البصري الفقيه، لزم أبا حنيفة حتى برع وصار من نجباء أصحابه، كان بصيرًا بالفتوى ضعيفًا في الحديث متهمًا. ينظر: «تارخ الإسلام» (٤/ ١٠١٢).

(٣) أي: مرفوع، كما في «البحر المحيط» (٨/ ٢٨٩) للزركشي.

(٤) ينظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٨/ ٢٨٩) للزركشي.

(٥) في (د): «طست تمر»!

(٦) إلى هنا كلام المزني، وقد نقله الزركشي في «البحر المحيط» (٨/ ٢٩٠) وزاد فيه: ولو كان غرمه له وهو يستيقن أنه ليس عليه إلا طلب الثواب لما خفي عليه أن إعطاءه لمحتاج أعظم لأجره. انتهى.

(٧) في (د): «فضمن».

(٨) سقط من (أ، ب).

وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ فِي مِثْلِ هَذَا: قَدْ مَضَى الْقَضَاءُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُزَنِيُّ حُجَجًا فِي هَذَا أَنَا أَذْكُرُهَا هَهُنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

(١٧٠٨) قَالَ الْمُزَنِيُّ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فَذَمَّ الِاخْتِلَافَ، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٥] الْآيَةَ[١]، وَقَالَ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]».

(١٧٠٩) وَعَنْ مُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، وَغَيْرِهِمَا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ قَالُوا[٢]: «إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

قَالَ الْمُزَنِيُّ: «فَذَمَّ اللَّهُ الِاخْتِلَافَ، وَأَمَرَ عِنْدَهُ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَلَوْ كَانَ الِاخْتِلَافُ مِنْ دِينِهِ مَا ذَمَّهُ، وَلَوْ كَانَ التَّنَازُعُ مِنْ حُكْمِهِ مَا أَمَرَهُمْ بِالرُّجُوعِ عِنْدَهُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

(١٧١٠) قَالَ: وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [د/ ١٢٢أ] أَنَّهُ قَالَ: «**احْذَرُوا زَلَّةَ الْعَالِمِ**»[٣].

(١٧١١) وَعَنْ عُمَرَ[٤]، وَمُعَاذٍ[٥]، وَسَلْمَانَ[٦] مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّخْوِيفِ مِنْ

---

(١) سقط من (ب، د). (٢) في (أ، ب): «قال».

(٣) حديث ضعيف:

ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضعيفة» (٢٠٦٦) عن أبي هريرة مرفوعًا: «احْذَرُوا زَلَّةَ العَالِمِ، فَإِنَّ زَلَّتَهُ تُكَبْكِبُهُ فِي النَّارِ».

(٤) رواه الدارمي في «السنن» (٢٢٠)، والمروذي في «أخبار الشيوخ» (٣٤٥)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٢٥٦).

(٥) رواه أبو داود في «الزهد» (١٨٣)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص٦٧)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٢٥٣).

(٦) سيأتي عند المصنف في هذا الباب/ باب فساد التقليد.

زَلَّةِ الْعَالِمِ [ب/ ١٦١ب].

قَالَ: وَقَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّأَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ فِي أَقَاوِيلِ بَعْضٍ وَتَعَقَّبَهَا، وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُمْ كُلُّهُ صَوَابًا عِنْدَهُمْ لَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ.

(١٧١٢) وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ يَكُ[١] صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ وَإِنْ يَكُ[٢] خَطَأً فَمِنِّي وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»[٣].

(١٧١٣) وَغَضِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه مِنِ اخْتِلَافِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، [إِذْ][٤] قَالَ أُبَيٌّ: «إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ حَسَنٌ جَمِيلٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ وَالثِّيَابُ قَلِيلَةٌ» فَخَرَجَ عُمَرُ مُغْضَبًا فَقَالَ: اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْ يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ عَنْهُ، وَقَدْ صَدَقَ أُبَيٌّ وَلَمْ يَأْلُ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَلَكِنِّي لَا[٥] أَسْمَعُ أَحَدًا يَخْتَلِفُ فِيهِ بَعْدَ مَقَامِي هَذَا إِلَّا فَعَلْتُ بِهِ كَذَا وَكَذَا[٦].

(١٧١٤) وَعَنْ عُمَرَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَبَلَغَهُ عَنْهَا أَنَّهُ[٧] يُتَحَدَّثُ عِنْدَهَا، فَبَعَثَ إِلَيْهَا مَنْ[٨] يَعِظُهَا وَيُذَكِّرُهَا وَيُوعِدُهَا إِنْ [أ/ ١٣٠ب] عَادَتْ، فَمَخَضَتْ فَوَلَدَتْ غُلَامًا، فَصَوَّتَ، ثُمَّ مَاتَ، فَشَاوَرَ أَصْحَابَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَرَى عَلَيْكَ شَيْئًا مَا أَرَدْتَ بِهَذَا إِلَّا الْخَيْرَ، وَعَلِيٌّ حَاضِرٌ فَقَالَ[٩]: مَا تَرَى يَا أَبَا حَسَنٍ؟ فَقَالَ: قَدْ قَالَ هَؤُلَاءِ فَإِنْ يَكُ هَذَا[١٠] جَهْدَ رَأْيِهِمْ

---

(١) في (د): «يكن». (٢) في (د): «يكن».

(٣) ينظر: «الموطأ» (٥٤٤)، و«مصنف عبد الرزاق» (١٠٨٩٨).

(٤) سقط من (د). (٥) في (د): «لم».

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٨٤) و(١٣٨٥).

(٧) في (د): «إنها». (٨) سقط من (أ، ب).

(٩) في (ب): «فقال له». (١٠) في (د): «خيرًا».

فَقَدْ قَضَوْا مَا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا[١] قَارَبُوكَ فَقَدْ غَاشُّوكَ[٢]، أَمَّا الْإِثْمُ فَأَرْجُو أَنْ يَضَعَهُ اللَّهُ عَنْكَ بِنِيَّتِكَ وَمَا يَعْلَمُ مِنْكَ، وَأَمَّا الْغُلَامُ فَقَدْ وَاللَّهِ غَرِمْتَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ وَاللَّهِ صَدَقْتَنِي، أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ[٣] لَا تَجْلِسُ حَتَّى تَقْسِمَهَا عَلَى بَنِي أَبِيكَ»[٤].

[يُرِيدُ بِقَوْلِهِ «بَنِي أَبِيكَ»: أَيْ بَنِي عَدِيِّ بْنِ كَعْبٍ رَهْطِ عُمَرَ رضي الله عنه][٥].

(١٧١٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: أنا خَالِدُ[٦] بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ[٧]، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ[٨] وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ[٩]﴾ [الشورى: ١٣] قَالَ: «إِقَامَةُ الدِّينِ إِخْلَاصُهُ» [ب/١٦٢أ]: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] يَقُولُ: «لَا تَتَعَادَوْا عَلَيْهِ وَكُونُوا عَلَيْهِ إِخْوَانًا» قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَحَذَّرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِسُنَّتِهِمْ، قَالَ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤] قَالَ[١٠] أَبُو الْعَالِيَةِ: «بَغْيًا عَلَى الدُّنْيَا وَمُلْكِهَا وَزُخْرُفِهَا وَزِينَتِهَا وَسُلْطَانِهَا»: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورى: ١٤] قَالَ: «مِنْ هَذَا الْإِخْلَاصِ».

---

(١) في (أ): «كان».
(٢) في (د): «غشوك».
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢/ ١٧٨) من طريق هشام بن حسان، عن الحسن البصري قال: بلغ عمر . . . فساقه، وإسناده ضعيف.
(٥) سقط من (أ، ب).
(٦) في (د): «خلاد».
(٧) رواية أبي جعفر الرازي عن الربيع: ضعيفة، كما تقدم بيانه.
(٨) في (د): «الصلاة».
(٩) سقط من (د).
(١٠) في (أ): «فقال».

بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ مِنْ أَقَاوِيلِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ الاخْتِلَافَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ يَلْزَمُ طَالِبَ الْحُجَّةِ عِنْدَهُ وَذِكْرُ بَعْضِ مَا خَطَّأَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ وَذِكْرُ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ»

(١٧١٦) أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْبُلِيُّ، ثَنَا أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، ثَنَا عَمْرُو[١] بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ مُوسَى[٢] بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ[٣]: كَذَبَ، حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ[٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٧١٧) قَدْ رَدَّ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه قَوْلَ الصَّحَابَةِ فِي الرِّدَّةِ [أ/ ١٣١] وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا، [أَوْ قَالَ: عَنَاقًا][٥]، مِمَّا أَعْطَوْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

---

(١) في (أ): «عمر»، وهو خطأ.

(٢) في (د): «بموسى».

(٣) في (ب، د): «قال».

(٤) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٢، ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٨٠).

(٥) سقط من (أ، ب).

لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ»[١].

(١٧١٨) وَقَطَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه اخْتِلَافَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَرَدَّهُمْ إِلَى[٢] أَرْبَعٍ[٣].

(١٧١٩) وَسَمِعَ سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ الصُّبَيَّ بْنَ مَعْبَدٍ مُهِلًّا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَهَذَا أَضَلُّ مِنْ بَعِيرِ أَهْلِهِ[٤]، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ عُمَرُ فَقَالَ: لَوْ[٥] لَمْ يَقُولَا شَيْئًا؛ هُدِيتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ[٦].

(١٧٢٠) وَرَدَّتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ: تَقْطَعُ الْمَرْأَةُ [ب/ ١٦٢/ ب] الصَّلَاةَ، وَقَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ»[٧].

(١٧٢١) وَرَدَّتْ قَوْلَ ابْنِ[٨] عُمَرَ رضي الله عنه: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ،

---

(١) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (١٤٥٦، ٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠).

(٢) في (د): «وقصرهم على».

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٣٩٥)، وابن أبي شيبة (١١٥٦٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣١٣٧) وفيه: فجمعهم على أربع تكبيرات كأطول الصلاة.

(٤) وكان الصُّبي بن معبد نصرانيًّا تغلبيًّا فأسلم.

(٥) سقط من (ب)، وفي مصادر الخبر: «فقال له».

(٦) حديث صحيح: خرجه أبو داود في «سننه» (١٧٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (٣٦٩٩، ٣٧٠١)، و«المجتبى» (٥/ ١٤٦، ١٤٧)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٤، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٥٣) من طريق الأعمش، عن أبي وائل، عنهما.. الحديث... قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٣١١): «فهو محفوظ بل متواتر إلى أبي وائل، وقد صرح فيه بالتحديث عن الصُّبي بن معبد، فهو على شرط البخاري ومسلم».

(٧) كلاهما صحيح: مسلم (٥١١) حديث أبي هريرة خرجه وحديث عائشة خرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٤)، ومسلم في «صحيحه» (٥١٢).

(٨) سقط من (أ).

وَقَالَتْ: وَهَمَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَوْ أَخْطَأَ، أَوْ نَسِيَ[١].

(١٧٢٢) وَكَذَلِكَ قَالَتْ لَهُ فِي عُمَرِ[٢] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ زَعَمَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: هَذَا وَهْمٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَرَهُ كُلَّهَا، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا ثَلَاثًا[٣].

(١٧٢٣) وَأَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» وَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شَدِيدًا وَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تُنَجِّسُوا مِنْ مَوْتَاكُمْ»[٤].

(١٧٢٤) وَقِيلَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ سَلْمَانَ بْنَ رَبِيعَةَ وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَالَا فِي بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ[٥]: [إِنَّ][٦] الْمَالَ بَيْنَ الْبِنْتِ وَالْأُخْتِ نِصْفَانِ[٧]، وَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الِابْنِ، وَقَالَا لِلسَّائِلِ: وَائْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ سَيُتَابِعُنَا، فَقَالَ ابْنُ

---

(١) حديث صحيح، خرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٩٢)، ومسلم في «صحيحه» (٩٣١).
(٢) في (أ): «لعمر»، وفي (ب): «بعمر».
(٣) يبدو أن الإمام المصنف جمع حديثين في حديث واحد، وبيان ذلك: أن ابن عمر كان يقول بأن النبي ﷺ اعتمر أربعًا في رجب، فأنكرت عليه عائشة وقالت: ما اعتمر في رجب قط.
رواه البخاري (١٧٧٦) (١٧٧٧)، ومسلم (١٢٥٥).
وسئل ابن عمر: كم اعتمر النبي ﷺ؟ فقال: مرتين، فأنكرت عليه عائشة وقالت: اعتمر النبي ﷺ ثلاثًا، سوى التي قرنها بحجة الوداع.
رواه أبو داود (١٩٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٠٤).
(٤) رأيته عن ابن مسعود بلفظ: «إن كان ميتكم نجسًا فاغتسلوا منه». ذكره ابن المنذر في «الأوسط» (٢٩٣٢)، واللفظ الذي ذكره المصنف مشهور عن ابن عباس: أخرجه ابن أبي شيبة (١٨١١) وغيره.
(٥) يعني: أخت لأب ولأم -كما في «مسند الدارمي» (٣٠٩٤-٣٠٩٦)
(٦) سقط من (د).
(٧) في جميع النسخ: «نصفين».

مَسْعُودٍ: قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، بَلْ أَقْضِي فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِابْنَةِ الِابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ لِلثُّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ[١].

(١٧٢٥) وَأَنْكَرَ[٢] جَمَاعَةُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضَاعَ الْكَبِيرِ، وَلَمْ تَأْخُذْ [د/ ١٢٣أ] وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ بِقَوْلِهَا فِي ذَلِكَ[٣].

(١٧٢٦) وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَالَ لَهُ[٤]: إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَالدَّمَ، فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى إِلَى قَوْلِهِ[٥].

(١٧٢٧) وَأَنْكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ[٦] عَلَى عَلِيٍّ أَنَّهُ أَحْرَقَ الْمُرْتَدِّينَ بَعْدَ قَتْلِهِمْ، [وَقِيلَ: قَبْلَ قَتْلِهِمْ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ][٧] وَاحْتَجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ[٨] [بِقَوْلِهِ ﷺ][٩]: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ»[١٠] فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَأَعْجَبَهُ قَوْلُهُ[١١].

---

(١) خرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٧٥)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٢٩)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٣٨٧)، وأحمد في «المسند» (٤٤٢٠)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٧٣٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٢٩).(٢) في (أ): «وأنكرت».

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٠)، وأبو داود (٢٠٦١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٦٩٠)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٤٤٣١)، وغيرهم من طريق عروة وفيه: وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن أحدٌ بهذه الرضاعة، حتى يرضع في المهد، وقلن لعائشة: فواللَّه ما ندري، لعلها كانت رخصة من رسول اللَّه ﷺ لسالم دون الناس.

(٤) سقط من (أ، ب).

(٥) خرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٦١).

(٦) في (د): «ونكر أبو موسى»!

(٧) سقط من (أ، ب).

(٨) في (أ): «ابن مسعود».

(٩) سقط من (د).

(١٠) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٣٢) من حديث أبي هريرة، وقال ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٥١٩٧): رواه إسحاق بن أبي فروة، عن ابن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، وإسحاق هذا متروك الحديث.

(١١) أخرج ذلك -ولكن بلفظ: «من بدَّل دينه فاقتلوه»- الطيالسي (٢٨١٢)، والشافعي في=

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ ثُمَّ أَحْرِقُوهُ.

(١٧٢٨) وَرُفِعَ إِلَى عَلِيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ][١] رضي الله عنه أَنَّ شُرَيْحًا قَضَى فِي رَجُلٍ وَجَدَ آبِقًا فَأَخَذَهُ، ثُمَّ أَبَقَ مِنْهُ: أَنَّهُ يَضْمَنُ [ب/ ١٦٣أ] الْعَبْدَ فَقَالَ عَلِيٌّ: «أَخْطَأَ شُرَيْحٌ وَأَسَاءَ الْقَضَاءَ، بَلْ يَحْلِفُ بِاللَّهِ لَأَبِقَ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»[٢].

(١٧٢٩) وَعَنْ عُمَرَ فِي الْجَارِيَةِ النُّوبِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ حَامِلًا إِلَى عُمَرَ فَقَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: مَا تَقُولَانِ؟ فَقَالَا: أَقَضَاءٌ غَيْرُ قَضَاءِ اللَّهِ تَلْتَمِسُ؟ قَدْ أَقَرَّتْ بِالزِّنَا، فَحُدَّهَا وَعُثْمَانُ سَاكِتٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه: مَا تَقُولُ؟ فَقَالَ: أُرَاهَا تَسْتَهِلُّ بِهِ، وَإِنَّمَا الْحَدُّ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: الْقَوْلُ مَا قُلْتَ مَا الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ[٣].

(١٧٣٠) وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: إِنَّ عَلِيًّا يَقُولُ: لَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُ نَصَارَى الْعَرَبِ[٤]؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ[٥]، فَقَالَ ابْنُ

= «المسند» (ص٣٢٠)، والحميدي (٥٤٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٠٠٦)، والبخاري (٣٠١٧)، وأحمد (١/ ٢١٧) وغيرهم.

(١) سقط من (د).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢١٣١٢) من طريق رجاء بن الحارث: أن رجلًا فذكره، وإسناده ضعيف لضعف رجاء بن الحارث، ضعَّفه ابن معين. ينظر «ديوان الضعفاء» (١٤٠٢) للذهبي.

(٣) خرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧/ ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٨).

(٤) يعني: من بني تغلب، وذلك باعتبار أن أهل الكتاب هم الذين أوتوه، لا من دان به بعد نزول القرآن.

(٥) أخرجه عن علي: عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٠٣٥)، والشافعي في «المسند» (١٥٣٥/ سنجر)، وابن جرير في «التفسير» (٨/ ١٣٣)، وفي «تهذيب الآثار» (٣٥٧)، والطحاوي في=

عَبَّاسٍ: تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾[١] [المائدة: ٥١][٢].

(١٧٣١) وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ فِي الَّذِي تَوَالَى[٣] عَلَيْهِ رَمَضَانَانِ بَدَنَتَانِ مُقَلَّدَتَانِ، فَأُخْبِرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ[٤] فَقَالَ: «وَمَا لِلْبُدْنِ وَهَذَا؟ يُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا» فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ امْضِ لِمَا أَمَرَكَ بِهِ[٥].

(١٧٣٢) وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٦]: «الْمُكَاتَبُ يُعْتَقُ مِنْهُ إِذَا عَجَزَ[٧] بِقَدْرِ مَا أَدَّى»، فَقَالَ زَيْدٌ: «هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ»[٨].

= «المشكل» (١٥/ ٤٠٢) كلهم من طرق عن محمد بن سيرين، عن عبيدة، عنه.

(١) يريد ابن عباس أن نصارى بني تغلب قد تولت أهل الكتاب، فصاروا منهم ولهم حكمهم، ولما كانت ذبائح أهل الكتاب حلالًا - كانت ذبائح بني تغلب حلالًا. ينظر: «الناسخ والمنسوخ» (ص٣٦٦) لابن النحاس.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥) (٢/ ٤٨٩)، والشافعي في «التفسير» (٢/ ٧٦٣)، وفي «المسند» (ص ٣٤٠، ٣٥٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠٠٣٤)، والطبري في «التفسير» (٨/ ٥٠٩)، وفي «تهذيب الآثار» (٣/ ٢٢٦)، وغيرهم: من طرق عن عكرمة وسعيد بن جبير، عن ابن عباس.

(٣) في (أ): «تولى».

(٤) سقط من (د).

(٥) أخرجه الطحاوي في «أحكام القرآن» (١/ ٤١٣)، وابن حزم في «المحلى» (٤/ ٤٢٥) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي يزيد المدني، فذكره.

وعند الطحاوي: «عن أيوب وحميد».

وإسناده صحيح، وأبو يزيد المدني ثقة لا يُعرف اسمه، وهو من رجال «التهذيب».

(٦) سقط من (د).

(٧) في (أ): «يعتق إذا عجز يعتق منه»، وفي (ب): «إذا عجز يعتق منه».

(٨) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٧٤١) عن علي، وأخرجه في «المصنف» (١٥٧٣٤) عن علي، وفيه قول زيد بن ثابت.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «إِذَا أَدَّى الثُّلُثَ فَهُوَ غَرِيمٌ»(١).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «إِذَا أَدَّى الشَّطْرَ فَلَا رِقَّ عَلَيْهِ»(٢).

وَقَالَ شُرَيْحٌ: «إِذَا أَدَّى قِيمَتَهُ فَهُوَ غَرِيمٌ»(٣).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا مِثْلُهُ(٤).

وَقَالَ زَيْدٌ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعُثْمَانُ، وَعَائِشَةُ، وَأُمُّ سَلَمَةَ: «هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ»(٥).

(١٧٣٣) وَرَوَى وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنَةٍ وَابْنَيْ عَمٍّ، أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ، فَقَالَ: لِلِابْنَةِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنِ الْعَمِّ الَّذِي لَيْسَ بِأَخٍ لِأُمٍّ، قَالَ: وَسَأَلْتُ عَطَاءً فَقَالَ: أَخْطَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ:

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٥٧٢١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٧٢١)، و«أحكام القرآن» (٢/ ٤٦٣).

(٢) «المحلى» (٧/ ٥٢٧)، (٨/ ٢٣٠)، وذكر المصنف في «الاستذكار» (٧/ ٣٧٧) عنه: المكاتب عبدٌ ما بقي عليه درهم، وأن إسناده خيرٌ من هذا.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٤١١)، والطحاوي (٤٧٢١).

(٤) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٨/ ٢٣٠)، (٨/ ٢٤٧)، وحكاه المصنف عنه في «الاستذكار» (٧/ ٣٧٤)، و«التمهيد» (٢٢/ ١٧٣).

(٥) أخرجه عن زيد بن ثابت: أبو يوسف في «الآثار» (٨٦٢)، والشافعي في «المسند» (ص٢٠٦)، وعبد الرزاق (١٥٧١٧).

وأخرجه عن زيد وابن عمر وعائشة: عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٧٢٥).

وأخرجه عن عائشة: عبد الرزاق (١٥٧٢٦).

وأخرجه عن أم سلمة: عبد الرزاق (١٥٧٢٨).

وأخرجه عن ابن عمر: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٥٦٤).

وأخرجه عن عثمان: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٥٧٢).

«لِلابْنَةِ النِّصْفُ وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ[١]».

قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: الْقَوْلُ[٢] عِنْدَنَا قَوْلُ عَطَاءٍ؛ لِأَنَّ [الِابْنَةَ وَ][٣] الْأُخْتَ[٤] لَا تَحْجُبُ الْعَصَبَةَ وَلَمْ تَزِدْهُ الْأُمُّ إِلَّا[٥] قُرْبًا[٦][٧].

(١٧٣٤) وَذَكَرَ [د/ ١٢٣ب] عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ [ب/ ١٦٣ب] لَهُ الدَّيْنُ عَلَى رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ، فَيَضَعُ لَهُ بَعْضًا وَيُعَجِّلُ لَهُ بَعْضًا: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَرِهَهُ الْحَكَمُ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «أَصَابَ الْحَكَمُ وَأَخْطَأَ إِبْرَاهِيمُ»[٨].

(١٧٣٥) وَقِيلَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «إِنَّ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: الْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ، فَقَالَ: أَخْطَأَ الشَّعْبِيُّ»[٩] [أ/ ١٣٢أ].

(١٧٣٦) وَذُكِرَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَوْلُ شُرَيْحٍ فِي الْمُكَاتَبِ فَقَالَ: «أَخْطَأَ شُرَيْحٌ».

(١٧٣٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: نَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا عَاصِمٌ، ثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ قَتَادَةُ: أَخْبَرَنِي، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: إِنَّ شُرَيْحًا قَالَ: يُبْدَأُ بِالْمُكَاتَبَةِ قَبْلَ الدَّيْنِ أَوْ يُشْرَكُ بَيْنَهُمَا، شَكَّ شُعْبَةُ قَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ: «أَخْطَأَ

---

(١) في (أ، ب): «نصفين».
(٢) في (د): «والقول».
(٣) سقط من (د).
(٤) في (أ، ب): «ولا الأخت».
(٥) سقط من (د).
(٦) في (د): «قريبًا».
(٧) خرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٢٤٦).
(٨) خرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٧٤).
(٩) أخرجه عبد الرزاق في «الأمالي» (١٢٩)، وابن جرير في «التفسير» (٣/ ٣٣٣)، وابن حزم في «المحلى» (٥/ ١٢)، وغيرهم، ولفظه عندهم: «كذب الشعبي». ومعناه: أخطأ. وينظر «الاستذكار» (٤/ ١٠٩)، و«التمهيد» (٢٠/ ١٨).

شُرَيْحٌ وَإِنْ كَانَ قَاضِيًا؛ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يُبْدَأُ بِالدَّيْنِ»[١].

(١٧٣٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ الشَّعْبِيَّ وَحَمَّادًا تَمَارَيَا فِي شَيْءٍ إِلَّا غَلَبَهُ حَمَّادٌ إِلَّا هَذَا، سُئِلَ عَنِ الْقَوْمِ يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ [وَهُمْ حُرُمٌ؟ فَقَالَ حَمَّادٌ][٢]: عَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ» ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ: «أَرَأَيْتَ[٣] لَوْ قَتَلُوا رَجُلًا[٤] أَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفَّارَةٌ؟» فَظَهَرَ عَلَيْهِ الشَّعْبِيُّ[٥].

(١٧٣٩) وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: بِعْنِي نِصْفَ دَارِكَ مِمَّا يَلِي دَارِي، قَالَ: هَذَا بَيْعٌ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَيْنَ يُنْتَهَى بَيْعُهُ؟ وَلَوْ قَالَ: أَبِيعُكَ نِصْفَ الدَّارِ أَوْ رُبْعَ الدَّارِ جَازَ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَعْمَرٍ[٦] فَقَالَ: هَذَا قَوْلٌ سَوَاءٌ كُلُّهُ لَا بَأْسَ بِهِ[٧].

(١٧٤٠) وَرَوَى هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ إِيَاسَ بْنَ مُعَاوِيَةَ أَجَازَ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ، قَالَ قَتَادَةُ: فَسُئِلَ الْحَسَنُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ» قَالَ: فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِقَوْلِ الْحَسَنِ وَقَضَاءِ إِيَاسٍ فَكَتَبَ عُمَرُ: «أَصَابَ الْحَسَنُ وَأَخْطَأَ إِيَاسٌ»[٨].

---

(١) خرجه النسائي في «الكبرى» (٢١٤٧٩). (٢) سقط من (د).

(٣) سقط من (د). (٤) في (د): «رجالًا».

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦١٤)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٢٤٣).

(٦) في (د): «العمر».

(٧) خرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٠).

(٨) «أخبار القضاة» (١/ ٣٣٠) لوكيع، وينظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٥٤٠٢)، و«سنن سعيد بن منصور» (٨٧٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٢٧٨١٩)، و«السنن الصغير» (٣٢٨٩)، و«السنن الكبير» (١٠/ ٢٥٠) للبيهقي.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا كَثِيرٌ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ [ب/ ١٦٤أ] مِنَ الْخَالِفِينَ[١] وَمَا رَدَّ فِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا يَكَادُ يُحِيطُ بِهِ كِتَابٌ فَضْلًا أَنْ[٢] يُجْمَعَ فِي بَابٍ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا عَنْهُ سَكَتْنَا، وَفِي رُجُوعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ وَرَدِّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ عِنْدَهُمْ خَطَأٌ وَصَوَابٌ، وَلَوْلَا[٣] ذَلِكَ كَانَ يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: جَائِزٌ مَا قُلْتَ أَنْتَ، وَجَائِزٌ مَا قُلْتُ أَنَا، وَكِلَانَا نَجْمٌ يُهْتَدَى بِهِ، فَلَا عَلَيْنَا شَيْءٌ مِنَ اخْتِلَافِنَا.

[قَالَ أَبُو عُمَرَ][٤]: وَالصَّوَابُ مِمَّا اخْتُلِفَ فِيهِ [د/ ١٢٤أ] وَتَدَافَعَ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَلَوْ كَانَ الصَّوَابُ فِي وَجْهَيْنِ مُتَدَافِعَيْنِ مَا خَطَّأَ السَّلَفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي اجْتِهَادِهِمْ وَقَضَايَاهُمْ وَفَتْوَاهُمْ، وَالنَّظَرُ يَأْبَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَضِدُّهُ صَوَابًا كُلُّهُ.

(١٧٤١) وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ:

إِثْبَاتُ ضِدَّيْنِ مَعًا فِي حَالِ ... أَقْبَحُ مَا يَأْتِي مِنَ[٥] الْمُحَالِ

(١٧٤٢) وَمَنْ تَدَبَّرَ رُجُوعَ عُمَرَ رضي الله عنه إِلَى قَوْلِ مُعَاذٍ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ، وَقَوْلَهُ: لَوْلَا مُعَاذٌ هَلَكَ عُمَرُ[٦]؛ عَلِمَ صِحَّةَ مَا قُلْنَا.

---

(١) في (أ، ب): «المخالفين».
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (د): «لو».
(٤) سقط من (أ، ب).
(٥) في (أ): «في».
(٦) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٤٥٤) عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أشياخ لهم، عن عمر: أنه رُفعت له امرأة غاب عنها زوجها سنتين فجاء وهي حُبلى، فأراد عمر أن يرجمها، فقال له معاذ: إن كان لك سبيل عليها، فليس لك سبيل على ما في بطنها، فتركها عمر حتى وضعت غلامًا قد نبتت ثناياه، فجاء أبوه فعرفه بالشبه، . . فقال عمر . . . فذكره.
وإسناده ضعيف -قال ابن حزم: وهذا باطل لأنه عن أبي سفيان وهو ضعيف، عن أشياخ لهم، وهم مجهولون.
=

(١٧٤٣) وَكَذَلِكَ رَجَعَ عُثْمَانُ فِي مِثْلِهَا إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ[(١)(٢)].

(١٧٤٤) [وَرُوِيَ أَنَّهُ رَجَعَ فِي مِثْلَهَا إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ[(٣)]][(٤)].

(١٧٤٥) وَرُوِيَ أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا رَجَعَ فِيهَا إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ[(٥)] وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا رَجَعَ[(٦)] إِلَى قَوْلِ مُعَاذٍ فِي الَّتِي أَرَادَ رَجْمَهَا حَامِلًا فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: لَيْسَ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا سَبِيلٌ، وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي الَّتِي وَضَعَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ[(٧)].

(١٧٤٦) وَرَوَى قَتَادَةُ، عَنِ أَبِي حَرْبِ[(٨)] بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رُفِعَ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه امْرَأَةٌ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَهَمَّ عُمَرُ بِرَجْمِهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه:

= والخبر: أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٢٠٧٦)، وابن أبي شيبة (٢٨٨١٢)، والدارقطني (٣٨٧٦).

(١) في (أ، ب): «قول علي».

(٢) عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف قال: رُفعت إلى عثمان امرأة ولدت لستة أشهر فقال: إنها رُفعت إليَّ امرأة لا أراه إلا قال: وقد جاءت بشرٍّ أو نحو هذا، ولدت لستة أشهر، فقال له ابن عباس: إذا أتمَّت الرضاع كان الحمل ستة أشهر، وتلا ابن عباس: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] فإذا أتمَّت الرضاع كان الحمل ستة أشهر.
أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٤٤٦)، (١٣٤٤٧)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٢٠٧٥)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٢٦٥).

(٣) في (أ، ب): «قول ابن عباس».

(٤) سقط من (د).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٨٨١٣).

(٦) في (ب): «رجع عمر».

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٢٦٤)، والبيهقي في «الصغرى» (٢٨٢٤)، وفي «الكبرى» (٧/ ٤٤٢)، وفي «المعرفة» (١٥٣٥٤)، وذكره المصنف في «الاستذكار» (٧/ ٤٩٢)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٨/ ١٣٣)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «جامع الآثار» (٢/ ٤٤٣-٤٤٤/ تحقيقي).

(٨) في (أ): «ابن أبي حرب».

«لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَقَالَ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] لَا رَجْمَ عَلَيْهَا» فَخَلَّى عُمَرُ عَنْهَا، فَوَلَدَتْ مَرَّةً أُخْرَى لِذَلِكَ الْحَدِّ.

ذَكَرَهُ عَفَّانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

(١٧٤٧) وَرَجَعَ عُثْمَانُ عَنْ حَجْبِهِ الْأَخَ بِالْجَدِّ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما[١].

وَرَجَعَ عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ مُقَاسَمَةِ الْجَدِّ إِلَى السُّدُسِ إِلَى قَوْلِ [ب/ ١٦٤ب] زَيْدٍ فِي الْمُقَاسَمَةِ[٢] إِلَى الثُّلُثِ[٣].

(١٧٤٨) وَرَجَعَ عَلِيٌّ[٤] رضي الله عنه عَنْ مُوَافَقَتِهِ عُمَرَ فِي عِتْقِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَقَالَ لَهُ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ: رَأْيُكَ مَعَ عُمَرَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ رَأْيِكَ وَحْدَكَ، وَتَمَادَى عَلِيٌّ عَلَى ذَلِكَ فَأَرَقَّهُنَّ[٥].

---

(١) اختلفوا في توريث الإخوة مع الجد على مذهبين:

الأول: الجد يحجب الإخوة جميعًا، وهو قول أبي بكر وابن عباس وجماعة من التابعين وداود الظاهري، وأبي حنيفة، ورواية عن أحمد.

الثاني: الإخوة يرثون مع الجد، وهو قول علي وزيد وابن مسعود، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد بن الحسن.

ينظر: «المبسوط» (٢٩/ ١٧٩)، و«الحاوي الكبير» (٨/ ١١٩)، و«المغني» (٩/ ٦٥)، و«بداية المجتهد» (٥/ ٤١٣)، و«حاشية الدسوقي» (٤/ ٤٦٢).

وينظر: «الكافي شرح البزدوي» (٤/ ١٧٥٣- ١٧٥٤) فقد فسَّر ذلك وشرحه شرحًا حسنًا.

(٢) في (د): «مقاسمته».

(٣) ينظر: «المحلى» (٨/ ٣٢٢) لابن حزم، فقد فصَّل ذلك وبيَّن أحواله، وينظر: «الاستذكار» (٥/ ٣٤٤)، و«التمهيد» (١١/ ١٠٢).

(٤) سقط من (أ).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٢٢٤)، وابن شبَّة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٣٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٤٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٤٩٥): =

(١٧٤٩) وَرَجَعَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ فِيمَنْ تَوَالَى[١] عَلَيْهِ رَمَضَانَانِ[٢].

(١٧٥٠) وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﵁: رُدُّوا الْجَهَالَاتِ إِلَى السُّنَّةِ[٣].

(١٧٥١) وَفِي كِتَابِ عُمَرَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «لَا يَمْنَعْكَ قَضَاءٌ قَضَيْتَهُ بِالْأَمْسِ رَاجَعْتَ فِيهِ نَفْسَكَ وَهُدِيتَ فِيهِ لِرُشْدِكَ أَنْ تَرْجِعَ فِيهِ إِلَى الْحَقِّ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ، وَالرُّجُوعُ إِلَى[٤] الْحَقِّ أَوْلَى مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ»[٥].

(١٧٥٢) وَرُوِيَ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخِّيرِ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَتِ الْأَهْوَاءُ كُلُّهَا وَاحِدَةً[٦] لَقَالَ الْقَائِلُ: لَعَلَّ الْحَقَّ فِيهِ، فَلَمَّا تَشَعَّبَتْ وَتَفَرَّقَتْ عَرَفَ كُلُّ ذِي عَقْلٍ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَتَفَرَّقُ»[٧].

(١٧٥٣) وَعَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] قَالَ: أَهْلُ الْبَاطِلِ: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٩] قَالَ: أَهْلُ الْحَقِّ لَيْسَ بَيْنَهُمْ[٨] اخْتِلَافٌ[٩].

= كلهم عن عبيدة قال: سمعت عليًّا يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يُبعن، ثم رأيت بعدُ أن يُبعن، قال عبيدة: فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحبُّ إليَّ من رأيك وحدك في الفرقة، أو قال: في الفتنة، فضحك عليٌّ.

(١) في جميع النسخ: «توالت». (٢) تقدم تخريجه.

(٣) خرجه البيهقي في «الكبرى» (١٥٣٢٢)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١٣٢٦).

(٤) سقط من (أ).

(٥) خرجه الدارقطني في «سننه» (١٥، ١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٩).

(٦) في (ب): «واحدًا».

(٧) خرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٣١٢).

(٨) في (د): «فيهم»، وفي (ب): «فيهم بينهم».

(٩) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٢/ ١٤١)، ونقله الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٩٢).

(١٧٥٤) وَقَالَ أَشْهَبُ: سَمِعْتُ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «مَا الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ لَا يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، مَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا وَاحِدٌ» قَالَ أَشْهَبُ: وَبِهِ يَقُولُ اللَّيْثُ(١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: الِاخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ [د/ ١٢٤ب] أَحَدٍ عَلِمْتُهُ مِنْ فُقَهَاءِ [أ/ ١٣٣أ] الْأُمَّةِ، إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ، وَلَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ.

قَالَ الْمُزَنِيُّ: «يُقَالُ لِمَنْ جَوَّزَ الِاخْتِلَافَ وَزَعَمَ أَنَّ الْعَالِمَيْنِ إِذَا اجْتَهَدَا(٢) فِي الْحَادِثَةِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: حَلَالٌ وَقَالَ(٣) الْآخَرُ: حَرَامٌ، فَقَدْ أَدَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَهْدَهُ وَمَا كُلِّفَ، وَهُوَ فِي اجْتِهَادُهُ مُصِيبٌ لِلْحَقِّ(٤): أَبِأَصْلٍ قُلْتَ(٥) هَذَا أَمْ بِقِيَاسٍ؟

فَإِنْ قَالَ: بِأَصْلٍ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ(٦) يَكُونُ أَصْلًا، وَالْكِتَابُ أَصْلٌ يَنْفِي الْخِلَافَ.

وَإِنْ قَالَ: بِقِيَاسٍ، قِيلَ: كَيْفَ تَكُونُ الْأُصُولُ تَنْفِي الْخِلَافَ، وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقِيسَ عَلَيْهَا جَوَازَ الْخِلَافِ؟ هَذَا مَا لَا يُجَوِّزُهُ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ عَالِمٍ.

وَيُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ إِذَا ثَبَتَ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعْنًى وَاحِدٍ [ب/ ١٦٥أ] فَأَحَلَّهُ(٧) أَحَدُهُمَا وَحَرَّمَهُ الْآخَرُ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي(٨) سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ أَحَدِهِمَا وَنَفْيِ الْآخَرِ، أَلَيْسَ يُثْبِتُ الَّذِي يُثْبِتُهُ الدَّلِيلُ وَيُبْطِلُ الْآخَرَ وَيُبْطِلُ الْحُكْمَ بِهِ، فَإِنْ خَفِيَ الدَّلِيلُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَأَشْكَلَ الْأَمْرُ فِيهِمَا وَجَبَ الْوُقُوفُ.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في (أ): «اجتهدوا».

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) في (د): «الحق».

(٥) سقط من (د).

(٦) سقط من (د).

(٧) في (أ): «أحله».

(٨) سقط من (د).

فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، وَلَا بُدَّ مِنْ نَعَمْ، وَإِلَّا خَالَفَ جَمَاعَةَ الْعُلَمَاءِ، قِيلَ لَهُ: فَلِمَ لَا تَصْنَعُ[1] هَذَا بِرَأْيِ الْعَالِمَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ؟ فَتُثْبِتُ مِنْهُمَا مَا أَثْبَتَهُ[2] الدَّلِيلُ وَتُبْطِلُ مَا أَبْطَلَهُ الدَّلِيلُ؟»[3].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَا أَلْزَمَهُ الْمُزَنِيُّ عِنْدِي لَازِمٌ؛ فَلِذَلِكَ ذَكَرْتُهُ وَأَضَفْتُهُ إِلَى قَائِلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ أَنْ تُضِيفَ الشَّيْءَ إِلَى قَائِلِهِ، وَهَذَا بَابٌ يَتَّسِعُ[4] فِيهِ الْقَوْلُ، وَقَدْ جَمَعَ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي هَذَا وَطَوَّلُوا وَفِيمَا لَوَّحْنَا بِهِ[5] مَقْنَعٌ وَنِصَابٌ كَافٍ لِمَنْ فَهِمَهُ، وَأَنْصَفَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يُخَادِعْهَا بِتَقْلِيدِ الرِّجَالِ.

(١٧٥٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، ثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْم، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُحْنُونَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: مَنْ صَلَّى خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ، قُلْتُ لِسُحْنُونَ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ: إِنَّ الْإِعَادَةَ ضَعِيفَةٌ، قُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ يَقُولُ: يُعِيدُ أَبَدًا فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، فَقَالَ سُحْنُونُ: لَقَدْ جَاءَ مَنْ رَأَى الْإِعَادَةَ عَلَيْهِمْ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ بِبِدْعَةٍ أَشَدَّ مِنْ بِدْعَةِ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لِأَصْحَابِنَا[6] مِنْ رَدِّ بَعْضِهِمْ لِقَوْلِ بَعْضٍ بِدَلِيلٍ وَبِغَيْرِ دَلِيلٍ شَيْءٌ لَا يَكَادُ يُحْصَى كَثْرَةً[7]، وَلَوْ تَقَصَّيْتُهُ لَقَامَ مِنْهُ كِتَابٌ كَبِيرٌ أَكْبَرُ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَلَكِنِّي [أ/ ١٣٣ب] رَأَيْتُ الْقَصْدَ[8] إِلَى مَا يَلْزَمُ أَوْلَى وَأَوْجَبَ فَاقْتَصَرْنَا عَلَى الْحُجَّةِ

---

(١) في (د): «فلم لم تصنع».

(٢) في (أ، د): «يثبته»، وفي (ب): «ثبته».

(٣) ينظر: «التمهيد» في أصول الفقه» (٤/ ٣٢٦) للكلوذاني، فقد ذكره نحوه من قوله وشرحه.

(٤) في (أ): «يتصل».

(٥) سقط من (أ، د).

(٦) في (ب، د): «من أصحابنا».

(٧) في (د): «كثيره».

(٨) في (ب): «القصر».

عِنْدَنَا، وَبِاللَّهِ عِصْمَتُنَا وَتَوْفِيقُنَا وَهُوَ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ الْمُسْتَعَانُ.

(١٧٥٦) قَالَ[١] الْمُزَنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ**» قَالَ: إِنْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ فَمَعْنَاهُ فِيمَا نَقَلُوا عَنْهُ وَشَهِدُوا بِهِ عَلَيْهِ، فَكُلُّهُمْ ثِقَةٌ مُؤْتَمَنٌ عَلَى مَا جَاءَ [ب/ ١٦٥] بِهِ، لَا [د/ ١٢٥أ] يَجُوزُ عِنْدِي غَيْرُ هَذَا، وَأَمَّا مَا قَالُوا فِيهِ بِرَأْيِهِمْ فَلَوْ كَانُوا عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ كَذَلِكَ مَا خَطَّأَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا رَجَعَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِهِ فَتَدَبَّرْ.

(١٧٥٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَهُمْ قَالَ: نَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّقِّيُّ، قَالَ: قَالَ لَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّارُ[٢]، سَأَلْتُمْ[٣] عَمَّا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا فِي أَيْدِي الْعَامَّةِ يَرْوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّمَا مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ**» أَوْ: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهَا اقْتَدَوْا اهْتَدَوْا**»[٤]، وَهَذَا الْكَلَامُ

---

(١) في (د): «وقال».
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (د): «وسألتهم».
(٤) حديث ضعيف منكر:
أخرجه الخلال في «العلل» (٧٠/ المنتخب)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥١)، وابن بطة (٧٠٠)، والبيهقي في «المدخل» (١٥١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٤٣)، وفي «الكفاية» (ص٤٨)، ونظام الملك في «مجلسان من الأمالي» (٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٨٣)، وأبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» (١٧)، وابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (١/ ١٤٦-١٤٧): كلهم من طريق نعيم بن حماد، عن عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر مرفوعًا: «سألتُ ربِّي عَجَلَّ فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى إليَّ: يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى».
قال أحمد بن حنبل: لا يصح هذا الحديث. =

لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[1]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرُبَّمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[2]، [وَأَسْقَطَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ بَيْنَهُمَا][3] وَإِنَّمَا أَتَى ضَعْفُ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ سَكَتُوا عَنِ الرِّوَايَةِ لِحَدِيثِهِ، وَالْكَلَامُ أَيْضًا مُنْكَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ:

(١٧٥٨) «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بَعْدِي،

= وقال ابن عدي: هذا منكر المتن، يعرف بعبد الرحيم بن زيد، عن أبيه.

وقال ابن الجوزي: هذا لا يصح، نعيم مجروح، وعبد الرحيم.. قال ابن معين: كذاب.. «العلل» (١/ ٢٨٣).

وقال الذهبي - كما في «فيض القدير» (٤/ ٧٦): إسناده واهٍ.

وضعفه الزركشي في «المعتبر» (ص٨٠)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥٨٦)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (٣/ ١٤٨) وغيره.

وقال ابن حزم -كما في «البحر المحيط» (٦/ ٥٨٢): هذا خبر مكذوب موضوع باطل، لا يصح قط.

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٠٢): فهذا باطل، وعبد الرحيم تركوه، ونعيم صاحب مناكير.

وذكره تقي الدين السبكي في «الإبهاج» (٢/ ٣٧٨) وضعفه.

وقال العلائي في «إجمال الإصابة» (ص٥٨): لم يخرج في الكتب الستة ولا المسانيد الكبار، وقد روي من طرق في كلها مقال.

وضعفه ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص١٣٨-١٣٩) بعبد الرحيم هذا، وبالانقطاع بين سعيد بن المسيب وعمر.

(١) كذا في النسخ، وهو خطأ، وصوابه: «عن عمر».

(٢) في (أ): «ابن عمرو»، وهو خطأ على كل حال كما تقدم.

(٣) سقط من (أ، ب).

فَعَضُّوا[١] عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[٢].

وَهَذَا الْكَلَامُ يُعَارِضُ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحِيمِ لَوْ ثَبَتَ، فَكَيْفَ[٣] وَلَمْ يَثْبُتْ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يُبِيحُ الِاخْتِلَافَ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْبَزَّارِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ:

(١٧٥٩) قَدْ رَوَى أَبُو شِهَابٍ الْحَنَّاطُ، عَنْ حَمْزَةَ الْجَزَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّمَا أَصْحَابِي مِثْلُ النُّجُومِ فَبِأَيِّهِمْ أَخَذْتُمْ بِقَوْلِهِ اهْتَدَيْتُمْ**»[٤] وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا يَصِحُّ، وَلَا يَرْوِيهِ عَنْ نَافِعٍ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ[٥].

وَلَيْسَ كَلَامُ الْبَزَّارِ بِصَحِيحٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الِاقْتِدَاءَ بِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مُنْفَرِدِينَ[٦] إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ جَهِلَ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ فَالتَّقْلِيدُ لَازِمٌ

---

(١) في (د): «عضوا».

(٢) **حديث صحيح**: خرجه أبو داود في «سننه» (٤٦٠٧)، والترمذي في «الجامع» (٢٦٧٦)، وابن ماجه في «سننه» (٤٢، ٤٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٧٩، ٨١).

(٣) في (د): «وكيف».

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه حمزة بن أبي حمزة الجزري متروك متهم بالوضع، وهو من رجال «التهذيب».

(٥) ذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥٨٥)، وعزاه لعبد بن حميد في «المسند» والدارقطني في «الفضائل». قال: وحمزة هذا واهٍ، قال فيه ابن معين: لا يساوي فلسًا، وقال البخاري والرازي: منكر الحديث، وقال الدارقطني والنسائي: متروك الحديث، وقال أحمد: مطروح الحديث، وقال ابن عدي: عامة مروياته موضوعة، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالموضوعات حتى كأنه كالمتعمد لها، لا تحل الرواية عنه.

وذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (٦/ ٥٨٣) وقال: رواه أيضًا حمزة الجزري، وحمزة هذا ساقط متروك.

(٦) سقط من (د).

[ب/ ١٦٦/ أ] لَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَصْحَابَهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِذَا تَأَوَّلُوا تَأْوِيلًا سَائِغًا جَائِزًا مُمْكِنًا فِي الْأُصُولِ، وَإِنَّمَا كُلُّ وَاحِدٍ [أ/ ١٣٤أ] مِنْهُمْ نَجْمٌ جَائِزٌ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ الْعَامِّيُّ الْجَاهِلُ بِمَعْنَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ مَعَ الْعَامَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِسْنَادٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ الْبَزَّارُ:

(١٧٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: نَا عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، ثَنَا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، ثَنَا سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ غُصَيْنٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**»(١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا إِسْنَادٌ [د/ ١٢٥ب] لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْحَارِثَ بْنَ غُصَيْنٍ مَجْهُولٌ(٢).

(١٧٦١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: نَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ

---

(١) أخرجه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ١٧٧٨)، وابن منده في «الفوائد» (١١)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨٢)، وأبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» (١٨) وغيرهم من طريق الحارث بن غصين، عن الأعمش به.
قال العلائي: الحارث بن غصين لم أجد من ذكره بتوثيق ولا جرح، فهو مجهول، ثم الحديث شاذ بمرة، لكونه من رواية الأعمش، وهو ممن يجمع حديثه، ولم يجئ إلا من هذه الطريق، ولا يحتمل من رواية الانفراد بمثله، فهو شاذ أو منكر.
وقال ابن حزم: هذه رواية ساقطة من طريق ضعيف.
وضعفه الزركشي في «المعتبر» وذكر نحو كلام العلائي.
(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» (٤/ ٣٢٤)، ولسان الميزان» (٢/ ٥٢٤)، و«ذيل ميزان الاعتدال» (ص٧٣).

قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ»(١).

(١٧٦٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَقِبِ بِدِمَشْقَ، ثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: قَالَ لِي(٢) سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِلَّا وَهُوَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ»(٣).

(١٧٦٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا سُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ»(٤).

(١٧٦٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ(٥) بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ قَالَا: نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: أنا سُفْيَانُ(٦) بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ب/١٦٦ب] إِلَّا وَهُوَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ».

(١٧٦٥) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْبَصْرِيُّ بِمَكَّةَ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

---

(١) إسناده صحيح، وذكره ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٧٩) قال: كتب إليَّ النمري، نا عبد الوارث . . . فذكره.

(٢) في (ب): «نا».

(٣) خرجه البخاري في «رفع اليدين» (١٠٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٠٠)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ١٤٥)، (٦/ ١٧٩).

(٤) أخرجه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ١٧٩)، والبيهقي في «المدخل» (٣٠).

(٥) في (د): «أحمد»، وهو خطأ.

(٦) سقط من (أ).

عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ[1] يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ».

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَافَقَ الْحَسَنُ الزَّعْفَرَانِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: ابْنَ وَهْبٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ[2]، وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ [أ/ ١٣٤ب] صَحِيحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَجَائِزٌ[3] أَنْ يَكُونَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، جَمِيعًا عَنْ مُجَاهِدٍ.

(١٧٦٦) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْغِلَابِيُّ[4]، ثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: «لَوْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ».

(١٧٦٧) وَذَكَرَهُ الطَّبَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَسَّانَ بْنِ الْمُفَضَّلِ[5] قَالَ: أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ لِي سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: «إِنْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ»[6].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا إِجْمَاعٌ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا[7] [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ][8].

---

(١) سقط من (د).

(٢) الحسن ويونس قالا: «عن سفيان، عن عبد الكريم، عن مجاهد»، وابن أبي عمر قال: «عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد».

(٣) في (د): «جاز».

(٤) غسان بن المفضل أبو معاوية الغلابي، بصري ثقة. «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٢٥).

(٥) في (أ، د): «الفضل».

(٦) خرجه البغوي في «الجعديات» (١٣١٩)، والخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٢)، وابن حزم في «الإحكام (٦/ ١٧٩) من طرق عن غسان.

(٧) سقط من (أ، ب).

(٨) نقله عنه الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ١٣٥).

بَابُ مَا تُكْرَهُ فِيهِ الْمُنَاظَرَةُ وَالْجِدَالُ وَالْمِرَاءُ

قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْآثَارُ كُلُّهَا فِي هَذَا الْبَابِ الْمَرْوِيَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي النَّهْيِ عَنِ الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ فِي الْقُرْآنِ.

(١٧٦٨) وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ قَالَ](١): «الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»(٢).

---

(١) سقط من (د).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٩٢) من طريق عنبسة بن مهران، عن مكحول، عن سعيد بن المسيب.. فذكره.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث مكحول.

وذكره الدارقطني في «العلل» (١٣٥١) وقال: عنبسة ضعيف.

قلت: وعنبسة بن مهران ضعيف منكر الحديث، ينظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٠٢)، و«الكامل» (٥/ ٢٦٣).

وأخرجه ابن سلام في «فضائل القرآن» (ص٣٥٤)، وأحمد (٢/ ٢٨٦)، (٢/ ٤٧٥)، (٢/ ٥٠٣)، (٢/ ٥٢٨)، والبزار في «المسند» (٨٠٠٩، ٨٠١٠)، (٨٥٧٩)، (٨٦٦١، ٨٦٦٢)، والخلال في «السنة» (١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٦٦٣)، والآجري في «الشريعة» (ص٤٦٥)، وغيرهم عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا: «مِرَاءٌ في القرآنِ كُفْرٌ».

وروي بلفظ: «جِدَالٌ في القرآن كُفْرٌ» أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٨)، وأبو يعلى (٥٨٩٧).

وجاء بلفظ: «المِراءُ في القرآن كُفْرٌ»: أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٠، ٤٢٤)، وأبو داود (٤٦٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٩)، وابن حبان (١٤٦٤)، والآجري في=

وَلَا [د/ ١٢٦ا] يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ[1] غَيْرُ هَذَا بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَالْمَعْنَى: أَنْ[2] يَتَمَارَى اثْنَانِ فِي آيَةٍ يَجْحَدُهَا أَحَدُهُمَا وَيَدْفَعُهَا أَوْ[3] يَصِيرُ فِيهَا إِلَى الشَّكِّ، فَذَلِكَ هُوَ الْمِرَاءُ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ[4].

وَأَمَّا التَّنَازُعُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ فَقَدْ تَنَازَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ [ب/ ١٦٧ا] الْمِرَاءَ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ، هُوَ الْجُحُودُ وَالشَّكُّ، كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥] [وَالْمِرَاءُ وَالْمُلَاحَاةُ غَيْرُ جَائِزٍ شَيْءٌ مِنْهُمَا، وَهُمَا مَذْمُومَانِ بِكُلِّ لِسَانٍ][5] وَنَهَى السَّلَفُ ﭫ عَنِ الْجِدَالِ فِي اللَّهِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- وَفِي صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ.

وَأَمَّا الْفِقْهُ فَأَجْمَعُوا عَلَى الْجِدَالِ فِيهِ وَالتَّنَاظُرِ[6]؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَدِّ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ الِاعْتِقَادَاتُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ

= «الشريعة» (١/ ٤٦٦) وغيرهم عن أبي سلمة فذكره.

وأخرجه البزار في «المسند» (٧٦٨٨) من طريق عنبسة بن مهران، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة معًا، عن أبي هريرة . . . فذكره.

قال البزار: هذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة إلا عنبسة، وهو رجلٌ ليس بالقوي.

والوجه الأول: اختلف فيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، فروي عن عمر بن أبي سلمة عنه، وعن سعد بن إبراهيم عنه، وروي عن أبي سلمة أو حميد مرسلًا، ورجَّح الدارقطني في «العلل» (٩/ ٣١٧) رواية الثوري عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وهو حديث ضعيف معلول لا يثبت.

وعمر بن أبي سلمة: ضعيف الحديث، ضعفه عبد الرحمن بن مهدي والنسائي وغيرهما، ووثقه أحمد، وقال البخاري: صدوق، وقال ابن عدي: حسن الحديث لا بأس به.

(١) في (د): «فيه عن النبي ﷺ».
(٢) في (د): «إنما».
(٣) في (د): «ويرفعها و».
(٤) في (ب): «كفر».
(٥) سقط من (أ، ب).
(٦) في (د): «التناحر».

اللَّهَ ﷻ لَا يُوصَفُ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ(١) ﷺ، أَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فَيُدْرَكُ بِقِيَاسٍ أَوْ بِإِنْعَامِ نَظَرٍ.

(١٧٦٩) وَقَدْ نُهِينَا عَنِ التَّفَكُّرِ فِي اللَّهِ، وَأُمِرْنَا بِالتَّفَكُّرِ فِي خَلْقِهِ الدَّالِّ عَلَيْهِ(٢)، وَلِلْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا.

وَالدِّينُ [الَّذِي هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْيَوْمِ الْآخِرِ](٣) قَدْ وَصَلَ إِلَى الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».

(١٧٧٠) قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ [أ/ ١٣٥أ] حَدَّثَهُمْ، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ(٤) التَّنَقُّلَ»(٥).

(١٧٧١) وَبِهِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، ثَنَا هُشَيْمٌ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّلَوُّنَ فِي الدِّينِ(٦).

(١٧٧٢) قَالَ: وَنا هُشَيْمٌ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ [فِي قَوْلِهِ](٧): ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤] قَالَ: «الْخُصُومَاتُ

---

(١) في (د): «رسول الله ﷺ».

(٢) ينظر: «السلسلة الصحيحة» (١٧٨٨).

(٣) سقط من (أ، ب).

(٤) في (د): «أكبر».

(٥) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٧١)، والدارمي في «سننه» ٣٠٤)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٢١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢١٨) من طرق عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٣٣).

(٧) سقط من (أ، ب).

وَالْجِدَالُ فِي الدِّينِ»(١).

(١٧٧٣) قَالَ: وَنا هُشَيْمُ [بْنُ بَشِيرٍ](٢)، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهَا تُحْبِطُ الْأَعْمَالَ»(٣).

(١٧٧٤) قَالَ: وَنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يَتَنَاجَوْنَ(٤) فِي دِينِهِمْ دُونَ الْعَامَّةِ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ عَلَى تَأْسِيسِ ضَلَالَةٍ»(٥).

(١٧٧٥) قَالَ: وَنا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ أَبُو مَسْعُودٍ عَلَى حُذَيْفَةَ فَقَالَ: اعْهَدْ إِلَيَّ، قَالَ: أَوَلَمْ يَأْتِكَ الْيَقِينُ؟ قَالَ: بَلَى فَإِنَّ الضَّلَالَةَ حَقَّ الضَّلَالَةِ أَنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ، وَتُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ، وَإِيَّاكَ وَالتَّلَوُّنَ [ب/ ١٦٧ب] فِي دِينِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ وَاحِدٌ(٦).

(١٧٧٦) وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «بَلَغَنِي أَنَّ اللَّهَ ﷻ إِذَا أَرَادَ بِقَوْمٍ شَرًّا أَلْزَمَهُمُ الْجَدَلَ وَمَنَعَهُمُ الْعَمَلَ»(٧).

(١٧٧٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ](٨)، ثَنَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ](٩)، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ

---

(١) خرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٧٢٢) من طريق يزيد بن هارون عن العوام به.

(٢) سقط من (د).

(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٠١) من طريق هشيم عن العوام عن معاوية بن مرة من قوله.

(٤) في (د): «ينتاجون».

(٥) خرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٢٥١)، والدارمي في «سننه» (٣٠٧).

(٦) خرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٤٢)، واللالكائي في «الاعتقاد» (١٢٠).

(٧) خرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٢٩٦).

(٨) سقط من (أ، ب).

(٩) سقط من (أ، ب).

بَكْرِ بْنِ مُضَرَ[١] قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ شَرًّا أَلْزَمَهُمُ الْجَدَلَ وَمَنَعَهُمُ الْعَمَلَ»[٢].

(١٧٧٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ [بْنُ سُفْيَانَ][٣]، ثَنَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْحَوْطِيُّ، ثَنَا أَشْعَثُ بْنُ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْفَزَارِيَّ، قَالَ: سُئِلَ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ قِتَالِ أَهْلِ صِفِّينَ فَقَالَ[٤]: «تِلْكَ دِمَاءٌ كَفَّ اللَّهُ عَنْهَا يَدِي لَا أُرِيدُ أَنْ أُلَطِّخَ بِهَا لِسَانِي»[٥].

(١٧٧٩) وَذَكَرَ سُنَيْدٌ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَغْرَيْنَا[٦] بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤] قَالَ: «الْخُصُومَاتُ بِالْجَدَلِ فِي الدِّينِ»[٧].

(١٧٨٠) قَالَ: وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: «إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْخُصُومَاتِ؛ فَإِنَّهَا تُحْبِطُ الْأَعْمَالَ»[٨].

(١٧٨١) وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ أَبِي يَعْلَى مُنْذِرِ بْنِ يَعْلَى الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: «لَا تَنْقَضِي الدُّنْيَا حَتَّى تَكُونَ خُصُومَاتُهُمْ فِي رَبِّهِمْ»[٩].

(١٧٨٢) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ [أ/ ١٣٥ب] رضي الله عنه: «لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ

---

(١) في (أ): «نصر»، وهو خطأ.
(٢) انظر ما قبله.
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) في (د): «قال».
(٥) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٤) من طرق أخرى عنه.
(٦) في (أ، ب): «أغرينا».
(٧) تقدم برقم (١٧٧٢).
(٨) خرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٨٩)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٢٢١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٠١، ٩/ ٢١٧) عن معاوية بن قرة.
(٩) خرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٢١٣)، وابن سعد في «الطبقات» (١١٣).

مُتَقَارِبًا[1] حَتَّى يَتَكَلَّمُوا فِي الْوِلْدَانِ وَالْقَدَرِ»[2].

(١٧٨٣) وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ[3] النِّجَادُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: ثَنَا حُسَيْنُ ابْنُ حَفْصٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى** [د/ ١٢٦ب] **تَكُونَ خُصُومَاتُ النَّاسِ فِي رَبِّهِمْ**» قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَلِيِّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ إِنَّمَا أَرَادَ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ خُصُومَاتُهُمْ فِي رَبِّهِمْ**»[4].

(١٧٨٤) وَقَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ: قُلْتُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، الرَّجُلُ يَكُونُ[5] عَالِمًا بِالسُّنَّةِ [ب/ ١٦٨أ] أَيُجَادِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُخْبِرُ

---

(١) في (ب): «مقاربًا».

(٢) **إسناده صحيح موقوف**: خرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (١١٢٧)، وعبدالله بن الإمام أحمد في «السنة» (٨٧٠).

وخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٧٢٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٦٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٨) عنه مرفوعًا.

وقال ابن طاهر القيسراني في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٢٣): هذا حديث صالح الإسناد غريب، لم أجده في الكتب الستة.

وقال الذهبي في «السير» (١٦/ ١٠٤) هذا حديث صحيح ولم يخرج في الكتب الستة.

وانظر «الصحيحة» (١٧٧٥).

(٣) في (أ): «سليمان»، وهو خطأ.

(٤) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد الرقاشي صدوق يخطئ، تغير حفظه لما سكن بغداد.

وتقدم من قول ابن الحنفية وهو الصحيح.

(٥) سقط من (د).

بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ وَإِلَّا سَكَتَ»[١].

(١٧٨٥) أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: قَالَ لِي مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «نَاظَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي[٢] إِسْرَائِيلَ[٣] فَقَالَ: لَا أَقُولُ كَذَا وَلَا أَقُولُ غَيْرَهُ يَعْنِي فِي الْقُرْآنِ، فَنَاظَرْتُهُ، فَقَالَ: لَمْ أَقِفْ عَلَى الشَّكِّ وَلَكِنِّي أَسْكُتُ كَمَا سَكَتَ الْقَوْمُ قَالَ: فَأَنْشَدْتُهُ هَذَا الشِّعْرَ، فَأَعْجَبَهُ، وَكَتَبَهُ، وَهُوَ شِعْرٌ قِيلَ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سِنَةً:

أَأَقْعُدُ بَعْدَمَا رَجَفَتْ عِظَامِي ... وَكَانَ الْمَوْتُ أَقْرَبَ مَا يَلِينِي

أُجَادِلُ كُلَّ مُعْتَرِضٍ خَصِيمٍ ... وَأَجْعَلُ دِينَهُ غَرَضًا لِدِينِي

فَأَتْرُكُ مَا عَلِمْتُ لِرَأْيِ غَيْرِي ... وَلَيْسَ الرَّأْيُ كَالْعِلْمِ الْيَقِينِ

وَمَا أَنَا وَالْخُصُومَةُ وَهْيَ لَبْسٌ ... تُصَرَّفُ فِي الشِّمَالِ وَفِي[٤] الْيَمِينِ[٥]

وَقَدْ سُنَّتْ لَنَا سُنَنٌ قِوَامٌ ... يَلُحْنَ بِكُلِّ فَجٍّ أَوْ وَجِينِ [د/١٢٧/أ]

وَكَانَ الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ[٦] خَفَاءٌ ... أَغَرَّ كَغُرَّةِ الْفَلَقِ الْمُبِينِ

وَمَا عِوَضٌ لَنَا مِنْهَاجُ جَهْمٍ ... بِمِنْهَاجِ ابْنِ آمِنَةَ الْأَمِينِ

فَأَمَّا مَا عَلِمْتُ فَقَدْ كَفَانِي ... وَأَمَّا مَا جَهِلْتُ فَجَنِّبُونِي

فَلَسْتُ مُكَفِّرًا[٧] أَحَدًا يُصَلِّي ... وَلَمْ[٨] أُجْرِمْكُمْ أَنْ تُكَفِّرُونِي

---

(١) ذكره ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص٩٣).

(٢) سقط من (د).

(٣) إسحاق بن أبي إسرائيل، كان يقف في القرآن وغمز أحمد بن حنبل، تركه الناس لوقفه في القرآن ولم يكن يتجهم. «السير» (١١/ ٤٧٦-٤٧٧).

(٤) في (د): «إلى».

(٥) إلى هنا ذكره المصنف في «بهجة المجالس» (١/ ٤٣١) وقال: في أبيات قد ذكرناها بتمامها في كتاب بيان العلم وفضله.

(٦) في (أ): «له».

(٧) في (د): «بمكفر».

(٨) في (د): «وما».

وَكُـنَّـا إِخْـوَةً نَـرْمِـي جَـمِـيـعًـا فَـنَـرْمِـي كُـلَّ مُـرْتَـابٍ ظَـنِـيـنِ
فَـمَـا بَـرِحَ الـتَّـكَـلُّـفُ أَنْ رَمَـتْـنَـا بِشَـأْنٍ وَاحِـدٍ فَـوقَ الـشُّـئُـونِ [أ/ ١٣٦أ]
فَـأَوْشَـكَ أَنْ يَـخِـرَّ عِـمَـادُ بَـيْـتٍ وَيَـنْـقَـطِـعَ الْـقَـرِيـنُ مِـنَ الْـقَـرِيـنِ[1]

قَالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَ مُصْعَبُ[2] بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ شَاعِرًا مُحْسِنًا[3]، ذَكَرَ لَهُ ابْنُ أَخِيهِ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ[4] أَشْعَارًا حِسَانًا يَرْثِي بِهَا أَبَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ، وَهَذَا الشِّعْرُ عِنْدَهُمْ، لَهُ لَا شَكَّ فِيهِ[5]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١٧٨٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيَّ يَقُولُ: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ [ب/ ١٦٨ب]: «الْكَلَامُ فِي الدِّينِ أَكْرَهُهُ وَلَمْ يَزَلْ[6] أَهْلُ بَلَدِنَا يَكْرَهُونَهُ [وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ][7] نَحْوَ الْكَلَامِ فِي رَأْيِ جَهْمٍ وَالْقَدَرِ، وَكُلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا أُحِبُّ الْكَلَامَ إِلَّا فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ، فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الدِّينِ وَفِي اللَّهِ ﷻ فَالسُّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُ أَهْلَ بَلَدِنَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الدِّينِ إِلَّا

---

(١) خرجه ابن بطة في «الإبانة» (٦٨٦)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٣٠٨)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٧٦)، والأبيات ذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٣/ ١٧١)، وأبو جعفر الضبي في «بغية الملتمس» (ص١٥٧)، وابن العديم في «تاريخ حلب» (٣/ ١٣٨٢)، والقرطبي في «التفسير» (٦/ ٤٣٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٠٥) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) في (أ): «أبو مصعب».

(٣) ترجمته في «السير» (١١/ ٣٠)، وكان من الواقفة في مسألة القرآن.

(٤) ترجمته في «السير» (١٢/ ٣١١)، وهو مصنف كتاب «نسب قريش»، وهو كتاب كبير نفيس.

(٥) في (أ): «له لا شك فيه».

(٦) في (د): «وكان».

(٧) سقط من (د).

فِيمَا[١] تَحْتَهُ عَمَلٌ»[٢].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ بَيَّنَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ هُوَ الْمُبَاحُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَهْلِ بَلَدِهِ يَعْنِي الْعُلَمَاءَ مِنْهُمْ رضي الله عنهم، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الدِّينِ نَحْوَ الْقَوْلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَضَرَبَ مَثَلًا فَقَالَ: نَحْوَ قَوْلِ[٣] جَهْمٍ، وَالْقَدَرِ، وَالَّذِي قَالَهُ[٤] مَالِكٌ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَتْوَى، وَإِنَّمَا خَالَفَ ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدَعِ الْمُعْتَزِلَةُ وَسَائِرُ الْفِرَقِ، وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فَعَلَى[٥] مَا قَالَ مَالِكٌ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ أَحَدٌ إِلَى الْكَلَامِ فَلَا يَسَعُهُ السُّكُوتُ إِذَا طَمِعَ بِرَدِّ الْبَاطِلِ وَصَرْفِ صَاحِبِهِ عَنْ مَذْهَبِهِ أَوْ خَشِيَ ضَلَالَ عَامَّةٍ أَوْ نَحْوَ هَذَا[٦].

(١٧٨٧) [قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ مِنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ كَلَامًا خَشِيتُ أَنْ يَقَعَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِ[٧] الْبَيْتُ[٨]][٩].

(١٧٨٨) وَقَالَ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَوْمَ نَاظَرَهُ حَفْصٌ الْفَرْدُ[١٠] قَالَ لِي: يَا أَبَا مُوسَى لَأَنْ يَلْقَى اللَّهَ عز وجل الْعَبْدُ بِكُلِّ ذَنْبٍ مَا خَلَا الشِّرْكَ

---

(١) في (د): «ما».

(٢) خرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٣٠٩)، وذكره جماعة قبيل شعر مصعب بن عبد الله السابق، وينظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ١٧١)، و«تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٧١)، و«الاعتصام» (٣/ ٢٩٩)، و«الموافقات» (٢/ ١٤٢).

(٣) في (د، ب): «رأي».

(٤) في (أ): «قال».

(٥) في (د): «على».

(٦) في (أ): «ذلك».

(٧) في (أ): «عليه وعليَّ».

(٨) خرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٨)، والذهبي في «الميزان» (٢/ ١٠٥).

(٩) سقط من (د).

(١٠) حفص الفرد المبتدع صاحب الكلام، كان من أصحاب أبي يوسف، كفَّره الشافعي؛ وقال النسائي: صاحب كلام لا يكتب حديثه. . ينظر: «لسان الميزان» (٢٦٧٩).

خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، لَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ حَفْصٍ كَلَامًا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَحْكِيَهُ[١].

(١٧٨٩) [[٢]حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: ذَكَرَ لِيَ الشَّافِعِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، كَثِيرًا مِمَّا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَفْصٍ الْفَرْدِ يَوْمَ كَلَّمَهُ ثُمَّ قَالَ [د/ ١٢٧/ب] لِيَ: «اعْلَمْ أَنِّي اطَّلَعْتُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ عَلَى شَيْءٍ مَا ظَنَنْتُهُ قَطُّ، وَلَئِنْ يُبْتَلَى الْمَرْءُ بِكُلِّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مَا عَدَا الشِّرْكِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْكَلَامِ»[٣].

(١٧٩٠) وَذَكَرَ السَّاجِيُّ[٤] أَنَّ حُسَيْنًا الْكَرَابِيسِيَّ[٥] قَالَ: سُئِلَ الشَّافِعِيُّ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَغَضِبَ، وَقَالَ: سَلْ عَنْ هَذَا حَفْصًا الْفَرْدَ وَأَصْحَابَهُ، أَخْزَاهُمُ اللَّهُ[٦].

(١٧٩١) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

---

(١) خرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص١٨٢)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٣٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٥٢، ٤٥٤)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص٣٣٦)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١٠٤).

(٢) من هنا سقط كبير في النسخة (ب) حتى رقم (١٧٩٦).

(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١)، وابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص١٨٢).

(٤) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي.

(٥) الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الكرابيسي، هو أول من فتق عبارة «لفظي بالقرآن مخلوق»، وقدح في أحمد بن حنبل، فلما بلغ ذلك يحيى بن معين شتمه وقال: ما أحوجه أن يُحبس ويُضرب. ينظر: «السير» (١٢/ ٨٠-٨١)، و«تاريخ بغداد» (٨/ ٦٤).

(٦) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٣٦)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٢٩).

سُفْيَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[١] قَالَ: سَمِعْتُ الْجَارُودِيَّ[٢] يَقُولُ: «مَرِضَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمِصْرَ مَرْضَةً ثَقُلَ فِيهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ مِنْهُمْ حَفْصٌ الْفَرْدُ، فَكُلٌّ مِنْهُمْ يَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنَا، حَتَّى قَالَ لَهُ حَفْصٌ الْفَرْدُ: مَنْ أَنَا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: أَنْتَ حَفْصٌ الْفَرْدُ؛ لَا حَفِظَكَ اللَّهُ وَلَا كَلَأَكَ وَلَا رَعَاكَ، حَتَّى تَتُوبَ مِمَّا أَنْتَ فِيهِ»[٣].

(١٧٩٢) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْفَارِسِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي الْكَلَامِ فِي الْأَهْوَاءِ لَفَرُّوا مِنْهُ كَمَا يُفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ»[٤].

(١٧٩٣) حَدَّثَنَا خَلَفُ، نَا الْحَسَنُ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ: الِاسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى أَوِ الِاسْمُ الْمُسَمَّى[٥]، فَاشْهَدْ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَلَا

---

(١) محمد بن إسماعيل الأصبهاني.

(٢) أبو الوليد الجارودي، من أصحاب الشافعي.

(٣) ذكره المصنف في «الانتقاء» (ص١٣٣)، والجاحظ في «حياة الحيوان» (١/ ٢٣)، والغزالي في «الإحياء» (١/ ٩٥)، وابن العربي في «المسالك في شرح موطأ مالك» (٧/ ٢٢٢).

(٤) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٥٩٠)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص٣٣٦)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٠٨)، والذهبي في «السير» (١٠/ ١٦).

(٥) يعنى هو المسمى، ورأيت هذا النص في كثير من المصادر بزيادة كلمة (هو)، وهو الأشهر، ومراد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إنكار القول في هذه المسألة باعتبار أنها مسألة حادثة كما قال ابن جرير الطبري في رسالته المعروفة بـ«صريح السنة» حيث ذكر أن هذه المسألة من الحماقات المبتدعة التي لا يُعرف فيها قول واحد من المتقدمين، وبحسب المسلم فيها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. =

دِينَ لَهُ»[١].

(١٧٩٤) حَدَّثَنَا خَلَفُ، نَا الْحَسَنُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْمَاطِيُّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْغَمْرِيُّ، قَالَا: نَا[٢] الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَخَذَ فِي الْكَلَامِ»[٣].

(١٧٩٥) وَذَكَرَ السَّاجِيُّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ضَعْ فِي

= وقد اختلف الناس في هذه المسألة على أقوال:

- **الأول**: قول الجهمية: أن الاسم غير المسمى.
- **الثاني**: قول طوائف من أهل السنة: أن الاسم للمسمى.
- **الثالث**: قول أكثر السلف وهو الصحيح: أن الاسم للمسمى.

ومن شاء راجع هذه المسألة تفصيلًا في «شرح اعتقاد أهل السنة» (١/ ٣٢٠-٣٢٥)، للالكائي / تحقيقي، فقد شرحتها هناك وبينت الصواب فيها بفضل الله.

(١) أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (ص٤٢)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٤٠٥)، والمصنف في «الانتقاء» (ص١٣٣)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٤٧)، وذكره الذهبي في «السير» (١٠/ ٣٠)، وابن العربي في «المسالك شرح موطأ مالك» (٧/ ٢٢٣)، والسبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٧٤)، وأبو زكريا السلماسي في «منازل الأئمة الأربعة» (ص٢١٦).

(٢) سقط من (د).

(٣) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٦٢)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٠٨)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٨)، وذكره العمراني في «الانتصار» (١/ ١٣٠)، وابن قدامة في «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٤١)، وابن حجر في توالي التأسيس» (ص٦٤)، والرازي في مناقب الشافعي» (ص٢٣، ٢٤)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٢٩)، قال الذهبي: ولعل هذا متواتر عن الشافعي.

الْكَلَامِ شَيْئًا فَقَالَ: «مَنْ تَرَدَّى(١) فِي الْكَلَامِ لَمْ يُفْلِحْ»(٢)](٣).

(١٧٩٦) وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا، وَلَا تَكَادُ تَرَى أَحَدًا نَظَرَ فِي الْكَلَامِ إِلَّا وَفِي قَلْبِهِ دَغَلٌ»(٤).

(١٧٩٧) وَقَالَ مَالِكٌ: «أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ مَنْ هُوَ أَجْدَلُ مِنْهُ أَيَدَعُ دِينَهُ كُلَّ يَوْمٍ لِدَيْنٍ جَدِيدٍ؟»(٥).

(١٧٩٨) وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الثَّلْجِيُّ(٦) قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ ابْنَ زِيَادٍ [أ/ ١٣٦ب] اللُّؤْلُؤِيَّ، وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ فِي زُفَرَ بْنِ الْهُذَيْلِ: أَكَانَ يَنْظُرُ فِي الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا أَحْمَقَكَ! مَا أَدْرَكْتُ مَشْيَخَتَنَا زُفَرَ وَأَبَا يُوسُفَ وَأَبَا حَنِيفَةَ، وَمَنْ جَالَسْنَا وَأَخَذْنَا عَنْهُ(٧) يُهِمُّهُمْ غَيْرُ الْفِقْهِ وَالِاقْتِدَاءِ بِمَنْ تَقَدَّمَهُمْ(٨) [ب/ ١٦٩أ].

---

(١) في (د): «أنذرا».

(٢) خرجه ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (ص١٨٦)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٣٠٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٦٦٦).

(٣) نهاية السقط في النسخة (ب) وكان أوله عند رقم (١٧٨٩).

(٤) ذكره ابن الفراء في «التوكل» (ص٧٦)، والغزالي في «الإحياء» (١٩٥)، والعمراني في «الانتصار» (١/ ١٣٠)، وغيرهم.

(٥) ذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ٩٥)، وفي «قواعد العقائد» (ص٨٧)، وابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٢٧٠)، وابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٣/ ٣٨٥).

(٦) محمد بن شجاع بن الثلجي الفقيه الحنفي، كان يضع الحديث في التشبيه تهمةً لأهل الحديث، وكان يقول: أصحاب أحمد بن حنبل يحتاجون أن يذبحوا، وكان كذَّابًا يحتال في وضع الحديث نصرةً للرأي، ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٧٧-٥٧٨).

(٧) في (ب، د): «عنهم».

(٨) ذكره ابن قدامة في «تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٤٦)، والشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٣٠١).

(١٧٩٩) [وَرُوِّينَا أَنَّ طَاوُسًا وَوَهْبَ بْنَ مُنَبِّهٍ الْتَقَيَا، فَقَالَ طَاوُسٌ لِوَهْبٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَقَالَ(١): مَا هُوَ؟ قَالَ: تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ حَمَلَ قَوْمَ لُوطٍ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، ثُمَّ سَكَتَا(٢)، قَالَ: فَقُلْتُ: هَلِ اخْتَصَمَا؟ قَالَ: لَا»](٣).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْآثَارِ فِي(٤) جَمِيعِ الْأَمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ أَهْلُ بِدَعٍ وَزَيْغٍ، وَلَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا الْعُلَمَاءُ أَهْلُ الْأَثَرِ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ، وَيَتَفَاضَلُونَ فِيهِ بِالْإِتْقَانِ وَالْمَيْزِ وَالْفَهْمِ.

(١٨٠٠) حَدَّثَنَا [د/ ١٢٨أ] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُوَازِ(٥) مِنْدَادَ الْمِصْرِيَّ الْمَالِكِيَّ قَالَ(٦) فِي كِتَابِ الْإِجَارَاتِ مِنْ كِتَابِهِ فِي الْخِلَافِ قَالَ مَالِكٌ: «لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ(٧) فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالتَّنْجِيمِ»، وَذَكَرَ كُتُبًا ثُمَّ قَالَ: وَكُتُبُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا هِيَ كُتُبُ أَصْحَابِ الْكَلَامِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَتُفْسَخُ الْإِجَارَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ(٨): وَكَذَلِكَ كُتُبُ الْقَضَاءِ بِالنُّجُومِ وَعَزَائِمِ الْجِنِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وَقَالَ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ مَالِكٍ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ» قَالَ: أَهْلُ الْأَهْوَاءِ عِنْدَ مَالِكٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِنَا هُمْ أَهْلُ الْكَلَامِ،

---

(١) في (ب): «وقال».
(٢) في (ب): «سكت».
(٣) سقط من (د).
(٤) في (د): «من».
(٥) ويقال: خويز، ترجمته في «لسان الميزان» (٧١٨٣)، صنَّف كتبًا منها: «الخلاف»، و«أصول الفقه»، و«أحكام القرآن»، وله عن مالك شواذ واختيارات لم يعرج عليها حذَّاق المذاهب، وطعن فيه ابن عبد البر.
(٦) سقط من (د).
(٧) في (أ): «الإجارات».
(٨) سقط من (د).

فَكُلُّ مُتَكَلِّمٍ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، أَشْعَرِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ أَشْعَرِيٍّ، وَلَا تُقْبَلُ لَهُ[١] شَهَادَةٌ فِي الْإِسْلَامِ أَبَدًا[٢]، وَيُهْجَرُ، وَيُؤَدَّبُ عَلَى بِدْعَتِهِ، فَإِنْ تَمَادَى عَلَيْهَا اسْتُتِيبَ مِنْهَا[٣].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَيْسَ فِي الِاعْتِقَادِ كُلِّهِ[٤] فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَّا مَا جَاءَ مَنْصُوصًا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ ﷺ أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ وَمَا جَاءَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ نَحْوِهِ يُسَلَّمُ لَهُ وَلَا يُنَاظَرُ فِيهِ.

(١٨٠١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نَا قَاسِمٌ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ [ب/ ١٦٩ب] بْنُ نَجْدَةَ، ثَنَا بَقِيَّةُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: كَانَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ يَقُولَانِ: «ارْوُوا[٥] هَذِهِ[٦] الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ [وَلَا تُنَاظِرُوا فِيهَا»][٧].

(١٨٠٢) وَقَدْ رُوِّينَا عَنْ مَالِكِ [أ/ ١٣٧أ] بْنِ أَنَسٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَسُفْيَانَ [بْنِ سَعِيدٍ][٨] الثَّوْرِيِّ[٩]، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، فِي الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ قَالُوا[١٠]: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ[١١].

[قَالَ أَبُو عُمَرَ][١٢]: نَحْوَ حَدِيثِ التَّنَزُّلِ[١٣] وَحَدِيثِ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ

---

(١) في (د): «لهم». (٢) سقط من (د).
(٣) ينظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٩٥)، و«قواعد العقائد» (ص٨٧).
(٤) سقط من (د). (٥) في (أ): «أمروا».
(٦) سقط من (ب). (٧) سقط من (أ).
(٨) سقط من (د). (٩) سقط من (أ، ب).
(١٠) في (أ، ب): «قال».
(١١) خرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٩٣٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٢).
(١٢) سقط من (أ، ب).
(١٣) في (أ): «التنزيل».

عَلَى صُورَتِهِ، وَأَنَّهُ يُدْخِلُ قَدَمَهُ فِي جَهَنَّمَ، [وَأَنَّهُ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ، وَأَنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ](١)، وَمَا كَانَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ شَرَحْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْأَثَرِ، وَبَسَطْنَاهُ فِي «كِتَابِ التَّمْهِيدِ»(٢) عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ(٣) التَّنَزُّلِ(٤)، فَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ تَأَمَّلَهُ هُنَاكَ عَلَى أَنِّي أَقُولُ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْكَلَامِ كُلِّهِمْ(٥)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١٨٠٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ هِشَامِ

---

(١) سقط من (أ، ب).

(٢) قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: الذي أقول: إنه من نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعدٍ وعبد الرحمن وسائر المهاجرين وجميع الوفود الذين دخلوا في دين اللَّه أفواجًا: علم أن اللَّه ﷻ لم يعرفه واحدٌ منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، لا من قبل حركةٍ، ولا من باب الكلِّ والبعض، ولا من باب كان ويكون، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبًا، وفي الجسم ونفيه، والتشبيه ونفيه لازمًا ما أضاعوه، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم، ولو كان ذلك من عملهم مشهورًا، أو من أخلاقهم معروفًا لاستفاض عنهم، ولشهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات، وقول رسول اللَّه ﷺ: «**ينزل ربُّنا إلى السماء الدنيا**» عندهم مثل قول اللَّه ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، كلهم يقول: ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيفٍ، لا يقولون كيف يجيء، وكيف يتجلى، وكيف ينزل، ولا من أين جاء، ولا من أين تجلى، ولا من أين ينزل؛ لأنه ليس كمثله شيء من خلقه، وتعالى عن الأشياء، ولا شريك له، وفي قول اللَّه ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] دلالةٌ واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجليًا للجبل، وفي ذلك ما يفسِّر معنى حديث التنزيل . . . «التمهيد» (٧/ ١٥٣-١٥٤).

(٣) سقط من (د).

(٤) في (أ): «التنزيل».

(٥) سقط من (أ، ب).

قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَلَا تُجَادِلُوهُمْ وَلَا تَسْمَعُوا مِنْهُمْ»(١).

(١٨٠٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ(٢)، نَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بَحْرٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا سُنَيْدٌ، نَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَعْفَرَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ [د/ ١٢٨ب] قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلِمَ عِلْمًا عَلَّمَهُ الْعِبَادَ، وَعَلِمَ عِلْمًا لَمْ يُعَلِّمْهُ الْعِبَادَ، فَمَنْ(٣) تَكَلَّفَ(٤) الْعِلْمَ الَّذِي لَمْ يُعَلِّمْهُ الْعِبَادَ لَمْ يَزْدَدْ مِنْهُ إِلَّا بُعْدًا، قَالَ: وَالْقَدَرُ مِنْهُ»(٥).

(١٨٠٥) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ، نَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، نَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، نَا خُصَيْفٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَدْرِيُّونَ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ»(٦).

(١٨٠٦) وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: «النَّاظِرُ فِي الْقَدَرِ كَالنَّاظِرِ فِي عَيْنِ الشَّمْسِ، كُلَّمَا ازْدَادَ نَظَرًا ازْدَادَ حَيْرَةً(٧)»(٨).

---

(١) خرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٧٢)، والدارمي في «سننه» (٤٠١)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٢٤٠).

وهشام بن حسان في روايته عن الحسن مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنه.

(٢) في (د): «أحمد بن محمد»، وهو خطأ.

(٣) في (أ): «فلم».
(٤) في (د): «تطلب».

(٥) ذكره ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص٢١)، وابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٧)، والشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٣٠٥).

(٦) تقدم برقم (١٤٢٥)، وقد ذكره ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص٢١)، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥).

(٧) في (د): «عبرة».

(٨) ذكره الديلمي في «الفردوس» (٦٤٤٨) عن أبي هريرة

قَالَ أَبُو عُمَرَ: [مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثِّقَاتِ وَجَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَصَحَّ عَنْهُمْ فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ فَبِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَمَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ عَنْهُمْ سُلِّمَ لَهُ، وَلَمْ يُنَاظَرْ فِيهِ كَمَا لَمْ يُنَاظَرُوا.

قَالَ أَبُو عُمَرَ:][1] رَوَاهَا السَّلَفُ وَسَكَتُوا عَنْهَا وَهُمْ[2] كَانُوا أَعْمَقَ النَّاسِ عِلْمًا، وَأَوْسَعَهُمْ فَهْمًا، وَأَقَلَّهُمْ تَكَلُّفًا، وَلَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُمْ عَنْ عِيٍّ، فَمَنْ لَمْ يَسَعْهُ مَا وَسِعَهُمْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ».

(١٨٠٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، نَا [ب/ ١٧٠أ] أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ[3]، نَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، نَا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ الرَّازِيُّ، عَنْ عَمْرِو[4] بْنِ أَبِي[5] قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ فِي مَجْلِسٍ فَذُكِرَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ[6] ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ ﷻ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ فَتَشَبَّهُوا بِأَخْلَاقِهِمْ وَطَرَائِقِهِمْ، فَإِنَّهُمْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ [أ/ ١٣٧ب] عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»[7].

(١٨٠٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا قَاسِمٌ [بْنُ أَصْبَغَ][8]، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا

---

(١) سقط من (أ، ب).
(٢) سقط من (د).
(٣) عبد اللَّه بن محمد بن عبد الحميد، تقدم ذكره عند رقم (١٤٢٦).
(٤) في (أ): «عمر».
(٥) سقط من النسخ، وهو عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق الكوفي، وهو صدوق لا بأس به، وهو من رجال «التهذيب».
(٦) في (د): «رسول اللَّه».
(٧) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١١٦١)، (١٩٨٤)، وخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥، ٣٠٦) من قول عبد اللَّه عمر رضي الله عنهما.
(٨) سقط من (د).

مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «لَمْ يُدَّخَرْ لَكُمْ شَيْءٌ خُبِّئَ عَنِ[١] الْقَوْمِ لِفَضْلٍ عِنْدَكُمْ»[٢].

(١٨٠٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ بَحْرٍ، نَا [مُحَمَّدُ بْنُ][٣] إِسْمَاعِيلَ، نَا سُنَيْدٌ، نَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَعَمْرِي لَئِنِ اتَّبَعْتُمُوهُ فَلَقَدْ[٤] سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ تَرَكْتُمُوهُ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»[٥].

(١٨١٠) قَالَ[٦]: وَحَدَّثَنَا[٧] سُنَيْدٌ، ثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ سَلَّامِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّيًا فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا، وَأَحْسَنَهَا حَالًا، قَوْمًا اخْتَارَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، [وَإِقَامَةِ دِينِهِ][٨]، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى

---

(١) في (أ): «من».

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (١٥٤٢)، وابن بطة (١٢٤٥)، والبيهقي في «المدخل» (٢٣٢).

(٣) سقط من (د).

(٤) في (د): «لقد».

(٥) إسناده ضعيف، وهو أثر صحيح: فيه سنيد بن داود، وهو ضعيف، والأثر خرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٨٢)، وابن المبارك في «الزهد» (٤٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣٨٠١)، وأبو داود في «الزهد» (٢٦٧)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٠، ١٢، ١٤، ١٥)، والبزار (٢٩٥٦)، والمروزي في «السنة» (٨٦، ٨٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١٩٦)، واللالكائي (١١٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٨٩)، (٩/ ٢١٨)..

(٦) يعني: محمد بن إسماعيل.

(٧) في (د): «حدثنا».

(٨) سقط من (د).

الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»[١].

(١٨١١) قَالَ: ونا سُنَيْدٌ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى إِلَّا لُقِّنُوا[٢] الْجَدَلَ»** ثُمَّ قَرَأَ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]»[٣].

[قَالَ أَبُو عُمَرَ:][٤] وَتَنَاظَرَ الْقَوْمُ وَتَجَادَلُوا فِي الْفِقْهِ وَنُهُوا عَنِ الْجِدَالِ فِي

---

(١) **إسناده ضعيف**: فيه سنيد بن داود المصيصي ضعف مع إمامته ومعرفته، وهو من رجال «التهذيب». وقتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ثقة، ولكنه مدلس، ولم يصح له سماع من ابن مسعود رضي الله عنه. وينظر «ذم الكلام» (٧٤٦) للهروي، و«الحجة في بيان المحجة» (٤٩٨)، و«تحريم النظر في كتب الكلام» (ص٤٤)، و«الاعتصام» (٣/ ٣٠٧).

(٢) في (ب): «لقوا».

(٣) **حديث ضعيف**: خرجه الترمذي في «الجامع» (٣٢٥٢)، وابن ماجه في «سننه» (٤٨)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٥٢، ٢٥٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١)، والطبري في «التفسير» (٢٠/ ٦٢٨)، والدينوري في «المجالسة» (١١٠٤)، والآجري في «الشريعة» (١٠٩، ١١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٧٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٥٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٨٦)، واللالكائي (١٧٧)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٢٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٨٠٨٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٥٢ - ٥٣٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٤٢)، والبغوي في «التفسير» (٧/ ٢١٩)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٩٧٦)، والأصبهاني في «الحجة» (١٦٩): كلهم من طريق أبي غالب واسمه حزور، وهو ضعيف، عن أبي أمامة الباهلي . . . الحديث.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٨٦) في ترجمة حجاج بن دينار، وقال: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وإنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حزور.

وتعقب ابن القطان الترمذي في تصحيحه كما في «بيان الوهم» (٥/ ٥٠٧)، ٥/ ٦٥٤).

(٤) سقط من (أ، ب).

[١٧٠/ب] الِاعْتِقَادِ؛ لِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَى الِانْسِلَاخِ مِنَ الدِّينِ، أَلَا تَرَى مُنَاظَرَةَ بِشْرٍ[1] فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] قَالَ[2]: «هُوَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ» فَقَالَ لَهُ خَصْمُهُ: فَهُوَ فِي قَلَنْسُوَتِكَ، وَفِي حَشْكَ، وَفِي جَوْفِ حِمَارِكَ[3]، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ.

حَكَى ذَلِكَ وَكِيعٌ.

* وَأَنَا وَاللَّهِ أَكْرَهُ أَنْ أَحْكِيَ كَلَامَهُمْ -قَبَّحَهُمُ اللَّهُ-، فَعَنْ هَذَا وَشِبْهِهِ نَهَى الْعُلَمَاءُ، وَأَمَّا الْفِقْهُ فَلَا يُوصَلُ إِلَيْهِ وَلَا يُنَالُ أَبَدًا دُونَ تَنَاظُرٍ فِيهِ وَتَفَهُّمٍ لَهُ.

(١٨١٢) وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِهِ» قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ بِلَالٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ يُسْأَلُ: لِمَ قُدِّمَتِ الْبَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ وَقَدْ نَزَلَ قَبْلَهُمَا بِضْعٌ وَثَمَانُونَ سُورَةً وَإِنَّمَا نَزَلَتَا بِالْمَدِينَةِ؟ فَقَالَ رَبِيعَةُ: «قَدْ قُدِّمَتَا وَأُلِّفَ الْقُرْآنُ عَلَى عِلْمٍ [أ/ ١٣٨أ] مِمَّنْ أَلَّفَهُ، وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى[4] الْعَمَلِ[5] بِذَلِكَ، فَهَذَا مِمَّا نَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَلَا نَسْأَلُ عَنْهُ»[6].

(١٨١٣) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُطَيْسٍ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا عِيسَى بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «وَايْمِ اللَّهِ إِنْ كُنَّا لَنَلْتَقِطُ

---

(١) هو بشر المريسي الجهمي المعروف.

(٢) في (ب): «حسين قال»، ولعله: «حيث قال».

(٣) في (أ، ب): «حمار».

(٤) سقط من (د).

(٥) في (أ، ب): «العلم».

(٦) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ١٠١٦) حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا عبد اللَّه بن وهب... فذكره، ونقله ابن كثير (١/ ٤٨)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٥٤)، وعزاه لأبي بكر بن الأنباري في «المصاحف».

السُّنَنَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالثِّقَةِ وَنَتَعَلَّمُهَا شَبِيهًا بِتَعَلُّمِنَا آيِ الْقُرْآنِ، وَمَا بَرِحَ مَنْ أَدْرَكْنَا مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْفَضْلِ مِنْ خِيَارِ أَوَّلِيَّةِ النَّاسِ يَعِيبُونَ أَهْلَ الْجَدَلِ وَالتَّنْقِيبِ وَالْأَخْذِ بِالرَّأْيِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ لِقَائِهِمْ وَمُجَالَسَتِهِمْ، وَيُحَذِّرُونَا مُقَارَبَتَهُمْ أَشَدَّ التَّحْذِيرِ، وَيُخْبِرُونَ أَنَّهُمْ أَهْلُ ضَلَالٍ وَتَحْرِيفٍ لِتَأْوِيلِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[١]، وَمَا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَرِهَ الْمَسَائِلَ وَنَاحِيَةَ التَّنْقِيبِ وَالْبَحْثِ، وَزَجَرَ عَنْ ذَلِكَ، وَحَذَّرَهُ الْمُسْلِمِينَ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ، حَتَّى كَانَ مِنْ قَوْلِهِ كَرَاهِيَةً لِذَلِكَ:

(١٨١٤) «**ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِسُؤَالِهِمْ[٢] وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»[٣] [ب/ ١٧١أ].

(١٨١٥) وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ:

قَدْ نَقَّرَ النَّاسُ حَتَّى أَحْدَثُوا بِدَعًا ... فِي الدِّينِ بِالرَّأْيِ لَمْ تُبْعَثْ بِهِ الرُّسُلُ
حَتَّى اسْتَخَفَّ بِدِينِ اللَّهِ أَكْثَرُهُمْ ... وَفِي الَّذِي حُمِّلُوا مِنْ دِينِهِ شُغُلُ

(١٨١٦)[٤]

(١٨١٧) قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ: أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ أَخْبَرَهُمْ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرْهَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي الْقَطَّانَ[٥]، عَنِ

---

(١) في (د): «رسوله».
(٢) في (د): «سؤالهم».
(٣) حديث صحيح: خرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).
(٤) في (أ، ب): قال مصعب الزبيري: ما رأيت أحدًا من علمائنا يكرمون أحدًا ما يكرمون عبد الله بن حسن، وعنه روى مالك حديث السدل. اهـ.
قلت: وهذه الفقرة أجنبية غريبة، عن السياق لا تتعلق بما قبلها ولا بعدها، وقد سقطت من النسخة (د)، ولم أر فائدة من إثباتها في المتن فنقلتها ههنا في الهامش.
(٥) في (ب): «ابن القطان».

ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَتِيقٍ، عَنْ(١) طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْأَحْنَفِ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «[**أَلَا هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ**](٢)» ثَلَاثًا(٣).

(١٨١٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا ابْنُ وَضَّاحٍ، نَا مُحَمَّدُ ابْنُ نُمَيْرٍ، ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ طَلْقِ ابْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْأَحْنَفِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [أ/ ١٣٨ب] فَذَكَرَهُ وَ(٤) لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا(٥).

(١٨١٩) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ [بْنُ مُحَمَّدِ](٦) بْنِ أَحْمَدَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَرَوِيُّ(٧)، نَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ(٨): قَالَ(٩) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنِ بْنِ حَسَنٍ(١٠): «الْمِرَاءُ يُفْسِدُ الصَّدَاقَةَ الْقَدِيمَةَ وَيَحِلُّ الْعُقْدَةَ الْوَثِيقَةَ، وَأَقَلُّ مَا فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمُغَالَبَةُ(١١)، وَالْمُغَالَبَةُ أَمْتَنُ أَسْبَابِ الْقَطِيعَةِ»(١٢).

---

(١) تكررت في (د). (٢) سقط من (أ).

(٣) **حديث صحيح**: خرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٧٠).

(٤) سقط من (ب، د).

(٥) **حديث صحيح**: خرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٧٥).

(٦) سقط من (د). (٧) في (أ، ب): «القزويني».

(٨) في مصادر الأثر أن الأصمعي يرويه عن سفيان بن عيينة عن عبد اللَّه.. فذكره.

(٩) تكررت في (ب).

(١٠) وقع في «بهجة المجالس»: «عبد اللَّه بن حسن بن حسين»! وهو تصحيف. ويبدو لي أن الفقرة التي وضعتها في الهامش قبل قليل تتعلق بهذا الخبر، وكأنها كانت حاشية فألحقت بالأصل، وهذا تخمين وظن، فإن كان صوابًا فالحمد للَّه، وإن لم يكن فأستغفر اللَّه.

(١١) في «بهجة المجالس»: «دريئة للمغالبة».

(١٢) ذكره المصنف في «بهجة المجالس» (١/ ٤٢٩)، والخبر أخرجه ابن بطة في «الإبانة»=

(١٨٢٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ مِسْعَرًا[١] يَقُولُ يُخَاطِبُ ابْنَهُ كِدَامًا:

إِنِّي مَنَحْتُكَ يَا كِدَامُ نَصِيحَتِي ... فَاسْمَعْ لِقَوْلِ أَبٍ عَلَيْكَ شَفِيقِ
أَمَّا الْمُزَاحَةُ وَالْمِرَاءُ فَدَعْهُمَا ... خُلُقَانِ لَا أَرْضَاهُمَا لِصَدِيقِ [ب/ ١٧١ب]
إِنِّي بَلَوْتُهُمَا فَلَمْ أَحْمَدْهُمَا ... لِمُجَاوِرٍ جَارٍ[٢] وَلَا لِرَفِيقِ
وَالْجَهْلُ يُزْرِي بِالْفَتَى فِي قَوْمِهِ ... وَعُرُوقُهُ فِي النَّاسِ أَيُّ عُرُوقِ[٣]

وَقَدْ رَوَيْتُ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ[٤] لِمِسْعَرِ[٥] بْنِ كِدَامٍ مِنْ وُجُوهٍ، فَاقْتَصَرْتُ مِنْهَا عَلَى مَا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ.

= (٦٥٥)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٤١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٨٠) من طريق الأصمعي، عن سفيان بن عيينة، عن عبد اللَّه بن حسن، ورواية المصنف هنا سقط منها «سفيان»، وخرجه البيهقي في «الشعب» (٨٤٣٦)، عن الشعبي.

(١) مسعر بن كدام الهلالي.

(٢) في (د): «جارًا».

(٣) الأبيات ذكرها المصنف في «بهجة المجالس» (١/ ٤٣٠-٤٣١)، والخبر: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٢١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨٦٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٩٤٩) من طريق جعفر بن عون عنه فذكره.
وأخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٨٩٥) من طريق ابن الأصبهاني، عن مسعر.
وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٢١) من طريق ابن عيينة عنه.
والخطيب في «الجامع» (٩٥٧) من طريق يحيى بن سليمان المحاربي عنه.

(٤) في (أ): «هذا الخبر».

(٥) في (ب): «عن مسعر».

بَابُ إِثْبَاتِ[1] الْمُنَاظَرَةِ وَالْمُجَادَلَةِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وَقَالَ: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] [وَالْبَيِّنَةُ مَا بَانَ مِنَ الْحَقِ][2].

وَقَالَ: ﴿إِنْ[3] عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾ [يونس: ٦٨]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مِنْ حُجَّةٍ، قَالُوا: وَالسُّلْطَانُ: الْحُجَّةُ.

وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وَقَالَ: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١].

(١٨٢١) حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْحَلَبِيُّ الْقَاضِي، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَهْلٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، ثَنَا مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدٍ الْمُكْتِبِ، عَنِ الْفُضَيْلِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ [د/ ١٣٠أ]: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ وَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟» وَذَكَرَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «فِي[4] مُجَادَلَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ يَوْمَ

---

(١) في (د): «إتيان».
(٢) سقط من (أ، ب).
(٣) في (أ، ب): «قل هل»، وفي (د): «هل».
(٤) سقط من (د).

الْقِيَامَةِ: يَا رَبِّ، أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ [أ/ ١٣٩أ]: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَيَّ الْيَوْمَ شَاهِدًا إِلَّا مِنْ نَفْسِي، قَالَ: كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، كَذَا قَالَ، وَيَخْتِمُ عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انْطِقِي، فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ، فَعَنْكُنَّ[(١)] كُنْتُ أُنَاضِلُ»[(٢)].

وَقَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ[(٣)] يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١].

وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ [ب/ ١٧٢أ] فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٨] يَقُولُ: فَانْقَطَعَ وَخُصِمَ وَلَحِقَهُ الْبُهْتُ عِنْدَ أَخْذِ الْحُجَّةِ لَهُ وَوَصَفَ اللَّهُ ﷻ خُصُومَةَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام قَوْمَهُ وَرَدَّهُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَبِيهِ فِي عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] إِلَى قَوْلِهِ: [﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [الأنبياء: ٦٧] الْآيَاتِ كُلَّهَا.

وَنَحْوَ هَذَا فِي سُورَةِ الظُّلَّةِ[(٤)]][(٥)]: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٠- ٧٣] فَحَادُوا عَنْ جَوَابِ سُؤَالِهِ هَذَا إِذِ انْقَطَعُوا وَعَجَزُوا عَنِ الْحُجَّةِ

---

(١) في (أ، ب): «لكم فعلكم».

(٢) إسناده ضعيف، والحديث صحيح: فيه محمد بن حميد بن حيان الرازي حافظ ضعيف.
ومهران بن أبي عمر العطار صدوق له أوهام سيئ الحفظ، وهما من رجال «التهذيب».
والحديث خرجه مسلم في «صحيحه» (٢٩٦٩) من طريق أبي بكر بن النضر بن أبي النضر، عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن عبيد الله الأشجعي، عن سفيان الثوري.

(٣) في (د): «وقال إنكن».

(٤) يعني سورة الشعراء إذ فيها قوله تعالى: ﴿عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ﴾ [الشعراء: ١٨٩]. كما في «إبراز المعاني من حرز الأماني» (ص٣٠٣).

(٥) سقط من (د).

فَقَالُوا(١): ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤] وَهَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ عَنْ هَذَا(٢) السُّؤَالِ، وَلَكِنَّهُ حَيْدَةٌ وَهَرَبٌ عَمَّا لَزِمَهُمْ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الِانْقِطَاعِ.

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] قَالُوا: بِالْعِلْمِ وَالْحُجَّةِ.

وَقَالَ فِي قِصَّةِ نُوحٍ عليه السلام: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢] الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥].

وَقَالَ فِي قِصَّةِ مُوسَى عليه السلام: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥].

وَكَذَلِكَ قَوْلُ فِرْعَوْنَ: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٣٠] يَعْنِي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ أَدْحَضُ بِهَا حُجَّتَكَ.

وَقَالَ ﷻ: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ(٣)﴾ [يونس: ٣٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥].

فَهَذَا(٤) كُلُّهُ تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ لِلسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ وَالْمُجَادَلَةِ.

وَجَادَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْكِتَابِ وَبَاهَلَهُمْ بَعْدَ الْحُجَّةِ قَالَ اللَّهُ [أ/ ١٣٩ب] ﷻ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ [د/ ١٣٠ب] خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الْآيَةَ(٥) ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ [ب/ ١٧٢ب] مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١] الْآيَةَ.

---

(١) في (د): «فقال».
(٢) سقط من (د).
(٣) زاد في (أ): «﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾».
(٤) في (د): «هذا».
(٥) سقط من (د).

(١٨٢٢) وَقَالَ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ [مِنْ بَعْضٍ][1]» الْحَدِيثَ[2].

(١٨٢٣) وَجَادَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه الْيَهُودَ فِي جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عليهما السلام[3]، قَالَ[4] جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ: كَانَ لِعُمَرَ أَرْضٌ بِأَعْلَى الْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَأْتِيهَا، وَكَانَ طَرِيقُهُ عَلَى مَوْضِعِ مُدَارَسَةِ الْيَهُودِ، وَكَانَ كُلَّمَا مَرَّ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَسَمِعَ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالُوا: يَا عُمَرُ، مَا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ أَحَدٌ[5] أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكَ، إِنَّهُمْ يَمُرُّونَ بِنَا فَيُؤْذُونَنَا وَتَمُرُّ بِنَا فَلَا تُؤْذِينَا، وَإِنَّا لَنَطْمَعُ فِيكَ، فَقَالَ لَهُمْ عُمَرُ: أَيُّ يَمِينٍ فِيكُمْ أَعْظَمُ؟ قَالُوا: الرَّحْمَنُ، قَالَ: فَبِالرَّحْمَنِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى بِطُورِ سَيْنَاءَ، أَتَجِدُونَ مُحَمَّدًا عِنْدَكُمْ نَبِيًّا، فَسَكَتُوا، قَالَ: تَكَلَّمُوا مَا شَأْنُكُمْ؟ وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُكُمْ وَأَنَا شَاكٌّ فِي شَيْءٍ مِنْ دِينِي، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: أَخْبِرُوا الرَّجُلَ أَوْ[6] لَأُخْبِرَنَّهُ، قَالُوا: نَعَمْ، إِنَّا نَجِدُهُ[7] مَكْتُوبًا عِنْدَنَا، وَلَكِنَّ صَاحِبَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِي يَأْتِيهِ بِالْوَحْيِ هُوَ جِبْرِيلُ، وَجِبْرِيلُ عَدُوُّنَا، وَهُوَ صَاحِبُ كُلِّ عَذَابٍ وَقِتَالٍ[8] وَخَسْفٍ، وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ وَلِيُّهُ مِيكَائِيلَ لَآمَنَّا بِهِ، فَإِنَّ مِيكَائِيلَ صَاحِبُ كُلِّ رَحْمَةٍ وَكُلِّ غَيْثٍ، قَالَ لَهُمْ[9]: فَأُنْشِدُكُمُ الرَّحْمَنَ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى [بِطُورِ سَيْنَاءَ][10] أَيْنَ مِيكَائِيلُ وَأَيْنَ جِبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ عز وجل؟ قَالُوا: جِبْرِيلُ عَنْ يَمِينِهِ

---

(١) سقط من (د).

(٢) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٨٠، ٦٩٦٧، ٧١٦٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٧١٣).

(٣) خرجه الطبري في «التفسير» (١/ ٤٣٤).

(٤) في (ب): «فقال».

(٥) سقط من (د).

(٦) في (ب): «و».

(٧) في (د): «لنجده».

(٨) في (د): «قتال وعذاب».

(٩) سقط من (د).

(١٠) سقط من (د).

وَمِيكَائِيلُ عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ عُمَرُ: فَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِيَ هُوَ عَدُوٌّ لِلَّذِي عَنْ يَمِينِهِ هُوَ[١] عَدُوٌّ لِلَّذِي عَنْ يَسَارِهِ، وَالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لِلَّذِي عَنْ يَسَارِهِ عَدُوٌّ لِلَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَنَّهُ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لَهُمَا فَإِنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ، ثُمَّ رَجَعَ عُمَرُ لِيُخْبِرَ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدَ جِبْرِيلَ عليه السلام قَدْ سَبَقَهُ بِالْوَحْيِ، فَدَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ [ب/ ١٧٣/أ] فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٧-٩٨] الْآيَاتِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ جِئْتُ وَمَا أُرِيدُ إِلَّا أَنْ[٢] أُخْبِرَكَ.

فَهَذَا مِمَّا صَدَّقَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ قَوْلَ عُمَرَ وَاحْتِجَاجَهُ، وَهُوَ بَابٌ مِنَ الِاحْتِجَاجِ لَطِيفٌ مَسْلُوكٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ وَتَرَكْنَا إِسْنَادَ هَذَا الْخَبَرِ وَسَائِرِ مَا أَوْرَدْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ وَالْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ؛ لِشُهْرَتِهَا فِي التَّفَاسِيرِ وَالْمُصَنَّفَاتِ.

(١٨٢٤) وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ [أ/ ١٤٠أ] أَنَّ آدَمَ احْتَجَّ مَعَ مُوسَى عليهما السلام [فَقَالَ ﷺ][٣]: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[٤].

وَقَالَ ﷻ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] فَأَثْنَى عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَذَمَّ أَهْلَ الْكُفْرِ وَالْبَاطِلِ، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعُتْبَةَ وَشَيْبَةَ ابْنَيْ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ[٥][٦].

---

(١) سقط من (د).

(٢) سقط من (أ).

(٣) سقط من (د).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٦١٤)، و«صحيح مسلم» (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) في (د): «ربيعة».

(٦) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٦٦١٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٥٢).

(١٨٢٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدَّيْنَوَرِيُّ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّافِعِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاجِبُ[٢] بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا وَكِيعٌ، ثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ، يُقْسِمُ[٣]: «أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَاتُ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾[٤] [الحج: ٢٤] فِي هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ السِّتَّةِ يَوْمَ بَدْرٍ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ[٥] الْمُطَّلِبِ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ»[٦].

(١٨٢٦) وَتَجَادَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ السَّقِيفَةِ وَتَدَافَعُوا وَتَقَرَّرُوا وَتَنَاظَرُوا حَتَّى صَارَ الْحَقُّ فِي أَهْلِهِ[٧].

(١٨٢٧) وَتَنَاظَرُوا بَعْدَ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ فِي أَهْلِ الرِّدَّةِ[٨]، وَفِي فُصُولٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا.

(١٨٢٨) وَاحْتَجُّوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا حَقَنُوا مِنِّي[٩] دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ**

---

(١) في (د، ب): «الرافقي».
(٢) في (د): «صاحب».
(٣) في (د): «يقول».
(٤) في (أ، ب): «العزيز الحميد».
(٥) سقط من (د).
(٦) حديث صحيح: خرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩٦٥، ٣٩٦٦، ٣٩٦٧، ٣٩٦٨، ٣٩٦٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣٠٣٣)، وخرجه الترمذي في «الجامع» (٣١٤٧)، والحميدي في «مسنده» (٤٤٨).
(٧) «صحيح البخاري» (٣٦٦٨).
(٨) «صحيح البخاري» (٧٢٨٤)، و«صحيح مسلم» (٢٠).
(٩) سقط من (د)

إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: «مِنْ حَقِّهَا الزَّكَاةُ، وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ [ب/ ١٧٣ب] وَالزَّكَاةِ وَلَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا -وَيُرْوَى عِقَالًا- لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ» فَبَانَ لِعُمَرَ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ الَّذِينَ خَالَفُوا أَبَا بَكْرٍ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ، فَتَابَعُوهُ[١]، [وَكَذَا يَجِبُ عَلَى مَنْ خَالَفَ صَاحِبَهُ وَنَاظَرَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَيْهِ إِذَا بَانَ لَهُ الْحَقُّ فِي قَوْلِهِ][٢]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِلَّا بِحَقِّهَا» مِثْلُ قَوْلِهِ[٣] ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]».

(١٨٢٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا ابْنُ مَاهَانَ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ الطَّائِيِّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: لَمَّا جَمَعَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ أَهْلَ الرِّدَّةِ قَالَ: «اخْتَارُوا مِنِّي حَرْبًا مُجْلِيَةً أَوْ سِلْمًا مُخْزِيَةً» قَالُوا: أَمَّا الْحَرْبُ الْمُجْلِيَةُ فَقَدْ عَرَفْنَاهَا فَمَا السِّلْمُ الْمُخْزِيَةُ؟ قَالَ: «تَدُونَ قَتْلَانَا وَلَا نَدِي قَتْلَاكُمْ» فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ فَقَالَ: قَتْلَانَا قُتِلُوا فِي سَبِيلِ[٤] اللَّهِ لَا يُودَوْنَ. قَالَ[٥]: وَنَنْزِعُ عَنْكُمُ الْحَلْقَةَ وَالْكُرَاعَ، يَعْنِي السِّلَاحَ وَالْخَيْلَ، قَالَ ابْنُ مَاهَانَ قَالَ: وَتَلْزَمُونَ[٦] أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ رَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ مَا شَاءَ»[٧].

(١٨٣٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ [بْنُ سَعِيدٍ][٨]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ[٩]، ثَنَا ابْنُ

---

(١) في (أ): «فبايعوه».
(٢) سقط من (أ، ب).
(٣) في (ب، د): «قول الله».
(٤) سقط من (ب).
(٥) سقط من (د).
(٦) في (د): «تكرمون».
(٧) أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٢٩٣٤)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٥٣) من طريق سفيان بن عيينة به. وقال: لم يرو هذا الحديث، عن أيوب بن عائذ إلا سفيان بن عيينة.
(٨) «بن سعيد» سقط من (ب).
(٩) تكررت في (ب).

وَضَّاحٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ[1] [د/ ١٣١ب].

(١٨٣١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا قَاسِمُ [بْنُ أَصْبَغَ][2]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ ابْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ ابْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: «قُلْتُ لِحُذَيْفَةَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ فَقَالَ: أَنْتَ تَقُولُ: صَلَّى فِيهِ يَا أَصْلَعُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْقُرْآنُ، قَالَ حُذَيْفَةُ: هَاتِ، مَنِ احْتَجَّ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ أَفْلَحَ[3] فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَيْنَ تَجِدُهُ صَلَّى فِيهِ[4]»؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[5].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٥١٠)، وابن أبي شيبة (٣٢٧٣١)، وابن زنجويه (٧٤٢)، والبيهقي (٨/ ١٨٣)، و(٨/ ٣٣٥) كلهم من طرق عن سفيان الثوري فذكره.
وتابع الثوري: شعبة، أخرجه أحمد في «الفضائل» (١٦٩٨): كلاهما عن قيس بن مسلم به فذكره.

(٢) سقط من (د). (٣) في (ب): «فلح».

(٤) في (د): «منه».

(٥) إسناده ضعيف: فيه عاصم بن أبي النجود واسم أمه بهدلة، وفي حفظه ضعف، وروايته عن زر مضطربة كما شرح ذلك ابن رجب في «شرح علل الترمذي».
وأخرجه الطيالسي (٤١١)، وابن أبي شيبة (٣١٦٩٨، ٣٦٥٧٣)، وأحمد (٥/ ٣٩٢، ٣٩٤)، والطحاوي في «المشكل» (٥٠١٤)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٧٣٠) من طريق حماد بن سلمة، وأخرجه الحميدي (٤٥٣)، والترمذي (٣١٤٧) من طريق مسعر، وأخرجه أحمد (٥/ ٣٨٧)، والبزار (١٩١٥) من طريق شيبان، وأخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٩٣)، وابن حبان (٤٥) من طريق حماد بن زيد.
وأخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (١٥٣٤) من طريق ابن عيينة، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٩١) من طريق أبي بكر بن عياش. =

(١٨٣٢) وَنَاظَرَ عَلِيٌّ رضي الله عنه الْخَوَارِجَ حَتَّى انْصَرَفُوا.

(١٨٣٣) وَنَاظَرَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَيْضًا بِمَا لَا مَدْفَعَ [ب/ ١٧٤أ] فِيهِ مِنَ الْحُجَّةِ مِنْ نَحْوِ كَلَامِ عَلِيٍّ، وَلَوْلَا شُهْرَةُ ذَلِكَ وَخَشْيَةُ طُولِ[١] الْكِتَابِ بِهِ لَاجْتَلَبْتُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ.

(١٨٣٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ وَسَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَا: نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، ثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «لَمَّا اجْتَمَعَتِ الْحَرُورِيَّةُ[٣] يَخْرُجُونَ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: جَعَلَ يَأْتِيهِ الرَّجُلُ يَقُولُ[٤]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْقَوْمُ خَارِجُونَ عَلَيْكَ، قَالَ: دَعْهُمْ[٥] حَتَّى يَخْرُجُوا، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَبْرِدْ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَفُتْنِي حَتَّى آتِيَ الْقَوْمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ قَائِلُونَ، فَإِذَا هُمْ مُسْهَمَةٌ وُجُوهُهُمْ مِنَ السَّهَرِ، قَدْ أَثَّرَ السُّجُودُ فِي جِبَاهِهِمْ كَأَنَّ أَيْدِيَهُمْ ثَفِنُ الْإِبِلِ

= كلهم (شعبة، وحماد بن سلمة ومسعر وشيبان وحماد بن زيد وابن عيينة وأبو بكر بن عياش)، عن عاصم بن أبي النجود به فذكره.

وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الحاكم، قلت: وقد تقدم أنه ضعيف، والله أعلم.

(١) تكررت في (أ).

(٢) سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل اليمامي، ثقة لا بأس به، قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة. «التهذيب» (٤/ ٢٣٦).

(٣) الحرورية: بضم الحاء المهملة وفتحها، نسبة إلى قرية حروراء في العراق، تبعد عن الكوفة نحو ميلين، نزل فيها الخوارج سنة ٣٧، بعد عودتهم من صفين، ينظر «اللباب» (١/ ٣٥٩).

(٤) في (ب): «اليقول».

(٥) في جميع النسخ: «دعوهم».

عَلَيْهِمْ قُمُصٌ مُرَحَّضَةٌ فَقَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ(١)؟ وَمَا هَذِهِ الْحُلَّةُ عَلَيْكَ؟

قَالَ: قُلْتُ: مَا تَعِيبُونَ مِنِّي فَلَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى(٢) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِيَّةِ(٣)، قَالَ: ثُمَّ قَرَأْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف: ٣٢].

فَقَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ؟

قُلْتُ(٤): جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أ/ ١٤١] وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَمِنْ عِنْدِ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ، جِئْتُ لِأُبَلِّغَكُمْ عَنْهُمْ وَأُبَلِّغَهُمْ عَنْكُمْ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تُخَاصِمُوا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلَى فَلَنُكَلِّمَنَّهُ.

قَالَ: فَكَلَّمَنِي مِنْهُمْ رَجُلَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ(٥).

قَالَ: قُلْتُ: مَاذَا نَقَمْتُمْ عَلَيْهِ؟

قَالُوا: ثَلَاثًا.

فَقُلْتُ: مَا هُنَّ؟

قَالُوا: حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللَّهِ، وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ [الأنعام: ٥٧].

---

(١) في (ب، د): «أبا».
(٢) سقط من (أ).
(٣) في (ب): «اليمنى».
(٤) في (أ): «فقال»، وفي (ب): «قال».
(٥) في (د): «ثلاث».

قَالَ: قُلْتُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ، وَمَاذَا أَيْضًا؟

قَالَ: فَإِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ(١) يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، فَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ مَا حَلَّ قِتَالُهُمْ وَلَئِنْ كَانُوا كَافِرِينَ لَقَدْ حَلَّ قِتَالُهُمْ وَسِبَاهُمْ.

قَالَ: قُلْتُ: وَمَاذَا أَيْضًا؟

قَالُوا: وَمَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ [ب/ ١٧٤ب] يَكُنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ [د/ ١٣٢أ].

قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتُمْ(٢) إِنْ أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ(٣) ﷺ مَا يَنْقُضُ قَوْلَكُمْ هَذَا، أَتَرْجِعُونَ؟

قَالُوا: وَمَا لَنَا لَا نَرْجِعُ؟

قَالَ(٤): قُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ: حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥] فَصَيَّرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ إِلَى حُكْمِ الرِّجَالِ فَنَشَدْتُكُمُ اللَّهَ أَتَعْلَمُونَ حُكْمَ الرِّجَالِ فِي دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي(٥) إِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ أَفْضَلَ أَوْ فِي دَمِ(٦) أَرْنَبٍ ثَمَنُ رُبْعِ دِرْهَمٍ، وَفِي بُضْعِ امْرَأَةٍ؟

قَالُوا: بَلَى هَذَا أَفْضَلُ.

قَالَ: أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟

---

(١) في (د): «فلم».

(٢) في (أ): «أرأيتكم».

(٣) في (ب): «رسوله».

(٤) سقط من (د).

(٥) سقط من (أ، ب).

(٦) في (أ): «حكم».

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: قَاتَلَ فَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، أَفَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ؟ رضي الله عنها، فَإِنْ قُلْتُمْ: نَسْبِيهَا، فَنَسْتَحِلَّ مِنْهَا مَا نَسْتَحِلُّ مِنْ غَيْرِهَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ[١] وَإِنْ قُلْتُمْ: لَيْسَتْ بِأُمِّنَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ[٢]، فَأَنْتُمْ تَرَدَّدُونَ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟

قَالُوا: بَلَى، قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: مَحَا نَفْسَهُ مِنْ إِمْرَةِ[٣] الْمُؤْمِنِينَ فَأَنَا آتِيكُمْ بِمَنْ تَرْضَوْنَ، إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ حِينَ صَالَحَ أَبَا سُفْيَانَ وَسُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«اكْتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. . . .»** فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ وَسُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو: مَا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا قَاتَلْنَاكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«اللَّهُمَّ إِنَّكَ[٤] تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُكَ، امْحُ يَا عَلِيُّ، وَاكْتُبْ[٥]: هَذَا مَا صَالَحَ[٦] عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو سُفْيَانَ وَسُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو»**.

قَالَ: فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَبَقِيَ بَقِيَّتُهُمْ، فَخَرَجُوا فَقُتِلُوا أَجْمَعِينَ[٧].

---

(١) في (أ): «فكرتم».
(٢) في (أ): «فكرتم».
(٣) في (د): «أمير».
(٤) سقط من (أ).
(٥) في (أ): «أنتم».
(٦) في (أ، ب): «اصطلح».
(٧) خرجه أبو داود في «سننه» (٤٠٣٧)، وأحمد في «المسند» (٣١٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٢٢)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤٤٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٩٦)، (١٢/ ١٩٩): كلهم من طريق عكرمة بن عمار، عن أبي زميل به، وإسناده حسن.
وخرجه كذلك الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٢٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «المنتظم من تاريخ الملوك والأمم» (٥/ ١٢٤)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٦٤/ ٢٦٥٦، ٤/ ٢٠٢/ ٧٣٦٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٧٩).
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجها.
وينظر «الاعتصام» (٣/ ١١٨ - ١٢٠) للشاطبي رحمه الله.

(١٨٣٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ [أ/ ١٤١ب] بْنُ عِيسَى، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، ثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ أَبِي[١] الْبَخْتَرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَصْحَابِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «أَنَّهُ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى أَهْلِ[٢] الْبَصْرَةِ [ب/ ١٧٥أ] يَوْمَ الْجَمَلِ جَعَلَ لَهُمْ مَا فِي عَسْكَرِ الْقَوْمِ مِنَ السِّلَاحِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَالُوا: كَيْفَ تَحِلُّ لَنَا دِمَاؤُهُمْ وَلَا تَحِلُّ لَنَا أَمْوَالُهُمْ وَلَا نِسَاؤُهُمْ؟ قَالَ: هَاتُوا سِهَامَكُمْ فَأَقْرِعُوا[٣] عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالُوا: نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»[٤].

فَخَصَمَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه وَعَرَّفَهُمْ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَحِلَّ لَمْ يَحِلَّ بَنُوهَا.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام لَمْ يَغْنَمْ شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ إِلَّا أَنَّ السِّلَاحَ أَمَرَ بِنَزْعِهَا مِنْهُمْ وَنَقْلِهَا.

(١٨٣٦) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، ثَنَا بَكْرُ بْنُ[٥] سَهْلٍ[٦]، ثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ[٧]، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى الْغَسَّانِيُّ[٨]، عَنْ أَبِيهِ[٩]، قَالَ: «خَرَجَتْ عَلَيَّ[١٠] الْحَرُورِيَّةُ بِالْمَوْصِلِ فَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ [د/ ١٣٢ب] بِمَخْرَجِهِمْ، فَكَتَبَ إِلَيَّ

---

(١) سقط من (أ).
(٢) سقط من (ب).
(٣) في (د): «وأقرعوا».
(٤) إسناده ضعيف، فيه عطاء بن السائب -وهو مختلط، والراوي عنه محمد بن فضيل روى عنه بعد الاختلاط، وتابع محمد بن فضيل: خالد بن عبد اللَّه -أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٢٩٥٠)، وتابعه مسعود بن سعد الجعفي -أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٧٨٠).
(٥) سقط من (أ).
(٦) في (د): «سهيل».
(٧) نعيم بن حماد الخزاعي: ضعيف الحديث.
(٨) هشام بن يحيى الغساني: قال أحمد: ما أرى به بأسًا، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. ينظر: «تاريخ دمشق» (٤/ ٧٦٠).
(٩) يحيى بن يحيى بن قيس الغساني، ثقة من رجال «التهذيب».
(١٠) سقط من (أ).

يَأْمُرُنِي بِالْكَفِّ عَنْهُمْ وَأَنْ أَدْعُوَ رِجَالًا مِنْهُمْ فَأَجْعَلَهُمْ[١] عَلَى مَرَاكِبَ مِنَ الْبَرِيدِ حَتَّى يَقْدَمُوا عَلَى عُمَرَ فَيُجَادِلَهُمْ، فَإِنْ يَكُونُوا عَلَى الْحَقِّ اتَّبَعَهُمْ، وَإِنْ يَكُنْ عُمَرُ عَلَى الْحَقِّ اتَّبَعُوهُ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَرْتَهِنَ مِنْهُمْ رِجَالًا، وَأَنْ أُعْطِيَهُمْ رَهْنًا يَكُونُ فِي أَيْدِيهِمْ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْأُمُورُ، وَأَجَلُهُمْ فِي سَيْرِهِمْ وَمُقَامِهِمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ أَمَرَ بِنُزُولِهِمْ، ثُمَّ أَدْخَلَهُمْ عَلَيْهِ، فَجَادَلَهُمْ حَتَّى إِذَا لَمْ يَجِدْ لَهُمْ حُجَّةً رَجَعَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى[٢] وَنَزَعُوا عَنْ رَأْيِهِمْ، وَأَجَابُوا عُمَرَ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: لَسْنَا نُجِيبُكَ حَتَّى تُكَفِّرَ أَهْلَ بَيْتِكَ وَتَلْعَنَهُمْ وَتَتَبَرَّأَ[٣] مِنْهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ لَا يَسَعُكُمْ[٤] فِيمَا خَرَجْتُمْ لَهُ إِلَّا الصِّدْقُ، أَعْلِمُونِي هَلْ تَبَرَّأْتُمْ مِنْ فِرْعَوْنَ وَلَعَنْتُمُوهُ أَوْ ذَكَرْتُمُوهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكَيْفَ وَسِعَكُمْ تَرْكُهُ، وَلَمْ يَصِفِ اللَّهُ ﷻ عَبْدًا بِأَخْبَثَ مِنْ صِفَتِهِ إِيَّاهُ، وَلَا يَسَعُنِي تَرْكُ أَهْلِ بَيْتِي وَمِنْهُمُ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ وَالْمُخْطِئُ وَالْمُصِيبُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[٥].

(١٨٣٧) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ[٦]، ثَنَا نُعَيْمٌ[٧]، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ أَحَدِ بَنِي رَبِيعَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: بَعَثَنِي وَعَوْنَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى خَوَارِجَ [ب/ ١٧٥ب] خَرَجَتْ بِالْجَزِيرَةِ، فَذَكَرَ الْخَبَرَ فِي مُنَاظَرَةِ عُمَرَ لِلْخَوَارِجِ[٨]، وَفِيهِ قَالُوا: خَالَفْتَ أَهْلَ بَيْتِكَ وَسَمَّيْتَهُمُ الظَّلَمَةَ، فَإِمَّا أَنْ

---

(١) في (ب): «فأحملهم».
(٢) في (د): «منهم».
(٣) في (د): «وتبرأ».
(٤) في (أ): «ويسعك».
(٥) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٠٩، ٣١٠) من طريق هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، عن أبيه، عن جده به.
(٦) في (أ، د): «سهيل».
(٧) نعيم بن حماد: ضعيف الحديث.
(٨) في (ب، د): «الخوارج».

يَكُونُوا عَلَى الْحَقِّ أَوْ يَكُونُوا عَلَى الْبَاطِلِ، فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ فَالْعَنْهُمْ وَتَبْرَأْ مِنْهُمْ، فَإِنْ فَعَلْتَ فَنَحْنُ مِنْكَ وَأَنْتَ مِنَّا، وَإِنْ [أ/ ١٤٢أ] لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتَ مِنَّا وَلَسْنَا مِنْكَ.

فَقَالَ عُمَرُ: «إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ لَمْ تَتْرُكُوا الْأَهْلَ وَالْعَشَائِرَ وَتَعَرَّضْتُمْ لِلْقَتْلِ[١] وَالْقِتَالِ إِلَّا وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّكُمْ مُصِيبُونَ، وَلَكِنَّكُمْ أَخْطَأْتُمْ وَضَلَلْتُمْ وَتَرَكْتُمُ الْحَقَّ، أَخْبِرُونِي عَنِ الدِّينِ أَوَاحِدٌ أَوِ اثْنَانِ؟

قَالُوا: لَا، بَلْ[٢] وَاحِدٌ.

قَالَ: فَيَسَعُكُمْ فِي دِينِكُمْ شَيْءٌ يَعْجِزُ عَنِّي؟

قَالُوا: لَا

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مَا حَالُهُمَا عِنْدَكُمْ؟

قَالُوا: أَفْضَلُ أَسْلَافِنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ.

قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تُوُفِّيَ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ فَقَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ فَقَتَلَ الرِّجَالَ وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ وَالنِّسَاءَ؟

قَالُوا: بَلَى.

قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ وَقَامَ عُمَرُ رَدَّ النِّسَاءَ وَالذَّرَارِيَّ عَلَى عَشَائِرِهِمْ؟

قَالُوا: بَلَى.

قَالَ عُمَرُ: فَهَلْ تَبَرَّأَ عُمَرُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَعَنَهُ بِخِلَافِهِ إِيَّاهُ؟

قَالُوا: لَا.

---

(١) في (أ، ب): «القتل».

(٢) في (د): «قالوا بلى».

قَالَ: فَتَتَوَلَّوْنَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمَا؟

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ عُمَرُ: «فَمَا تَقُولُونَ فِي بِلَالِ بْنِ مِرْدَاسٍ؟»(١).

قَالُوا: مِنْ خَيْرِ أَسْلَافِنَا بِلَالُ بْنُ مِرْدَاسٍ.

قَالَ: «أَفَلَسْتُمْ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَافًّا عَنِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ، وَقَدْ لَطَّخَ أَصْحَابُهُ [د/ ١٣٣أ] أَيْدِيَهُمْ فِي الدِّمَاءِ والْأَمْوَالِ فَهَلْ تَبَرَّأَتْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْأُخْرَى أَوْ لَعَنَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى؟

قَالُوا: لَا

قَالَ: فَتَتَوَلَّوْنَهُمَا جَمِيعًا عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمَا؟».

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ عُمَرُ: «فَأَخْبِرُونِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الرَّاسِبِيِّ(٢) حِينَ خَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يُرِيدُونَ أَصْحَابَكُمْ بِالْكُوفَةِ، فَمَرُّوا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ(٣)، فَقَتَلُوهُ، وَبَقَرُوا بَطْنَ جَارِيَتِهِ، ثُمَّ عَدَوْا عَلَى قَوْمٍ مِنْ بَنِي قَطِيعَةَ(٤) فَقَتَلُوا الرِّجَالَ وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ وَغَلُوا الْأَطْفَالَ فِي الْمَرَاجِلِ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَ [ب/ ١٧٦أ]

---

(١) ينظر: «سيرة عمر بن عبد العزيز» (ص١١٢) لعبد اللَّه بن عبد الحكم ط: عالم الكتب بيروت.

(٢) عبد اللَّه بن وهب السوائي، من رؤوس الخوارج القعدية، زائغ مبتدع، ينظر: «لسان الميزان» (٤٥٠٥).

(٣) عبد اللَّه بن خباب بن الأرت، المدني حليف بني زهرة، من كبار التابعين، كان علي قد أرسله إلى الخوارج فقتلوه. . «تهذيب الكمال» (٣٢٤١).

(٤) بنو قَطيعة، بطن من عبس بن بغيض من العدنانية، منهم حذيفة بن اليمان. . ينظر: «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب» (ص٤٠١).

اللَّهِ ﷻ: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧] ثُمَّ قَدِمُوا عَلَى أَصْحَابِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَهُمْ كَافُّونَ عَنِ الْفُرُوجِ [وَالدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ، فَهَلْ(١) تَبَرَّأَتْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْأُخْرَى، أَوْ لَعَنَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى؟](٢)».

قَالُوا: لَا.

قَالَ عُمَرُ: «فَتَتَوَلَّوْنَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمَا؟».

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ عُمَرُ: «فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ فِي السِّيرَةِ وَالْأَحْكَامِ وَ(٣) لَمْ يَتَبَرَّأْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمْ وَوَسِعَهُمْ وَوَسِعَكُمْ ذَلِكَ وَلَا يَسَعُنِي حِينَ خَالَفْتُ أَهْلَ بَيْتِي فِي الْأَحْكَامِ وَالسِّيرَةِ حَتَّى أَلْعَنَهُمْ وَأَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ، أَخْبِرُونِي عَنِ اللَّعْنِ أَفَرْضٌ هُوَ(٤) عَلَى(٥) الْعِبَادِ؟».

قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ(٦) عُمَرُ لِأَحَدِهِمَا: «مَتَى عَهْدُكَ بِلَعْنِ فِرْعَوْنَ؟».

قَالَ: مَا لِي بِذَلِكَ عَهْدٌ مُنْذُ زَمَانٍ.

فَقَالَ عُمَرُ: «هَذَا رَأْسٌ مِنْ رُءُوسِ الْكُفْرِ لَيْسَ لَهُ(٧) عَهْدٌ بِلَعْنِهِ مُنْذُ زَمَانٍ، وَأَنَا لَا يَسَعُنِي أَنْ لَا(٨) أَلْعَنَ(٩) مَنْ خَالَفْتُهُمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي» وَذَكَرَ تَمَامَ الْخَبَرِ.

---

(١) في (ب): «هل».

(٢) سقط من (أ).

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقط من (أ).

(٥) سقط من (د).

(٦) في (د): «فقال».

(٧) في (أ، ب): «لك».

(٨) سقط من (أ).

(٩) في (ب): «لا يسعني لعن».

قَالَ أَبُو عُمَرَ [أ/ ١٤٢ب]: هَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مِمَّنْ جَاءَ عَنْهُ التَّغْلِيظُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْجِدَالِ فِي الدِّينِ وَهُوَ الْقَائِلُ:

(١٨٣٨) مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ.

فَلَمَّا اضْطُرَّ وَعَرَفَ الْفَلَجَ[١] فِي قَوْلِهِ وَرَجَا أَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِهِ لَزِمَهُ الْبَيَانُ فَبَيَّنَ وَجَادَلَ[٢]، وَكَانَ أَحَدَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٨٣٩) وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ مُجَادِلٍ عَالِمٌ وَلَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ مُجَادِلًا، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ تَتَأَتَّى لَهُ الْحُجَّةُ وَيَحْضُرُهُ الْجَوَابُ وَيُسْرِعُ[٣] إِلَيْهِ الْفَهْمُ بِمَقْطَعِ الْحُجَّةِ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ خِصَالُهُ فَهُوَ أَرْفَعُ الْعُلَمَاءِ وَأَنْفَعُهُمْ مُجَالَسَةً وَمُذَاكَرَةً، وَاللَّهُ يُؤْتِي فَضْلَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ.

(١٨٤٠) قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْمُزَنِيُّ لِبَعْضِ مُخَالِفِيهِ فِي الْفِقْهِ: مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، وَلِمَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: قَدْ عَلِمْتَ يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ أَنَّا لَسْنَا لِمِّيَّةً، فَقَالَ الْمُزَنِيُّ: إِنْ لَمْ تَكُونُوا لِمِّيَّةً فَأَنْتُمْ إِذَنْ فِي عِمِّيَّةٍ».

(١٨٤١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ إِجَازَةً، عَنْ أَبِي جَعْفَرَ الْعُقَيْلِيِّ [ب/ ١٧٦ب]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَتَّابِ بْنِ الْمُرَبَّعِ[٤]، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيَّ[٥] أَخْبَرَنِي، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَجَاءَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَاكِبًا عَلَى دَابَّةٍ، قَالَ: فَتَنَاظَرَا فِي الشَّهَادَةِ وَارْتَفَعَتْ [د/ ١٣٣ب] أَصْوَاتُهُمَا، حَتَّى خِفْتُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَهُمَا جَفَاءٌ، وَكَانَ أَحْمَدُ

---

(١) في (ب): «الفلاح».
(٢) سقط من (أ، ب).
(٣) في (د): «ويسرعه».
(٤) محمد بن عبد اللَّه بن عتاب أبو بكر الأنماطي المعروف بابن المربّع، ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٤٤).
(٥) سقط من (د).

يَرَى الشَّهَادَةَ، وَعَلِيٌّ يَأْبَى وَيَدْفَعُ[١]، فَلَمَّا أَرَادَ عَلِيٌّ الِانْصِرَافَ قَامَ أَحْمَدُ فَأَخَذَ بِرِكَابِهِ، وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ يَقُولُ: «لَا نَنْظُرُ بَيْنَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَنَكِلُ أَمْرَهُمْ[٢] إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ حَاطِبٍ»[٣].

[قَالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَ أَحْمَدُ [بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ][٤] يَرَى الشَّهَادَةَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ بَدْرًا أَوِ الْحُدَيْبِيَةَ [أَوْ لِمَنْ جَاءَ فِيهِ أَثَرٌ مَرْفُوعٌ][٥] عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ سَفْكِ دِمَاءِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَكَانَ عَلِيٌّ [بْنُ الْمَدِينِيِّ][٦] يَأْبَى ذَلِكَ وَلَا يُصَحِّحُ فِي ذَلِكَ[٧] أَثَرًا][٨].

وَأَمَّا تَنَاظُرُ الْعُلَمَاءِ وَتَجَادُلُهُمْ فَإِنَّ مَسَائِلَ الْأَحْكَامِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَسَنَذْكُرُ مِنْهَا شَيْئًا يُسْتَدَلُّ بِهِ.

(١٨٤٢) قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِعَلِيٍّ رضي الله عنهما فِي الْمُكَاتَبِ: أَكُنْتَ رَاجِمَهُ لَوْ زَنَى؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَكُنْتَ تُجِيزُ شَهَادَتَهُ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَهُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ.

(١٨٤٢/ م) وَقَدْ ذَكَرَ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عَلِيًّا[٩] رضي الله عنه قَالَ فِي الْمُكَاتَبِ[١٠]: يُوَرَّثُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى وَيُجْلَدُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى، وَيُعْتَقُ[١١] بِقَدْرِ مَا أَدَّى، وَتَكُونُ دِيَتُهُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى.

---

(١) سقط من (د).

(٢) في (د): «ونكلهم».

(٣) لم أقف على تخريج هذه المناظرة، وحديث حاطب بن أبي بلتعة متفق عليه، خرجه البخاري (٣٠٠٧، ٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٤) سقط من (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) سقط من (ب).

(٨) سقط من (أ).

(٩) رواية قتادة، عن علي منقطعة.

(١٠) أخرجه عبد الرزاق (١٥٧٣٤)، عن معمر فذكره.

(١١) في (ب): «يعتق منه».

(١٨٤٢/ م) وَاحْتَجَّ زَيْدٌ أَيْضًا عَلَى مَنْ خَالَفَهُ[١] مِنَ الصَّحَابَةِ إِذْ[٢] خَاصَمُوهُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُكَاتَبِينَ كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَا بَقِيَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ كِتَابَتِهِ[٣] شَيْءٌ، وَبِقَوْلِ زَيْدٍ: يَقُولُ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ.

(١٨٤٣) وَنَاظَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَبَاهُ فِي الْمَالِ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ هُوَ وَأَخَاهُ [وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: لَوْ تَلَفَ الْمَالُ [أ/ ١٤٣] ضَمِنَّاهُ فَلَنَا رِبْحُهُ بِالضَّمَانِ[٤]][٥].

(١٨٤٤) وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فِي الْحَامِلِ تَلِدُ وَلَدًا وَيَبْقَى فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ آخَرُ: إِنَّ لِزَوْجِهَا الرَّجْعَةَ عَلَيْهَا، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّها قَدْ وَضَعَتْ [ب/ ١٧٧أ]، فَقَالَ لَهُ سُلَيْمَانُ: أَيَحِلُّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: خَصِمَ الْعَبْدُ[٦].

---

(١) في (د): «خالف».

(٢) في (د): «إذا».

(٣) في (أ): «كتابتهم»، وفي (ب): «أحدهم من كتابته».

(٤) روى مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أن عبد اللَّه وعبيد اللَّه ابني عمر قدما في جيش العراق وقد تسلفا من أبي موسى الأشعري مالًا اشتريا به متاعًا فربحا فيه بالمدينة ربحًا كثيرًا، فقال لهما عمر: أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما؟ قالا: لا. قال: ابنا أمير المؤمنين، فأسلفكما، أديا المال وربحه، أما عبد اللَّه فسكت، وأما عبيد اللَّه فقال: وينبغي هذا لك يا أمير المؤمنين، لو هلك المال لضمناه... إلخ.
أخرجه مالك (٢٥٣٤)، والشافعي (ص٢٥٢)، والبيهقي في «السنن الصغير» (٢١٤٨)، والكبير (٦/ ١١٠)، و«المعرفة» (١٢٠٦٥)، والدارقطني (٣/ ٦٣)، والحنائي في «الفوائد» (٣١)، وغيرهم، وصحح إسناده ابن كثير في «إرشاد الفقيه» (٢/ ٧٤).
وشرحه المصنف في «الاستذكار» (٧/ ٢-٤)، وأبو الوليد الباجي في «المنتقى» (٥/ ١٤٩).

(٥) سقط من (د).

(٦) أخرجه عن سليمان بن يسار: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٨٢٢)، (١٨٨٢٤) في الرجل يطلق امرأته تطليقة فتضع ولدًا وفي بطنها آخر، فراجعها زوجها فيما بين ذلك، قال: إن شاء راجعها حتى تضع الآخر منها. =

(١٨٤٥) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِيَتَّقِ اللَّهَ زَيْدٌ، أَيَجْعَلُ وَلَدَ الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ؟ إِنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ[١].

(١٨٤٦) وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ الظِّهَارَ لَيْسَ مِنَ الْأَمَةِ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ[٢] ﷻ: ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ﴾»[٣] [البقرة: ٢٢٦].

(١٨٤٦/ م) وَقِيلَ لِمُجَاهِدٍ[٤] فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَلَيْسَ اللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣] أَفَلَيْسَ الْأَمَةُ مِنَ النِّسَاءِ؟ فَقَالَ مُجَاهِدٌ: قَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أَفَلَيْسَ الْعَبْدُ مِنَ الرِّجَالِ؟ أَفَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ[٥]؟

يَقُولُ: كَمَا أَنَّ[٦] الْعَبْدَ مِنَ الرِّجَالِ غَيْرُ الْمُرَادِ بِالشَّهَادَةِ، فَكَذَلِكَ الْأَمَةُ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ الْمُرَادِ بِالظِّهَارِ، وَهَذَا عَيْنُ الْقِيَاسِ.

(١٨٤٧) وَنَاظَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

= وأخرج ابن أبي شيبة (١٨٨٢٩)، عن قتادة، عن عكرمة قال: إذا وضعت الأول فقد بانت، فقيل له: تزوج؟ قال: لا، قال قتادة: فخصم العبد.

(١) أخرجه أبو بكر الباغندي «فيما رواه الأكابر عن الأصاغر» (١٤) من طريق قيس بن سعد، عن عطاء بن أبي رباح قال: قال ابن عباس... فذكره.
وذكره ابن بطال في «شرح البخاري» (١٠/ ٣٦٢)، وابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٤/ ٢٦٨)، وابن الملقن في «التوضيح» (٣٣/ ٨٧).

(٢) سقط من (أ).

(٣) قول ابن عباس خرجه الدارقطني في «سننه» (٢٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٠٢٧).

(٤) خرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢٤١)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١٨٥٣)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ١٦١).

(٥) في (د): «شهادة».

(٦) في (ب، د): «كان».

عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي مُوَطَّئِهِ[١].

(١٨٤٨) وَنَاظَرَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ رَبِيعَةَ فِي أَصَابِعِ الْمَرْأَةِ[٢].

(١٨٤٩) وَنَاظَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا عُبَيْدَةَ فِي حَدِيثِ الطَّاعُونِ، قَوْلَهُ: أَرَأَيْتَ لَوَ كَانَتْ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ بِهَا وَادِيًا، الْحَدِيثَ[٣] [د/ ١٤٣ب].

وَهَذَا[٤] أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى.

وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَجَلَ: ﴿فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌۚ﴾ [آل عمران: ٦٦] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الِاحْتِجَاجَ بِالْعِلْمِ مُبَاحٌ شَائِعٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ.

وَمِنَ مَلِيحِ الِاحْتِجَاجِ وَالْكَرِّ[٥] عَلَى الْخَصْمِ مَا:

(١٨٥٠) رَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الْمَقْصُورَةِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا بَحْرٍ لِمَ لَا تُصَلِّي فِي الْمَقْصُورَةِ؟ قَالَ لَهُ الْأَحْنَفُ: وَأَنْتَ لِمَ تُصَلِّي فِيهَا؟ قَالَ: لَا أَتْرُكُ، قَالَ الْأَحْنَفُ: فَكَذَلِكَ لَا أُصَلِّي فِيهَا[٦].

وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الِاحْتِجَاجِ [وَإِلْزَامِ الْخَصْمِ][٧] بَدِيعٌ.

(١٨٥١) وَقَالَ الْمُزَنِيُّ: لَا تَعْدُو الْمُنَاظَرَةُ إِحْدَى ثَلَاثٍ[٨] إِمَّا تَثْبِيتٌ لِمَا فِي

---

(١) الموطأ (٣٦٤/ ١٠٦/ أعظمي)، (١/ ١٠٨/ عبد الباقي)، (١/ ١٧٨/ أبو مصعب).
(٢) الموطأ (٢/ ٨٦٠/ عبد الباقي): (٢٢٧٨/ أبو مصعب).
(٣) حديث صحيح: خرجه مالك في «الموطأ» (١٥٨٧)، ومن طريقه خرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢١٩).
(٤) في (د): «وهو».
(٥) في (أ): «المكر»، وفي (د): «الكبر».
(٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٦١٦)، و«الأوسط في السنن» (٤/ ١١٨).
(٧) سقط من (د).
(٨) في (د): «ثلاثة».

يَدَيْهِ(١)، أَوِ انْتِقَالٌ مِنْ خَطَإٍ كَانَ عَلَيْهِ، أَوِ ارْتِيَابٌ، فَلَا نَقْدُمُ مِنَ الدِّينِ عَلَى شَكٍّ، قَالَ: وَكَيْفَ يُنْكِرُ الْمُنَاظَرَةَ مَنْ لَمْ يَنْظُرْ فِيمَا(٢) لَهُ بِرَدِّهَا؟ قَالَ [ب/ ١٧٧ب]: وَحَقُّ الْمُنَاظَرَةِ أَنْ يُرَادَ بِهَا اللَّهُ ﷻ وَأَنْ يُقْبَلَ مِنْهَا مَا يَتَبَيَّنُ.

(١٨٥٢) وَقَالُوا: لَا تَصِحُّ الْمُنَاظَرَةُ وَيَظْهَرُ الْحَقُّ بَيْنَ الْمُتَنَاظِرَيْنِ حَتَّى يَكُونَا مُتَقَارِبَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الدِّينِ وَالْفَهْمِ وَالْعَقْلِ وَالْإِنْصَافِ وَإِلَّا فَهُوَ مِرَاءٌ وَمُكَابَرَةٌ».

(١٨٥٣) قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ: سَمِعْتُ أَسَدَ بْنَ الْفُرَاتِ، يَقُولُ [أ/ ١٤٣ب]: «بَلَغَنِي أَنَّ قَوْمًا كَانُوا يَتَنَاظَرُونَ بِالْعِرَاقِ فِي الْعِلْمِ فَقَالَ قَائِلٌ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقِيلَ لَهُ(٣): قَوْمٌ يَقْتَسِمُونَ مِيرَاثَ رَسُولِ اللَّهِ(٤) ﷺ».

(١٨٥٤) وَذَكَرَ ابْنُ مُزَيْنٍ(٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى(٦)، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «رَأَيْتُ مُلَاحَاةَ الرِّجَالِ تَلْقِيحًا لِأَلْبَابِهِمْ».

(١٨٥٥) قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا لَاحَى الرِّجَالَ إِلَّا أَخَذَ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ».

قَالَ يَحْيَى بْنُ مُزَيْنٍ: «يُرِيدُ بِالْمُلَاحَاةِ هَا هُنَا الْمُخَاوَضَةَ وَالْمُرَاجَعَةَ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيمِ وَالتَّفَهُّمِ وَالْمُذَاكَرَةِ(٧) وَالْمُدَارَسَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١٨٥٦) أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ سَعِيدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْسَمٍ، قَالَ:

---

(١) في (د): «يده».
(٢) في (أ، ب): «به ردها».
(٣) سقط من (أ، ب).
(٤) في (د): «محمد».
(٥) يحيى بن إبراهيم بن مزين. ينظر «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٢٧).
(٦) عيسى بن دينار.
(٧) سقط من (أ).

سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ بْنَ بُلَيْلٍ الزَّعْفَرَانِيَّ[١] يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ يَقُولُ: مَا نَاظَرْتُ[٢] قَطُّ رَجُلًا مُتَفَنِّنًا[٣] فِي الْعُلُومِ إِلَّا غَلَبْتُهُ، وَلَا نَاظَرَنِي رَجُلٌ ذُو فَنٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا غَلَبَنِي فِيهِ[٤].

(١٨٥٧) أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ، ثَنَا الْحَسَنُ[٥] بْنُ رَشِيقٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَضَانَ بْنِ شَاكِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يُنَاظِرُ الشَّافِعِيَّ إِلَّا رَحِمْتُهُ، لِمَا أَرَى مِنْ مَقَامِهِ بَيْنَ يَدَيِ الشَّافِعِيِّ[٦].

(١٨٥٨) أَخْبَرَنَا خَلَفٌ، ثَنَا عِيسَى، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتَ الشَّافِعِيَّ يُنَاظِرُ لَظَنَنْتَ أَنَّهُ سَبُعٌ يَأْكُلُكَ[٧].

(١٨٥٩) حَدَّثَنَا خَلَفٌ، ثَنَا الْحَسَنُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: الشَّافِعِيُّ عَلَّمَ النَّاسَ الْحُجَجَ[٨].

(١٨٦٠) قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ[٩] الْحَكَمِ يَقُولُ: «رَحِمَ

---

(١)

(٢) في (ب): «ما ناظرني».

(٣) في (د): «مفننًا»، والصواب ما أثبتناه كما في «لسان العرب» (١٣/ ٣٢٨).

(٤) خرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٣، ١١٥، ١١٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٢٠٩).

(٥) في (د): «الحسين».

(٦) خرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٢٠٨)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٤٩، ٥٠).

(٧) خرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٢٠٨)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٥٠).

(٨) خرجه الطبري في «التفسير» (١٠/ ١١٤، ١١٥)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١٠١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٦). و«الشعب» (٩٣٩٤)، و«المدخل» (٢٥٨، ٢٥٩).

(٩) سقط من (د).

اللَّهُ الشَّافِعِيَّ، لَوْلَاهُ مَا عَرَفْتُ مَا الْقِيَاسُ».

قَالَ: «وَالرَّدُّ عَلَى [د/ ١٣٤أ] غَيْرِ الشَّافِعِيِّ لِمَنْ حَاوَلَهُ سَهْلٌ عَلَيْهِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ صَعْبٌ مَرَامُهُ».

* * *

الفهارس

فهرس الموضوعات إجمالًا

* * *

فهرس الموضوعات تفصيلًا

الفهارس

* * *